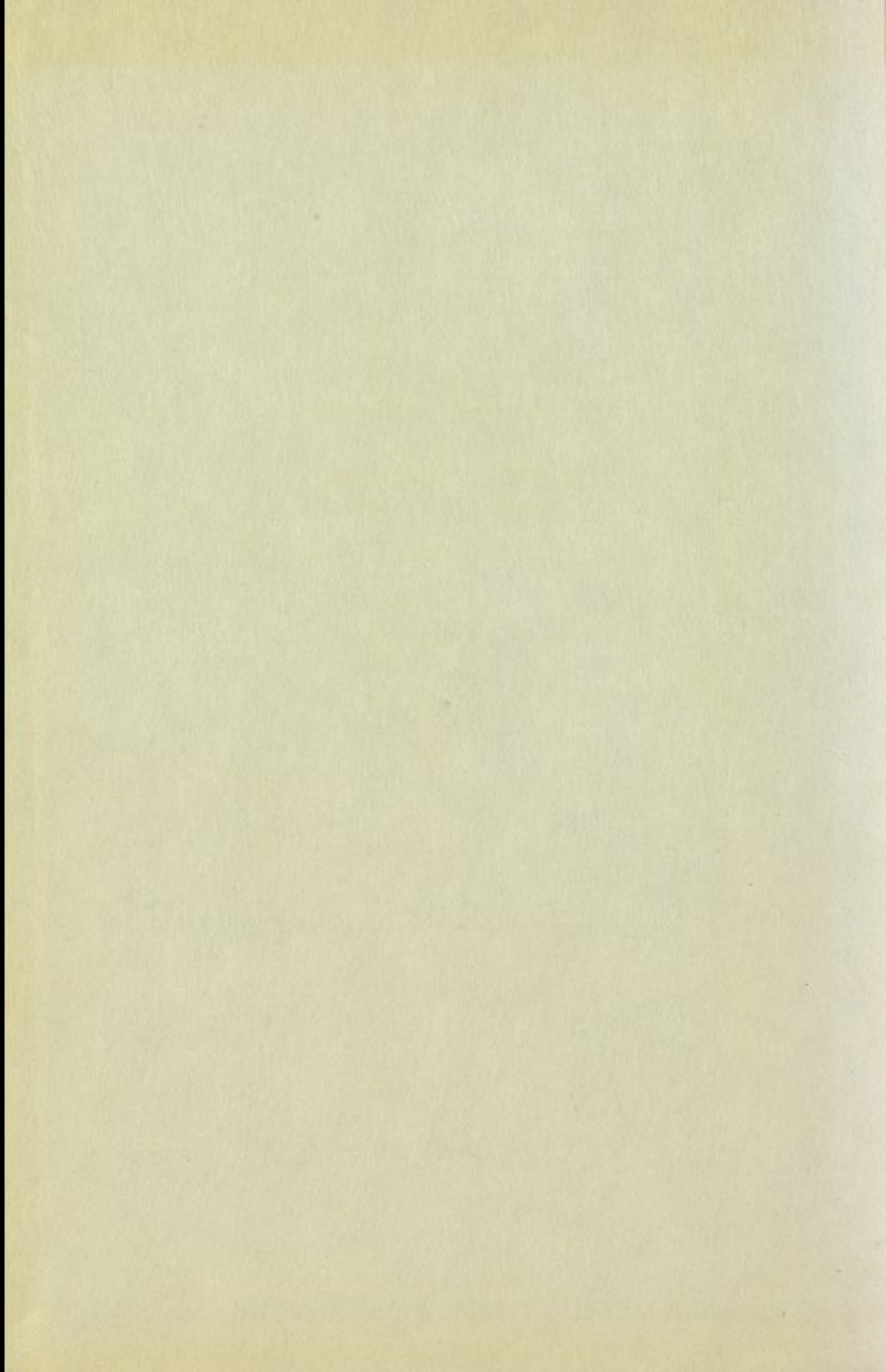
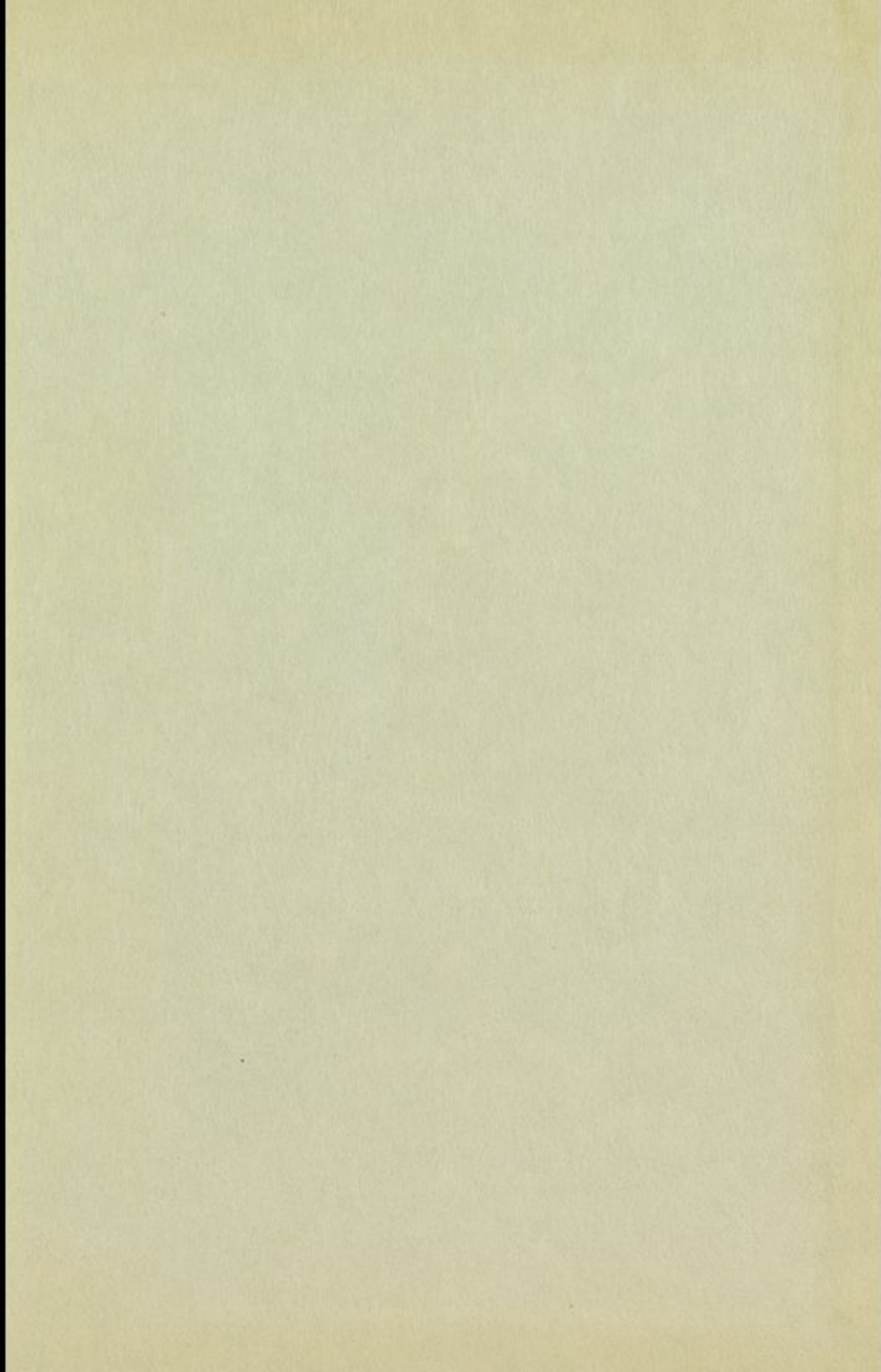


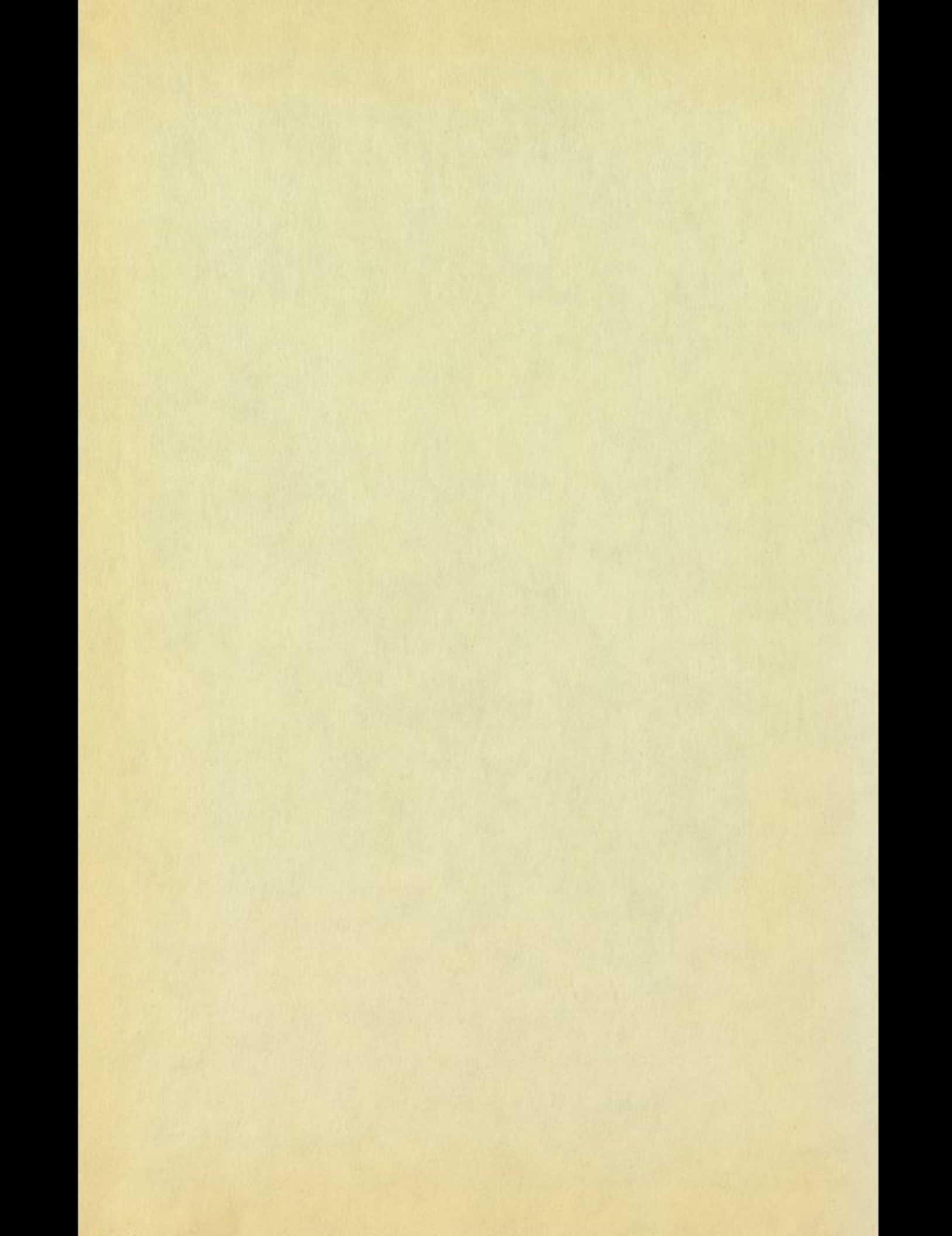
Columbia University
in the City of New York

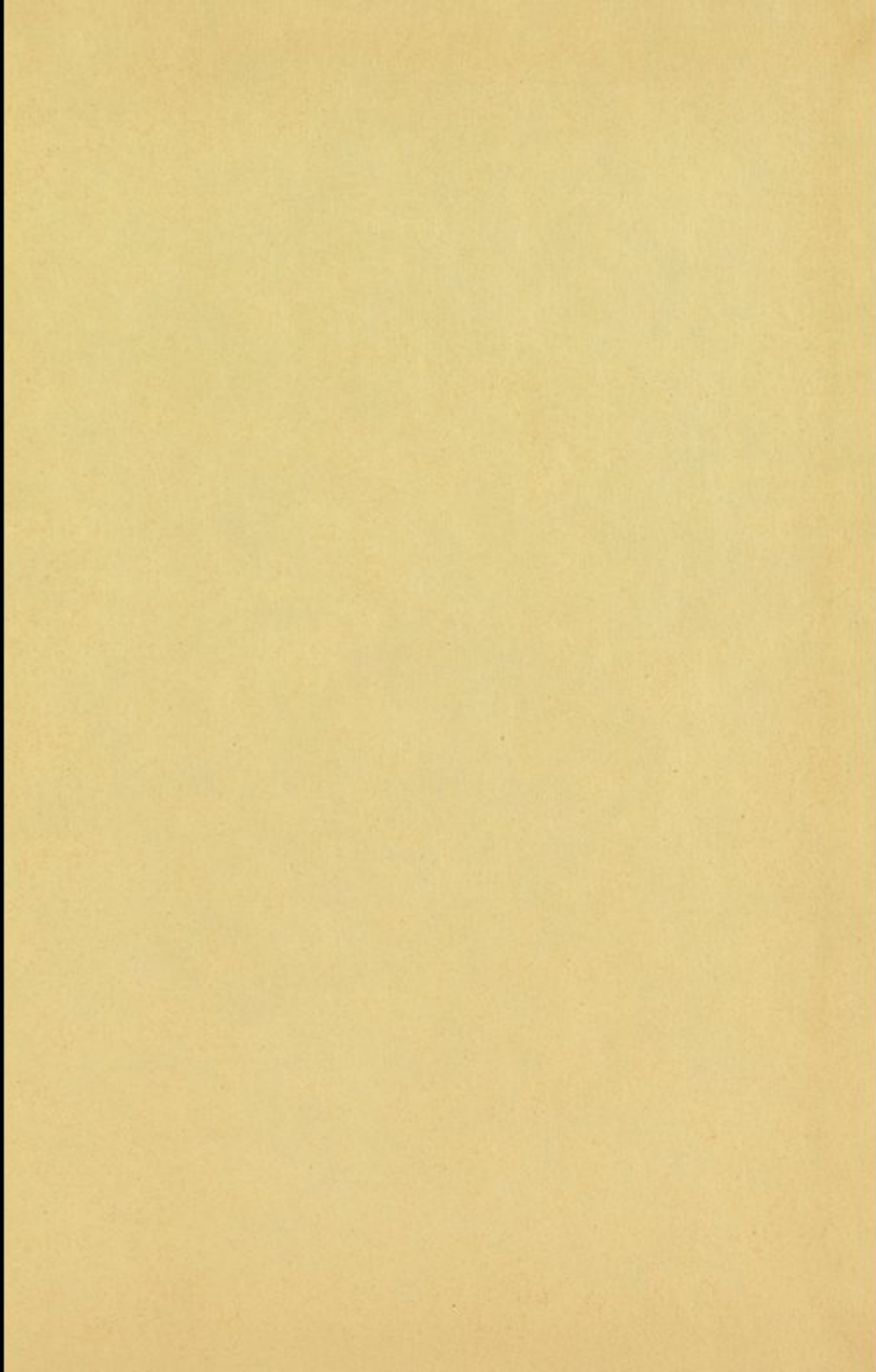
THE LIBRARIES











مكتبة فريدك

رمز الإخلاص والتضحية

(تأريخ مصر القوي من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩)

بقلم

عبد الرحمن الراجحي بك

الطبعة الثانية

١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م

التمن ٣٥

الناشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلي باشا بالقاهرة، ت ٥١٣٩٤

حقوق الطبع محفوظة

القاهرة

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر

962
R1243

26687F

مقدمة الطبعة الثانية

ظهرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب في يولييه سنة ١٩٤١ ، وهو يتضمن ، إلى جانب سيرة الزعيم الشهيد « محمد فريد » ، تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ ؛ واليوم تظهر الطبعة الثانية في وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى تعرف تاريخ هذه الحقبة من الزمن ، وإلى استذكار بطولة هذا الزعيم الفريد

إن ذكرى العظماء يبدو خلودها بمقدار ملاءمتها لكل زمان ، وذكرى فريد لا تتقدم جنتها ، ولا تتضاءل عظمتها ، فهي أبداً قديمة جديدة ، تتجدد على تماقب السنين ، بتجدد الحوادث والظروف ، وزاها اليوم كالنور الساطع ، يضيء لنا الطريق فيما يعرض لنا في حياتنا القومية من مسائل ومشكلات هامة ، وفي هذا الضوء الخالد نجد الحل السديد لما يتحدث عنه المواطنون

يتحدثون عن الأهداف القومية ، يتحدثون عن تحديدها وتعريفها ، ولقد لخصها فريد رحمه الله ، في كلمته الوجيزة التي قالها سنة ١٩٠٨ ردأ على سؤال سأله إياه المستر كتل العضو بمجلس العموم البريطاني : « ماذا تطلب مصر من إنجلترا ؟ » ، فأجابه على الفور : « نحن لا نطلب شيئاً منها سوى الجلاء ، فالجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال »

يتحدثون عن وحدة وادى النيل ، وقد أعلنها فريد كلمة صريحة في مذكرته إلى الدول المتحاربة والمحايدة سنة ١٩١٧ في الحرب العالمية الأولى إذ قال : « إننى حين أتكلم عن مصر أريد كل وادى النيل من أقصى السودان إلى البحر الأبيض المتوسط ثم إلى البحر الأحمر بما يشمل كردفان ودارفور ، فإنه لا يجهل إنسان أن من يملك أعلى النيل إنما يملك رقبة مصر » إلى أن قال : « يجب أن يكون وادى النيل لنا وحدنا غير مقسم ولا مجزأ ، كما كان كذلك منذ وجد الأب البار لهذا الوادى ، ألا وهو النيل »

يتحدثون عن معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، ومبلغ تقييدها لمصر ، ولقد أبان ، رحمه الله ، عن بطلان مثل هذه المعاهدة التي ولدت باطلاً إذ هي نتيجة النصب والإكراه ؛ قال في سنة ١٩١٧ : « إن حرية الشعوب لا تنتقل ولا تفقد بمضى المدة ، ولا تستطيع

الدول أن تتصرف فيها بمآهديات كما تتصرف في السلع ، وإن أية أمة لا تستطيع أن تتصرف في نفسها ولا في وطنها تصرفاً يضر بحقوقها ، لأن الوطن ليس ملكاً لجيل من الأجيال ، بل هو ملك للأجيال الماضية والمستقبلية ، ولا تستطيع إنجلترا أن تتمسك بأى معاهدة أو عقد أو وثيقة سياسية من هذا القبيل ، وعلى فرض وجودها فلا يمكن التمسك بها »

رحم الله فريداً ، وجعل لنا من سيرته ، ومن تاريخ الحركة الوطنية في عهده ، ما يقوى إيماننا بواجباتنا نحو الوطن ، ويزيدنا علماً وتبصرة بحقائق القضية الوطنية ما

عبد الرحمن الرافعي

أغسطس سنة ١٩٤٨



محمد سعيد أفندي
رمز الاخلاق والتضحية

١٨٦٨ — ١٩١٩

أهداء الكتاب

إلى روحك الطاهرة يا فريد، يارمز الإخلاص والتضحية، إلى ذكراك
المجيدة، ياسيد المجاهدين، إلى وطنيتك الصادقة، ونفسك العالية، إلى الذين
رَعَوْا عَهْدَكَ، واتبَعُوا نَهْجَكَ، وحافظوا على تُراثِكَ، وثبتوا على مبادئك؛
إلى الوطن العزيز الذي ترسم صورته الصادقة في شخصك الكريم، أهدى
هذا الكتاب

عبد الرحمن الرفاعي

يوليه سنة ١٩٤١

مقدمة الطبعة الأولى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا كتابٌ وضعته عن تاريخ البطل الشهيد «محمد فريد» ، من وهب لمصر نفسه وماله ، وكانت حياته رمزاً للإخلاص لها ، وعنواناً للتضحية في سبيلها ، وستبقى ذكراه على مرّ السنين ، صورة حيه للجهاد الخالص لوجه الله والوطن

لم تقدر الأمة بعدُ «محمد فريد» حق قدره ، ولا عرفت له عظيم منزلته ، ولقد غمرت الحوادث تاريخه وفضله على الحركة الوطنية ؛ فمن الحق على الذين ساهموا في الجهاد تحت لوائه ، أن ينشروا للملأ هذه الصفحة المجيدة من تاريخنا القومي ، صفحة محمد فريد وعصره ، فلم يرد إذا عد أبطال الأمم ، وقادة الشعوب المجاهدين في سبيل حريتها واستقلالها ، العاملين لعظمتها ومجدها ، كان فريد في طليعتهم ، ومن الواجب علينا أن نستبين هذه الحقيقة ، لكي نعترف لأبطالنا أقدارهم ، ونهتدى بهُدهم ، فإن خير إحياء لذكرى الأبطال ، أن يسمو الجيل إلى مستواهم ، ليكون بذلك امتداداً معنوياً لحياتهم المجيدة

* * *

ولد محمد فريد سنة ١٨٦٨ ، ونشأ في بيت عز رفيع العماد ، إذ كان أبوه أحمد فريد باشا ناظر الدائرة السنية سنة ١٨٨٦ ، فهو بذلك لم تعد نشأته العائلية للانضال والكفاح ، بل كانت تمهد له عيشة رغداً ، بعيدة عن غمار السياسة ، وأهوال الجهاد ، وتلك كانت بغية والده ، كما هي بغية كبراء مصر في ذلك العصر ، إذ كان جلّ همهم أن يعمدوا أبناءهم لتقلد مناصب الدولة ، والإفادة من مزاياها ، وهذا ما أرادته والد المترجم ، فلم يكفد ينال شهادة الحقوق سنة ١٨٨٧ ، حتى ألحقه بوظيفة تليق بذكائه وعلمه ، في قلم قضايا الدائرة السنية ، ثم نقل إلى النيابة العمومية وكيلا للنيابة ، ففتحت أمامه سبل الرقي في المناصب ، ولكن نفسه كانت متوثبة منذ صباه إلى المثل العليا ، فبدأ اتجاهاه وهو بعد في وظيفته إلى خدمة بلاده عن طريق التأليف ، فأخرج سنة ١٨٩١ وهو في الرابعة والعشرين من عمره كتابه : «البهجة

التوفيقية في تاريخ مؤسس العائلة المحمدية » ، وفي سنة ١٨٩٤ وضع كتابه في تاريخ الدولة العثمانية ، هذا إلى مذكراته في تاريخ مصر ، ومقالاته في الصحف والمجلات ، ورحلاته وأسفاره ، في مختلف البلدان ، على أنه مالمبث أن رأى حدود المنصب لا تتسع لآماله وجهاده ، فاصطدم سنة ١٨٩٦ والاحتلال البريطاني في قضية هامة ، عرفت بقضية « التلغرافات » ، اتهم فيها المرحوم الشيخ على يوسف صاحب جريدة (المؤيد) ، بإذاعة أسرار وزارة الحربية ونشرها في صحيفته ، فقدم للمحاكمة ؛ وكان المترجم وكيل نيابة بالاستئناف ، وكان يجهر بميوله الوطنية ، ويعلمن عطفه على قضية (المؤيد) ، ومعارضته لسياسة الاحتلال ؛ فلما صدر الحكم الابتدائي ببراءة صاحب المؤيد ، قررت الوزارة نقل المترجم إلى مناعة في نوفمبر سنة ١٨٩٦ ، تهديداً لوكلاء نيابة الاستئناف ، قبل نظر القضية أمام محكمة الجنج المستأنفة ، فرأى الفقيه في هذا النقل اعتداء على استقلال القضاء ، وامتهاناً لكرامته ، فثارت نفسه لهذا العدوان ، وآثر الاستقالة من منصبه ، لكي يجاهد في سبيل تحرير بلاده ، وانتظم في سلك المحاماة ، وكان أول من اشتغل بها من أبناء السراة والكبراء ، ومن ذلك تدرك مبالغ شجاعته في الخروج على تقاليد عصره ، وقيود بيئته ، وميله الفطري إلى الحرية ، في وقت لم تكن هذه الميول شائعة أو مألوفة

وانصل منذ سنة ١٨٩٣ بالمرحوم « مصطفى كامل » ، لانفاقهما في الميول والبادئ الوطنية ، وتوثقت عرى الصداقة بينهما على مر السنين ، فصار المترجم زميل مصطفى المخلص ، وصديقه الوفي ، وعضده الأثير في بعث الحركة الوطنية ؛ لازمه وأيده في جهاده ، وبذل له ما بذل من العون الأدبي والمادي ، وظل وفياء له طول حياته ، وقد صحبه في كثير من رحلاته ، واجتمعا بها معاً برجال السياسة والصحافة ، وكتبها المشهورين ، وناب عنه خلال صيف ١٩٠٧ في الإشراف على « اللواء » وإدارة جريدتي « ليتندار اجبسيان » و « ذي اجبسيان استاندرد » ، حينما سافر مصطفى إلى أوروبا ؛ وكان يراه خير خليفة له في قيادة الحركة الوطنية ، فاختره وكيلاً للحزب الوطني في أول جمعية عمومية له ، وأوصى بانتخابه رئيساً من بعده

* * *

ولما توفي مصطفى في فبراير سنة ١٩٠٨ تولى المترجم الرأسة من بعده ، واضطلع بأعباء الزعامة ، في ظروف أشد وأحرج من ظروف سلفه العظيم وإذ كانت وفاة مصطفى قد أحدثت فراغاً في الصفوف يصعب سده ، فكان لا بد لمن

يخلفه أن يجمع من الصفات والمواهب والزياب ، ما يجعله أهلا لسد هذا الفراغ الكبير ، ولقد برهن الفقيده على أنه خير خاف ، لأعظم ساف

هذا إلى أن وفاة الزعيم الأول ، وما أحدثته من قوة واستقرار في الشعور الوطني ، قد نهت الاحتلال إلى خطر الحركة الوطنية ، وعظم شأنها ، وحفزته إلى مضاعفة الجهود لاضطهادها وإخمادها ، واتبع سياسة جديدة للوصول إلى هذه الغاية ، وهي « سياسة الوفاق » ، التي عقدت أسبابها بين الخديو والمعتمد البريطاني السير إدون جورست ، وحلت محل سياسة الخلاف والمشادة ، التي كانت قائمة بين الخديو والاحتلال في عهد اللورد كرومر ، وبذلك استهدفت الحركة الوطنية لمحاربة السلطتين المتحالفتين ، وهما السلطة الفعلية ، ممثلة في عميد الاحتلال ، والسلطة الشرعية ، ممثلة في الخديو والوزارة ، فعظمت أعباء الجهاد ، وتخرج الموقف ، ولكن الفقيده لم يهن ولم يضعف ، بل استمر في نضاله ، وقاوم الاحتلال ، باستمساكه بالجلاب ، ودعوة الأمة إلى الالتفاف حول رايته ، كما قاوم الخديو والاحتلال معا باستمساكه بالدستور ، ودعوة الأمة إلى المطالبة به ، وثبت للحرب تيجته من الناحيتين ، فناله من أذاها وشرها أكثر مما نال مصطفى ، وعانى من خذلان كبراء مصر ووزرائها ورجالها البارزين ، أكثر مما عانى الزعيم الأول ، إذ أخذوا يتفكرون للحركة الوطنية ، ويتسابقون في الكيد لها ، ابتغاء الزلنى للاحتلال ، أو التقرب للحكومة ، حرصا على المناصب والمنافع تفدق عليهم من الناحيتين ، وأمعت الحكومة في محاربة الحركة الوطنية بوسائل القمع والاضطهاد ، فقيدت حرية الصحافة ، وأعدت قانون المطبوعات القديم ، وسنت القوانين الاستثنائية الرجعية ، كقانون الانفاقات الجنائية ، وإحالة الجنج الصحفية إلى محاكم الجنايات ، وطبقت هذا التشريع على النقيده ، بأن قدمته إلى محكمة جنايات القاهرة ، في تهمة صحفية ، لا أساس لها من الحق ، وقضت عليه المحكمة في ٢٣ يناير سنة ١٩١١ بالحبس ستة أشهر ، فكانت سنة ١٩١١ بداية المحن الكبرى ، التي أصابت المترجم في حياته الوطنية

وقد تلقى رحمه الله هذا القضاء بقلب ثابت ، وإيمان لا يتزعزع ، وخرج من السجن بعد استيفاء مدته ، أثبت ما يكون فؤادا ، وأقوى عقيدة وإيمانا ، ومضى في جهاده لا يلوى على شيء ، ليكمل العمل الذي بدأه مصطفى ، فاستخدم الوسائل والأسلحة التي ساهم فيها مع سلفه العظيم ، وزاد عليها المؤتمرات ، يعقدها في أوروبا أو يشترك فيها ، ويرفع صوت مصر بين أعضائها ، من مختلف الشعوب والأجناس ، فاشترك في مؤتمر الشيبية المصرية بجنيف سنة ١٩٠٩ ، وفي مؤتمر السلام العام باستوكهلم في أغسطس سنة ١٩١٠ ، وعقد المؤتمر

الوطني بيروكسل في سبتمبر سنة ١٩١٠ ، وأسمع العالم في هذه المواطن كلها صوت مصر ، ودافع عن مطالبها ، وترجم عن آمالها في الاستقلال ، وشكايتها من الاحتلال ، وكان لهذه المؤتمرات صداها في مصر ، إذ كانت تقوى في نفوس الأمة روح المقاومة والشجاعة ، وتعود أبناءها النضال والكفاح ، وتطالعهم بمقائقي المسألة المصرية ، في مختلف نواحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فكانت لهم شبه مدرسة أنارت بصائرهم ، وصقلت أذهانهم ، وغرست فيهم الروح الوطنية والفضائل القومية

حمل الفقيد على تعاقب السنين لواء الحركة الوطنية ، وأحياها بجهاده ، وخطبه ومقالته ، وأحاديثه واجتماعاته ، ورحلاته وأسفاره ، كما غذاها بثباته وتضحياته ، فلقد ضحى بماله يبذله عن سخاء في الدفاع عن القضية الوطنية ، وضحى بوظيفته في سبيل الاستمسك بمبدئه ، ثم ضحى بمهنته التي اختارها بعد استقالته من وظيفته ، إذ اعتزل المحاماة سنة ١٩٠٤ ، لكي ينتقطع للجهاد ، فعملت بذلك تضحياته المالية ، وحرم موردا كان يدر عليه الربح الوفير ، ضحى بالمناصب والرتب والألقاب ، التي كان ينالها لو سلك مسلك غيره في تأييد الاحتلال ، أو لو أنه اكتفى بمسالمته ، والابتعاد عن مقاومته ، وضحى براحته وصحته ، وآمال الشباب في رغد الحياة ورفاهية العيش ، واستهدف للسجن والنفي والتشريد ، وبدأ منفاه سنة ١٩١٢ ، فلم ينتقطع جهاده في سنوات النفي ، بل كانت سلسلة متصلة من الكفاح والنضال في سبيل مصر ، إذ دافع عن القضية الوطنية في مؤتمر السلام بجنيف في سبتمبر سنة ١٩١٢ ، ثم في مؤتمر السلام في الهامى سنة ١٩١٣ ، ثم في الصحف والمجلات ، وفوق أعواد المنابر ، وفي المجتمعات ، في كل بلد ينزل به ، ولما شبت الحرب العظمى الماضية سنة ١٩١٤ ، استمر في نضاله عن مصر ، وشعاره الذي لا يتبدل « مصر للمصريين » ، وكان لا يفتأ يعلنه على رءوس الأبطال ، بين الدول المتحاربة ، والدول المحايدة ، ويجهر به في وجه إنجلترا وحلفائها ، كما جهر به في وجه ألمانيا وتركيا ، وقد استهدف من أجل ذلك لغضب الأتراك في خلال الحرب ، فلم يبالي غضبهم ، كما لم يبالي من قبل ومن بعد غضب الاحتلال وصنائه ، وحمل بذلك لواء الاستقلال والجهاد ، في وجه كل دولة وكل سلطة تناوئه ، فكان حقا البطل الأكبر لهذا الاستقلال ، والمجاهد الأعظم بنفسه وماله في سبيله

تأثرت صحة الفقيه من استمراره في الجهاد والكفاح ، وزادت سنوات النفي ومتاعبه في اعتلال صحته ، فرض بالقبيلة المائية في مارس سنة ١٩١٨ ، ولم يقعه المرض عن متابعة النضال ، فكان كلما أحس من نفسه القوة والقدرة ، عاود العمل للدفاع عن قضية الوطن ، ونصح له الأطباء حين اشتد به المرض ، أن يعدل عن جهاده أو يخفف منه ، ويسالم الاحتلال أو يهادنه ، حتى يستطيع العودة إلى مصر ، إذ كانت صحته تقتضى استشفاءه بمناخها ، وإقامته تحت سمائها ، وقد صار حوه بالخطر على حياته من بقاءه في جو أوروبا البارد ، وأن صحته لا تحتمل شتاء سنة ١٩١٩ ، ولكنه رفض نصيحتهم ، ولم يقبل أن يتنازل قيد شبر عن مبادئه ، وعمل بكلمته المأثورة ، التي قالها سنة ١٩١٠ : « إننا نعرف كيف نصبر على المكاره ، ولكننا لا نعرف التسليم في حقوقنا ولا التنازل عن مطالبنا » ، وظل يجاهد ويناضل ، حتى وافاه الأجل المحتوم في برلين ، ففاضت روحه الطاهرة يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ ، مات رحمه الله غريبا عن بلده ، نائبا عن الأهل والولد والخلان ، بعيدا عن مصر التي أحبها ، ونحى بحياته وماله وروحه من أجلها

إن تاريخ محمد فريد هو ولاغرو تاريخ لسنى الجهاد ، من فجر الحركة الوطنية الحديثة ، فلقد شارك مصطفى في بعضها منذ سنة ١٨٩٣ ، وتولى قيادتها بعد وفاته في فبراير سنة ١٩٠٨ ، إلى أن لحق به بالرفيق الأعلى في نوفمبر سنة ١٩١٩ ، فكانت هذه السنوات الأخيرة صفحات مجيدة من تاريخنا القومي ، ولولا ما خطه فيها من تضحيات وآلام ، وما بعثه في نفوس الجيل من إخلاص وشجاعة ، وثبات وإيمان ، لما كان لمصر تاريخ وطني في ذلك العهد ، ولا قلب هذا التاريخ سلسلة من خضوع للاحتلال ، وضعف في الأخلاق ، فهذه الحتبة من الزمن ، التي غذاها الفقيه بوطنيته وإخلاصه ، وبذل فيها ما بذل من ماله وقلمه ولسانه ، ورواها بروحه ومهجة فؤاده ، هي ولا ريب معين لا ينضب من الفضائل القومية ، وإن هذا الكتاب ليتصل من هذه الناحية بالماضي والحاضر ، أما صلته بالماضي فلأنه يحتوي على تاريخ بطل من أبطالنا العظام ، كما يشمل تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ ، وأما صلته بالحاضر والمستقبل فلأن التاريخ يفسر بعضه بعضا ، ولأننا في حاجة إلى أن نسمو بمستوى الوطنية في قلوبنا ، ونحاسب أنفسنا على ما قصرنا في حق الوطن ، وننمي عقيدة الإيمان بالواجب بين طبقات الشعب ، يستوى في ذلك الكبير والصغير ، والغني والفقير ، والرجال والنساء ، والسياسي والموظف ، والزارع والصانع ، والتاجر والمالك ، والطبيب والمحامي والمهندس ، هؤلاء جميعا لو أدى كل منهم واجبه نحو الوطن ، لسعد بهم ، ولكانت حالنا خيرا مما نحن

فيه ، وإن ذكرى الأبطال خليقة بأن تطهر نفوسنا ، وتبعث فيها روح الإيمان بالواجب ، والإخلاص في أدائه ، وإنها لكتاب منشور ، تقرأ فيه الأجيال المتعاقبة آيات الوطنية الصادقة ، وقوة العقيدة ، وتضحية المنافع الشخصية في سبيل سعادة الوطن ومجده ، وتلك لعمري عُدة الأمم ، وذخيرتها الدائمة في حياتها القومية ، وهذا هو جل ما أقصد من إخراج هذا الكتاب .

فאלلهم ألهمنا السداد في القول ، والإخلاص في العمل ، وأيدنا بروح من عندك ، إنك نعم المولى ونعم النصير ما

عبد الرحمن الراجحي

يوليه سنة ١٩٤١

الفصل الأول

نشأة الفقيد العائلية والوطنية

ولد « محمد فريد » بمدينة القاهرة يوم الاثنين ٢٠ يناير سنة ١٨٦٨ (٢٥ رمضان سنة ١٢٨٤ هـ) ، قبل ميلاد مصطفى كامل بنحو سبع سنوات
نشأ في بيت مجد رفيع العمد ، فهو ابن « أحمد فريد باشا » الذي صار ناظراً للدائرة
السنية سنة ١٨٨٦ ، وكان من كبراء مصر الممدودين ، واشتهر بعلو النفس والأخلاق القويمة ،
مما كان له أثره في نشأة المترجم

والد المترجم^(١)

هو المرحوم أحمد فريد باشا ، قدم جده الأعلى عثمان افندى إلى مصر في أوائل سني الفتح
العثماني ، وتولى وظيفة « كتابة العملة » ، وكانت من أرفع مناصب الحكومة ، ولا تمنح إلا
بموجب فرمانات ، وظلت هذه الوظيفة تنتقل بين أعتاقه وذريته حتى انتهت إلى المرحوم
أحمد افندى ابن أيوب افندى جد المترجم

ولد فريد باشا سنة ١٢٥٢ هـ (١٨٣٦ م) وتربى في مهد العز والمجد ، وأشرب التربية
القويمة والأخلاق الفاضلة ، وتعلم في مدارس الحكومة ، وبخاصة في المدارس الحربية ، وعين
في سنة ١٢٨٠ هـ (١٨٦٣ م) ناظر قلم التحريرات بمصلحة السكة الحديدية براتب مقداره
٢٥ جنيتها ، ثم أنعم عليه بالرتبة الثالثة وزيد راتبه إلى ٣٠ جنيتها ، وظهرت مزاياه من الكفاية
والزاهة ، فصار ناظر قلم حسابات هذه المصلحة سنة ١٢٨٢ هـ (١٨٦٥ م) ، ثم ناظر قلم
قضاياها ، وأنعم عليه بالرتبة الثانية سنة ١٢٨٥ هـ (١٨٦٨ م) ، وفي سنة ١٨٧٣ رقى إلى
وظيفة وكيل عموم المصلحة ، وأنعم عليه برتبة التمايز سنة ١٨٧٥

وفي ١٦ أبريل سنة ١٨٧٧ انفصل عن خدمة السكة الحديدية بعد أن قضى بها تسع
عشرة سنة ، وذلك على أثر التغييرات التي طرأت على نظامها في أواخر عهد الخديو اسماعيل
بطلب الدول الأوروبية ، إذ عينت لجنة مختلطة (قومسيون) لإدارتها برئاسة الجنرال ماريوت
Mariott الانجليزي ، وصارت وظيفة وكيل المصلحة لا تنفق وهذا التغيير ، فألغيت واستغنى

(١) في لسان العرب ج ١٥ ص ١٢٠ ترجمه وترجم عنه بمعنى

عن خدمته ، وكتب إليه الجنرال ماريوت لهذه المناسبة كتاباً رقيقاً يدل على تقديره له والثناء عليه ، وهذا نصه :

« ترجمة إفادة رقم ١٦ ابريل سنة ١٨٧٧ لحضرة فريد بك من جناب الجنرال ماريوت رئيس قوميون السكة الحديد

» لقد شق جداً على سعادة اسماعيل باشا يسرى وعلى عدم تيسر وجود محل لحضرتكم بمصلحة الإدارة الجديدة ، ووظيفة حضرتكم بصفة وكيل عموم التي كانت ضرورية حينما كانت المصلحة تحت إدارة مدير واحد ليس لها لزوم الآن بالنظر لوجود جملة أعضاء بالمصلحة ، وقد تشرفت بتبايع الحضرة الخديوية المدح الذي حصل في حق حضرتكم من سعادة زكي باشا مدير عموم السكة سابقاً ومن سعادة اسماعيل باشا مع الميل منا لجهة حضرتكم ، وقد شعرنا أنه لا يناسب العجلة في ذلك مراعاة لخاطر حضرتكم ، لكن حيث ان الآن عضو آخر منتظر حضوره هنا في ظرف يوم أو يومين فقد حان الوقت الذي فيه يلزمنا تنفيذ تصريح الحضرة الخديوية بالاستثناء عن الوظيفة المذكورة آنفاً ، لكن اعتقادي أن الجناب الخديوي ينتهز أي فرصة لاستخدام حضرتكم وبذلك لا يدعو الحال للتوصية ، ومع كل فإني أنسر إذا تيسر لي مساعدة حضرتكم في هذا الشأن ، ثم وماهية عزتكم محسوبة لغاية آخر الشهر الحاضر «

إمضاء

١٦ ابريل سنة ١٨٧٧

محبكم مربيوط

ولم يمض على انفصاله عن خدمة السكك الحديدية شهر وبضعة أيام حتى صدر أمر عال بتعيينه عضواً بمجلس الأحكام في ٢٥ يونيه سنة ١٨٧٧ براتب شهري مقداره ٦٠ جنيهاً ، ثم عين في السنة نفسها مديراً للشرقية ، ثم نقل مفتشاً لحسابات دوائر العائلة الخديوية ، وفي ١٣ فبراير سنة ١٨٧٨ عين محافظاً للمياط ، وانفصل منها في ١٦ نوفمبر من السنة المذكورة لأسباب صحية ، وفي ٩ يناير سنة ١٨٧٩ عين مديراً للمنيا ، ثم مديراً للقليوبية سنة ١٨٨٠ ، ثم عاد مديراً للشرقية ، وأنعم عليه برتبة الباشوية ، وهذا نص الأمر العالي الصادر له في هذا الصدد :

« إنه بناء على أهليتكم ودرابتكم وقيامكم بتأدية الخدمات المهمة التي أحييت على عهدتكم قد أنعمنا عليكم برتبة الرميان الرفيعة وعينناكم مديراً للشرقية «
ثم عين مديراً للدائرة البلدية بمصر في ٩ فبراير سنة ١٨٨٢ بمرتب ١٠٠ جنيهاً في الشهر ،



أحمد فريد باشا ناظر الدائرة السنية
« والد المترجم محمد فريد »

وفي سبتمبر من تلك السنة أعيد إلى مديرية الشرقية لثالث مرة ، وفي ديسمبر سنة ١٨٨٣ عين مديراً للغربية ، وفي أبريل سنة ١٨٨٤ نقل إلى الدائرة البلدية بمصر ثانياً وفي يولييه سنة ١٨٨٦ صدر أمر عال بتعيينه ناظراً عاماً للدائرة السنية^(١) براتب شهري قدره ١٢٥ جنيتها ، وظل يشغل نظارتها حتى سنة ١٨٩٤ ، وتركها ذكراً عاطراً وصفحة بيضاء مجيدة ؛ فقد تولاه وإدارتها مختلفة ، وعجز إيراداتها في سنة ١٨٨٦ يبلغ ٢٦١٢٩٠ جنيتها ، فأخذ يقوم المعوج من شؤونها ويبعت روح الاستقامة والنزاهة والنشاط في نواحيها ، فأخذ العجز يتلاشى ، ثم زاد الإيراد عن المنصرف سنة ١٨٩١ م ٤٦٢٥٤ جنيتها ، فكانت إدارته مفخرة له وموضع إعجاب مواطنيه ، وأنعم عليه الخديو برتبة روملي بكاربك في ٢٢

(١) مجموعة الأوامر النالية سنة ١٨٨٦ ص ٤٤٢

صفر سنة ١٣٠٦ (اكتوبر سنة ١٨٨٨ م) ثم بالنيشان المجيدى من الدرجة الأولى فى أواخر
فبراير سنة ١٨٩٢ ، وذلك بصفة استثنائية تقديراً لخدماته فى الدائرة السنية ، وهذا نص الأمر
العالى الصادر بذلك :

« أنعم الجناب الخديوى المعظم بصفة استثنائية بالنيشان المجيدى من الدرجة الأولى على
سعادة أحمد فريد باشا ناظر الدائرة السنية مكافأة له على ما حصل عليه فى خلال سنة ١٨٩١
من النتائج التى لم يسبق لها نظير »

وأخذت زيادة الإيرادات عن المصروفات فى اطراد عاماً بعد عام حتى بلغت سنة ١٨٩٤ م
١٠٢٨٥٢ جنيتها ، وبلغ مجموع الزيادة فى عهده بعد خصم المعجز ٦٦٠٨٧٠ جنيتها ، وازدادت
مكائته علواً لما بدا منه من الحزم والتنظيم والسكفاية والنزاهة فى هذا المنصب السامى

وبذلك على مكائته الاجتماعية والسياسية أنه لما حدثت أزمة إقالة الوزارة الفهمية فى يناير
سنة ١٨٩٣ على عهد الخديو عباس^(١) وأسند الخديو الوزارة إلى حسين نخرى باشا واعترض
اللورد كرومر على هذا التغيير ، أراد الخديو أن يحل الأزمة ، فاستدعى رياض باشا وعهد إليه
تأليف الوزارة مع بقاء الوزراء الذين عينهم فى وزارة نخرى باشا ، فوعده رياض باشا بالتفكير
فى ذلك وانصرف ؛ فرأى الخديو من جوابه روح التردد ، فأوفد إليه أحمد فريد باشا ليقنمه
بات قبول حلاً للأزمة ؛ فقام فريد باشا بهذه المهمة ، وأقنع رياض باشا بتأليف الوزارة ، وعاد
فأخبر الخديو بذلك ، وانتهت الأزمة

فلما استقالت وزارة رياض وخلفتها وزارة نوبار باشا فى ابريل سنة ١٨٩٤ ، لم تنظر إليه
الوزارة النوبارية بعين الرضا لميوله الوطنية ، ولم يرق نوبار أن يكون من رجال الحكومة رجل
بصفاته ، مستقل الرأى أبى النفس ، لا يعرف للأجنى فضل الامتياز على الوطنى أو تقديس
أوامره ، وما زال يسمى به حتى استصدر من الخديو أمراً بإحالاته إلى المعاش فى ٢٣ سبتمبر
سنة ١٨٩٤

قلت جريدة « المؤيد » فى هذا الصدد ما خلاصته إن إحالاته إلى المعاش كانت عقب بيع
الحكومة أملاك الدائرة السنية لشركة أجنبية إذ كان فى مقدمة المتقدمين لهذا التصرف مع
وجود جماعة من الوطنيين كانوا يرغبون شراءها بشمن أكثر « فخروجه من خدمة الدائرة
يومئذ كان عملاً وطنياً شريفاً ، سجل له فى صفحات تاريخ أعماله فوق ما كان له من

(١) راجع تفصيلها فى كتابنا «مصطفى كامل باعثة الحركة الوطنية» ص ٣٠٦ وما بعدها (من الطبعة الأولى)

الأعمال الوطنية الكثيرة في تلك المصلحة وغيرها^(١) »

وقد أنجب من البنين اثنين وهما : المترجم . و ابراهيم فريد بك القاضى بالمحاكم الأهلية ، ومن البنات أربعاً وهن : (١) زهرة هانم زوجة محمد بك عبد الواحد عرفه ووالدة كل من أحمد بك فريد وحسين فريد بك (وكيل الجمعية الزراعية الملكية الآن) ، ومنيرة هانم زوجة أحمد بك حبيب من أعيان المنوفية ، وعزيزة هانم زوجة عبد العزيز رفعت سامى ، ثم (٢) نفيسة هانم زوجة سليمان بك شوق ووالدة يوسف فريد ومصطفى فريد و ابراهيم فريد و اسماعيل فريد وعباس فريد والسيدة عطية فريد ، ثم (٣) منتهى هانم زوجة محمد بك كمال بيومى ووالدة كل من أحمد كمال رياض والسيدة عقيلة هانم زوجة محمد بركات بك (رئيس النيابة^(٢)) ، ثم (٤) فاطمة هانم زوجة سليم افندى سرى ووالدة كل من السيدة جليلة هانم زوجة محمد بك عرفه ووالدة على بك فريد (المدير العام لمصلحة المباني الآن) والسيدة زينب هانم زوجة اسماعيل بك حافظ ووالدة محمد افندى فريد حافظ

وفاة والد المترجم

توفى أحمد فريد باشا يوم ١٠ مارس سنة ١٩٠١ ، فعم الأسف عارفى فضله لما كان له من المنزلة الرفيعة فى قلوبهم ، وشيئت جنازته فى اليوم التالى ، وقد سار فيها جموع المعزين من العلماء والأعيان والموظفين وجميع الطبقات ، يتقدمهم سعيد بك (باشا) ذو الفقار نائباً عن الخديو عباس إلى أن وورى التراب فى مدفنه بقرافة السيدة نفيسة

قال (المؤيد) فى نعيه : « توفى إلى رحمة الله تعالى اليوم المغفور له أحمد فريد باشا ناظر الدائرة السنية سابقاً ووالد حضرتى الفاضلين محمد بك فريد المحامى الشهير و ابراهيم بك فريد القاضى بمحكمة مصر الابتدائية الأهلية عن نحو ٦٥ سنة ، وكان رحمه الله من كبار أركان الحكومة وقد خدمها بالصدق والهمة الشماء ، فإن نعيناه اليوم للقراء ، فإنما نذكركم بخلاله الشماء وأعماله الجليلة المسطورة التى ذكرها خير عزاء للمصابين بفقده »

والدة المترجم

هى السيدة بمبه هانم كريمة المرحوم ابراهيم افندى قاضى البهار^(٣) ابن المرحوم محمد افندى

(١) المؤيد عدد ١٠ مارس سنة ١٩٠١ (٢) توفى إلى رحمة الله بعد ظهور الطبعة الأولى

(٣) عميد التجار المستوردين لهذا الصنف والمعهد بجمع الضرائب عنه وتوريدها للحكومة وكان له

قاضي البهار ، من كبار سرة العاصمة وتجارها ، وكانت سيده فاضلة ، عالية النفس ، محبة للخير ، كريمة الأخلاق ، شريفة حسينية ، إذ كانت والدتها من نسل الحسين رضى الله عنه ، ومن سلالة الخلفاء العباسيين ، وقد تزوج بها فريد باشا سنة ١٨٦٠ ، وكان لها ولا ريب فضل كبير فيما اتصف به الفقيه من صفاء النفس وكرم الأخلاق

نشأة الفقيه المدرسية

أدخله أبوه المدارس الأميرية فأظهر فيها ذكاء جعل له مركزاً ممتازاً بين أقرانه ، وعرف في سني دراسته بطيب القلب والصراحة ودماثة الخلق ، مما حببه إلى نفوس إخوانه وأساتذته

نيله شهادة الحقوق

وقد نال شهادة الحقوق في مايو سنة ١٨٨٧ من مدرسة الحقوق التي كانت تسمى وقتئذ (مدرسة الإدارة) ، وكان زملاؤه المتخرجون معه في تلك السنة هم : عبد الله افندى الطوير (بك) . محمد افندى على عزت (بك) . أحمد افندى زكى (باشا) . عمر افندى لطفى (بك) . أحمد افندى عبد الرازق (بك) . إبراهيم افندى زكى (بك) . على افندى فهمى (باشا) . عبد اللطيف افندى محمد (بك) . حافظ افندى عبد النبي (بك) . محمد افندى توفيق (بك) . حسن افندى السداوى . مصطفى افندى حلمى (بك) . محمد افندى سعيد كامل . عبد الحميد افندى حلمى (بك)

زواجه

تزوج في يونيه سنة ١٨٨٨ بالسيدة عائشة هانم كريمة السيد اسماعيل حافظ وحفيدة السيد محمد شلبي العباسى ، سليل الخلفاء العباسيين ، وهى قريبة له من جهة والدتها ، إذ هى بنت عمته ، وهو ابن خالها ، وكان زواجه بها من أفراح المظاء التي استرعت الأنظار ، كتبت عنه «الوقائع المصرية» (عدد ٢ يوليه سنة ١٨٨٨) تحت عنوان (الأفراح عند سعادة فريد باشا) مما لا تكتبه الجريدة الرسمية إلا عن أفراح البيت المالك ، وهذا يدل على عظم مكانة فريد باشا ، وقد ندب الخديو توفيق بعض كبار رجال المعية ليبلغه تهانته ، قالت «الوقائع» في وصف حفلة الزواج ما يأتى :

« من نحو أسبوعين أقيمت الأفراح في دار صاحب السعادة أحمد فريد باشا ناظر الدائرة السنية احتفاء بتأهيل حضرة نجله الأول محمد بك فريد، ووزعت تذاكر الدعوة على المدعوين لحضورهم في ليلتي الأحد والاثنين من هذا الأسبوع ، وفي أثناء الأسبوعين كان منزل سعادة الباشا المشار إليه في شبرا مجتمعاً لوفود المهنيين ومنتدى سرور للحاضرين ، جامعاً لأشتات ما تفرق من دواعي المسرات ، ولما كانت ليلتنا الدعوة توارد في الأولى العدد العديد من حضرات العلماء الأعلام وتجار العاصمة وكثير من أعيانها وجم غفير من ذوى الرتب والوجاهة من البلاد الريفية كديرية الشرقية والدقهلية والغربية ومحافظة دمياط والمدريات القبلية القريبة وغيرهم ممن لا يحصون عدداً ، وفي الليلة الثانية توافد على المنزل كل أكابر العلماء الفضلاء وأعظم الأمراء وأمائل الوجوه والأعيان ، وفي مقدمة الجميع دولتو رياض باشا رئيس مجلس النظار وحضرات النظار الكرام ، وبالجملة لا يحسب مبالغاً من يقول إنه وفد في تلك الليلة جميع كبراء موظفي الحكومة السنية بين وطنيين وأجنيين ، ومشاهير الذوات والأمراء والأعيان ، أما الليالي فكانت بضوئها نهراً ، وبرونقها كمال كمال ، باعت بزيتها وفاقت بمسرتها أمثالها من ليالي الأفراح ، وقد كانت الموسيقى الأميرية تحيي الوافدين على اختلاف درجاتهم بتلحين الابتهاج، وتعزف تارة بالعربية وآونة بالفرنجية على حسب المقامات والأوضاع، وكان هنالك من عساكر البوليس ما فيهم الكفاية لمنع الزحام وابتدار السلام ، ولا تسلم عن جلوة صاحب العرس (العريس) فقد كانت مناط المسرة وملاك البهجة ، ابتدأت مسيرها المنتظم بعزف الموسيقى ودعاء كل العساكر للجناب العالي الخديوي بطول البقاء والدوام ، ثم سارت والموسيقى والعساكر النظامية أمامها بالشموع على هيئة تأخذ بمجامع القلوب بهاء وجمالا ، وختمت مسيرها بمثل ذلك الدعاء للجناب العالي ، حفظه الله وأبقاه ؛ ولقد كان سعادة فريد باشا وجميع أعضاء عائلته الموقرة في غاية من اليقظة لإرضاء كل الوافدين ومؤانستهم على ما يليق بكل واحد منهم من الإكرام ، والذي زاد سرور ذوى الفرح أعموما وسعادة فريد باشا خصوصاً أن صدرت الإرادة السنية بتكليف بعض رجال المعية السنية العظام أن يبلغ سعادة فريد باشا تهاني الحضرة الفخيمة الخديوية ، فكان لهذا النبأ الموقع الجميل في أفئدة العموم ، لا زال الجناب العالي مصدراً للجميل مسدياً المخلصين من رعاياه كريم خيره ورضاه آمين^(١) »

(١) الونائع المصرية عدد الإثنين ٢ يولييه سنة ١٨٨٨ — ٢٣ شوال سنة ١٣٠٥

وكانت زوجة الفقيده من فضليات النساء ، وهي خير مثال للزوجة الصالحة ، وعنوان
الوفاء ، لزوجها العظيم ، شاركته السراء والضراء ، وكانت له في حياته الوطنية نم العضد
الصادق الأمين ، وظلت بعد وفاته باقية على عهده ، حتى توفيت في يناير سنة ١٩٣٣ ، ودفنت
بجواره في قرافة السيدة نذيسة

أولاده

رزق المترجم من زوجته بولدين وهما عبد الله فريد نجله الأول وقد توفي وله من العمر ستانان؛
ثم الأستاذ عبد الخالق فريد وكيل نيابة بني سويف (الآن قاضي بالمحاكم الوطنية) ، بارك الله
فيه ، وأربع بنات وهن : فريدة هانم كبرى كريماته حرم الدكتور حيدر الشيشيني بك ،

الآنسة نائفة

توفيت سنة ١٩١٥

لطيفة هانم « زوجة حسين بك فريد »

توفيت سنة ١٩١٦



فريدة هانم

(زوجة الدكتور حيدر الشيشيني بك)

الآنسة حميدة

توفيت سنة ١٩٢٩

محمد فريد وكريماته الأربع

سنة ١٩٠٥

والرحومة لطيفة هانم زوجة حسين بك فريد ، وقد توفيت سنة ١٩١٦ ؛ وبناتان لم تزوجا
وهما الآنسة فائقة وقد توفيت سنة ١٩١٥ غير متجاوزة اثنى عشرة سنة ؛ والآنسة حميدة
وقد توفيت سنة ١٩٢٩

التحاقه بالمناصب

بعد أن تخرج المترجم من مدرسة الحقوق (الإدارة) عين في ٢١ مايو سنة ١٨٨٧
بوظيفة مترجم بقلم قضايا الدائرة السنية يراتب شهري قدره ١٠ جنيهاً ، وفي ١٤ يونيو
سنة ١٨٨٨ رقى وكيلاً لهذا القلم براتب ١٥ جنيهاً وأنعم عليه بالرتبة الثالثة ، وفي ٢٨ يوليو
سنة ١٨٩١ رقى رئيساً للقلم وزيد راتبه إلى ٢٠ جنيهاً شهرياً ونال الرتبة الثانية (البكوية) في
أغسطس سنة ١٨٩١ ، وفي الرابع من هذا الشهر نقل إلى النيابة العمومية بوظيفة مساعد
نيابة من الدرجة الثانية بمرتب شهري قدره ١٦ جنيهاً ، وانتدب بنيابة محكمة مصر الابتدائية
وزيد راتبه إلى ١٨ جنيهاً من أول يناير سنة ١٨٩٢ ، ثم انتدب لنيابة الأزبكية ، ورقى
وکیل نيابة من الدرجة الثالثة سنة ١٨٩٣ ، وفي سنة ١٨٩٤ بلغ راتبه عشرين جنيهاً ، وفي
مايو سنة ١٨٩٥ نقل وكيلاً بنيابة الاستئناف^(١) ، وأظهر في النيابة اقتداراً وكفاية جعلها
له مركزاً ممتازاً في الحكومة ، وتفتحت أمامه أبواب التدرج إلى كبرى مناصب الدولة ،
لولا ما اعترضه في سبيلها من التطلع إلى الجهاد في سبيل الوطن كما سيجيء بيانه

(١) قلا عن ملف خدمة الفقيه المحفوظ بدار المحفوظات العمومية دولا ب ١٦٨ رف ٤

الفصل الثاني

المرحلة الأولى من الجهاد

ميوله الوطنية

بدأت على المترجم ميوله الوطنية منذ حصوله على شهادة الحقوق ، فأجهت نفسه أول الأمر إلى خدمة الوطن بالكتابة والتأليف ، وساعده على ذلك ذكاؤه وجلده على العمل ، وثقافته العالية ، وشغفه بالاطلاع ، وولعه بالمباحث التاريخية ، وكان يجيد الكتابة والحديث باللغتين العربية والفرنسية

مقالاته ومذكراته

وقد راسل الصحف منذ تخرجه من مدرسة الحقوق ، فكان يكتب سنة ١٨٧٧ و ١٨٨٨ المقالات في مجلة (الآداب) للشيخ علي يوسف بتوقيع (م . ف .) ، لأن والده كان ينهيه عن الكتابة في الصحف والاشتغال بالسياسة ، خوفاً عليه من أذى الإنجليز والحكومة وله مذكرات مخطوطة عن حوادث مصر وتاريخها من سنة ١٨٩١ إلى سنة ١٨٩٧ في خمس كراسات ، ويبدو من سياقها أنها كتبت تدريجاً وقت وقوع حوادثها ، وهذا يدل على ميل المترجم المبكر إلى التاريخ والمباحث التاريخية ، وقد راجعها فوجدتها تنتهي عند منتصف ١٨٩٧ ، ولست متحققاً من أنها نهاية المذكرات ، فليس في ختام الكراس الخمس ما يدل على ذلك ، بل يبدو لي أن الكلام منقطع ينقصه ما يليه ، ولعل له تنمة عن الحوادث التالية فقدت أثناء التفتيشات التي حصلت خلال الاضطهادات التي استهدفت لها الفقيد كما سيجيء بيانه ، وعلى كل حال لم يبق محفوظاً من هذه المذكرات سوى هذه الكراسات الخمس وتبدو روحه الوطنية في خواطره التي كان يدونها منذ سنة ١٨٩١ تعليقا على الحوادث في هذه المذكرات ، فانظر مثلاً إلى ما كتبه تعليقا على اضطراب حسين نخري باشا إلى الاستقالة من وزارة مصطفى فهمي باشا الأولى (ديسمبر سنة ١٨٩١) تجده يقول : « ولقد نال جزاء بقائه في الوزارة بعد تعيين المستر سكوت مستشاراً للحقانية^(١) ، وقد كان من أكبر المعارضين

(١) في أواخر عهد وزارة ريان باشا وكان نخري باشا وزيراً فيها

في تعيينه ، ثم بعد استقالة رياض باشا من الوزارة ، فلو كان استقال هو أيضا في إحدى هاتين
الفرصتين لخرج بشرفه ، إلا أنه آثر البقاء في المنصب على حفظ شرف الاسم ، فطرد من
الوزارة (لأنى لا يمكننى أن أسمى استغفاه إلا طرداً) ، وهكذا سيكون الحال مع باقى الوزراء
فمن لم يرضخ منهم لطلبات الإنكليز أقبل من وظيفته وجرى بمن يكون فى يدهم آلة يديرونها
كيف شاءوا ، فلو كان ذواتنا وكبرائونا من ذوى الشرف وأصحاب النخوة لامتنعوا عن قبول



محمد فريد - ١٩٠٧

ونجله عبد الخالق (الأستاذ عبد الخالق فريد القاضى بالمحاكم الوطنية سنة ١٩٤٨)

الوظائف العالية بهذه الحالة ، ولكن الكل يغار على ماهيته وأبهته أكثر مما يغار على اسمه
واستقلال وطنه ، وكيف يكونون غير ذلك وهم الذين ساعدوا الإنكليز على احتلال بلادهم
ويساعدونهم الآن على إكمال ضمها لأملأ كهـم الواسعة بسيرهم هذا الذاهب باستقلال البلاد ،
فلا حول ولا قوة إلا بالله .»

وقال في يناير سنة ١٨٩٢ تعليقا على تولية الخديو عباس الثاني أريكة مصر : « وجميع الأهالي مستبشرون بهذا الخديو الجديد ويؤمنون فيه عدم موافقة الإنكليز على مطالبهم المحجفة بحقوق الأمة »

وقال عن حوادث سنة ١٨٩٥ : « وافق يوم الثلاثاء ٥ رجب سنة ١٣١٢ أول يناير افتتاح سنة ١٨٩٥ والحكومة على حالها من الضعف أمام تسلط الإنجليز ولا أمل في تحسن الأحوال من جهة السياسة مطلقا »

فتأمل في هذه الخواطر ، تجد فيها روح الوطنية الصادقة التي تمجد التضحية في سبيل الوطن ، وتألم لما يصيبه من الكوارث ، وتستنكر من كبراء مصر إيثارهم المناصب والمنافع الشخصية على واجباتهم القومية

مؤلفاته ورحلاته

وفي سنة ١٨٩١ أخرج الفقيه حين كان وكيلا لقلم قضايا الدائرة السنية كتابه (البهجة التوفيقية في تاريخ مؤسس العائلة المحمدية) ، وهو تاريخ واف للمنفور له محمد علي باشا ، ولا شك أن تأليفه هذا الكتاب ، وأجابه إلى نشر تلك الصفحة المجيدة من تاريخ مصر في عهد محمد علي ، يدل على أنه ، وهو في الرابعة والعشرين من عمره ، إذ كان يشغل وظيفة ممتازة ، وأبوه ذلك الثرى الكبير أحمد فريد باشا ناظر الدائرة السنية ، لم تقنع نفسه بما كان يقنع به معاصروه من المتعلمين ، وبخاصة أبناء البيوتات الكبيرة ، من الركون إلى المناصب وابتغاء الرقي فيها ، بل تطلعت نفسه إلى المثل العليا ، فأخذ يذكر قومه بمفاخر تاريخهم ، لكي يذكر في نفوسهم روح الوطنية والإقدام ، قال عنه (المؤيد)^(١) الذي كان لسان حال الوطنيين وقتئذ في صدد تقرير كتابه (البهجة التوفيقية) إنه « الكاتب البليغ ، والباحث المدقق ، الشاب الأبى ، الأديب الأريب ، محمد بك فريد وكيل قلم قضايا الدائرة السنية ، وأحد أعضاء الجمعية الجغرافية ، صاحب المباحث المفيدة والمقالات الرنانة ، وهو الشاب الذي تحلى منذ نعومة أظفاره عن علائق نشأة الفتوة ، وشغف بالفضائل والآداب ، فأدرك منها النصيب الأوفر والقدح الممل ، وتربى على تهذيب الأفكار ، وحرية الضمير كما يعهد بذلك أخصاؤه الذين عرفوا فضله ، ولا ريب أن المطلع على مؤلفه هذا في سيرة المرحوم محمد علي باشا وافية الأطراف والوقائع ، شافية الأصول والفصول ، متحريرا عن الحقائق خاليا من التشيع

والمتابعة ، يعلم ما لحضرته من سعة التطلع وكال الاطلاع وقوة البحث ، مما لا يكون إلا من صفات الشيوخ وهو في غضارة الفتوة ونضارة الشباب »

ولما نقل إلى النيابة العمومية استمر في البحث والكتابة والتأليف ، فكان في عمله يجمع بين الكفاية والوطنية

ففي سنة ١٨٩٤ أخرج كتابه (تاريخ الدولة العثمانية) ، وقد قرظه المؤيد في عدد ٥ فبراير سنة ١٨٩٤ ووصف المترجم بأنه (الكاتب المجيد محمد بك فريد وكيل النائب العمومي لدى المحاكم الأهلية ونجل عطوفتو فريد باشا ناظر الدائرة السنية)

ثم أخرج سنة ١٩٠٢ كتابه عن (تاريخ الرومان) مشتملا على تاريخ هذه الدولة إلى سقوط قرطاجنة ، وقد نشر تباعاً من قبل في مجلة (الموسوعات) سنة ١٩٠٠ و١٩٠١ وله مقالات عدة أكثرها في المؤيد ثم في (اللواء)

وكان له ولع كبير بالسياحة ، بدأ أسفاره بأوروبا سنة ١٨٩٥^(١) ، فتمت له على توالي السنين زيارة أغلب ممالك أوروبا وعواصمها وبلادها المشهورة ، وزار تونس والجزائر والأندلس وبعض سواحل مرا كس وطرابلس الغرب ، ونشر عن سياحته في تلك البلاد رحلتين ، إحداهما سنة ١٩٠١ والأخرى سنة ١٩٠٢ ، وكان يوزعهما مجاناً تعميماً للفائدة منهما ، وله رحلة في بلاد النرويج في أقصى شمال أوروبا سنة ١٩٠٤ ، نشرت تباعاً في اللواء ، وسافر في ابريل سنة ١٩٠٥ إلى الجزائر لحضور مؤتمر المستشرقين بعاصمتها (مدينة الجزائر) ، وكان يصحبه المرحوم سلطان افندي محمد رئيس الوفد المصري الرسمي إلى المؤتمر المذكور ، وزار جنوب فرنسا لهذه المناسبة ، وكتب عن المؤتمر وعن رحلته عدة مقالات في اللواء (مايو سنة ١٩٠٥) انتقد فيها سياسة فرنسا في معاملة المسلمين في الجزائر ، كما انتقد من قبل سياستها في تونس لمناسبة سياحته بها

مجلة الموسوعات

وفي نوفمبر سنة ١٨٩٨ أنشأ مجلة (الموسوعات) باشتراكه مع الأستاذ أحمد حافظ عوض (بك) ومحمود بك أبي النصر ، وهي مجلة علمية نصف شهرية ، صدر العدد الأول منها في

(١) كتب الفقيد في مذكراته المخطوطة عن حوادث سنة ١٨٩٥ ما يلي : « سافرت إلى أوروبا يوم الثلاثاء ١١ يونيو الجاري على أحد ابورات شركة لويد النمساوية فاصداً تريسته ومنها إلى سويسرا فرنسا ، وهي أول رحلة لي في أوروبا مع أني ناهزت الثامنة والعشرين من عمري وكثير التشوف إلى السياحة وجوب البلاد واستطلاع طباع أهلها وعوائدهم »

غرة رجب سنة ١٣١٦ - ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٨ ، وله فيها عدة مباحث تدل على سعة اطلاعه وميله إلى البحث والتحصيل ، والإحاطة بالموضوعات التي كان يكتبها ، فمن آثاره فيها مقالة عن المواصلات البرقية في العالم (عدد ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٨) ، وسياحة الرحالة سفن هدين في أواسط آسيا (عدد ١٣ يناير و ٢٧ يناير سنة ١٨٩٩) و (إنجلترا وفرنسا بأفريقية) عدد ٢٦ ابريل سنة ١٨٩٩ ، و (الانجليز في غرب أفريقية) عدد ٨ أغسطس سنة ١٨٩٩ (وكيف



محمد فريد

في الأربعين من عمره

ضاع استقلال جزائر هاواي) عدد ٢٣ أغسطس سنة ١٨٩٩ و (إنجلترا والترنسفال) عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٩٩ ، وإنجلترا في جنوب أفريقيه (عدد ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٩) ، والروسيا في آسيا (عدد ١٦ يناير سنة ١٩٠٠) وسكة حديد سيبيريا (عدد أول فبراير سنة ١٩٠٠) ، و حرب الترنسفال (عدد ١٥ فبراير سنة ١٩٠٠) ، والشركة الإنجليزية الأفريقية

الشرقية (عدد ٣١ مارس و ٣٠ أبريل سنة ١٩٠٠)، والروسيا في مملكة كوريا (عدد ١٣ يونيو سنة ١٩٠٠)، والقسم المصرى بمعرض باريس (عدد ٢٨ يولييه سنة ١٩٠٠)، ومطامع أوروبا في الصين (عدد ١١ أغسطس سنة ١٩٠٠)، ومملكة الكامبودج (عدد ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٠)، ورياسة جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية وكيفية انتخاب رئيسها (عدد ٥ فبراير سنة ١٩٠١) ومسألة قناة نيكارا جوا (عدد ٢٠ أبريل سنة ١٩٠١)، وقد صدر آخر عدد من المجلة في غرة ربيع الثانى ١٣١٩ - ١٧ يولييه ١٩٠١ (العدد ١٩ من السنة الثالثة)

استقالته من منصبه سنة ١٨٩٦

كانت ميول الفقيه الوطنية بادية عليه من عهد التحاقه بالمناصب الحكومية، ففي مذكراته التى تقدم الكلام عنها والتي بدأ فى كتابتها سنة ١٨٩١ تظهر هذه الميول بارزة فى تعليقاته على الحوادث، ويبدو فيها على الأخص ميله إلى التحرر من قيود المناصب، إذ ينسب إلى كبار الموظفين ممالأة الاحتلال وتأيدته فى سياسته، ولعله وهو يدون هذه الخواطر كان يتربص الفرصة المناسبة، لى يحقق ما عزم عليه، ويستقيل من منصبه، وينطلق إلى الجهاد والعمل الحر فى سبيل الوطن

وقد تهيأت له هذه الفرصة فى قضية هامة ظهرت سنة ١٨٩٦ على مسرح الحوادث السياسية، ونعنى بها قضية « المؤيد »، وخلاصتها أنه فى خلال الحملة على دنقلة أرسل اللورد ككتشر سردار الجيش المصرى تلعغرافاً سرياً إلى وزير الحربية فى شهر يولييه سنة ١٨٩٦ يختص بالحملة وصحة الجيش، فنشر « المؤيد » صورته فى عدد ٢٨ يولييه سنة ١٨٩٦ تحت عنوان (أحوال الجيش المصرى فى الحدود) قال :

« تفيد التلعغرافات الأخيرة الواردة من (كوشه) أمس على نظارة الحربية التفصيلات الآتية عن حالة الجيش المصرى فى الحدود

« وقد أظهر سعادة السردار أسفه وأنه لم يتمكن منذ أيام من إرسال التفصيلات لأنه كان شديد القلق من الكوليرا التى انتشرت هناك فى كل نقطة ومركز من مراكز خط المواصلات وفى المعسكرات » ... ثم قال :

« وقد حصل فى أسوان بين عساكر الحضرة الخديوية الفخيمة ٢٩ إصابة توفى منها ١٥ شخصاً، أما فى كروسكو فقد حصلت ٢٢ إصابة توفى منها ١٣. وفى حلغا ١٥٦ إصابة توفى

منها ٩٨ . وست وفيات في الجيش البريطاني « . واستمر المؤيد في ذكر بيان الإصابات كما وردت في تليفراف السردار إلى أن قال :

« ولم تحصل إصابات في الجيش بسوارده وأمل سعادة السردار أن الاحتياطات التي اتخذت تدفع عنه غائلة الوباء ولكن هذا الداء شديد الوطأة جدا بين اللاجئين إلى (سواردة) من الأهالي والآتين إليها من الجنوب بقصد الاحتماء ، وقد توفي منهم عدد كبير ، وقد تأخر وصول سكة الحديد إلى هنا بالنظر إلى سوء حالة الواهورات القديمة وهذا استوجب تأخير وصول الأدوات اللازمة الكافية لاستمرار العمل فيها بدون انقطاع . وإلا فكان يجب إن يصل القطار إلى هنا من زمن طويل ويوجد الآن وإوران جديدان في الطريق والمأمول أنهما يساعداننا . والواهورات المستعملة اشتغلت أكثر من إحدى عشرة سنة وأتأسف أن أقول لسعادتك ان فيضان النيل ليس بكاف لتسيير السفن البخارية في الشلالات ويظهر أن الدراويش عولوا على المدافعة عن دنقلة ولكن الصعوبات التي كانت توجد للان أمامنا قد زالت ولذلك سنزحف لاحتلال الإقليم »

فأتت الحكومة في نشر هذا التليفراف إذاعة لأسرارها ، وبمحت عمّن نقله إلى المؤيد ، وأسفر التحقيق عن اتهام توفيق افندي كيرلس أحد مستخدمي مكتب تليفراف الأذربكية (الذي تلقى برقية السردار) بإفشاء سرها وإبلاغ البرقية إلى « المؤيد » كما اتهمت الشيخ علي يوسف صاحب المؤيد بالاشتراك في التهمة ، وكانت جريدة « المؤيد » وقتئذ هي لسان حال الوطنيين ، فأقامت النيابة الدعوى العمومية على الشيخ علي يوسف وتوفيق افندي كيرلس ، وكان الغرض من هذه الدعوى إرهاب المؤيد ، وتهديد من يساعده أو يعضده ، وكان الفقيد وقتئذ وكيل نيابة بالاستئناف ، وقد ظهر بميوله الوطنية ، وشهد القضية حين نظرها أمام محكمة عابدين ، وجاهر بعطفه على صاحب المؤيد ، ومعارضته للاحتلال وسياسته ، فأمرها بالاحتلال في نفسه

ونظرت القضية ابتدائيا أمام محكمة عابدين الجزئية برئاسة القاضي محمود خيرت بك ، وتولى أحمد بك الحسيني الدفاع عن الشيخ علي يوسف ، ودافع ابراهيم الهلباوي بك عن توفيق افندي كيرلس ، وكان في كرسى النيابة على افندي توفيق وكيل النيابة ، وانتهت القضية بصدور الحكم يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ ببراءة الشيخ علي يوسف وحبس توفيق افندي كيرلس ثلاثة أشهر

سخط الاحتلال وصنائه على هذا الحكم ، وعلى القاضي الذي أصدره ، كما تقموا من

المرجم تظاهره بميوله الوطنية أثناء نظر القضية ، وطلبوا من النائب العام نقله إلى إحدى نيابات الوجه القبلي ، فأمضى ما أمر به ، وصدر القرار بنقله في نوفمبر سنة ١٨٩٦ إلى نيابة بنى سويف ، على أن يكون مقره في مغاغة ، ثم تقرر نقل قاضي محكمة عابدين الذي أصدر الحكم إلى محكمة مصر الابتدائية ، بدعوى أن نظام الجلسة لم يكن محفوظا ، وأشاعوا عنه أنه أفضى بالحكم قبل صدوره إلى الفقيد ، وقد نفي الفقيد هذه الإشاعة في مذكراته ، وقال عنها أنها كذب واقتراء

لم يقبل المترجم أمر النقل ، إذ وجد أنه يمس استقلال القضاء ، وأن فيه إهانة لشخصه ، فقدم استقالته من منصبه ، وقبلت فوراً في ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩٦

واستأنفت النيابة حكم القاضي الجزئي ، ونظرت القضية يوم أول ديسمبر سنة ١٨٩٦ أمام محكمة الجناح المستأنفة ، وكانت مؤلفة برئاسة علي ذى الفقار بك وعضوية يوسف شوقي بك والمستر كامرون ، وتأجلت إلى جلسة ١٥ منه ، وفيها قضت بتأييد حكم البراءة بالنسبة للشيخ علي يوسف ، وإلغاء الحكم بالنسبة لتوفيق افندى كيرلس وبراءته ، فكان لهذا الحكم كما كان للحكم الابتدائي رنة استحسان عام

وقد أكرم الوطنيون من الفقيد استقالته من منصبه ، وازدادوا إعجاباً بسمو أخلاقه ، وتقديراً لوطنيته وشجاعته ، وعلت منزلته بينهم ، إذ استهدف لاضطهاد الاحتلال وصنائه ، لاستمساكه بمبادئه الوطنية ، وحرصه على استقلال القضاء

أرسل إليه الأستاذ محمود أبو النصر (بك) كتاباً من باريس بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٨٩٦ يصوره له تقدير الناس لموقفه المشرف ، قال :

« هاج بالي واضطرب خاطري إذ علمت بما قابلك به الاحتلال جزاء إخلاصك للوطن وتظاهرك بنصرة الحق دون أن تخشى لومة لائم ، ولا سطوة حاكم ، غير أني ما لبثت إلا ريثما رأيت الأمر طبيعياً وأذعنت بأن لا وجه للتهيج ولا معنى للتعجب ، أليسوا باضطهادهم لمثلك عاملين بما تقضى به عليهم خدمة قومهم وبلادهم التي يفتدونها بالنفس والنفيس ، بلى وما الذي كنت تنتظر غير ما عوملت به وقد عرف الخاص والعام شرف إحساسك ونبل قصدك وإخلاصك ، وشهد القريب والبعيد بفضلك وشم نفسك وعزة مقامك حتى أنزلك الاخوان منزلة وحدك ، تغبط عليها من بين أبناء الوطن عامة ، وأنجال النوات خاصة ، وحياتك انه لأقل ما كنت أنتظره لك من يوم رأيتك وعرفتك ، فماذا نقول ؟ اللهم إن كانت سعادة الحياة في مثل ذلك الراتب الذي كنت تأخذه على شرط إمانة كل عاطفة شريفة فلا

كانت الحياة ، اللهم إن كنت تربيت ونشأت في مهد الكمال الإنسانية لمثل تلك الخدمة فلا كانت التربية ، اللهم إن كان كبر عليك اضطهادهم وشق عليك بغيرهم فإنك لست عندنا بفريد ، إن مطالب هذه الحياة منحصرة في أمرين : سعة الرزق ورفع المنزلة ، أما سعة الرزق فمن الذي مات جوعاً ؟ والحمد لله لست إلى هذا الحد ، وأما رفعة المنزلة فهو مطلب قد بلغته اليوم أكثر من ذي قبل ، فلقد سموت بهذا الاضطهاد منزلة في قلبي أرفع من منزلتك الأولى ، ومثلي من المحبين الصادقين كثير ، فاصبر ولا تجزع واهناً ودم كما كنت فريداً »

اشتغاله بالمحاماة

انتظم المترجم في سلك المحاماة سنة ١٨٩٧ عقب استقالته من منصبه ، فقيد اسمه في جدول المحامين أمام المحاكم الأهلية في يوليه من تلك السنة^(١) ، ثم قيد اسمه بعد ذلك محامياً أمام المحاكم المختلطة ، ولبت مشتغلاً بالمحاماة سبع سنوات

وإذا لاحظت أنه أول من اشتغل بالمحاماة من أبناء الكبراء ، وأنه آثرها على مناصب الحكومة ، أدركت مبلغ شجاعته في الخروج على تقاليد عصره ، وميله الفطري إلى الحرية والجهاد في سبيل تحرير بلاده ، في وقت لم تكن هذه الميول شائعة أو مألوفة ، فكان الفقيد حقاً من دعاة الحرية والاستقلال في الحركة الوطنية

قال « المؤيد » في عدد ١٧ يوليه سنة ١٨٩٧ ما يلي :

« قد اتخذ حضرة العالم الفاضل القانوني « محمد بك فريد » المحامي أمام محكمة الاستئناف والمحاكم الأهلية ، محلاً لأشغال المحاماة ، في ملك المرحوم نقيب باشا أمام الأجزاء الطليانية بشارع محمد علي ، وما نعمده في كفاءة حضرة الفاضل وسعة علمه وقوة حجته سيكون خير كفيل لنجاحه في مهنته الجديدة فيخدم بذلك وطنه ويخدم الحقوق الشخصية والعمومية أجل خدمة ، ويكون لحضرات الفضلاء من أبناء كبراء مصر منه خير قدوة وأشرف مثال »

وقد اشتهر في المحاة بالنزاهة والأمانة ، وكان لا يقبل قضية لا يرى صاحبها على حق ، عرضت عليه إحدى الأميرات قضية صكوك (كيبالات) بمبالغ طائلة على ورثة شخص كان قد حرر على نفسه هذه الصكوك ، ولأنه كان يعلم بأصل هذه الصكوك وأن سببها غير مشروع فقد رفض القضية ، مع أن ظاهرها تؤيده النصوص القانونية ، وكذلك كان شأنه في جميع قضاياها

اعتزاله المحاماة

ثم رأى أن المحاماة تصرفه عن التفرغ للجهاد ، فضحى بها واعتزلها في أواخر سنة ١٩٠٤ ، كما ضحى بالمناصب من قبل ، ومن ثم ازدادت صلته بالفقيه العظيم مصطفى كامل وثمة طامل آخر حداه إلى ترك المحاماة ، وهو أنه كان يؤله ما يراه فيها من نكران الجميل ، وبخاصة من عملائه في القضايا ، ويبدو لك هذا مما كتبه في لواء ٨ مايو سنة ١٩٠٥ حينما اعتزل المحاماة إذ قال : « تركت الاشتغال بمهنة المحاماة لتفرغ لأشغالي الخاصة بدل أن أهملها وأشتغل بمهام الغير ، فلا أرى غالباً إلا نكران الجميل أو عدم الاعتراف بما يتحملة المحامي من الشاق ، فلا يشكر إذا نجح ، ويلام إذا خانة حظه في القضية ، وأردت أن أخصص من وقتي المقدار الكافي لخدمة بلادى وأبناء وطنى خدمة أعم وأنفع »

ويلاحظ لي أن نكران الجميل الذي لقيه من الأفراد في الدفاع عن قضاياهم الخاصة ، قد لقي مثله بل أضعافه من الأمة ، في الدفاع عن قضيتها العامة ، كما يتبين لك من تتبع تاريخه ، وهكذا ابتلى الفقيه بالجحود ونكران الجميل من كل ناحية ، في جميع أدوار حياته الخاصة والعامة

عودته إلى المحاماة

على أنه قد عاد إلى الإشتغال بالمحاماة في أغسطس سنة ١٩١١ عقب خروجه من السجن بعد الحكم عليه في قضية (وطنيتي) ، واتخذ مكتبه بجوار إدارة جريدة (العلم) بشارع الصنافيري (على باشا ذى الفقار الآن) ولكن لم يدم اشتغاله بها طويلاً ، وأرجح أن يكون الباعث له هذه المرة إلى العودة إلى المحاماة هو رغبته في أن تعوض عليه بعض ما خسر من المال في جهاده الوطنى المتواصل ، وأشك في أنه استطاع مع كثرة مشاغله الوطنية الجسام أن يكون قد حقق شيئاً مما كان يصبو إليه ، وقد رأى أن مواصلة الجهاد لا تدع له مجالاً للتوفر على مهام المحاماة ، فلما سافر إلى مؤتمر السلام في سبتمبر سنة ١٩١١ ، أناب عنه الأستاذ محمد زكى على المحامى ، ليتولى شؤون مكتبه ، ولم يكده يعود إلى مصر في منتصف شهر نوفمبر من تلك السنة ، ويستأنف عمله في المحاماة ، حتى حوكم للمرة الثانية ، على أثر خطبته في المؤتمر الوطنى ، وهجر مصر إلى منفاه في مارس سنة ١٩١٢

صلته بمصطفى كامل ، ومشاركته في أعباء الجهاد

ترجع صلة المترجم بمصطفى كامل إلى سنة ١٨٩٣ ، وفي ذلك يقول في خطبته التي ألقاها

يوم ١٤ فبراير سنة ١٩٠٨ إنه عرف مصطفى أيام أنشأ « مجلة المدرسة » ، أى سنة ١٨٩٣ ، ثم تأكدت الصداقة بينهما منذ سنة ١٨٩٥ ، إذ تقابلا بباريس قبل أن يلتقي مصطفى أول خطبه السياسية في مدينة تولوز في ٤ يولييه من تلك السنة ، ومن ذلك العهد ظلّا صديقين حميمين ، وزميلين مخلصين في الجهاد ، ويقول إنه تعاهد ومصطفى كامل ، والدكتور محمود لبيب محرم سنة ١٨٩٦ على خدمة الوطن حتى الممات ؛ وأول عمل شرع فيه ثلاثتهم تأسيس جريدة أسبوعية باللغتين الفرنسية والألمانية ، كان يديرها شاب ألماني هو المسيو هانس رزير ؛ واستمرت الجريدة في الظهور حتى وفاة المسيو رزير ، وفي ذلك الحين ترجم الثلاثة إلى العربية كتابه عن « مصر والاحتلال »

توثقت عرى الصداقة والإخاء بين مصطفى وفريد ، حتى صار فريد — كما أسلفنا في كتابنا عن مصطفى كامل — زميله المخلص ، وصديقه الوفي ، وعضده الأكبر في بعث الحركة الوطنية ، لازمه وأيده في جهاده ، وبذل له ما بذل من العون الأدبي والمادي ، وأمدّه بماله ، وظل وفيًا له طول حياته ، ثم حمل الراية بعد وفاته ، فكان خير خلف ، لأعظم سلف ؛ وتدل رسائل مصطفى كامل إلى فريد على ما بينهما من الود الصادق ، والحب الخالص الثابت على مر السنين ، فكلاهما كان يؤثر صاحبه على نفسه ، ويضحى بنفسه من أجله ، وتلك دلائل الإخلاص الحقيقي ؛ وتطالعنا هذه الرسائل بما كان يعمر قلبيهما الكبيرين من الوطنية الصادقة ، والمواطف النبيلة السامية

أول كتاب عثرت عليه أرسله مصطفى كامل إليه من فيينا بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٨٩٦ ، وهو يدل على الود القديم بينهما ، وفيه أفضى إليه بما بذل في ألمانيا والنمسا من الجهود لتعريف الرأي العام الأوروبي بالقضية الوطنية ، وقد أشار إليه المترجم في خطبته في تأييد مصطفى كامل ، واقتبس بعض فقرات منه

والكتاب الثاني أرسله إليه من بودابست في ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٩٦ قال فيه :

« أخى الفريد حفظه الله

« بعد التحية والتسليم ، والإعجاب عن شوق عظيم ، لا بد أنك استلمت كل ما أرسلت إليك وطالعت صدى ما عملت ، وعلمت بكل ما جرى وكان ، ولا بد أنك سررت وفرحت ، وإن روحك الطاهرة الشريفة الممتلئة حباً لمصر التعميسة وإخلاصاً ، رضيت عن روح لا تقل عنها حباً للوطن وإخلاصاً ، وإخالك تفكر كثيراً في ، وتود لو تكون معي تطوف البلدان منادياً بنصرة المظلوم رافعاً صوتك ضد عدو الوطن الأسيء »

وقد أشار فريد إلى هذا الخطاب أيضاً في خطبته التي ذكرت ، واقتبس منه فقرات أخرى
وكتب إليه ضمن خطاب له من الأستانة (استانبول) في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٦ يقول :
« كفت أحس بواجب مراسلتك ويسهل شوق إليك قيامي بهذا الواجب نحوك ،
وأتلذ حقاً لمكاتبة صديق مثلك أساس مودته محبة الوطن العزيز ، أي أشرف وأجل إحساس
عند الإنسان »

وكتب إليه من باريس في ١٩ يولييه سنة ١٨٩٨ كتاباً قال فيه :
« أخي الأعز حرسه الله

» بعد تقبيل وجنتيك وإهدائك أعطر السلام ، وصلني هذا الصباح كتابك الكريم ،
فتقبلته بالترحاب والتكريم ، وكنت في شغف شديد لاستلامه ، لغياب أخبارك عنى ثلاثة
أيام ، وليس ذلك بالزمن القليل

« لقد أدهشني في كتابك شكرك لي على مبادرتي بإجابة طلبك ، إن هذا الشكر من
غيرك جميل وواجب ، ولكنه منك غريب وعجيب ، فما بيننا من الود والإخاء يجعل مالك
مالي ، ومالي مالك ، وحياتي حياتك ، وحياتك حياتي ، هذا ما أعتقده وما تعتقده أنت ، فروحي
تناجى روحك بالود والإخلاص في كل لحظة وفي كل آن ، دمت لي أخاً وفيك صادقاً ، ودمت
معي خادمين صادقين للوطن المحبوب »

وختم الخطاب بقوله :

« أكتب لي باكر من فيشي وأطل كتابك ، واذهب يوم الخميس إلى (كوك) قبل
الظهر تجد مني كتاباً أكتبه إليك باكر ليكون فيه وداعك ، وبعض أمور أريد منك
عملها في مصر ، تقبل ألف قبلة من صديقك الأول وأخيك الثاني »

مصطفى كامل

وكتب إليه من باريس في ٢٢ يولييه سنة ١٨٩٨ كتاباً قال فيه :
« أخي الأعز حرسه الله

» أقبل وجنتيك ألفاً ، وأهديك سلاماً عاطراً ، وأسأل لك الصحة الدائمة والسرور
الكامل ، وأدعو الله أن يسرك بشفاء حرمك المصون وسلامة نجلك الأمين^(١) ، إنه
سميع مجيب »

إلى أن قال :

(١) هو المرحوم عبد الله فريد نجله الأول وقد توفي وله من العمر سنتان ، أما نجله الثاني فهو
الشاب النجيب الأستاذ عبد الحائق فريد وكيل النيابة (القاضي الآن)

« أرجوك أن ترسل لى عدد المؤيد المؤرخ ٩ يتاير من هذه السنة وهو المشتمل على الخطبة التي أقيمتها على شبيبة المدارس يوم احتفالها بعيد جلوس الخديوي لأني في حاجة إلى ترجمتها ووضعها مع المجموعة

« سأكتب لك كل أسبوع مرة على الأقل ، ولاتنس العائلة ، أرسل سلامي لكل أفرادها ، دمت ألف مرة لأخيك المخلص

« قبل لى وجنات الشقيق إبراهيم بك^(١) وسلم لى على الفاضل حسن افندي عبدالرازق^(٢) وأسأله أن يبلغ سلامي العاطر لوالده العزيز^(٣)

« وإذا قابلت شوقي بك^(٤) قبله لى مرتين ، وقل له أن يرسل لى ما طبع من ديوانه مع صورته ، وأعطه عنواني .

وقال في ختام خطاب إليه من باريس في ١٠ أغسطس سنة ١٨٩٨ :

« أقبلك في الختام ألف قبلة ، وأرجوك أن لا تحرمني من أخبارك ، وأن تعرفني عند وصول هذا إليك ، دمت لمصر العزيزة ولخادمها الضعيف أخيك

مصطفى كامل

وقال في خطاب آخر من باريس في ١٩ أغسطس سنة ١٨٩٨ :

« وغاية رجائي من الله — إن لم يسمع نداءنا ويخلص أوطاننا — أن يحفظ لى ودك الصادق ، وحبك الطاهر ، تقبل ألف ألف سلام من خير صديق لك ومن أخيك الشاكر العارف للجميل

كامل

وقال ضمن خطاب أرسل إليه من باريس في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٩٨ :

« لك مني جزيل الشكر وعظيم الامتنان ، فحقاً أنت الأخ الصادق الذي يضحى نفسه في محبة إخوانه ، قدم لى يا مثال الوفاء ، واعتقد أهد الدهر أن لك في أصدق الناس كافة ، وأوفاهم إليك ، فحياتي وروحي لك بعد الوطن العزيز

وختم هذا الخطاب بقوله :

« سلامي العاطر لأخيك العزيز ، ودم أنت ألف مرة وألف عام لأخيك المخلص

مصطفى كامل

(١) المرحوم إبراهيم بك فريد شقيق المترجم

(٢) المرحوم حسن باشا عبد الرازق ، وكان محامياً بمكتب محمد بك فريد

(٣) المرحوم حسن باشا عبدالرازق الكبير

(٤) أمير الشعراء



مصطفى كامل
باعت الحركة الوطنية

١٨٧٤ - ١٩٠٨

وقال ضمن خطاب له من باريس في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٠٦ :
« أخى الأعز فريد بك

« ألف قبلة وألف سلام ، وبعد فقد استلمت خطاباتك ، وقرأت اليوم مقالاتك وسررت
بها للغاية ، وإن ودك الصادق ، وإخاءك الطاهر ، ووطنيتك العالية ، لما يكفينى فى الحياة
نعمة ونعما وسعادة وسعوداً » .

وقال فى خطاب من نابولى فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٧ :

« إنى لو أردت أن أشكرك على صدق إخالك وتفانيك فى خدمة المبدأ الذى وهبنا حياتنا
له لما استطعت إلى ذلك سبيلا ، وحسى أن أقول إنك خير سلوى لى فى هذه الحياة ، التى
كثرت أتعابى وهمومى فيها ، فكنت الأخ الممتاز والعون فى الشدائد »
هذه الرسائل التى تفيض إخلاصا وحنانا ونورا ، قد كتبها مصطفى على تعاقب السنين ،
وهى تصور لنا مقدار حبه لفريد ، ومبلغ ما كان يجمع بينهما من الروابط الأخوية والوطنية ،
التى دامت بين الصديقين طوال سنى الجهاد ، وجعلت منهما البطلين العظيمين اللذين بعثا فى
نفوس الجيل روح الوطنية والإخلاص^(١)

وقد صحب فريد مصطفى فى كثير من رحلاته بأوروبا ، واجتمعما بها معا برجال السياسة
والصحافة وكتابها المشهورين

كتب مصطفى كامل إلى مدام جوليت آدم فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٠٣ يقول : « قد
عزمت على السفر إلى أوروبا فى ١٧ يوليه وسأرافق صديقى فريد بك الذى حظى بمعرفتك
لقضاء مدة العلاج فى فيشى » .

ولما أسس مصطفى شركة ليتندار ايجبسيان وذى أجبسيان استاندارد فى نوفمبر سنة ١٩٠٦
اكتتب فريد فى رأس مالها بمبلغ كبير ، وسافر معه فى ديسمبر سنة ١٩٠٦ إلى أوروبا
لاختيار محررى الجريدتين والاتفاق مع أشهر الكتاب على الكتابة فىهما ، وعادا معا إلى
مصر ، وهى آخر رحلة اصطحبا فيها

وفى صيف سنة ١٩٠٧ سافر مصطفى إلى أوروبا ، فأتاب عنه فريداً فى إدارة الألوية
الثلاثة ، وكان يكتب دائماً فى جريدة ليتندار الفرنسية

ولقد كان مصطفى يراه خير خلف له فى قيادة الحركة الوطنية ، فاختره وكيلا للحزب
الوطنى ، فى أول جمعية عمومية له ، وأوصى بانتخابه رئيساً من بعده

(١) أوردنا هذه الرسائل فى كتاب (مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية) وأعدناها هنا لما يقتضيه

توجيهه المسألة المصرية وجهتها الصحيحة

(الجلء)

كان الفقيد يحرص كل الحرص في جميع أدوار جهاده الوطني على توجيه المسألة المصرية وجهتها الصحيحة ، وهي الجلاء ، رسخت من نفسه هذه العقيدة في حياة مصطفى كامل ، والتقى وإياه عند الاستمساك بها ، فكان لا يدع فرصة تمر دون أن ينبه الأمة إلى خطر التحول عنها ، فقد حدث بعد حادثة دنشواي أن تنهت الأفكار إلى وجوب المطالبة بالمجلس النيابي ، فتوجه بعض المصريين بهذا المطلب إلى اللورد كرومر المعتمد البريطاني وصاحب الحول والطول وقتئذ في البلاد ، فاستنكر المترجم هذه الوسيلة ، وكتب في لواء ٢١ أكتوبر سنة ١٩٠٦ مقالة جاء فيها :

« اطلعت بلوائكم الصادر أمس على كتاب إلى جناب قنصل جنرال بريطانيا العظمى موقع عليه من بعض إخواننا المصريين يطلبون فيه إنجاز ما وعدت به دولته على لسان أعظم رجالها من منح مصر مجلسا نيابيا يشارك الحكومة في سن القوانين واللوائح ويراقب تنفيذها ، وهي أريحية يمدح عليها حضرات الموقعين على هذا الخطاب ، ولكن بما أن مركز إنجلترا في مصر مركز غير شرعي ، اتخذته بالسياسة وعضدته بالقوة ، فلا يجوز لمصرى أن يعترف به ، بل تجب المطالبة بالجلاء بكل شفة ولسان ، وفي كل وقت وآن ، أما طلب المجلس النيابي فيجب عرضه على سمو أمير البلاد وحاكمها القانوني بتقديم العرائض إلى مقامه السامي من أعيان المصريين وعامتهم إذ أن كلهم سواء في المطالبة بحقوق البلاد المهضومة ، وهذه فرصة ثمينة يجب على أعضاء مجلس شورى القوانين أن ينتهزوها ليبرهنوا للأمة التي وضعت فيهم ثقتها بأنهم محافظون على حقوقها جهد طاقتهم ، ويكون ذلك بأن يقرروا بالإجماع رفع عريضة لسمو أمير البلاد يطلبون منه أن يمنح مصر ما منحها ساكن الجنان والده من قبل ، ويسجلون تلك العريضة في محضر جلساتهم ، وعلى كل حال فمن حق الأمة أن تقوم بهذا الواجب بنفسها بتقديم العرائض إلى سمو الأمير مباشرة ، لا إلى قنصل دولة محتلة بغير حق شرعي لا تكسبه القوة إياه مهما طال أمد الاحتلال ، فإن الحق يعلو ولا يعلى عليه »

وحدث في سنة ١٩٠٧ أن أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية اعترضوا على

ما بعث به اللورد كرومر إلى حكومته في مارس سنة ١٩٠٧ ردّاً على مقترحات الجمعية العمومية وأرسلوا إلى السير أدوارد جراي وزير خارجية بريطانيا ينتقدون اللورد ، ولكنهم نعتوا الحكومة البريطانية في رسالتهم بما يشبه الاعتراف لها . ركز القوامة على مصر ، فلفت الفقيده نظرهم في عبارة معتدلة إلى الأخطاء السياسية الواردة في ردهم ، قال :

« ليسمح لنا حضرات النواب الكرام الواضعين لمذكرة الرد على ما أتهم به اللورد كرومر أعضاء الجمعية العمومية أن نناقش بلطف ما تضمنه خطابهم من الأخطاء بعد أن امتدحنا همتهم وشكرناهم على فكرتهم ورجونا لهم أن يكونوا أكثر نفعاً وأفيد عملاً لبلادهم وأمتهم التي وضعت ثقتها فيهم وعقدت آمالها عليهم

« قرأنا الخطاب المحرر منهم إلى السير جراي أولاً فوجدنا أن عبارته لا تليق بمن يمثلون أمة ذات كرامة وشرف ، إذ جاءت ملأى بكلمات التفخيم والإجلال لوزير انكلترا ، مع أن المقام كان مقام دفاع عن الحق وإظهار للحقيقة ، لا مقام تودد إلى الوزير

« ولو قال حضرات النواب أنهم لاحظوا مركز المخاطب فتأدبوا معه وخاطبوه بما يليق به ، أجبناهم بأنه كان في استطاعتهم أن يأتوا بعبارة تدل في آن واحد على سأمي أدبهم وعلو نفسهم

« أما وقد جاء خطابهم في بعض عباراته بعكس ما نعهدده في همتهم فإننا نذكرهم بأن الأمة التي ينوبون عنها لا ترضى أبداً أن تظهر أمام رجل مهما كان كبيراً عظيماً يمثل هذا الخشوع المخجل والخنوع المشين ، وخصوصاً إذا كان ذلك الرجل من العاملين لهدم استقلال بلادهم وسلب حريتها

« تغنى الواضعون للخطاب بعدالة إنكلترا العالمة ، ولاندرى من أين لهم هذا الصوت الجميل ومن أي قلم سالت هذه «العدالة» بعد أن أجمعت أقلام الأمة كلها على ظلم الحكم البريطاني وتصفه لما أرخى له العنان في المحكمة المخصوصة بدنشواي !

« وقد ارتكب النواب خطأ سياسياً غير هذا الخطأ الأدبي بوصفهم الأمة الإنكليزية ، « بالقيمة » على أمور مصر ، مع أن الرسميات السياسية محرم مثل هذا الاعتراف ، خصوصاً إذا صدر من لفيف من أعضاء الجمعية العمومية وإن كانوا في ردهم مجردين عن الصفة الرسمية ولا ينطقون إلا عن لسان أنفسهم

« ولعل كلمة «القيمة» فلتت من قلم الكاتب دون أن ينصرف ذهنه إلى معناها السياسي

أو يعلم أن فيها شبه اعتراف بوجود الإنكليز بمصر ، في حين أنه لا يوجد مصرى واحد بل ولا أمة في العالم تعترف رسمياً بهذا الوجود

« وقد جئنا بهذه الملحوظات ، لا لنقف موقف اللامنين المؤننين لحضرات النواب بل لنعرب لهم عن شعور الأمة ورأيها في مذكرتهم ، ولندعوهم بحق وطنيتهم وإخلاصهم أن يعيدوا طبع المذكرة ويحذفوا منها ما شوّه محاسنها ، وليس ذلك بعزيز على قوم هم نخبة سراتنا وأغنيائنا »

وكان يقاوم دائماً كل حركة ترمى إلى التراخي في مبدأ الجلاء أو تضعف من الروح الوطنية ، اعتبر ذلك في موقفه حين استقال اللورد كرومر في أبريل سنة ١٩٠٧ على أثر حادثة دنشواي ، فقد كانت استقالته فوزاً مبيناً للحركة الوطنية ، وأرادت الحكومة معارضة روح الابتهاج التي قوبلت بها بحركة مضادة لها ، وأوعزت بإقامة حفلة تكريم له ، فتألفت لهذا الغرض لجنة^(١) من وزراء الحكومة وبعض كبار الأعيان ، فكان لتأليف هذه اللجنة وقع سيئ وأثر أليم في نفوس الوطنيين ، وكتب الفقيه مقالته تفيض وطنية تحت عنوان (المطالبة بالحقوق — الفرق بيننا وبينهم) ضرب فيها المثل بوطنية البوهيميين التي سجلها تاريخهم ، ثم قال :

« أما نحن فيوجد من بيننا من يقول بمجاملة الظالم القاهر وتقبيل اليد التي نضرب بها فيقوم منا نفر « ولو أنه قليل » للاحتفال بوداع عميد الدولة المحتلة ، أي الرجل الذي سعى لهضم استقلالنا وجعل بلادنا مستعمرة إنجليزية ، وسنسمع الخطب التي ستلقى في هذا الاجتماع ، وهي لا بد أن تكون باللغة الفرنسية أو الإنجليزية ، وكلها إطراء وثناء على من هدم التعليم بلغة البلاد وسمى جهده في إضعاف اللغة العربية بالمدارس ، نحن ممن يرى أن كل عمل مهما كان بسيطاً يعمل للورد كرومر يعتبر سياسياً مهما قال أنصار الاحتلال إنه عمل يقوم به بعض من غمرهم اللورد بإحسانه ، بل نقول إنه مسببة لأرواح شهداء دنشواي ولسجونها الذين ما يزالون يرسفون في القيود والأغلال ضحية لسياسة الفرد ضد رغائب أمة يزيد عددها عن اثني عشر مليوناً ، وإذا كان الموظفون المصريون يستحقون اللوم على قيامهم بمثل هذا الاحتفال

(١) كان أعضاؤها مصطفى فهمي باشا رئيس الوزارة في ذلك الحين والوزراء وهم حسين نخري باشا وسعد زغلول باشا وأحمد مظلوم باشا وبطرس غالي باشا وإبراهيم فؤاد باشا ومحمد العباني باشا وبعض كبار الشخصيات البريطانية ولقيب من كبار الأعيان المصريين الموالين للاحتلال مثل مصطفى رياض باشا رئيس الوزارة الأسبق ومحمد شواربي باشا ومحمود سليمان باشا رئيس حزب الأمة والشيخ عبد الرحيم الدمرداش الخ .

فالتارجون عن هيئة الحكومة يستحقون هذا اللوم أضعافاً مضاعفة ، خصوصاً ومنهم من
رزقه الله بسطة في الرزق أو نال أعلى الوظائف وأسمى النياشين وأصبحوا ولا مطمح لهم
في الوظائف «

وصفوة القول ان الفقيد كان في المرحلة الأولى من جهاده مؤمناً بالمبدأ الوطني الذي اتخذ
مع مصطفى كامل أساساً للحركة الوطنية ، وهو الجلاء ، وظل مثابراً عليه مناضلاً عنه طول
حياته ، لا يقبل فيه تردداً ولا هواده

الفصل الثالث

المرحلة الثانية من جهاده

زعامته للحركة الوطنية

توفي مصطفى كامل يوم ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨ ، فكان محمد فريد هو الزعيم الذي اتجهت إليه الأنظار ليخلفه في حمل أعباء الزعامة ، إذ كان مصطفى قد رشحه لهذا المركز الخطير ، وأوصى بانتخابه رئيساً من بعده ، فعمل الوطنيون بهذه الوصية وانتخبوه رئيساً للحزب الوطني خلفاً لمؤسسه العظيم

كان الفقيه عند وفاة الرئيس الأول وكيلاً للحزب ، فكان أول عمل له عقب وفاة مصطفى إصداره بياناً إلى الأمة تحت عنوان (رثاء الحزب الوطني لرئيسه ، فقيد الوطن والشرق) قال فيه :

« فقدت البلاد موجد الحركة الوطنية الحالية ومؤسس النهضة الحرة في مصر الجديدة ، الأ وهو المرحوم البرور مصطفى كامل باشا

« قضى الفقيه نحبه في زهرة شبابه بعد أن وقف حياته القصيرة المملوءة بالأعمال الجسام على خدمة الوطن المحبوب وضحى شبابه وصحته في خدمة بلاده العزيزة

« إن موته أصاب الأمة بأسرها في أعز عزيز لديها وألبسها ثياب الحداد ، فالرجال والشبان والأطفال وكذلك السيدات في خدرهن يبكون بطل الجهاد السلمي ، جهاد الضعيف المحق ضد القوى السالب ، جهاد العدالة ضد القوة الغشوم

« قضى رحمه الله خمس عشرة سنة من حياته أي منذ كانت سنه تسعة عشر عاما في تكوين الحزب الوطني فابتدأ بأن جمع حوله بعض إخوانه المخلصين وكوّن منهم عصابة مخلصه له ولعمله إلى آخر نسمة من حياته ، وقد توج الله عمله بالنجاح إذ أتاح له تعالى تشكيل الحزب الوطني بنظامه الأخير وافتتحه في اجتماع ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧ بخطبة بليغة كانت آخر خطبة ألقاها رحمه الله ، وفي ذلك الاجتماع نودي به رئيساً للحزب بإجماع الآراء مدة حياته وكان هذا في بدء مرضه وقد أجهد نفسه بحضور ذلك الاجتماع وإلقاء خطبته الأخيرة ،

فكانه كان شاعراً بدنو أجله حيث أشار إلى ذلك عند شكره أعضاء الحزب على ثقتهم به
« قد مات رئيسنا ، ولكن لم تفارقنا روحه ، وسنستمر بإرشاده الروحي في العمل الذي
ابتدأه رحمه الله حتى نصل إلى الغاية التي كان ينشدها وذكرها وكررها في كتاباته وخطبه
بمصر وأوروبا ، قد مات رئيسنا ولكن البذور التي ألقاها قد أنبتت ونمت ولا يمضي زمن
طويل حتى تجني البلاد ثمار غراسه ، وسيحافظ الحزب الوطني على بقاء لواء الوطنية يخفق
كما كان يحمله الفقيد

« وسنبذل أقصى مجهودنا لحفظ التماسك والتضامن بين صفوفنا فنكون كالبنيان
المرصوص يشد بعضه بعضاً ، وستبقى غايتنا (مصر للمصريين) كما كانت من قبل ويبقى
مبدأنا (أحرار في بلادنا كرماء لضيوفنا)
عن الحزب الوطني

الوكيل محمد فريد

انتخابه رئيساً للحزب الوطني

١٤ فبراير سنة ١٩٠٨

اجتمعت الجمعية العمومية للحزب الوطني ، بدعوة من اللجنة التنفيذية صبيحة يوم
الجمعة ١٤ فبراير سنة ١٩٠٨ بدار اللواء ، لانتخاب رئيس للحزب ، خلفاً للمغفور له « مصطفى
كامل » ، وغصت الدار بأعضاء الحزب الذين جاءوا خصيصاً من العاصمة والثغور والأقاليم ،
وتولى رئاسة الجمعية « أحمد فائق باشا » أحد وكلي الحزب ، وفي هذا الاجتماع ألقى محمد فريد
الخطبة الآتية :

« إخواني الأعزاء . إن هذه هي المرة الأولى التي أتشرف بالوقوف فيها أمام مثل هذا
المجتمع الرهيب ، وكنت أود أن لا ألقه بل كنت أفضل أني لم أكن في يومنا هذا شيئاً
مذكوراً ، لأنه ما حدا بي إلى هذا الموقف إلا وفاة صديقي الحميم ، رئيسي ورئيس الحزب
الوطني ، المغفور له مصطفى باشا كامل

« قضى رحمه الله في عنفوان شبابه ، بعد أن حرك من الأمة كل ساكن ، وبث الأمل
في قلب كل يائس ، حتى قامت معه الأمة تطالب بحقوقها المهضومة ، وما كان ليحسر أحد
قبله أن يقول بلادي ، فقام هو ولم يتجاوز التاسعة عشرة ، وأتى بما لم يخطر على قلب مصري
من الشجاعة والإقدام ، في وجه الحكومة الإنكليزية ، ولم ترهبه سطوة عميد الاحتلال في
جبروته ، ولم يقعد عن السير في الخطة الشريفة التي رسمها لنفسه التهديد بالنفي ، أو الانتقام

منه في شخص أعز عزيز لديه ، وهو شقيقه على بك فهمي ، وحادثته معلومة مشهورة ، بل كتب إلى اللورد كرومر يطلب منه الانتقام منه شخصياً ولا يؤاخذ أخاه بجزيرته ، إن كانت المطالبة بحقوق الوطن تعتبر جريرة لا تغتفر في نظره

« عرفت المرحوم أيام أنشأ مجلته الصغيرة (المدرسة) ، ثم تأكدت الصداقة بيننا منذ سنة ١٨٩٥ ، حيث تقابلت معه بباريس قبل أن يلقي أول خطبه السياسية في مدينة تولوز في ٤ يولييه من تلك السنة ، ومن ذلك العهد إلى آخر نسمة من حياته لم يكدر صفو صداقتنا حادث

« فإن بكيته اليوم فإني أبكي أعز صديق لذي ، وإن تكلمت عنه فإني أتكلم عن معايشة دامت خمسة عشر عاماً بلا فاصل ، وكنت أرافقه إلى أوروبا في أغلب أسفاره ، وقد عرفني بأصدقائه ومراسليه من رجال السياسة بأوروبا ، وكانت آخر سياحة لي معه في الشتاء الماضي^(١) حيث سافرنا إلى باريس ولوندره لانتقاء محررين لجريدتي اللوائين الفرنسيين والإنكليزي ، وتعيين مراسلين لهما ، والاتفاق مع أشهر الكتاب على التحرير فيهما ، وفي هذه الرحلة دبّ إلى جسمه ديبب المرض ، فلزم الفراش مدة ، عاده فيها الدكتور روبان الشهير ، ونصحته أمامي بعدم إجهاد قواه في العمل ، وأن يتق الله في نفسه ، فلا يحملها فوق طاقتها من العناء ، وفي أمته فلا يحرمها من وجوده حتى يتم مهمته التي وقف حياته عليها ، ولكن أت نصيحة الطيب بعكس ما كنا ننتظره ، فإنه رحمه الله لما أحس بضعف قواه واستعداده للأمراض الفانكة أسرع الخطى وضاعف الجهود ، فأتم معدات اللوائين الفرنسيين والإنكليزي حتى ظهر في ٢ مارس سنة ١٩٠٧ ، وأخذ يستعد لتنظيم الحزب الوطني ووضعه على قوائم ثابتة ، حتى إذا لم يكن في عمره متسع لا يحشى عليه من الانحلال لا سمح الله ، ولما عاد من أوروبا وقد زادت علامات الضعف ظهوراً على محياه ، ألقى بالإسكندرية في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٧ خطبته المشهورة التي أعلن فيها مبادئ الحزب ، فدوى صداها في الخاقين ، واهزت لها قلوب المصريين ، وأظهرت الأمة ميلها إليه ورغبتها في الالتفاف حوله حتى لم يأت موعد انعقاد الجمعية العمومية للحزب إلا ولديها طلبات للانضمام تعد بالألوف ، وفي هذه الأثناء زاد عليه المرض ، وكلما شعر بازدياده زاد اهتماماً ، مضحياً حياته لإتمام العمل الذي بدأ فيه من خمس عشرة سنة ، فخطب يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧ آخر خطبة له ، ولم يزل صدى صوته الجمهوري يرن في أعماق قلوبنا ، كأنه يخاطب بيننا الآن ، ومن ذلك اليوم عاد إلى غرفته ، ولم

يفارقها إلا محمولا على الأعناق ، تشيعه زفرات الباكين و عويل المنتحين من جميع طبقات الأمة رجالا ونساء

« نعم إن ألم فراقه لشديد ، وكيف لا يكون كذلك ، وقد كان لا يفتر وهو على سرير مرضه عن الاهتمام بشئون الحزب وجرائده فيكتب حتى إذا ما خانته قواه كان يعل على شقيقه أو أحد أصدقائه ما يريد ، فرحمة الله عليه

« نعم إن ألم فراقه لشديد ، ولكن لنا في احتفال الأمة جميعها بجنائزه بعض التأمي ، إذ ثبت للخافقين أنها كلها متحدة على الولاء له متضافرة على تنفيذ مبادئه »
« ومما يجعل الأمل في المستقبل وطيدا قيام هاتيك الشبيبة ، شبيبة المدارس على اختلاف طبقاتها ، من عالية وناوية وابتدائية ، وهجرها دور المدارس بلا تأثير خارجي أو باعث سوى جزعها على من كان قائدها وقائدنا في المطالبة بحقوق البلاد ، ورغبتها في إظهار تعلقها بمبادئه الشريفة ، ولم يقعد هؤلاء الشبان رجال المستقبل عن تشييع جنازته وعيد أو إرهاب أو مخافة عقاب

« إن جميع من رأوا هؤلاء الطلبة سائرین جماعات منتظمة أمام كل جماعة منها العلم مجللا بالسواد ، ومن سمع زفرات الجوع وعويلها في دار الفقيد عند خروج نعشه ، وعلى امتداد الطريق ، وعند وضعه في قبره ، تأكدوا أن البذور التي ألقاها رئيسنا المرحوم منذ خمسة عشر عاما قد نبتت ونمت ، وأنا سنجني ثمار أتمابه في زمن أقرب مما كنا نؤمل بإذن الله

« نعم إن الدموع التي سكبت من يوم وفاته إلى اليوم والتي روت جدته يوم دفنه لكافية لإرواء هذا النبات وتغذيته ، فهي أقوى سماد طبيعي ، مات رئيسنا في ساحة الوغى ، كلقائد يعالج سكرات الموت ، ويده تشير إلى جنده بالتقدم إلى الأمام ، ولسان حاله يقول : لا ينسينكم موتى مركزنا الصعب ، بل سيروا بكل شجاعة وإقدام ، واحملوا على من يعترضكم في طريقكم ، حملة الأسد يدافع عن عزينه ، والوالدة عن فلذة كبدها ، ولا يصدنكم عن التمسك بحقوقكم والمطالبة باستقلال بلادكم وعد أو وعيد ، ولا تفرقوا فتنشلوا ، وكونوا عباد الله إخوانا

« أيها الرئيس الغائب بجسمه ، الحاضر معنا بروحه ، قد سمعنا قولك وانتصحننا بنصحك ، فاجتمعنا اليوم لنبرهن للعالم أجمع أن عمك دائم بإذن الله ، وأنا سائررون في الطريق التي فتحتها أمامنا ، وضحيت زهرة شبابك في تمهيدها ، فم في أمان الله ورضوانه ، وفي الختام هلموا بنا نبتهل إلى الله أن يمدنا بروح منه ، ويوقفنا إلى ما فيه الخير والفلاح ، وقولوا معي :
لتحي الأمة ! ليحي الوطن ! لتحي ذكرى مصطفي كامل باشا ! »

ثم وقف الأستاذ عثمان صبرى ، صهر مصطفى كامل ، ومدير جريدة ذى اجبشيان استاندارد ، وألقى خطبة أبان فيها أن محمد فريد هو المرشح الوحيد لخلافة مصطفى ، وكانت هذه الفكرة موضع إجماع الحاضرين قبل الاجتماع ، فنودى به رئيساً للحزب الوطنى ، وكان فى الثانية والأربعين من عمره ، وانتخب على بك فهمى كامل شقيق مصطفى كامل وكيلا للحزب ، فى المركز الذى خلا بانتخاب فريد رئيساً ، وانتخب أحمد بك لطفى المحامى الكبير عضواً باللجنة الإدارية ، ثم وقف فريد وشكر الحاضرين على ثقتهم فيه ، وقال : إن المادة الأولى من لأئحة الحزب تقضى بانتخاب الرئيس مدى الحياة ، وإن هذا النص امتياز خاص بالمغفور له مصطفى كامل ، وطلب تعديل هذه المادة لمناسبة انتخابه ، وتحديد المدة التى ينتخب لها الرئيس ، فأجابت الجمعية طلبه ، وقررت جعل مدة الانتخاب ثلاث سنوات كانتخاب أعضاء اللجنة الإدارية

وعرضت الجمعية لإقامة تمثال مصطفى كامل فقررت الاشتراك فى المشروع على أن يكون قومياً عاماً ، لأن مصطفى كامل لم يكن يمثل الحزب الوطنى وحده ، بل الأمة كافة

تجديد الاحتجاج ضد الاحتلال

وقررت الجمعية تجديد الاحتجاج على الاحتلال البريطانى وإرسال تليفراف بهذا الاحتجاج إلى وزير خارجية إنجلترا ، فكان هذا القرار إعلاناً منها باعترامها التمسك بالجلاء ، الذى هو شعار الحزب الوطنى ، ومتابعة السير على خطة مصطفى كامل ، حتى تفى إنجلترا بوعودها ، وهذا نص التليفراف :

« جناب السير إدوارد جراى وزير خارجية إنجلترا بلندن

« الجمعية العمومة للحزب الوطنى انتخبتنى رئيساً بدل المرحوم مصطفى كامل باشا ، وكلفتنى بأن أجدد احتجاجها على احتلال القطر المصرى بلا حق ؛ وتعلن عزمها على السير فى خطة المرحوم الرئيس حتى تفى إنجلترا بوعودها »

محمد فريد

رئيس الحزب الوطنى

وخلف المترجم مصطفى كامل أيضاً فى رئاسة شركة جريدتى ولتندار إجبشيان وذى إجبشيان استاندارد ، حيث اجتمعت الجمعية العمومية للشركة عقب وفاة مصطفى ، وانتخب

الفقيد رئيساً للشركة ، ومديراً لجرائدها ، وقد قبل الرياسة ، وتنازل عن المرتب المخصص لهذه الوظيفة ، وكان ألف جنيه سنوياً

اضطلاعه بأعباء الزعامة

حمل الفقيد عبء الزعامة بكل ما أوتى من همة وكفاية ، وصبر وشجاعة ، وإخلاص وتضحية ، فأخذ يشرف على تحرير الألوية الثلاثة ، ويوجه سياستها في السبيل التي رسمها مصطفى ، وناهيك بتوجيه سياسة ثلاث صحف يومية كبرى ، تصدر بثلاث لغات مختلفة ؛ وكان فوق التوجيه والإشراف العام يكتب المقالات العديدة في اللواء ، كأنه محرر فيه ، وكذلك في جريدة ليتندار اجبسيان ، إذ كان يجيد الكتابة بالفرنسية كأحد أبنائها

وأُنشئ في أول عهده بالرياسة نادي الحزب الوطني بشارع المغربي (عدلى باشا الآن) رقم ٣٣ بأعلى قهوة النيوبار ، وتولى رياسته النادي إلى جانب رياسته للحزب ولشركة اللواء بين الفرنسي والإنجليزى ، وخصص كل وقته للعمل في الألوية الثلاثة ، وفي رياسته الحزب والنادى ، وأهم مصالحه الخاصة ، لكي يضطلع بهذه الأعباء الجسام

وكان الموقف دقيقاً حين تولى زعامة الحركة الوطنية ، خلفاً لباعثها العظيم ، فإن وفاة مصطفى قد أحدثت فراغاً كبيراً يصعب شغله ، ولكن الفقيد برهن على أنه جدير حقاً بأن يخلفه ، وزاد مركزه صعوبة أنه خلف مصطفى في وقت اشتدت فيه الحركة الوطنية ، واتسع مداها ، إذ ظهرت قوتها وعظمتها في تشييع جنازة الزعيم الأول ، فأوجس الاحتلال خيفة منها ، بعد أن كان يظنها عبثاً وهواً ، وأخذ يضاعف الجهود لمكافحتها ، وبذلك استهدف الفقيد للحرب التي نظمها الاحتلال ضده وضد الحركة الوطنية ، وناله من أذى الاحتلال وصنائه أكثر مما نال مصطفى

أضف إلى ذلك أنه تولى الزعامة في الوقت الذي ظهرت فيه « سياسة الوفاق » بين المعتمد البريطاني السير جورست والخديو عباس الثانى ، فصارت الحركة الوطنية وصار فريد هدفاً لحرب مشبوبة من القوتين المتحالفتين : قوة الاحتلال الأجنبي ، وقوة الحكومة المصرية ، بوزرائها وكبار موظفيها ، وسلطاتها المختلفة

ولا تنس أيضاً أن الأحزاب الأخرى ، كحزب الأمة ، وحزب الإصلاح ، كانت تناوى فكرة الجلاء ، وتدعو إلى تسفيها ، فكان لابد للحزب الوطنى من جهد كبير للدعاية لها ؛

هذا إلى أن هذه الأحزاب قد نفّست على الحزب الوطنى الكانة التى نالها من الشعب ، فوقفت له موقف المناوى المترصّد ، وناله من حملاتها أذى كبير ، وعلى أن الفقيد كان يميل دائماً إلى توحيد الصفوف ومهادنة الأحزاب الأخرى ، فإنها لم تقابل هذه الروح بمثلها ، بل أعدت عدتها لمحاربتة ، والإصرار على مناوآته ، فكانت رأسة فريد للحركة الوطنية تكتنفها المصاعب والعقبات من جميع النواحي

طلب إلغاء المحكمة المخصوصة

اجتمعت اللجنة الإدارية يوم ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٨ ، عقب انتخاب فريد رئيساً للحزب ، وقررت المطالبة بإلغاء المحكمة المخصوصة التى ألفت لمحاكمة من يتهم من الأهالى بالتعدى على ضباط وجنود جيش الاحتلال ، وذلك لمناسبة ذكرى تأسيسها فى ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٥^(١) ؛ ورفع الفقيد هذا الطلب إلى الخديو فى خطاب قال فيه :

« مولاي ؛ أشرف بأن أرفع إلى مقامكم السامى أن للجنة الإدارية للحزب الوطنى ، كلفتنى فى جلستها المنعقدة بتاريخ أمس أن تلتمس من سموكم باسم الحزب الوطنى إصدار أمركم العالى بنسخ الذكرى الصادر فى ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٥ بتشكيل المحكمة المخصوصة التى لها فى نفوس المصريين آلم وقع ، خصوصاً بعد حادثة دنشواى المشؤمة ، حتى يمضى ذكرها ويذول أثرها ، وقد شمل عفوكم الباقين من شهدائها على قيد الحياة ، فليكن فى إلغائها بعض السلوى والعزاء لأقارب من شنعوا بناء على حكمها ، فتندمل كلومهم ، وترتاح نفوسهم ؛ وبكل أدب واحترام أرفع هذا الالتماس إلى مقامكم الرفيع ، وما زلت المخلص لعرشكم السامى »

محمد فريد

رئيس الحزب الوطنى

حفلة التأبين الكبرى لمصطفى كامل ، وخطبة المترجم

٢٠ مارس سنة ١٩٠٨

ظهر وفاء الفقيد لمصطفى كامل فى حفلة التأبين الكبرى التى أقامها باسم الحزب يوم الأربعاء لوفاة مصطفى^(٢) ، وكان هو أول خطباء الحفلة ، فألقى الخطبة الآتية فى رثاء الزعيم الأول :

(١) راجع تأسيسها ونظامها فى كتابنا عن مصطفى كامل ص ٤١ (من الطبعة الأولى)

(٢) راجع وصفها وما قيل فيها من المراثى فى كتابنا عن مصطفى كامل ص ٢٨٦ (من الطبعة الأولى)

« إخواني الأعزاء : إن اجتماعكم هذا لأكبر دليل وأسطع برهان على أن رئيسنا المرحوم مصطفى كامل باشا لم يميت ، نعم لم يميت من جمعت كلمته هذه الألوف المؤلفة من الناس ، بل هذه الملايين العديدة من الخلائق ، بعد أن كنت لا ترى اثنين يتفقان على عمل ما ، حتى ضرب بتخاذلنا المثل وقالوا : إن المصريين اتفقوا على أن لا يتفقوا ، ولكن الفقيده هذه الروح الجديدة بين جميع طبقات الأمة المصرية بثباته وعدم تززع عزيمته أمام ما صادفه من العقبات ولاقاه من الصعوبات التي أنا أعلم بها من غيري

« وضع مصطفى كامل نصب عينيه خدمة مصر وإيقاظها من سباتها منذ كان بمدرسة الحقوق الخديوية بل منذ كان بالمدارس الثانوية ، وسار في طريقه الشريف ، طريق التفاني في خدمة البلاد ، لا يلوي يمينة أو يسرة ، حتى توج الله أعماله بالنجاح ، ورأى غرسه يانعا قبل أن يترك هذا العالم الفاني ، نعم إن مصطفى كامل لم يميت ، بل روحه ترفرف علينا وتنظر إلينا من الملكوت الأعلى ، تشجعنا على السير في الطريق المستقيم الذي رسمه لنا ، ولن نترك هذا الغراس الشريف غراس الوطنية الحقة يزول أو يعوقه أي عائق عن النمو ، ولو فعلنا ذلك

لارتكبنا أكبر خيانة نحو الوطن المحبوب

« إن هذه الفكرة السامية ، فكرة خدمة الوطن حتى الممات ، كانت تملأ جناناه ووجدانه منذ بدأ في عمله ، فقد كتب إلى جوابا في ٢١ أكتوبر سنة ١٨٩٦ من فيينا ، قال في آخره : « إني مستمر إلى يوم الوفاة على خدمة بلادي ، وإن غيرتي على حقوقها تزداد يوما بعد يوم ، ولا يقلل من عزمي تهاون بقية المصريين أبداً ، بل إني سائر إلى الأمام حتى أنزل القبر وبعد موتي يكون على روحي واجب الاستمرار وواجب دعوة الأحياء إلى العمل أو إن شئت قل : واجب إحياء من هم أموات في قالب أحياء »

« لقد نجح مصطفى في عمله ، فقد أصبح القوم كلهم أحياء ، أصبح القوم كلهم متفقيين على التعاون والتضافر على خدمة هذه البلاد العزيزة ، فاستمروا يا إخواني في هذا الطريق السوي ، ولا يقعدنكم عن العمل تثبيت بعض ضعفاء العزيمة أو انتقاد بعض الجاهلين والمتجاهلين لمقاصدنا الشريفة ، فإن سرنا بعزيمة واتحاد لا يلبث أهل القطر أجمعهم أن يصبحوا كالبنين المرصوص يشد بعضه بعضا ونلنا ما كان يسعى إليه فقيدنا

« وكتب إلى في جواب آخر من بوادبست في ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٩٦ ردا على من كانوا ينكرون عليه فائدة عمله قائلا : « ولكنهم جهلوا أن لي روحا هي من نور الحرية الساطعة ، لاستطيع الحياة في ظلمات الظلم والاستبداد ، جهلوا أن روحي تنادي إلى يوم الممات ما شاكاها

من الأرواح الشريفة ، لتتحد معها على القيام بهذا العمل الشرعى الحق ، وماذا أقول لك وأنت تحس بما لا يستطيع القلم كتابته ، وأنت إذا تلوت هذه الأسطر سالت الدموع من عينيك ، ماذا أكتب وأنا كلما شاهدت هذه البلاد وشاعدت فيها علم الوطنية عالياً مرفوعاً ازداد لهيب فؤادى وتفتت منى الكبد»

« هذه أقواله من نحو اثني عشر عاماً ، فحق لمصر أن تبكيه بدل الدموع دماً ، ووجب عليها أن تقيم له التماثيل في كل المدن الكبرى ، ووجب على كل مصرى أن يضع صورته أمامه ، ليقتبس نور الحرية من خدماته التي كانت أشعتها تحترق الحجب فتصل إلى أعماق القلوب ، ووجب علينا أن نستنير بما كتبه من المواعظ والحكم الوطنية ، نعم إن صورته لن تغيب عنا بل هي منقوشة على صفحات قلوبنا ، كما أن أقواله مكتوبة بأحرف من نور على أفئدتنا . ولكن فائدة التماثيل هي لمن يأتي بعدنا ولم ير بعينيهِ ذلك الذكاء ولا هاتيك الشهامة التي كانت تنبعث من حياه فتتحرك القلوب الجامدة ، لقد شهد له أعدائه بقوة التأثير بخلافة منطقته وقوة حجته ، ونفوذ روحه إلى نفس المتكلم فيخرج من لدنه مقتنماً معترفاً بفضله إن لم يكن جهراً فسرّاً

« إخوانى الأعزاء : لقد اجتمعتم هنا لتأبين المرحوم مصطفى كامل وذكر فضائله نظماً ونثراً ، ولكن أنى للشعراء والأدباء أن يوفوه حقه من الثناء والمدح ، وهو من النوابغ الذين يبعثهم الله كل حقبة من الزمان لإحياء موات الأمم والقيام بواجب إحياء من هم أموات في قالب أحياء

« إن أحسن تأبين لفقيدنا المرحوم هو أن نسير في الطريق السوى الذى رسمه ومهده لنا ، وأن نضم صفوفنا حتى لا يدخل بينها منافق أو مخاتل ، ونسير كرجل واحد إلى فتح قلعة الحرية وامتلاك أبراجها وتحصينها بالنظام النيابى الدستورى حتى لا يمكن إخراجنا منها ثانية

« إن أحسن تأبين لفقيدنا العزيز تراث إليه روحه الشريفة الطاهرة ، هو أن نبرهن للعالم أجمع أن مصطفى كامل لم يمت ، وأن روحه أتحدت بروح كل فرد منا ، فأصبحنا كلنا مصطفى كامل ، ونكون بذلك قد حققنا ما كتبه لى بالجواب السابق ذكره « وبعد موتى يكون على روحى واجب الاستمرار ، وواجب دعوة الأحياء إلى العمل »

« فيا أيها الفقيد المحبوب ، ويا أيها الروح الطاهرة ، قد تحقق ما كنت تؤمله ، وما قضيت زهرة شبابك للوصول إليه ، وأصبحت الأمة بعناصرها الثلاثة مسلمين ومسيحيين

وإسرائيليين كلها مجتمعة كرجل واحد ، متحدة الأفكار والقلوب ، لا يمنعها عن الحصول على رغائبها مانع ، ولا تقف في وجهها قوة ، فقوة الأمة فوق كل قوة ، وأمتنا المصرية قد شعرت بقوتها وتركت اليأس ظهرياً اتباعاً لقوله رحمه الله (لا معنى للحياة مع اليأس ولا معنى لليأس مع الحياة)

« إخواني ، قال تعالى في محكم التنزيل : (وأطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم) وقال تعالى : (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا) »

حفلة الأستاذ ويصا واصف في الإسكندرية

٧ مارس سنة ١٩٠٨

كان الأستاذ ويصا واصف (رئيس مجلس النواب فيما بعد) عضواً باللجنة الإدارية للحزب الوطني ، ومن خاصة أنصار مصطفى وفريد ، وقد نظم الحزب اجتماعاً بالإسكندرية يوم ٧ مارس سنة ١٩٠٨ بمسرح زيزينيا ، حضره إلى جانب الوطنيين كثير من النزلاء الأجانب ، وفيه ألقى الأستاذ ويصا واصف باسم الحزب خطبة باللغة الفرنسية ، ذكر فيها فضل مصطفى كامل على الحركة الوطنية ، قال : « لقد جاءتني دعوتكم أيها السادة فترددت كثيراً في قبولها ، وذلك لأنه لم يمر زمن طويل على الاحتفال الذي أقيم في هذا المكان ، وسمعت فيه معي خطيباً ذلق اللسان فصيح البيان ، لا يشبهه في قوته إنسان ، ولما كان صدى صوته لا يزال يرن في آذانكم فيطربها ويشجيتها ، ويحرك في نفوسكم أشرف الإحساسات ، فقد خشيت أن أظهر لكم صغيراً جداً بالقياس إلى ذلك البطل العظيم ، فأكون سبباً لتحريك مرارة الأسف والحزن الشديد في قلوبكم ، ولكنكم ألحتم عليّ إلحاحاً شديداً وذكروني بتاريخ المؤسس الحقيقي للوطنية المصرية الحديثة ، وتاريخ جهاده السنوات العديدة ، وهذه ذكرى عزيزة لديّ ، زال أمامها وأمام فصاحتكم وقوة إقناعكم ما كان ينافي من عوامل التردد كما يزول الندى تحت عين الشمس ، ثم إنني بقبول دعوتكم أيضاً إنما جئت طائماً لإرادة هذا الرئيس المرحوم للحزب الوطني ، الذي كان يكره كرهاً تاماً كل أمر لم تظهر مقاصد أصحابه ، والذي كان يريد منا أن نزيل كل سوء تفاهم ، وأن نشرح مطالبنا ونطرحها على بساط البحث وندعو الجميع إلى المناقشة فيها جهاراً ونخطتنا إن كنا مخطئين

« وإني أيها السادة في هذا المسرح الذي كل ما فيه يذكرني بهذا الفقيد العزيز ، وفي هذا الموقف الذي وقفه مراراً ببذر البذور الجيدة التي أثمرت ثمراً مدهشاً ، أشعر بالحزن الشديد

الذي يلم بي ، فبلسانكم أقدم لهذه الروح الطاهرة شكرنا وإعجابنا واحترامنا ، على أن الذي يعزينا أيها السادة ويقوى قلوبنا هو أن الحزب الذي أسسه الفقيد قد برهن على تضامنه واتحاده وانتظام صفوفه ، وتأكدوا أنه سيستمر على الخططة التي رسمها له ، بغير ضعف ولا انقسام ، وأن الرئيس الجديد الذي انتخبه الحزب الوطني وأعضاؤه الكرام سيدافعون عن مبادئ الفقيد دفاع الأبطال »

ورد مطاعن الطاعنين على الحزب الوطني ، ففند مزاعم اللورد كرومر في تقريره عن سنة ١٩٠٦ إذ رمى الحركة الوطنية بأنها مصطبغة بالصبغة الدينية ، فنفى عنها هذه الصبغة ؛ قال في هذا الصدد :

« هل توجد أمة في العالم أسعدها الحظ لأن تبني وطنيتها على قواعد متينة كالتى تبني عليها الوطنية المصرية التى يشترك أفرادها فى الجنس واللغة والعوائد والقانون والماضى والتاريخ ، والتى يتألم أعضاؤها بالآلام واحدة ، ويبكون بكاء واحداً ، ويفرحون فرحاً واحداً ، والتى لأفرادها أن يقولوا إنما نحن أبناء أم المدينة القديمة ، فأى أساس أمتن من هذا الأساس ، أساس الوطنية المصرية ؟ فهل لولم يكن المسيحيون على تفاهم تام مع إخوانهم المسلمين فى فكرة الوطنية كانوا يشتركون معهم فى تلك المظاهرة الكبرى التى جرت لفقيد الشرق والوطنية ؟ ثم إن حزبنا أيها السادة مفتوح لمن يريد الدخول فيه من المسلمين والإسرائيليين والمسيحيين ، ومن دخلوا فيه تكون لهم جميع الحقوق ، ويجتمعون فى جميع الاجتماعات وينتخبون فى جميع الانتخابات ، فان كل ما نعمله نعمله جهاراً

« أى دليل تريدون على حسن نياتنا أصدق من هذا الدليل ، أى دليل تريدون على تأسيس حزب سياسى على المبادئ الوطنية التى تحترم الاعتقادات ، وتحترم النظام وتحترم الملكية وتحترم الحقوق المكتسبة أيا كانت »

ثم تكلم طويلاً عن حركة المطالبة بالدستور ، وحبذها وأيدها ، وختم خطبته بقوله :
« أيها السادة : إن الحزب الوطنى جعل شعاره « أحرار فى بلادنا كرماء لضيوفنا » ، وإن هذا الشعار إنما هو مكتوب على قلب كل عضو من أعضائه ، وإنى أعبر عن آرائه إذا قلت لكم إن مصر تشكر الأوربيين الذين علموها تاريخها وأفهموها هذا المبدأ الجميل »

احتجاج الفقيد على تصريحات وزير الحربية البريطانية

اقترح أحد أعضاء مجلس العموم البريطانى فى شهر مارس سنة ١٩٠٨ إنقاص جيش

الاحتلال في مصر والهند وأفريقية الجنوبية ، فأجاب اللورد هلمين وزير الحربية ، بأنه فيما يختص بمصر خاضع لرأى وزارة الخارجية التي تعارض في كل إنقاص ، وأضاف إلى ذلك احتمال وقوع اختلافات جنسية أو دينية في مصر ، مما يستدعى بقاء جيش الاحتلال في مصر فلم يفت الفقيد الاحتجاج على هذه التصريحات التي تعارض قضية الجلاء ، وأرسل على الفور يوم ٢١ مارس سنة ١٩٠٨ التلغراف الآتي إلى اللورد هلمين :

« يحتج الحزب الوطني بشدة ضد ما ادعيتموه من إمكان حدوث اختلافات جنسية أو دينية في مصر ، ويصرح بأنه لا يخشى أبداً حدوث أمر من هذا القبيل ، وأن الأمة كلها متحدة في طلب الجلاء عن البلاد »

مطالبة الوزارة بالاستقالة

بعد تصريح وزير الخارجية البريطانية

تجددت مسألة (النصائح البريطانية) في عهد السير إلدون جورست المعتمد البريطاني ، الذي خلف اللورد كرومر ، فسأل أحد أعضاء مجلس العموم وزير الخارجية البريطانية في شهر ابريل سنة ١٩٠٨ عن سلطة المستشارين الإنجليز بمصر ، وعن مدى ما يبدونه من «النصائح» ، فأجابه وزير الخارجية بأنه في حالة وقوع خلاف بين المستشارين والوزراء يرجع الأمر إلى معتمد الحكومة البريطانية ، وهو يطلب التعليمات اللازمة من حكومته فكتب الفقيد مقالة طلب فيها من الوزراء الاستقالة من مناصبهم احتجاجاً على هذه التصريحات ، وقال في هذا الصدد :

« فبمقتضى هذه الإجابة يكون نظارنا الكرام قد أصبحوا موظفين إنكليزاً ، تحت سيطرة المستشارين ، فيصدرون لهم الأوامر ؛ وما على حضراتهم إلا القيام بتنفيذها ؛ مقابل الراتب الذي يتقاضونه في آخر كل شهر ، نعم إن هذه الحالة ليست بجديدة بل إنها تقرر بقوة الاحتلال أيام سلخ السودان عن مصر وعدم قبول المرحوم شريف باشا به وتفضيله الاستقالة على التوقيع على ذلك القرار المشؤم ، الذي كانت نتيجته اشتراك إنجلترا مع مصر في امتلاك السودان ، هذه الشركة الباطلة التي احتج عليها الحزب الوطني في ١٩ يناير الماضي ، ولكن من عهد المرحوم شريف باشا للآن لم نسمع بأن وزيراً توقف أو امتنع أو عارض أو أبدى أى ملاحظة على أمر صدر إليه من مستشاره أو من رئيسه الإنكليزي ، بل الكل راضخون لأوامر مستشاريهم ، بفضل الراتب والمحافظة عليه ؛ إلا أن هذا التصريح الأخير

جدد عهد الاستعباد الذي كان موجوداً ضمناً بين النظار المصريين والحكومة الإنكليزية وجعله في قوة عقد كتابي واجب التنفيذ؛ فهل يرضى حضراتهم بهذا القرار الصادر لهم من سماء لوندرة؛ وهل يقبلون أن يكونوا موظفين مصريين اسماً، تابعين فعلاً للحكومة الإنكليزية، التي لها دون غيرها الحق في الفصل فيما عساه أن يقع بينهم وبين مستشاريهم من الخلاف، وهو لم يحصل ولن يحصل ما داموا قابلين تضحية كل إرادة واستقلال شخصي أمام محبة المحافظة على الراتب أو طمعاً في الوصول إلى رئاسة مجلس النظار، وهل يكون لحضراتهم بعد ذلك اعتبار في نظر المصريين بل في نظر أنفسهم بعد هذا التصريح القاتل لكل إرادة شخصية فيهم، والذي جعلهم آلات للاحتلال يحركها كيف يشاء، ألم يحن الوقت الذي تسمع فيه الأمة أن وزراءها اتفقوا على الاستقالة إن لم يكونوا أحراراً في دواوينهم؟ إن الأمة قد شعرت بأنها أمة حية وأظهرت هذا الشعور بطرق مختلفة، ولكن يظهر أن هذا الشعور لم يصل إلى كراسي الوزراء، بل إنهم على عهدهم القديم، عهد الاستسلام والخضوع للأمر الإنكليزي، ومن الغريب أن بعض هؤلاء النظار يدعي أنه كل شيء في نظارته، وأن مستشاره كالصفر على اليسار، ولا تأثير له، وأن الأمر في نظارته على عكس النظارات الأخرى، ولكن ما ذا يكون جوابه أمام تصريح السير ادوارد جراي؟ هذا ما ننتظر الرد عليه من المدافعين عنه، إن السبب الوحيد الذي ينتحله النظار للبقاء في دست الوزارة، رغمًا عن تجريدهم من كل سلطة، هو أنهم لو استقالوا لوجد من بين المصريين كثيرون غيرهم يقومون مقامهم ويحلون محلهم ويتقاضون الراتب الباهظ الذي يتقاضونه الآن، فلماذا يتركون لغيرهم هذا الراتب الضخم وتلك الأبهة العظيمة وذلك الجبروت؟ هل الذي يأتي بعدهم يكون أقدر منهم على حفظ كرامة المنصب وخدمة البلاد؟ كلا! إذن فهم أولى بكل ذلك ولو مقتتهم الأمة واعتبرتهم موظفين إنجليزاً، ينفذون الأوامر التي تصدر إليهم من قصر الدوبارة، هذه حجبتهم وهذا دفاعهم عن أنفسهم، فلتتدبر الأمة ولتتحكم عليهم حكماً النهائي بما هم أهله»

خطبته بدار التمثيل العربي

١٧ أبريل سنة ١٩٠٨

هي أول خطبة سياسية جامعة للفقيد عقب ولايته رأسه الحزب الوطني، ألقاها بدار التمثيل العربي الذي كان معروفًا بمسرح الشيخ سلامة حجازي، بشارع الجنيينة البحرية، أبان فيها

فضل مصطفى كامل وأنصاره في محاربة اليأس وغرس روح الأمل والجهاد في النفوس ،
وذكر كيف اضطلع برياسة الحزب الوطني وحمل هذا العبء الثقيل ، مع عمله بفداحته ، قال :
« برهن الحزب الوطني على ثباته باجتماعه في رابع يوم وفاة المرحوم ، وإجماع أعضائه على
انتخاب خادمكم هذا ، لو ثوقهم به أكثر من ثقته بنفسه ، ووضعوا على كتفيه هذا العبء
الثقيل الذي دك قوى سلفه وبرى جسمه حتى قضى في زهرة شبابه ، فقبلت مستعينا بالله
وبجميع إخواني أعضاء الحزب الوطني ، مضجياً وقتي وحياتي في سبيل خدمة الوطن وأهله »
وعرج على الدستور وعلى الحركة الدستورية التي أقامها الحزب الوطني في عهد رياسته ،
للمطالبة بالمجلس النيابي ، وكانت أهم موضوعات الخطبة ، وذكر لمعة من تاريخ النهضة
الدستورية في أوروبا والشرق ، وأشار إلى تصريحات السير ادوارد جراي وزير خارجية إنجلترا
بمجلس العموم وقوله : إن الخديو ملزم بأن يستشير الحكومة الإنكليزية إذا أراد أن يمنح
الأمة دستوراً ، فاعترض على تدخل الإنكليز في مسألة هي من حقوق الخديو وقال : « إننا
لا نطلب المجلس النيابي من إنجلترا ، بل نطلبه من حاكم البلاد الشرعي » وقال أيضاً : « إذا
كان لا يمكن منحنا المجلس النيابي إلا بعد استشارة إنجلترا وكان قبولها شرطاً واجباً وضرباً
لازب ، فنحن نعلن جهاراً بأننا نفضل عدم الحصول على الدستور مؤقتاً على أن نأخذ بهذه
الصفة التي يكون من ورائها القضاء المبرم على استقلال البلاد الذي ننشده ونسعى وراءه
ونضحي للوصول إليه كل مرتخص وغال » ، ثم نعى على الوزارة القائمة^(١) استسلامها للإنجليز ،
وحذر الخديو من عواقب سياسة الوفاق التي نشأت في عهد السير إدوين جورجست ، واستحث
الأمة على مناصرة الحزب الوطني في التوقيع على عرائض طلب الدستور ، وهي العرائض التي
طبعتها ووزعها في البلاد ، وكانت الحركة على أشدها ، ودعا إلى الاتحاد فقال :
« الدواء الوحيد لهذه الأدواء التي لا تعد ، والتي تئن منها الأمة وتشتكي ، هو الاتحاد ،
هو التضافر ، هو التكاتف على ما فيه الصالح العام ، على ما يرقى الأمة أديباً ، على ما ينمي
فيها الشعور الوطني الذي ظهرت طلائعه تبشرنا بحسن المستقبل ، فلو كنا يوماً واحدة ، وقلباً
واحداً ، ونفساً واحدة في أجسام متعددة ، ولو نبذنا التفرق والشقاق والانقسام إلى أحزاب
متعددة ، لافارق في الحقيقة بين مبادئنا ، لنلنا كل ما نطلبه من دستور ، ومجلس نيابي ،
ومراقبة فعلية على تصرفات الحكومة ، ولحصلنا على إخراج الإنجليز من بلادنا العزيزة »
وختم خطبته بقوله :

« وأخر كلمة ألقبها على حضراتكم هي أن تظالموا تاريخ الأمم التي حصلت على استقلالها المسلوب ، وأن تمنعوا النظر في الطرق التي اتخذوها للوصول إلى هذه الناية ، وأن تقفوا على أحوال بولونيا وفنلاندا وارلنده ، وتشبهوا برجالهم ، وتسيروا على خطواتهم ، وأن ينشر القادرون منكم الرسائل والكتب في تاريخ هذه الأمم الحية ، لتكون ذكري لغيركم من بني الوطن ، فإن الذكري تنفع المؤمنين »

كانت هذه الخطبة نجاحاً كبيراً للفقيد ، وبرهنت على سعة اطلاعه السياسي وقوة وطنيته ، وما أشربت نفسه من روح التضحية والإخلاص في الجهاد ، ولعلك تلمح استعداداً للتضحية من إشارته إلى أن زعامة الحركة الوطنية (في ذلك الوقت) كانت مصدر العناء والآلام لمن يحمل لواءها ، وكيف أنها قضت على حياة سلفه العظيم ، ومع ذلك فقد احتمل أعباءها بشجاعة وإقدام

إسناد رئاسة تحرير اللواء

إلى الشيخ عبد العزيز جاويش

في منتصف سنة ١٩٠٨ اختار الفقيد لرئاسة تحرير (اللواء) المرحوم الشيخ عبد العزيز جاويش ، وكان قد تعرف به لأول مرة في مؤتمر المستشرقين بمدينة الجزائر سنة ١٩٠٥ ، وعرفه بمصطفى كامل سنة ١٩٠٦ بباريس ، فتمكنت بينهم أواصر الصداقة والميول الوطنية فلما رأى أن (اللواء) في حاجة إلى رئيس تحرير كفى لهذه المهمة عرضها على الشيخ عبد العزيز جاويش ، وكان وقتئذ مفتشاً بوزارة المعارف قبلها ، وبدأ يكتب في اللواء يوم ٣ مايو سنة ١٩٠٨ ، وافتتح أول مقالة له بقوله :

« بعونك اللهم قد استدرت حياة زادها الجبن وخور العزيمة ، ومطيتها الدهان والتليس ، في أسواقها النافقة ، تشتري نفيسات النفوس بزيوف الفلوس ، وتباع النعم والسرار ، بالابتسام وهز الزئوس ، ويمنك اللهم أستقبل فاتحة الحياة الجديدة ، حياة الصراحة في القول ، حياة الجهر بالرأي ، حياة الإرشاد العام ، حياة الاستماتة في سبيل الدفاع عن البلاد العزيزة ، أستقبل هذه الحياة ، بعد أن قضيت في سابقها ثمانى حجج ، بلغت فيها ذلك المنصب ، الذي كنت فيه ما بين محسود عليه ومرجو فيه ، أستقبل هذه الحياة المحفوفة بالمخاطر ، منبرياً في ميدانها ، فإما إلى الصدر ، وإما إلى القبر ، موقناً بما أعد الله لعباده العاملين المخلصين من الظفر والفتح المبين ، عارفاً أن :

الحى لا يموت إلا مرةً والموت أحلى من حياة مرةً

« وكيف لا تقدم من أنفسنا قرابين بين أيدي أهرام هذا القطر ونيله ؟ أم كيف لانصرف كل مرتخص وغال في سبيل تحريره ، وقطع اليد الغاصبة له جزاء بما كسبت ، فلنتمسك بذلك المبدأ الشريف ما حيننا ، ولنعتصم به ما بقينا ، ولنرفع أصواتنا حتى نطرق بها أبواب السماء ، فنستنزل المقت والسخط على من دخلوا بلادنا ، وقبضوا بأيدي جبروتهم على نواصينا ، واستخدموا في سبيل إصابة غرضهم أفرادا إذا ما لقوكم قالوا إنا لكم ، وإذا خلوا إلى شياطينهم ، قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون ، أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى ، فما ربحت تجارتهم ، وما كانوا مهتدين

« سيسير اللواء كما كان عليه ، خادما للأمة المصرية ، مدافعا عن الأريكة الخديوية ، ماحرصت على مصلحة رعاياها ، مجاهداً للإنجليز ما بقوا في بلادنا ، حاثاً على الفضيلة والأخلاق الكريمة ، داعياً إلى توحيد عناصر الأمة على اختلاف مللها ونحلها ، وتباين مشاربها ولهجاتها ، فاللهم أسألك لسانا ناظقاً بالصواب والحكمة ، وقلما لا جولة له في ميادين القحة ولا علم له بمعاهد الفحش والسباب ، فما أحوج الأمة إلى كلمة حق يستمعونها ، وجميل عظة يعونها ، وما أضمن الجرائد أن تتضامن وتعاون على البر والتقوى ، وما أخلقها أن تجتمع حتى تكون بدا واحدة على أعدائها ، يحذرونها ويخشون بطشها ، وما أحرأها أن تعلم أنها بتفرقتها وتخاذلها ، إنما تشمت عدوا ميئنا ، وتكمد صديقا شفيما ، فأرسل اللهم على قادة هذه الأمة ومرشديها من عندك روحاً يجمع شتيتها ، ويوحد كلمتها ، ويعصم أقدامها من الزلل . وآراءها من الخطأ والخلل . آمين »

وقد استمر الشيخ جاويش يشغل رئاسة تحرير صحيفة الحزب الوطنى حتى فبراير سنة ١٩١٢ ، إذ هاجر إلى الأستانة ، وأسس بها جريدة « الهلال العثمانى » ؛ وتولى الرحوم أمين بك الرافعى منذ ذلك الحين رئاسة تحرير صحف الحزب الوطنى

الحركة الإجماعية للمطالبة بالدستور

من أجل الأعمال التى قام بها الفقيد عقب ولايته الزعامة الوطنية ، توجيه الأمة إلى مطالبة الخديو بالدستور ، وذلك لمناسبة رد مجلس الوزراء^(١) على ماطلبته « الجمعية العمومية »

(١) كانت الوزارة مؤلفة حينئذ برآسة مصطفى فهمى باشا وأعضاؤها . حسين نغرى باشا . سعد زغلول باشا . أحمد مظلوم باشا . بطرس غالى باشا . ابراهيم فؤاد باشا . محمد العبانى باشا

في شهر مارس سنة ١٩٠٧ من إنشاء المجلس النيابي ، إذ جاء في هذا الرد المؤرخ ٨ فبراير سنة ١٩٠٨ ما يأتي :

« ترى الحكومة أن الوقت لم يأت بعد لتشكيل مجلس نواب يُرجى منه النفع العام الذي ينتظر من المجالس النيابية ، ولكنها تشتغل الآن في توسيع اختصاص مجالس المديرات^(١) »

فكان هذا الجواب إهانة للأمة ، وانها ما لها بعدم كفايتها للنظام الدستوري ، فاعتزم المترجم ردّ هذه الإهانة ببعث حركة إجماعية من الأمة للمطالبة بالدستور ، يتوجه بها إلى الخديو ، وفعلا أعدّ الحزب الوطني عرائض لتقدمها إليه بطلب إنشاء المجلس النيابي ؛ وهذا نص الطلب^(٢)

« مولاي :

« إنى بكل إخلاص وثقة بميولكم السامية أتمس من لديكم أن تمنحوا رعيتكم المخلصة ما منحها أبوكم الكريم إياه في سنة ١٨٨١ وهو إنشاء مجلس نيابي يكون عوناً لحكومتكم السنية على نشر العلوم والمعارف ، ويساعدكم على ترقية البلاد تحقيقاً لميولكم الطاهرة ؛ وأنت يا مولاي الأمير ، خير من يقدر الدستور قدره ، لأنك نشأت نشأة عصرية ضاعفت محبتك لرعيتك التي رقيتها أجلّ أمنيتك

« وفضلوا يا مليكي بأن تعدوني في مقدمة رعاياك المخلصين » الإمضاء

وطبع الحزب الوطني عشرات الآلاف من هذا الطلب ، ووزعها على أعضائه وأنصاره والمصريين كافة في جميع الجهات للتوقيع عليها

فأقبلت الأمة على هذا المشروع عن طيب خاطر إقبالا إجماعيا ، وانهاالت عرائض الدستور على الحزب وعلى اللواء من العاصمة والثغور والبنادر والأقاليم ، والقرى القريبة والبعيدة ، واشترك في توقيعها أعيان البلاد والطبقة الممتازة والمتففة ، والسيدات والآنسات المهذبات ، وتبعهم جميع طبقات الأمة ، فكان لهذه العرائض دوى هائل في البلاد ، وكانت أكبر دعاية للدستور

وقد سعى الاحتلال لإجباط هذه الحركة ، إذ سأل أحد أعضاء مجلس العموم السير إدوارد جراي وزير خارجية بريطانيا عما إذا كان للخديو أن يمنح مصر دستورا أو مجلسا

(١) محفوظات الجمعية العمومية لدور انعقاد سنة ١٩٠٩ وثيقة رقم ٧

(٢) اللواء عدد ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٨

نيايا ، فأجابه بأنه لا يمكنه ذلك إلا بعد استشارة الحكومة البريطانية ، فأسرع الحزب
الوطني إلى دحض هذا الجواب ، وأرسل احتجاجا إلى السير ادوارد جراي ، قال فيه :

« يحتج الحزب الوطني بشدة على ما تخوله إنجلترا لنفسها من الحق غير الشرعي في
التدخل بين الأمة وأميرها صاحب السلطة في منح أمته الدستور الذي تكرر طلبه »
واستمر الحزب الوطني يجمع العرائض بطلب المجلس النيابي ، إلى أن اكتمل لديه
الفوج الأول منها ، وعليها ٤٥٠٠٠ توقيع ، ومن ثم قابل الفقيد الخديو عباس الثاني يوم
السبت ٢٥ ابريل سنة ١٩٠٨ ، وعرض عليه أمر هذه العرائض ، فطلب إليه تقديمها إلى
رئيس الديوان الخديوي ، أحمد شفيق باشا ، فقدمها إليه في ٢٩ ابريل بخطاب هذا نصه :

« رئيس ديوان خديوي سعادتو أفندم حضر تلى

« أتشرف بإحاطة سعادتكم علما بأنه عند ما تشرفت بمقابلة الجنب العالى الخديوي يوم
السبت الماضى عرضت على سموه العمل الذى قام به الحزب الوطنى بخصوص طلب مجلس
نيابى من سموه ، فأمرنى ، حفظه الله ، بتقديم ما جمع للآن من العرائض لسعادتكم لعرضها
على أعتابه السنية ، فبناء على الأمر السامى أقدم لسعادتكم هذه العرائض فى أربعة مجلدات
تحتوى على ستائة وخمس وتسعين عريضة عليها ما يزيد عن أربعين ألف توقيع ، وإنى
سأداوم تقديم كل ما يجمع منها أولا بأول لسعادتكم ، سائلا المولى عز وجل أن يحفظ
الحضرة الفخيمة الخديوية محط آمال الأمة ، وأن يوفقها إلى منح مصر هذا المطلب المقدس
الذى برهنت الأمة على رغبتها فيه وشدة احتياجها إليه

« وفى الختام أقدم لسعادتكم أجل تحيات المخلص »

رئيس الحزب الوطنى

محمد فريد

وفى أول ديسمبر من تلك السنة قدم الفوج الثانى منها ، وعليها ١٦٠٠٠ توقيع بخطاب
قال فيه :

« سعادتو أفندم رئيس ديوان عربى وافرنكى خديوى

« بناء على أمر سمو الجنب العالى الخديوى ، سبق قدمنا لسعادتكم فى ٢٩ ابريل
سنة ١٩٠٨ عرائض موقعا عليها من نحو ٤٥ ألف نفس بطلب المجلس النيابى ، والآن أقدم
لكم بقية العرائض ، وعليها ١٦ ألف توقيع ، أتمس عرضها على سمو الخديو المعظم ؛ وأمل
الأمة وطيد فى أنها تحوز رضاء سموه السامى أفندم »

رئيس الحزب الوطنى

محمد فريد

وعلى رغم ما أبدى الخديو من ارتياح في بداية الأمر إلى تقديم العرائض إليه ، فإنه قابل اتساع الحركة بالفتور ، ولم يلبث أن تغير موقفه حيالها ، ولعل السبب في هذا التحول ما أدركه من أنها أغضبت الاحتلال ، فتنكر لها ، وبخاصة لتورطه في السياسة المعروفة بسياسة الوفاق

وزاد في قوة الحركة عودة القانون الأساسي العثماني ، وتنفيذ الدستور في تركيا (يولييه سنة ١٩٠٨) ، فكان لإعلان النظام الدستوري فيها صدى كبير في مصر ، إذ كان أكبر دعابة للدستور في مصر والشرق ، وقد حنق الإنجليز من اشتداد هذه الحركة ، وحاولوا من جديد إحباطها ، فنشر السير إلدون جورست المعتمد البريطاني حديثاً له بجريدة « المقطم » في أكتوبر سنة ١٩٠٨ ، أراد به تثبيط عزائم المطالبين بالدستور ، إذ سأله مندوب المقطم : « قال قوم إن الحوادث التي حدثت في تركيا أخيراً أثرت في حكومتكم تأثيراً شديداً حتى أن حكومتكم أوصتكم حين عودتكم إلى هنا أن تدخلوا النظام الدستوري إلى القطر المصري » ، فكان جواب السير جورست : « هذه إشاعة لا أصل لها فإن ما حدث في تركيا ليس له أقل دخل في مسألة استعداد المصريين للحكم الذاتي ومقدار ما بلغوه من هذا الاستعداد »

فسأله المندوب : « هل أفهم من هذا القول أن لا أمل لمصر بالحصول على دستور قريباً » فأجاب : « إن مصر حاصلة على دستور الآن ، وأعني به الدستور الذي يتضمنه قانونها النظامي الصادر سنة ١٨٨٣ ، فالأمة البريطانية مستعدة كل الاستعداد للسمي مع المصريين في توسيع نطاق هذا الدستور تدريجياً على قدر ما تسمح به درجة ارتقاء الأهالي في العلم والمعرفة ، أما إذا كان المقصود من هذه الصيحة في طلب الدستور إنشاء حكومة نيابية بإطلاق المعنى كما هي الحال في انكلترا وفي بلدان أخرى أوروبية ، فليس عندي على ذلك إلا جواب واحد وهو أن الشروط اللازمة لإدارة البلاد بموجب نظام مثل هذا النظام غير متوفرة الآن ، والتفكير في إدخال تغيير يحدث انقلاباً كهذا الانقلاب ، ضرب من الحماقة والجنون »

ثم سأله : « إذن حضرتكم لا ترون رأى الذين يحسبون أن الطريقة الوحيدة لإعداد المصريين للحكم الذاتي تقوم بتجربة ذلك فعلاً ولو أدت التجربة إلى فشل مؤقت » فأجاب : « نعم إنني لا أرى رأياً مؤداه أن تقضى البلاد جيلاً أو جيلين وحكومتها مختلفة معتلة بجر البلاء عليها في الداخل ، وتفقدتها الثقة في الخارج ، وأنا واثق أن البلاد تعدل عن

هذه التجربة قبل أن تثمر ثمرة ، لأن إدخال المنظمات النيابية إلى البلاد ، قبل أن يجيء أوانها ، يؤدي لا محالة إلى رد فعل يذهب بآمال الذين يتمنون مثلى قرب اليوم الذي يمكن أن تعطى مصر فيه استقلالها الداخلى »

ثم سأله : « فماذا تشيرون إذن على الذين يتمنون مجيء ذلك اليوم بأسرع ما يمكن مع حفظ الفوائد المكتسبة الآن »

فأجاب : « أشير عليهم أن يتقوا بمقاصد بريطانيا العظمى ونياتها وأن يعاونونا في المساعي التي نبذلها الآن في السبيل الذي يبتغونه ، وأن ينتهزوا كل فرصة ليبرهنوا للأمة البريطانية أن المجالس المحلية ومجالس المديرية التي يراد إنشاؤها تعمل أعمالاً نافعة في البلاد وتساعد الحكومة في إدارة أحكام البلاد طبقاً لحاجات الأهالى ورضائهم ، فذلك أحسن حجة لتوسيع اختصاصات تلك المجالس »

وقد أدرك الفقيه من هذا الحديث المهيّن أن السير جورست يريد إحباط حركة المطالبة بالدستور ، فحمل عليه الحملات الشديدة ، وضاعف جهاده لتوسيع نطاق الحركة ، وأرسل احتجاجاً برقياً إلى السير جورست قال فيه :

« جناب السير إلدون جورست

« يحتج الحزب الوطنى بشدة ضد الحديث الذى جرى بين جنابكم ومندوب جريدة المقطم والذى أنكرتم فيه الصفات التى تجعل الأمة المصرية مستعدة للحصول على المجلس النيابى والحكم الذاتى من أميرها

« والحزب الوطنى يصرح بأن مصر أكثر استعداداً وأهلية لحكم نفسها بنفسها من كثير من الأمم الأوروبية ، وأن مصر ستظل تجاهد فى سبيل حريتها واستقلالها حتى تنالها »

ثم كتب مقالا فى (اللواء) قال فيه :

« عاد السير إلدون جورست من بلاده مزوداً على ما يظهر بتعليمات جديدة ، فبعد أن كان ديدنه الصمت وعدم إبداء رأيه ، مكتفياً بما يقال عن مصر بمجلس نواب لوندرة ، بناء على الأسئلة التى يوجهها بعض النواب إلى السير إدوارد جراى ، اتخذ خطة جديدة وهى محادثة أرباب الجرائد ، أو بعبارة أخرى نشر أفكاره فى بعض الصحف المنتمىة إلى الوكالة البريطانية من زمن بعيد ، ويظهر أنه على اتفاق مع السير إدوارد جراى على هذه الخطة الجديدة ، بدليل أن ذلك الوزير أجاب بمجلس العموم بنفس المعنى الذى عبر عنه هذا المعتمد فى مصر فى يوم واحد تقريباً » إلى أن قال :

« وما القصد من كل هذه التصريحات ؟ القصد منها على ما أرى ظاهر جلي ، وهو التأثير على الحركة القائمة الآن بجميع أنحاء البلاد بخصوص طلب الدستور ، وتخدير أعصاب الأمة بإدخال اليأس على قلوب المصريين فيقبلون الحالة الحاضرة بدون تدمير أو احتجاج ، ويتحملون بالصبر كل ما يصدر من الحكومة والحكام ، ويزيدون في التملق إلى أصحاب السلطة والتقرب منهم مهما كلفهم ذلك ، وهذه الخطة هي نتيجة سياسة «الوفاق» التي وجهت إليها الأنظار والأفكار في خطبتي التي أقيمتها في ١٧ أبريل الماضي »

إلى أن قال : « إن مثل هذه التصريحات لا تميمت الشعور بل تزيد قوة على قوة ، فإن الأمة متى علمت أن القائمين بهذه الحركة السلبية أجمعوا أمرهم على معاكستها ، نبذ بعض أفرادها ما بينهم من النفور أو التحاسد وتركوا الشخصيات واتحدوا قلباً وقالبا على المطالبة بحقوق وطنهم ، فإن اتحاد الخصوم علينا يرشدنا إلى الواجب نحو بلادنا وأمتنا ، وهو أن نكون كالبنين المرصوص يشد بعضه بعضا

« فالواجب علينا أمام هذه التصريحات أن لا ندع اليأس يتسرب إلى قلوبنا ، كما لا نترك لتصريحات السير إدوارد جراي منفذاً إلى نفوسنا ، بل تتبع سبيل الحكمة والسكون الذي اتبعناه للآن

« والواجب على حضرات أعضاء مجلس شورى القوانين أن يقرروا في أول اجتماع لهم طلب الدستور ، وأن لا يجتمعوا مرة أخرى إلا إذا حصلوا عليه ، فإن وجودهم بهذه الحالة بدون رأى محدود سمح للسير إدوارد جراي أن يقول بأن بمصر دستوراً ، فليبرهنوا على أن هذه الحالة البتراء لا تعتبر دستوراً في نظرهم ، وأنهم يفضلون ترك كراسيهم على أن يشغلوها بلا عمل ، حتى لا يقال فيهم إنهم لا يرغبون في هذه المراكز الإسمية إلا طمعاً في الظهور ، وإلا فما داموا ودمنا على هذا الجود وهذه الاستكانة ولم نغير ما بأنفسنا ، فلن يغير الله ما بنا ، فقد قال تعالى : (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) »

محمد فريدم

وصل صدق هذه الحركة إلى مجلس شورى القوانين ، فاجتمع يوم السبت ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ، وأثيرت مسألة المجلس النيابي في الجلسة ، ولكن الأعضاء لم يتفقوا رأياً على مطالبة الحكومة بإنشائه ، وانقسموا إلى فريقين : فريق الأغلبية في جانب تأجيل النظر في الاقتراح إلى الاجتماع التالي ، في أول ديسمبر ، وفريق الأقلية ، وعددهم عشرة فقط ، رأوا مطالبة الحكومة فوراً بإنشاء المجلس ، وقد أثنى اللواء على هؤلاء العشرة ، وسماهم (العشرة

الكرام) ، وانهاات عليهم تفرافات التهنئة من مختلف الجهات لشكرهم على موقفهم المشرف وساهم الطلبة في هذه الحركة ، فأرسل طلبة الحقوق إلى الخديو في نوفمبر سنة ١٩٠٨ لمناسبة عودته إلى العاصمة برقية تهنئة ضمنوها رجاءهم إليه إعلان الدستور ومنح الأمة المجلس النيابي ، وحدثت في محطة طنطا مظاهرة وطنية أثناء مرور الخديو بها في عودته إلى العاصمة ، حيث طبع الشباب أوراقا صغيرة ، كُتبت عليها (تكرموا بمنحنا الدستور) ، وأطاروها فوق الرؤوس ، ووصل الصالون الخديوي جملة منها ، واطلع عليها الخديو ، فبدا عليه الاستياء ، وتظاهر الطلبة في العاصمة حين مرور الركب الخديوي هاتفين له وللدستور ، وكانوا ينادون : « الدستور يا أفندينا ! »

ولما قرب موعد اجتماع مجلس شوري القوانين ذكّر اللواء أعضاءه بواجب المطالبة بالدستور ، فاجتمع المجلس يوم أول ديسمبر سنة ١٩٠٨ وأصدر بإجماع الآراء القرار الآتي : « أن يطلب من حكومة الجناب العالي إعداد مشروع قانون يمنح الأمة حق الاشتراك الفعلي مع الحكومة في إدارة أمورها الداخلية وتدير شؤونها المحلية وأن يكون رأيه تقريرياً ، في مشروعات القوانين واللوائح التي تطبق على الأهالي ، وفي تقرير الضرائب والرسوم بحيث لا يكون لهذا القانون تأثير على نصوص المعاهدات الدولية والامتيازات القنصلية والدين العمومي وأحكام قانون لجنة التصفية ، ولا على كل ما يتعلق بالأوروبيين من المصالح والحقوق الواجبة الاحترام ، ولا على وركو الاستانة ولا على كل ما ارتبطت به الحكومة من التعهدات والانفاقيات ، وبعد إعداد هذا القانون يبعث به إلى مجلس شوري القوانين لإبداء رأيه فيه ، وهذا عملاً بالمادتين ١٨ ، ١٩ من القانون النظامي »

لم تسفر هذه الحركة عن إعلان الدستور في ذلك العهد ، ولكنها غرست في نفوس المصريين تعلقهم بالنظام الدستوري ، وكراهيتهم لحكم الاستبداد ، فكان لها أثرها في يقظة الشعور الوطني ، وارتقاء الأفكار العامة ، وتوجه الأمة إلى حقوقها المشروعة في أن تحكم بإرادتها ، وتمسكها بالبدا الذي صار أساس نظام الحكم في مصر ، وهو (الأمة مصدر السلطات) ، ولقد حققت الأمة على مدى السنين آمالها في الدستور ، وأصبح حقيقة واقعة ، ومن العدل والإنصاف أن تعرف الأمة للفقيد فضله في هذا الشأن ، إذ قام هو وأنصاره وتلاميذه بهذه الحركة الموفقة التي كانت بمثابة الأساس للجهاد المتواصل في سبيل الدستور ، وكان الأثر المباشر لها أن سعى الاحتلال إلى تهديتها بتعديل النظام الشوري الذي كان قائماً وتوسيعه كما سيحییء بيانه في الفصل الرابع

الخلاف بين الفقيه والخديو

سبق القول بأن المترجم تولى زعامة الحركة الوطنية في وقت عصيب ، إذ ظهرت فيه « سياسة الوفاق » ، والآآن نتكلم عن منشأ هذه السياسة وماهيتها

كان عهد اللورد كرومر عهد مشادة مستمرة وخلاف دائم بينه وبين الخديو عباس الثاني ، مما فصلناه في كتابنا عن مصطفى كامل ، وكان من نتائج هذا الخلاف مناصرة الخديو للحركة الوطنية ، ولم يكن يكتم تأييده لها وإظهار شعوره نحوها ، وقد دافع عنها في حديثه لجريدة الطان الفرنسية سنة ١٩٠٨ ، وردَّ عنها حملات دعاة الاستعمار ، إذ قال :

« ولقد أخطأ القائلون إن المطالب الوطنية أخذت شكل حركة عداوية للأجانب ، وحركة تعصب ديني ، وإني أنكر ذلك بكل قواي ، فإن الشعب المصري طيب بفطرته ، نزيه مجد ، ومعتدل متسامح ، ومتى عومل برقة ورعاية يعرف كيف يجيب عن هذه الثقة »

ولكن موقف الخديو قد تبدل بعد استقالة اللورد كرومر في ابريل سنة ١٩٠٧ ، وتعيين السير إدون جورست خلفا له ، وأخذ التفاهم يبدو من الجانبين ، وبدأت من ذلك سياسة الوفاق بين الخديو والاحتلال ، وظهر تحول الخديو إلى هذا التفاهم في حديثه مع المستر ديسي الذي نشرته جريدة الديلي تلغراف في مايو سنة ١٩٠٧ قبل وفاة مصطفى كامل بنحو ثمانية أشهر ، إذ نفي عن نفسه تهمة العمل ضد الاحتلال ، وذكر اللورد كرومر بالخير ، وصرح بأن المعتمد البريطاني لا يستطيع حكم مصر وحده ، وأنه مستعد للتعاون معه ، وأنه لا فائدة للمصريين من استبدال احتلال باحتلال ، وأن الاحتلال البريطاني أفضل من أى احتلال آخر ومعنى هذا الحديث في مجموعه أن الخديو قد جهر بأنه يرغب في إشراك المعتمد البريطاني في حكم البلاد حكما مطلقا ، فلم يحجم مصطفى كامل عن انتقاد هذا الحديث انتقاداً حازماً ، رغم صدوره من الرئيس الأعلى للدولة ، قال في هذا الصدد :

« مما يجب علينا إعلانه والجمهور به أمام الملأ كله ، أن تصريحات الجناب العالي لا تقيدنا بأى حال من الأحوال ، لأن مراكز سموه غير مركزنا ، على أن كل مصري صادق وطنية لا يقبل مطلقا أن يكون حكم مصر بيد سمو الخديو بمفرده أو بيد المعتمد البريطاني ، أو بيد الاثنين معا ، بل يطلب أن يكون حكم هذا الوطن العزيز بيد النابغين والصادقين من أبنائه ، وأن تكون نظمات الحكومة دستورية ونيابية »

وقد استقرت سياسة الوفاق بعد وفاة مصطفى كامل ، إذ قصد الخديو إلى لندن سيف

سنة ١٩٠٨ ، بعد أن لبث مدة طويلة لا يقصدها بسبب الجفاء الذي كان بينه وبين الحكومة البريطانية ، وكان يصحبه في هذه الزيارة بطرس باشا غالى وزير الخارجية ، الذى على يديه وضعت قواعد هذه السياسة ، فتم التفاهم بين الخديو والاحتلال ، وعاد إلى مصر متنكرا للحركة الوطنية ، منضما إلى الاحتلال في مقاومتها ، وأبدى استيائه من اتساع دعاية الحزب الوطنى للدستور ، واستمراره في التوقيع على العرائض العامة بطلب المجلس النيابى ، لما رأى في هذه الحركة ما يعارض سياسة الوفاق ، وأخذ يتنكر للفقيد ذاته ، بعد أن كان يتظاهر بارتياحه لانتخابه رئيسا للحزب الوطنى ، جاء في مذكرات فريد ما يأتى :

« في يوم انتخابى طلبنى الخديو بالتليفون ، فتوجهت إلى سراى عابدين بعد الظهر ، فقابلنى على الفور ، وهنأنى بكل لطف ، مؤملا الخير الكثير من وجودى في مركز الرأسة ، ومن عباراته لى هذه الجملة أو ما معناها : إن وجود مثلك على رأس الحركة الوطنية مفيد جداً ، لأنك لست محتاجا ولا طالبا للمال ، ولأنك من عائلة خدمت البلاد ، ووالدك كان مشهورا بالعبء والصدق والإخلاص ، ولا يمكن للإنكليز أن يقولوا عنك بأنك طالب شهرة أو مال أو وظيفة الخ ، من هذه العبارات اللطيفة ، ثم سألتنى عن حالة الجرائد ، فأخبرته بأنها ستسير بإذن الله وأنا وضعنا نظاماً يساعد على بقائها ، ثم عرض على استعداده للمساعدة بالمال ، فرفضت حتى لا أكون أسيره وطوع أمره ، وانصرفت ، رأى الرجل عقب ذلك بأتى لست ممن يطيعون أو امره إطاعة عمياء ، فأخذ يدس الدسائس لإسقاطى من جهة ، ويظهر لى التودد من جهة أخرى^(١) »

وجاء في مذكرات أحمد شفيق باشا رئيس الديوان الخديوى في ذلك الحين (ج ٢ ص ١٤٥) عن حوادث سنة ١٩٠٨ ما يؤيد هذا المعنى ، إذ قال : « حتى كان يوم ١٤ فبراير سنة ١٩٠٨ حيث عقدت الجمعية العمومية للحزب فانتخب محمد فريد بك بالإجماع ، وطلبه الخديو فهنأه وشجعه على الاستمرار في خطة سلفه منوهاً بحسن مركز عائلته المادى والأدبى وبأنه ليس في حاجة إلى منصب أو مادة ، وبهذا سيكون وجوده في رئاسة الحزب مفيداً جداً ، وقد هنأه بدورى أيضاً »

تغير مسلك الخديو بعد ذلك بإزاء الحركة الوطنية ، فلما أيقن فريد أنه قد تحالف والاحتلال ، لم يردأ من أن يتصدى لمقاومة القوتين معاً ، ولم يبال غضبهما ولا بحالفهما ، وقد برهن

بذلك على قوة إيمانه وشجاعته وثباته ، وأخذ يكتب مقالات شديدة بعنوان (ماذا يقولون) ، عرض فيها بالخدو وسياسته الجديدة ، وذكره بأحاديثه القديمة في الانتصار للدستور وللحركة الوطنية

كتب المقالة الأولى في لواء ١١ ابريل سنة ١٩٠٨ ، قبل سفر الخديو إلى لندن ، قال فيها :

« أظهر « سياسى » ممن تههم السياسة المصرية تخوفه من تكرار زيارات السير إلدون جورست لسراى عابدين العامرة ، وكتب في هذا الموضوع عبارة صغيرة فى الجورنال دى كير الصادر يوم ٨ الجارى ، وحقيقة قد لوحظ أن السير الدون جورست لا يتأخر عن زيارة الجناب العالى كلما يقصد سموه سراى عابدين ، وأن هذه الزيارات تكاد تكون دائماً فى ساعة واحدة وهى الساعة الحادية عشرة صباحاً ، وربما استمرت إلى الساعة الأولى بعد الظهر ، وزادوا بأنه سافر فى هذين اليومين للتريض فى أملاك الجناب العالى

« ولقد شغلت هذه الزيارات المتزايدة والغير العادية حضرة « السياسى » ، وله الحق فى أن يضطرب بسببها لحصولها فى وقت يشتغل الرأى العام بمسألة هى أم المسائل وتحقق لها قلوب المصريين كافة وقلب كل مخلص لمصر ، ألا وهى مسألة الحصول على الدستور ، هذه المسألة التى يشتغل الحزب الوطنى بها الآن ويجمع الإمضاءات بشأنها على عرائض ستقدم قريباً للجناب العالى الخديو ، يريد هذا « السياسى » أن يجد علاقة بين الاتفاق الودى الحاصل الآن بين قصر الدوبارة وعابدين وبين جواب السير ادوارد جراى على سؤال المستر كتل بخصوص هذه المسألة الهامة ، مسألة المجلس النيابى ، فقال إنهم يقولون إن سمو الخديو يخشى أن حركة الأفكار الحالية التى عمت البلاد تطفو أمواجها على عرشه السامى ، ولذلك رأى من الأحوط أن يكلف الوزارة الإنكليزية بمهمة إيقاف هذا التيار أو تحويله وضبطه ، على أن عبارة هذا السياسى الصغيرة التى ملؤها المكر والتى يريد أن تنكش فى إحدى زوايا الجريدة قد حملت أصحاب العقول الثاقبة على التدقيق فى بحث هذه المسألة ، كما حملت أصحاب النفوس الشريرة أو الضعيفة على مشاركته فى خوفه ووهمه ، ولكن الذين يرون من الواجب عليهم أن يتذكروا وعود الجناب العالى لا يجدون فى « ما يقولون » إلا نفثة سياسى متغيظ من عدم وقوفه على سر ما يدور فى مقابلات عابدين من الأحاديث ، أو صيحة وطنى غيور صادق يحمله إخلاصه على التخوف مما عساه أن يكون من النتائج السلبية لهذا التقرب بين الجناب العالى ووكيل الدولة المحتلة ، أو كما تقول بعض الجرائد بين السلطتين الشرعية والغير الشرعية ، أما نحن فلا ندع لمثل هذه

الأقويل تأثيراً على نفوسنا (وأغلب ما يقال كذب) ، لثقتنا في وطنية سمو الأمير ووجهه لهذه الأمة الصادقة الولاء ، التي لم تدع فرصة حتى تبرهن على تعلقها بعرشه السامي وعائلته الكريمة التي لمؤسسها المرحوم محمد علي باشا الكبير الفضل العظيم في بعثها من تحت طبقات الجهل السميكة التي كانت تغشاها ، وفي إخراجها من الذل والاستعباد اللذين كانت ترسف في أغلالها أجيالاً طوالاً ، هذه العائلة المدينة لها مصر بنهضتها وحياتها الجديدة التي سيكون على يديها خلاصها من الاحتلال الأجنبي وحصولها على الحرية المنشودة ، نعم لا يخطر على بال مصري أن سمو الخديو المتربي في وسط الأمم الحرة وبجانب أكبر امبراطور دستوري^(١) يتخذ بما تزينه له سياسة السير الدون جورست اللينة الملمس ، ويضع نفسه فعلاً تحت حماية انكلترا ، بل نحن على ثقة تامة بأن قلبه الكبير يتألم بقدر تألم قلوبنا ، إن لم يكن أكثر ، من وجود الاحتلال الأجنبي ببلاده ، وتتوق نفسه العالية إلى أن يكون حراً في بلاده ، يحكمها بصفة أمير دستوري بالاشتراك مع مجلس نيابي عالم بقوته وبالواجب عليه ، ولذلك فنحن نلفظ كل « ما يقولون » ونستمر على القول بأن فكرة المجلس النيابي سائرة في طريقها ، وليس في استطاعة أحد أن يوقفها »

محمد فريد

ثم أعاد الكرة بلهجة أشد ، تبعاً لزيادة الصلات بين الخديو والوكالة البريطانية ، فكتب مقالة ثانية في سبتمبر سنة ١٩٠٨ ، قال فيها :

« كتبت في ١١ ابريل الماضي مقالة بهذا العنوان في جريدة اللواء أظهرت فيها تخوف بعضهم من كثرة تردد المعتمد الانكليزي على سراي عابدين ، ودافعت عن الجناب العالي ، مؤكداً ثقتي بأن لين السير جورست وابتسامه لا يفران العباس ، وأنه لا يجب علينا أن نعلق على هذه السياسة الجديدة سياسة التودد أقل أهمية ، وكتبت بهذا المعنى في جريدة الإكابر بعددها الصادر في يونيه الماضي ، وما زال اعتقادي في حكمة خديوينا العباس يجعلني مرتاح البال من هذه الوجهة ، إلا أن حديثاً بدأ يدخل الشك في بعض القلوب ويحملها على التخوف من سياسة التقرب ، ويرون أن نتائج هذه السياسة أخذت تظهر بوادرها خلال هذا الحديث » يقولون إن القصد منه تثبيط هم المطالبين بالدستور من الجناب الخديوي ، وتوجيه أنظارنا إلى لوندرة وجعلها كعبة آمالنا كما صرح بذلك المعتدلون أصدقاء اللجنة البرلمانية

(١) يقصد الامبراطور فرنسوا جوزيف امبراطور النمسا ، وكان الخديو عباس قبل ارتقائه العرش

يتلقى العلم في كلية (الترزيانوم) بالنمسا

الانكليزية ، يقولون إن الجناب العالى كان يظهر ارتياحه للحركة الوطنية وللقائمين بها ، بل يشجعهم أيضا على تكوين الأحزاب والأندية السياسية لتنظيم الحركة وتوحيد الكامة ليكون للمطالبة تأثير فعلى ولا تكون مجرد أصوات تذهب فى الفضاء بدون أن تترك فى النفوس أترأ يذكر ، ليعتقد المحتلون أن الأمة كلها مشاركة فى الطلب ، ويستدلون على ذلك بما صرح به الجناب العالى لمكاتب الطان وباستقباله لمدام آدم والسيو بييرلوتى وغيرها ممن قصد مصر من محبيها المشهورين بالدفاع عن حقوقها ، إلا أنهم يقولون إن قصد سموه من ذلك كان محاربة اللورد كرومر شخصيا ، لا محاربة الاحتلال ، ولا تأييد مطالب المصريين ، وإن سموه ، حفظه الله ، كان يقصد إخراج كرومر من مصر ، فاستعمل رجال الحركة الوطنية لهذا الغرض ، حتى إذا ما حصل عليه ، وأتى السير جورست واستعمل لطفه ودهاءه مع سموه ، كانت الحركة الوطنية قد اشتدت وقويت وسرت فكرة المطالبة بالجلء والدستور ووصلت إلى كل طبقات الأمة ، وأصبح الوقوف أمامها من أصعب الأمور بل من رابع المستحيلات ، يقولون إنه لما أعيد الدستور للدولة العلية زاد أمل المصريين فى الحصول على دستورهم وقاموا بتلك المظاهرات السلمية فى القاهرة وفى جميع أنحاء القطر ووصل صداها إلى أوروبا والأستانة ورأى الجناب العالى إجماع الأمة على طلبه وإصرارها على نيئه مهما كلفها من المساعى والمجهودات بل من الأموال والأنفس ، فأفهمه بعض رجال بطانته ، ومن يلتصقون بهم ممن يحول الدستور بينهم وبين أعمالهم المشهورة ، أن الإنكيز لا يوافقون على منح الدستور ، وأن رجال الحركة الوطنية يخرجون مركز سموه بالحاجهم وأنه من الضرورى السعى فى تثبيط هذه الحركة

« إلا أن نتيجة هذه السياسة ، سياسة تخدير أعصاب الأمة ، ربما جاءت على عكس ما يتوهمون ، فإن الحركة كما قلنا شديدة وتيارها قوى جارف ، ولا بد من نيل الأمة الدستور ، رضيت بطانة الأمير أم لم ترض ، يقولون إن حالة السراى تكاد تشبه الآن حالة « يلدز » أيام عزت العابد وأبى الهدى وغيرها ، فيحول رجالها بين الأمير وبين طلبات الأمة العادلة ، خوفا على منافعهم الخصوصية ، فليست الأحزاب المخلصة لسموه هى التى تخرج مركزه ، بل إن هؤلاء هم الذين يخرجون مركز جنابه بحيلولتهم بين سموه وبين رعيته المخلصة فتعتقد الأمة أن سموه كان يمينها بالدستور لغاية مخصوصة ، ولما نالها قلب لها ظهر المجن »

وختم الفقيه مقالته بقوله : « ولا نقصد الحكومة الانكليزية مطلقا ، ولو كان نيلنا

الدستور معلقاً على طلبه منهم ، نغير لنا أن نبقى بلا دستور من أن نناله بالاعتراف بأن للانكليز
حقاً أو شبه حق في بلادنا مهما رمونا بالتهور أو التطرف ، فلهم دينهم ولنا دين «

سفره إلى أوروبا

ودفاعه عن القضية الوطنية

قصد فريد إلى أوروبا في مايو سنة ١٩٠٨ للدفاع عن القضية الوطنية ، كما كان يفعل
مصطفى كامل ، فخرج على فرنسا وإنجلترا وسويسرا ، ونشر المقالات والأحاديث في الصحف ،
تعريفاً للرأى العام بالمسألة المصرية ، ودفاعاً عنها ، وقد برهن بذلك للعالم الأوروبى على قوة
الحركة الوطنية ، وأنها لا تقوم بقيام شخص ، ولا تسقط بموته
والتقى بكثير من رجال السياسة والقلم في فرنسا ، ونشر بينهم الدعاية للحركة الوطنية ،
وذهب إلى إنجلترا ، وشرح لندوى الرأى فيها حقائق المسألة المصرية ، لكي لا تخدعهم تقارير
المتعمد البريطانى

تمسكه بمبدأ الجلاء

ولم يصرفه ذهابه إلى إنجلترا ، واتصاله برجال السياسة فيها ، عن التمسك بمبدأ الجلاء ،
بل كان يعلنه ق أحاديثه معهم

سأله المستر كتل العضو بمجلس العموم في حديث له معه : « ماذا يطلب الحزب الوطنى
من إنجلترا » ، فأجابه على الفور : « نحن لا نطلب شيئاً منها سوى الجلاء ، فالجلاء هو الدواء
الوحيد للاحتلال »

وأشار عليه المستر روبرتسن العضو بمجلس العموم أيضاً والمستر بريلسفورد مدير جريدة
الدبلى نيوز أن يتنازل عن طلب الجلاء ، لكي يظفر بمساعدة رجال السياسة في إنجلترا ،
فرفض هذا الشرط ، وقال في هذا الصدد :

« إن هؤلاء الساسة وضعوا لمساعدتهم شرطاً ، لا يمكن أن نقبله مطلقاً ، اشتروا
لتحقيق رغائبنا أن نمحو من بينها مسألة الجلاء ، فنحن إن رضينا بشرطهم هذا فإنما نعترف
بهذا العمل العدوانى وهو الاحتلال ، وهذا محال »

ونلخص مطالب مصر في المسائل الآتية : (أولاً) الجلاء عن مصر (ثانياً) إنشاء مجلس نواب (ثالثاً) تأسيس حكومة أهلية محنة

احتفال الشباب بالفقيد

كان فريد يحمل أينما سار علم الحركة الوطنية ، والمبادئ الصادقة ، فلا غرو أن وجد من الوطنيين تأييداً له وترحيباً به ، وقد احتفل به شباب مصر في البلاد التي مرّ بها بأوروبا ، فحين كان بالملترا زار (أدنبره) ، حيث أقامت له الجمعية الإسلامية مأدبة في مايو سنة ١٩٠٨ حضرها اللورد حاكم المدينة ، وخطب فيها الدكتور محمد بدر رئيس الجمعية ، ثم خطب الفقيد منادياً « بضرورة الجلاء ، لكي تصبح الأمة المصرية صديقة للأمة الإنجليزية ، وتكون معها لا عليها ، إذا قامت بينها وبين دولة أخرى حرب عظمى ^(١) » ، وعرضت الجمعية عليه رئاسة الشرف لها فقبلها شاكرًا ، وأقامت (الجمعية المصرية) بأكسفورد حفلة تكريم له

وأقامت جمعية الطلبة المصريين بليون يوم ٨ يولييه سنة ١٩٠٨ حفلة شاي ترحيباً به وتكريماً له على جهوده ، وخطب فيها الدكتور محمد عبد السلام الجندي منوها بجهاده وفضله على الحركة الوطنية

ولما مرّ بجنيف أقامت (جمعية النيل) حفلة تكريم له ، خطب فيها الأمير افندي المطار ، ومراد افندي الحسيني رئيس جمعية مصر بلوزان

عودته إلى مصر

وعاد إلى مصر في منتصف يولييه سنة ١٩٠٨ ، وعلى أنه لم يعلن عن موعد مجيئه ، فقد قوبل من الشعب بمقابلة حماسية رائعة ، في الإسكندرية ، وسيدى جابر ، وفي محطات دمنهور وكفر الزيات ، وطنطا ، وبنها ، ومحطة العاصمة ، وأظهرت الأمة في استقبالها إياه دلائل تقديرها لكفاحه ، وإعجابها بجهوده المتواصلة في مصر وأوروبا

قضية الكاملين (يولييه — أغسطس سنة ١٩٠٨)

محكمة الشيخ عبد العزيز جاويش

أقامت النيابة الدعوى العمومية على الشيخ عبد العزيز جاويش ، رئيس تحرير اللواء ،

(١) مذكرات الفقيد ص ٥

بتهمة إهانة وزارة الحربية ، ونشر أخبار مثيرة للخواطر ، عن حادثة عرفت بمحادثة (الكاملين) وخلاصتها أنه وقعت في بلدة الكاملين بالسودان ثورة برآسة زعيم يدعى الشيخ عبد القادر ، فجردت عليها الحكومة قوة من الجيش ، نكلت بالثأرين ، وقتلت عدداً كبيراً منهم ، وقبضت على زعيم الثورة وكثير من أتباعه ، وقدمتهم للمحاكمة أمام المحكمة المدنية الكبرى طبقاً لنظام العقوبات في السودان ، واستمرت المحاكمة منعقدة من يوم ١٩ مايو سنة ١٩٠٨ إلى ٢٣ منه ، وفي اليوم المذكور أصدرت حكماً على اثني عشر شخصاً منهم الزعيم عبدالقادر بالإعدام ، وعلى ثمانية بالسجن المؤبد ، ومصادرة أملاكهم ، ولما عرض الحكم على حاكم السودان العام ، استبدل بحكم الإعدام السجن المؤبد ، مع مصادرة أملاك المحكوم عليهم ، وقد ترامت أنباء الحادثة والمحاكمة إلى مصر ، وتضاربت فيها الروايات ، وأمسكت الحكومة بادى الأمر عن نشر أنبائها ، فنشر اللواء في عدد ٢٨ مايو سنة ١٩٠٨ النبأ الذي ورد عنها تحت عنوان (دنشواى أخرى فى السودان — ٧٠ مشنوقا و ١٣ سجيننا) ، وذكر أنه حكم بالإعدام على سبعة رجال وبالسجن على ثلاثة عشر ، وأنه أعدم من المحكوم عليهم أربعون شخصاً ، وقد صححت وزارة الحربية تفاصيل الخبر ، ونشرت الصحف ومنها اللواء بلاغ الوزارة ، وفي ٣١ مايو نشر اللواء مقالة تحت عنوان (الحكم على أتباع الزعيم عبد القادر) أظهر فيها الشك في بلاغ وزارة الحربية ، وقال إن عدد المحكوم عليهم بالإعدام يزيد عن اثني عشر شخصاً ، فعدت الحكومة هذه المقالة إهانة لوزارة الحربية ، كما عدت المقالة الأولى إذاعة لأخبار كاذبة يترتب عليها تكدير السلم العام ، وأقامت النيابة الدعوى العمومية على الشيخ جاويش لما كتبه عن التهمتين ، وقد نظرت القضية في شهر يولييه سنة ١٩٠٨ أمام محكمة عابدين الجزئية برئاسة المرحوم محمد بك السبكي قاضى المحكمة ، وجلس في كرمى النيابة عطية بك حسنى رئيس نيابة مصر ، وكانت القضية من القضايا السياسية الهامة في ذلك العهد ، وتولى الدفاع فيها عن الشيخ جاويش الأساتذة أحمد بك لطفى وسماعيل شيمى بك ومحمود بك فهمى حسين ، وبعد أن سمعت المحكمة مرافعة النيابة ودفاع المحامين ، أجلت إصدار الحكم أسبوعاً ليوم ٤ أغسطس سنة ١٩٠٨ ، وفيه قضت ببراءة الشيخ جاويش من تهمة نشر الخبر الكاذب ، ومعاقبته بغرامة عشرين جنيهاً عن تهمة إهانة وزارة الحربية ، فاستأنف الحكم ، كما استأنفته النيابة لقلّة العقوبة ، ونظرت القضية يوم ٣٠ أغسطس أمام محكمة الجنيح المستأنفة ، وكانت مؤلفة برئاسة محمود رشاد بك رئيس محكمة مصر ، وعضوية محمد عبد اللطيف بك وزكى أبو السعود بك القاضيين ، فقضت ببراءة الشيخ عبد العزيز جاويش

من التهمتين ، فكان لهذا الحكم دوى استحسان كبير ، وانتهالت على اللواء تلفرافات
التهنئة ورسائل الإعجاب بمدل القضاء ، وكانت هذه القضية فوزاً كبيراً للحركة الوطنية ،
وجاء الحكم فيها ضربة شديدة أصابت هيئة الوزارة

خطبة الفقيد بالإسكندرية

١٥ أغسطس سنة ١٩٠٨

أتى الفقيد بمسرح زيزينيا بالإسكندرية مساء يوم السبت ١٥ أغسطس سنة ١٩٠٨ خطبة
جامعة عن الحالة السياسية في البلاد ، كان الإقبال على سماعها عظيماً ، إذ بلغ عد الحاضرين في
مكان الاجتماع وعلى جانبيه وفي الطرق المؤدية إليه نحو عشرة آلاف شخص ، وقد بدأ
خطبته بتهنئة الأمة العثمانية على إعلان الدستور ، ودعا الأمة المصرية إلى مضاعفة جهودها
لنيل دستورها ، وعرج على الحركة الوطنية في مصر ، ونادى بالتمسك بالجلء ، واستنكر
ما كانت الاحزاب الأخرى تدعو إليه من توجيه طلبات الإصلاح إلى الحكومة البريطانية
والتنازل عن الجلء ، وطمع على وفد من المعتدلين ذهبوا إلى لندن لهذا الغرض في صيف ذلك
العام . قال في هذا الصدد ما يأتي :

« يقول لنا خصومنا السياسيون كيف نطلب الجلء من أمة عزيزة الجانب ، كثيرة
الجيش والأساطيل ، إن هذا المطلب يعد تهوراً بل جنوناً إذا لم يكن لنا أساطيل تعادل
الأساطيل الإنكليزية وجيوش تضارع جيوشها أى أننا لا نطلب الجلء أبد الآبدين ، حيث
انه من الجنون الحقيقي أن نعتقد بأن مصر يكون لها يوماً من الأيام هذه القوة الهائلة ، فكأنهم
يقولون للمصريين : اقبلوا الاحتلال شاكرين وامثلوا لحكم القوة صاغرين ، فإن الحق في
جانها دائماً ، ولذلك ترك بعضهم المطالبة بالجلء ، وسموا هذا التحول اعتدالاً في المبدأ ،
وما هو إلا خيانة كبرى للوطن وبنية ، وأخذوا من ثم في تولية وجوههم شطر لوندرة عاصمة
الانكليز ، لطلب بعض الإصلاحات البسيطة ، تعمية على الرأى العام وتضليله ، واغتراراً
بوعود بعض أعضاء مجلس النواب الانكليزى ، الذين ألفوا ما سموه (اللجنة البرلمانية المصرية)
لمساعدة هؤلاء المعتدلين على الإصلاح الداخلى ، بشرط عدم التعرض للاحتلال بكلمة ، وقد
كثر توجيه الأسئلة من هؤلاء الأعضاء إلى وزير الخارجية الإنكليزية عن شئون مصر
الداخلية ، كأن مصر أصبحت مستعمرة انكليزية تسأل حكومة إنجلترا عن إدارتها ! واستبشر

بعض البسطاء خيراً بهذا الاهتمام الظاهري ، الذي من ظاهره الرحمة ومن باطنه العذاب ، ونسوا الأمر الأساسي الذي لا يجوز أن يكون لنا مطلب غيره من الإنجليز ، ألا وهو الجلاء العاجل

« ثم ترقّت هذه الفكرة المضرة فكرة السكوت عن الجلاء وعدم المطالبة به تصریحاً ، حتى ان بعض الأحزاب لم يذكره في برنامجه ، بل اكتفى بالتذكير بالوعود ، فإذا ما اعترض عليه قال إن الجلاء من ضمن هاتيك الوعود التي يطلب الوفاء بها ، وإذا لامه أصدقاؤه الإنكليز قال إنني لا أطلب الجلاء بل وضعت هذه الجملة المهمة حتى لا يرميني المصريون بالخيانة ، فهكذا السياسة وهكذا الدهاء

« بعد ذلك ظهرت فكرة إرسال الوفود إلى لوندرة ، لا لطلب الجلاء أو للاحتجاج على دوام الاحتلال ، بل لاستعمال الاستعطاف والخنوع في طلب بعض إصلاحات داخلية محضة ، كالتي نطلبها يومياً على صفحات الجرائد ، فدفرت هذه الوفود بالطريقة التي علمها العموم ، أي بالاتفاق بين أعضاء اللجنة البرلمانية وأصدقائهم هنا ، وبقي هذا الأمر مخفياً حتى لا تنتقده الجرائد بما يستحق إلا قبل سفر الوفد بيومين ، إذ دعى أصحاب الجرائد في يوم ١١ يوليه (سنة ١٩٠٨) للاجتماع في إحدى قاعات الكوتننتال في ١٢ منه ، وكان السفر مقرراً من قبل في ١٣ منه ، مع أنه مما لا شك فيه أن هذا الوفد كان أمره مقرراً من قبل وكنت قد سمعت عنه بباريس من بعض إخواننا المصريين الواقفين على دخائل الأمور ، وسررت جداً لما علمت أن أغلب من عرضت عليهم هذه المهمة رفضوا قبولها ، وكان مخبري يؤمل أن الوفد لا يتألف ، ولكن بمجرد أن وطئت قدمي أرض الإسكندرية في صبيحة ١٤ يوليه علمت بأن المساعي التي بذلت في هذا السبيل قد نجحت ، وأن الوفد قد سافر ، ثم قرأت الخطابة التي ألقاها رئيسهم وفيها برنامجهم ، فألفيتها كما كنت أخشى ، أي خالية من المطالبة بالجلاء ، لا تحتوى كلمة ما على الاحتلال ، وأن جميع طلباته مقصورة على بعض إصلاحات داخلية ، وعلى طلب المجلس النيابي بطريقة تدريجية ، وبها شيء يسير عن طلب قيام إنجلترا بعهودها ، فكتبت ما أعتقد فيه وما علمته عنه وعن كيفية تديره في مقالة نشرت في لواء يوم السبت ١٨ يوليه الماضي ، إلا أن بعضهم اعترض على أن الوفد سيعمل ما قمت بشيء منه يوندرة ، وما كان يعملهُ المرحوم مصطفى باشا كامل ، ولكن نسي هؤلاء المعارضون أنني لم أقصد الحكومة الإنجليزية ، ولم أطلب من الأمة الإنجليزية إلا الجلاء ، كما يشهد بذلك حديثي مع المستر كتل العضو الارلندي بمجلس النواب الذي نشر في جريدة (فريمانس) ، وإن تكلمت

عن الإصلاح في بعض الجرائد فائس في صيغة الطلب أو الالتماس ، بل لشرح أمانى المصريين واحتياجاتهم ، كما رأيت في المقالة التي نشرتها في الديلي نيوز في ٢١ الماضى ، ونشرت ترجمتها في اللواء ، أما هذا الوفد فلم يذكر الجلاء ، بل أهملوا التذكير بوفاء اليهود ، واقتصروا على طلب ما يختص بالتعليم « من تلك الأمة العادلة التي لها الرقابة العليا على مصر »

« كيف يجوز لمصرى أن يقول بهذه الرقابة أو يعترف بها ، ويقبل أن ترى أمته بالقصور وعدم الصلاحية لإدارة شئونها بنفسها ، وكيف يجوز لمصرى أن يسكت عن الاحتلال وعن طلب الجلاء ، ولا يجعله في مقدمة أمانيه التي يجهر بهما صباح مساء ، أو كئنه التي يسبح بها في الغدو والآصال ؟ نعم هي الكلمة التي يجب على الأمهات تلقينها لأولادهن قبل الفطام ، فينطقون بها وقتما يقولون أماء ، نعم يجب عليهن تعليمهم النطق بهذه الكلمة التي معناها خلاص أمهم الحقيقية ، وهي مصر ، من ربة كل احتلال أجنبي

« ولذلك أعلن هنا أننا براء من كل شخص أو جماعة يقولون بغير الجلاء أو يرضون بالاحتلال ، أو يسكتون عنه مرضاة لجماعة من مجلس النواب الإنجليزي يفررون بنا ويوهموننا بالمساعدة على نيل الإصلاح ، إن نحن قبلنا الاحتلال أو سئمتنا عنه

« كيف تقبل الاشتراك في العمل مع قوم ، هذا مبدأهم وتلك غايتهم ، وأى إصلاح يرجى ممن يسعى لابتلاع بلادنا بطريقة قانونية ، بعد أن احتلها بطريقة غير شرعية ؟ وكيف نساعد المغتصب على تأييد اغتصابه ، أو على إعطاء هذا الاغتصاب الشكل القانونى الذي لم يحصل عليه للآن ؟ إن كل ما طلبه هذا الوفد سنحصل عليه في وقت قريب ، حينما يرد إلينا الدستور الذى لا نطلبه إلا من الخديو المعظم ، فلتكن كل قوانا وكل مساعينا موجهة إلى نيل هذا الدستور الذى أصبح على الأبواب »

ثم دعا الفقيه إلى تدعيم وحدة الأمة ، وتوطيد روابط الإخاء بين المسلمين والأقباط ، وختم خطبته بقوله : « اطلبوا الدستور من الجنا ب العالى الخديوى ، قدموا العرائض بهذا المطلب الجليل الذى لا قوام لنا إلا بعد ني له ، وانبذوا الشقاق والاختلاف الدينى ، وكونوا جميعاً إخواناً أبناء وطن واحد ، أى كونوا مصريين قبل كل شىء »

وقد قوبلت هذه الخطبة بالاستحسان العام والتصفيق المستمر من الحاضرين في معظم مواضعها ، وكانت أكبر دعاية للجلاء والدستور

خطبته بالقاهرة - ١٤ سبتمبر سنة ١٩٠٨

لمناسبة ذكرى احتلال العاصمة

وألقى بالقاهرة في مسرح عباس (سينما الكوزمو الآن) خطبة أخرى يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩٠٨ ، لمناسبة ذكرى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ الذي دخل فيه الإنكليز عاصمة البلاد عقب هزيمة (التل الكبير^(١)) ، وأراد بإلقائها في هذا اليوم أن تكون بمثابة احتجاج قوى رائع على الاحتلال البريطاني وإعلان عدم مشروعيته وقد غص المكان بالألوف من الوطنيين وبدى الاجتماع بعزف السلام الخديوي ، ثم عزفت الموسيقى نشيد الحزب الوطني لأول مرة ، فاشتدت حماسة الحاضرين ، وألقى الفقيه خطبته ، بدأها بالتنويه بأن هذا الاجتماع أقيم لمناسبة مرور ستة وعشرين عاماً على دخول الإنجليز مصر ، وقال : « إن الأمم تحتفل بحريتها واستقلالها ونحن ننذب حظنا ونبكي استقلالنا » وبعد أن ذكر احتفالات الأمم بأعياد استقلالها ، عرج على الذكريات الأليمة في تاريخ مصر بعد الاحتلال ، ثم دعا إلى التمسك بالجلء ، وحمل على سياسة الأحزاب التي كانت تدعو إلى التهاون في أمر الجلء والاكتفاء بمطالبة الاحتلال بالإصلاحات الداخلية ، وأبان خطر هذه السياسة ، قال :

« فمتى نحتفل يا قوم بالجلء ونصبح أحرارا حقيقة في بلاد حرة ؟ يكون ذلك إذا فهمنا المهمة التي انتحلها الإنكليز لأنفسهم وأثبتنا بأنها انتهت من زمان بعيد ، كما اعترف بذلك المستر جلاستون في كتابه الذي أرسله إلى المرحوم مصطفى كامل باشا في سنة ١٨٩٥ حيث قال : إن زمن الاحتلال قد فات منذ سنين

« من بعد أن قال هو هذا القول القاطع ، يوجد بيننا من يقول عكس ذلك ، وبأنه من التطرف والمهوس أن نطلب الجلء قبل أن تصبح الأمة كلها علماء ، وأنه مادامت الأمة غير متعلمة كالأمة السويسرية أو الفرنسية مثلا فلا بد من وجود مشرف علينا !

« بعد أن قال جلاستون هذا القول القاطع ، يوجد من بيننا من يقول بمسألة الإنكليز وطلب المعونة منهم على إدخال الإصلاحات اللازمة ، حتى نضارعهم علماً وقوة ، ولا بأس علينا لو سكتنا عن طلب الجلء مؤقتاً ، كي ننال هذه المساعدة التي لا قوام لنا بدونها على ما يقولون ، وعلى هذه القاعدة المشثومة سار بعضهم ، ولكنه لم ينل إلا الخذلان ، ولم يتبعهم

(١) راجع في وصفها كتابنا (الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي) ص ٤٤٨ وما بعدها

أحد فعادوا خابرين ، ما هو هذا الإصلاح الذي يرجى أن يساعدنا الفاصيون على الحصول عليه ؟ أهو تعليم الأمة ، وقد قال السير جورست في تقريره عن سنة ١٩٠٧ ، إن الأمة لم تستعد بعد لأن يجمل التعليم الابتدائي فيها عاماً مجانياً »

الشجاعة الأدبية

ثم دعا إلى الشجاعة الأدبية والجهر بالحق ، ومحاسبة الكبراء والعظماء على أخطائهم ، وانتقد سياسة المجاملة في الحق ، قال :

« إن من أسباب تأخرنا السياسي المحاباة والمجاملة في المعاملات السياسية وغيرها ، فإن أخطأ أمامنا كبير حسبنا من عدم اللياقة وقلة الأدب أن ننهبه إلى خطئه ، وإذا سألنا حاكم أو عظيم عن رأينا في أمر اجتهدنا في جعل الجواب أقرب إلى ما يعتقده هو لا إلى ما يعتقده المسئول ، وهو نقص في تربيتنا السياسية وأخلاقنا القومية ، فيجب على كل منا أن لا يحابي في الجواب ، أو يخفي فكره السياسي إن سئل عنه ، بل يجب علينا أن نحتج على كل كلمة نسمعها مخالفة لرأينا ، ونناقش قائلها بالتي هي أحسن ، نعم يجب على كل إنسان ذى فكر ورأى أن لا يجامل أو يحابي فيما يقدح في عقيدته السياسية ، بل يدافع عنها ما استطاع ، وإن أول من يقبل هذا المبدأ الشريف ، وأطلب من حضراتكم إظهار نفوركم مني لو أتيت في خطاباتي أو كتاباتي ما يخالف مبادئ حزبنا ، بل يجب عليكم في مثل هذه الحالة أن تسكتوني بل تنزلوني عن منصة الخطابة ، يا قوم إياكم والمحاباة في الحق ، يا قوم إياكم والمجاملة في الوطنية ، فهذه علامات على ضعف الأخلاق ، ذلك الضعف بل ذلك الداء الدفين الذي يجب علينا محاربته بكل قوانا »

العلم والوطنية

وحمل على فكرة من كانوا يقولون إن العالم يجب أن يكون بعيداً عن السياسة ، وهم يقصدون الدعاية ضد الوطنية ، قال :

« يقولون دائماً إن السياسة والعلم لا يجتمعان ، وإن السياسة يجب أن تحرم على رجال العلم ، كأن العلماء أو المشتغلين بالعلم يلزم أن يكونوا على الرأي القائل « بأن لا وطن ولا وطنية » فلا يهتمون بشئون بلادهم ، ويكون سواء لديهم إن كانت مستقلة أو خاضعة لسلطة أجنبية ، وهو قول لا يصدر عن عاقل يعرف للوطنية اسماً

« تعرفون كلكم من هو (باستور) ذلك العالم الفرنسى الذى اكتشف مكروب الكلب ، واكتشف علاجه ، وقضى حياته فى خدمة علم المكروب حتى أوصله إلى هذه الدرجة ، طبقت شهرته الآفاق ، وأهداه الملوك أكبر وساماتهم ، ومن بينهم امبراطور الألمان ، فرفض نيشان هذا الأمبراطور العظيم ، لأنه عدو بلاده وقاهر أمته والمحتملة جنوده للأتراس ، وقسم عظيم من اللورين ، فكتب إليه الأمبراطور أنه أهداه نيشانه بصفته عالماً ، والعلم لا وطن له ، فأجابه هذا العالم الكبير بهذه العبارة : « نعم إن العلم لا وطن له ، ولكن للعالم وطناً » وأصر على الرفض والإباء ، يا قوم انظروا إلى ما فعله هؤلاء العظماء ، وما يفعله بعض أكابرنا أصحاب الألقاب الضخمة ، فإنهم يتحلون بحمل النياشين الانكليزية ، ويقبلون أن يلقبوا بلقب (سير) الممنوح لهم من الغاصب لبلادهم ، فمتى وجد من بيننا من يرفض النياشين والألقاب الانجليزية نتأكد أننا أصبحنا فى عداد الأمم الحية »

ثم تكلم عن إفساد الاحتلال للإدارة والجيش ، قال :

« هل يرجى إصلاح من الإنجليز ، وهم الذين أفسدوا نظام الإدارة وآتوا إلينا بشبان من بلادهم ، لا يعلمون شيئاً من أخلاق الأمة المصرية ، ولا عوائدها ، وقيدوا المديرين حتى فى أصغر الأمور ، فاقتل الأمن وزادت الجنايات بزيادة استخفاف الأهالى بسلطة الحكومة ، وعدم مساعدتهم لها على إظهار حقيقة الوقائع الجنائية

الاحتلال والجيش

« هل يرجى منهم إصلاح ، بعد أن أصبحت البلاد بلا جيش مصرى ، يحمى ذمارها ، أو يدافع عند كل طارىء ، حتى نكون دائماً مفتقرين إلى حماية الجنود الإنكليزية ، الجيش المصرى لا يزيد عن عشرة آلاف جندى ، كثير منهم من السودانيين ، وهو مشتت فى أنحاء السودان كتائب صغيرة ، وبين كل كتيبة وأخرى مئات من الأميال ، بحيث يصعب جمعه لقمع ثورة صغيرة ، كما حصل فى حادثة الكاملين

« ماذا أقول ؟ كيف يرجى إصلاح من سالب استقلالنا ؟ كيف يرجى مساعدة غاصب فى ابتلاع بلادنا ؟ يا قوم لا نفش أنفسنا ، نحن لا نسعد إلا إذا آخذنا ونبذنا الاختلافات ، وتركنا الشخصيات وراء ظهورنا ، وصرنا حزباً واحداً يشد بعضه بعضاً ، ويد الله مع الجماعة »

وختم خطبته بالاحتجاج على الاحتلال ، واقترح على الحاضرين إرسال تليفراف بهذا المعنى إلى السير إدوارد جراى وزير خارجية بريطانيا ، وهذا نصه :
« إن الحزب الوطنى يحتج على الاحتلال وعلى دعوى إنجلترا بأن مهمتها إصلاح القطر المصرى ، ويطلب منها الجلاء لانتهاء مهمتها من سنين » ، فوافقوا عليه بالإجماع ، وهتفوا بحياة مصر والاستقلال

إضراب عمال اللواء

وتطوع الشباب فى إصداره

بعث الفقيه بجهاده المتواصل روح الإخلاص والحماسة فى نفوس الشباب ، وغرس فى قلوبهم مبدأ الوطنية الصادقة وإنكار الذات ، وقد تألف منهم جنود للوطن متطوعون لكل خدمة عامة ، وظهر تطوعهم للعمل فى اللواء حين وقع إضراب عماله فى نوفمبر سنة ١٩٠٨ ؛ فقد أضرب هؤلاء لأسباب شخصية ، لا تمت إلى الحق فى شىء ، وإنما حرصهم على ذلك بعض خصوم الحركة الوطنية ، وقد هددوا بتعطيل الجريدة ومنع إصدارها حتى تجاب مطالبهم ، فما أن علم الشباب من طلبة المدارس العليا بنبأ هذا الإضراب حتى هرعوا متطوعين للعمل بدلا من العمال المضربين ، واشتغلوا فى صف حروف الجريدة ، فلم يقف صدورهم يوماً واحداً ، وبذلك أذعن العمال وعادوا للعمل خاضعين

مظاهرة طلبة الحقوق

يوم عرض الجيش الإنجليزى - ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٨

اعتاد الإنجليز منذ الاحتلال أن يحتفلوا بعيد مولد الملكة فيكتوريا ، ثم بعيد الملك إدوارد السابع ، وذلك بعرض الجيش البريطانى فى ميدان عابدين ، وكان اللورد كرومر يرأس هذا العرض ، ثم خلفه فى ذلك السير إلدون جورست ، ولم يكن الخديو عباس يحضر هذه الحفلات ، ولكنه بدأ يحضرها لأول مرة فى عيد ميلاد الملك إدوارد السابع ، يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٤ ، ووقف تحت العلم البريطانى فى ميدان عابدين ، إلى جانب اللورد كرومر ، وشهد العرض حتى نهايته ، وقد انتقد الوطنيون هذا الموقف انتقاداً شديداً ، مما اضطر

« المية »^(١) إلى إصدار بلاغ رسمي نسبت فيه حضور الخديو إلى المصادفة^(٢)، ولكن الخديو حضر الاحتفال في العام التالي (نوفمبر سنة ١٩٠٥) ، فانتقد المرحوم مصطفى كامل هذا الموقف في اللواء^(٣) ، ثم وقعت حادثة دنشواي في يونيه سنة ١٩٠٦ ، وجاء على أثرها فوز الحركة الوطنية واشتداد السخط على الاحتلال ، فعدل الخديو عن حضور العرض في نوفمبر سنة ١٩٠٦ ونوفبر سنة ١٩٠٧ ، فلما جاء نوفمبر سنة ١٩٠٨ كانت « سياحة الوفاق » قد ظهرت بوادرها ، فخشي المترجم أن يعود الخديو إلى حضور العرض ، والوقوف تحت الراية البريطانية ، فنهه إلى الامتناع عن حضور الاحتفال ، وكتب (اللواء) يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٨ في هذا الصدد ما يأتي :

« إنا نؤمل أن يجري الأمير على خطته في العامين الفاتنين ، وإذا أراد فليشرف على الاستعراض من القصر كما كان يفعل المرحوم توفيق باشا ، وإيشق سمو أميرنا المحبوب أنا نغار على كرامته أشد الغيرة ، ولذلك نكره له أشد الكراهة أن يقف تحت الراية الإنجليزية ، وليذكر سموه كم لقينا من أمة هذه الراية ، وليذكر اتفاق الموظفين الإنجليز على عدم الاشتراك في العيد المئني لجده محمد علي ، ثم إذا شاء فليذكر حادثة الحدود ، ثم ليذكر دنشواي وما نابنا فيها من الآلام القلبية ، ثم إذا استزاد فليذكر موقف اللورد كرومر في خطبة الوداع ، وكم عرض بسموه تعريضا شنيعا ، وتهدد بلاده بالاحتلال الدائم ، على أنا نميل أخيرا إلى تصديق ماروته جريدة الإيجبت من أن سموه وحضرات النظار (الذين تقرر اجتماعهم في ذلك اليوم) سيقترضون على الإشراف على الاستعراض دون النزول إلى الميدان ، وإذا كان هذا صحيحا كان واجبا على المية أن تعلنه لكي تطمئن تلك القلوب التي لا تدري ما ذا يأتي به الغد »

وقد كان ماطلبه اللواء ، واكتفى الخديو بالإشراف على العرض يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٨ من شرفة قصر عابدين ، وحدثت في هذا اليوم مظاهرة وطنية ، لم يسبق لها مثيل في الاحتفالات السابقة ، ذلك أن مدرسة الحقوق كانت ملاصقة للقصر (مكان قشلاق الحرس الملكي الآن) ، فأجمع طلبتها على الاجتماع في ذلك اليوم بفناء المدرسة المطل على الميدان ، والتقابل لشرفة القصر ؛ فلما ابتداء العرض وأخذ الجيش البريطاني يتحرك ، هتف الطلبة جميعا (يعيش الخديو ! يعيش الاستقلال !) ؛ وما كاد هذا النداء يصل إلى أسماع الجمهور

(١) حاشية الخديو

(٢و٣) راجع تفصيل ذلك في كتابنا « مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية » ص ١٨٥ (من الطبعة الأولى)

الذي كان يشاهد العرض ، حتى فعل فيهم فعل السحر ، وهتفوا مثله ، ثم استمر طلبة الحقوق في هتافهم عالياً ، وكرروه مراراً ، حتى غلب على هتاف الجنود ، وأضاع هيبته الاحتفال ، فكان لهذه المظاهرة الرائعة أثر كبير في النفوس ، إذ كانت الأولى في نوعها ؛ وأعجب الرأي العام بشجاعة طلبة الحقوق الذين لم يهابوا صليل السيوف ، ولا مظاهر الرهبة التي كانت ماثلة في العرض العسكري ، وانتهت تلغرافات الإعجاب بهذه المظاهرة الرهيبة ، وحنق الإنجليز على هذا الحادث الذي عكر عليهم صفو الاحتفال ، فتحدثوا في نقل المدرسة من مكانها إلى مكان آخر ؛ وتردد صدى هذه المظاهرة في الخارج ، فنشرت جريدة «الطان» الباريسية نبأً برقياً عنها نشر في عدد ١٠ نوفمبر قالت فيه :

« إن طلبة مدرسة الحقوق الخديوية انتهزوا فرصة استعراض الجيش الإنجليزي في عيد ميلاد ملكهم وقاموا بمظاهرة وطنية كبرى ، إذ صاحوا مرات متوالية (ليحيى الاستقلال) وأجابهم بنفس الهتاف من كان في الخارج من المصريين »

وتجددت هذه المظاهرة من طلبة الحقوق ومن الجمهور في ميدان عابدين يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٩ ، إذ وقف الطلبة في فناء المدرسة ، ولما استقر السير إلي دون جورست المعتمد البريطاني في مكانه بالميدان ورفع العلم البريطاني إيذاناً بابتداء العرض ، هتفوا جميعاً : (ليحيى الاستقلال ! لتحيى الحرية !) بالعربية والفرنسية ، وكرروا هذا النداء ثلاثاً ؛ وقبل انتهاء الاحتفال صاح الجنود الإنجليز (ليحيى الملك !) ، فأجابهم الأهالي الذين كانوا موجودين بالميدان (ليحيى الاستقلال !) ثلاثاً ، فكان لهذا الهتاف دوى هائل اخترق الفضاء ، وأعاد إلى الأذهان ذكرى مظاهرة العام السابق

استقالة وزارة مصطفى فهمي باشا

وتأليف وزارة بطرس باشا غالي

نوفمبر سنة ١٩٠٨

طال العهد بوزارة مصطفى فهمي باشا ، إذ كانت تتولى الحكم من نوفمبر سنة ١٨٩٥ ، وهي وزارة الاستسلام والولاء المطلق للاحتلال البريطاني^(١)

وقد أدرك الاحتلال ، وبخاصة بعد استقالة اللورد كرومر ، ضرورة إحداث تغيير في

(١) راجع تاريخها في كتابنا «مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية» ص ٣١٣ وما بعدها (من الطبعة الأولى)

الوزارة ، لكي تتألف وزارة جديدة قد لا تتم بأمر صنيعة الاحتلال ، ولكنها في الواقع تنفذ سياسته في محاربة الحركة الوطنية ، فتتحمل بعض التبعة في هذه الخطة ، وتوزع المسؤوليات بينها وبين الاحتلال ، فلا يتجه السخط إلى الاحتلال وحده

فهذا التغيير الوزاري كان إذن فكرة إنجليزية ، نفذها مصطفى فهمي باشا ، كما كان ينفذ كل أمر يصدر إليه من الوكالة البريطانية ، فقدم استقالته في ١١ نوفمبر سنة ١٩٠٨^(١) ونسبها « لاعتلال صحته » ، فعهد الخديو إلى بطرس باشا غالي وزير الخارجية تأليف الوزارة الجديدة في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٠٨^(٢) ، فألفها في اليوم نفسه ، ولم يدخل فيها من أعضاء الوزارة السابقة ، سوى بطرس باشا وسعد زغلول باشا ، ودخلها أربعة وزراء جدد ، وهم : محمد سعيد بك (باشا) ، وحسين رشدي باشا ، وإسماعيل سري باشا ، وأحمد حشمت باشا ، فتألفت كما يأتي :

بطرس غالي باشا للرئاسة والخارجية . سعد زغلول باشا للمعارف . حسين رشدي باشا للحقانية . محمد سعيد بك (باشا) للداخلية . اسماعيل سري باشا للأشغال والبحرية والبحرية . أحمد حشمت باشا للمالية

وقد استقبل (اللواء) الوزارة الجديدة بالإعراب عن أمل الأمة في أن تعلن الدستور ؛ وكتب الفقيه في هذا المعنى مقالا بعنوان « الوزارة الجديدة » قال فيه :

« قد استقالت الوزارة الفهمية بعد أن تربعت في دستها ثلاث عشرة سنة كانت فيها مثال الطاعة والامتثال لأوامر المحتلين ، بل كانت عوناً لهم على سمو الأمير في كثير من الحوادث ، كما كانت المنفذة لإشاراتهم ضد الأمة ، قد استقالت ولم يبق من أعضائها في الوزارة الجديدة إلا صاحبها السعادة بطرس باشا غالي ، وسعد باشا زغلول ، وترك الباقي المناصب دون أن يترك أحد منهم في نظارته أثراً حسناً يذكره التاريخ ، مكثت تلك الوزارة مدة ثلاثة عشر عاماً ، وهي مدة كافية لإحياء أمة بأسرها ، وإخراجها من الظلمات إلى النور ، ومن ضيق الجهل إلى مجبوحة العلم ، ولكنهم آثروا إرضاء أصحاب السلطة ، فاكتمفوا بالراتب الضخم ، ولم يعبأوا بسخط الأمة عليهم أو رضيت عنهم ، فذهبوا غير مأسوف عليهم

« اختار سمو الأمير سعادة بطرس باشا غالي لرئاسة الهيئة الحكومية الجديدة ، ووافق المعتمد البريطاني بعد استشارة نظارة خارجية إنجليزية على ما يقال ، ولم يختره سموه إلا لثقته به وخبرته له السنين الطوال ، إذ كان يعتمد على سعاده في حل كثير من المشكلات ، التي كانت

تقع بين سموه وبين اللورد كرومر ، ونحن لا نبدي رأياً في سعادة الرئيس الجديد ، بل نجتهد في نسيان ماضيه ، ونأمل أن يححو بخدمانه الجديدة ما نقش في الأذهان من تأثير أعماله الماضية ، ونحکم على أعماله في مركزه الجديد ، وكذلك نفعل مع سعادة أحمد باشا حشمت ، ونأمل منه أن ينفع البلاد بعلمه الواسع في مركزه الجديد كما خدمها في النيابة العمومية »
إلى أن قال :

« كل أعضاء هذه الوزارة من رجال العصر المتعلمين ، فمنهم أربعة من حائزي الشهادات العالية في العلوم الحقوقية ، هم حسين رشدي باشا ، وسعد باشا زغلول ، ومحمد بك سعيد ، وأحمد باشا حشمت ، وواحد من أكبر مهندسي العالم بشهادة الخصاص والعام ، وهو إسماعيل باشا سري ، أما رئيسهم فإنه لم يكن من حائزي الشهادات ، إلا أنه ممن يشهد لهم بالنباهة والذكاء ، والحنكة والدهاء ، فالوزارة الحالية في مجموعها من أحسن ما يتمنى لمصر والمصريين ، ويرجى منها للبلاد خير عظيم ، وكلهم ممن درسوا الحكومات الأوروبية ، وعلموا فوائد النظام الدستوري ، وأيقنوا أن لا تقدم للبلاد إلا بمنحها النظام النيابي ، الذي أجمعت الأمة على طلبه من أميرها ، وكلهم ممن لا يرفعون عن اعتبار أنفسهم نواباً عن الأمة ، بل خداماً لها ، ولذلك فلنا عظيم الأمل بأنهم يكونون عوناً لها على نوال هذا الحق المقدس ، فإذا قرر مجلس الشورى طلبه من سمو الأمير لا يقررون بأن الأمة لم تزل غير أهل له أو أن الوقت لم يحن كما عودتنا النظارة السابقة^(١) ، فوجود هذه الوزارة مما يشجع أعضاء مجلس الشورى المترددين وضعاف العزيمة منهم على المجاهرة برأيهم ، فهم الآن أمام وزارة كل أعضائها دستوريون ، لم يألفوا العصر القديم عصر استبداد الفرد بالسلطة المطلقة ، ومما هو جدير بالملاحظة ولم يسبق له مثيل في تاريخ الوزارات المصرية عدم قبول عطوفة نخري باشا البقاء في الوزارة بعد أن لم يعين رئيساً لها ، فتركها مفضلاً الاستقالة على أن يكون مرئوساً لرئيس كان من مرؤوسيه ؛ وهو شمم وإباء لم نعهد من قبل ، وكذلك استقال سعادة ابراهيم باشا نجيب من وكالة الداخلية بعد تعيين محمد بك سعيد ناظراً لها حفظاً لكرامته ، مع تقديره صفات سعادة الوزير الجديد حق قدرها ، واعترافه بفضله وعلمه وسعة اطلاعه ، ونحن نأسف على خروج ابراهيم باشا نجيب من هيئة الحكومة ، إذ الأمة في احتياج لأمثاله من أبنائها المتعلمين النشيطين ، ولكننا على يقين من أنه يخدم أمته وبلادها خارج الحكومة ، أكثر من خدمته لها داخلها ، فالوطني

(١) يشير إلى رد الوزارة القهمية على طلب الجمعية العمومية لإنشاء المجلس النيابي (انظر ص ٥٦)

الصادق يخدم بلاده ، أنى وجد وحيث يكون ، هذا ما عن لنا كتابته الآن عن هذه الوزارة الجديدة ، ندعو الله أن يوفقها إلى خدمة البلاد آمين »
محمد فريدم
وقال (الواء) تعقيباً على هذا المقال :

« يتساءل الناس هل يبقى سعادة محمد بك سعيد رئيساً لجمعية العروة الوثقى ، أم يتركها كما ترك سعد باشا زغلول لجنة الجامعة ، بعد ما أسفدت إليه نظارة المعارف ؟ على أننا ننتظر من محمد بك سعيد أن يظل مديراً لتلك الجمعية التي ارتقت في عهده السعيد ، ونالت البلاد منها خيراً كبيراً ، فإذا كان الناس يضمنون في سعيد بك آمالهم تحقيق به أن يحقق تلك الآمال »

على أن هذه الوزارة لم تلبث نياتها أن تكشف ، فتبين أنها وليدة سياسة « الوفاق » تلك السياسة التي كانت ترمي إلى محاربة الحركة الوطنية بطريقة جديدة تختلف عن الطريقة السافرة التي كان يتبعها اللورد كرومر ، ونعني بها الطريقة المنقعة التي اتبعها خلفه السير جورست ، إذ يتوارى فيها الاحتلال خلف الوزارة المصرية ، ويفعل ما يريد باسمها ، وقد كتب المرحوم إسماعيل شيمى بك في أوائل عهدها مقالة توقع فيها أن تكون حرباً على الأمة ، قال فيها (١) :

« كنا نؤمل في أن نحكم أنفسنا بأنفسنا ، كنا نعمل لنثبت للعالم المتمدن كفاءتنا واستعدادنا ، ولكن حكم علينا الآن بأننا لا نستحق نعمة الدستور ، وهذا ما قاله الاحتلال على لسان السير جراى والسير جورست ، كنا نرتكن على عطف أميرنا المحبوب في حصولنا على الدستور ، ولكننا ما أصبنا وخاب أملنا ، فإن الاتفاق قد ساد في هذه الأيام » (٢) ، نعم قد صرح الجناب العالى حاكم مصر والسودان الذى تعلق به آمال سبعة عشر مليوناً من النفوس سكان هذين القطرين — صرح بأنه لا يحكم من الآن إلا مع الاحتلال لا بدونه ، وإنى لا أتكهن في قولى هذا ، فسمو الخديو قد قاله في خطبته الأخيرة ، إن الأمير حر فى أن يشرك فى عرشه من يرضى عنه ، وليس لأحد الحق فى إرجاعه عن رأيه ، ولكن بما أن بيننا وبين ذلك العرش طريقاً من إرادتنا لا يمكن اجتيازه ، فليتكرم بمنحنا الحق فى أن نعتبر كل اتفاق يكون أساسه التصرف فى حريتنا ، ملغياً وباطلاً ، إن الاحتلال يتخدد كثيراً إذا

(١) اللواء ١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٨

(٢) يشير إلى تصريح الخديو حين استقبال أعضاء الوزارة الجديدة إذ أشار فى حديثه إلى أن الوزارة قد تم تشكيلها « فى زمن ساد فيه الوفاق » فسهل عليه أن يسند إلى كل وزير المنصب الذى يستحقه

ظن أن في استطاعته أن يقتل فينا كل رجاء في مستقبل حسن ، فإن محبة الأمير مهما عظم شأنه لا تختلف البتة عن محبة أى فرد ، وإرادة الفرد لا تتغلب على إرادة المجموع «
وختمها بقوله :

« تطالب الآن الأمة كلها بالاستقلال ، وسنقابل من الآن كل القوانين الصارمة التي لا يألون جهداً في سنّها بالهتاف : ليحى الاستقلال ، وليحى الوطن كله واحداً لا يتجزأ ، ولتحين ساعة استقلالنا عاجلاً أو آجلاً ، فغابتنا شريفة ، وحقوقنا لا تسقط ولا تباع ، فإنه لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون ، فإذا أردتم أن تخضعونا خضوعاً لا قائمة لنا بعده فاجعلوا مصر قبراً لأبنائها

« لقد أصدر الاحتلال حكمه علينا ، وأمن الخديو على ما فعل ، ووزارة الوفاق قد تألفت ، فلا مناص من ذلك التنفيذ

« فلنجتمع صفاً صفاً ، ولنشيع الحرية مارة في نعشها ! »

اسماعيل شيبى

ولقد كان لهذه المقالة تأثير كبير وصدى بعيد في رأى العام ، إذ احتوت على معان سامية في الشجاعة والصبر على المكاره ، واشتملت على تنبؤات خطيرة عن الوزارة وسياستها حققت الأيام صدقها ، كما سيجىء بيانه

المؤتمر الوطنى - ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨

خطبة الفقيد

اجتمعت الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطنى باسم (المؤتمر الوطنى) ، فى فناء دار اللواء ، بشارع الدواوين (نوبار باشا الآن) ، صبيحة يوم الجمعة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨ ، برأسة الفقيد ، وألقى خطبة ضافية عن جهاد الحزب منذ اجتماع الجمعية العمومية الأولى فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧ برأسة المرحوم مصطفى كامل

تطور الحركة الوطنية فى عام

وذكر ما أصاب مصطفى من المرض ، ثم وفاته قبل أن يبلغ الحزب أشده ، وما بذله هو وإخوانه من الجهود للسير بالحزب فى الطريق التى رسمها مؤسسه ، وأشار إلى تأسيس شركة اللواء ، وإلى الدسائس التى قصد بها خصوم الحركة الوطنية وقوع الانقسام بين أعضاء

الحزب ، وكيف قاوم هذه الدسائس ، وحفظ الحزب من الانحلال ، وأشار إلى إضراب عمال اللواء ، واستمراره في الظهور ، برغم هذا الإضراب ، ثم نوّه بتأسيس اللجان الفرعية للحزب في مختلف أقسام القاهرة ، وفي المدن والأقاليم ، وإلى حركة المطالبة بالدستور ، وكيف عمت طبقات الأمة ، وانضمام مجلس شورى القوانين إليها
ونوّه بحركة إنشاء مدارس الشعب الليلية ، التي كان الحزب الوطني ونادى المدارس العليا عمادها

وذكر ما قام به الحزب من وضع تقرير باسم (تقرير الحزب الوطني) ، عن حالة البلاد في سنة ١٩٠٧ ، وقد وزع التقرير في أثناء اجتماع الجمعية العمومية ، وهو كتاب قيم ، يقع في ٢٣٩ صفحة ، من خير ما كتب عن الحركة الوطنية ، من نواحيها المختلفة ، تناول موضوعات شتى ، فيما يلي خلاصتها :

الباب الأول : عن الحركة العمومية الأهلية ، وفيه خمسة فصول :

الأول : عن الكتاتيب والمدارس على اختلاف درجاتها ، ومدارس معلمى الكتاتيب ، والمدارس الصناعية ، والجامعة المصرية والرد على خطبة سعد باشا زغلول وزير المعارف في الجمعية العمومية سنة ١٩٠٧ ، وهي الخطبة التي عارض فيها اقتراح الجمعية العمومية ، جعل التعليم في المدارس الأميرية باللغة العربية ، وسوّغ جعل الإنجليزية لغة التعليم فيها^(١) ، ثم تقرير على باشا مبارك عن التعليم الابتدائي والثانوي

والفصل الثاني عن وزارة المعارف والتعليم ، والستر دانلوب ، ومدرسة الحقوق ، وكتاب المسيو لامبير ، وحديثه ، ومقارنة بين مصر وبلغاريا في التعليم
والفصل الثالث في الأحوال الزراعية ، والنقابات الزراعية ، والعناية الصحية بالفلاح ، وتأمين الفلاح على نفسه وماله ومحصوله

والفصل الرابع في الشؤون الصناعية ، والخامس في الحالة التجارية ، والسادس في الأزمة المالية

والباب الثاني في حياة مصر وشؤونها ، ويشتمل على ستة فصول : الأول عن مصر في عهد محمد علي ، ثم موقف انكلترا من مصر ، وحادثة دنشواي ، والمحكمة المخصوصة ، وتنفيذ الحكم الفظيع ، وآمال الإنجليز الكرومرية ، وتأسيس شركة ليتندار ، والحزب الوطني ،

(١) راجع ص ٤٠٩ من كتابنا عن مصطفى كامل (الطبعة الأولى)

وتصريحات محمد فريد ، وخطب المرحوم مصطفى كامل وكتابه . وخطبة الخديو ، ومطالب نواب مصر ، وتأثير هذه المطالب عند الإنكيز ، وخطاب محمد فريد لأعضاء الجمعية العمومية ، وتأثير النهضة الوطنية في أعمال اللورد كرومر ، وتصريحات الخديو بشأنها

والفصل الثاني عن الاستياء العام من تقرير اللورد كرومر ، ثم استعفائه وإعلان كراهية الأمة له ، وحفلة الأوبرا في وداعه ، وخطبته وتفنيدها ، وسفر اللورد ، وتعيين السير إلدون جورست وخطبته ، وخطبة الخديو ، وسياسة السير إلدون جورست

والفصل الثالث في طلب العفو عن مسجونى دنشواى ، والإفراج عنهم ، ونمو الحركة الوطنية ، والرابع في المالىين والمطالب الوطنية ، وأهم المسائل المصرية فى البرلمان البريطانى ، وعدم كفاية رجال الإدارة فى مصر ، واختلال الأمن العام ، والفصل الخامس عن المالىة المصرية ، والسادس عن قوة الشعور الوطنى

ووعده الفقيد فى خطبته بأن يضع الحزب كل عام ، مثل هذا التقرير ، عن حالة البلاد السياسية والوطنية والاقتصادية

وفىما يلى خلاصة الأعمال البارزة للحزب منذ تولى الفقيد رأسته :

(١) الاحتفاظ بوحدة الحزب وتضامن أعضائه ، وإحباط المسامى التى كانت تبذل لحلّه والتخلص منه

(٢) إنشاء اللجان الفرعية للحزب فى أقسام العاصمة وفى البنادر والأقاليم

(٣) تأليف مدارس الشعب الليلية لتعليم الصناع مجاناً

(٤) وضع تقرير سنوى مفصل عن حالة البلاد

(٥) الدعاية للقضية الوطنية فى أوروبا وبخاصة فى إنجلترا

دعوته إلى التضامن ومضاعفة الجهود

ودعا فى خطبته إلى مضاعفة الجهاد ، قال : « هذه أعمالنا بالاختصار ، شرحها لخصراتكم ، وهى قليلة جداً ، فى جانب ما يلزم لخلاص البلاد من الاحتلال ، ومن سلطة الفرد ، ولكنها لا يستهان بها ، إذا راعينا ما أحاط بنا من الصعوبات والدسائس ، تلك الدسائس التى ما زالت تعمل من وراء ستار ، لتفريق أعضاء هذا الحزب المتضامنين ، وإيقاع الفرقة والشقاق بينهم »

الحزب الوطني

حزب مبادئ لا حزب أشخاص

إلى أن قال : « إننا متضامنون في العمل الذي فرضناه على أنفسنا ، مختارين غير مسوقين ، متضامنون للوصول إلى الغاية الشريفة ، التي وضعناها نصب أعيننا منذ سنين ، والتي هي أساس حزبنا الموقر ، وهي خلاص مصر من الاحتلال ، ومن سلطة الفرد ، نعم هم يعتقدون أن هذا الحزب المبارك يقوم بشخص معين ، أو بجماعة معينة ، لقد وهوا وضلوا السبيل ، فإن فكرة الدفاع عن حقوق مصر فكرة وصلت إلى أعماق قلوب المصريين كافة ، وامتزجت بهم امتزاج الروح بالجسد ، وجرت في عروقهم مجرى الدم ، فلو سقطت اللجنة الإدارية مع رئيسها أو استقلت ، أو نفيت من البلاد ، أو قتلت قتلا ، لما أصاب الحزب أى ضرر ، إذ يقوم من بين الباقيين من يستمر في العمل ، ويحمل العلم ، قبل أن يصل إلى الأرض ، كالجنود المحاربة ، إذا قتل حامل علمهم ، التقطه غيره قبل أن يمس التراب ، وهكذا يحمله سيد بعد سيد ، حتى يتم الفوز العظيم والنصر المبين

« المسألة مسألة مبادئ لا أشخاص ، فهما تغيرت الأشخاص أو تعدلت ، فالمبدأ ثابت لا محالة بإذن الله ، فكونوا رجالا أيها الإخوان ، ولا تدعوا لوساوس شيطان خناس منفذاً ، يصل منه إلى قلوبكم ، وكونوا عباد الله إخواناً »

وقد قوبلت هذه الخطبة في كل مواضعها المهمة بالتصفيق والتأييد ، وكان لها أحسن وقع في النفوس

تعديل قانون الحزب

وعرض الفقيه على المؤتمر فكرة تنقيح قانون الحزب ، وأعد مشروعاً بتعديله ، فاقترح أن يفوض المؤتمر لجنة تمثله في بحث المشروع ، وإقرار ما يرى إقراره فيه ، لكي لا يضيع وقت المؤتمر في مناقشة مواده ، فوافق المؤتمر على اقتراحه ، ومضمونه تأليف لجنة من عشرين عضواً ، منهم عشرة من أعضاء اللجنة الإدارية للحزب ، وعشرة من أعضاء المؤتمر ، لتنظر في المشروع وتقرر ما تراه بشأنه ، وقد أسفر الانتخاب عن تأليف اللجنة على النحو الآتي :

عشرة أعضاء من اللجنة الإدارية وهم : حسن حارس باشا . على فهمى كامل بك . عبد الحميد عمار بك . اسماعيل لبيب بك . أحمد لطفى بك المحامى . فؤاد سليم الحجازى بك .



مأدبة المؤتمر الوطني — بفندق الكوتيتنتال — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨ (انظر ص ٨٨)

وترى في الصدر (لك اليبار) الرئيس محمد فريد . وحوله وأمامه : أحمد بك لطفي . علي فهمي كامل بك . اسماعيل شيبسي بك . الشيخ عبد العزيز جاويش . محمود بك محرم رستم . اسماعيل بك ليب . علي بك ثروت . محمد بك أحمد الشريف (عضو مجلس الشيوخ فيما بعد) . محمود بك انيس . عبدالحجيد بك عمار . الأستاذ عثمان صبري . الاستاذ احمد حلمي . طاهر اللوزي بك . حامد الملايلي بك . حسن بك عمار . السيد علي المنازي الطحاوي (عضو مجلس النواب فيما بعد) . محمود بك الشيبسي . يوسف بك حافظ . اسماعيل بك حافظ عثمان بك خالد . محمد خلوصي بك . محمود بك أبو العلا . حسين بك تيمور . محمود بك فهمي حسنين . اسماعيل بك لمي . محمود بك عثمان ارناؤوط . الدكتور أحمد فؤاد . الخ الخ .

محمود بك محرم رستم . محمود بك فهمى حسين . محمود بك حسيب

وعشرة من أعضاء المؤتمر وهم : اسماعيل شيمى بك . ابراهيم باشا حلیم . محمود بك أبو النصر . عبدالرحمن أفندى الرافعى . على بك ثروت . الدكتور اسماعيل صدقى . محمد أفندى توفيق العطار . عبد السلام بك الجندى . الأستاذ أحمد وجدى . أحمد فريد بك

وختم الفقيه خطبته بدعوة المؤتمر إلى إصدار قراراتين :

(الأول) تجديد الاحتجاج على الاحتلال الأنجليزى ؛ و (الثانى) طلب الدستور من الخديو ، فوافقت الجمعية بالإجماع على القرارين ، وخطب من بعده على فهمى كامل بك ، والشيخ عبد العزيز جاويش

وهذا نص العريضة التى قرر المؤتمر إرسالها إلى الخديو للمطالبة بالمجلس النيابى :

« سمو الخديو المعظم : إن الجمعية العمومية للحزب الوطنى المنعقدة الساعة ، تقدم إلى سموكم شعائر الولاء ، وتعرب لمقامكم الكريم عن آمالها فى أن سموكم تردون إلى الأمة دستورها ، وترجو من الله أن يوفق جنابكم العالى إلى إجابة سؤالها ، حتى لا تحرم مصر فى عهد سموكم ما كان لها فى عهد والدكم المرحوم »

المخلص

« محمد فريد »

مأدبة الكونتنتال

وأقام الحزب الوطنى فى مساء ذلك اليوم مأدبة بفندق الكونتنتال ، لمناسبة انعقاد المؤتمر حضرها أعضاء اللجنة الإدارية ، ومن اشترك فى المأدبة من أعضاء المؤتمر ، وبلغ عدد الحاضرين فيها نحو مائة عضو ، وألقى الفقيه خطبة شكر فيها الحاضرين على هذا الاجتماع ، الذى ضم كبار أعضاء الحزب ، وجمعهم فى مكان واحد ، وأعرب عن أمله فى أن تتكرر هذه المأدبة فى العام أكثر من مرة ، حتى تقوى روابط الإخاء والتضامن بينهم ، وخطب بعده إسماعيل بك لمعى المهندس ، ثم الأستاذ أحمد بك لطفى المحامى الكبير

الفصل الرابع

جهاد الفقيد عام ١٩٠٩

حفلت سنة ١٩٠٩ بالجهود المتواصلة ، التي بذلها المترجم ، في سبيل تدعيم الحركة الوطنية ، والسير بها إلى الأمام . كما امتازت بالمشروعات الإنشائية . ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية ، التي وجه إليها جهود الوطنيين

الاحتجاج على اتفاقية السودان

بدأ الكفاح الوطنى فى هذه السنة بالاحتجاج على اتفاقية السودان ، فاجتمعت اللجنة الإدارية برآسة المترجم ، يوم ١٩ يناير سنة ١٩٠٩ ، وقررت تجديد الاحتجاج على تلك الاتفاقية ، ومن طريف المصادفات أن بطرس باشا غالى الذى وقع على هذه الاتفاقية يوم ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، بالنيابة عن الحكومة المصرية ، بصفة كونه وزيراً للخارجية ، كان يتولى رآسة الوزارة سنة ١٩٠٩ ، فأرسل الفقيد إليه كتاب الاحتجاج ، وأشار فيه إلى أنه هو الموقع على الاتفاقية ، وهى شجاعة من المترجم فى مجابهة ذوى السلطة ، وهذا نص كتاب الاحتجاج :

« نتشرف بإرسال هذا الاحتجاج لعطوفتكم ضد اتفاقية السودان التى وقعتم عليها بصفتمكم نائباً عن الخديوية المصرية ، لمخالفة هذه الاتفاقية للفرمانات السلطانية والمعاهدات الدولية ، وأقربها معاهدة ترايبا الصادرة فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢^(١) ، وذلك بناء على ماقررته لجنة الحزب الوطنى الإدارية فى هذا اليوم ، الذى هو تذكار عقد تلك الشركة فى سنة ١٨٩٩ ، هذا وتفضلوا بقبول احترامات

رئيس الحزب الوطنى

محمد فريد

(١) من العهد المعروف بميثاق التزاهة ، الذى وقع عليه سفراء الدول العظمى بالأستانة ، وبموجبه تعهدت الدول أنها فى كل اتفاق يحصل بشأن المسألة المصرية ، لا تبحث عن احتلال أى جزء من أراضى مصر ، ولا الحصول على امتياز خاص بها (راجع كتابنا عن الثورة العرابية ص ٣٢٦)

وأرسل برقية الاحتجاج الآتية إلى وزير خارجية إنجلترا :
« باسم الحزب الوطنى المصرى ، بمجدد احتجاجنا على اتفاقية السودان المؤرخة ١٩
يناير سنة ١٨٩٩ . لمخالفتها لنصوص المعاهدات الدولية . وأخصها معاهدة ترايبا المؤرخة
٢٥ يونيه ١٨٨٢ . والتي كانت الحكومة الانجليزية أول الموقعين عليها »
وجدد الحزب الوطنى هذا الاحتجاج فى الأعوام التالية

إنشاء مدارس الشعب الليلية

اعترم الحزب الوطنى ، منذ أواخر سنة ١٩٠٨ إنشاء مدارس ليلية للشعب ، لتعليم
الفقراء والعمال مجاناً . فأنشأ ببولاق أول مدرسة من هذا النوع . وبدأت الدراسة فيها فى
نوفمبر سنة ١٩٠٨ . وألقى المرحوم أحمد بك لطفى أول درس بها . وموضوعه :
(الشؤون الاجتماعية)

وكان برنامج هذه المدارس يتناول المواد الآتية : القراءة والكتابة - دروس الدين -
قانون الصحة والاحتياطات الصحية - العناية بتربية الأطفال - القوانين الخاصة بالمعاملات
اليومية - الشؤون الاجتماعية - دروس الأشياء - الحساب - تاريخ مصر والتاريخ
الإسلامى - جغرافية مصر - أخلاق وآداب

وتطوع الشباب وأعضاء الحزب لتدريس هذه المواد ، وإلقاء الدروس الليلية على العمال ؛
وبلغ عدد المدارس التى أنشأها الحزب سنة ١٩٠٩ ، لتعليم الصناع مجاناً ، أربع مدارس فى
أقسام : الخليفة وبولاق وشبرا والعباسية . تحوى كل منها نحو مائة وعشرين تلميذاً . من
مختلف الحرف . وانتشرت هذه المدارس فى عواصم القطر . وقد ساهم نادى المدارس العليا
فى هذه الحركة . إذ ألفت لجنة لنشر مدارس الشعب . وتولى أعضاؤه التدريس فيها

نقابات العمال

كان المترجم لايفتأ يدعو إلى وضع التشريعات لحماية العمال والعناية بشؤونهم ، قال فى
هذا الصدد فى مقالة له نشرت بجريدة الديلى نيوز فى يوليه سنة ١٩٠٨ :

« إلى الآن لا يوجد بمصر قوانين خاصة بحماية العمال ، ولا قوانين تحدد سنهم ، ولا عدد
الساعات التى يجب أن يقضوها فى العمل . فتجد العمال مثقلى الكواهل بلا رحمة . خصوصاً
فى معامل الدخان . ومعامل حليج القطن ، حيث يشتغل الأطفال ذكوراً وإناثاً ، فى وسط

من أردأ الأوساط ، من الوجهة الصحية والأدبية ، وقد كتبت الصحافة المصرية كثيراً عن هذه المسائل ، بلا جدوى ولا تأثير في الدوائر الرسمية »

وعنى الحزب الوطنى بتأسيس نقابات للعمال والصناع ، لترقية حالتهم المادية والمعنوية ، فأنشئت ببولاق سنة ١٩٠٩ أول نقابة للعمال فى مصر باسم (نقابة عمال الصنائع اليدوية) ، ووضع الحزب لها قانوناً من خير القوانين التى وضعت لنقابات الصناع ، واتخذ لها نادياً بالسبتية تجاه مدرسة عباس ، وكان أول رئيس لهذه النقابة ، على بك ثروت ناظر مدرسة الصنائع بالنصورة سابقاً ، وقد ازدهرت النقابة وبلغ عدد أعضائها فى ختام سنة ١٩٠٩ نحو ثمانمائة عضو ، عدا الأعضاء المساعدين من غير العمال ، وحفل ناديتها بالمحاضرات القيمة ، فأتى فيه المرحوم عمر بك لطفى محاضرة مساء ١٥ يناير سنة ١٩١٠ عن (أسباب ارتقاء العمال فى أوروبا ، وكيف يرتقى العامل فى مصر) ، وألقى بها الدكتور حافظ عفيفى بك محاضرة مساء ١٦ مايو سنة ١٩١٠ عن صحة الأطفال فى فصل الصيف ، ثم تعددت المحاضرات يلقيها أهل العلم والفضل

وسرت فكرة تأسيس النقابات فى العواصم ، فأنشئت نقابات لعمال الصنائع اليدوية فى الاسكندرية والنصورة وطنطا وغيرها ، على مثال نقابة القاهرة

الاحتفال بالعام الهجرى

غرة المحرم سنة ١٣٢٧ - يناير سنة ١٩٠٩

بدأ الاحتفال برأس السنة الهجرية لأول مرة عام ١٣٢٦ (سنة ١٩٠٨) ، قبيل وفاة المرحوم مصطفى كامل ، وكان ذلك من ثمرات الحركة الوطنية ، ومن علامات الشعور بالكرامة القومية ، وقد أقام طلبة المدارس الثانوية حفلة ذلك العام بدار التمثيل العربى ليلة الاثنين أول المحرم سنة ١٣٢٦ هـ (٣ فبراير سنة ١٩٠٨) ، وكانت حفلة جامعة ، برئاسة الدكتور عبد العزيز نظمى بك ، خطب فيها من الطلبة : محمد افندى توفيق ، إبراهيم صبغى افندى نجاتى ، محمد افندى نجاتى أباطه ، مصطفى افندى راشد رسم ، محمد افندى عبد الحليم ، احمد افندى كمال الحلى ، إمام افندى واكد ، محمد افندى عزيز ، مصطفى افندى حسن ، محمد افندى عبد المجيد العبد ، عبد الغنى افندى عثمان ، مجد الدين افندى حفى ناصف . وألقى الشاعر إمام العبد قصيدة عن العام الهجرى الجديد . وخطب أيضاً محمد افندى عبد الرحيم . ثم عبد الحميد افندى حمدى

وأقيمت في تلك السنة احتفالات أخرى بالعام الهجري الجديد في حلوان وطنطا والإسكندرية وميت غمر ودكرنس الخ .

وفي سنة ١٣٢٧ هـ (١٩٠٩ م) كان الاحتفال بالعام الهجري أعظم وأنخم من احتفال سنة ١٣٢٦ ، تبعاً لنمو الحركة الوطنية ، واتساع مداها ، وتولى طلبة المدارس تنظيم الاحتفال برعاية نادى المدارس العليا ، وأقاموه بدار التمثيل العربى مساء الجمعة غاية ذى الحجة سنة ١٣٢٦ (٢٢ يناير سنة ١٩٠٩) ، برآسة المرحوم أحمد بك لطفى ، وقد خطب فيه من شباب الحزب الوطنى : عبدالمجيد افندى ابراهيم صالح الطالب بالمدرسة الخديوية ، ومحمد افندى راضى ، والأستاذ أحمد وجدى المحامى ورئيس تحرير جريدة (الدستور) ، وإمام افندى واكد ، ومحمد افندى توفيق المطار

قصيدة حافظ ابراهيم

ثم وقف شاعر النيل ، حافظ ابراهيم ، وألقى قصيدته المشهورة في تحية العام الهجرى ، قال في مطلعها :

أطلّ على الأكوان والخلق تنظرُ هلالٌ رآه المسلمون فكبروا
تجلى لهم في صورة زاد حسنُها على الدهر حُسنا أنها تتكرر
وبشرهم من وجهه وجبينه وغرته والناظرين مبشر
وأذكرهم يوماً^(١) أغر محجلاً به تُوجّ التاريخ والسعد مسفر
وهاجر فيه خير داع إلى الهدى يحف به من قوة الله عسكر
يماشيه جبريل وتسمى وراءه ملائكة ترعى خطاه وتخفر
يُسراه برهان من الله ساطع هدى وييمناه الكتاب الطهر
فكان على أبواب (مكة) ركبهُ وفي (يثرب)^(٢) أنواره تتفجر

مضى العام ميمونَ الشهور مباركا تُمدد آثار له وتسطر
مضى غير مذموم فإن يذكروا له هنات فطبع الدهر يصفو ويكدر
وإن قيل أودى بالألوف أجابهم عجيب لقد أحيا الملايين فانظروا

(١) يريد يوم هجرة الرسول عليه الصلاة والسلام من مكة إلى المدينة

(٢) المدينة المنورة

إذا قيس إحسان امرئ بإساءة فأرنب عليها فالإساءة تُغفر
ففيه أقام النائمون وقد أتت عليهم كأهل الكهف في النوم أعصر
وفي عالم الإسلام في كل بقعة له أثر باق وذكر معطر
وبعد أن سرد الحوادث في مختلف البلاد الإسلامية ، طوال العام المنصرم ، عرج على
الحركة الوطنية في مصر ، فحياها أحسن تحية ، وكان ترجمان الشعر والأدب في تمجيدها
وتأييدها ، قال :

وفيه سرت في مصر روح جديدة مباركة من غيرة تسعّر
خبت زمتنا حتى توهمت أنها تجافت عن الإبراء لولا (كرومر)^(١)
تصدى فأوراها وهيبات أن يرى سيلا إلى إخمادها وهي تزفر
مضى زمن التنويم يانيل وانقضى ففي مصر أيقاظ على مصر تسهر
وقد كان « مرفين » الدهاء مخدراً فأصبح في أعصابنا يتخدر
شعرنا بحاجات الحياة فان وت شعرنا وأحسننا وباتت نفوسنا
إذا الله أحيأ أمة لن يردها عزائنا عن نيلها كيف نُعذر
وحيا الشباب بقوله :

رجال الغد المأمول إنا بحاجة إلى قادة تبني وشعب يعمر
رجال الغد المأمول إنا بحاجة إلى مصالح يدعو وداع يذكر
رجال الغد المأمول إنا بحاجة إلى عالم يدري وعلم يقرر
رجال الغد المأمول إنا بحاجة إلى حكمة تملي وكف تحرر
رجال الغد المأمول إنا بحاجة إليكم فسدوا النقص فينا وشمروا
رجال الغد المأمول لا تركوا غداً يمر مرور الأمس والعيش أغبر
رجال الغد المأمول إن إبلادكم تماشوا فتنذكروا
عليكم حقوق للبلاد أجلها تعهد روض العلم فالروض مقفر
قصارى مئى أوطانكم أن ترى لكم يداً تبتنى مجدداً ورأساً يفكر
فكونوا رجالا عاملين أعزة وصونوا حمى أوطانكم وتحرروا
وعرج على حركة المطالبة بالدستور ، التي كان الفقيد رافع لوائها ، قال :

(١) خبت : خمدت ، وتجاغت : تباعدت ، وإبراء النار : إشعالها

ويا طالبى (الدستور) لا تسكتوا ولا تبيتوا على بأس ولا تتضجروا
أعدوا له صدر المكان فإنى أراه على أبوابكم يتخطروا
ولا تنطقوا إلا صواباً فإنى أخاف عليكم أن يقال تهوروا
فما ضاع حق لم ينم عنه أهله ولا ناله فى العالمين مقصراً
لقد ظفر الأراك عدلاً بسؤلهم ونحن على الآثار لا شك نظفر
هم لهم العام القديم مقدرٌ ونحن لنا العام الجديد مقدر
ثقوا بالأمير القائم اليوم إنه بكم وبما ترجون أدرى وأخبر
فلا زال محروس الأريكة جالساً على عرش وادى النيل بنهى وبأمر
وقد قوبلت انقصيدة بالتصفيق والإعجاب والحماسة البالغة من الحاضرين ، ولبت فى
إلقائها ساعة من الزمان كاملة

وأقيمت حفلات عدة بالعام الهجرى الجديد ، فى القاهرة وفى عواصم البلاد ، وعظم
شأن هذا العيد ، فقررت الحكومة لأول مرة جعله عيداً رسمياً تعطل فيه الدواوين ، وصدر
هذا القرار فى عهد وزارة بطرس غالى باشا ، وهذا نصه :
« بمناسبة أول السنة الهجرية الجديدة ستقبل نظارات الحكومة ومصالحها فى يوم السبت
أول محرم سنة ١٣٢٧ — ٢٣ يناير سنة ١٩٠٩ » (١)

الذكرى الأولى لوفاة مصطفى كامل

١١ فبراير سنة ١٩٠٩

كانت الذكرى الأولى لوفاة مصطفى كامل مظهرة قومية رائعة ، تجلى فيها تقدير الشعب
للزعيم الراحل ، وتمسكه بمبادئه
وقد أعد الحزب الوطنى موكباً هائلاً يوم ١١ فبراير ، وهو يوافق يوم تشييع الجنائز ،
تجلت فيه معانى الوفاء والوطنية ، وجعل منه الفقيد سبيلاً إلى بث روح المثابرة والإخلاص
والتضحية ، وغرسها فى النفوس ، كتب عنه مقالا جاء فيه :
« إن موكب الغد ليس بموكب ذكرى فقيدنا فقط ، بل هو عبارة عن مظهرة كبرى ،
ولكن لا كالمظاهرات العادية التى يكثر فيها الهتاف والصياح ، بل مظهرة صمت وسكون ،
وعيبة ووقار ، تعلوها الهبة ، ويرفرف عليها الجلال ، يتذكر كل من رآها أو اشترك فيها ،

(١) ملحق الوقائع المصرية عدد ٢٠ يناير سنة ١٩٠٩ (٢٧ ذى الحجة ١٣٢٦)

أن مصر لم تزل تئن من سيطرة الفرد ، وتسمى لنيل الدستور ، وتشتكي من احتلال الغرب ، وتحكمه في رقاب أبنائها وتصرفه في خيراتها وأموالها ، بلا مراقبة من الأمة ، يتذكرون كل هذه الأمور ، وتتجسم أمامهم كل هذه المعاني ، فتشتعل نار الحمية الوطنية في قلوبهم ، ويزدادون وطنية على وطنيتهم ، ويعرف الغرب والنزول والرائح والغادي مقدار تضامنهم وارتباطهم ، فيحترمهم ويعتبرهم أمة حية ساكنة رزينة ، تستحق أن تتمتع بما لجميع الأمم والشعوب ، من الحقوق الطبيعية ، التي لا تسقط مهما طال على اغتصابها الأمد ، ومهما بلغ إهمال أصحابها في المطالبة بها

« مات مصطفى كامل ، فحزنت عليه الأمة ، وظن أعداؤه أن حزبه قد زال بوفاته ، كما ظن أعداء حرية الأمة ، أنه أصبح من السهل تحويل رجال حزبه عن مبادئه الصحيحة ، وحملهم على العدول عنها إلى سياسة المسالمة ، والخنوع لأصحاب السلطة والجبروت ، ولكنهم لم يلبثوا أن تأكدوا بأن من قضى زهرة حياته وضحي بمستقبله لخدمة الوطن ، لا يتحول عن مبدئه الذي عاش عليه ، مهما أريد التأثير فيه بالوعد أو الوعيد والتهديد ، ومهما سمله السير في الطريق الذي اختاره لنفسه من الخسائر المادية ، وإن من كانت هذه صفاته ، وهذا مبلغ اعتقاده ، لا تغره ابتسامة ولا تحدعه مقابلة ، ولا يجيد عن مبدئه إلا بالخروج من هذا العالم الفاني

« إن الحفلات التي تقام غداً في أغلب البنادر والقرى لأ كبير دليل على نماء الشعور الوطني في البلاد ، وأ أكبر مشجع لنا على السير في هذا الطريق القويم ، طريق خدمة الوطن والسمي المتواصل لنيل الدستور ، والحصول على الجلاء ، مهما اعترضنا من العقبات ، إن الشعور الحقيقي ينمو كلما كان الطريق وعراً ، وما قد مهد منه جزء ليس بالقليل ، وأصبح الدستور على الأبواب ، بعد اتحاد مجلس الشورى والجمعية العمومية على طلبه ، ومؤازرة الأمة لها ، وبعد نيل إخواننا العثمانيين إياه ، فتأبروا على المطالبة به ، ولا تفوتنكم فرصة للجهر بطلبه أمام سمو الخديو في حله وترحاله ، وليطلبه من سموه كل من يتشرف بمقابلته من الأعيان ، حتى يتأكد أن الأمة مجمعة على طلبه ، وأنها أصبحت تستحقه ، ولا شيء يرجعها عن الحصول عليه ، فسموه دستوري ، وقد صرح بذلك في غير ما موضع ، ولكن هي الأمور مرهونة بأوقاتها ، فلا تيأسوا ، ولا يقعدنكم رفض الحكومة المتواصل ، فقد لاحظتم الفرق الظاهر في كيفية الرفض ، وفي لهجة الوزراء ، مما يدل على أن الأمر أصبح أقل صعوبة من ذي قبل ، وتيقنوا أن لا قوة في هذا العالم ، يمكنها الوقوف أمام الرأي العام إذا اجتمع ، أو أمام

الأمة إذا اتحدت ، فالاتحاد الاتحاد ، والثبات الثبات ، والثابرة المثابرة ، وكونوا دائماً على سنة فقيدنا ، حتى تنالوا بغيتكم أو تموتوا في سبيل الجهاد عن بلادكم ، كما قضى رحمه الله «

وسار الموكب يوم ١١ فبراير سنة ١٩٠٩ ، من دار اللواء بشارع الدواوين ، إلى مدفن الزعيم الأول ، فكان موكباً رهيباً ، أعاد إلى الأذهان جلال موكب الجنازة ، احتشدت فيه طوائف الشعب وطلبة المدارس جميعها ، واللجان الفرعية للحزب الوطني ، كل طائفة تحمل علمها مجللاً بالسواد ، وسار الموكب على الترتيب الذي وضعت له لجنة الاحتفال ، وكان النظام كاملاً ، والسكون شاملاً ، واخترق الشوارع المؤدية إلى المدفن ، فزخرت بالجموع الحاشدة ، وكان لا يمر في طريق إلا ويسود السكون الواقفين على الجوانب ، وعطلت قطرات الترام والعربات في كل مكان مر فيه ، ورفعت المحال التجارية التي مر بها شارات الحداد ، اشتراكاً في الاحتفال ، وانتهى الموكب إلى مدفن الزعيم ، وهناك احتشد من وسعهم المكان في فناء المدفن ، الخارجي والداخلي ، ومرحوا على قبره يضعون حوله باقات الزهور والرياحين

قصيدة حافظ ابراهيم

ووقف على القبر شاعر النيل ، حافظ ابراهيم ، فألقى قصيدته العصماء في ذكرى الزعيم ، قال :

طوفوا بأركان هذا القبر واستلموا ^(١)	واقضوا هنالك ما تقضى به الذم
هنا جنانُ تعالى الله باريته	ضاقَت بأماله الأقدارُ والهمم
هنا قمٌ وبنانٌ لاح بينهما	في الشرق فجرٌ تحمي ضوءه الأمم
هنا قمٌ وبنانٌ طالما نثرا	ثراً تسيرُ به الأمثالُ والحكم
هنا الكمي ^(٢) الذي شادت عزائمهُ	لطالب الحق رُكناً ليس ينهدم
هنا الشهيد ، هنا ربُّ اللواء ، هنا	حامي الذمّار ؛ هنا الشهمُ الذي علّموا

* * *

يا أيها النائم الهاني بمضجعه ليهنك النومُ لا همٌّ ولا سقم
باتت تسائلنا في كل نازلةٍ عنك المنابر والقرطاسُ والقلم

(١) استلم القبر أو لمسه بيده

(٢) الشجاع

تركت فينا فراغا ليس يشغله إلا أبي ذكى القلب مضطرم
منفّر النوم^(١) سباق لغايته آثاره عمم - آماله أمم

* * *

إني أرى وفؤادي ليس يكذبني روحاً يحفُّ بها الإكبار والعظم
أرى جلالاتي، أرى نوراً، أرى ملكاً أرى محياً يحينا ويبتسم
الله أكبر، هذا الوجهُ أعرفه هذا الفتى النيل، هذا المفرد العلم
غُضُّوا العيون وحيوه تحيته من القلوب إذا لم تُسعد^(٢) الكلام
وأقسِموا أن تذودوا عن مبادئه فنحن في موقف يحلو به القسم

* * *

ليبك نحن الأولى حركت أنفسهم لما سكنت ولما غالك العدم
جئنا نؤدى حساباً عن موافقنا ونستمد ونستعدى^(٣) ونحتكم
قيل اسكتوا فسكتنا ثم أنطقنا عسف الجفأة^(٤) وأعلى صوتنا الألم
قد أنهمنا ولما نطلب جلالاً إن الضعيف على الحالين منهم
قالوا لقد ظلموا بالحق أنفسهم والله يعلم إن الظالمين هم
إذا سكتنا تناجوا، تلك طادتهم وإن نطقنا تنادوا : فتنة عمم
قد مر عام بنا والأمر يحزُّبنا^(٥) آناً وآونة تنتابنا النقم
فالناس في شدة، والدهر في كلب^(٦) والعيش قد حار فيه الحاذق الفهم
وللسياسة فينا كل آونة لون جديد وعهد ليس يُحترم
بيننا نرى جمرها تُخشى ملامسه إذا به عند لس المصطفى فخم
تصغى لأصواتنا طوراً لتخدعنا وتارة يزدهيها الكبر والصمم
فرن ملاينة أستارها خدع إلى مطالبة أستارها وهم
ماذا يريدون^(٧) ؟ لاقرت عيونهم إن الكنانة لا يُطوى لها علم
كم أمة رغبت فيها فما رسخت لها - على حولها^(٨) - في أرضها قدم

(٢) أسعده اعانه

(٤) يريد بالجفأة المحتلين

(٦) الكلب : الشدة

(٨) الحول : القوة

(١) منفّر النوم أي مسهّد

(٣) نستمد نطلب المدد ونستعدى نستنصر

(٥) حزبه الأمر : اشتد عليه

(٧) يريد المحتلين

ما كان ربك رب البيت تاركها وهي التي بحبال منه تعتم
ليبك إنا على ما كنت تعهده حتى نسود وحتى تشهد الأمم
فيعلم النيل أنا خير من وردوا ويستطيل اختيالا ذلك الهرم
إلى أن قال :

يا أيها النشء سيروا في طريقته
فكلكم (مصطفى) لو سار سيرته
قد كان لا وانياً يوماً ولا وكلاً^(٢)
وأنت يا قبرٌ قد جئنا على ظمأ
أين الشباب الذي أودعت نصرته
وما صنعت بأمال لنا طُوبت
ألا جواب يروى من جوانحنا
نم أنت ، يكفيك ما عانيت من تعب
هذا (لواؤك) خفاق يظللنا

وقد استمع الجمع إلى القصيدة في خشوع وتأثر ، وأثارت من قلوبهم
كامن أشجانهم ، وأحيت في نفوسهم ذكرى الزعيم العظيم ، ومبادئه القويمة ،
ولما وصل حافظ إلى قوله :

وأقسموا أن تذودوا عن مبادئه فنحن في موقف يحلوه به القسم
ضج الحاضرون بالهتاف : أقسمنا ! أقسمنا ! فكان هذا اليوم يوماً مشهوداً
في تاريخ الحركة الوطنية

وتجدد هذا الموكب في الذكرى الثانية لوفاة الزعيم يوم ١١ فبراير سنة ١٩١٠ ،
كما أقيمت الحفلات بأحياء ذكراه في كثير من عواصم المديرية والأقاليم

إنجاز تمثال مصطفى كامل

حدث شيء من التراخي من اللجنة التي ألفت لإقامة تمثال مصطفى كامل ، وظهرت على
صفحات « اللواء » رسائل من بعض الوطنيين يتساءلون عن أسباب هذا التراخي ، ويتهمون

(٢) الوكل العاجز الذي بكل الأمر إلى غيره
(٤) وجم يحجم سكت عن الجواب

(١) جازه أي جاوزه
(٣) الديم جمع ديمة السحاب

بعض أعضاء اللجنة بأنهم لم يكونوا مخلصين للمشروع يوم أن اشتركوا فيه ، وبخاصة بعد أن نشر في بعض الصحف مقال غفل من الإمضاء ، يدعو كاتبه إلى العدول عن عمل التمثال ، لأنه كما زعم « إحياء للوثنية » ، فاعتزم المترجم أن يضع حداً لهذا التردد ، ورأي أن خير وسيلة لإنجاز التمثال تأليف لجنة تنفيذية من بعض أعضاء اللجنة العامة تعنى بأمره ، فاجتمعت اللجنة العامة يوم الأحد ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٩ برئاسة اسماعيل صبرى باشا الشاعر الكبير (رئيسها) ، وحضور محمد فريد بك ، والدكتور محمد علوى باشا ، وعلى فهمى كامل بك ، وحسن عبد الرازق بك ، ومحمود بك أبو النصر ، ومرقس حنا بك ، والأستاذ وبصا واصف ، وأحمد لطفى السيد بك ، وأحمد عبد اللطيف بك ، وقررت انتداب لجنة تنفيذية برئاسة الفقيد ، وعضوية على فهمى كامل بك ، وأحمد لطفى السيد بك ، وإلياس بك عوض ، ومحمود بك أبو النصر ، للشروع فوراً في عمل التمثال ، وخواتمها اللجنة العامة كل سلطة في هذا العمل ، وكتب المرحوم اسماعيل صبرى باشا رئيس اللجنة العامة ، إلى البنك الألماني ليضع المبلغ المكتتب به تحت تصرف اللجنة التنفيذية ؛ وقد بلغ مجموع الاكتتاب نحو ٣٥٠٠ جنيه

وعهدت اللجنة التنفيذية إلى المترجم بالاتصال بأحد مشاهير المثالين في أوروبا ، لصنع التمثال ، وخابرت الحكومة في اختيار المكان اللائق لإقامة التمثال عند حضوره ، فلم تجب الحكومة بكلمة

وقد أنجز المترجم مهمته بأوروبا في سبتمبر سنة ١٩٠٩ ، فتعاقد والمثال الفرنسى المسيو لويس سافين على صنع التمثال من البرونز ، وأن يكون ارتفاعه مترين وثمانين سنتيمتراً ، وبقاعدته صورة بارزة لمصر من البرونز أيضا ؛ وتمهد المثال بإتمام صنع التمثال في ابريل سنة ١٩١٠ ، لكى يُعرض قبل إرساله إلى مصر في معرض الفنون الجميلة ، الذى عقد في باريس من شهر مايو إلى يوليه سنة ١٩١٠ ؛ وعند عودته إلى مصر اجتمعت اللجنة التنفيذية برئاسة بدار اللواء يوم الخميس ٢١ اكتوبر سنة ١٩٠٩ ، واطلعت على الشروط التى تعاقد عليها مع المثال ، فأقرتها ؛ وقررت مخاربة البنك الشرقى الألماني ليصرف للمسيو سافين ربع الثمن المتفق عليه ، على أن ينقد الباقي عند إتمام صنعه ، وقد أتمه ؛ ثم جاء التمثال إلى القاهرة في يناير سنة ١٩١٤

إلغاء جريدتي ليتندار اجبسيان

وذى اجبسيان استاندارد

ازدادت نفقات هاتين الجريدتين ، ومعجزت مواردهما عن أدائها ، إذ كانتا تصدران يومياً ، إحداها بالفرنسية ، والأخرى بالإنجليزية ، وغايتهما الدفاع عن القضية الوطنية ، فلم يقبل عليهما القراء الأجانب ، بل كان أغلبهم يقاطعونهما ، فخرمتا من أجل ذلك أهم مورد للإيراد الصحفي ، وهو الرواج ، واستنفدتا تدريجياً رأس مال الشركة الذي جمع للإنفاق عليهما ، ولما نفذ رأس المال أنفق عليهما الحزب من ماله نحو ٢٥٠٠ جنيه ، ثم لم يستطع أن يتابع أداء نفقاتهما الباهظة ، فاضطر للإلتئام في أوائل سنة ١٩٠٩

محاكمة الوزارة للحركة الوطنية

اشتدت الحركة الوطنية على أثر وفاة زعيمها الأول مصطفى كامل ، وسارت بجهد على خطواته بعد وفاته ، فأخذت الحكومة تحاربها بوسائل العنف والاضطهاد ، وكانت « سياسة الوفاق » بين الخديو والاحتلال في إبائها ، فتحالفت السلطتان على قمعها

تقييد حرية الصحافة

إعادة قانون المطبوعات — مارس سنة ١٩٠٩

وأول سلاح شهرته الوزارة لتحقيق هذه الغاية ، هو تقييد حرية الصحافة ، فأصدر مجلس الوزراء في ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩ قراراً بإعادة العمل بقانون المطبوعات القديم الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ إبان الثورة العرابية ، وكان قد بطل العمل به منذ زمن بعيد وقالت الوزارة في قرارها ، تسويقاً لإعادة هذا القانون الرجعي : « إن الحكومة لم تنفذ منذ سنة ١٨٩٤ قانون المطبوعات الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ ، وحيث إن الجمعية العمومية طلبت من الحكومة في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٢ ردع الجرائد عن تجاوزها الحدود ، وعن الفوضى التي وصلت إليها ، وأرسل إليها مجلس شورى القوانين طلباً مثل هذا في ٣٠ يونيو سنة ١٩٠٤ ، وحيث إن عدم تنفيذ قانون المطبوعات لم يزد هذه الجرائد إلا تمادياً في التطرف والخروج عن الحد حتى أدى ذلك لشكوى الناس بلسان الجمعية العمومية ، ومجلس شورى القوانين ، من هذه الحالة التي أضرت بمصالح البلاد ضرراً بليغاً ، فقد قرر مجلس

النظار ما يأتى : يعمل بأحكام قانون المطبوعات فيما يتعلق منها بنشر الجرائد في القطر المصري « وأغرب ما في هذا القرار استناده إلى أن رغبة قد بدت من الجمعية العمومية سنة ١٩٠٢ ، ومن مجلس شورى القوانين سنة ١٩٠٤ ، في ردع بعض الصحف ، مع أنه لم يسبق لهاتين الهيئتين أن طلبتا من الحكومة تقييد الصحافة السياسية ، وبالرجوع إلى مضابط الجمعية العمومية ، يتضح إنها إنما طلبت وضع حد للقدح في الأعراس ، لا تقييد حرية الصحافة السياسية ، وعجيبٌ من الوزارة أن تشوه هذه الرغبة البريئة ، فتتخذها حجة لتسويغ قرارها ، في حين أنها أهملت أهم رغبة إجماعية قررتها الجمعية العمومية ، وهي إعادة الدستور وقد اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى يوم صدور هذا القرار ، وقررت الاحتجاج عليه ، وإبلاغ الاحتجاج إلى الخديو ، في كتاب وقعه الفقيه ، هذا نصه :

« مولاي : أشرف بأن أبلغ سموكم أن اللجنة الإدارية للحزب وهي مجتمعة اليوم ، كلفتني أن أرفع لسموكم باسم الحزب ما نصه : مولانا العظيم . تشرف نحن أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطنى الذى يمثل قوة تحترم سموكم ، ولا يستهان بها في البلاد ، بأن نظهر لسموكم عظيم استيائنا من تقرير الحكومة العوده إلى العمل بقانون مطبوعات سنة ١٨٨١ ، ذلك القانون الذى صدر في زمن كانت فيه البلاد في فوضى ، وقبيل تلك الثورة المشثومة ، وإن مبادئ سموكم الدستورية التى جاهرتم بها مراراً ، والتى أعجب بها العالم أجمع ، لا يمكن أن تتفق مع قانون كهذا القانون ، في تنفيذه قتل للحرية التى هى شعار سموكم والتى كان آخر برهان على تأييدها أمركم العالى بعلنية جلسات مجلس الشورى ، الأمر الذى أمّلت معه الأمة بأسرها خيراً كبيراً ، وانه إذا كان غرض حكومة سموكم من تنفيذ هذا القانون معاقبة الصحفيين الذين يجيدون عن مبادئ الحق والعدالة ، فهذا هو قانون العقوبات المصرى حافل بأشد العقوبات على من يأتى منهم أمراً نكراً ، لهذا نرى يا مولانا أنه لا يصح معاملة أمة برهنت مراراً على إخلاصها لبيتكم الكريم بتقييد حريتها ، والعمل على إماتة الشعور الحى فيها ، ولذلك لا نزال آملين في ميل سموكم إلى إلغاء هذا القانون حتى لا يسجل التاريخ على حكومة مصر أنها تسير إلى الوراء في عصر بلغت فيه الأمم مبلغاً كبيراً من الحضارة والحرية ، هذا ولا نزال المخلصين للعدل والعرش الخديوى »

كان هذا القانون يخول وزارة الداخلية حق إنذار الصحف ، وتمطيلها مؤقتاً أو نهائياً ، دون محاكمة أو دفاع ، فكان بعثه وإعادة العمل به ، قضاء على حرية الصحافة ، وكان صدور القرار به أول مظاهر تحالف الخديو والوزارة والاحتلال على الحركة الوطنية

قال الفقيه في هذا المعنى ، ناعيا على وزارة بطرس باشا غالى إصدارها هذا القرار ، ما يأتى ، ضمن حديث له مع مكاتب جريدة (كوربيه ديجيت) :

« نحن نعرف منذ الصيف الماضى أن مسألة تقييد الصحافة كانت موضع اهتمام أولياء الأمور وقد ذهب البعض إلى أنها كانت مثارا للمناقشة فى لوندرة ، أثناء سياحة الجناب العالى مع بطرس باشا غالى ، ولكن ما كنا ننتظر أن يعاد هذا القانون الرجعى فى عهد الوزارة الحاضرة التى كانت الأمة معلقة بها آمالا كباراً ، لأن هذه الوزارة مؤلفة من أربعة رجال قانونيين ، كانوا مستشارين فى محكمة الاستئناف ^(١) والخامس مهندس كبير تخرج من مدرسة السنترال بباريس ^(٢) ، ورئيسهم رجل مجرب ولو أنه من رجال العهد القديم ، فالوزارة تألفت من رجال استناروا بنور العلم ، فكانوا حقيقين بأن يشعروا بنعمة الحرية

« ولكن خاب أملنا فى تلك الوزارة ، فرضيت أن تفعل ما كانت تلوم الوزارة الماضية على فعله ، بل أكثر ، وقد فقد الوزراء فرصة جميلة يخدمون فيها بلادهم باصتقلالهم (كما أشيع ذلك) ، فأنا أرى أن قد انقطع الرجاء فى أن الوزارة الحاضرة تخدم مبادئ الحرية »
وسأله المكاتب : وعلى ذلك ، فأنت تظن أن القانون لن يكون له تأثير على ميول الوطنيين وحركتهم ؟

فأجابه : « نعم فأنى أعتقد أن ما تهددنا به الحكومة من كم أفواهنا ، وإعنات صحافتنا لا يكون له أثر سوى أنه يزيد الحركة الوطنية قوة ، وأن من خرق سياسة الحكومة أن تسد تلك الفوهة ، التى كان يتصاعد منها ما يفيض من إحساس الأمة وآلامها »
المكاتب : ماذا ترون فى مظاهرات الطلبة وما جرى فى ميدان الأوبرا أثناء المظاهرات الأخيرة ؟

الفقيه : « لقد أثبتت مظاهرات يوم الأربعاء والخميس ^(٣) السخط العام على هذا القانون الشاذ الذى يراد به القضاء على حرية الصحافة ، ولقد سارت المظاهرات بانتظام تام ، واخترت المدينة بكل هدوء ونظام ، كما شهد بذلك كل من رآوا موكب المظاهرة من النصفين ، وكما اعترفت بذلك الصحف الأوروبية التى لا تتحيز لفريق دون آخر مثل (الكوربيه ديجيت) و (الجورنال دى كير) ، أما المهرج الذى انتهت به مظاهرة يوم الخميس الماضى (أول إبريل)

(١) يشير إلى حسين رشدى باشا ، وسعد زغلول باشا ، وعبد سعيد باشا ، و احمد حشمت باشا

(٢) اسماعيل سرى باشا

(٣) سيرد الكلام عنها بالصفحة التالية

قد كان الباعث عليه خطة البوليس ، الذي أراد بغير حق أن يمنع المتظاهرين من أن يمروا أمام فندق كوتنتنتال وشبرد ، وان مسئولية كل ما وقع في ميدان الأوبرا من الحوادث واقعة على عاتق البوليس وحده ، ولقد كان يُخشى أن تؤدي حملة الفرسان إلى قلاقل خطيرة ، لولا ما أظهره الطلبة من الثبات والرزانة »

مظاهرات الشعب

أثار قرار مجلس الوزراء سخط الرأي العام على وزارة بطرس باشا ، وانتهالت رسائل الاحتجاج وبرقيات ، وقرارات الهيئات والجماعات بالاحتجاج على إعادة قانون المطبوعات ، وقامت مظاهرات الاحتجاج على تقييد حرية الصحافة ، وكانت أول مظاهرة بعد ظهر يوم الجمعة ٢٦ مارس ، حيث اجتمع عدة آلاف من الشبان ، من طلبة المدارس العليا والأزهر ، وطوائف التجار والصناع ، واجتمعوا بمحديقة الجزيرة ، وخطب الخطباء في الاحتجاج على إعادة قانون المطبوعات ، وبعد أن انتهت الخطب ، سار المجتمعون في شكل مظاهرة احتجاج طافت شوارع العاصمة ، وانضم إليهم من قابلوهم أثناء سير المظاهرة ، حتى بلغ عددهم عشرة آلاف ، وانتهت المظاهرة في ميدان الأوبرا

وتجددت المظاهرات يوم الأربعاء ٣١ مارس ، بدعوة من اللواء ، فاجتمع الألوف في حديقة الجزيرة ، وخطب فيهم الأستاذ أحمد حلمى صاحب مجلة القطر المصرى ، ثم أعقبه مختار افندى طلعت صبور ، فأحمد افندى زكى ، فحمود افندى رمزى نظيم ، وكان موضوع الخطب الاحتجاج على إعادة قانون المطبوعات ، وبعد انتهاء الخطب هتف المجتمعون بحياة الحرية والعدل ، وسقوط قانون المطبوعات ، ثم تحركوا في مظاهرة كبيرة اخترقت كوبرى قصر النيل ، في ميدان الاسماعيليه ، في ميدان الأزهار ، في ميدان عابدين ، فاعترضتهم قوة البوليس ، ومنعتهم من الوقوف بالميدان ، فأتجهوا إلى ميدان الأوبرا ، فهاجمتهم قوة البوليس وحالت دون متابعتهم السير ، وفرقت شملهم

وفي يوم الخميس أول ابريل اجتمع المتظاهرون أيضاً بمحديقة الجزيرة ، وكانوا أكثر عدداً من الاجتماعين السابقين ، إذ بلغوا نحو عشرة آلاف شخص ، من مختلف الطبقات ، وبعد أن تعاقب الخطباء محتجين على قانون المطبوعات تحركوا في نحو الساعة الخامسة في شكل موكب هائل ، اخترق كوبرى قصر النيل ، وسار إلى ميدان الأوبرا ، وهناك نشبت معركة حقيقية بين المتظاهرين وقوات البوليس ، التي كانت بقيادة هارفى باشا حكمدار العاصمة ،

فأنهال رجال البوليس على المتظاهرين يضربونهم بالعصى الغليظة ، ويدوسونهم بسنابك الخيل ، فأصيب كثيرون منهم ، ولكنهم ثبتوا للقوات المحيطة بهم ، وجاءت رجال البوليس نجدة من فرسان الجيش منتظرين أوامر الحكمدار ، وأقبلت فرقة المظافي ، وأخذت تجبه المتظاهرين بمياه مضخاتها ، وساد المرح والرج في الميدان ، وأقفلت قهوة النيوبار ، وسائر المحلات التجارية الكائنة بميدان الأوبرا ، ثم انتهت المعركة بتفريق المتظاهرين بعد أن دامت أربعين دقيقة ، وكانت هذه أول مظاهرة من نوعها اشتبك فيها المتظاهرون ورجال البوليس ، وقدمت النيابة العمومية بعض الطلبة بتهمة مقاومة رجال البوليس ، فحكّم على اثنين منهم بالحبس ، كما أقامت الدعوى العمومية على كل من الأستاذ أحمد حلمي ، والأستاذ محمود رمزي نظيم ، وعثمان افندي طلعت صبور ، ومختار افندي طلعت صبور ، واحمد افندي زكي ، وإبراهيم افندي محمد غانم ، بتهمة إهانة الحكومة في خطبهم باجتماعي الجزيرة ، وأسمى (اللواء) قضيتهم (قضية الحرية) ، وقد نظرت أمام محكمة عابدين ، وحكّم فيها بحبس أحمد افندي حلمي ستة أشهر ، وبراءة ابراهيم افندي محمد غانم ، وحبس الباقيين ثلاثة أشهر مع إيقاف التنفيذ

احتفال الطلبة بالمولد النبوي

٢ ابريل سنة ١٩٠٩

أقام طلبة المدارس والأزهر سرادقا فخماً خاصاً بهم في ساحة المولد النبوي مساء الجمعة ١١ ربيع الأول سنة ١٣٢٧ (٢ ابريل سنة ١٩٠٩) ، فاسترعى الأنظار برونقه ونخامته ، ونصبوا في مدخله مصباحين كبيرين من القماش الأبيض ، كتبت على أحد جانبي المصباح الأول الآية الكريمة (وشاورهم في الأمر) ، وعلى الجانب الآخر (وأمرهم شورى بينهم) ، وكتب على المصباح الثاني في أحد جانبيه الحديث الشريف (أفضل الجهاد من قال كلمة حق عند سلطان جائر) ، وعلى الجانب الآخر (إذا أراد الله بأمر خيراً جعل له وزير صدق إن نسي ذكره ، وإن ذكر أعانه ، وإذا أراد به غير ذلك جعل له وزير سوء إن نسي لم يذكره وإذا ذكر لم يعنه)

وكان الاحتفال برأسة الأستاذ أحمد بك لطفى ، وحضره الفقيد في السهرة ، فهتف له الطلبة هتافاً عالياً ، وقد أحاط بالسرادق معظم القوات العسكرية المخصصة لساحة المولد ، وأخذوا يرقبون ما عسى أن يحدث فيه ، ولكن النظام كان سائداً ، واستمر المجتمعون يستمعون إلى آي الذكر الحكيم ، حتى انتهت السهرة

محكمة الشيخ عبد العزيز جاويش للمرة الثانية

لم تكتف الوزارة بمحاربة الصحافة بإصدارها قانون العقوبات ، بل تعسفت في محاسبة الصحف على ما تكتب وتشر ، وسلطت عليها النيابة العمومية والمحاكم الجنائية ، فمن ذلك أن الشيخ عبد العزيز جاويش نشر باللواء مقالة عن ذكرى دنشواي^(١) في ٢٨ يونه سنة ١٩٠٩ ، عدتها النيابة طعناً في حق بطرس باشا غالي رئيس المحكمة المختصة التي حاكت التهمين في الحادثة ، وأحمد فتحى باشا زغلول أحد أعضائها ، وأقامت عليه الدعوى العمومية أمام محكمة عابدين الجزئية ، وكان رأسها محمود بك على سرور قاضى المحكمة ، وتولى الدفاع عنه أحمد لطفى بك ، وإسماعيل شيمى بك ، والأستاذ محمود بسيونى (رئيس مجلس الشيوخ فيما بعد) ، وبعد أن سمع القاضى مرافعة النيابة ودفاع المحامين قضى بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩٠٩ بالحكم على الشيخ جاويش بغرامة مقدارها أربعون جنياً ، فاستأنفت النيابة هذا الحكم ، كما استأنفته الشيخ جاويش ، ونظرت القضية أمام محكمة الجنج المستأنفة ، وكانت مؤلفة برئاسة بوغوص بك أغويان وكيل المحكمة ، وعضوية الستركلابكوت ، وإبراهيم بك يونس القاضيين ، وتولى الدفاع عنه محاموه أمام المحكمة الجزئية ، وبعد سماع دفاع النيابة والمحامين قضت بتاريخ ٢٥ أغسطس سنة ١٩٠٩ بتعديل الحكم الابتدائى إلى الحبس ثلاثة أشهر ، فقبل هذا الحكم بالدهش والاستياء الشديد ، وكانت له ضجة كبيرة ، ورفع محامو الشيخ جاويش نقضاً عن هذا الحكم قضى برفضه

إنذار جريدة اللواء

وفى يوم الحكم الاستثنائى أذرت الوزارة (اللواء) الإنذار الأول ، عملاً بقانون المطبوعات ، بحجة أنه نشر مقالة عن شاب هندى يدعى (دنجرا) ، عدتها تحريضاً على ارتكاب الجرائم ، مما يترتب عليه الإخلال بالأمن والنظام العام ، فكان هذا أول إنذار صدر للصحف تنفيذاً لقانون المطبوعات ، وهذا نص الإنذار :

« بعد الاطلاع على المادة ١٣ من قانون المطبوعات الصادر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ ، وعلى القرار الصادر من مجلس النظار بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٩٠٩ بالتطبيق للقرارين الصادرين من هذا المجلس بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩ :

(١) راجع تفصيل هذه الحادثة فى كتابنا عن (مصطفى كامل) ص ٢٠٠ (من الطبعة الأولى)

« حيث ان جريدة اللواء قد نشرت بعدها الصادر في ١٧ أغسطس سنة ١٩٠٩ مقالة
عنوانها « اليوم يُقتل دنجرا » متعلقة بحكم الإعدام الصادر بانجلترا على الطالب الهندى الذى
اتهم بقتل السير كرزون ويل

« وحيث ان هذه المقالة التى نشرت فى يوم التنفيذ ، وكتبت بلهجة حماسية تعتبر إطراء
حقيقياً للمحكوم عليه

« وحيث أن هذا التصويب لعمل جان وامتداحه مع تكرره فى عدة مقالات نشرتها
هذه الجريدة ، وخصوصاً بأعدادها الصادرة فى ١٠ و ١١ و ٢٠ يوليه ، وفى ٧ و ١٩ أغسطس
سنة ١٩٠٩ من شأنه التحريض والتشجيع على ارتكاب الجرائم ، الأمر الذى يترتب عليه
الإخلال بالأمن وبالنظام العام

قرر ما يأتى :

المادة الأولى - إنذار جريدة اللواء التى تصدر بالقاهرة للمرة الأولى

المادة الثانية - على مدير الجريدة المذكورة نشر هذا الإنذار فى صدر العدد الآتى منها

المادة الثالثة - على محافظ القاهرة تنفيذ هذا القرار «

« محرراً بالقاهرة فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٠٩ »

فكان الحكم على الشيخ جاويش ، وإنذار جريدة اللواء فى يوم واحد ، اضطهاداً
متمعداً للحركة الوطنية

وقد جمع الشعب ا ككتاباً لصنع وسام للشيخ جاويش لمناسبة الحكم عليه ، تقديراً لحسن
بلائه فى الجهاد ، وقدم له هذا الوسام فى حفلة تكريم أقيمت له بفندق شبرد يوم ٢٢ نوفمبر
سنة ١٩٠٩ ، عقب خروجه من السجن

قانون النفى الإدارى

أمعنت الوزارة فى العدوان على ضمانات الحرية الشخصية ، فسنت فى ٤ يوليه سنة ١٩٠٩
القانون المعروف بقانون النفى الإدارى ، الذى رجع بالبلاد إلى الوراء سنين عديدة ، إذ جعل
من حق السلطة الإدارية نفي الأشخاص الذين ترى أنهم خطر على الأمن العام ، إلى جهة
نائية بالقطر المصرى ، وقد أخذ كثير من الأبرياء بهذا القانون ، وكان وسيلة للانتقام بعض
العمد ورجال الإدارة من خصومهم الشخصيين ، واختارت الحكومة الواحات الداخلة منفى
لمعظم من قضت لجان النفى الإدارى بإدانتهم

تعديلات في القانون النظامي

اعتزم الاحتلال ، تهدئةً لخواطر المصريين ، إدخال بعض تعديلات في النظم الشورية التي كانت قائمة في البلاد ، لعل هذه التعديلات تقنع الأمة ، وتصرفها عن المطالبة. بالدستور ، فتضعف الحركة الوطنية تبعاً لذلك ، وتخبو نارها

تعيين الأمير حسين كامل

رئيساً لمجلس شورى القوانين

وفي ٣٠ يناير سنة ١٩٠٩ صدر أمر عال بتعيين الأمير حسين كامل (السلطان فيما بعد) رئيساً لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، فكان تعيينه لهذا المنصب سبباً في ازدياد مكانة المجلس ، على أن هذا التعيين كان له غرض آخر ، هو إضعاف روح المعارضة والاستقلال في أعضائه ، لما كان للأمير حسين من المهابة في نفوس الأعضاء ، وقد ظل يشغل هذا المنصب إلى أن استقال منه في ٣ مارس سنة ١٩١٠ ، على أثر مقتل بطرس باشا غالى وافتتحت الجمعية العمومية يوم أول فبراير سنة ١٩٠٩ برأسة الأمير حسين كامل ، وألقى الخديو عباس خطبة الافتتاح ، ولم يشر فيها البتة إلى عزم الحكومة على إنشاء المجلس النيابي ، فجاءت الخطبة مخيبة لآمال الأمة في قرب إعلان الدستور ، وأجابت الحكومة على مقترحات الأعضاء الذين طلبوا إنشاء هذا المجلس جواباً يؤكد موقفها الرجعي حيال هذا الطلب ، وأبدى الأعضاء في الجلسة الختامية استياءهم من جواب الحكومة

علنية جلسات المجلس

وفي ٣ مارس سنة ١٩٠٩ ، صدر قانون^(١) يجعل جلسات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية علنية ، بعد أن كانت سرية منذ إنشائها سنة ١٨٨٣ ، وكانت أولى جلساته العلنية يوم أول يونيه سنة ١٩٠٩ ، وكان لهذه العلنية أثر كبير في اهتمام الرأي العام بالمجلس ومداولاته ، ولفت الأنظار إليه ، كما أنها رفعت من قيمته في نظر الجمهور

قانون مجالس المديرية

ووضعت الحكومة قانوناً^(٢) لمجالس المديرية تضمن تعديلات لنظامها القديم ، أهمها

(١) هو القانون رقم ٣ لسنة ١٩٠٩

(٢) هو القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٠٩ الصادر في ١٣ سبتمبر من تلك السنة

زيادة عدد أعضائها ، فجعل لكل مركز عضوين ، وخولت سلطة قطعية في فرض ضرائب إضافية على الأتليان ، لا يزيد مجموعها على خمسة في المائة من مجموع الضرائب الأصلية ، لإنفاقها على النافع العامة ومنها التعليم ، وأوجب القانون كذلك موافقة المجلس على المشروعات الآتية (١) إصدار لأئحة محلية تسرى على المديرية كلها أو على قسم منها ، أو على بنادر أو قرى منها ، أو تعديل ، أو إلغاء لأئحة خاصة بالمديرية (ب) سريان قرار أو لأئحة على بندر ، أو قرية ، أو إبطال ذلك (ج) إصدار قرار لبيان كيفية سريان قرار أو لأئحة على بندر أو قرية وأنقص شرط المال بالنسبة لعضو المجلس (وهو خمسون جنياً) ، إلى خمسة وعشرين ، إذا كان حائزاً لشهادة دراسة عالية

وكان الغرض من وضع هذا القانون صرف الأمة عن المطالبة بالمجلس النيابي ، ولذلك قوبل بعدم الاكتراث ، واستمرت حركة المطالبة بالمجلس النيابي وقد وضع الحزب الوطني مشروعاً للمجالس المديرية ، معارضاً به مشروع الحكومة ، مضمونه أن يكون رئيس المجلس من أعضائه ، وأن تكون للمجلس سلطة قطعية في المسائل الهامة ، وأن تكون العضوية فيه لمن يدفع الضريبة ، على أن يعفى من هذا الشرط إطلاقاً من يكون حاملاً لشهادة عالية أو شهادة العالمية من أحد المعاهد الدينية ، أو من سبق له التوظيف بالحكومة بمرتبة قدره عشرون جنياً في الشهر

حق سؤال الوزراء

ومن التعديلات التي أدخلتها الحكومة في القانون النظامي سنة ١٩٠٩ تقرير حق سؤال النظار (الوزراء) في مجلس شوري القوانين ، وقد تقرر هذا الحق بموجب كتاب من رأسه مجلس الوزراء في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٩ ، هذا نصه :

« إن مجلس النظار يميل لإجابة مجلس شوري القوانين عن الأسئلة التي يوجهها أعضاؤه إلى الوزراء فيما يختص بالمسائل الإدارية ذات المصلحة العامة ، وقد أظهر هذا الميل في عدة ظروف سابقة ، ولهذا رأى تقرير خطة للسير عليها في السؤال والجواب ، فوضع القواعد الآتية : (أولاً) أن يحرر مرئيد السؤال إلى سكرتير المجلس قبل توجيهه بخمسة أيام إخطاراً يتضمن نص السؤال بتمامه

(ثانياً) لرئيس المجلس أن يرفض أو يطلب تعديل أي سؤال ، يرى فيه مساساً بالشخصيات ، أو باعثاً على التنافر بين العناصر المكونة لمجموع الأمة ، أو مختصاً بالعلاقات والاتفاقات الدولية

(ثالثاً) يجيب الوزراء على الأسئلة التي توجه إليهم متى كانت مستوفاة للشرائط المذكورة ، ولهم مع ذلك أن لا يجيبوا عنها إذا اقتضت المصلحة العامة عدم الإجابة (رابعاً) لا يصح أن يكون جواب الوزير على سؤال العضو موضوعاً للمناقشة (خامساً) تدرج الأسئلة والأجوبة في محاضر الجلسات « فافتضى إبلاغ ذلك إلى دولتكم ، مع الرجاء بإحاطة حضرات الأعضاء علماً بما ذكر ، أفندم »

وظاهر من هذا الكتاب أن الحكومة قيدت حق سؤال الوزراء بقيود شتى ، جعلته عديم الأثر في الرقابة على أعمالها ، فمن ذلك أنها اشترطت أن لا يمس السؤال العلاقات والاتفاقات الدولية لمصر ، وخولت رئيس المجلس منع إلقاء أى سؤال يرى فيه هذا المساس ، وقصدت من هذا القيد عدم توجيه أى سؤال يتعلق باتفاقية السودان المبرمة في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، وثمة قيد آخر ، ذلك هو حق الوزير في عدم الإجابة على أى سؤال يوجه إليه إذا اقتضت المصلحة العامة عدم الإجابة

وكان سؤال الوزراء قبل صدور هذا الكتاب أمراً مألوفاً في المجلس ، فلم يكتسب حقاً جديداً كان حرمة من قبل ، بل قيد هذا الحق بقيود جعلته هو والعدم سواء

رحلة الفقيد إلى الاستانة وأوروبا

ابريل - سبتمبر سنة ١٩٠٩

ذهب الفقيد إلى الاستانة ، لأول مرة في حياته ، في ابريل سنة ١٩٠٩ ، وقد وصلها يوم ١٢ منه ، وفي اليوم التالي وقعت الفتنة الرجعية التي قامت ضد الانقلاب العثماني ، وانتهت بعزل السلطان عبد الحميد ، فكان يرسل إلى اللواء الرسائل البرقية والمقالات المسهبة ، في وصف مشاهداته عن حوادث هذه الفتنة وتحليلها ، وأخذ يتابع مقالاته ، بلا ملل ولا كلال ، مما دل على ما غرس في طباعه من الجلد على العمل ، وجاءت هذه المقالات باللغة منتهى الدقة ، وصارت تاريخاً صادقاً مفصلاً للحركة الرجعية وإخفاقها ، وكان يطلق العنان لقلمه في الوصف والتحقيق ، كأنه محرر أو مراسل لأعظم جريدة ، أوفد خصيصاً لهذه المهمة ، مقابل أجر كبير ، في حين أنه كان متطوعاً لتحرير هذه المقالات التي ملأت صحائف بأكملها ، فزادت مكانة اللواء الصحفية ، ورفعت شأنه بين الصحف الإخبارية ، وكانت الأنباء التي ترد منه أصدق الأنباء ، وأكثرها انطباقاً على الحقائق

وعدا هذه المقالات ، كان جلّ عمله أثناء مقامه بالاستانة ، تعريف أحرار تركيا بمقاصد الحركة الوطنية المصرية ، وإحباط مساعي إنجلترا في حمل تركيا على الاعتراف بمركز الاحتلال في مصر ، وقد نجح في مسعاه ، إذ امتنعت الحكومة التركية عن هذا الاعتراف ، أو ما يشبهه ، ولو صدر منها لكان له من الأثر في اتجاه المسألة المصرية مثل ما كان لإعلان السلطان عريان عرابي في إبان الحملة الإنجليزية سنة ١٨٨٢ ، فإن هذا الإعلان كان له أسوأ الأثر ، وكان ضربة شديدة خذلت الحركة العرابية ، ولو وجد العرابيون في الاستانة رسولا كالفقيد لتجنبوا هذه الضربة الأليمة

ولقد كان السياسيون الأوروبيون المخلصون لمصر ينصحون للوطنيين دائما باستبقاء علاقة الود بين مصر وتركيا ، قال المستر بلنت في هذا الصدد في مذكراته سنة ١٩٠٨ : « وقد نصحت لهم بالحرص على أن تكون صلوات المصريين بالدولة العثمانية حسنة بوجه خاص ، وذلك لأن العلاقة التي تربط مصر بالامبراطورية العثمانية هي في الواقع الضمان الحقيقي لسلامتها من مطامع إنجلترا » ، وكرر هذه النصيحة في رسالته إلى مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف في سبتمبر سنة ١٩٠٩ ، والمؤتمر الوطني ببروكسل سنة ١٩١٠

كان لدعاية الفقيد صداها في الصحف التركية ، فأكبرت من شأن مصر ، وأعجبت بجهادها ضد الاحتلال ، ومجدت الحركة الوطنية المصرية ، حتى بدت على صفحاتها فكرة تعديل علاقات تركيا الرسمية بمصر ، بعد تحررها من الاحتلال ، وجعلها علاقة دولتين مستقلتين تمام الاستقلال ، قال في هذا الصدد جلال نوري بك أحد أحرار الترك ، ضمن مقالة له بجريدة (كورييه دوربان) الصادرة يوم ١٩ يوليه سنة ١٩٠٩ ، بعد أن أيد مصر في جهادها ضد الاحتلال : « على أن مصر عند ما تتحرر لا يجوز أن تبقى ذبيلا للدولة كما هي اليوم ، فإنه مقام أصبح لا يليق بها ، بل يجب أن تكون تركيا ومصر دولة ثنائية ، شبيهة بنظام النمسا والمجر »

وقد انتهز المترجم فرصة وجود الخديو بالاستانة ، فأرسل إليه رسالة برقية ، ناشده فيها رد الدستور إلى مصر ، وأعرب عن أمله في أن تنال دستورها في عهده ، فكانت هذه البرقية دعابة كبيرة للدستور ، وقد نشرتها معظم صحف الاستانة

وعاد الفقيد إلى مصر في أوائل أغسطس ، ثم سافر في سبتمبر إلى سويسرا ، لحضور

مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف

سبتمبر سنة ١٩٠٩

نشطت الدعاية للقضية المصرية في أوروبا على عهد محمد فريد ، وكان من مظاهرها انعقاد مؤتمر للشبيبة المصرية بجنيف في شهر سبتمبر سنة ١٩٠٩ ، وقد نظم هذا المؤتمر لجنة من شباب الوطنيين ، وهم الأستاذ محمد فهمي ، والأستاذ علي الشمسي (باشا) ، والأستاذ محمد لطفى جمعه ، و (الدكتور) محمد سامي كمال ، وحامد افندي العلابي (بك) ، والأمير افندي العطار ، وحلمي افندي مسلم ، وعثمان افندي فايد ، و (الدكتور) سيد مرعي ، واحتضن الحزب الوطني هذه الحركة ، وعضدها على صفحات اللواء ، وساعد المؤتمر بماله ، وحث المصريين على الاشتراك فيه ، وتولى الأستاذ أحمد لطفى بك المحامي الكبير تنظيم الرسائل التي رغب أصحابها في تقديمها إلى المؤتمر ، واشترك فيه من أحرار الإنجليز المستر كيرهاردي ، والمستر بارنز ، والمستر كتل ، والمستر هازلتون ، من أعضاء مجلس العموم

وافتح المؤتمر يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩ ، واستمر منعقداً ثلاثة أيام ، وتليت فيه رسالة للمستر ويلفرد بلنت ، اعتذر فيها عن عدم حضوره المؤتمر ، وطعن في سياسة الاحتلال البريطاني ، وخطب به من أحرار الإنجليز والأرلنديين المستر كيرهاردي ، والمستر كتل ، والمستر بارنز ، والمستر هازلتون معربين عن تأييدهم للقضية المصرية وهذه خلاصة بقية المواضيع التي أقيمت بالمؤتمر أو قدمت له وجعلها برنامجاً له :

مواضيع باللغة الفرنسية :

- (١) نظام الحكم في مصر لرئيس الحزب الوطني محمد فريد بك . (٢) مركز مصر الدولي للجنة المؤتمر . (٣) نهضة الشرق ومصر للأستاذ محمد لطفى جمعه . (٤) السودان للأستاذ علي الشمسي . (٥) التعليم العام في مصر لباحث مستتر . (٦) تعليم الشعب للدكتور سيد مرعي . (٧) حرية الصحافة للجنة . (٨) مسألة حيدة مصر للجنة . (٩) القضاء على الحرية السياسية في مصر ، والخطر الذي يهدد وادي النيل لصديق افندي ميخائيل (١٠) سياسة الإنجليز في مصر للأستاذ أحمد لطفى السيد بك

مواضيع باللغة الإنجليزية :

- (١) سيئات الاحتلال بقلم الأستاذ عثمان صبرى . (٢) الحركة الوطنية المصرية ومستقبلها بقلم المسيو تيودور رودستين . (٣) مصلحة الصحة بقلم الدكتور منصور رفعت

- (٤) المقارنة بين المسألة المصرية ، والمسألة الأرنلندية بقلم حامد افندى العلابي (بك) .
(٥) مصر والاحتلال بقلم الأستاذ محمد السادة .

مواضيع باللغة العربية :

- (١) تقرير عن مدرسة المهندسخانة المصرية . (٢) السودان المصرى بقلم الأستاذ مصطفى الشوربجي . (٣) مصلحة السكة الحديدية . (٤) تقرير عن الجيش بقلم لفيف من الضباط .
(٥) نظرة تاريخية عن السياسة الإنجليزية في مصر والخطة التي يجب اتخاذها نحو بريطانيا بقلم الأمير افندى العطار . (٦) حل المسألة المصرية بقلم عبد السلام (م . ب . ن) .
(٧) فضائح مصلحة خفر السواحل . (٨) نهضة المصريين وواجباتهم بقلم الأستاذ محمد لطفى جمعه . (٩) مدرسة الحقوق الخديوية بقلم أمين افندى الرافى . (١٠) الاحتلال والدستور في مصر بقلم محمود حمدى السخاوى افندى . (١١) الجيش المصرى قبل الاحتلال وبعده .
(١٢) مصلحة البريد . (١٣) اشتراك جيش الاحتلال في تهريب الحشيش بقلم فهمى افندى الاسكندراني . (١٤) تقرير عام عن مسألة التعليم في مصر ، برنامج للتعليم بقلم (الدكتور)
سامى كمال طالب الطب بليون

خطبة المترجم

أتى الفقيد خطبته بالفرنسية في أولى جلسات المؤتمر ، ضمنها عرضاً شائقاً للحركة الوطنية المصرية ، ووصفاً موجزاً للنظام الذى كانت البلاد تحكم به في عهد الاحتلال ، قال :

« أيتها السيدات ، أيها السادة ، إنى سعيد جداً بوجودى في هذا المجتمع الذى يضم زهرة الناشئة المصرية ، محط آمال مصر بأسرها ، وإنى أحيى فجر الحرية الذى أخذ يشرق في الأفق وينير لنا الطريق ، في وسط تلك الظلمات التى أسدلتها علينا ذلك المغير السالب لحرقتنا واستقلالنا ، فلنحى جميعاً هذا المؤتمر ، ولنحى فيه تلك الفكرة الجليلة التى تسرى ولا يوقفها شيء في الوجود

« لقد خطت فكرة استقلال مصر في سبيل النجاح مدة الخمس السنوات الأخيرة ، أكثر مما خطته منذ حل الاحتلال بهذه الديار ، وكانت خطاها أكثر اتساعاً عند ما اهتمت الناشئة بمستقبل بلادها ، وسلكت سبيل المطالبة بحقوقها بهدوء وثبات

« فلنحى إذن تلك الناشئة التى تحلت بسكينته لا يشوبها ضعف ، واتصفت بشهامة خالصة من كل عنف ، ولنشجعها على خدمة قضية الوطن ، ولنحارب كل أمر للجبين يتولد من

مقارنة ضعفنا الظاهري بقوة إنجلترا ، فإن ذلك مدعاة إلى اليأس ، ولنثبت للعالم المتمدن أننا لسنا من أولئك الذين يعوزهم النجاح في عملهم لمواصلة الجهاد ، ولا من أولئك الذين يرتدون على أعقابهم أمام العقبات التي يضعها لنا أعداؤنا في الداخل والخارج ، لنثبت لأعدائنا أن من العبت محاولتهم التضييق على صحافتنا ، ومن العبت أيضاً أن يزجوا في السجن المدافعين عن حقوقنا ، وعلى الناشئين أن يصيحوا في وجوه أولئك الأعداء قائلين : إننا نأخذ على أنفسنا اقتحام طريق الجهاد ، عندما يصبح خالياً ممن سبقونا فيه ، لنحى أيها الإخوان سويسرا ، تلك البلاد الحرة ، ملجأ المضطهدين ، وموئل المظلومين ، تلك البلاد التي تعطى للعالم مثال شعب فاق الشعوب في حريته ، ولم يجد مع ذلك حاجة إلى استعباد غيره من الأمم بحجة الأخذ بيدها إلى طريق الحضارة

« بهذه الحجة بقيت إنجلترا في مصر منذ سبعة وعشرين عاماً ، بعد أن قامت بمهمتها الأصلية ، وهي وضع حد للثورة الحربية وإعادة الخديو توفيق إلى عرشه ، ولكن أتعرفون كيف بدأت إنجلترا الإصلاحات الضرورية لإعطائنا حكومة ثابتة الدائم ، شبيهة بالحكومات الأوروبية؟ إنها ألغت النظام الدستوري الذي منحه لنا الخديو توفيق ، بعد أن كان سائراً في طريق أرضي العالم بأسره ، ثم أبدلته بمجلس شوري القوانين ، وهو مجلس ليس له إلا رأى استشاري ، ونصف أعضائه تقريباً تعيينهم الحكومة مدة حياتهم ، أما النصف الآخر فيعتبر أنه ممثل للأمة ، والحقيقة أن الانتخابات تجري بطريقة عقيمة تجعل هؤلاء الأعضاء لا يمثلون في الغالب إلا الحكومة التي تساعد على انتخابهم ، وتضمهم إليها بواسطة الرتب والنياشين التي تفيضها عليهم جزافاً ، ومع ذلك فإذا حدث بالرغم من كل التحولات ، أن هذا المجلس أظهر بعض ملاحظات أو طلب بعض مطالب في صالح الأمة ، فإن الحكومة ترفض ذلك غالباً ، وليس لهذا المجلس البأس حق في مناقشة الجواب أو الرد عليه ، وواجبه الذي يقضى به القانون النظامي أن يطأ رأسه ويرضى بأوامر الحكومة ، وقد أنشأوا بجانب هذا المجلس (جمعية عمومية) تجتمع مرة على الأقل في كل سنتين ، ومن شأنها التصديق على الضرائب المستجدة ، ويمكنها أيضاً عرض بعض المطالب ليس إلا ، وهم يجمعونها مدة يوم أو يومين ويفضونها دون أن يكون لديها الوقت الضروري لمناقشة الطلبات التي تريد عرضها على الحكومة ، ومع ذلك رغماً من هذا النظام العقيم ، فإن مجلس الشورى والجمعية العمومية قررا مرات عديدة ، بل وفي كل جلسة تقريباً ، وجوب اشتراك الأمة في سن القوانين ، فكان جواب الحكومة ، سلباً تصحبه الفطرسة والكبرياء ، ولكنها في هذه السنة ، أمام قوة الرأي العام ، الذي

عبرت عنه الجرائد ، قبلت أن تجعل الجلسات علنية ، وتنازل الوزراء إلى حضورها لمناقشة الأعضاء في مشاريع القوانين ، وهذا شيء قليل جداً ، أو لا شيء ، فليس يمثل هذه المنح الهزلية يتوصلون إلى تهدئة نائرة الرأي العام ، وعلى ذلك فالأمة لا تفتأ تطالب بدستورها بكل الطرق التي في استطاعتها ، ولا بد أن تنال أمنيته

« أيها السادة ، ذلك هو حظ مصر من النظام النيابي ، وعلى تلك الطريقة التي شرحتها نشترك في سن قوانيننا وإدارة شؤوننا ، إن مصر بحكومة بالمستشارين الإنكليز الذين يديرون دولاب الأعمال في الوزارات ، وخصوصا المستشار المالي ، الذي له حق الحضور في جلسات مجلس الوزراء ، يحكم بلادنا أولئك المستشارون الغير المسئولين ، الذين يحركون وزراءنا البائسين كما يشاءون ، فيحتمل أولئك الوزراء أمام مواطنيهم مسئولية أعمال رجال الاحتلال وغلطاتهم ، ولقد سمح للإنكليز هذا النظام الفاسد الفاضح ، أن يبددوا أموالنا ، خصوصا بعد الاتفاق الودي الذي عقد في ابريل سنة ١٩٠٤ ، ذلك الاتفاق الذي جعل من المستشار المالي حاكما متسلطا على الأموال الاحتياطية ، والمتوفر في الميزانية ، فيتصرف فيها كما يشاء ، ولقد أنفقها المستشار المالي السابق في شراء الأسهم الأجنبية ، وخصوصا أسهم قرض الترנסفال وأفقدنا بذلك أكثر من عشرين مليوناً من الفرنكات في سنة واحدة ، سمح هذا النظام للإنكليز أن يفتحوا السودان بأموال المصريين ودمائهم ، وأن يرفعوا علمهم على ربوعه ، بجانب العلم المصري ، وأن يوقع لهم بطرس باشا غالى تلك الاتفاقية الباطلة في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ التي أصبح السودان بمقتضاها ، ملكا مشتركا بين الإنجليز والمصريين ، سمح هذا النظام لأبناء التاميز أن يحرموا التعليم العام من نظام صالح ، ويهبطوا بمستوى الأمة العلمى ، ويحشروا في وظائف الحكومة كل طريد من كليات إنجلترا ، مؤثرين إياهم على أبناء البلاد ، سمح لهم هذا النظام أن يجعلوا من الجيش آلة مسخرة لقضاء مآربهم في السودان ، ومد السكك الحديدية ، وتشيد القصور في تلك البلاد ، سمح لهم أن يجعلوا من مصر مستعمرة إنجليزية ، ومن الخديو أميراً يشبه رجوات الهنود »

« أيها السادة ، إنما اجتمع هذا المؤتمر في هذه المدينة الحرة ، ليعلم تلك الحقائق للعالم المتمدن ، وستسمعون المواضيع التي درست درساً دقيقاً ، فتتبنون كيف تستعبدنا إنجلترا الحرة ، كما تستعبد الهنود ، وكما تستعبد أمماً أخرى لا عداد لها ، على أن الأمة المصرية بالرغم من كل ذلك قد أحست بتلك الحالة المحزنة ، وأخذت تجاهر بمطالبها ، بدأت هذه الحركة على يد المرحوم مصطفى كامل ، وشد أزره فيها من كانوا أشد الناس تألماً من استبداد اللورد كرومر ، وقد عاجلت النية المرحوم

في جهاده ، واستمرت الحركة بعد استشهاده ، ولو أن الذين ساعدوه في مبدئها تخلوا عنها بعد أن خلف اللورد كرومر السير إلدون جورست ، ارتقت هذه الحركة ، وأخذت تظهر بمظهر حمل أعداءنا على أن يعترفوا بوجودها ، وأن يحسبوا لها حساباً ، أما الذين يتجاهلوننا فهم إنما يخدعون أنفسهم ، أو يخدعون غيرهم فيما يعتقدون

« ولقد ظهرت أخيراً هذه الحركة بمظهر جليل في مدينة القاهرة يوم ٢٩ أغسطس ، بعد أن حكم على الشيخ عبد العزيز جاويش رئيس تحرير اللواء ، لأنه ذكر كلا من بطرس باشا غالى ، وفتحى باشا زغلول بفضاعة دنشواى ، فاجتمع الناس وفتحوا الكتاب ليقدّموا إلى ذلك الوطنى السجين وساما من الذهب ، تذكاراً لحبسه الذى احتمله فى سبيل غايتنا الشريفة الجليلة ، تلك الغاية التى وقفنا عليها جميعاً كل حياتنا

« إنى أظن أيها السادة أنى قد صورت لكم الطريقة التى تحكم بها مصر : حكومة استبدادية تحكم البلاد بحسب ما يوحىه إليها الهوى ، وتحيط سياستها بطلاء خادع من النظام الشرعى ، ونفر من المصريين يوافقون على القوانين والأوامر العالية ، التى يضعها المستشارون الإنجليز ، تحت مراقبة ذلك المعتمد الإنكليزى المفوض ، وسيظل هذا النظام قائماً فى مصر ، مادامت مصر محرومة من دستور يسمح للأمة أن تدير شؤونها بنفسها وتكون وزارتها مسئولة أمام برلمانها

« نحن لانطلب ذلك الدستور من إنجلترا ، التى نعتبر احتلالها قائماً على قاعدة الاغتصاب ، وانتهاك حرمة الحقوق الشرعية ، وإنما طلبناه وسنطلبه من الخديو الذى يمثل السلطة الشرعية ، وسنناله فى أقرب مما يظنون

« ولأجل أن ندرك تلك الغاية قد عزمنا على أن نثار على الخطة التى رسمناها واتبعناها ، وهى أن نطالب بالدستور فى كل فرصة ، وأن نستعين بالرأى العام فى أوروبا ، ونجعل فى صفنا ، ونقنع العالم المتمدن بأننا أهل للحرية ، وأنا لسنا أمة متوحشة أو متعصبة ، كما يصورنا الإنجليز ، ليخلقوا لأنفسهم حجة للبقاء فى بلادنا ضد كل حق مشروع ، نحن لانفهم كيف نظل محرومين من حق إدارة شؤوننا بأنفسنا ، بعد أن نال إخواننا العثمانيون والفارسيون حريتهم ، لأنى أعتقد أن المصريين ليسوا بأقل كفاءة أو أقل علماً ، من إخوانهم العثمانيين والفارسيين ، فهل تريد إنجلترا بما كسبتها لنا ، أن تسوقنا إلى ثورة تسيل فيها الدماء أنهاراً بمصر ، فتتدرع بذلك إلى إلحاقها بممتلكاتها ؟ نحن لانظن ذلك ونعتقد أن الذى يدعوها إلى زيادة معا كستنا رؤيتها فى مصر آذاناً صاغية مستعدة لأن تستمع نصائحها

« أيتها السيدات ؛ أيها السادة : إني أظن أن قد أثقلت عليكم وإني أشكركم على ما أبدىتموه نحوى من الالتفات لما شرحته لكم ؛ وقبل أن أختم كلامى يجدر بي أن أدعوكم أن تقولوا معى : لتجى مصر مستقلة ! ليحى الدستور ! لتجى سويسرا ! »
وقد قوبلت الخطبة بالتصفيق والاستحسان من جميع الحاضرين

قرارات المؤتمر

وقد قرر المؤتمر الاحتجاج على الاحتلال ، والمطالبة بالجلء والدستور ، فنجا بذلك نحو الحزب الوطنى فى مبادئه ، واحتج على الحكومة المصرية لإعادتها العمل بقانون المطبوعات ، ودعا إلى عقد مؤتمر بالقاهرة لبحث مسألة التعليم الحر البعيد عن رقابة الحكومة وقصد الفقيء بعد انتهاء المؤتمر إلى باريس ثم إلى لندن ، وهناك التقى بالمستر ويلفرد بلنت نصير المسألة المصرية ، ليستحثه على إثارتها على صفحات الجرائد الإنجليزية ، وعاد إلى مصر فى أكتوبر سنة ١٩٠٩

تعديلات فى اللجنة الإدارية

استقال على باشا آصف ، من عضوية اللجنة الإدارية للحزب الوطنى فى يناير سنة ١٩٠٩ لضعف صحته ، وانتخبت اللجنة محمد بك أحمد الشريف بدله ، ثم انتخبت محمود بك الشيشينى عضواً بها ، وأحمد بك لطفى المحامى الشهير (والعضو بها) وكيلاً للحزب ، بدلا من أحمد فايق باشا المستقيل ، وإبراهيم باشا حلیم ، والأستاذ حسين بك فهمى بهجت المحامى ، عضوين بها ، ويوسف بك حافظ أميناً للصندوق

الفصل الخامس

جهاد الفقيه سنة ١٩١٠

كانت سنة ١٩١٠ مليئة بالمعارك العنيفة ، بين الأمة من جانب ، والحكومة والاحتلال من جانب آخر ؛ وقد قاد المترجم جيش الأمة في هذه المعارك بشجاعة وثبات ، وضاعف جهوده ، وشنق للحركة الوطنية طريق النصر ، وسط العقبات التي اعترضتها ، والمكائد التي دبرت لها

خطبته في المؤتمر الوطني

٧ يناير سنة ١٩١٠

اجتمع المؤتمر الوطني (الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطني) يوم الجمعة ٧ يناير سنة ١٩١٠ بدار اللواء برئاسة المترجم ، وألقى فيه خطبة مستفيضة عن موقف الحركة الوطنية وموقف الحكومة تجاهها ، بدأها بقوله :

« إخواني الأعزاء : يجتمع مؤتمرنا الوطني للمرة الثانية بعد تأسيسه ووفاته مؤسسه إلى رحمة مولاه ؛ ويسرني أن أخبر حضراتكم بأن حزبنا الوطني ، يزداد رسوخاً سنة عن سنة ، ويقوى ساعده ، وتشتد عزيمته بدخول الشيبية فيه ، وانضمامها إليه ، فتبعث فيه روح الفتوة ونشاط الشباب ؛ وكلما زادت مقاومة خصومنا لنا ، زادت صفوفنا انضماماً ، وزاد عددنا كثرة ، فلا يمضي وقت طويل حتى يصبح سكان القطر متحدين في المبدأ والغاية ، رغمًا من دسائس الدسائين ووشاية الواشين ، ومساعي التملقين ، خدام السلطة المطلقة ، وعبّاد الألقاب الضخمة ، والوسامات الموهمة »

اضطهاد الوزارة للحركة الوطنية

وأخذ يعدد بعض ما لقيته الحركة الوطنية من اضطهاد الوزارة ، قال :
« إخواني : أرادت الحكومة إسكات صوت الأمة ، فعمدت إلى طريقة الإرهاب ، وأخرجت قانون المطبوعات من محفوظاتها ، فاحتجت الأمة عليه بكل شدة مع عدم الخروج

عن القانون ، وأظهرت سخطها على الحكومة واستيائها من أعمالها ، فتدخل البوليس في الأمر ، وشتت المتظاهرين بالقوة العشوم ، ولولا ما استعمله المتظاهرون من الحكمة في عدم المقاومة لتدخل جيش الاحتلال الذي كان على أهبة الاستعداد ، ولسالت الدماء أنهاراً ؛ بعد ذلك رفعت دعاوى على بعض الخطباء بدعوى طعنهم على بعض كبار الموظفين ، فحكمت عليهم المحاكم بعدة أحكام ألغى بعضها في الاستئناف ، وبعضها تأيد أو تعدل ، فسجن الشبان جزاء ما يسمونه تهوراً في الوطنية ؛ ثم رفعت الدعوى على أحمد افندي حلمي صاحب « القطر المصري » لنقله مقالة نشرت في إحدى جرائد الأستانة ، وعلق عليها بما يفيد عدم موافقته على ما جاء فيها ؛ ولكن رأت المحاكم أن مجرد النقل معاقب عليه قانوناً ، فعاقبته بالسجن مع التشغيل ، وقضت بتعطيل جريدته ستة شهور ؛ ولم يزل هذا الوطني الفيور نزيل السجن للآن ، أما الجريدة فظهرت بعد انتهاء مدة إيقافها

« وأخيراً رفعت الدعوى على الشيخ عبد العزيز جاويز بسبب مقالة ذكرى دنشواي ، فحكم عليه بالحبس ثلاثة شهور من محكمة مصر الابتدائية ، بصفة استثنائية ، ودخل السجن محترماً ، وخرج منه أكثر احتراماً ، وأعلى مقاماً مما دخله ، وقد برهنت الأمة على إكرامها له واحترامها إياه بأن قدمت له وساماً احتفلت بتقديمه له يوم خروجه في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٩ ، في حفلة كبرى بنزل شبرد ، كما أظهرت الشبيبة الأزهرية والمدرسية إكبارها له بمظاهرة كبرى سارت فيها جمعية الاتحاد الأزهرى ، التي كان يقول أعداء حرية الأزهر والأزهريين : إنها ماتت وقبرت بمساعيمهم قبحهم الله ، ومن الغريب أنهم لم يكتفوا بحبس الشيخ جاويز ، بل أرادوا إظهار جبروت الحكومة وعظومتها ، بأن أنذروا اللواء طبقاً لقانون المطبوعات الاستبدادي في نفس اليوم الذي دخل فيه الشيخ السجن

« وقد لاحظ بعضهم مصادفة أخرى ، وهي صدور الأمر العالي بترقية بوغوص أغويان بك رئيس الجلسة التي حكمت على الشيخ بالحبس ، في نفس اليوم الذي أفرج فيه عنه ، ولا ندري إذا كانت هذه المصادفات حصلت عفواً أو قصداً ، على أن كل هذه الأعمال لم تكم أفواه الجرائد ، ولم تخفف من لهجتها ، بل إن كلامها سارت في الطريق الذي رسمته لنفسها ، غير متحولة عنه ، مهما هددت أو أوذيت في محرريها والقائمين بها »

الحكومة ومجلس شورى القوانين

ثم تكلم عن التعديلات التي أدخلت على نظام مجلس شورى القوانين عام ١٩٠٩ ، فقال :

« مما نالته الأمة بفضل مجهوداتها في هذه السنة ، علنية مجلس الشورى والجمعية العمومية ، وتعديل نظام مجالس المديرية ، وحق سؤال النظار بمجلس الشورى ، وهي مسائل ، وإن كانت في ذاتها لا تعد شيئاً مذكوراً بالنسبة للدستور ، الذي تطلبه الأمة وتسمى وراءه مهما كلفها من المجهودات والأموال والأنفس ، إلا أنها تعد خطوة ولو صغيرة في سبيله ، وتعود ببعض الفائدة على الأمة لو أحسن أبنائها استعمالها ، وعرفوا طريق الانتفاع بها ، وقد ظهرت فوائد علنية مجلس الشورى ، في مجادلات أعضائه للنظار ، وفي مباحثاتهم في القوانين المطروحة أمامهم ، فإن الأعضاء أصبحوا يحسبون لصوت الأمة ، وللجرائد التي تعبر عن أفكارها ، حساباً كبيراً ، وأصبح كل منهم يسعى لنيل ثقة الأمة به ورضائها عنه ، بوقوفه موقف المناقش العاقل ، والمحاسب المفكر ، لا موقف المعاند أو المكابر ، حتى اضطروا الحكومة في عدة مواقف ، إلى احترام آرائهم ، والأخذ بملاحظاتهم ، نعم إن الذين ظهروا بهذا المظهر الشريف قليلون جداً ، ولكن العيب في ذلك في طريقة الانتخاب ، التي تحتم أن يكون المنتخب من أصحاب العقار ، ولو لم يكن من أصحاب العقول الراجحة ، أو المعلومات الواسعة ، ولا دواء لهذه العلة إلا تعديل شروط الانتخاب ، فلا معنى لأن يكون اسم المرشح مقيداً منذ خمس سنوات ، أو أن يدفع الخمسين جنيهاً أو الخمسة والعشرين جنيهاً ، ضريبة للحكومة مدة سنتين ، أو أن يدفع مثل هذا القدر الكبير من المال ، بل يجب أن يكتفى بأن يكون اسمه مقيداً في السنة التي يحصل فيها الانتخاب ، وأن يكون ممن يحسنون القراءة والكتابة باللغة العربية وأن يفضل حاملو الشهادات العلمية من الأزهر الشريف ، أو من المدارس العليا بمصر أو بأوروبا ، وإلا فإدام الامتياز لأصحاب العقارات والأطيان فمن الصعب أن يرتقى مستوى المجلس في المعارف عما هو عليه الآن »

تعميم التعليم الابتدائي

« أما تعديل نظام مجالس المديرية وإعطاؤها الحق في وضع ضرائب على الأطيان لا يزيد مجموعها على خمسة في المائة من مجموع الضرائب الأصلية ، وصرفها كلها أو جلها في التعليم ، فيعود على البلاد بالنفع العميم ، فإن نشر التعليم الابتدائي بين جميع طبقات الشعب ، من أقوى الوسائل لترقية الأمة ، وأقرب السبل لإنالتها الحرية والاستقلال ، ويجب أن يكون قصدنا جميعاً الوصول إلى جعل التعليم الابتدائي إلزامياً ومجانياً ، لكل مصري ومصرية ، أقول مجانياً لأنه لا يمكن التوفيق بين الإلزام ودفع أجره على التعليم ، ولأن جعله مجانياً للفقراء

وبأجرة للأغنياء ، فيه جرح لمواطني الفقراء من التلاميذ ، الذين يرون أنفسهم محقرين في نظر إخوانهم ومعلميهم ، فالدمقراطية الحقّة ، والمساواة الحقيقية ، تقضيان بأن يكون التعليم الابتدائي مجانيا لجميع طبقات الأمة ، فقيرها وغنيها ، بلا تمييز ، حتى يشب التلاميذ على حب المساواة ، ويعرفون منذ نعومة أظفارهم أن لا تفاوت بين الناس إلا بخدمة الأمة ، وأن أقربهم إلى الله أتقاهم ، لا أغناهم »

التعليم الثانوي والعالي

« ولا ننس أن التعليم الابتدائي وحده غير كاف لحاجات الأمة ، فإن الأمم لا ترقى إلا بالتعليم الثانوي والعالي ، اللذين يخرجان الطبقة الراقية التي عليها المعول في إدارة أمور العامة والأخذ بيدها إلى طريق السعادة ، طريق النور ، طريق الحرية الأبدية ، فيجب أن نسعى في أن يكون بكل عاصمة مديرية أو محافظة مدرسة ثانوية على الأقل ، وأن يكون بها محال مجانية لتعليم النابغين من أولاد الفقراء ، لا أن يكون المبلغ المقرر لهم ١٦٠٠ جنيه في كل سنة من سنى التعليم الثانوي الأربعة ، من ميزانية تربو على الستة عشر مليون جنيه ، أى بنسبة جنيه واحد على كل عشرة آلاف جنيه ، وهو ما لم يسمع به إلا في مصرنا الأسيفة ، أما التعليم العالي فيجب أن يكون أضعاف ما هو عليه الآن ، حتى يتخرج للبلاد العدد الكافي من المحامين والأطباء والمهندسين والعلماء والماليين وغيرهم ، فتصبح الأمة في غنى بأبنائها عمن يقصدها من علماء الأجانب أو الآفاقيين منهم

« هذا وقد حصلت الانتخابات لمجلس المديرية على نظامها الأخير ، ويظهر أن متوسط معارف المنتخبين في هذا الانتخاب الأخير ، أرقى من الانتخابات السابقة ، ولولا القيود التي أدخلتها الحكومة لمنع المعلمين من الوصول إليها ، وما أناه بعض رجال الإدارة من التداخل في الانتخابات حتى لا ينتخب إلا من تثق الحكومة بإخلاصه لها ، لكانت النتيجة أحسن مما وصلنا إليه ، ومع كل هذه العيوب ، فلو قامت مجالس المديرية بالواجب عليها نحو بلادها واستعملت ماخول لها من السلطة القليلة ، ولم تخضع لأوامر الحكام أو ما يوعز به مقتشو الداخلية ورجال الاحتلال وصنائه ، لخدمت البلاد خدمة عظيمة وقربت زمن الخلاص وتحرير البلاد ، من سلطة الفرد ومن كل سلطة أجنبية ، فهمة هذه المجالس كبيرة ، ومسئوليتها أكبر وأعظم ، والأمة مراقبة لأعضائها ، تذكر لكل منهم حسناته وسيئاته ، فتكافئ المحسن وتجازى المقصر بالازدراء والاحتقار

حق سؤال النظار

« أما حق سؤال النظار بالكيفية التي ذكرت في جواب الحكومة ودونت ضمن لأئحة المجلس الداخلية ، فغير وافية بالفرض ولا تأتي بالفائدة المقصودة إلا إذا حول إلى حق مناقشة يعقبها الاقتراع على الثقة بالوزارة ، وسقوطها إذا لم تحز ثقة نواب الأمة ، وإلا فما دامت الحكومة تهزأ بالأمة ونوابها ، وما دامت الوزارة تعتبر نفسها ممثلة لسلطة الفرد ، فلا أمل في الوصول إلى الغاية المطلوبة

» ومما يؤيد ذلك ما حدث أخيراً من امتناع النظار ورؤسهم عن حضور جلسات مجلس الشورى ، حيث لم ترقهم مجادلة بعض أعضائه لهم وانتصار نواب الأمة عليهم في مواقف كثيرة ، فامتنعوا عن حضور جلساته من يوم السبت الماضي (أول يناير سنة ١٩١٠) ، حتى توضع في لأئحة المجلس الداخلية مواد مخصصة تضمن كرامتهم ، من أن تهان ، وتمنع النواب عن مناقشتهم بنفس الشدة التي يجيبهم بها النظار ، أو بعبارة أخرى حتى يقبل نوابنا أن يقابلوا شدة النظار معهم وانتهارهم لهم بالخضوع والمسكنة

« قالت هذه الوزارة الحرة إنا نريد أن نتدرج بالأمة في النظام الدستوري ، واستبشرت الأمة خيراً من هذه الخطوات الصغيرة ، وأملنا نيل الدستور التام على يديها وفي عهدها ، ولكن بمجرد ما آتت من نوابها الرغبة في استعمال حقهم ، والميل إلى الانتفاع بما منح لهم (على حسب تعبيرهم) ، امتعض بعض النظار ، وتغلب عليهم ما اعتادوه من خضوع الأعيان لهم ، فكبر لديهم أن يعاملوا معاملة وزراء دستوريين ، فغضبوا وأضربوا عن الحضور إلى جلسات الشورى ، لعلمهم أن لا قدرة لهذا المجلس على إسقاطهم ، وظهروا بهذا المظهر الغريب المغاير للمبادئ الدستورية ، وبرهنوا للأمة بأن وزارتهم لم تكن تلك الوزارة الحرة التي كان يؤمل الخير العظيم في عهدها ، وقابلت الأمة تعيينها بالبشر والإيناس ، نعم كانت الأمة تعتقد حسن نيات الكثير من أعضائها ، رغمًا مما صدر في أيامها من القوانين الاستبدادية ، كقانون الصحافة ، وقانون النفي الإداري ، ولكن هذا الإضراب الأخير وترفعهم عن حضور جلسات الشورى ما لم يتعهد النواب بمعاملتهم معاملة العبد للسيد ، أو المتعلم للمعلم ، أضعف الثقة بهم ومال بالأمة عنهم ، فعلى من وافق الوزارة من النظار لمجرد التضامن مع إخوانهم ، أن يدركوا أهمية الحالة وخطورة الموقف ؛ وأن يتركوا مراكرهم حتى تعلم الأمة عدوها من صديقتها ، فتعامل كلا بما يستحق ، وإننا منتظرون عودة الجناب العالي الخديوي ليضع لهذه الحالة السيئة

حداً ، ويوقف النظار عند حدهم ، وإلا فليمتنع مجلس الشورى عن الاجتماع ، ويرفع الأمر
للأمة صاحبة الكلمة العليا ، فتعلم أن ما وعدت به من رد الدستور إليها تدريجياً ، وعد كاذب
لا يراد به إلا تخدير أعصابها ، فتسكت عن المطالبة به ، وهو ما حذرناها منه من مبدأ
ما يسمونه « سياسة الوفاق »

الميزانية

« اشتغل مجلس الشورى بنظر الميزانية ، وخصها بقدر ما سمح له الوقت الممنوح له ،
وهو قليل جداً ، وقدم بعض ملاحظات عليها نالت استحسان الأمة وإن كانت قليلة جداً
بجانب ما كان يلزم تقديمه من الانتقادات لو كان لديه متسع من الوقت ، ومع ذلك ورغمما
عن إخامه لناظرى المالية والأشغال ، لم تعبأ الحكومة بملاحظته ، بل أصدرت الميزانية كما
هى ، دون أن تكلف نفسها مئونة الرد على مجلس الشورى ، وظهرت أمام الأمة بمظهر المستبد
المحتقر لآراء نواب من يدفعون الضرائب ، ويسلمونها لهذه الحكومة تبديدها ، وتسرف في
صرفها على ما لا خير فيه لمصر ، متبعة أوامر المستشار المالى مندوب الحكومة الانجليزية
« لا يمكن لمجلس الشورى أن يفحص الميزانية فحواً جدياً ، إلا إذا قدمت إليه في أول انعقاده ،
أى في ١٥ نوفمبر ، وخصص كل جلساته إلى ٢٠ ديسمبر في فحصها في جلسته العمومية ، أو
بواسطة لجنة من أعضائه تنتقدها باباً باباً وفصلاً فصلاً ، وتقارن بين مانصره مصر ومانصره
الدول المتقدمة كفرنسا مثلاً ، وتقارن بين مرتبات الموظفين الكبار هنا وهناك ، لترى كيف
أن مال المصريين أصبح نهياً لمن طلب ، إذ ترى القلم له مرافق ، ورئيس ، ونائب رئيس ،
ومساعد نائب رئيس ، ومع هؤلاء الرؤساء الأربعة كاتبان أو ثلاثة ، والأمثلة على هذه
التصرفات كثيرة جداً ، لا يتحمل نطاق هذه المجالة شرحها ، وسيقوم اللواء بهذه المهمة
خدمة للأمة »

الدفاع عن الفلاح

وتكلم عن فداحة الضرائب التى تصيب الفلاح بالنسبة لمجموع المولدين فقال :

« وهناك مسألة أخرى يجب على نواب الأمة الاشتغال بها ، وهى تحمل الفلاح المصرى
أكبر جزء من الميزانية المصرية ، فكلكم تعلمون أن لجان تعديل الضرائب جعلت أساس
تفديرها أن تكون الضريبة بنسبة ٢٨ فى المائة من الإيجار ، بحيث لا يزيد ما يدفع عن الفدان

عن ١٦٤ قرشاً سنوياً ، وتعلمون أن أصحاب الأملاك المبنية في المدن المقرر فيها دفع عوائد أملاك كانوا يدفعون جزءاً من ١٢ من إيجار أملاكهم أى ٨ / ١٠ تقريباً ، ثم زيدت بمقدار الربع من أول عام ١٩٠٩ ؛ ولكن من الغريب أن التجار لا يدفعون شيئاً ، وكذلك المصارف وأصحاب الأموال المنقولة على العموم ، فمن اشترى بجميع أمواله أسهماً من البنك العقاري أو الأهلى مثلاً لا يدفع للحكومة شيئاً ، في حين أن الفلاح الصغير الذى يملك قيراطاً أو قيراطين يدفع ثلث إيراده ، وإذا نقص المحصول أو أتلفته الدودة باع ماشيته لدفع غائلة الصراف ، ومنعه من بيع ملكه تسديداً لمال الحكومة ، الذى يبذر باليمن والشمال ، فيجيب على الكتاب والخطباء أن يطرقوا هذا الباب ، ويشرحوه شرحاً وافياً ، حتى يقف رأى العام على ما يصيب الفلاح من الظلم الفادح بتحملة ما يقصم ظهره من الضرائب ، وحتى يمكن أعضاء الشورى أن يعملوا لهذه المسألة نصيباً من اهتمامهم وقت درس الميزانية للعام المقبل (١٩١١) ، ويجب على المشتغلين بتشكيل نقابات الزراعية أن يهتموا بإيجادها حتى تشتغل بتخفيف الضرائب عن الأطيان وتحسين حالة الفلاح المسكين الذى يكد طول سنته هو وزوجته وأولاده ، ولا يحصل إلا على القوت الضرورى من الذرة ، وإذا نقص محصول القطن عن سداد ما عليه من الإيجار أخذ منه محصول الذرة كله أو بعضه ؛ فانظروا إلى هذا التعس الذى عليه أساس العمران بمصر ، والذى لم تتغير حالته المعاشية ، بل هى حياة بؤس وشقاء ، وجهل لا يماثله فيها فلاح آخر ؛ الفلاح المصرى أتس فلاح فى العالم ، أتس من الفلاح الروسى ، الذى يضرب بشقائه المثل ؛ ولا خلاص له من هذه الحالة إلا بنشر التعليم الابتدائى وجعله إجبارياً ، وبتشكيل نقابات زراعية للدفاع عن حقوقه أمام الحكومة وأمام الملاك الذين يزيدون عليه الإجراءات بمناسبة وبغير مناسبة ، وأمام المرايين الذين يأخذون منه ما يبق لهم بين جشع الملاك وظلم الحكومة

الرسوم الجمركية

« وهناك مسألة أخرى جديرة بالاهتمام ، وهى مسألة الجمارك والمعاهدات التجارية التى تبرمها الحكومة مع الدول ، دون أخذ رأى مجلس الشورى ، ودون مراعاة صالح البلاد ، أو المبادئ الاقتصادية التى تقضى بضرب المكوس على الأصناف التى يوجد مثلها فى البلاد ، وعدم فرض شىء منها على ما تحتاج إليه البلاد من الحاصلات ، أو ما يكون ضرورياً منها للفقراء ؛ فهل يعقل أن تؤخذ عوائد جمركية على الفحم الحجري مثلاً ، أو الآلات الزراعية

أو الحديدية على العموم ، مع افتقار البلاد إليها ، وعدم وجود شيء منها في أرض مصر ؛ وهل من المعقول أن يؤخذ على الحنطة والدقيق مثل ما يؤخذ على الخمر ، أو يؤخذ على المنسوجات القطنية اللازمة للملابس الفقراء ، مثل ما يؤخذ على الحرير وهو من كاليات الأغنياء ؟ إن مثل هذه الأمور المخالفة للعقل والعلم ، لا توجد إلا في مصر ، حيث الاحتلال يدير الأمور لغاية واحدة هي دفع فوائد الديون ، وتوظيف من لم يجدوا الكفاف في بلادهم بأرقى الوظائف هنا وبأعلى المرتبات

« أظنكم لم تنسوا أن الحكومة فرضت ضريبة ٨ في المائة على ما يفزل من القطن في مصر ، فأما هذه الصناعة مراعاة لمصالح الغزاليين في إنجلترا ، لكن هل تعلمون أنها لم تأخذ شيئاً على الخمر التي تصنع في مصر ، وتوجد معاملها بكثرة في ضواحي العاصمة بل في شوارعها ، ولا على معامل البيرة بمصر والاسكندرية وغير ذلك ؟ هذا ما لم أجده جواباً للآن »

تشريع العمال والنقابات

وقال عن نقابات العمال والتشريع الخاص بهم :

« العمال في بلادنا مهملون كالفلح ، فلا قانون يلزم المفاوض بدفع تعويض لمن يموت شهيد عمله ، أو يفقد أحد أعضائه فيصبح عديم الكسب ، ومن الأمثال العامية (إن الفاعل ديته أجرته) ، ولا الحكومة تفكر في الدفاع عنه ، فهي كما قلنا وقررنا لا تهتم إلا بدفع فوائد الديون ، أو هي شبه شركة لاستغلال وادى النيل

« نقابات العمال قوة هائلة تخضع لها الحكومات وتطأ رأسها أمامها ، ولقد أصبح حزب العمال في إنجلترا من الأحزاب المسموعة الكلمة بهمة من كرسوا حياتهم لخدمة هذه الطبقة من الأهالي ، مثل المستر كير هاردي وإخوانه ، وإني أنتهز هذه الفرصة لأهدى وافر شكرنا لهذا النائب وإخوانه من الإنجليز والإرلنديين ، الذين حضروا المؤتمر المصري بجنيف في شهر سبتمبر الماضي ، وعضدونا في كل مطالبنا ، ووافقوا على جميع الاقتراحات والطلبات ، التي قررها المؤتمر المذكور

« بفضل مجهودات هذه النقابات ، وضعت قوانين في إنجلترا وفرنسا وألمانيا ، تضمن لكل عامل في الصناعة أو الفلاحة معاشاً سنوياً متى بلغ سناً معلومة ، ولم يكن لديه مايسد به الرمق ويمنعه من التكفف ، ولقد كان هذا القانون بإنجلترا هو الباعث على تغيير أساس ربط الضرائب ، وتحميل جزء عظيم لأصحاب الأموال من اللوردات والأغنياء ، ونشأت من ذلك

هذه الأزمة المالية الاقتصادية ، التي ربما جرت إلى إلغاء مجلس اللوردات ، أو على الأقل جزء عظيم من اختصاصاته ، كل ذلك بفضل العمال ونقاباتهم ومجهوداتهم

مدارس الشعب

« ولا سبيل لإيجاد مثل هذه الحركة المباركة في مصر حتى يصبح الصانع والمزارع في مأمن من الفقر والتكفف عند الشيخوخة أو المرض ، أو لتحسين حالته المعاشية إلا بالإكثار من فتح المدارس الليلية في المدن والقرى ، لتعليمهم حقوقهم وواجباتهم ، وتفهمهم أهمية النقابات وشركات التعاون ، ولقد بدأ حزبنا المبارك في تنفيذ هذه الفكرة ، فأنشأ في العاصمة أربع مدارس للصناع ، في أقسام الخليفة وبولاق وشبرا والعباسية ، تحوى كل منها نحو مائة وعشرين تلميذا من حرف مختلفة ، وصنائع متباينة ، فتجد النجار بجانب صانع الأحذية ، وقاطع الأحجار يكاتف الطباخ ، وهكذا ، وكلهم متشوقون للتعليم ، باذلون جهدهم في التحصيل ، حتى ان الطالب منهم ليتمكن من القراءة والكتابة في أقل من ستة شهور ، وقد انتشرت هذه الحركة في كثير من مدن القطر وقراء ، بفضل المخلصين العاملين من رجال الحزب الوطنى ومن غيرهم ، ولم يكتف أنصار العمال بذلك ، بل أسسوا بقسم الخليفة جمعية للخطابة ، تعقد جلساتها مساء كل يوم خميس ، ليخطب فيها المعلمون ، والعمال بأنفسهم ، بعبارة تكاد تكون صحيحة ، ولقد حضرت إحدى هذه الجلسات مع بعض الإخوان ، وسمعتنا ما ألقاه اثنان من أعضائها ، وهما من صانعى الأحذية ، وكان كلامهما دائراً على وجوب إتقان الصناعة لمزاحمة الأجانب

« وسنسى في عامنا هذا الجديد في تعميم هذه المدارس والجمعيات في جميع أقسام المحروسة وإننا لا نعدم في كل قسم منها من يقوم بنفقتها والصراف عليها ، فإن هذا العمل من أحسن ما يمكن لأهل الخير التنافس فيه والصراف عليه ، فعليكم إخوانى بنشر مبادئ التعليم بين هذه الطبقة التعسة ، وتأسيس المكاتب الليلية ، ومساعدة النقابات بأموالكم وآرائكم ، وعلى رجال الشبيبة الحرة التبرع بالقليل من وقتهم في إلقاء الدروس والمحاضرات النافعة في هذه المدارس والجمعيات ، حتى يترقى العامل الفقير ، ويدرك أن له حقاً في أن يعيش عيشة لا كعيشة البهائم »

مسألة قناة السويس

وتكلم عن مشروع مد امتياز قناة السويس^(١) ، الذى كان يشغل الأذهان في ذلك الحين

(١) سيرد الكلام عنه فيما يلى س ١٣١

وما انتهى إليه من عرضه على الجمعية العمومية ، قال :

« من المسائل المهمة التي شغلت الرأي العام بمصر مسألة قناة السويس ، ومشروع مد أجلها أربعين سنة جديدة ، أولها سنة ١٩٦٩ ، مقابل مائة مليون فرنك تدفع على أربعة أقساط سنوية ، ونصيب سنوي في الأرباح من سنة ١٩٢١ ، وقد شرح (اللواء) المشروع ونبه إلى مضاره ، ونشر نص مشروع الاتفاق الذي كان يراد حمل وزارتنا على التصديق عليه قبل أن يطلع الرأي العام عليه ، كما حصل في مشطرى سكة حديد الواحات الذي وقع ناظر المالية على نسخته الانجليزية ، وسعاداته يجهل هذه اللغة تماما ، ولم يترك له الوقت لترجمتها بالعربية ، وصدق عليها مجلس النظار تحت رئاسة الجناب العالي الخديوى ، بدون أن يطلع عليها باقى النظار ، الأمر الذي كان موضوع حديث القوم فى اجتماعهم ، ولكن وفق الله الأمة فى مسألة القناة إلى إقناع الحكومة بضرورة عقد الجمعية العمومية لإبداء رأيها فى هذه المسألة الهامة ، فقرر ذلك مجلس النظار ، ووعده باجتماعها فى أوائل ديسمبر ، إلا أن ما بذله الانجليز ورجالهم ونصراؤهم من المساعى ، أخرت اجتماعها للآن ، وقد قالت وقتئذ جرائد أوروبا المالية إن القصد من هذا التسويف حصول الحكومة على الأغلبية فى الجمعية العمومية ، فتوافق على قبول المشروع بعد أن يكون رأى العام قد هدأ أو اشتغل بمسألة أخرى ، وبشاع فى هذا الموضوع أقوال كثيرة كان « اللواء » ينشرها فى أوقاتها ، حتى يجعل الأمة على حذر من سعى الساعين لخدمة الانجليز ، ولتبقى على معارضتها إلى النهاية »

الأحياء الوطنية والصحة العامة

وتكلم عن إهمال الحكومة للأحياء الوطنية بالقاهرة والشؤون الصحية عامة ، ودعا إلى إنشاء مجلس بلدى بالعاصمة ، قال :

« قبل أن أختتم هذه الخطابة أقول كلمتين عن حالة مدينة القاهرة ، وإهمال الأحياء الوطنية بها ، وعدم الاعتناء بصحة أهالى القطر لدرجة مروعة ، إذ ثبت بالإحصاء أن متوسط الوفيات فى السنة ، يتراوح بين ٦٠ و ٨٠ فى الألف ، مع أنها فى لندرة ١٨ ، وفى باريس ٢٠ ، وفى باقى مدن أوروبا الكبرى لا تزيد على ٢٥ فى الألف مطلقاً ، وليس هذا لفقير الميزانية المصرية ، ولكن من إهمال مصلحة الصحة وصرفها المبالغ المخصصة لها ، فى الأحياء التى يقطنها الإفريج ، وإهمالها باقى الأحياء ، فبينما تجرد شوارع جردن سببى بالقصر العالى مرصوفة بالمكادام ، وبها الأنوار تتلألأ ، حيث لاساكن ولا أنيس ، تجرد أحياء برمتها لا ينفذ

إليها نور الشمس نهاراً ، ولا يوقد فيها مصباح ليلاً ، ولا تعرف للكفن والرث اسماً ، مع أن الكل سواء في دفع عوائد الأملاك ، ومن الظلم البين أن سكان الحارات يلزمون بإبقاء المصاييح على أبوابهم ، بمصاريف من طرفهم ، مع دفعهم العوائد ، وهذه الحالة ظاهرة للعيان لا تحتاج لشرح طويل ، فكلكم تشكون منها ، كما تشكون من كثرة وفيات الأطفال بسبب هذا الإهمال ، وتراكم الأوساخ في الحارات وداخل البيوت ، ولا دواء لهذه الحالة السيئة إلا الإسراع بتأسيس مجلس بلدى ينتخبه السكان ، ولكن لا على طريقة الانتخاب المتبعة بالاسكندرية ، تلك الطريقة التي جعلت كلمة الأجنبي هي العليا ، وكلمة الوطني هي السفلى ، بل على طريقة تضمن أن يكون لأصحاب البلاد النفوذ الحقيقي فيه ، فلا تبذر أموال المدينة على إنشاء شوارع بجهات لا سكان بها ، كشارع البحر الأعمى ، الذي سيكلف الحكومة خمسين ألف جنيه ، وغير ذلك من الأعمال التي تستفيد منها بعض شركات المضاربة التي جرت الخراب على الأمة »

المطالبة بالدستور

وقال داعياً إلى مطالبة الخديو بالدستور :

« إخوانى : الجناب العالى الخديوى موجود الآن بالمدينة المنورة^(١) ، بجوار قبر أشرف الكائنات ، وغداً تذكرك توليته على الأريكة الخديوية ، ولذلك اقترح عليكم إرسال تلغراف إلى سموه تهنئته بعيده الميمون ، وللتوسل اليه بالمصطفى أن يرد إلينا الدستور ، ليكون ذلك أحسن أثر لقيامه بفريضة الحج المبرور ، تحفظه له الأمة ، ويذكره له التاريخ مدى الدهور »
وختم خطبته بالاحتجاج على الاحتلال ، ومطالبة الخديو بالدستور ، وقد جاءت هذه الخطبة من أجل خطب الفقيد ، لما احتوته من الآراء الصائبة ، والأفكار الناضجة ، فى شتى المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتحليل المسائل الكبرى ، التي تتناول الحركة الوطنية فى جميع نواحيها ، وقد قوبلت بالتصفيق والاستحسان فى معظم مواضعها

خطباء المؤتمر

وخطب من بعده أحمد بك لطفى ، فى استقلال القضاء فى مصر ، ومحمد بك على علوبة

(١) أدى الخديو عباس فريضة الحج سنة ١٣٢٧ (ديسمبر سنة ١٩٠٩) ، وزار المدينة المنورة فى أوائل يناير سنة ١٩١٠ (ذى الحجة سنة ١٣٢٧) ، وعاد بطريق سكة حديد الحجاز إلى ميناء جبعا ، وأبحر منها إلى الاسكندرية فى يوم ٢٥ يناير سنة ١٩١٠

(باشا) في فوضى التشريع ، والاستاذ مصطفى الشوربجي (بك) في سياسة العنف ، والشيخ عبد العزيز جاويش في مشروع البعثة الأزهرية ، ومشروع إنشاء مدرسة روضة الأطفال ، وألقى الشيخ علي الغاياني قصيدة وطنية عن مصر والاحتلال . وخطب المسيو كورتلمون Courtellemont مندوب جريدة (الفيجازو) ومجلة (الأستراسيون) الفرنسيين ، ومدموازيل Biais سكرتيرة جمعية النساء الفرنسيات بباريس في تأييد المطالب الوطنية واستمر المؤتمر في انعقاده ثلاث جلسات : الأولى والثانية يوم الجمعة ، والثالثة صباح السبت ، وكان أشبه ما يكون بمجلس نيابي ، لما تناول من المسائل المهمة والأبحاث العظيمة التي ترتبط بحياة البلاد السياسية والإنشائية وأقر في ختام الجلسة الثالثة اقتراحا للمترجم بإضافة مادة جديدة على قانون الحزب ، وهي : « للجنة الإدارية الحق في تغيير مادة أو أكثر من مواد القانون الداخلي للحزب ، كلما رأت مصلحة في ذلك ، ماعدا المواد الخاصة بمبادئ الحزب ، وبانتخاب الرئيس واللجنة الإدارية في نهاية كل ثلاث سنوات ، ويجب أن يكون قرار التغيير صادراً على الأقل من ثلثي أعضاء اللجنة »

وليمة شبرد

وأقيمت في مساء الجمعة (٧ يناير) وليمة شائقة في نزل شبرد ، حضرها لفيف كبير من أعضاء الحزب ، ووقف الفقيد في ختامها ، فقال : « لدى كلمة صغيرة أريد أن أقولها لكم ، وهي أن هذا المجتمع ذكرني بالمجتمع الذي أقامته جمعية الاتحاد والترقي في شهر يولييه سنة ١٩٠٩ بعد انتصارها ، وكنت من بين المدعوين إليه ، وإني أسأل الله أن يمد في أجلى حتى أحضر للحزب الوطني اجتماعاً كاجتماع جمعية الاتحاد ، يقيمه بعد فوزه في جهاده وإدراكه غايته الشريفة التي يسمي إليها ، وهي : الدستور والاستقلال » فصفق الحاضرون تصفيقاً طويلاً متكرراً ، وأمنوا على دعاء الرئيس

الاحتفال بالعام الهجري

غرة المحرم سنة ١٣٢٨ (يناير سنة ١٩١٠)

أقام شباب مصر احتفالاً فخماً بعيد رأس السنة الهجرية (سنة ١٣٢٨) ، وكان يوم ١٢ يناير سنة ١٩١٠ ، بمسرح (البيلوت باسك) بشارع عماد الدين ، خلف التلغراف المصري ، ورأس الاحتفال الأستاذ أحمد بك لطفى ، وخطب فيه حفنى أفندى محمود (بك)

عن طلبة المدارس الثانوية ، ثم على فهمي كامل بك ، ثم الأستاذ مرقس حنا بك (باشا) ،
فالسيد كورتلمون

قصيدة حافظ ابراهيم

ثم وقف شاعر النيل حافظ ابراهيم ، وألقى قصيدة من أبلغ شعره ، قال في مطلعها
يحجي هلال العام الجديد :

لى فيك حين بدا سنك وأشرقاً أملٌ سألتُ الله أن يتحققاً
ثم ذكر العام الذى مضى وما أصاب مصر فيه من كوارث ، قال :

أشرق علينا بالسعود ولا تكن كأخيك^(١) مشنوم المنازل أخرقا
إلى أن قال ينمى حرية الصحافة ، ويذكر ما أصابها من الضغط والاضطهاد :

ورى على أرض الكفانة جرمة بالنازلات السود حتى أرهقا
حصدت مناجله غراس رجائنا ولو أنها أبتت عليه لأورقا
فتقيت فيه (الصحافة) عنوة ومشى الهوى بين الرعية مُطلقا
وأنى يساوم فى (القناة) خديمة ولو أنها تمت لثم بها الشقا
إن البلية أن تُباع وتُشترى مصر وما فيها وأن لا تنطقا
كانت تواسينا على آلامنا صحفٌ إذا نزل البلاء وأطبقا
فإذا دعوتُ اللمع فاستمعى بكتٌ عنا أسى حتى تنص وتشرقا
كانت لنا يوم الشدائد أسهما نرمى بها وسوابقا^(٢) يوم اللقا
كانت صماما للنفوس إذا غلتٌ فيها الهموم وأوشكت أن تزهقا
كم نفست عن صدر حرّ واجد^(٣) لولا الصام من الأسى لتمزقا
مالى أنوح على الصحافة جازعا ماذا ألم بها وماذا أحدقا
قصوا حواشيها وظنوا أنهم أمنوا صواعقتها فكانت أصمقا
وأثوا بمخادقهم^(٤) يكيد لها بما يبنى عزائمها فكانت أحدقا

(١) أى هلال العام الماضى

(٢) السوابق من صفات الخيل ، أى كانت لنا عدة فى الجهاد

(٣) الواجد الحزين

(٤) يريد رئيس الوزارة بطرس غالى باشا ، ولكن الحق أن تبعة ذلك يتحملها الوزراء جميعا

وقال يخاطب الشباب ويهيب بهم أن يعملوا ليردوا إلى مصر مجدها واستقلالها:
أهلاً بنا بته البلاد ومرحباً
لا تيأسوا أن تستردوا مجدكم
مدت له الآمال من أفلاكها
فتجشموا للمجد كل عزيمة
من رام وصل الشمس حاك خيوطها
عارى على ابن النيل سباق الورى
أو كلاً قالوا تجمع شملهم
فتدققوا حجباً وحوطوا نيلكم
حملوا علينا بالزمان وصرفه
هزوا مغاربهها فهابت بأسهم
فتعلموا فالعلم مفتاح العلا
ثم استمدوا منه كل قواكم
وأبنوا حوالى حوضكم من يقظة
وزنوا الكلام وسددوه فإنهم
وأمشوا على حذر فإن طريقكم
نصبوا لكم فيه الفخاخ وأرصدوا
الموت فى غشيانه وطروقه
فتحينوا فرص الحياة كثيرة
أو فاخلقوها قادرين فإنما
وتقيأوا ظل الأريكة واقصدوا
لازال تاج الملك فوق جبينه

جددتم العهد الذى قد أخلقا
فلرب مغلوب هوى ثم ارتقى
خيطة الرجاء إلى العلا قتلقا
إنى رأيت المجد صعب المرتقى
سبياً إلى آماله وتعلقا
مهما تقلب دهره أن يسبقا
لب الشقاق يجمعنا فتفرقا
فلكم أفاض عليكم وتدققا
فتأنقوا فى سلبنا وتأنقا^(١)
ياويلكم إن لم تهزوا المشرقاً^(٢)
لم يبق بابا للسعادة مغلقا
إن القوى بكل أرض يتقى
سوراً وخطوا من حذار خندقا
خبأوا لكم فى كل حرف مزلقا
وعمر أطاف به الهلاك وحلقا
للسالكين بكل فج موبقا^(٣)
والموت كل الموت ألا بطرقا^(٤)
وتمجلوها بالعزائم والرقى
فرص الحياة خليفة أن تخلقا
ملكا بأمته أبر وأرققا
تحت الهلال يزين ذلك المفرقا

* * *

(١) أى حاربنا المحتلون بأحداث الزمان ونوابه ، وتأنق فى الأمر أى بالغ فيه
(٢) يشير إلى الانجليز أى أنهم مدوا سلطانهم فى دول الغرب ، ويدعو المصريين إلى أن يعملوا لمصر
هذه المسكنة فى الشرق
(٣) الفج الطريق ، والموبق المهلك
(٤) أى إذا كان فى الإقدام موت فإن فى الاستسلام موتاً أكبر

وتعددت الحفلات بالعام الجديد في مختلف نواحي القاهرة والأقاليم

مسألة قناة السويس

ورفض مدّة امتياز الشركة

في أواخر سنة ١٩٠٩ ، وأوائل سنة ١٩١٠ ، شغلت الرأي العام مسألة كبرى ، تتصل بحياة البلاد المالية والسياسية ، ونعني بها مشروع مد امتياز قناة السويس ، وغوى هذا المشروع أن المستشار المالي البريطاني مستر بول هارفي أخذ يفكر - بهواه - في وسيلة يسد بها حاجة الحكومة إلى المال ، فدخل في مفاوضة مع شركة قناة السويس ، لمد امتيازها أربعين عاما ، تلقاء أربعة ملايين من الجنيهات تدفعها الشركة للحكومة ، وجانب من الأرباح من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٦٨ ؛ وقد ظل المشروع في طي الخفاء زهاء سنة ، وكان في عزم الوزارة^(١) إنفاذه بسرعة ، حتى لا يزعمها احتجاج الصحف الوطنية ؛ ولكن فريداً تمكن من الحصول على نسخة المشروع في ١ أكتوبر سنة ١٩٠٩ ، فبادر إلى نشرها في اللواء ، ثم قفى على أثرها ببيان أسرار المشروع وأسبابه ، ومبلغ الغبن الذي يصيب مصر من ورائه ، وشرح ذلك في سلسلة مقالات مستفيضة ، دلت على سعة إلمامه بدقائق المسألة المصرية وملابساتها ، من الوجهتين السياسية والمالية ؛ وخلصه المشروع أن أجل امتياز الشركة محدد بحسب عقد الامتياز بتسع وتسعين سنة ، تبدأ من افتتاح القناة للملاحة أي من ١٧ - ١٨ نوفمبر سنة ١٨٦٩ ، وتنتهي في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨^(٢) ، فاتفق المستشار المالي والشركة ، على أن تمد الحكومة المصرية امتيازها أربعين سنة جديدة ، بعد الستين التي كانت باقية ، بحيث تبد التسع والتسعون سنة ، من تاريخ التوقيع على العقد الجديد ، فيمتد أجل الامتياز إلى ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٨ ، وفي مقابل ذلك تدفع للحكومة مبلغ أربعة ملايين جنيه ، على أربعة أقساط سنوية متساوية ، تبدأ في ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٠ ، وتدفع لها أيضا من صافي أرباحها ، جزءاً في المائة ، يدفع من أول سنة ١٩٢١ ، بالنسب الآتية : ٤٪ من سنة ١٩٢١ لغاية سنة ١٩٣١ ؛ و ٦٪ من سنة ١٩٣١ إلى سنة ١٩٤٠ ؛ و ٨٪ من سنة ١٩٤١ إلى سنة ١٩٥٠ ؛ و ١٠٪ من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٦٠ ؛ و ١٢٪ من سنة ١٩٦١ إلى سنة ١٩٦٨ ؛ ويكون صافي أرباح القناة مناصفة ، بين الشركة والحكومة ، من سنة ١٩٦٩ إلى

(١) وزارة بطرس غالي باشا

(٢) راجع تاريخ قناة السويس وتطوراتها في كتابنا عصر اسماعيل ج ١ ص ٥١ ، ٩٤ ، وج ٢ ص

قناة السويس

وتواريخها الهامة

- ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ — منح سعيد باشا امتياز القناة إلى المسيو دلسيس
- ٥ يناير سنة ١٨٥٦ — شروط الامتياز
- ٢٥ ابريل سنة ١٨٥٩ — ابتداء العمل في حفر القناة
- ٦ يوليه سنة ١٨٦٤ — حكم الإمبراطور نابليون الثالث
- ١٧ — ١٨ نوفمبر سنة ١٨٦٩ — افتتاح القناة للملاحة
- ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ — بيع أسهم مصر في القناة إلى إنجلترا
- ٧ ابريل سنة ١٩١٠ — رفض الجمعية العمومية المصرية تجديد الامتياز
- ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ — انتهاء الامتياز وعودة القناة إلى مصر



سنة ٢٠٠٨ ؛ أى فى فترة الامتياز الجديدة (بدلا من أن تكون هذه الأرباح كلها لمصر ، طبقا لمقد الامتياز الأصيل)

فالمشروع هو عبارة عن مقدمة مالية لمصر ، لقيمة لها ، مقابل مد امتياز الشركة أربعين سنة ، بدلا من أن تكون القناة وأرباحها ، ملكا لمصر من سنة ١٩٦٨ ، أو بعبارة أخرى ، هو تنازل عن ملكية القناة ، هذه المدة الطويلة ، مقابل الحصول على أربعة ملايين جنيه ، وحصص من الأرباح من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٦٩ ، ومجموع ذلك نحو ٢٢ مليون جنيه قال الفقيه فى ختام أول مقالة له عن هذا المشروع (١) :

« كيف يجوز لهذه الحكومة أن تتساهل فى أمر إطالة أمد الشركة ، مع علمها أن هذه القناة كانت السبب فى ضياع استقلال مصر ، وكل مصرى حر يتوق لأن يراها ملكا لمصر ، حتى لا يبقى لأوروبا وجه للتداخل فى أمورنا ، خصوصا وأن لانبجلترا ما كان لمصر فيها من السهوم ، وهى تبلغ ثلث المجموع

» إن فائدة هذه الإطالة المادية والسياسية ، تعود على إنجلترا ، إذ تصبح صاحبة القول فى القناة لمدة مائة سنة ، تبتدى من الآن ، وتنتفع بفائدة سهومها ، طول هذه المدة ، مقابل ما تأخذ الخزينة المصرية ، من النصيب القليل ، بالنسبة لما يعود عليها من الربح الكثير ، لو انتظرت هذه السنين الباقية

» فهذه المسألة من المسائل الحيوية لمصر ، والأمة تنتظر من الوزارة أن لا تتساهل فيها ، تساهلها فى مشترى سكة حديد الواحات الغربية ، إنقاذاً لشركة إنجليزية من الإفلاس ، كما تنتظر من جميع الجرائد الوطنية ، الاتحاد فى الدفاع عن صالح البلاد فيها ، وإيقافها على كل ما يمكنها الوقوف عليه من الحقائق بشأنها ، وكذلك تنتظر من مجلس الشورى الذى سيعقد فى ١٥ نوفمبر المقبل ، أن لا يفتل سؤال الحكومة عنها ، حتى لاتضحى مصالح القطر المسالية والسياسية ، خدمة للحكومة الإنجليزية فى السودان فحسبنا ما فات»

وقد بادر إلى مطالبة الحكومة بعرض المشروع على نواب الأمة ، قبل البت فيه ، واجتمعت اللجنة الإدارية مساء ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٠٩ وأصدرت القرار الآتى :

« نظراً لخطورة مسألة قناة السويس ، اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى ، مساء ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٠٩ ، وتفاوضت فيما يجب اتخاذه إزاء هذه المسألة ، فقررت دعوة الحكومة ، إلى أخذ رأى الأمة ، فى مشروع مد امتياز القناة قبل البت فيه ، ولذلك أرسلت

التلغرافات الآتية إلى الجناب العالى ، ورياسة مجلس النظار ، ورياسة الجمعية العمومية «
وهذه نصوص التلغرافات :

(١)

« مولاي الخديو المعظم :

« الحكومة تتفاوض مع شركة قناة السويس في شأن امتداد أجل امتيازها ، ولما كان هذا العمل من الأمور الخطيرة التي تمس صواالح الأمة ، لذلك يلتمس الحزب الوطنى أن لا تحرم الأمة من أخذ رأيها في المفاوضات ، التي تدور الآن مع الشركة ، وذلك تحقيقاً لآمال الأمة في سموكم الكريم »
رئيس الحزب الوطنى

محمد فريه

(٢)

« رآسة مجلس النظار بمصر :

« الحكومة المصرية تتفاوض مع شركة القناة في شأن امتداد أجل امتيازها ، وبما أن هذا العمل من أهم الأعمال التي يلزم أن يكون رأى الأمة قطعياً فيها ، نرجو أن لا تتحمل الحكومة كل مسئوليته ، فالحزب الوطنى يحتج على هذا العمل إن تم بدون أخذ رأى الأمة »

(٣)

« صاحب الدولة الأمير حسين كامل باشا رئيس الجمعية العمومية :

« الحكومة المصرية تخبر شركة القناة في شأن امتداد أجل امتيازها ، ولما كان هذا العمل من الأمور التي يجب أن يكون رأى الأمة قطعياً فيها ، فالحزب الوطنى يرجو من دولتكم بصفتمكم رئيس الجمعية العمومية التي تمثل الأمة السعى في عقدها لأخذ رأيها في هذا العمل الخطير ، وهو ما تؤمله الأمة في شعوركم الوطنى ، ومبدئكم الدستورى »

* * *

ولقد كان نداء الفقيد صيحة الخطر ، التي استجابت لها البلاد في هذه المسألة ، فقامت بطوائفها وصحافتها ، تنادى بوجود عرض المشروع على « الجمعية العمومية » ، قبل البت فيه ، وكادت الحكومة تبرم المشروع ، لولا الضجة التي أثارها الحزب الوطنى حوله ، فاضطرت تحت ضغط الرأى العام ، أن تترث قبل البت فيه
وجاء المشروع وما لابسه من الأسرار ، حجة جديدة ، أيدت حركة المطالبة بالدستور ،

إذ لو كان في البلاد دستور ، لما فكرت الحكومة في إبرامه ، دون مصادقة نواب الأمة ،
فقويت بذلك حجج المطالبين بإنشاء مجلس نيابي ، تتمثل فيه سلطة الأمة ، وينقذ البلاد من
عبث الاحتلال الأجنبي ، والاستبداد الداخلي ، وكذلك جاء حجة قوية ، على أن الحكومة
التي كانت قائمة ، إنما تعمل دائماً على ما يرضى الدولة الإنجليزية ، بغير أن تحسب للأمة المصرية
حساباً ، أو تقدر لمصالحها أو لمرافقتها قدراً

صوت الشعر

قصيدة حافظ إبراهيم

حركت مسألة القناة روح الشعر ، في نفس شاعر النيل حافظ إبراهيم فنظم قصيدة من
بليغ شعره القومي ، وصف فيها الحالة السيئة ، التي وصلت إليها البلاد ، وأيد الحركة الوطنية
في مطالبها ، وعبر عن آلامها وآمالها ، قال في مطلعها :

لقد نصَلَّ الدجى فمتى تنام أمُّهم ذادَ نومك أم هُيام^(١)

إلى أن قال :

أيجمل بالأديب أديب مصر بكاء الطفل أرهقه النظام
ويصرفه الهوى عن ذكر مصر ومصرٌ في يد الباغى تضام
عدمتُ يراعتي إن كان مابى هوى بين الضلوع له ضرام
وما أنا والغرام وشاب رأسى وغال شبابي الخطب الجسام
وربَّانى الذى ربى (ليبدأ)^(٢) فعلمنى الذى جهل الأنام
لعمرك ما أرقْتُ لغير مصر ومالى دونها أمل يرام
ذكرت جلالها أيام كانت تصول بها الفراعنة العظام
وأيام الرجالُ بها رجال وأيام الزمانُ لها غلام
فأفلق مضجعى مابات فيها وبانت مصر فيه فهل ألام

وأهاب بالشعب أن يدع التواكل والتخاذل والانقسام ، قال :

أرى شعباً بمدرجة العوادي تمخِّخ عظمه داء عقام^(٣)

(١) الدجى ظلام الليل

(٢) الشاعر العربي صاحب المعلقة التي أولها (عفت الديار محلها فرسومها)

(٣) المدرجة الطريق والعوادي النواذب وتمخِّخ العظم إذا خرج عنه

إذا ما مر بالبأساء عام أطل عليه بالبأساء عام
سرى داء التواكل فيه حتى تخطف رزقه ذاك الزحام^(١)
قد استعصى على الحكماء منا كما استعصى على الطب الجذام
هلاك الفرد منشؤه توانٍ وموت الشعب منشؤه انقسام
وإنا قد وئنا وانقسمنا فلا سمى هناك ولا وئام
فساء مقامنا في أرض مصر وطاب لغيرنا فيها المقام
فلا عجب إذا ملكت علينا مذاهبنا وأكثرنا نيام

وناجى الأمير حسين كامل أن ييث روح الحياة والتضامن في نفوس أعضاء مجلس
الشورى والجمعية العمومية، وناشدهم ألا يثقوا بعود الاحتلال، قال:

(حسين . حسين) أنت لنا فنبه رجالا عن طلاب الحق ناموا
وكن بأبيك لابن أخيك^(٢) عوناً فأنت بكفه نعم الحسام
أفض في قاعة الشورى وئاما فقد أودى بنا وبها الخصام
وعلمهم مصادمة الأعدى فشلك لا يروعه الصدام
ففي (حزب اليمين) لديك قوم وإن قلوبا فإنهم كرام
وفي (حزب الشمال) لديك أسد كفاة لا يطيب لها انهزام
فكونوا للبلاد ولا يفتكم من النهزات والفرص اغتنام
فما سادوا بمعجزة علينا ولكن في صفوفهم انضمام
فلا تثقوا بوعد القوم يوما فإن سحاب ساستهم جهام^(٣)
وخافوهم إذا لانوا فإنى أرى السواس ليس لهم ذمام^(٤)
فكم ضحك (العميد) على لحانا وقر سراتنا منه ابتسام^(٥)

ونادى بالدستور، وندد بمشروع مدامتياز القناة، قال:

وليس العلم يمسكنا وحيداً إذا لم ينصر العلم اعترام

(١) أى مزاحمة الأجانب للمصريين

(٢) يريد ابن أخيه الخديو عباس

(٣) يريد بالقوم الانجليز، وموعدهم ما وعدوا به مصر من الجلاء عنها، والسحاب الجهم الذى

لا ماء فيه

(٤) التمام العهد والذمة

(٥) يريد بالعميد معتمد الدولة البريطانية في مصر السير الدون جورست

وإن لم يدرك (الدستور) مصرأ فما لحياتها أبدا قوام
سَمَوْنَا وَرَدَّ مَاءَ النَّيْلِ عَذْبًا^(١) وقالوا إنه موت زؤام
وما الموت الزؤام إذا عمَلْنَا سوى (الشركات) حل لها الحرام
لقد سعدت بفعلتنا فراحت بروتنا وأولها (الترام)
فياويل (القناة) إذا احتواها بنو (التاميز) وأنحسر اللثام^(٢)
لقد بقيت من الدنيا حُطَامًا بأيدينا وقد عز الحطام^(٣)
وقد كنا جعلناها زماما فوالهني إذا قطع الزمام
فيا (قصر الدبارة) لست أدري أحرب في جرابك أم سلام
أجبنا هل يراد بنا وراء فنقض^(٤) أم يراد بنا أمام
ويا (حزب اليمين) إليك عنا لقد طاشت نبالك والسهام
ويا (حزب الشمال) عليك منا ومن أبناء نجدتك السلام^(٥)

عرض المشروع على الجمعية العمومية

اضطرت الوزارة تحت ضغط الرأي العام إلى دعوة « الجمعية العمومية » لانعقاد لإحالة مشروع الاتفاق عليها ، فكان ذلك انتصاراً كبيراً للحركة الوطنية ، ثم سكتت الوزارة عن تحديد يوم لانعقاد الجمعية ، حتى ظن أنها قد عدلت عن المشروع ، ولكنها انتهت إلى عرضه بعد أن أدخلت عليه تعديلا يسيراً ، وصدر الأمر الخديوي في ٢٧ يناير سنة ١٩١٠ بتحديد يوم الأربعاء ٩ يناير لانعقاد الجمعية

وجدد الفقيه تنفيذ المشروع ، وكتب عدة مقالات عن أضراره المالية والسياسية ، من ذلك ما كتبه في لواء ٣٠ يناير سنة ١٩١٠ وما بعده ، إذ قال تحت عنوان (مسألة قناة السويس — اعتبارات سياسية) :

« من الغريب أن ما كتب ويكتب في مسألة قناة السويس يدور حول النقطة المالية

(١) يشير إلى احتكار شركة المياه لامتياز توريد الماء وتحكمها في الأهالي

(٢) بنو التاميز الانجليز ، والتاميز هو نهر التيمس

(٣) بقيت : أي قناة السويس

(٤) نقض : أي نموت

(٥) يريد بحزب اليمين في مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، المؤيدين للحكومة ،

وحزب الشمال المعارضين الذين كانوا يؤيدون رأى الأمة ، وأبناء نجدتك . أى الذين يناصرونك ويشدون أزررك

فقط ، فيظهر المستشار المالي فوائدها ، وما يعود على الخزينة من الأرباح ، وبين أوجه أرجحية قبول مشروع الشركة ، وتناقشه الجرائد في أرقامه ، وتجتهد في إثبات عكس ما يقوله ، ويسمى في تأييده ، ولم يلتفت أحد تقريباً إلى المسألة من وجهة ضرورة حفظ مرافق الأمة بين أيدي أبنائها ، ولو كان وراء ذلك فقد منفعة ، أو تقليل كسب ، أو خسارة مالية ، فإن الأمم الحية التي تدير أمورها حكومة ممثلة لها حقيقة ، تبذل جهودها في إعطاء امتيازات لأصحاب الأموال من الأجانب ، فيتذرعون بها إلى التدخل في أمورها المالية فالداخلية ، كما هو المشاهد في أغلب الأمم الشرقية المستضعفة ، فهذه فرنسا مثلاً ، وهي تلك الحكومة الجمهورية التي لا تخشى تدخل أى أجنبي في أمورها ، تشتترط عند طرح أى مشروع في الميزان ، سواء في بلادها الأصلية أو في مستعمراتها ، أن لا يقبل فيه إلا الفرنسي دون غيره ، وقد توسعت أغلب دول أوروبا في السنوات الأخيرة في العمل بهذا المبدأ الحكيم ، فعمدت إلى مشتري المشروعات الجسيمة الممنوحة لشركات أهلية ، وذلك حتى لا تستبد الشركات في الأهالي ، فقد اشترت فرنسا سكك حديد شركة أورليان في العام الماضي ، واشترت حكومة إيطاليا جميع سككها الحديدية ، وكذلك سويسرا وألمانيا وغيرها ممن لم يحضرنى ذكرها الآن ، ولم ينس القراء ما حدث في مجلس النواب العثماني بخصوص مسألة الملاحة في نهري دجلة والفرات ، فإنها كانت من أكبر أسباب سقوط وزارة حسين حلمي باشا ، ولولا أن الامتياز القديم الذي كان ممنوحاً لشركة إنجليزية ، لم يكن لمدة معينة ، بل كان أبدياً ، لما صدق عليه مجلس النواب ، فإن المشروع الذي قبله حلمي باشا جعل الشركة عثمانية بعد أن كانت إنجليزية ، وجعل نصف أعضاء إدارتها عثمانيين ، وجعل مدتها ٧٥ سنة ، واشترط أن الشركة تكون ملزمة ببيع امتيازها للحكومة العثمانية ، بعد أن تمضي نصف هذه المدة إذا طلبت ذلك الحكومة ، ومع كل هذه التعديلات التي في جانب الدولة وفي صالحها هاج لها الشعب في بغداد ، ولم يقبلها مجلس النواب إلا بشق الأنفس ، وأسقطت وزارة حلمي باشا بسببها ، ولا ننسى كذلك ما فعله إخواننا الفارسيون حتى في زمن الاستبداد ، وقبل نيلهم الدستور ، ذلك أنه لما أعطت حكومتهم إحدى الشركات الإنجليزية احتكار صنف التبناك ، قاموا ضدها كرجل واحد ، وأضربوا عن استعماله ، مع شدة تعلقهم به ، حتى كأنه من ضروريات حياتهم ، وبذلك اضطروا حكومتهم الاستبدادية إلى سحب هذا الامتياز

« هذا ما نراه في الأمم الأخرى مجسماً ملموساً ، وحكومتنا تعطى الامتيازات للأجانب جزافاً ، وتفضل الأجنبي على الوطني ، كما فعلت في سكك حديد الدلتا ، فإنها ممتنعة للآن عن

إعطاء امتيازها لشركة وطنية في مديرية المنوفية ، وفضلت حرمان هذه المديرية من منافع هذه السكك ، على أن تعطى امتيازها لأبناء البلاد ، وبينما يئن كل مصري من وجود قناة السويس في يد شركة أجنبية دولية ، بعد أن فتحت بأموال مصر وأبنائها ، ويتوق إلى أن يرى أولاده هذه القناة ملكاً لهم يوماً ما ، ويود لو طوت يد القدرة هذه السنين الباقية ، يرى حكومته توافق (إن لم تسع) على مد امتيازها أربعين سنة جديدة بعد الستين الباقية ، ! ! ولم ذلك ؟ لأن الحكومة الإنجليزية محتاجة لأربعة ملايين من الجنيهات تريد صرفها على السودان بعد أن نفذت أموالنا الاحتياطية

« يقولون إن السودان جزء من مصر ، ويجب علينا أن لانضن عليه بالأموال اللازمة لإحياء مواته ، نعم نحن نصر على السودان بسخاء إذا لم يكن للإنجليز يد فيه ، فإذا لم تكن هذه الشركة التي بح صوت الأحرار في المناذاة ببطلانها ، لكنا أول الموافقين على مد يد المساعدة إليه ، ولكن بعد استيفاء مصر ما يلزمها من المصروفات الضرورية ، غير أنه ليس من المعقول أن نبيع مرافق مصر وأراضيها للحصول على ما يبذل في السودان بلا مراقبة ، لإنشاء مستعمرة إنجليزية ، يكون الغرم فيها علينا ، والغنم للإنجليز ، ونزيد الآن على ذلك بأنه لو قال قائل بأنه يخشى أن نلزمنا الدول في آخر سنة ١٩٦٨ بتخفيض رسم المرور إلى خمسة فرنكات أو أقل من ذلك عن كل طن ، كما يقول جناب المستشار السالى لأجبنائه بأن هذا الفرض لا يخيفنا ، ولا يجوز أن يمنعنا عن رفض طلب الشركة حتى ولو اضطرت الدول مصر (وهو الفرض المستحيل) إلى جعل رسم المرور بحيث لا يؤخذ منه إلا بقدر ما يسمح بحفظ القناة وصيانتها فقط ، فان كل هذه الفروض لو تحققت لكنت أقل ضرراً على مصر من وجود هذه القناة ، التي تحترق فؤادها ، في يد شركة أجنبية

« ولنذهب مع المعضدين للمشروع إلى أكثر من ذلك ، فنقول لهم إن مصر لو كانت حرة ، وكانت أعمالها بيد نوابها ، لفضلت استرداد الامتياز من الآن في مقابل تعويض مالى يدفع للشركة مرة واحدة أو مقابل جزء من الأرباح بحسب على نسبة صافي إيراد خمس السنوات أو عشر السنوات الأخيرة ، ويدفع لها في مدة السنوات الباقية من الامتياز ، كما فعلت الدول التي استردت امتياز سككها الحديدية

« ولكن هذا الأمر يستحيل صدوره من مثل حكومتنا التي لا تراعى في إدارة أمورنا

إلا ما يوحى به إليها المستشارون الإنجليز ، وهم بلا شك يسعون جهدهم في تمليك مرافق البلاد إلى الشركات الإنجليزية ، أو التي للإنجليز فيها النصيب الأوفر

« أما لو قيل لنا ان الدافع للحكومة إلى قبول هذه الشروط ، هو احتياجها إلى المال ، لطلبنا منها أن تبين لنا وجه الاحتياج ، والأوجه التي تنوى صرف هذه المقادير فيها ، حتى إذا تأكدنا من ضرورتها وعدم إمكان تأخيرها ، وأن المال الاحتياطي الباقي لا يكفي للقيام بها ، وأنه لا يمكن اقتصاد ما يلزم لها من الميزانية الاعتيادية ، وبالأخص من المرتبات الجسيمة التي يتقاضاها كبار الموظفين من الإنجليز وغيرهم ، مع اقتصاد بعض هذه الوظائف غير اللازمة ، والتي تخلق لمجرد توظيف صنائع الاحتلال من مصريين وأجانب ؛ لو اقتنعنا بكل ذلك ، لقبانا بأن تقترض الحكومة هذه الأموال بصفة صريحة بدون أن تمس القناة أو غيرها من مرافق الأمة بسوء

« فليتدبر أعضاء الجمعية العمومية كل هذه الملاحظات ، وليعلموا أن أعين أوروبا والأمة المصرية شاخصة إليهم ، حتى تحكم لهم بالكفاءة والاستقلال في الفكر والشجاعة الأدبية ، التي تحملهم على الجهر برأيهم ، ولو خالفوا في ذلك رأى أعظم وزير ، أو أكبر أمير ، فالأمة فوق كل ذلك ، ومصالحها فوق إرضاء أصحاب الحل والعقد ، فقد كفى مافات من مراعاة الجانب والمجاملة في الرأى مما وصل بنا إلى هذه الحالة السيئة »

وقال تحت عنوان (حول قناة السويس) :

« من المعلوم أن الضرائب العقارية في مصر باهظة جداً ، ولا يدفع عن الأطيان في أي دولة من دول العالم المتقدمة ، مثل ما يدفع عنها في مصر ، وقد ذكرت في خطبتي بال مؤتمر الوطني في ٧ يناير الماضي ، أن متوسط ضرائب الأطيان في مصر يبلغ ٢٨ في المائة بعد تعديلها الأخير ، وهو مقدار عظيم ينوء تحته المزارعون ، ولو كانت حكومتنا أهلية بالمعنى الصحيح ، لسعت في تخفيفها بكل الطرق الممكنة ، وقد كانت وعدتنا حين منعت زراعة الدخان ، وزادت رسوم الجمر على الوارد منه من البلاد الأجنبية ، أن تخصص ما ينتج من زيادة الجمارك من هذا الباب لتخفيف ضرائب الأطيان ، ولكنها لم تف بهذا الوعد إلى الآن

« عللنا ولم نزل نعلل أنفسنا باستخدام ما يعود على الأمة من الفوائد ، بعد عودة قناة السويس إليها في تخفيف الضرائب ، واستهلاك الدين العمومي ، وقد كتب إلينا أحد أفاضل مديرية الشرقية ، أنه اشتكى للورد كرومر وقت تعديل الضرائب بجهة الصالحية ، فأجابه بأن الحكومة مضطرة الآن للمال ، ولكنها ستخفف الأموال كثيراً عن الأراضي عند عودة قناة السويس إلى مصر ، ولا ندري ما الذي حمل الحكومة الآن على التساهل في مد أجل

القناة ، بعد أن صرح عميد المحتلين السابق ، بمثل ما كتب لنا به هذا الفاضل ، وبما أن جميع أعضاء الجمعية العمومية من أصحاب الأقطان ، ويهمهم بالطبع السعى في تخفيف الضرائب ، إن عاجلاً أو آجلاً ، ولا طريق أمامنا الآن للوصول لهذه الغاية إلا بانتظار انتهاء أجل الشركة واستخدام ما يعود على مصر من أرباحها في التخفيف عن كاهل الفلاح ، فيجب عليهم رفض مشروع الشركة ، حتى ولو قبلت التعديلات التي نوهت عنها الحكومة في مذكرتها ، ولقد يرى بعضهم أن الأجدر بالحكومة أن تسمى في استخلاص القناة من الشركة منذ الآن بأن تستردها منها ، وتضمن لها متوسط ما كسبته منها في مدة العشرين سنة الأخيرة ، وهو على ما نظن لا يزيد على ٤٥ مليون فرنك سنوياً ، وبما أن إيراد الشركة في ازدياد مطرد ، فستريح الحكومة ما يزيد على ما تدفعه للشركة ، ويمكنها حين ذلك تخصيص هذه الزيادة لتخفيف ضرائب الأقطان ، بمراعاة الجمعية العمومية ، وتتخلص من وجود شركة أجنبية قوية ذات مصالح عظيمة في بلادها

« وهذا الرأي جدير باهتمام حضرات الأعضاء الأفاضل ، فنؤمل أن يبحثوه بحثاً دقيقاً ويقدموه للحكومة بعد أن يتحققوا من فائدته ، فيثبتوا بذلك حرصهم على تراث أمتهم ، وميراث أولادهم ، وكرامة بلادهم ، وإننا لعلى يقين من أنهم لا يتأثرون بما تكتبه الجرائد المعادية لنا وفي مقدمتها الإيجشان غازت ، من أن رفضهم لمشروع شركة القناة ، يعتبر دليلاً على عدم كفاءة الأمة المصرية لأن تحكم نفسها بنفسها ، فهذا ما ينتظر من مثل هذه الجرائد المدافعة عن مبدأ الاستعماريين الانجليز »

وقد أتقى المرحوم على فهمي كامل بك خطبة مطولة في مضار المشروع ، وانتهت الرسائل والبرقيات من كل صوب على الصحف باستنكاره والاحتجاج عليه ، وتعددت الاجتماعات في القاهرة والأقاليم لبحثه ، وإبداء الرأي فيه ، وانتهت كلها بوجوب رفضه ، فمن ذلك اجتماع بحديقة الأزبكية ، خطب فيه الأستاذ محمد زكي على ، واجتماع بطنطا خطب فيه الأستاذ مصطفى الشوربجي ، واجتماع آخر بالنيا خطب فيه الأستاذ عبلا السلام ذهني وبذلت الحكومة مساعي جملة لجمع أعضاء الجمعية على قبول المشروع ، ولجأت إلى الوعود تارة ، والوعيد تارة أخرى ، ونشر الأمير حسين كامل رئيس الجمعية حديثاً أيد فيه المشروع

انعقاد الجمعية العمومية

وانعقدت الجمعية العمومية في اليوم المحدد لاجتماعها (٩ فبراير سنة ١٩١٠) ، برئاسة

الأمير حسين كامل ، وافتتحها الخديو عباس الثاني بالخطبة الآتية :

« أيها السادة :

« نهديكم تحياتنا ، ونبدي لكم سرورنا من اجتماعكم في هذا اليوم

« دعوناكم لأخذ رأيكم في اتفاق يراد عقده مع شركة قنال السويس ، فإن هذه الشركة قد عرضت على حكومتنا منذ سنة امتداد أجل امتيازها ، وبعد المحادثات الطويلة ، أمكن الوصول إلى المشروع المطروح أمامكم ، وقد علمتم أن حكومتنا مجمعة الرأي على قبوله إذا رضيت الشركة بالتعديلات التي سبق تبليغها لحضراتكم ، فالغرض إذاً من اجتماعكم ، إنما هو للبحث فيما إذا كان من مصلحتنا مد أجل الامتياز إلى أربعين سنة ، على شرط اقتسام الأرباح في هذه المدة ، بين الحكومة والشركة مناصفة ، وفي مقابل إعطاء الشركة نصف الأرباح عن المدة الجديدة ، تدفع للخزينة المصرية مبالغ موزعة على الستين سنة الباقية تقريباً من مدة الامتياز الحالي ، وقد قدر هذه القيمة بعد البحث الدقيق ، أشخاص من ذوى الخبرة الواسعة في الشؤون المالية ، وهم يرون أنه إذا حصلت الموافقة على التعديلات المذكورة ، تكون الفائدة التي تنالها مصر موجبة لتنام الرضا ، وإن ذلك غاية ما يصح طلبه من الشركة

« ولا يخفاكم أن هذه المسألة ليست من المسائل التي يقضى القانون بأخذ رأى الجمعية العمومية فيها ، ولكن نظراً لأهميتها الاستثنائية ، بالنسبة إلى الجيل الحاضر والأجيال الآتية ، قرر مجلس النظار أن لا يبت فيها رأياً ، قبل أن يعلم إن كانت الجمعية العمومية توافق على امتداد الامتياز ، ونظار حكومتنا مستعدون لإعطائكم كل ما ترونه لازماً في هذه المسألة من البيانات والإيضاحات ، ونحن واثقون أن كل واحد منكم يشعر بالمسئولية التي يتحملها أمام بلاده عند نظره هذا المشروع المهم ، والله نسأل أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير البلاد »

وقد انتخبت الجمعية بجلسته ١٠ فبراير لجنة من خمسة عشر عضواً ، لدرس المشروع ، وتقديم تقرير عنه ، وألفت هذه اللجنة من كل من : محمود سليمان باشا . اسماعيل أباطه باشا . حسن مدكور باشا . إبراهيم مراد باشا . أحمد يحيى باشا . على شعراوى باشا . محمود بك عبد الغفار . حسن بك بكري . فتح الله بركات بك . عبد اللطيف الصوفاني بك . جاد بك مصطفى . سعد بك مكرم . دياب أفندى محمد سليم . أمين بك العارف . اسماعيل أفندى كريم ولم يرد في الأمر العالى الصادر بعقد الجمعية ولا في خطبة الخديو أن قرار الجمعية سيكون قطعياً ، فطلب اسماعيل أباطه باشا من بطرس غالى باشا رئيس مجلس الوزراء ، بجلسته ١٠

فبرار التصريح برأى الحكومة في هذا الصدد ، وهل يعتبر قرار الجمعية قطعياً أم استشارياً ، فلم يجب رئيس الوزراء جواباً صريحاً ، واكتفى بالقول بأنه ليس لدى الحكومة شيء تزيد عما جاء في خطبة الجناب العالي الخديوى ، وبقيت هذه المسألة الهامة ، يحوطها الغموض والإبهام

وبعد تأليف وزارة محمد سعيد باشا ، صرح رئيس الوزارة بجملة ٤ أبريل سنة ١٩١٠ بأن الحكومة قررت أن يكون قرار الجمعية قطعياً ، وقد كان هذا التصريح استجابة لطلب الأمة الإجماعى في هذا الصدد ، وتحقيقاً لرغبة بدت من شركة القناة ، إذ أرادت أن تطمئن على سلامة الاتفاق ، فاشتطت إقرار الجمعية العمومية

استقالة الأمير حسين كامل

وفي أثناء نظر المشروع استقال الأمير حسين كامل من رئاسة مجلس شورى القوايين والجمعية العمومية ، على أثر مقتل بطرس غالى باشا ، فصدر الأمر الخديوى فى ٧ مارس سنة ١٩١٠ بتعيين محمود فهمى باشا الذى كان رئيساً للديوان الخديوى بدلاً منه ، وهو آخر رئيس لمجلس شورى القوايين والجمعية العمومية ، إذ ألغيت الهيئتان بموجب القانون النظامى الصادر فى أول يوليه سنة ١٩١٣ ، وحلت محلهما « الجمعية التشريعية » ، كما سيجىء بيانه فى الفصل الحادى عشر

تقرير لجنة مشروع القناة

أتمت اللجنة مهمتها ، ودرست المشروع دراسة مستفيضة ، ووضعت تقريراً مطولاً ، تناولت فيه المشروع من كل نواحيه ، واجتمعت الجمعية العمومية بجملة ٢١ مارس سنة ١٩١٠ ، واستمعت إلى التقرير ، الذى تلى فى تلك الجلسة ، ولأهميته ننشر فيما يلى خلاصة وافية لمحتوياته :

أشارت اللجنة فى مستهلها ، إلى أنها فهمت لأول وهلة أن الحكومة هى التى عرضت المشروع على الشركة ، لأن الرأى النهائى جعل للجمعية العمومية لمساهى الشركة ، وعلى ذلك تكون مصر هى الموجبة ، وتبين للجنة أن الحكومة ليس لديها أمل فى قبول الجمعية العمومية للمساهمين الاتفاق المعروض ، فقد قال المستشارى المالى بأنه حصل معارضة فيه من المساهمين كما ورد أيضاً على الحكومة من الأمير دارينبرج رئيس مجلس إدارة الشركة ، بأنه يخشى عدم تصديق الشركة على التعديلات التى أدخلتها الحكومة ، وقد قرر ذلك مندوبو الحكومة عند

اجتماعهم باللجنة ، وإذا كان المستشار المالى قال ما قاله قبل دخول التعديلات ، فلا بد أن يكون قطع برفضه بعدها ، وبناء عليه يمكن القول بأنه لا يوجد عقد ولا اتفاق ابتدائي ولا شبه اتفاق بين الطرفين يستوجب عقد الجمعية العمومية

ثم أشارت اللجنة إلى ما يحيط المشروع من الريب والظنون ، واستدلّت على ذلك بمسلك الحكومة ، إذ وقفت المفاوضة حيناً ، ثم استأنفتها بعد ذلك ، ولم تصرح بمصدر المشروع وعرضه ، أهو الحكومة أم الشركة

وبحثت فيما إذا كان للمشروع وجه سيامى ، فرأت أنه مالى قبل كل شيء ، فإن معاهدة ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ قضت بحيدة القناة وسدت كل السبل دون مطامع الطامعين والمنافسات السياسية التي تحوم حولها

ثم بحثت فيما إذا كان للجمعية العمومية الاقتصار على قبول المشروع أو رفضه ، أو إدخال تعديلات عليه ، فرأت أنه لا يسوغ لها إدخال تعديلات ، ومهمتها قاصرة على القبول أو الرفض ، وارتكبت في ذلك إلى ما جاء في خطبة الخديو من أن المشروع على ما هو عليه ، هو أقصى ما يمكن طلبه من الشركة ، بناء على تقرير ذوى الخبرة والدراية ، وعلى ذلك إذا قررت الجمعية العمومية إدخال تعديلات فيه ، يعد ذلك منها عبثاً ، خصوصاً إذا كان المشروع قد جاء قبل أو انه بعشرات من السنين

وتناولت اللجنة جوهر المشروع ، فأوضحت أن قبوله أو رفضه يترتب على بيان الفوائد أو المضار ، التي تنتج منه للأمة في الحاضر والمستقبل ، واستخلصت مبدئياً من المشروع ومن الظروف المحيطة به ، ومن أقوال المندوبين عن الحكومة أن الشركة في حاجة إلى توسيع القناة وعمل إصلاحات فيها ، ولا بد لها من عقد قروض لتنفيذ هذه الفكرة ، ولا ريب في أن هذه القروض تؤثر في الأرباح التي يأخذها المساهمون ، إذا وزعت أقساطها على ستين سنة . ولكن إذا مد الامتياز إلى سنة ٢٠٠٨ ، يكون تقسيطها على مائة سنة بدلاً من ستين ، وبذلك لا تؤثر في الأرباح تأثيراً كبيراً ، واستنتجت من ذلك أن من مصلحة الشركة بإزاء مساهميتها أن تسمى في مد امتيازها ، وأن هذه البواعث ، هي التي تحتم عليها العمل على ذلك ، وقد انتهزت الشركة الظروف السياسية القائمة وقتئذ لتنفيذ هذه الفكرة ، فإن قيام الاتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا ، قد مهد لها هذا السبيل ، خصوصاً بعد أن سكت أصحاب البواخر الإنجليزية عن مطالبة الشركة بعمل الإصلاحات ، وتنقيص الرسوم ، بسبب هذا الاتفاق ،

فكان من المفيد لها إذاً أن تبادر بعمل ما تريد تنفيذه في مثل تلك الظروف المساعدة ، التي
يحتمل أن لا يطول بقاؤها

ومما ثبت أن مد الامتياز هو في صالح الشركة ، ارتفاع أسهمها ارتفاعاً كبيراً ، عند ما
شاع نبأ تحقق المشروع ، ففي سبتمبر سنة ١٩٠٩ كان ثمن السهم يتراوح بين ٤٧٥٠ و ٤٨٦٦
فرنكا معجلاً ، و ٤٨٦٠ و ٤٩٢٥ نسيئة (للأجل) ولما ذاع نبأ المشروع ارتفع السهم إلى
٤٩٩٥ معجلاً ، و ٥٢٠٠ نسيئة ، وعند ما طالبت الأمة بعرض المشروع على الجمعية العمومية
رجع ثمن السهم إلى ٤٩٥٠ معجلاً و ٥٢٠٠ نسيئة ، وكذلك الحال في حصص التأسيس ،
فقد كان ثمنها في سبتمبر سنة ١٩٠٩ ٢١٦٥ فرنكا ، وفي أكتوبر ٢٢٤٧ ، وفي نوفمبر
٢٢١٥ ، وعادت الأسهم إلى الارتفاع عندما استأنفت الحكومة النظر في المشروع وتبين أن
الأمل في تحققه لم ينقطع

ثم ناقشت اللجنة المشروع من الوجهة المالية ، وبمحت فيما إذا كانت الأربعة الملايين
التي ستأخذها الحكومة من الشركة ، والحصص التي تمهدت بتخصيصها من الأرباح
للحكومة من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٦٨ ، تقابل نصف أرباح القناة التي ستتنازل عنها
الحكومة مدة الامتياز الجديد ، حتى لا يكون هناك غبن عليها ، فقالت إنه ليس من الممكن
الحكم على مستقبل القناة بعد ستين عاماً ؛ ولكن ذلك لا يمنع من تقدير الإيراد بطريقة
الافتراض ، وقد سلكت في ذلك الطريقة التي اتبعتها المستشار المالي ، واستندت إلى أن
مصروفات الشركة لا تزيد بنسبة زيادة إيراداتها ، واستدلت على ذلك بقول السيو (شارل رو)
Charles Roux في كتابه (برزخ وقناة السويس) L'Isthme et le Canal de Suez :
« إن من حسن حظ هذه الشركة أن مصروفاتها لا تزيد بنسبة زيادة إيراداتها كما يحدث
في الشركات الأخرى ؛ بل إن الإيرادات تزداد زيادة باهظة ، والمصروفات تظل كما هي »

واقترحت اللجنة لزيادة الإيرادات في السنة ثلاثة فروض : الأول أن تكون الزيادة ثلاثة
ملايين فرنك في كل سنة ، في جميع المدة (من سنة ١٩١٠ إلى سنة ٢٠٠٨) ؛ والثاني أن
تكون مليونين ؛ والثالث أن تكون مليونين قبل انتهاء الامتياز الحالي ، ومليوناً ابتداء من
مدة الامتياز الجديد ؛ وعلى ذلك إذا قورن ما ستأخذه مصر بما ستأخذها الشركة تبين أن
الشركة ستحصل بدون مقابل على ١٢٦ مليون جنيه ، بحسب الفرض الأول ؛ و ٨٢ مليون
جنيه ، بحسب القرض الثاني ؛ و ٦٦ مليون جنيه ، بحسب الفرض الثالث ، وهو الفرض

الذي وضعه المستشار المالي ؛ وإذا أضفنا لهذه المبالغ أرباحها المركبة ، لكنت ٢٤١ مليون جنيه ، على حسب الفرض الأول ، و ١٥٦ مليون جنيه ، على حسب الفرض الثاني ، و ١٣٠ مليون جنيه ؛ على حسب الفرض الثالث ، فيتبين من هذا أن مصر ستغني في هذا المشروع غنياً فاحشاً على الجيل المستقبل ، مع عدم استفادة الجيل الحاضر فائدة تذكر ، خصوصاً وأنه ليس هناك ضرورة للمال ؛ واستندت اللجنة إلى جواب مندوبي الحكومة ، إذ صرحوا بأن الحكومة لم تكن مضطرة للمال ؛ ثم قالت : ولو فرضنا وجود حاجة إليه لعد هذا المشروع بالرغم من ذلك صفقة خاسرة

أما ما ذكره المستشار المالي من الاعتبارات والمخاوف ، التي تبث الحكومة على مد الامتياز من الآن ، فليس له محل ؛ وتنحصر هذه المخاوف في تنقيص رسوم المرور ، ومنافسة قناة بناما ، وظهور اكتشافات لتسهيل وسائل النقل تؤثر في القناة ؛ وقد أجابت اللجنة على هذه المخاوف بأنها ليست بنت يومها ؛ وقد سبق للشركة أن هُددت بها ونفاها الأمير دارينبرج ، رئيس مجلس إدارة الشركة نفسه في الجمعية العمومية للشركة في ٢٠ يونيو سنة ١٩٠٨ إذ قال :

« ماذا نخشى في المستقبل ؟ لم يعد بعد محل لذكر هذه الحكاية ، حكاية قنال ثان ، فقد ذهب بها الزمان ، وإن سكة حديد سيبيريا وسكة حديد بغداد ، لا يمكنهما إلا أن تسرعا في حركة التجارة ؛ فإذا نقص بسببهما بعض الركاب ، فمن المحقق أن التجار يفضلون دائماً نقل بضائعهم بطريق البحر ، وإن قنال بناما لن يتحقق قبل عشر سنين ، ومع ذلك فإن الطريق الأقرب والأفضل بين الغرب والشرق سيكون دائماً طريق قنال السويس ؛ ولقد رأيت النتيجة ، فهما يكن من الأمر فإن أرباحكم لن تقل ، وإننا لنتظر اليوم الذي يمكننا من أن يكون لدينا ما يزيد به ما نوزع على الأسهم ، وهذه الزيادة لا بد أن تجيء ، فإن الصين تبتدى فقط الآن في أن تفتح أبوابها للتجارة ، وإن فيها من عدد السكان ما يربو على عدد سكان أوروبا أجمع ؛ ولا شك في أن حاجة هؤلاء السكان تزيد شيئاً فشيئاً ، تبعاً للمسالك التي تجوس خلال تلك الديار ، وإن إنقاص الرسوم ليس من شأنه أن يخيفنا ، إنكم تعلمون حق العلم أن ذلك لا يكون إلا بعد أن يزيد ما يوزع من الأرباح على الأسهم ، وإنكم لتذكرون أن إنقاص الرسوم ٥٠ سنتياً في سنة ١٩٠٣ قد عوض في سنة واحدة ، وإنكم لتذكرون أيضاً أن إنقاص الرسم ٧٥ سنتياً في سنة ١٩٠٦ قد عوض علينا في أقل من عامين ، وترون من ذلك أن إنقاص الرسم لا يخيفنا في شيء »

وأشارت اللجنة إلى مازعمته الحكومة من وجود اتفاق بين الشركة وبين أصحاب السفن في إنجلترا يقضى عليها بتنقيص الرسوم ، فطلبت نص هذا الاتفاق ، فلم تجبها الحكومة إلى طلبها ، وسألت مندوبي الحكومة عما إذا كانت الجمعية العمومية لمساهمي الشركة قد صدقت على هذا الاتفاق ؟ فأجاب المندوبون بالإيجاب ؛ ولكن اللجنة عثرت في أثناء بحثها على ما يثبت أن الجمعية العمومية للمساهمين لم تصادق عليه ، بل قررت بأن كل ما حدث ، إنما هو مشروع لا يمكن أن يتم إلا بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين ، وعلى ذلك فليست الشركة مرتبطة بتنقيص الرسوم تدريجاً ، كما ادعت الحكومة ؛ وزيادة على ذلك ، فإن تنقيص هذه الرسوم لا يؤثر في زيادة الأرباح ، فإن ازدياد الإيرادات يعوض هذا النقص ؛ ومما يثبت ذلك أن الرسم قد نقص في مدة الأربعين سنة الماضية ٤١ ٪ من قيمته ، أى أنه أصبح ثمانية فرنكات إلباقاً ، بعد أن كان ١٣ فرنكاً ، ومع هذا فقد زادت الإيرادات زيادة هائلة لا تقل سنوياً عن ثلاثة ملايين فرنك في المتوسط ؛ على أن زيادة الإيراد لا تتعلق بقيمة رسم المرور فقط ، بل تتعلق أيضاً بمقدار البضائع التي تمر من القناة سنوياً ، والملاححة التجارية بين الشرق والغرب في تقدم مطرد ، ولا بد أن تستمر هذه الإيرادات في الزيادة ، فإن الشرق يتقدم في التجارة ؛ وهناك بقاع كبيرة كالصين مثلاً لم تفتح إلى الآن للتجارة ؛ وفوق ذلك ، فإن الدول الأوروبية تهتم اهتماماً كبيراً بتقوية بحريتها التجارية وعلاقتها المالية مع الشرق وعرضت اللجنة لقول المستشار المالي في مذكرته إن تنقيص الرسم موكول إلى الشركة وحدها ، فإذا أبت الحكومة المصرية أن تتفق معها على مد الامتياز ، فإنها تعتمد في آخر المدة إلى تنقيصه نكابة بمصر ، وأجابت على ذلك بأنها تستبعد حدوث ذلك من الشركة ، لأن هذا التنقيص يضر مساهميها أكثر من إضراره بمصر ؛ ولا جدال في أن الشركة مستعدة في كل وقت ، للاتفاق على مد الامتياز ، لأنها لا تقبل أن تترك هذا الكنز العظيم الذي عاد على مساهميها بالأرباح الطائلة ، وهي لذلك تبحث في كل وقت على إبقائه في يدها

وعرضت لقول المستشار إن مصر لا تقوى على المعارضة إذا ما أرادت الدول تنقيص الرسوم ، أو جعل المرور في القناة مجاناً ، فأجابت بأن الدول لم تتعرض للقمونات الصناعية ، وإنما تعرضت للقمونات الطبيعية ؛ وقناة السويس هي صناعية ، حفرها المصريون برجالهم وأموالهم ؛ ومع ذلك فإذا صح ما يقولون من أن مصر إذا عادت إليها القناة ، لا تقوى على معارضة الدول ، بخلاف ما إذا كانت القناة في يد شركة دولية ؛ فاللجنة تجيب بأن الحكومة

لا تعدم عشرات من الشركات الدولية ، تتفق معها على شروط أحسن بكثير من الشروط التي تعرضها الشركة الحاضرة

وعرضت لمزاومة الطرق الأخرى للمواصلات ، فقالت إن قناة السويس ، هي بلا ريب أقرب طريق للتجارة بين الشرق والغرب ، فليس من المنتظر أن ينافسها طريق رأس الرجاء الصالح ، وكذلك ليس من المنتظر أن تنافسها قناة بناما ، وأيضا لن تزاومها السكك الحديدية المزمع إنشاؤها ، كسكة حديد سيبيريا ، أو سكة حديد بغداد ؛ فإن المتاجر الكبرى التي تنقل من أوروبا إلى آسيا وبالعكس ، لا تنقل مطلقا في السكك الحديدية ، ما دام في الوجود طريق بحري مختصر ، يمكن نقلها فيه ؛ وقد قال السيوش شارل رو في هذا الصدد : « إنني أشك في أن إنشاء السكك الحديدية في آسيا الصغرى يضر بقناة السويس ، فإن هذه السكك ستفتح الأقطار الشاسعة في آسيا الصغرى لمحاويل الغرب وبضائعه ؛ ولكن التجارة ستستمر تفضل الطريق البحري للسويس ، على طريق آسيا الصغرى والخليج الفارسي »

أما احتمال ظهور اكتشافات علمية قد تنقص من أهمية القناة ، فليس مستحيلا عقلا ، ولكن هذه الاكتشافات لم تزل مجهولة إلى الآن ، واحتمال وجود شيء لا يمكن أن يعتبر أساساً صحيحاً للتقدير ، ولا يوجد سوى طريقين للنقل ، وهما البحر والبر ، وقد ثبت أن طريق قناة السويس ، هو أقرب الطرق وأقلها نفقة ، فلم يبق إلا طريق الجو ، وهو مهما تقدم ، لا يسلكه إلا مستطلع أو سائح أو مسافر ، ولا يصلح لحمل الأثقال

وقالت اللجنة أيضاً ، إن السياسة لا تؤثر في القناة بعد أن تقرر تهيئتها ، وإن الحوادث الماضية ، لأ كبر شاهد على ذلك ، فقد انتشرت الحروب والثورات ، حتى على ضفاف القناة ، فلم تؤثر مطلقاً على إيراداتها ، بل بالعكس كانت سبباً في ازديادها ، فكلما اشتدت نيران الحوادث ، زادت هذه الإيرادات ، يؤيد ذلك أن إيرادات القناة زادت سنة ١٨٨٢ (في عهد الثورة العرابية) تسعة ملايين من الفرنكات عن السنة التي قبلها ، وفي سنة ١٩٠٤ (أثناء الحرب الروسية اليابانية) زادت الإيرادات ثلاثة عشر مليوناً عن السنة التي قبلها

وعرضت لقول الحكومة ، إن من الظلم أن يستأثر الجيل المستقبل بالربح ، ويحرم منه الجيل الحاضر ، فأجابت بأن من واجبات الأفراد والجماعات أن يدخروا شيئاً للأعقاب ، مادام ذلك في الاستطاعة ، فإذا تقرر ذلك ، ورأينا شركة القناة تسمى لمد الامتياز سعياً وراء

مصلحتها ومصصلحة مساهمها وأحفادهم ، فلماذا لا يكون من العدل أن ندخر لأبنائنا كنزاً يعوض عليهم جزءاً من ذلك العبء الثقيل من الديون الأهلية والأميرية ، التي يتركها لهم الجيل الحاضر ، والذي يليه ، ويعوض عليهم أيضاً جزءاً مما تصرف فيه الحكومة في هذا العصر ، من ثروتها المالية والعقارية التي باعها للشركات ولغيرها ، وأساءت التصرف في ثمنها

وردت على قول المستشار المالى إن استعمال الأموال التي ستأخذها مصر من الشركة في المشاريع النافعة يعود عليها بالربح الطائل ، فقالت إنها توافق على ذلك من الوجهة النظرية لا من الوجهة العملية ؛ ولا يمكن تصديق هذه الوعود ، فقد كان لدى الحكومة أموال طائلة لم تفكر في صرفها في مثل هذه المشاريع التي أشار إليها المستشار المالى ، بل صرفت في مشاريع كالمية ؛ ولا يجوز بيع هذا التراث للقيام بالأعمال الكالمية ، أما إذا كانت الحكومة ترمع صرفها على المشاريع الضرورية ، فقد تساءلت اللجنة : لماذا لا تراها تفعل ذلك الآن ؟ ولماذا تصرف على المشاريع الكالمية للملايين من الجنيهات ، رغماً من معارضة الأمة ؟ فهذه نفقات مدسكة حديد السودان ، عارض فيها مجلس الشورى ، فلم تأبه الحكومة بهذه المعارضة ونفذت ما أرادت ؛ وهذه مكنت جيش الاحتلال ، تقيمها الآن ، وقد كلفتها أعمالها الابتدائية ٤٠٠ ألف جنيه ، أضف إلى ذلك الخسائر التي لحقتها من المضاربة بالأموال الاختياطية ، وغير ذلك من الأعمال الأخرى التي يطول شرحها ، وبالجملة فالحكومة تصرف كل عام ما بين ١٥ و ١٧ مليوناً من الجنيهات ، وليس للأمة رأى محدود فيها ، وأشارت اللجنة في هذا الصدد إلى الأموال الاختياطية الطائلة التي بددت بعد أن سحبت من صندوق الدين ، ثم قالت : إن نظرة واحدة في تحضير هذا المشروع تكفى لمعرفة الطريقة التي تتبعها الحكومة في تحضير المشروعات كقياس ثابت للأعمال الماضية والمستقبلية التي تستأثر بها وترفض اشتراك الأمة معها فيها

وبحثت فيما جاء بمذكرة المستشار المالى ، ومذكرة الحكومة ، عن حصول مخبرات طويلة ، في تحضير مشروع الاتفاق ، وأرادت الوقوف على مدى هذه المخبرات ، وطلبت بياناً عنها من مندوبى الحكومة ، فأجابوها بأنه لم تكن هناك مخبرات تحريرية ، فكان هذا الجواب موجباً لدهشة اللجنة ، ثم رأت أن تكتفى بالاطلاع على الرسائل والمسائل التي ذكرها المستشار في مذكرته ، ووعد بعرضها على مجلس الوزراء ، فطلبها اللجنة ، فأجاب

ناظر المالية بأن لا رسائل ولا مسائل قدمت للمجلس ، اللهم إلا مسألة الأراضي التي ستتخلف من البحر ، ومسألة أخرى ثانوية ، ولما يئست اللجنة من كل ذلك ، أرادت الاطلاع على التقارير التي وضعها ذوو الخبرة والدراية ، على حد تعبير الحكومة ، فأجيبته بأنه لم يكن هناك تقارير تحريرية ، وأن الخبراء هم موظفون في الحكومة المصرية ، فأرادت معرفة القاعدة الحسابية التي اتبعها المستشار والخبراء ، فأجيبته بأنه لا يوجد هناك قواعد ، وهذه افتراضات ، ولما يئست اللجنة من هذا أيضاً ، أرادت أن تعرف كيف حصلت المخبرات وكيف درست الحكومة المشروع ، فأجيبته بأن الشركة عرضت المشروع ، فتناقش فيه مجلس الوزراء ، وأدخل التعديلات عليه ، وقرر عرضه على الجمعية العمومية ، ثم استنتجت اللجنة من كل ذلك أن المشروع لم يعرض على خبراء ، كما فعلت الحكومة في قانون المعاشات الذي لبثت تدرسه أربع سنوات ، وأن الذين سميتهم الحكومة خبراء ، هم نفر يشغلون في الحكومة وظائف ، لا يشغلها الخبراء الماليون

وقد أبدت اللجنة دهشتها لهذه الحقائق وألمت إلى أنه كان في وسع الحكومة أن تهتم بهذه المسألة الخطيرة اهتمامها بغيرها ، وزادت دهشتها من الأجوبة التي تضمنت إبهاماً في بعض الأحيان ، ومخالفة للحقيقة في أحيان أخرى

فقد سألت الحكومة عن الأربعة ملايين ، التي ستدفعها الشركة للحكومة ، هل ستؤديها الشركة من مالها الاحتياطي ، أم ستعقد لها قرضاً ، يسد من إيرادات القناة ، فيؤثر في الأرباح التي ستأخذها مصر ؟ فأجبت بأنه يحتمل للحصول على هذا المبلغ ، أن تعقد الشركة قرضاً ، وإذا لم تفعل ذلك ودفعته من المال الاحتياطي ، فلا بد أن تطلب في مقابل ذلك امتيازات جديدة ، واستخلصت اللجنة من هذا الجواب أن الحكومة لا تعرف أساس الاتفاق الذي ستعاقده عليه ، وأن باب الامتيازات لا يزال مفتوحاً ؟ حتى ولو قررت الجمعية العمومية قبول المشروع كما هو الآن ، وأشارت إلى ادعاء الحكومة بأن هناك اتفاقية تقضى على الشركة بتخفيض رسم المرور ، فدحضت هذا الادعاء ، وأثبتت أن الشركة لم ترتبط بهذه الاتفاقية ولم تصادق عليها

النتيجة

وانتهت اللجنة في تقريرها إلى أنها : « كانت تتمنى أن تقدم الحكومة للجمعية العمومية ، مشروعاً محضراً مبجوتاً حق البحث ، مشفوعاً بما يشرحه ويؤيده من البيانات والمستندات ، متوافرة فيه شرائط الحكمة والروية ، مضموناً فيه مصلحة البلاد في حاضرها ومستقبلها

القريب ، بما يصل إليه حد الاستطاعة والإمكان ، راجحة تلك المصلحة على غيرها ، أو معادلة لها على الأقل ، فتجيب الجمعية فيها بمعرفتها أو بواسطة لجنة من أعضائها نظرات قليلة أو كثيرة ، ثم تبادر بكل ابتهاج وانسراح للمواقفة على ذلك المشروع ، أو تعديله تعديلاً طفيفاً ، إن كان المشروع قابلاً للتعديل وكان جائزاً لها عمله ، ثم ينصرف أعضاء الجمعية إلى بلادهم من الثغور الشمالية إلى الحدود الجنوبية ، رافعين ألوياً الشكر والثناء على حكومتهم ، لجدتها وسمعتها لخير أمتها ومهرها على مصالح بلادها ، فتزداد ثقة الأهالي ومحبتهم الخالصة لرجال حكومتهم العاملين ، إن ذلك أقصى ما تتمناه الجمعية ، وما ترى أن الهيئتين الحاكمة والمحكومة في حاجة قصوى إليه دائماً ، خصوصاً في مثل هذه الظروف الحاضرة ، ولكن ما الذي تصنعه الجمعية ، وقد قدمت لها الحكومة مشروعاً مهماً خطيراً ، وضع بسرعة لم تعهد في الحكومة من قبل ، وباختصار كلّي يسوغه جناب المستشار المالي ، بأنه جاء بدافع الضرورة ، كما جاء بمذكرته المحررة في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٠٩ ، غير مبحوث حق البحث ، ولا مصحوب بإيضاحات ومستندات تؤيده ، لدرجة أن مذكرة المستشار المالي التي هي أول وآخر مستندات الحكومة في بيان وإثبات منافع هذا المشروع لم تكن حاضرة لديها عندما طلبتها اللجنة منها ، بل اضطرت أن تنتظر ستة أيام حتى وصلتها مع بعض المستندات التي كانت طلبتها اللجنة من مندوبي الحكومة ، وفضلاً عن هذه السرعة وعن خطورة المشروع ، فإنه جاء سابقاً لأوانه بعشرات من السنين ، ومعلوم أن السرعة في العمل والحكم على المستقبل البعيد جداً ، كلاهما يترتب عليه حتماً الخطأ ، والبعد عن ساحل الحقيقة ومعجزة الصواب ، مهما كان الموضوع بسيطاً ، فكيف يكون الأمر والمشروع هو امتداد امتياز قنال السويس أربعين عاماً ، قبل انتهاء أجل امتيازته بنحو ستين عاماً ، لا ريب في أن الخطأ حينئذ يكون جسيماً ، والضرر الذي يترتب عليه حالاً واستقبالاً يكون أجساماً ، لذلك لم يسع اللجنة أن تكتم عن الجمعية طريقة تحضير المشروع وبخثه كما سبق ذكره ، وأهم ما رأته فيه كما يأتي بيانه :

(أولاً) ان مشروع عقد الاتفاق المروض على الجمعية غير مقبول ، لا من شركة القنال ولا من الحكومة المصرية ، وكان يجب أن لا يقدم للجمعية العمومية إلا بعد الإقرار عليه من جمعية مساهمي الشركة ، مادامت الحكومة ليست هي العارضة للمشروع كما تقول

(ثانياً) ليس للجمعية العمومية ، ولا من المصلحة ، تعديل المشروع كما سبق البيان

(ثالثاً) انه قد ظهر بالحساب أن في هذا المشروع غبناً فاحشاً على مصر ، تقدره اللجنة

بنحو ١٣٠٥٨٨٠٠٠ من الجنيهات ، أصلاً وفائدة على قاعدة حساب المستشار المالى

(رابعاً) انه لاحقيقة للمخاوف التى تتوقعها الحكومة ، إذا لم تتفق مع الشركة على مدّة
أجل امتيازها ، وإن كان بعض هذه المخاوف محلاً للنظر ، فدفعه ممكن قبل وقوعه ، خصوصاً
متى لوحظ أن الشركة كلما مرّت سنة من مدّة امتيازها ، كانت أقرب إلى التساهل فى شروط
التعاقد مع الحكومة ، لأنها لن تجد إلا مصر للتعاقد معها على بقاء وجودها ، أما مصر فإنها
تجد كثيراً من الشركات الدولية ، تتعاقد معها على إدارة القنال واستغلاله

(خامساً) انه لا توجد أدنى ضرورة مالية ملجئة إلى التعاقد بالغبن الفاحش ، لا سيما أن
التعاقد واقع على مستقبل بعيد ، لا بد فى الحكم عليه من الخطأ العظيم الذى لا يقبله الجيل
الحاضر ، ولا يرضى بأن يتحمل مسئوليته أمام الأجيال المستقبلية ، إلا إذا كانت الفائدة واضحة
وضوحاً لا ريب فيه

(سادساً) إن فكرة استفادة الجيل الحاضر من أرباح القناة كان يمكن أن يقال عنها إنها
فكرة صالحة حقيقة لو اقترنت بما يأتى :

(أولاً) أن لا يوجد مطلقاً غبن فى التعاقد عليها

(ثانياً) أن يستعمل المقابل فى أعمال مثمرة ، تسوّغ هذا التعاقد أمام الأجيال المستقبلية ،
وأن يكون للأمة من السلطة على أموالها ما يكفل لها تحقيق هذا الشرط ، كفالة فعلية
« أما والغبن فى الصفقة فاحش ، والحكومة لم تسمح إلى الآن بإعطاء الأمة حق الاشتراك
معهما برأى قطعى ، فى تدبير شؤونها المالية والداخلية البحتة ، خصوصاً وأن العقد حاصل على
زمان ، أبعد من أن يكون الحكم عليه صحيحاً ، فهو سابق لأوانه من كل الوجوه ، وغير مقبول
« فبناء على هذه الأسباب ، قررت اللجنة بالإجماع رفض هذا المشروع ، وللجمعية
الرأى الأخير »

وقد قوبل التقرير بالتصفيق والاستحسان من أعضاء الجمعية ، وأجلت المناقشة فيه إلى
جلسة أخرى

مناقشات الجمعية العمومية فى المشروع

وحددت جلسة ٤ ابريل للمناقشة فى المشروع ، فدافع عنه سعد زغلول باشا وزير الحقانية

بما خلاصته :

« أصبح شأننا الآن أمامكم بعد إعلان عطفة الرئيس^(١) الذي قابلتموه بالاستحسان ،
شأن المحضر للمشروع ، المنور لحقيقته ، المدافع عنه ، وأصبح شأنكم شأن القاضي العادل ،
ورأيكم هو الرأي الفاصل ، فلم يبق علينا إلا أن نقدم لكم المعلومات والحقائق التي دعت
الحكومة إلى أن ترى في المشروع الفائدة للبلاد ، فإن وافقتم الحكومة أحسنتم في رأيها
ورأيكم ، وإن لم توافقوها فواجب قضيناها ، ومسئولية تخلينا عنها ، وأقيناها عليكم
فتحملتموها عنا أمام أمتكم ، وأمام الأجيال الآتية ، والآن يصح لي أن أطمع في حسن إصنائكم
وأن يكون لي منكم انعطاف وسعة صدر ، لشرح كل مافي نفسي ، ولا تجدون في أنفسكم مني
حرجا ، إن المشروع متعلق بالاستقبال ، وقدرة الإنسان في الأمور الغيبية قدرة بعيدة الاحتمال ،
ولذلك اختلفت الظنون والأفكار في هذا المشروع اختلافا كثيرا ، ونحن يجب علينا أن نفهم
هذا الاختلاف ، ولكن الذي لا ينبغي هو أن يفهم المخالف للآخر ، أن هذا سيء
القصود والنية »

ثم أخذ يدافع عن المشروع من مذكرة أعدتها الحكومة في هذا الصدد ، ولما وصل
إلى الكلام على حاصل استهلاك مهمات الشركة وقف اسماعيل سري باشا وزير الأشغال ،
وتلا مذكرة أخرى بشرح هذه المسألة ، ثم رفعت الجلسة للاستراحة ، وبعد إعادتها استأنف
سعد باشا دفاعه عن المشروع ، ولما وصل إلى مسألة الأوجه التي تصرف فيها الأموال التي
تأخذها مصر من الشركة ، مقابل امتياز ، قال :

« تقولون إنه ليس لدينا مجلس نيابي يضمن لنا هذه الأموال ، نعم إن هذه أمنية عظيمة
جدا ، يخفق لها قلب كل وطني ، ولكن هل يمكننا أن نمتنع عن كل شيء نافع ، حتى تحصل
البلاد على هذه الأمنية ؟ هل يصح أن يكون هذا عمل أمة ؟ يجب أن نسعى في تحقيق تلك الأمنية
التي نبتغيها ، ولكن لا يجوز أن نحرم البلاد من فوائد المشاريع انعامية ، فالمجلس النيابي نطلبه ،
والمشاريع المفيدة نحققها ، ولا يجب أن نوقف شيئا على آخر ، احتجاجتم بأن المشروع الذي
قبلته الحكومة لم تقبله الشركة بعد ، وإني أقول الآن انه ورد على الحكومة جواب من مجلس
إدارة الشركة ، بتاريخ ٢٠ فبراير ، يفيد قبوله هذه التعديلات ، وعلى ذلك فقد زال المانع
« هذا ما أردنا أن تشرف بعرضه على حضراتكم بيانا للحقائق التي دفعت الحكومة
إلى قبول المشروع ، والآن أتمننا واجباتنا نحوكم ونحو الحقيقة ، ولم يبق إلا واجبكم والمسئولية

(١) رئيس الوزارة محمد سعيد باشا ، وقد أعلن بالجلسة أن رأى الجمعية في مسألة الفئاة قطعي
وستعمل به الحكومة

أصبحت ملقاة عليكم تتصرفون فيها كما تشاءون ، فإن لكم الرأى الأعلى »

رفض المشروع

واستمرت المناقشة بجلسة ٧ ابريل ، وفيها أراد سعد باشا أن يستأنف دفاعه عن المشروع ، فرأى الأعضاء الاكتفاء بما قاله فى الجلسة السابقة ، فاعترض على ذلك بأن هذه مقاطعة غير جائزة ، قال :

« يقوم أحد رجال الحكومة ليتكلم ، فبأى حق يقطع عليه الكلام ؟ قلت لأقول ملاحظاتي على أقوال اللجنة ، فكيف أمتنع من ذلك ؟ يجب على الجمعية العمومية أن تسمع كلام الحكومة أولاً » ، إلى أن قال : « إنكم استعملتم هذا السلاح ضدى اليوم ، وسيستعمل غداً ضدكم ، فاحذروه ، والرأى لكم »

ورد عليه إسماعيل أباطه باشا بأن المسألة استوفت بحثاً من جانب الحكومة ، ومن جانب الجمعية ، وبعد مناقشة وجيزة أخذ الرأى على قفل باب المناقشة ، فقرر ذلك بالأغلبية ، ثم أخذ الرأى على المشروع بالنداء بالاسم ، فقررت الجمعية رفض المشروع بإجماع الأعضاء ، ماعدا مرقص سميكه باشا والوزراء

مقتل بطرس باشا غالى

٢٠ فبراير سنة ١٩١٠

تخلل نظر المشروع أمام الجمعية العمومية حادث رهيب ، اهتزت له البلاد ، وهو مقتل المرحوم بطرس باشا غالى رئيس مجلس الوزراء ، فقد أطلق عليه إبراهيم ناصف الوردانى رصاصاً يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ ، فأصابه إصابات أودت بحياته ، فجزعت البلاد لهذا الحادث الخطير ، وأثار دهشة الناس كافة ، إذ لم يسبق أن تقدمه اعتداء مثله أو يشبهه ، ولم يكن الناس قد عرفوا فى مصر حوادث القتل السياسى ، منذ عهد بعيد ، وقد قبض على القاتل ، فاعترف بجرمه ، وقرر أن الدافع إليه ، هو ما عده خيانة من تصرفات بطرس باشا غالى ، وأخصها توقيع اتفاقية السودان سنة ١٨٩٩ ، ورياسة المحكمة المخصصة فى حادثة دنشواى ، وإعادة قانون المطبوعات ، ثم سعيه فى إنفاذ مشروع مد امتياز القناة ، ومُعرفت شخصية القاتل أثناء التحقيق ، فإذا به شاب فى الرابعة والعشرين من عمره ، تلقى علوم الصيدلة بلوزان ، وفتح بعد عودته إلى مصر صيدلية فى شارع عابدين ، وهو قريب الدكتور ظيفل باشا حسن

وإذ كانت القاتل من شباب الحزب الوطني ، فقد تشعب التحقيق ، واتجهت تهمة الاشتراك في الجناية إلى لفيق من شباب الحزب وقبض على كثيرين منهم ثم أفرج عن بعضهم وأقامت النيابة الدعوى العمومية على إبراهيم ناصف الورداني ، وعلى ثمانية ، بتهمة مشاركتها في الجريمة ، باعتبارهم جميعاً أعضاء في جمعية من مبادئها استعمال القوة في الوصول إلى أغراضها وأن جريمة القتل كانت نتيجة محتملة لهذا الاتفاق ، وهؤلاء الثمانية هم : علي أفندي مراد المهندس . محمود أفندي أنيس المهندس . شفيق أفندي منصور . عبده أفندي البرقوقي الطالبان بمدرسة الحقوق . عبد العزيز أفندي رفعت مهندس تنظيم . عبد الخالق أفندي عطيه المحامي . محمد أفندي كمال الطالب بمدرسة المهندسخانة . حبيب أفندي حسن المدرس . وقد أحيوا جميعاً إلى قاضي الإحالة بمحكمة مصر الابتدائية ، وكان متولى بك غنيم ، توطئة لإحالتهم إلى محكمة الجنايات ، ونظرت القضية أمامه يوم ٢٢ مارس سنة ١٩١٠ ، وتولى الدفاع عن المتهمين أحمد بك لطفى ، ومحمود بك أبو النصر ، وعبد العزيز بك فهمي (باشا) ، وإبراهيم بك الهلباوى ، وعمر بك لطفى ، وإسماعيل شيمى بك ، ومحمود بك فهمي حسين ، ومحمد علي علوبه بك (باشا) ، والأستاذ محمود بسيوني ، وأحمد عبد اللطيف بك ، والأستاذ مصطفى عزت ، وجلس في كرسى النيابة عبد الخالق ثروت باشا النائب العام ، وبعد أن سمع قاضي الإحالة مرافعات النيابة والمحامين ، أصدر قراره بإحالة الورداني إلى محكمة الجنايات بتهمة القتل ، وبأن لا وجه لإقامة الدعوى قبل الثمانية المتهمين بالاشتراك

وحوكم الورداني أمام محكمة جنايات مصر ، وكانت برياسة المستر دلبروجلي ، وعضوية أمين بك علي ، وعبد الحميد بك رضا المستشارين ، وجلس في كرسى النيابة عبد الخالق ثروت باشا ، النائب العام ، وتولى الدفاع عن المتهم كل من أحمد بك لطفى ، وإبراهيم بك الهلباوى ، ومحمود بك أبو النصر ، وبعد أن سمعت المحكمة الشهود والمرافعات ، أصدرت حكمها يوم ١٨ مايو سنة ١٩١٠ بإعدام المتهم ، ورفع محاموه طعننا عن هذا الحكم أمام محكمة النقض قضى برفضه ، ونفذ فيه الحكم

كانت هذه الحادثة أولى حوادث القتل السياسي ، التي وقعت في مختلف عهود الحركة الوطنية الحديثة ، ولا نزاع في الصبغة السياسية للحادثة ، لأن الأسباب التي دعت الورداني إلى القتل هي أسباب سياسية ، ولو لم يكن بطرس باشا قبطياً لوقعت الجريمة ، مهما تكن ديانة المعتدى عليه ، ولكن وقوع الجناية على رئيس وزارة قبطي — وهذه حقاً مصادفة سيئة — جعل فريقاً من الأقباط ينسبونها إلى التعصب الديني ، ورددت الصحف البريطانية ، كما ردد

الكولونل روزفلت رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأسبق هذه التهمة ، والحق إنها تهمة باطلة لا تتفق والحقيقة في شيء ، فقد أثبت التحقيق وأثبتت المحاكمة ، بأن الاعتداء سياسى بحت ، وأن أسبابه ودوافعه سياسية لادخل للدين فيها بأى وجه من الوجوه ، ودل على هذه الحقيقة تكرار حوادث الاعتداء السياسى بعد هذه الحادثة ، دون أن يكون لديانة المعتدى عليهم أثر ما فى توجيهها ، ولا فى الباعث عليها ؛ ولقد كانت هذه الحادثة وما لابسها من اتهام الجانى بالتعصب الدينى ، بداية تنكر فريق كبير من الأقباط للحركة الوطنية ؛ حتى اضطر قادتهم الأحرار ، وفى مقدمتهم الأستاذ ويصا واصف ، والأستاذ مرقس حنا (باشا) إلى التردد وقتاً ما عن متابعة الحركة ، مراعاة لإحساس النريق الساخط من الأقباط ، ولذلك لم يشترك الأستاذ ويصا واصف ، وقد كان من كبار أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطنى ، فى المؤتمر الوطنى ، الذى اجتمع بيروكسل فى شهر سبتمبر سنة ١٩١٠ ، مع مقدرته فى الخطابة باللغة الفرنسية ، وخسرت الحركة الوطنية إلى وقت ما مساهمته فيها

تأليف وزارة محمد سعيد باشا

الاستمرار فى محاربة الحركة الوطنية

عهد الخديو بعد وفاة بطرس غالى باشا إلى محمد سعيد باشا ، الذى كان وزير الداخلية ، فى تأليف الوزارة الجديدة ، فألفها فى ٢٣ فبراير سنة ١٩١٠ على النحو الآتى : محمد سعيد باشا للرأسة والداخلية . سعد زغلول باشا للحقانية . حسين رشدى باشا للخارجية . اسماعيل سرى باشا للأشغال والحريرية والبحرية . أحمد حشمت باشا للمعارف . يوسف سابا باشا للمالية . وهم أعضاء الوزارة السابقة ، لم يزد عليهم سوى يوسف سابا باشا وبالرغم من أن الآمال كانت معقودة على أن الوزارة الجديدة تسير الحركة الوطنية ، لما عرف عن محمد سعيد باشا ، قبل أن يتولى الوزارة السابقة ، من ميوله الوطنية ، إلا أن وزارته كانت شراً على الحركة الوطنية من وزارة بطرس باشا ، التى كان هو عضواً فيها

ظهور جريدة العلم

مارس سنة ١٩١٠

قام فى سنة ١٩١٠ خلاف على ملكية (اللواء) بين بعض ورثة المرحوم مصطفى كامل ، طرح أمره أمام القضاء ، فعين يوسف بك الموبلحى حارساً قضائياً على اللواء ، وأراد أن

يتدخل في تحريره وتوجيه سياسته ، فرفض الفقيده هذا التدخل بكل شمم وإباء ، وأنشأ جريدة (العلم) ، وجعلها لسان حال الحزب الوطنى ، واتخذ لإدارتها الدار رقم ١١٦ بشارع محمد على ، ثم انتقلت إلى شارع الصنافيرى (على باشا ذو الفقار الآن) ، رقم ١٨ ، خلف قشلاق عابدين ، وابتدأ ظهورها يوم ٧ مارس سنة ١٩١٠ ، فأقبل عليها الرأى العام إقبالا شديداً ، وحلت محل اللواء فى المكانة السياسية والصحفية

إيقاف جريدة « العلم » شهرين

حاربت الوزارة صحيفه الحزب الوطنى منذ صدورها ، فأصدرت فى ٢٠ مارس سنة ١٩١٠ ، قراراً بإيقافها مدة شهرين ، بحجة أنها خرجت فى كتاباتها عن حد الاعتدال ، وكان هذا القرار باكورة أعمال وزارة محمد سعيد باشا ، ضد الحركة الوطنية

ظهور جريدة الشعب

رأى الفقيده أن لا يسكت صوت الحزب الوطنى مدة الشهرين ، فأصدر فى اليوم التالى لقرار الإيقاف جريدة (الاعتدال) ، ثم (الشعب) و (العدل) و (الاعتدال) ثانية ، ثم عاد الشعب إلى الظهور من ٢٥ مارس ، إلى أن انتهت مدة إيقاف (العالم) ، فعاد العلم إلى الظهور فى ٢٠ مايو سنة ١٩١٠

وكتب الفقيده فى جريدة (الشعب) مقالة عن قرار الوزارة بإيقاف (العلم) شهرين ، قال فيها :

« كل من اطلع على قرار الحكومة القاضى بتعطيل جريدة العلم ، لسان حال الحزب الوطنى ، والمعبرة عن أفكاره ، يكاد يعتقد أن قصدها الوحيد ، هو محاربة هذا الحزب ، لأنه اشتهر بعدم محاباة الحكومة ولا الاحتلال ، وعدم تمليق أصحاب السلطة فى مصر ، ولأنه المعبر عن رأى السواد الأعظم من الأمة ، الناطق بلسان شبيبتها الراقية الرشيدة ، نعم إن قصد الحكومة أو قصد مستشاريها من الإنجليز ، كم أفواء رجال هذا الحزب ، عن التشهير بأعمالها الضارة ، التى تأتينا آونة طوعاً أو كرهاً ، ولكننا قوم تذرعننا بالصبر على الكوارث ، واتخذنا الثبات شعاراً لنا ، لا بلوبنا عن غايتنا اضطهاد ، ولا نتقهقر إلى الوراء مطلقاً ، مهما أودينا فى أنفسنا ، أو فى جرائدنا ، فما دام لنا من القانون أقل فرجة لبلوغ أمنيقتنا لا نتأخر عن الولوج منها ، وللحكومة السلطة المطلقة فى إصدار أوامر استثنائية ، وتقنين ما تراه هى

حافظا لكرامتها ، من القوانين واللوائح ، والأمة بل العالم المتمدن ، حكم بيننا وبين حكومتنا ، التي تريد أن نظريها ونمدحها على كل ما نأثيه ، إطاعة لأوامر الاحتلال « بنت الحكومة قرارها الغريب ، على أن (العلم) تعدى حد الاعتدال في كتاباته ، ولم تقدر على تعيين مقالة معينة ، أو عبارة مخصوصة ، فما هو الحد القاضى الذى نعتبره حدا للاعتدال ، لا يجوز لصحف الحزب الوطنى أن تتعداه ، وإلا استحقت الوقف المؤقت ، أو التعطيل النهائى ؟ يتصفح المصنف أعداد العلم ، فلا يرى فيها شيئا أكثر مما يكتب فى الجرائد الأخرى ، بل إن لهجته فى نظر العقلاء المجردين عن الغاية ، أخف بكثير من لهجة غيره ، نحن لانطلب أن تضطهد الحكومة جميع الجرائد ، اضطهادها لجرائدنا ، فكلمها ألسن تعبر عن رغبات الأمة ، وإن اختلفت فى طريق التعبير ، ولكننا نريد أن نظهر للأمة أنها تتعقب الحزب الوطنى وجرائده ، لأنها مسموعة الكلمة ، كثيرة الانتشار ، يميل إليها الشعب بكليته ، ويعتمد فيها الإخلاص والصراحة ، وعدم المحاباة لكبير أو وزير ، ما دامت تدافع عن الحق ، ولا نقول إلا الصدق » ، إلى أن قال :

« وإن أعرب من ذلك كله ، ما جاء بهذا القرار الجديد فى بابه وهو : وحيث أنه فضلا عن ذلك ، طعنت فى الدولة الإنجليزية ورجالها الموجودين بمصر ، ونسبت إليهم من المايب والفظائع ، ما قد يبعث على تكدير صفاء العلاقات بين الأمتين »

« أريد الحكومة أن تشكر الإنجليز على احتلالهم بلادنا ، واغتصابهم الوظائف الكبيرة والصغيرة ، وصرفهم أموالنا فى السودان ، وتسخيرهم أولادنا فى بناء السكك الحديدية ، ومساكن الإنجليز فى هذه البلاد ؟ هل يمكنها أن تذكر عددا واحدا من أى جريدة مصرية ، لا يشمل الطعن على إنجلترا ، وعلى الموظفين الإنجليز بمصر ؟ ولم تختص العلم بصواعقها وقراراتها الجهنمية ، دون باقى الجرائد ؟ وهل ذلك إلا لأنه لسان الحزب الوطنى ، الذى استحق بصراحتة وإخلاصه ، سخط السلطة الشرعية والفعالية ، ولكنه نظير ذلك نال رضا الأمة ، الذى هو من رضا الخالق ، نغير للحكومة أن تقرر تعطيل جميع الجرائد الوطنية ، ونفى جميع محرريها إلى خارج البلاد ، وتظهر بمظهر المستبد الصريح فى استبداده ، لا أن تدعى أنها دستورية ؛ وتنقض أقوالها بأفعالها كل يوم ، فليس من الصعب عليها ما دام الاحتلال يؤيدها ، أن تستصدر من الأوامر العالية ما تريد ، ومن القرارات الوزارية ما ترغب »
وقال فى موطن آخر :

« لما ابتدأ السير جورست سياسته الجديدة الموسومة بسياسة الوفاق كنت فى مقدمة

من حذر الأمة منها في أول خطبة عامة ، أقيمتها في تيارو الشيخ سلامة حجازي في ١٧
ابريل سنة ١٩٠٨ ، فأبنت ما يعود على الأمة من المضار ، بسبب اتفاق صاحب السلطة الشرعية
مع المحتلين ، وأن الغاية منها إيهاام الشعب بأن إنجلترا ، أعادت السلطة للجناب الخديوي ،
لتخدر الحركة الوطنية ، وأن تلك السياسة أضر من سياسة العناد ، التي كانت متبعة أيام
اللورد كرومر ، وأن لا دواء لهذه الأرزاء إلا الدستور ، ظهرت بعد ذلك نتائج هذه السياسة
الوخيمة ، سياسة الوفاق ، فصودرت الأمة في حرية صحافتها ، وبددت المظاهرات بقوة
البوليس الغشوم ، ومنع الأهالي من الوقوف في طريق الجناب العالي ، حتى لا يطالبوه
بالدستور ، وأخيراً تجلت هذه السياسة في أقبح مظاهرها ، عقب حادثة الورداني ، ففتشت
بيوت الأبرياء أملا في العثور على ما يفيد اشتراكهم مع القاتل ، لئيزجوا في أعماق السجون ،
وتخلص السلطان من رؤساء الحركة الوطنية بطريقة قانونية ، ولما ظهرت براءتهم ، بعد
ما استعمل لدى التفتيش من طرق العنف والإرهاب ، وإزعاج الحريم والأولاد في مآمنهم ،
خصوصاً مع كاتب هذه السطور ، حول الإنجليز أنظارهم نحو جرائد الحزب الوطني ، فأوقف
(العلم) شهرين ، ثم منع صاحب الاعتدال ، من إظهار جريدته يومياً ، إلا بعد أخذ رخصة
جديدة ، ولا ندري ماذا يفعل اليوم مع (الشعب) ، وغداً مع غيره ، كل ذلك والجرائد الأخرى
تقول ما تشاء ، وتكتب ما تريد بكل أسلوب بدون أن تهتم الحكومة بما تقول ، أو تكتب ،
لا لسبب إلا أنها لا تعبر عن أفكار الحزب الوطني ، نحن نعتبر هذه المعاملة الخصوصية نفراً
وشرفاً لحزبنا القوي بالحق المؤيد بروح الله ، ولا نتألم من هذه الصدمات المتكررة ، ولا نتقهقر
إلى الورا قيد أمثلة ، وأكبر مشجع لنا ما نراه من هذه الأمة التي وقفنا حياتنا على خدمتها ،
أما ما جاء بأمر إيقاف جريدة العلم من أنه طعن على الدولة الانجليزية ، ورجالها الموجودين بمصر
ونسب إليهم من المعاييب والفظائع ما قد يبعث على تكدير «صفاء العلاقات بين الأمتين» فما
أوجب دهش القراء جميعهم ، أفن مستلزمات سياسة الوفاق ، أن تصبح الأمة القاهرة والأمة
المقهورة شقيقتين ، على غاية الصفاء والوداد ؟ وكيف يمكن الجمع بين النقيضين ، والتوفيق بين
القاهر والمقهور ، والآكل والمأكول ؟ ومتى كانت العلائق بين الأمة المصرية والاحتلال في صفاء
تام ؟ نحن لسنا أعداء للأمة الانجليزية ، بل أعداء الاحتلال ، فإن أردت إنجلترا إزالة ما
بينها وبيننا من العداوة ، فلتخرج من بلادنا ، ولتتركنا وشأننا ندير أمورنا بما يوافق
مصلحتنا التي نحن أدري بها ، أما ماداموا لبلادنا محتلين ، وفي أمورنا متدخلين ، فلا أمل في
الصفاء مطلقاً بينهم وبين الأمة

« هذا وإننا نختتم كلامنا هنا بأن ننصح للأمة قاطبة ، ألا تهيجهم تصرفات الحكومة ومعاملتها للحزب الوطني وأن يلتزموا الهدوء والسكينة ، فستنقش هذه الأزمة ، وتعود قريبا مياه الصفو إلى مجاريها »

مظاهرات الاحتجاج ضد المستر روزفلت

مارس سنة ١٩١٠

جاء الكولونيل تيودور روزفلت^(١) Théodore Roosevelt رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأسبق إلى مصر ، عن طريق السودان ، في مارس سنة ١٩١٠ ، وألقى بمدينة الخرطوم خطبة سياسية ، مجد فيها الاحتلال ، ودعا إلى الخضوع لحكمه ؛ ولما وصل القاهرة ألقى خطبة أخرى بالجامعة المصرية ، عرج فيها على حركة المطالبة بالدستور ، التي كانت على أشدها فقال : « إنه لا يمكن تربية الفرد تربية حقيقية بتلقيه بعض العلوم ، كما أنه لا يمكن إعداد شعب للحكم الذاتي بإعطائه دستورا على ورق ، لأن تربية الأمة لتصير أهلا للحكم نفسها ، ليست مسألة عشر سنين أو عشرين سنة ، بل هي مسألة أجيال متتابة ؛ إن بعض الجهلاء يعتقدون أن منح الأمة دستورا على الورق ، وبخاصة إذا كان مفتتحا بعبارة نغمة ، من شأنه أن يمنح الأمة قوة الحكم الذاتي ، مع أن شيئا من ذلك لا يكون بتاتا »

وضرب على هذه النغمة ، معارضا بذلك حركة المطالبة بالدستور في مصر ؛ وجاءت خطبته تأييدا واضحا لسياسة الاستعمار البريطاني ، وطعنا مكشوبا في استحقاق الأمة للحكم الدستوري ، فأثارت سخط الرأي العام واستياءه ؛ وأرسل إليه الفقيه برقية احتجاج بالنيابة عن اللجنة التنفيذية للحزب الوطني ، هذا نصها :

« اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطني هذا المساء - ٢٩ مارس سنة ١٩١٠ - عقب إلقاء خطبتكم بالجامعة ، وكلفتني إظهار استيائها الشديد من عباراتكم التي أردتم بها تسييط همة الأمة المصرية ، عن الاستمرار في جهادها السلمي للحصول على الدستور »
وأرسل صورة هذه البرقية إلى الصحف الأوروبية الكبرى ، وقررت اللجنة أيضا الاحتجاج على إدارة الجامعة ، لسماحها بإلقاء هذه الخطبة في دارها ، ومنحها الخطيب لقب دكتور بعد إلقائه إياها ؛ وأقام الحزب الوطني اجتماعا بمسرح « بيلوت باسك » بشوارع

(١) رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأسبق من سنة ١٩٠١ إلى سنة ١٩٠٨ ، توفي سنة ١٩١٩ ، وهو قريب للمستر فرنكلن روزفلت الرئيس السابق للجمهورية

عماد الدين ، أتق فيه على فهمى كامل بك خطبة رداً على خطبة روزفلت ، وبعد انتهاء الاجتماع ، سار الحاضرون جميعاً في شكل مظاهرة هائلة ، يرفرف عليها العلم المصرى ، يؤمها الفقيد إلى فندق « شبرد » ، حيث كان الكولونيل روزفلت ؛ وهناك نادوا بحياة الاستقلال والدستور ، وسقوط روزفلت ، وانتهت رسائل الاحتجاج عليه من كل صوب

كتابى إلى المستر روزفلت

و كنتُ وزميلي المرحوم الأستاذ أحمد وجدى ، نشغل معاً بالمحامة بمدينة الزقازيق ، فأرسلنا إليه كتاباً باللغة الفرنسية في ٢٩ مارس سنة ١٩١٠ ، هذا تعريبه (١) :

« جناب المحترم :

« هل تسمحون لثلاثة من وادى النيل ، أبناء مصر الأسيفة ، التى لا تزال تئن من تحكم دولة عدوة فى شؤونها ، وسلبها لحقوقها ، أن يعبروا لكم عن إحساساتهم الوطنية نحو خطبتكم الأخيرة فى الجامعة المصرية وأن يشرحوا لكم حقيقة قد جهلتموها عند إلقاءكم تلك الخطبة

« لقد استاء الرأى العام المصرى من تصريحاتكم التى أبدىتموها فى خطبتكم ؛ ولا نخالكم إلا مقرين الأمة على استيائها ، من رؤيتها رجلاً سياسياً كبيراً ، يصدر ذلك الحكم القاسى ، على كفاءتها الدستورية ، دون أن تسبق له معرفة بصفات تلك الأمة ، وأحوالها وشؤونها ؛ أصدر ذلك الحكم وهو لم يمكث فى وادى النيل ، إلا بضعة أيام ، كان فى أثناءها ، لا يختلط إلا بأعداء الحركة الوطنية ، أصدره وهو لم يقرأ عن أحوالنا إلا ما يكتبه أنصار الاحتلال ، وأذئاب السياسة الإنجليزية

« لقد مضى سبعة وعشرون عاماً ، على العهد الذى كنا فيه نتمتع بمجلسنا النيابى الكامل السلطة ؛ ذلك المجلس الذى ظل ردحاً من الزمن ، ناهجاً سياسة الرشاد والحكمة ، حتى وقعت حوادث سنة ١٨٨٢ المحزنة ، وجاء الاحتلال ، ففضى عليه وهو فى مهده ، وأوقف سير تلك الحركة الدستورية ، التى كان العالم ينتظر منها أن تجعل الأمة المصرية أمة قوية مهيبة الجانب ، مسموعة الصوت ؛ فنحن يا جناب الرئيس السابق ، أمة دستورية من قديم العهد

« وإذا كانت المبادئ الدستورية قد ضعفت ، وأصابها الفتور في السنوات التي أعقبت الاحتلال ، فإنها حيتت بعد ذلك ، وعادت إلى النمو والقوة ، بفضل توالي مظالم الاحتلال على الأمة ، وأصبحت الآن راسخة في أفئدة كافة الطبقات ؛ إنك تظن أن الذين ينادون بالدستور ، هم بضعة أفراد يعدون على الأصابع ، ولو أنك سألت أهل المعرفة ، قبل أن تلقى خطبتك ، لعلمت أن الأمة عن بكرة أبيها قد طالبت بدستورها ، واشترك في تلك المطالبة



المرحوم الأستاذ أحمد وجدى

من خيرة تلاميذ مصطفى وفريد ، توفى سنة ١٩٣٠
(انظر رثائى له في الفصل السادس عشر)

الأغنياء والفقراء ، والأعيان والفوغاء ، والمتعلمون والجهلاء ؛ وإنه لمن المدهش حقيقةً ، أنك صرحت بأفكارك في أهلية الأمة للنظام النيابي ، في الوقت الذي اشتدت فيه حركة المطالبة بالدستور ، حتى بلغت من الشدة ، درجة لم تبلغها من قبل ؛ فما كان أجدرك بأن تراعى الظروف ، فتجعل هناك تناسباً بين خطبتك ، وبين حقيقة الأحوال في بلادنا

« إن الحركة الوطنية يا جناب الرئيس السابق ، كانت تؤمل من خلف واشنتون الكبير أن يعضدها بكلمات التنشيط والتشجيع ؛ ولكن الخطبة التي ألقىتها ، جاءت عاكسة تلك الآمال ، فسمح لنا أن نقول لك أن جورج واشنتون لما وطن نفسه على أن يقف حياته على خدمة بلاده ، وانتظم في سلك كبلر الرجال ، ما كان يدور بخلفه أن الأمم لا تستحق حريتها إلا بعد تربية تتوالى فيها الأجيال والقرون ، لأن الرجل العظيم الذي يعرف قدر الحرية ،

لا يجسر أن يحكم على أمة بأنها لا تستحق أن تتمتع بحريتها ؛ الحرية حق يستمد وجوده من الفطرة ، وكل أمة في الوجود تستحق أن تتمتع بها ، فما بالك بأمة كانت في طليعة أمم الشرق ، تتمتع بالدستور ، أمة أعطت للشرق مثال الجهاد للحرية ، هل أصبحت الآن غير كف للدستور ، لأن دولة ظالمة قوية ، احتلت بلادها ، وقضت على حريتها واستقلالها ؟

« زعمت يا جناب الرئيس السابق ، أن من الأمم — ومنها الأمة المصرية طبعاً — من لم تم بعد تربيتها الدستورية ، وقد كنا نود أن تذكر لنا في خطبتك ، اسم المدرسة التي تنال الأمة فيها تلك التربية وأي الشهادات تثبت أنها استكملت حفظها منها ، ومن له حق إعطاء مثل تلك الشهادات ! ! لو أنك ذكرت لنا ذلك ، لاعتقدنا أنك كنت في خطبتك سياسياً ، ناصحاً لنا ، أما الآن ، فسمح لنا أن نقول لك ، بأنك إما أن تكون قد خدعت بأفكار دسها إليك جماعة من المنافقين ، وإما أن تكون قد أردت مجاملة الدولة الإنجليزية ، فصرت بما صرحت تعضيداً لسياستها ، وعلى كل حال ، فإن خلف واشنطن العظيم يجدر به أن يقدر الحرية حق قدرها ، فيجعلها فوق دسائس الدسائسين ، وفوق المجاملات السياسية وتقبل . . . الخ »

عبر الرحمن الراقعي ، أحمد رجبى ، محمد توفيق العطار

محامون

ولما وصل المستر روزفلت إلى الإسكندرية ليستقل الباخرة ، قوبل في المحطة بمظاهرة كبيرة ، نودي فيها بسقوطه ، وبحياة مصر والاستقلال ، فكانت هذه المظاهرات المتعددة ، دليلاً على قوة الحركة الوطنية ، وتعلق الأمة بدستورها واستقلالها وكرامتها ، فلقد كانت خطاب من هذا النوع ، بل أشد منها طعنًا في الأمة المصرية ، تلقى علناً ، ولا تحرك منها ساكناً ، فجاءت الحركة الوطنية وبعثت في نفوس الوطنيين روح العزة والكرامة ، ومن هنا جاءت مظاهرات السخط على الكولونيل روزفلت وخطبته

صوت الشعر يؤيد الشعور الوطنى

قصيدة حافظ ابراهيم

ونظام شاعر النيل حافظ ابراهيم قصيدة عصماء ، يلوم فيها الكولونيل روزفلت على إطرانه الاحتلال ، ودعوته المصريين إلى الخضوع لحكمه ، نشرها قبيل إلقاء خطبته الثانية بالقاهرة ، قال :

أى خطيب الدنيا الجديدة شنف
إنما شوقها لقولك يا (روز)
قف غدا أيها الرئيس وعلم
واخبر الناس كيف سدم على النا
وملكتم أعنة الريح والم
قف وعدد مآثر العلم واذكر
وإذا ما ذكرت أنعمه الكبر

* * *

يا نصير الضعيف مالك تطرى
لم تطيقوا جوارهم بل أقم
أنت تطريهم وثنى عليهم
ليت شعري أكنت تدعو إليهم
يوم كانوا قذى بعين (نيويور)
يوم نادى (واشنجتون) فلبا
يوم سجلتم على صفحات الد
ووثبتم إلى الحياة وثوبا
إنما النيل والمسيبي^(٣) صنوا
وعجيب يفوز هذا باطلا
يا نصير الضعيف حبب إليهم
فعلهم أن يهجروا وعلى الم

خطة القوم^(١) بعد ذاك النكير
في حماكم من دونهم ألف سور
نائياً آمناً وراء البحور
يوم كانوا على تخوم الثغور
ك (وداء مستحكماً في الصدور
من الغيل^(٢) كل ليث هصور
هر تاريخ مجدكم بالنور
ونفضم عنكم غبار القبور
ن ها حليتان للمعمور
ق وهذا في ذلة المأسور
مصر^(٤) تفر بأجر كبير
رى ذكر المتيم المهجور

احتفال الطلبة بالمولد النبوى

أقام طلبة المدارس ليلة ١٢ ربيع الأول سنة ١٣٢٨ (٢٣ مارس سنة ١٩١٠)، احتفالاً
تخماً بالمولد النبوى الشريف، رأسه الأستاذ أحمد بك لطفى، وحضره المترجم، بصحبه
أعضاء اللجنة الإدارية للحزب، فضج المكان بالهتاف والتصفيق عند حضورهم، وألقى

(١) يقصد الانجليز

(٢) القيل : موضع الأسد

(٣) هو النهر المشهور بأمریکا

(٤) أى الجلاء عنها

الأستاذ محمود رمزي نظم ، قصيدة عن المولد النبوي ، ثم أتى الأستاذ على الغايات
قصيدة أخرى

اشتداد الخلاف بين الفقيه والخديو

كان بديهياً كلما ازدادت «سياسة الوفاق» رسوخاً ، أن يزداد الجفاء بين الخديو والفقيه ،
لأن سياسة الوفاق كان مقصوداً منها كما أسلفنا ، محاربة الحركة الوطنية
ولقد جاهر الخديو بعدائه للفقيه حين رماه وأنصاره بالتسرع ، في حديث له مع السيو
(جان رود) مكاتب جريدة الطان الباريسية في ابريل سنة ١٩١٠ ، إذ قال : « لقد اشتغلت
دائماً في ترقية بلادى وتقدمها في الحضارة ، ولكن بالأسف وجد قوم متسرعون جداً ،
أخروا تقدمها الطبيعي بالخالفهم في مطالب سابقة لأوانها ، ومصحوبة بالضوضاء »
وعرج في حديثه على الاحتلال والسير إلدون جورست المعتمد البريطاني ، فقال : « ولى
وطيد الأمل في القيام بمهمتنا ، بمساعدة البلد الذى يؤيد مضر تأييداً عظيماً ، في رفع شأنها
وتعدينها ، وإن وجود ممثل هذا البلد سير إلدون جورست بيننا ، يعتبر ضماناً وثيقة لنا ،
لتحقيق ذلك ، وقد سبق لى العمل طويلاً معه عند ما كان مستشاراً لوزارة الداخلية ثم المالية ،
في خدمة الحكومة المصرية ، وعلى هذا فقد اعتدنا المشاركة فى العمل »
فردّ « الشعب » على حديث الخديو ، وكتب المترجم عدا ذلك مقالين بتوقيعه كشف
فيهما سياسة الوفاق ، قال :

« لا غرابة فى أن يهتم الرأى العام بحديث الجناب العالى الخديوى مع مكاتب الطان السيو
جان رود ، فى هذه السنة ، ويكون موضوع حديث الملائ بأثره فى الأندية والمجتمعات ، وموضوع
بحث وانتقاد الجرائد على اختلاف نزعاتها ومذاهبها ، لأنه أتى بعد حديثه الأول مع السيو
(رنى بيو) مكاتب الطان فى ٢٨ مارس سنة ١٩٠٧ ، ولا يخفى أنه قد وقعت حوادث عظيمة
فى خلال هذه السنين الثلاث ، غيرت وجه السياسة فى مصر ، بتغيير العلاقات بين سمو الأمير ،
ومندوب الحكومة المحتلة ، صدر الحديث الأول والخديو يشكو ويتألم من اللورد كرومر
وسياسته المبنية على العنف ، وإظهار الأمير بمظهر الضعيف أمام الأمة والعالم ، وصدر الحديث
الثانى والخديو جذب طرف من السير إلدون جورست ، وسياسته المبنية ظاهراً على اللين ،
وإظهار سموه بمظهر الأمر الناهى ، وإن كانت الأوامر تأتي فى الحقيقة من لندرة ، فتبلغ من
الوكالة البريطانية إلى الحكومة ، وهى تنفذها كأنها صادرة منها ، بناء على محض رغبة وإرادة

سمو الأمير ، ولذلك رأينا بوناً شاسعاً ، بل تناقضاً واضحاً بين الحديثين ، خصوصاً فيما يختص بحزبنا الوطني الموقر ، فقد جاء في حديث سنة ١٩٠٧ ما يأتي : « ولقد أخطأ القائلون إن المطالب الوطنية أخذت شكل حركة عدائية للأجانب وحركة تعصب ديني ، وأنى أنكر ذلك بكل قواي ، فإن الشعب المصري طيب بفطرته ، ونزيه ومجد ، ومعتدل متسامح ، ومتى عوامل برقة ورعاية ، يعرف كيف يجيب عن هذه الثقة »

« وقد تضمن حديث هذا العام أننا متسرعون في الطلب بالحاف ، وأن تسرعنا هذا يؤخر تقدم البلاد ويبعد أجل الدستور

« ولا أدري ما الذي حمل سمو الأمير على اعتبارنا متسرعين وملحفين في طلب الدستور ، مع أن مبادئنا لم تتغير من سنة ١٩٠٧ إلى الآن ، بل ما زالت هي هي تلك المبادئ التي أساسها طلب الجلاء وطلب الدستور ، والتي تم عليها الاتفاق في حياة المرحومين لطيف باشا سليم ، ومصطفى باشا كامل ، في ٢ ديسمبر سنة ١٩٠٦ ، قبل أن يعلنها المرحوم مصطفى باشا كامل في خطبته بالاسكندرية في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٧ بنحو سنة ، نعم هي هي مبادئنا التي بناء عليها سعينا في حصول التوقيع من الأمة ، على طلب الدستور من سمو الأمير ، وبناء عليها قدمنا إلى جنابه العالي تلك العرائض في ٢٩ أبريل سنة ١٩٠٨ ، فقبلها منا بكل بشاشة ، وشجعنا على أن نستمر في هذا الطريق ، والحصول على كل ما يمكن من التوقيعات لتقدمها لسموه ، بعد عطلة الصيف ، وصرح لنا بنشر ذلك على صفحات (اللواء) ، وفعلنا قدمنا باقي العرائض في ديسمبر سنة ١٩٠٨ إلى سعادة رئيس الديوان الخديوي ، بجواب منا نشر في اللواء في حينه ، فهل ما كان جائزاً ومطابقاً للعقل والحكمة في سنة ١٩٠٧ ، أصبح يعتبر تسرعاً وإلحافاً في سنة ١٩١٠ ؟ إذا كانت الظروف السياسية تضطر أحياناً رؤساء الحكومات إلى المسألة ، وتحملهم على أن يستقبحوا اليوم ما كانوا يرونه حسناً أمس ، فالأمر لا تغير مطالبها الطبيعية ، ولا تتقهقر مطلقاً إلى الوراء بمجرد استبدال كرومر بجورست ، فإنهما في عينها سواء ، كلاهما يمثل الاحتلال الممقوت ، وكلاهما يخدم بلاده بإخلاص لأمتة ولحكومته ، وإن اختلفت طريقة أحدهما عن طريقة الآخر في الشكل ، فإذا كانت دواعي السياسة ومقابلة الجمالة يمثلها قضت على سموه بأن يظهر استياءه مما يسميه تسرعاً وإلحافاً ، فلا يوجد لدينا ما يضطرنا لتغيير سياستنا أو تعديلها ، فإننا لا ندأب نطال بالجلاء والدستور حتى ننالها ، ولا يقعدنا عن السير في طريقنا ولا عن تنفيذ برنامج ٢ ديسمبر سنة ١٩٠٦ ، ما راه من مظاهر سياسة

الوفاق ، كما لا ينقص من همتنا رميننا بأننا متسرعون أو ملحفون ، إذ لا تسرع في طلب الدستور ، ذلك الحق الطبيعي الذي منحه الخالق لكل أمة مهما كانت درجة رقيها ، فإننا نطلب حكومة نيابية تمثلنا تمام التمثيل

« يقول الجناب العالي إن تسرعنا هذا يؤخر الإصلاح الذي بدى به بفضل سياسة الوفاق ، ونحن نقول إنه لولا هذا التسرع الذي كان محبوباً في سنة ١٩٠٧ وأصبح ممقوتاً في سنة ١٩١٠ ، لما بدى في هذا الإصلاح إن كان ما تمن به علينا الحكومة يسمى إصلاحاً أو تقدماً نحو الدستور

« ما هذا الذي حصلنا عليه بفضل سياسة الوفاق ؟ وما هذا الذي منحناه بمجرد فضل الحكومة لا بمساعي الوطنيين المخلصين ؟ أسؤال النظار بعد أن ظهر أنه لا شيء خصوصاً بعد تصريح بعضهم بأنهم ليسوا ملزمين بالجواب ولا يقبلون المناقشة ؟ أهذا كل ما يمنون به علينا ؟ أتوسيع نطاق مجالس المديرات وأغلب قراراتها شورية وجلساتها سرية ، وكانت نتيجتها زيادة ضريبة نحو ٢٥٠ ألف جنيه على أصحاب الأقطان ، كان يمكن الحكومة اقتصادها من باب السودان ، أو مشتريات السكة الحديدية ، أو ماهيات كبار الموظفين الذين يشغلون وظائف لم تخلق إلا لهم وفي كل سنة تزداد مرتباتهم ، كنا نود لو توسع الجناب العالي في الشرح ، وعدد لنا بعض فوائد هذه السياسة ، التي أظهرنا للأمة ضررها ، من أول يوم بدى ، فيها وأجمت الأمة على أن ستكون نتيجتها وبالا على البلاد

« كيف نعد متسرعين وقد أجمع مجلس الشورى والجمعية العمومية ، حتى الأعضاء المعينون من قبل الحكومة على طلب ما نادى به صباح مساء وهو الدستور ، وماذا يراد منا حتى لا نكون معرقين للمساعي التي تبذل لتوصلنا إلى أمانتنا ؟ أنسبح بحمد الاحتلال ونمجد رجاله وأعوانه من المصريين ، ونوافق على تبذير أموالنا أو على الأقل نسكت عن إظهار عيوبه للملأ ؟ هذا مالا يكون أبداً ، ولو أفلتت جرائدنا ومنعنا من الاجتماع والخطابة ، بل ولو عوملنا بجميع أنواع الإهانة والتعذيب ، فلا ينتظر أحد منا أن نحيد عن مبدئنا مادام فينا عرق ينبض أو تجري في أجسامنا نقطة دم

« قال سمو الأمير (إنه يسمى لترقية البلاد بمساعدة البلد الذي يؤيد مصر تأييداً عظيماً في رفع شأنها وتمدينها ، وإن وجود ممثل هذا البلد سير إلدون جورست بيننا يعتبر ضماناً وثيقة لنا لتحقيق ذلك)

« فحق لكل قارىء أن يدهش عند تلاوة هذه الفقرة التي تعتبر مبدأ تاريخ جديد في سياسة مصر ، فإن هذا التصريح اعتراف صريح ، بأن لإنجلترا شبه حماية أو حماية كاملة على مصر ، وهو ما يفهم من معنى تأييدهم لسموه في رفع شأن البلاد وتمدينها ، إنه يجب على كل خادم مخلص للبلاد ، أن لا يقلل من شأن هذا التصريح ولا أن يهمله ويسكت عنه ، فإن عواقبه ستكون عظيمة جداً على مستقبل مصر بإزاء إنجلترا ومركزها السياسي فيها ، كنا لغاية الآن نقول إن مركز إنجلترا في مصر غير شرعي أو مبني على القوة الغشوم ليس إلا ، ولما قال اللورد سالسبرى في سنة ١٨٩٨ إن الإنجليز دخلوا مصر بالسيف ، أرسل إليه المرحوم مصطفى كامل باشا جوابه المشهور من باريس ، محتجاً على هذه الدعوى الباطلة ، ولكن ماذا يكون جوابنا الآن ، وقد صرح سمو الأمير بأنه يسمى لترقية البلاد بمساعدة الإنجليز ؟

« يكون جوابنا ان هذا التصريح لا يغير من مركز مصر شيئاً ، ولا يؤثر في حقوق الأمة أقل تأثير ، هذا إذا كان مكاتب الطان عبر عن فكر الأمير تمام التعبير ، ولم يحرف الكلام عن مواضعه ، ولم تعلن المعية السنوية تصحيحه كما فعلت عقب حديث المستر ديسي في مايو سنة ١٩٠٨^(١)»

« ولذلك لا نطيل الشرح في هذه النقطة الخطيرة ، مرجئين إيفاءها من البحث يومين أو ثلاثة حتى يؤيد هذا التصريح بسكوت المعية^(٢) عليه ، أو ينفي أو يعدل من قبلها ، وإنا لمنتظرون »

ولم يصدر من المعية أى بيان ينفي أو يفسر الحديث ، وتبين أنه حديث الخديو بنصه ، وازداد الجفاء بين الفريقين ، وسارت الوزارة في طريقها معترمة تأييد « سياسة الوفاق »

وسائل جديدة لقمع الحركة الوطنية

إحالة تهم الصحافة إلى محاكم الجنايات

وقانون الانقافات الجنائية

أمعنت الوزارة في محاربة الحركة الوطنية ، فوضعت قانوناً^(٣) يقضى بإحالة تهم الصحافة إلى محاكم الجنايات ، بعد أن كانت من اختصاص محاكم الجنح ، والسبب الذي دعاها إلى هذا

(٢) حاشية الخديو

(١) انظر ص ٦٣

(٣) هو القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ الصادر في ١٦ يونيو سنة ١٩١٠

التعديل ، أنها رأيت تهم الصحافة تحاكم بحسب النظام القديم ، أمام درجتين : ابتدائية واستئنافية ، وفي هذا من الضمان للصحافة ما فيه ، فضلا عن أن أحكام محاكم الجنح في التهم الصحفية لم ترض الوزارة ، فرأت إحالتها إلى محاكم الجنايات ، إرهابا للصحفيين من ناحية ، ولكي تحرمهم إحدى درجتي التقاضي من ناحية أخرى

وسنت قانونا آخر^(١) بتعديل بعض نصوص قانون العقوبات ، لمعاينة الاتفاقات الجنائية ولو لم يتوافر فيها أركان الاشتراك في ارتكاب الجريمة ، وذلك لما رأته من براءة المتهمين بالاشتراك في جريمة مقتل بطرس غالي باشا لعدم توافر ركن الاشتراك ، وقد أشارت الوزارة إلى هذا السبب في مقدمة المذكرة الإيضاحية التي وضعها سعد زغلول باشا وزير الحقانية لهذا القانون ، إذ قال :

« أظهرت الحوادث الأخيرة عدم موافقة فقدان كل نص تعاقب بمقتضاه الجمعيات أو الاتفاقات المقصود بها ارتكاب الجنايات والجنح »

وليس من شك في أن هذا القانون قد وضع لمحاربة الحركة الوطنية وحدها ، وهو من التشريعات الاستثنائية الخطيرة ، لما فيه من إفساح المجال لتفريق التهم على الأبرياء ، والاعتساف في إسناد نيات إجرامية إليهم ، دون أن يبدو منهم أى عمل ما ، وقد أقر المرحوم عبد الخالق ثروت باشا بخطورة هذا التشريع ، في مرافعته في قضية مؤامرة إمام افندى واكد ، الذي سيحجىء الكلام عنها ، إذ قال : « كان شديداً علينا يوم أن جرنا على البلاد ما فعله السفهاء ، من ضرورة سن قانون الاتفاقات الجنائية ، ذلك القانون الاستثنائي الذي في وجوده سبب على أمن الديار ، وحجة نائمة ، على أننا دائماً تحت خطر الاضطراب والهياج »

وتناول التعديل أيضاً ، منع نشر المرافعات في القضايا الجنائية ، إذا رأته المحكمة أن نشرها بوساطة الصحف إضراراً بالنظام العام ، ثم تقرير المسؤولية الجنائية على مديري الصحف بالنسبة لما ينشر فيها ، حتى ولو لم تتوافر فيهم أركان الاشتراك الجنائي ، وأضاف القانون نصاً جديداً يعاقب على التهديد بالكتابة أو بالقول ، ولو لم يكن مقرونا بطلب ، بعد أن كان القانون القديم لا يعاقب إلا على التهديد المقرون بسلب المال ، وكان الفرض الحقيقي من هذا التعديل معاينة الشبان الوطنيين ، الذين كانوا يطوفون على أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، لدعوتهم إلى مناصرة الأمة في طلباتها

وكان من النتائج الأولى لإحالة جنح الصحافة إلى محاكم الجنايات ، أن حوكم النقيب أمامها ،
وحكم عليه بالحبس ستة أشهر ، كما سيجيء بيانه ، ولو حوكم أمام محكمة الجنح لكان من المحقق
أن تقضى ببراءته ، لأن التهمة التي حوكم من أجلها ، لم يكن لها أساس من الحق والقانون
ولا مراء في أن صدور هذه التشريعات الرجعية ، كان نتيجة لتحالف الخديو والوزارة
من ناحية ، والاحتلال من ناحية أخرى ، على الحركة الوطنية ، وصدى لحديث الخديو الأخير في
جريدة الطان ، قال المترجم في هذا الصدد بعنوان « سياسة الشدة ^(١) » :

« نحن نقول بكل صراحة كما قال المرحوم « مصطفى كامل باشا » عقب حديث المستر
ديسي : إن الأمة غير مرتبطة بما يقوله الأمير في مثل هذا الموضوع الخطير ، وإن بطانة سموه
ووزارته يسيئان إليه أكبر إساءة في عدم الإشارة عليه بتصحيحه ، إذ أن مثل هذا التصريح
لا يمكن أن يروق في أعين الشعب ، الذي لا يمكنه أن يصدق بأن أمة أجنبية محتلة بلاد أمة
أخرى تساعدنا بإخلاص على ترقيا وتمدينها ، فليسموه أن يثق بالمحتلين ، ويعتمد عليهم في
ترقية بلاده ، ولكن الأمة بأجمعها باعتراف السير إلدون جورست ، لا تثق بمقاصد المحتلين ،
لا فرق بين أهل الطبقتين العليا والوسطى ، ولا الفوغاء أنفسهم ، وبحق للأمة أن لا تغير
اعتقادها في المحتلين ، بعدما رأتهم في هذه المدة الطويلة ، وكيف تغير اعتقادها فيهم ،
وتصدق بحسن نيتهم ، بعد أن ظهر لها عكس ذلك ، من عهد دخولهم البلاد ، وبعد ما أتوه
مع سمو الأمير نفسه من ضروب التعسف في مسألة الحدود ومسألة تعيين نخري باشا ، وغير
ذلك من المسائل ، التي لا تحصى ولا تعد ^(٢) كيف نجارى سمو الأمير في هذه السياسة ،
والإنجليز لم يقدموا أقل برهان على حسن نيتهم نحونا ، وإخلاصهم في مساعدتنا على التقدم ،
بل هم بالعكس لا يتركون وسيلة لاقتناعنا بعكس ذلك إلا اتخذوها ، وآخر برهان على ما نقول
التعديلات الجديدة ، التي يراد إدخالها على قانون العقوبات فيما يختص بالجنح التي تقع بواسطة
الصحف ، أو طرق النشر الأخرى ، وفيما يختص بالاشتراك ، وتقديم هذه المشاريع الجديدة
عقب نشر تقرير المتمد البريطاني السنوي ، الذي يهدد فيه الأمة والصحافة باستعمال القسوة
معهم ، وإحلال سياسة القوة محل سياسة الدين

« ومن الغريب أن الحكومة تقول إنها تسير على نهج فرنسا في إحالة جنح الصحافة على
محكمة الجنايات ، ولكن فاتها أن نظام محاكم الجنايات في فرنسا غيره في مصر ، فهناك

(١) الشعب عدد ٥ مايو سنة ١٩١٠

(٢) راجع تفصيل هذه الحوادث في كتابنا (مصطفى كامل) ص ٣٠٤ وما بعدها (من الطبعة الأولى)

المخلفون يجلسون بجانب القضاة ، وهم الذين يقررون ما إذا كان المتهم يستحق العقاب أولاً ، والقضاة يطبقون القانون ليس إلا ، فإحالة جنح الصحافة هناك على محكمة الجنايات في مصلحة المتهمين ، أما هنا فالمراد عكس ذلك ، أى التشديد على المتهمين وحرمانهم الدرجة الابتدائية ، دون أقل ضمانات تعوض عليهم هذا الحرمان ، فإن قالوا إن قضاة محكمة الاستئناف غير قابلين للعزل ، قلنا لهم : ولكنهم قابلون للترقى لمرتبة الوزارة ، والنفس بطبيعتها ميالة إلى العلو والارتقاء ، خصوصاً وبين الوزراء الحاليين أربعة من رجال القضاء ، على أننا كنا نجد لأنفسنا بعض التعزية ، إذا كانت الحكومة أحالت إلى محكمة الجنايات جميع جنح الصحافة ، وأدخلت قانونها الإدارى الحالى ضمن قانون العقوبات ، ولكنها تريد أن تكون الأرجحية دائماً في جانبها على كل من يرفع صوته ضد هؤلاء المحتلين ، الذين يقول عنهم سمو الأمير ، إنهم يساعدونه على ترقية الأمة ، وإعلاء شأنها ، يراد عبثاً بمثل هذه القوانين الاستبدادية كم الأفواه ، وإلجام الألسنة ، أما الفكرة فسائرة لا يعوقها في تقديمها سياسة وفاق ، أو سياسة أخرى مبنية على إرضاء المحتلين ، باستعمال القسوة المتناهية ، مع كل من لديه شجاعة أدبية في قول الحق ، ولو جر عليه قوله صواعق غضب السلطتين المتفتحتين الآن

« أما مشروع تعديل بعض مواد قانون العقوبات فهو عبارة عن وضع قانون يشبه قانون المشبوهين الذى أوجده الحكومة الثورية في فرنسا ، في أواخر القرن الثامن عشر ، للانتقام من كل من خالف سياستها ، إذ كان يكفي شهادة اثنين من رجال البوليس ، أو واحد فقط بأن الرجل يكره الجمهورية ويسعى في إسقاطها للحكم عليه بالإعدام ، وبذلك القانون المشؤم أعدم الألوف من الأمة الفرنسية وأضيفت أملاكهم لجانب الحكومة ، فبمقتضى هذه التعديلات الجديدة يمكن حكومتنا أن تثبت اتفاق اثنين أو أكثر على عمل مؤامرة يراد بها طلب الدستور « ولو بالقوة » ، لتحيلهم على المحكمة المختصة بصفة مجرمين ، فتقتص منهم بما تريد ، ولا أدرى كيف يقبل نظارنا التصديق على هذا المشروع الذى يعيد قانون المشبوهين الفرنسى ، ويمكن المحتلين من الانتقام من كل طاعن على سياستهم ، غير راض عن احتلالهم ، وغير واثق من حسن مقاصدهم ، فليتدبر ذلك أعضاء مجلس الشورى الأفاضل ، ولا يجاروا الحكومة في هذه السياسة الوخيمة العواقب ، وليقفوا في وجهها وقفه الجمعية العمومية أمام مشروع القناة ، ولهم من الأمة أكبر مساعد وأعظم نصير »

وقد دعا أمين افندى الرافى مجلس شورى القوانين ، على صفحات جريدة (العلم)^(١)

إلى الامتناع عن إبداء رأيه في هذه القوانين ليكون هذا الامتناع وسيلة لمنع صدورها ، لأن القانون النظامي يقضى بأن لا تصدر القوانين إلا بعد أخذ رأى المجلس ، ولكن المجلس نظر أولاً في مشروع قانون إحالة جناح الصحافة إلى محاكم الجنايات ، وقرر بجلسته ٣٠ مايو سنة ١٩١٠ رفضه بأغلبية الأصوات ، وإذ كان قراره غير قطعى ، لم تأبه به الوزارة ، أما تشريع الاتفاقات الجنائية والتهديد ، فقد وافق عليه المجلس بعد تعديلات يسيرة ، لم تأخذ بها الوزارة ، إلا فيما ارتآه من عدم العقاب على التهديدات الشفهية ، وعدلته بهذا المعنى ، وأصدرت القوانين الرجعية بالقواعد التى وضعتها

تقييد التمثيل

وتدخلت الوزارة أيضاً في حرية التمثيل ، فمنعت تمثيل الروايات التى ورد فيها لفظ الحرية والاستقلال ، كما منعت إخراج بعض الروايات التمثيلية ، ووضعت لأئحة للمسارح هى أشبه اللوائح بقانون المطبوعات القديم

صوت مصر في أوروبا

سافر الفقيه إلى أوروبا في أوائل مايو سنة ١٩١٠ ، ليتابع دفاعه عن القضية المصرية ، وقام من هذه الناحية بأعمال جليلة ، وجاهد في سبيل الحركة الوطنية أعظم جهاد ، فأظهر للملاة حقيقة الحالة في مصر ، وشرح المسألة المصرية ، ومطالب المصريين ، في خطبه بباريس ، وليون ، ولندن ، واستوكهلم ، وفي مقالاته وأحاديثه ، في الصحف الأوروبية ، واشترآكه في المؤتمرات الدولية ، حتى صارت المسألة المصرية ، موضع العناية والمناقشة في الصحف والدوائر الأوروبية

فما ان وصل إلى باريس حتى ظهر أول سعى له في الدعاية للمسألة المصرية ، وذلك أن الأستاذ شيلو مدرس آداب اللغة الفرنسية ، ألقى خطبة هامة بمدرسة العلوم السياسية ، حضرها جم غفير من رجال السياسة والعلم والأدب ، تكلم فيها عن الحركة الوطنية المصرية ، وأفاض في الثناء على مصطفى كامل ، وجهاد الحزب الوطنى وأعماله ومبادئه ، وخلص من خطبته إلى أن مصر تستحق الاستقلال والدستور

ونشر الفقيه بجريدة « النوفيل » الباريسية بعددها الصادر في ٢٧ مايو حديثاً طويلاً عن المسألة المصرية ، دافع فيها عن مطالب الوطنيين ، وآمالهم ، ومما قاله فيه :

« ليست الحركة الوطنية عمل أفراد ، ولا هي بقاصرة على أقلية صغيرة من التعمليين ، ولكنها صدى تلك الحركة القوية المنبعثة من الرأى العام ؛ وقد اقتنع الملا بأسره أن نجبة التعمليين فى مصر مطالبون بتعليم الأمة المبادئ العلمية والسياسية المنتشرة فى الشعوب المتحضرة ، وبإنقاذ مصر من كل تدخل أجنبي يكون عقبة فى سبيل رقى البلاد ، إننا نريد أن نكون أصحاب الشأن فى بلادنا كما نروم التمتع بدستور ، تضع أحكامه جمعية منتخبة من الأمة ، ونريد جلاء الإنجليز »

وقد ظهر له بجريدة « الإكلير » الباريسية مقال عن الحركة الوطنية ، ووسائل الحكومة فى قمعها

ونشرت له جريدة « السيكل » حديثا آخر عن شؤون مصر

وأذاع فى جريدتى « الإكلير » و « المانشستر جارديان » الإنجليزىة ، احتجاجا قويا على الكولونيل روزفلت ، لمناسبة خطبة له بلندن ، ألقاها فى شهر مايو سنة ١٩١٠ ، تعرض فيها أيضا لمصر ، وزعم أن الإنجليز يحتلون مصر بتفويض من أوروبا ، وأنهم أوصياء على مصالح المدنية ، وأنهم منحوها خير حكومة ؛ قال فى احتجاجه :

« زعم ذلك الخطيب فى خطبته ، أن إنجلترا تحتل مصر وتحكمها بتفويض من أوروبا ، ولا جزم أنه مخدوع فى زعمه ، فإن إنجلترا دخلت مصر بخديعة ، مدعية الدفاع عن العرش الخديوى ضد الثورة العرابية ، ولا يزال وزراؤها يعترفون إلى اليوم بأن احتلالهم وقتى ؛ نعم إن هذا الاحتلال الوقتى لا يزال باقيا بعد ثمان وعشرين سنة ، وهو يهددنا بالبقاء أيضا ؛ ولكن مصر ليست مستعمرة انجليزية ولا تحت حماية الإنجليز ، فقد أظهر المستر روزفلت نفسه انجليزيا ، أكثر من الإنجليز ؛ ولا جدال فى أن خطابته أملاها عليه الحقد والانتقام اللذان لا يجدران بالرئيس القديم لإحدى الأمم الكبيرة المتحضرة ، التى لم تخش الحرب ، ولم تهب الموت فى سبيل استرداد حريتها من هؤلاء الإنجليز أنفسهم ؛ وقد أراد روزفلت أيضا أن يقوم لإنجلترا بخدمة مقابل التسهيلات التى قدموها له فى السودان ، ونسى أن مصر هى الدافعة لثمن كل ذلك ، لأنها هى التى تتحمل وحدها مصاريف تلك البلاد

« إننا نجاهد لنسترد مكاتنا ، ونحصل على دستورنا الذى قضى عليه الإنجليز فى سنة ١٨٨٢ ليعلمونا كيف نحكم أنفسنا بأنفسنا ، ولا بد أن ننال ذلك الدستور ؛ وما يكون نخطب روزفلت أن ثنى عزائمنا عن السير فى الطريق الذى رسمناه لأنفسنا ، وستعترف أوروبا

في نهاية الأمر ، بأحقية مطالبنا ، وبأهليتنا للحرية والاستقلال »

وكان المترجم عدا ذلك لا يفتأ يغذى جريدة « العلم » بمقالاته ورسائله الوطنية ، يستحث فيها المصريين على مجاراة الأمم الحية في تعلقها باستقلالها وحريتها ، ومن أبلغ ما كتب في هذا الصدد ، مقالة عن زيارته للمنزل الذي ولدت فيه « جان دارك » بقرية دو صريمي Domremy بمقاطعة الفوج Vosges بفرنسا ؛ وقد كتب على دفتر الزائرين بالمنزل المذكور الكلمة الآتية تحية لبطلة فرنسا الشهيرة :

“Hommage d'un patriote égyptien à la grand patriote française” 29 mai 1910—Mhoammed Farid.

« تحية من وطني مصري ، إلى الوطنية الفرنسية العظيمة »

محمد فريد

٢٩ مايو سنة ١٩١٠

جرح الوطنية لا يندمل

وكتب في ٣٠ مايو سنة ١٩١٠ من « نانسي » مقالة بليغة عن ذكرى ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ تحت عنوان : « جرح الوطنية لا يندمل » ، وكان لتضلعه في التاريخ أسلوب رائع في الحديث عن الذكريات الوطنية ؛ قال :

« في يوم ١١ يونيو من سنة ١٨٨٢ أصيبت مصر إصابته الأولى التي أدت إلى الاحتلال ؛ أصيبت بمذبحة وقعت بين رعا الأجنبي والمصريين ، دبرها ذوو الأغراض ليبرهنوا لأوروبا ، على أن لا أمن في مصر ، ما دامت الحركة الوطنية قائمة ، وليوجدوا لانبجلترا سببا للتدخل في أمورنا ؛ منيت مصر بتلك المذبحة الفظيمة ، التي أدت بعد شهر من الزمان إلى إطلاق القنابل الإنجليزية على ثغر الإسكندرية ، وإنزال جنودهم لاحتلاله ، ثم لاحتلال القطر بأجمعه والبقاء فيه إلى الآن

« لم يكشف لنا التاريخ إلى اليوم الأسرار المحيطة بتلك الوقائع المدبرة ، ولم يجسر العارفون بحقائقها على نشر ما يعرفونه عنها ، لأن إفشاءها يستلزم حتما آتاهم كثير من أهل ذلك الوقت ولم يزل كثير منهم على قيد الحياة ؛ نعم كتب المسيو جون نينيه السويسري شيئا في هذا الموضوع ، وسمى بعض من اشترك في تدبير هذه المذبحة ، ولكن كتابه لم ينتشر كثيرا ، لظهوره عقب الاحتلال بقليل ، وحين كان المصريون تحت تأثير الوقائع التي آلتهم في أعز شيء لديهم ، وكانوا لا يسيئون الاعتقاد في الإنجليز ولا في من والاهم

« نحن لم نزل في انتظار من يكشف لنا النقاب عن أسرار تلك الحوادث ، ممن اشتغلوا في الحركة الوطنية إذ ذاك ، أو كان لهم علاقة برؤسائها ، أو بكبار رجال الحكومة ، ونأمل منهم أن لا يتركوا هذه الدار بدون أن يدونوا معلوماتهم الصحيحة ، لتعلم الأمة من جرّ عليها هذا البلاء العظيم ، ومن كان خائفاً ومن كان مخلصاً ، أما نحن أبناء هذا الجليل ، فيجب علينا أن لا ننسى ذكرى ذلك اليوم المشؤم ، وأن نذكر به أولادنا ، كما يجب علينا أن نذكرهم بكل أيام الشؤم ، التي حلت فيها المصائب على مصرنا ، ومكنت الأجنبي من بلادنا ، ولا ندع جرح الوطنية يندمل فيلتحم ، أو يخف ألمه فينسى ، فإن من أقدس واجبات الأمم التعسة المصابة في حربتها ، أن تحيي ذكرى مصائبها ، لتدب الحماسة في قلوب أبنائها ، وتتشبع بالوطنية نفوسهم ، حتى إذا ما ساعدت الظروف ، هبت كرجل واحد لا سترداد ما سلب منها بجناية بعض أبنائها

« مضى على الحرب بين فرنسا وألمانيا أربعون سنة ، وزادت قوة ألمانيا في خلال هذه المدة زيادة عظيمة ، كادت لا تبقى أملاً لدى الفرنسيين في استرجاع ما بتر من جسم بلادهم ، ومع ذلك لم تزل ذكرى هذه الحرب حية في قلوبهم ، لم يؤثر فيها مرور الأعوام ، ولا كرسنين ، فالأم ترضع ولدها كراهية الألمانى ، والأب يؤجج نار الانتقام في نفسه ، والمعلم يتم هذه التربية الوطنية في مدرسته ، والبلديات تساعد على ذلك بإقامة التماثيل والأنصاب في جميع المدن والقرى ، لإحياء ذكرى من استشهدوا في الدفاع عن الوطن المفدى ، أقام الفرنسيون في ميدان الكونكورد بباريس آثاراً تمثل مدينتى ستراسبورج عاصمة الألزاس ، ومتس عاصمة اللورين ، هاتين المقاطعتين اللتين فقدتهما فرنسا ، بعد حرب السبعين ، ليدكرها كل من مرّ بهذا الميدان الكبير ، مما يدل على أن هذا الجرح لم يندمل

« إنه لا يمر يوم إلا وتحضر وفود الجمعيات الوطنية ، لوضع أكاليل الزهور على هذه التماثيل ، وفي الأعياد الوطنية الكبرى تقام حولها الاحتفالات والمظاهرات ، وتلقى الخطب الوطنية الحماسية بوجوب تذكرها ، والاستعداد لاسترجاعها

« دعانى أحد معارفى إلى زيارة مدينة نانسى عاصمة الجزء الباقى من اللورين فى يوم ٢٩ مايو ، فسافرت فى صبيحة أمس من باريس الساعة ٩ صباحاً ووصلتها فى الساعة الواحدة بعد الظهر ، وكان صديقى بانتظارى بالمحطة ، فدعانى إلى ركوب سيارته للطواف ببعض أنحاء اللورين ، وزيارة المنزل الذى ولدت فيه (جان دارك) ، تلك الفتاة الوطنية التى نهضت بفرنسا

من كبوتها ، وشجعت الملك شارل السابع ، على محاربة الإنكيز وطردهم من بلاده ، بعد أن
قعد به اليأس عن الكفاح^(١)

« مررنا أثناء تجوالنا بمدينة تول وفوكولبي ونيشاتو وغيرها ، ثم عدنا إلى نانسي في
منتصف الساعة الثامنة مساء ، وقضينا هزيعا من الليل في الكلام عن حرب السبعين ،
وما تولد في نفوس سكان هذا الإقليم الذين احتلت بلادهم ، وأكروهوا على إسكان ضباط
الألمان في دورهم ، وقاسوا مرارة الاحتلال وتحكم الأجنبي ، فوجدت كراهة الألمان من متحكمة
في نفوسهم ، لا يفكرون إلا في الحرب ، ولا يحملون إلا بأخذ النار ، واسترداد المقاطعات
التي أخذت منهم ولو بعد جيل أو أجيال ، وأخذ الشيوخ منهم يقصون ما لاقوه أثناء
الاحتلال من سوء المعاملة ، وما أكروهوا على دفعه من المغارم المالية ، وعلى تقديمه للجيش
المحتل من المأكولات والمشروبات ، فكانت هذه الذكرى تهييج في السبان الحماسة العسكرية
والشجاعة الحربية

« بعد انقضاء هذه السهرة أخذت مضجعي في الفندق ، فأحاطت بي الموم ، وساورتني
الهواجس ، وأخذت أتذكر ما حلّ ببلادنا من هذا القبيل ، وأتحمس على عدم اهتمامنا ،
بأحياء ذكرى أيام الشؤم التي حلت بها ، كيوم مذبح الإسكندرية ، ويوم ضربها بالقنابل ،
ويوم احتلال الجنود الإنكيزية لعاصمة بلادنا ، وغير ذلك من الأيام ، التي يجب أن تكون
أيام حزن ، تنكس فيها الأعلام على دورنا ، والتي تمر بنا ونحن لاهون ؛ وبعض الجرائد
الكبرى ترى من اللياقة وحسن الذوق ، أن لا تذكر الإنجليز بها حتى لا تكدر خاطرهم ،
فيحرموا أولادنا المناصب العالية ، ولا يقضوا حاجتنا في المصالح والدواوين ؛ ثم مرت أمام
مخيلتي الزينة الكبرى ، التي قام بها ذوات مصر وأعيانها عند دخول الإنكيز ، بدعوى
أنها ما أقيمت إلا لرجوع الخديو توفيق باشا إلى مقر عرشه وسلطانه ؛ وتذكرت ما كنت
أسمعه إذ ذاك حولي من التهكم على الجنود المصرية ، ورميهم بالجبن ، وضعف العزيمة ، والله
يعلم أنهم ماجبنوا ، ولكن خان بعض رؤسائهم ، ومكنوا العدو من الوصول إلى الصفوف
الأمامية بدون مقاومة ؛ أما الجنود وصف الضباط ، فقاموا بالواجب عليهم ، وقاومت الفرق
التي لم يتدنس قوادها بالخيانة ، حتى فئيت عن آخرها ، مفضلة الموت العاجل على عار
الحرب والفرار

(١) كتب النقيذ مقالة خاصة عن هذه الزيارة ، وهي التي أشرنا إليها ص ١٧٤

« ثم غلب على الناس ، فنمت قليلا ، ولما استيقظت سطرت هذه الكلمات لتذكير مواطني الأعداء بكارثة ١١ يونيو ، التي جرت إلى ما نحن فيه ، راجيا من كل من يعلم شيئا عن دخائل الحوادث التي سبقت الاحتلال ، وكانت سببا فيه ، أن يقوموا بالواجب نحو وطنهم ونحو التاريخ ، فيدونوا مذكراتهم ، وإن خشوا من نشرها الآن ، فليوصوا بنشرها بعد موتهم ، أو بعد مقدار معين من السنين ، حتى يعلم من يأتي بعدنا على من تقع مسئولية ذلك الاحتلال المشؤم ، ويعرف الخائن من المظلوم ^(١) »

خطبته بباريس

وأتى بباريس يوم ١٤ يونيو سنة ١٩١٠ ، خطبة ضافية بالفرنسية ، عن الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر ؛ وكان الاجتماع برئاسة السيوهربت ، العضو بمجلس شورى الدولة ، وحضور جمع حاشد ، من رجال السياسة والأدب ، فدافع الخطيب عن حق مصر ، في الجلاء والدستور ، وكان لخطبته وقع عظيم في نفوس السامعين ، لما احتوته من الحقائق الدامغة ، عن سوء الحالة في مصر ، من ناحية التعليم والرى ، والمالية والجيش والقضاء ، ونظام الحكم ؛ وعلق على الخطبة الأديب « ألفريد دوران » الأستاذ بمدرسة اللغات الشرقية بباريس

وكتب السيو « لانسان » وزير البحرية الفرنسية السابق ، مقالة في جريدة « السيكل » عن صدى هذه الخطبة ، قال :

« إن حضور فريد بك رئيس الحزب الوطنى إلى باريس ، وإلقاءه تلك الخطبة الذهبية عن مصر وأصدقائها من الفرنسيين ، قد كفتنا نظر أصدقاء الحركة المصرية العديدين ، الذين ينتظرون من ورائها خيرا كثيرا ، وهؤلاء يعرفون حق المعرفة ، ما قام به الحزب الوطنى ، في العشر السنين الأخيرة ، من الأعمال الجليلة ، تحت رئاسة المرحوم مصطفى كامل باشا ، مؤسس الحزب الوطنى ، وخليفته محمد بك فريد ؛ كان الحزب الوطنى في مبدأ أمره ، مؤلفا من أعضاء قليلي العدد ، ولكنهم من ذوى الحكمة والعقل ، أكسبتهم مخالطتهم للأمم الأوروبية ، رغبة وميلا إلى الحرية ؛ وقد اتسع نطاق الحزب الوطنى ، وصارت له لجان في القرى البعيدة عن القاهرة والإسكندرية ، وأصبح جميع الملائم يتأثر ويعمل برغباته ؛ وما كان أحد يظن أن هذه الأفكار تجدد في تلك الجهات أرضا خصبة ، تثمر فيها وتينع ،

ولم يندفع مصطفى كامل باشا ، ومحمد فريد بك ، بحزبهما ، في طريق الوسائل الثورية ، التي اعتادت الأحزاب الأوروبية اتباعها ؛ وقد أكدا في بادئ الأمر ، أنهما سيسلكان طريقاً شرعياً ، للحصول على ضالتهن المنشودة ، وهي إعادة الحرية لبلادهم ، التي هي أهل لذلك ، كما أنهما لم يلجأ مطلقاً إلى الهياج والقوة ، ولم يعتمدا على أية سلطة أجنبية في عملهما هذا ، وكم من مرة احتجا (ولهما الحق في ذلك) على القائلين ، بأن مصر تسمى للحصول على استقلالها ، من طريق معاضدة ألمانيا ، أو أية دولة أخرى ، فإذا أرادوا أن يصيروا أحراراً فلا يكون ذلك إلا بأنفسهم فقط ، لأن لهم من الخبرة السياسية ما يجعلهم يعلمون أن كل حرية يحصلون عليها بواسطة أمة أجنبية ، هي حرية خاضعة لتلك الأمة ، وهم لا يجهدون أيضاً أن الالتجاء إلى القوة والهياج يعرضهم للانتقام المحتملين القابضين على ماتملكه مصر من القوة الحربية ، وعلى ذلك لا يعتمدون لتخليص بلادهم من يد الاحتلال الأجنبي إلا على الحركة الوطنية التي هم الموجدون لها ، المذيعون لمبادئها ، الناشرون لتعاليمها ، وهم فرحون مستبشرون برؤيتها تنتشر بسرعة غربية بين أرجاء البلاد ، وقد اعترفت إنجلترا بصلاحيته هذه الطريقة ، وستظل تعترف بها ما دام على أرض إنجلترا ، وفي نفس برلمانها ، أصدقاء للحزب الوطني المصري ، وإن في استطاعة هذا الحزب أن يؤدي لمصر خدمات جليلة إذا حافظ على الخطط التي رسمها لنفسه والتي سار عليها إلى يومنا هذا ، وقد أمكنه أن يكتسب عطف العالم عليه ، وهو الآن يعتمد على قوته الأدبية للحصول على نظام دستوري يسمح لمصر أن تدير بنفسها شؤونها الداخلية ، وإن ذلك لا يدهش الذين تتبعوا أحوالها بيقظة واهتمام في هذه العشرين سنة الأخيرة ، والذين رأوا التعليم ينتشر انتشاراً عظيماً بين النشء ، وحب الحرية يستولى على قلوب العامة من الأمة ، والذين لاحظوا أن الإنجليز أنفسهم ، أو على الأقل الذين ليست على قلوبهم غشاوة ، يرون أن رغبات الأمة المصرية في الحصول على نظام دستوري أمر طبيعي ، ويظهر إذن أن الساعة التي ينال فيها المصريون رغباتهم قد حانت ووافقت »

خطبته بليون

وألقي يوم ١٨ يونيو سنة ١٩١٠ خطبة أخرى بمدينة ليون ، في حفلة رأسها المسيو لوبلان العضو بالمجلس البلدي ، ووكيل محافظ المدينة ، نائباً عن المسيو هريو Herriot المحافظ (رئيس مجلس النواب ورئيس الوزارة فيما بعد) ، وحضرها كثير من أساتذة الجامعة ورجال

السياسة والصحافة والمصريون القيمون بآيون ، وقدم السيو لبلان الخطيب إلى الحاضرين بقوله : « إن حضرة محمد بك فريد هو رئيس تلك الفئة المملوءة شهامة وإقداما ، وهي الحزب الوطني المصري ، الذي أخذ على عاتقه أن يعيد لبلادته حياتها ومجدها باستردادها حريتها ، وسعيه في نشر العلوم والأفكار الحديثة بين أبنائها »

ثم أتى التفيد خطبته في تاريخ الحركة الوطنية ، وبيان اعتداء الاحتلال على حقوق مصر ومقاومة المصريين لسياسته ، وخطب بعده السيو جرفيه كورنلمون ، ثم الأستاذ إدوار لامبير ناظر مدرسة الحقوق الخديوية السابق والأستاذ بجامعة ليون ، وقد وصفت جريدة (البروجريه) التي تصدر بليون هذا الاجتماع بقولها :

« اجتمع مساء السبت بدار الفنون عدد عظيم من علية القوم ، وكانت طرايش الطلبة المصريين منتشرة في ذلك المجتمع ، وقد رأسه السيو لوبلان العضو بالمجلس البلدى ، وحضره السيو بوفيزاج العضو بمجلس الشيوخ ، والسيو جرجوس ، والسيو شارزت العضوان بمجلس الشيوخ ، والأستاذ لمبير ، والسيو كومينال ، والدكتور وجرت ، فقام حضرة محمد بك فريد ذلك الرجل الشرقى ، المملوء حكمة وعقلا ، وألقى خطابا شائقا ، قوى الحججة ، (مصحح فيه على الحكم الإنجليزي وأعماله ، وكان يتكلم بصوت جهورى يشف عما يكنه فؤاده من الحماسة ، وقد شرح عوز بلاده للحرية والاستقلال ، وحاجتها إلى العلوم والارتقاء ، كما تكلم عن أمل المصريين في فرنسا ، وفي أنصار العدالة من الأوروبيين ، وكان كلما وصل الخطيب إلى شرح نقطة من السياسة المتبعة في مصر المؤلمة لعواطف المصريين ، والمنافية لرغباتهم ، وجدت الأعين يشتد لمعانها ، والأوجه يبدو عجاها ، تحت الطرايش ، معبرة عن الحماسة الشديدة التي استولت على السامعين »

وكتبت لهذه المناسبة مقالة بعنوان « أمة نهض » قالت فيها :

« قد ارتكبنا خطأ بينا بإهملنا هؤلاء الذين يسكنون تلك البلاد النائية ، فلقد نهضت مصر الآن من سباتها ، وفضلا عن العلائق الودية التي تربطنا بها والإصلاحات التي قننا بها هناك ، فإن هذه النهضة لا تهمنا فقط نحن الفرنسيين ، بل تهم العالم بأسره ، لأن المسألة المصرية ستصير يوما ما مسألة دولية خطيرة ، إذ من المحتمل أن تخل مصر بالتوازن الأوروبي في يوم من الأيام ، وقد لا حظ السير إلدون جورست المعتمد البريطاني ، في تقريره الأخير ، أن الحركة الوطنية المصرية بلغت في هذه الأيام شأوا عظيما لم تبلغه من قبل ، ولم ينكر المستر

روزفلت^(١) في خطابه الأخير ، الخطر الذي يحيق بالسياسة الإنجليزية بمصر »

خطبته بلندن

وذهب المترجم إلى لندن ، ليواصل دفاعه عن القضية المصرية ، وحضر مؤتمر الأمم المهضومة الحقوق ، وألقى فيه يوم ٢٩ يونيو سنة ١٩١٠ خطبة هامة باللغة الفرنسية ، ترجمت إلى اللغة الإنجليزية ، شرح فيها أعمال المحتلين في مصر ومطالب الوطنيين ، ودحض التهم التي تفتريها الصحف الاستعمارية ، وقد تجلت في هذه الخطبة روح النقيذ الوطنية ، وسعة اطلاعه ، وإلمامه بدقائق المسألة المصرية

قال في مستهلها : « إني أعد نفسي سعيداً بإلقاء هذه الخطابة في إنجلترا ، وأمام ملأ جلهم من الإنجليز ، ولا ريب فإني أتمتع في نفس إنجلترا بحرية أكثر من الممنوحة لي في مصرنا التمسمة ، المحكومة بنفر من الاستعماريين الذين يضررون الأمة الإنجليزية من حيث يظنون لها النفع ، وإني أصرح لكم في بدء خطابتي ، أني أوجه كلامي إلى الأمة الإنجليزية ، لا بصفتها أمة محتلة ولكن بصفة كونها أمة حرة ، كما وجهت كلامي إلى الأمة الفرنسية في الخطابات التي ألقيتها في باريس وليون ، وكما أوجه الكلام إلى أية دولة متمدينة أخرى ، نحن لا نقبل أبداً الاعتراف بالاحتلال الإنجليزي ، فإننا نعتبره غير شرعي ، كما نعتبره مؤسساً على القوة الغشوم التي لا يجوز مطلقاً أن تكون أساساً لحق من الحقوق ، وإذا كان في استطاعة الحكومة الإنجليزية إعلان حمايتها على مصر ، أو إلحاقها بملكاتها ، مدفوعة إلى ذلك بتأثير الاستعماريين والماليين ، فإن مركزها في مصر سيظل كما كان غير شرعي ، فإن القوة قد تغلب الحق ، ولكن لا تملو عليه ، كما أن حقنا في استقلال البلاد التي فيها ولدنا ، وفيها دفن أجدادنا هو حق لا يسقط مطلقاً ، وكذلك وضع اليد عليها مدة طويلة ، أو رفع الحماية عليها لا يسلبنا إياها ، وما دام الحق في جانبي ، فلا تثريب على إذا تكلمت رافع الرأس على الصوت ، جازماً أن الحق لا بد أن يعلو ، وأن مصالح إنجلترا تحتم عليها اتخاذ الأصدقاء في البلاد التي لها مصالح فيها ، فذلك خير لها من معاداة أهلها »

ثم أتى على خلاصة تاريخ الاحتلال منذ سنة ١٨٨٢ ، وكيف بسط الإنجليز سيطرتهم على شؤون مصر حتى أواخر عهد الخديوي توفيق ، إلى أن قال :

(١) الكولونيل تيودور روزفلت (انظر ص ١٦٠)

« وسار الحال على هذا النهج والأمور تجري حسب رغبات الإنجليز حتى وفاة توفيق باشا في ٧ يناير سنة ١٨٩٢ ، وما كان المرحوم توفيق باشا يعارضهم مطلقاً في شيء ، بل كان يكتفي بالتألم ، وبث شكواه لمن حوله من أصدقائه ، وهذا ما كان يفعله غالباً في أحاديثه مع والدي ، وقد اعترف في أواخر أيامه بأنه ارتكب خطأ لا يمكن إصلاحه ، بإلقاء نفسه في أحضان إنجلترا ، وندم على ما فرط منه إذ لا يجدي الندم نفعا ، فليمن الآن في قبره هادئاً ، وليغفر الله له »

ثم ذكر سياسة الاحتلال في عهد الخديو عباس الثاني ، وكيف كان يعارضها في أول عهده ، وتكلم عن تدخل اللورد كرومر في شؤون الحكومة ، وسلطانه عليها ، ثم اتقائه على إثر حادثة دنشواي ، وشرح سياسة خلفه السير إلدون جورست ، وكيف بدأ عهده باتفاقه والخديو ، وذكر استقالة وزارة مصطفى فهمي باشا (نوفمبر سنة ١٩٠٨) ، ثم تأليف وزارة بطرس غالي باشا ، وإعادتها قانون المطبوعات ، وكيف فقدت ثقة الشعب بأعمالها ضد الحركة الوطنية

قال في هذا الصدد : « فقدت الوزارة محبة الشعب ، وصار الاستعماريون يصيحون بملء أفواههم منذرين بأن البلاد على باب ثورة تشبه الثورة العرابية ، مطالبين بوجوب بقاء الإنجليز في مصر ، وتقوية سلطتهم ، حتى يستطيعوا حماية الخديو من شعبه الذي أخذ في الابتعاد عنه والانفصال منه ، وبذلك تغيرت مهمة الاحتلال للمرة الثالثة ، ففي سنة ١٨٨٢ كان الإنجليز يدعون أن مهمتهم مساعدة الخديو على قمع الفتنة العسكرية ، حتى إذا جاءت سنة ١٨٩٢ ، أي في بدء حكم الخديو الخالي ، ادعوا أن مهمتهم حماية الأمة من استبداد الخديو المزعوم ، إذا جلا جنود الاحتلال عن مصر ، وهم الآن ينتحلون لأنفسهم مهمة حماية الخديو من خطر قيام الأمة بثورة سنة ١٨٨٢ ، ولا جرم أن الخديو لو عاد إلى العطف على الوطنيين الذين يتهمهم الآن بأنهم متسرعون متهورون ، لعاد الإنجليز إلى سياستهم القديمة معه »

وذكر الخطيب القوانين الرجعية التي سنتها الحكومة لمحاربة الحركة الوطنية ، والتي تقدم الكلام عنها ، ثم قال :

« إن في استطاعة إنجلترا أن تقوم بتنفيذ ما تريد وتبغى ، فليكن ذلك بطريقة صريحة ظاهرة ، وبدون أن تظهرنا أمام الملاء الأوروبي في مظهر المتعصبين الكارهين للأجانب ، ولا يجوز اتخاذ عمل ارتكبه فرد من أبناء الأمة وكفر عنه (يشير إلى حادثة مقتل بطرس

باشا غالى ذريعة لاتهام هذه الأمة كلها بالإرهاب والفضوية ، وإن الجرائم السياسية ترتكب كل يوم في أوروبا وأمريكا ، دون أن تتحرك لها الإنسانية بأسرها ، وقد قتل الرئيس ماكنلى في أمريكا ، والرئيس كارنو في فرنسا ، والملك همبرتو في إيطاليا ، والامبراطورة اليزابت في النمسا ، والدون كارلوس في البرتغال ، فلم تفكر الأمم الأخرى في احتلال بلادهم أو الإغارة عليها ، إنكم في مصر أقوياء وأمامكم هناك حكومة خاضعة لكم ، فاستعملوا سلطتكم المؤسسة على القوة ، ولكن بصراحة وشرف ، غير أنى لا أظن أن الأمة الانجليزية ، تقرر هذه الأعمال الجائرة ، التى تقضى بها السياسة الداخلية لبعض الأحزاب ، ولذلك فإنى أوجه كلامى إلى تلك الأمة الانجليزية الشريفة الحرة التى لا نطلب إلا إيقافها على حقيقة الأمور ، وإنى لا أريد أن أشرح لكم هنا قضيتنا ضد الاحتلال ، ولا أن أثبت لكم الأضرار التى ألحقها بمصر عمال الاستعماريين باسم الأمة الانجليزية ، فقد سبق لى الكلام عنها فى خطبتي بباريس وليون ، واكتفيت بإبداع نصها لدى رئاسة المؤتمر ، ولا أريد أيضاً أن أثبت لكم بطلان اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ التى اعتبرت انجلترا نفسها بتمتضاها شريكة لمصر فى السودان ، فانكم تعلمون جميعاً أن هذه المعاهدة باطلة ، ولا قيمة لها فى نظر القانون الدولى ، فهى موقع عليها من ممثل للخديو الذى ليس له نفسه حق التنازل عن قطعة من الأرض التى عهدت إليه ، وهى أيضاً باطلة ، لأنها تمت بين طرفين يزعم أحدهما أنه الوصى على الآخر ، فقيمتها والحالة هذه لا تفرق عن قيمة عقد عقده وصى لسلب جزء من أملاك القاصر الذى يتولى وصايته ، وقد أتيت إلى هنا باسم الحزب الوطنى ، لأذكركم بالوعود والعهود التى صرحتم فيها بالجلء عن مصر وردها لأهلها ، كما جئت لأثبت لكم أن شرف انجلترا يقضى عليها بإيفاء هذه الوعود ،

إن الأمة المصرية هادئة مجدة ، لا تريد إلا الحياة فى سلام مع جميع الأمم بأسرها ، التى تتمهد باحترام جميع حقوقها الشرعية ، وما نحن بمتعصبين ، ولا بأعداء للأجانب ، وإنما نحن وطنيون نعمل على تحرير بلادنا من أى تدخل أجنبى ، ونطلب حيدة مصر بضمان أوروبا

«وإنى أوجه الكلام إلى جميع أحرار انجلترا وإلى الصحافة الأوروبية وإلى أعضاء البرلمان الذين لم يضلهم الاستعمار ، وإلى الذين ساعدوا الروس على نيل نظامهم الدستورى ، وساعدوا العثمانيين على توطيد دعائم هذا النظام ، وإلى هؤلاء الذين احتجوا على حرمان فنلندا امتيازاتها ؛ أوجه الكلام إلى جميع هؤلاء ، وأناشدهم أن يطالبوا حكومتهم أن لا تمنع الخديو من رد الدستور إلى مصر ، وأن يعملوا على إيفاء الوعود والعهود التى صرح بها حكام الانجليز ، باسم الأمة الإنجليزية »

وقد قابل المجتمعون هذه الخطبة بالاستحسان العظيم ، والتصفيق المتواصل ، وهتفوا جميعا بعد انتهائها : (لتحي مصر ، لتحي الوطنية ، ليستقط الاستعمار)

ووقف الدكتور كلارك صديق المستر بلنت ، وقال تعليقا على الخطبة : « إننا نلوم روسيا لعدم وفائها بالجلء عن إيران ، ومن المنطق والعدل أن نلوم أنفسنا على عدم وفائنا بالجلء عن مصر » ، وأعرب عن أمله في أن يكون للمؤتمر تأثير قوى في رأى العام البريطانى ، فيصلح ما أفسدته الحكومة ، ويجبرها على أن تنق بعودها للمصريين

وكان لهذه الخطبة صدى بعيد في مصر ، وأكبر الشعب من الزعيم جرأته وشجاعته الأدبية في الجهر بمطالب مصر والنداء بها في عاصمة الإمبراطورية البريطانية

خطبته في مؤتمر السلام باستوكهلم

أغسطس سنة ١٩١٠

انعقد المؤتمر الثامن عشر للسلام ومنع الحرب بين بنى الإنسان بمدينة استوكهلم عاصمة السويد ، في شهر أغسطس سنة ١٩١٠ ، وكان مؤلفا من مندوبى جمعيات السلام في العالم ، وأعضاؤه من صفوة العلماء في مختلف البلدان ، تختارهم جمعيات السلام في كل أمة ؛ ومن أغراضه البحث فيما يمنع الحروب وسفك الدماء بين الدول ، ومنع استعباد الأمم بعضها لبعض ، وإبطال حق الفتح ، وجعل كل أمة في العالم حرة تحكم نفسها بنفسها ، واتخاذ التحكيم أداة لفض كل نزاع بين دولة وأخرى ، أو عدوان أمة قوية على أمة ضعيفة ، وجعل أحكام التحكيم نافذة ؛ وقد اجتمع المؤتمر سبع عشرة مرة قبل انعقاده في استوكهلم ، وصار له مئات الآلاف من الأعضاء في كل الممالك من أنصار السلام ، وانتشرت مبادئه انتشاراً عظيماً ، فصار أداة للدعاية ضد الاستعمار وضد القوة ؛ فلما أوشك المؤتمر الثامن عشر ينعقد باستوكهلم ، كان الفقيه مقيماً بباريس ، بعد أن قضى مدة علاجه بفيشي ، فرأى الفرصة سانحة ليرفع صوت مصر بين هذه المجموعة الراقية من مندوبى الأمم المتحضرة ، فبادر إلى الاشتراك في المؤتمر ، وأرسل قيمة اشتراكه إلى السكرتيرية ، فجاءه الرد بقبول عضويته ، فسافر من باريس إلى استوكهلم وحضر جلسات المؤتمر ؛ وكان هو المصرى الوحيد بل الشرقى الوحيد الذى حضره

افتتح المؤتمر يوم أول أغسطس سنة ١٩١٠ ، في حفلة نخمة ، حضرها وزراء السويد

ووكلاء الدول الأجنبية ، وأساطين العلوم والفنون والتجارة والصناعة ؛ وأنتى البارون بوندى
رئيس المؤتمر كلمة الافتتاح

ثم نهض بعده الكونت توب Taube وزير خارجية السويد ، فألقى خطبة شائقة رحب
فيها بأعضاء المؤتمر ، وأشاد بالفرض النبيل من اجتماعهم وهو إسداء الخير للإنسانية ،
وتفهم الشعوب معنى التعاون والإخاء ، ونصرة العدل على الظلم ، وألمح إلى أن القرارات التى
يصدرونها ، هى صدى أصوات الضمائر الإنسانية ، التى تنبه الشعوب من غفلتها ؛ وانه وإن
كان من العسير محو كل وسائل الحرب مادام العلم والإيمان لم يتغلبا على العاطفة الوحشية
الكامنة فى الإنسان منذ نشأته ، لكن أنصار الحق والسلام ماضون فى مسعاهم ، عاملون على منع
أسباب الحروب جهد استطاعتهم ؛ ثم نوه بمقام الوطنية فى الأمم كافة ، وأشار إلى أن الميل
إلى السلام لا ينبغى أن يؤدى إلى تنازل الأمم عن حقوقها وشرفها ، وأن الشخص الذى
يتنحى عن القيام بواجب الوطنيين لأى سبب من الأسباب ، لا يستحق أن يتمتع بسعادة
الانتماء إلى وطن من الأوطان ، كما أن الأمة التى ليست أهلا لتضحية كل شىء فى سبيل
المحافظة على حريتها واستقلالها اللذين هما أمن ما يملكه الأفراد والأمم ، تفقد حقها فى البقاء ،
وأن واجب الدفاع عن الوطن وواجب توطيد السلام هما أمران متلازمان لا يمكن فصل
أحدهما عن الآخر

وأعرب عن أمله فى أن يكون من وراء مناقشات الأعضاء ما تنتفع به الإنسانية نفعاً
عظيماً خالداً

وقد ألقى الفقيه بالمؤتمر يوم ٥ أغسطس خطبة بليغة باللغة الفرنسية عن التعريف بالقضية
المصرية ، قال :

« أيتها السيدات أيها السادة ، توجد بلاد يطعم فيها الأقوياء ، بسبب ثروتها وحسن
موقعها الجغرافى ، وقد تمتعت مصر (وطنى العزيز) بهاتين الميزتين ، فأرضها غنية خصبة ،
وهى واقعة عند ملتقى ثلاث قارات : أفريقية وآسيا وأوروبا ، ولا جرم أن هذا الموقع ازداد
شأنا بعد فتح قناة السويس فى سنة ١٨٦٩ ، ومن هذا العهد أخذت إنجلترا تسير بسرعة
نحو تحقيق أملها الذى كانت ترمى إليه منذ أوائل القرن التاسع عشر ، إذ أقدمت على أول
تجربة لها فى سنة ١٨٠٧^(١) ، ثم مهد لها السبيل حدوث ثورة عمالى العسكرية ، وتردد تركيا

(١) يقصد الحملة الإنجليزية على مصر سنة ١٨٠٧ بقيادة الجنرال فريرز ، وهى الحملة التى انتهت
بالإخفاق والانسحاب (راجع تفصيلها فى كتابنا عصر محمد على ص ٤٠ وما بعدها)

في سياستها في عهد عبد الحميد ، وانسحاب فرنسا وقتئذ ، فدخل الإنجليز مصر سنة ١٨٨٢ باعتبارهم أصدقاء للخديو توفيق وللأمة المصرية ، دخلوها ليعيدوا الأمن إلى نصابه ، ويعيدوا الخديو إلى عرشه ، وقد رأى دائنو مصر إذ ذاك ، وكان لهم عليها ملياران ونصف من الفرنكات ، أن مصالحهم تتفق مع وجود إنجلترا في مصر ، فدفعوا الاستعماريين الإنجليز إلى المطالبة بجعل احتلال مصر دائماً ، وأخذت الحكومة الإنجليزية بتأثير هؤلاء الاستعماريين ، تتحين الفرص لإطالة أجل الاحتلال غير الشرعي ، فصبيتنا إذن عليها هؤلاء المليون الذين اتخذهم الاستعماريون نكأة لتحريك العاطفة الحربية في قلوب الأمة الإنجليزية ، هؤلاء المليون أنفسهم هم الذين كانوا علة الحرب الإسبانية الأمريكية ، وعلة الحرب البويرية الإنجليزية ، وعلة الحرب الروسية اليابانية ، كما شرحه لكم في هذا القام الميسور رويسان الأستاذ بجامعة بوردو

« وإني لا أريد الآن أن أشرح قصة الاحتلال الإنجليزي ، ولا إقامة الحجج البالغة على إفلاسه التام في جميع مراميه ، فإني شرحت ذلك في خطابات سابقة أقيمتها في باريس وليون ولندن نفسها في هذا العام ، ولكنني أريد منكم أن توجهوا عنايتكم وتعطفوا على هذه الأمة المصرية العريقة في المجد ، هذه الأمة التي جاهدت جهاداً سلمياً منذ ثمانين وعشرين سنة لاسترداد حريتها واستقلالها ، وإننا لم نفكر قط في إحداث ثورة ولا في ارتكاب جرائم الإرهاب للفت العالم المتحضر إلى موقفنا ، وإنما نحن نرى إلى اكتساب عطف الأمم المتمدينة باقامة الأدلة على محبتنا للعلم والسلام ، وعلى أننا لا نريد أن نصل إلى غايتنا إلا من طريق الحق والعدالة ، ومع ذلك فإننا نستحيل أن نرضى الالتحاق بالملكة الإنجليزية ، ولا يذهب بنا حبنا للسلم إلى تضحية حقوقنا الطبيعية المقدسة ، وهي الحرية والاستقلال ، وإني أستميحك أن أبدى إعجابي بالأقوال السديدة التي فاه بها حضرة وزير الخارجية في جلسة الافتتاح ، وخصوصاً قوله : « إن الذين يلقون في روع الأمم الضعيفة عدم فائدة دفاعها ضد عدوان الأمم القوية ، ويدعونها بذلك إلى التسليم بلا شرط ولا قيد ، هؤلاء يريدون وهم يتعمدون الخطأ في تأويل تعاليمكم ، أن يجعلوا الاستكانة المرذولة ، بدلاً من الشجاعة الصادقة اللاتفة بأمة تنشد الاستقلال ، تلك الشجاعة التي هي وحدها داعية احترامها » وقوله بعد ذلك : « إن الأمة التي ليست أهلاً لتضحية كل شيء ، في سبيل المحافظة على حريتها واستقلالها — اللذين هما أمن ما يملكه الأفراد والأمم — تفقد حقها في البقاء »

« أيتها السيدات وأيتها السادة ، إن إعادة مصر إلى أهلها أمر ضروري لتوطيد السلم في

أوروبا ، وكذلك تدعو مصلحة التجارة الدولية أن لا يكون في مصر احتلال أجنبي ، فان الدولة التي تحتل جانبي قناة السويس تستطيع في أربع وعشرين ساعة منع المرور منها وسدها في وجه جميع سفن الأمم الأخرى بإغراق سفينة واحدة ، ولا جرم أن الحل الوحيد للمسألة المصرية هو إعادة مصر إلى أهلها ، وإنى أنتهز هذه الفرصة للفت نظر المؤتمر إلى الحالة الاستبدادية الحالية في مصر ، حيث الأمة قد حرمت العمل برأيها في سن القوانين السارية عليها ، كما أنها قد حرمت جميع الوسائل التي تمكنها من مراقبة ماليتها

« ولذلك أقترح على المؤتمر إصدار القرار الآتي :

« يظهر المؤتمر عطفه على الأمة المصرية التي تعمل لبلوغ غايتها بالوسائل السلمية ، ويذكر الدول العظمى الموقعة على المعاهدات الضامنة لمصر استقلالها ، بأن الحق والعدالة ، وكذلك مصلحة التجارة الدولية ، كل هذه تقضى باستقلال مصر وحيدتها ، بضمانه الدول العظمى ، وبأن تكون محكومة بحكومة أهلية دستورية »

فتناقش المؤتمر في المسألة المصرية ، وقرر تعديل الاقتراح بالصورة الآتية :

قرار المؤتمر في شأن المسألة المصرية

« بعد أن استمع المؤتمر بكل عناية إلى أقوال حضرة محمد بك فريد في شأن مطالب المصريين ، قرر إظهار عظيم عطفه على الشعب المصري ، وإحالة المسألة المعروضة إلى لجنة المؤتمر في برن ، اعترافا بما لها من الأهمية الدولية ، لإدراجها ضمن المسائل التي ينظرها المؤتمر في انعقاده القادم »
وبذلك نجح المترجم في جعل المسألة المصرية ضمن برنامج مؤتمر السلام ، وقد قرر المؤتمر أن يكون اجتماعه التالي في أكتوبر سنة ١٩١١ بمدينة روما ، ثم حالت الحرب الطرابلسية التي نشبت في ذلك التاريخ دون عقده في موعده ، فتأخر إلى السنة التي تليها ، إذ انعقد بجنيف في سبتمبر سنة ١٩١٢ ، وخطب فيه الفقيد كما سيجيء بيانه

حديثه في جريدة الأومانيتيه

عاد الفقيد إلى باريس يوم ١٠ أغسطس سنة ١٩١٠ ، واستمر يدافع عن القضية المصرية في الصحف ، فنشرت له جريدة (الأومانيتيه) التي كان يديرها الزعيم الاشتراكي الشهير (جان جوريس) Jean Jaurès حديثاً مهدت له بقولها :

« بينما نرى الثورة ناشبة في الهند ، نجد مصر الحاضرة تحتج على محتليها الإنجليز ، وقد كان مؤتمر السلام منعقداً منذ أيام بمدينة استوكهلم ، وأصدر قراراً في مصلحة مصر ، بعد أن اقترح ذلك فريد بك زعيم الحركة الوطنية وخليفة مؤسس الحزب الرحوم مصطفى كامل باشا » ثم قالت : « وقد رأينا أن نقابل حضرة فريد بك ، ونسأله عن الحركة الوطنية المصرية ، لأنه أجدر شخص باطلاعنا عليها »

فسأله المكاتب : ماهو أصل حركتكم الوطنية ؟

فريد بك : إن الحركة الوطنية المصرية ، هي في آن واحد ، حركة وطنية ديمقراطية دستورية ، ومنذ سنة ١٨٧٩ ، أخذ عرابي يطالب بدستور أعطاء الخديو إيانا في سنة ١٨٨١ ، ولكنكم تعلمون أن الإنجليز انتهزوا فرصة الجدل القائم بين الخديو والبرلمان ، وتدخلوا في المسألة بقوتهم ، وسرعان ما أطلقوا قنابلهم على الإسكندرية ، وتسلطوا على البلاد

المكاتب : بأي طريقة تنفذ السلطة الإنجليزية ؟ أليست مصر إسمياً مستقلة ؟

فريد بك : نعم ، هو ذلك من الوجهة القانونية ، فإن المعتمد البريطاني هو عبارة عن قنصل جنرال فقط ، لا يمتاز بشيء عن بقية قناصل الدول

المكاتب : ولكن ماهي حقيقة الأمر في الواقع ؟

فريد بك : الحقيقة أن سلطة المعتمد البريطاني ، تعادل سلطة معتمد فرنسا في تونس ، ويوجد بجانب كل وزير مستشار إنجليزي ، هو في الحقيقة صاحب الأمر والنهي ، وكلته هي العليا في الوزارة ، ويوجد أيضاً السردار ، وهو موظف إنجليزي كبير ، يرأس الجيش المصري ويحكم السودان

وشرح الفقيد الحالة في مصر شرحاً مستفيضاً ، وختم حديثه بقوله :

« إنهم يضاعفون وسائل الاضطهاد ، وقد رأيتم ما صنعوه حول القضية المرفوعة على الشيخ الغاياتي ، وقد أعادوا لنا قانوناً يرجع عهده إلى سنة ١٨٨١ ، ويبيح للحكومة إغلاق أي جريدة لأي سبب تراه ، وقد أوجدوا في وزارة الداخلية قلما للمطبوعات ، كما في روسيا !! غير أنكم تعلمون أننا معتمون بالسكينة والهدوء ، وأنهم لا يستطيعون بأمثال هذه الوسائل وقف حركتنا الوطنية ، التي يشترك فيها الشعب المصري بأسره ، فالمستقبل لنا لا محالة »

حضوره مؤتمر المجالس النيابية

وحضر المترجم مؤتمر المجالس النيابية ، الذي انعقد في أغسطس سنة ١٩١٠ ، بمدينة بروكسل عاصمة بلجيكا ، ولكنه لم يتمكن من الخطابة فيه ، لأن مصر لم تكن إلى ذلك الحين بلدا دستوريا ، فلم يكن لها حق الاشتراك في المؤتمر ، وإنما اشترك فيه ، باعتباره نائبا عن جريدتي (العلم) و (البلاغ المصري)

ونشرت جريدة (الإتيال بلج) L'Etoile Belge — الكوكب البلجيكي — حديثاً له لمناسبة حضوره هذا المؤتمر ، قال فيه :

« إن مصر لسوء الحظ لم تشترك في هذا المؤتمر ، وما ذلك إلا لأننا ليس لدينا مجلس نيابي ، فقد ألغى الانجليز في عام ١٨٨٢ مجلس نوابنا ، وأحلوا محله مجلسا تشريعياً ، ليس له إلا صوت استشاري ، وليست له أدنى رقابة على الشؤون المالية »

ثم قال : « إننا نبذل الجهد لإيقاف الرأي العام في العالم أجمع ، بجميع الوسائل ، على حالتنا الحاضرة ، وهذه الحالة مخالفة لأحكام القانون الدولي ، نحن نريد أن ندافع عن مطالبنا بالأوجه الشرعية ، وهذه المطالب تنحصر في كلمتين : الجلاء والدستور ، وإننا نريد أن نصل إلى الغاية المنشودة عن طريق السلام وبمساعدة الأحرار ، في بلاد العالم كافة » ، وذكر قرار مؤتمر السلام باستوكهلم الخاص بالقضية المصرية ، وعرج على المؤتمر الوطني ، الذي اعترم عقده في باريس يوم ٢٢ سبتمبر ، والذي سيجيء الكلام عنه في الفصل الآتي

قضية وطنيتي — أغسطس سنة ١٩١٠

هي القضية التي حكم فيها على المترجم بالحبس ستة أشهر ، وخلاصتها أن الأستاذ علي الغاباتي المحرر باللواء ، أخرج في يولييه سنة ١٩١٠ ديوانا من الشعر أسماه (وطنيتي) ، ضمنه قصائده عن الحوادث التي وقعت خلال عامين ، وكتب فريد بك والشيخ عبد العزيز جاويش كل منهما مقدمة له ، وعلى أن جميع القصائد التي احتواها الكتاب سبق للصحف نشرها في حينها ، ولم تجد النيابة فيها ما يستدعي المحاكمة ، فإن الوزارة ، أخذت بسياسة الشدة التي انتهجتها حيال الحركة الوطنية ، أوعزت إلى النيابة بالتحقيق فيما ورد بالكتاب ، فأمرت بمصادرته ، وأخذت تحقق مع مؤلفه ، وإذا كان النقييد في أثناء التحقيق في أوروبا يدافع عن

قضية مصر ، فقد أرجأت إجراءاتها معه حتى يعود ، وأخذت تحقق مع الشيخ عبد العزيز جاويش ، والشيخ الغاياتي ، ثم أقامت عليهما الدعوى العمومية بتهمة تحبيذ الجرائم ، والتحريض على ارتكابها ، وإهانة هيئات الحكومة ، وأحالتهما إلى محكمة الجنايات ، وعرضت القضية بالنسبة لهما في أغسطس سنة ١٩١٠ أمام المحكمة ، وكانت مؤلفة برئاسة محمد مجدى بك ، وعضوية على ذو الفقار بك ، والسيو سودان ، وجلس فى كرسي النيابة محمد توفيق نسيم بك رئيس نيابة الاستئناف ، ولم يكن الأستاذ الغاياتي حاضرا ، إذ كان قد سافر إلى الاستانة ، ومنها إلى سويسرا قبيل المحاكمة ، فنظرت القضية فى غيبته ، وحضر الأستاذ الشيخ جاويش ، وتولى الدفاع عنه أحمد بك لطفى ، ومحمد على علوبة بك (باشا) ، وفى ٦ منه أصدرت حكما على الشيخ على الغاياتي (غيايا) بالحبس سنة مع الشغل ، وعلى الشيخ عبد العزيز جاويش بالحبس ثلاثة أشهر مع النفاذ ، فكان هذا هو الحكم الثانى الصادر عليه بالحبس وقد نفذ فيه فوراً ، وقوبل الحكم بالاستياء الشديد ، أما الفقيه فقد حوكم بعد عودته من أوروبا كما سيحىء بيانه فى الفصل السابع

قضية طنطا — نوفمبر سنة ١٩١٠

هى قضية سياسية هامة ، تصور ناحية من تطور الحركة الوطنية فى ذلك العهد ، وبيانها أنه فى يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٠ اصطف طلبة المدرسة الثانوية ، والتحضيرية والابتدائية ومدرسة الأقباط بطنطا ، على افريز محطة طنطا ، للاشتراك فى استقبال الخديو حين عودته من الإسكندرية إلى العاصمة ، فما أن وقف القطار الخديوى حتى صاح الطلبة جميعا : (ليحى الخديو) ، (ليحى الدستور) ، (لتحى مصر) ، وكرروها ثلاثا ، ففوجئ الخديو بهذا الهمتاف ، وبدا عليه الاستياء من الهمتاف للدستور فى وجهه ، وانزعج مدير الغربية محمد محب باشا ، إذ كان الهمتاف للدستور معدودا فى ذلك الحين عملا عدائيا ، فأمر بإخراج الطلبة جميعا من افريز المحطة ، وقبض على كثير منهم ، ومعظمهم من طلبة المدرسة الثانوية ، بحجة أنهم المحرضون على هذه المظاهرة ، ووجهت إليهم تهمة خطيرة وهى أنهم أعضاء فى جمعية سرية إرهابية ، وعمولوا فى السجن بغلظة وقسوة ، مما أثار سخط الرأى العام ، وبخاصة فإن هذه المدرسة كانت أهلية ، جمعت التبرعات لإنشائها من الأعيان فى عهد المدير السابق حسن باشا رضوان ، ثم أسندت رئاسة مجلس إدارتها إلى مدير الغربية ، فلم يكن للمدير عليها من فضل ولا سلطان ، وقد ثبت من التحقيق بطلان تهمة الجمعية السرية ، فأقامت النيابة الدعوى

العمومية على ستة عشر طالبا بتهمة إهانة المدير ، وكانت الإدارة تهم الأستاذ مصطفى الشوربجي (بك) ، والأستاذ محمد نبيه سلام (بك) ، وغيرها بالتحريض في هذه الحادثة ، ولكن النيابة قررت حفظ الدعوى بالنسبة لهم ، وبلغ اهتمام الرأى العام بهذه القضية مبلغا كبيرا ، إذ كانت أول قضية حوكم فيها الطلبة من أجل الهتاف للدستور

ونظرت القضية أمام محكمة جنح طنطا ، برئاسة محمود بك على سرور ، وتولى الدفاع عن المتهمين جمع من المحامين ، وهم : أحمد بك لطفى ، واسماعيل شيمى بك ، والشيخ حسن عبد القادر ، والأساتذة : أحمد وجدى ، وعلى كمال حبيشة ، وعبد الفتاح رجائى ، وقضت المحكمة بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩١١ ، بتفريم ستة من الطلبة غرامات يسيرة ، وبراءة الباقين

الفصل السادس

مؤتمر بروكسل

سبتمبر سنة ١٩١٠

رأيت مما تقدم في الفصول السابقة كيف أن جهاد محمد فريد لم يقتصر على بث روح الوطنية ، ورفع علم المقاومة في مصر ، بل تحطى حدودها ، للدفاع عن قضيتها في الخارج ، بمقالاته وأحاديثه في الصحف ، وخطبه في المحافل والمجتمعات

وأعظم مظهر لهذا النوع من الجهاد ، هو مؤتمر بروكسل ، فقد اعترض في سنة ١٩١٠ عقد مؤتمر وطني بباريس دعا إليه أكبر عدد من رجال السياسة والأدب والاقتصاد في أوروبا ، لكي يسمعهم صوت مصر ، ويطلع العالم الأوروبي على أحوالها وحقاتها ، ولكي يقف الملأ على ما عمله الاحتلال فيها ، ويتحقق كذب المفتريات التي تذاع عن مصر وعن الحركة الوطنية ، وقد اختمرت الفكرة في ذهنه أوائل تلك السنة ، فعمل على إخراجها إلى حيز التنفيذ ، فكان أن تألفت في أغسطس سنة ١٩١٠ لجنة من بعض رجال الحزب الوطني البارزين ، لتنظيم أعمال المؤتمر والدعوة إليه ، وأعضاؤه يوسف بك حافظ أمين الصندوق ، وأحمد بك لطفي وكيل الحزب ، ومحمد بك علي علوبة (باشا) ، وعبد اللطيف بك الصوفاني ، وعلي بك المنزلاوي ، ومحمود بك الشيشيني ، وعلي بك فهمي كامل ، والدكتور منصور رفعت ، وحسن بك عمار ، وحامد بك العلابي ، وفؤاد بك حسيب

وتحدد لانعقاد المؤتمر بباريس يوم الخميس ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٠ ، واتخذت لجنة تنظيم المؤتمر مكتبا لها بباريس بشارع جليله Galilée رقم ٦٣ ، واستأجرت القاعة العلمية الكبرى رقم ٢٨ بشارع سربون Serpont لعقد جلسات المؤتمر

دعوة الأمة إلى تأييد المؤتمر

ودعا المترجم الأمة إلى تأييد المؤتمر ، وكتب في هذا الصدد مقالة نفيسة تحت عنوان : « إلى الأمة المصرية » ، بعث بها في أواخر أغسطس من باريس ، إذ كان يعد المعدات لعقد المؤتمر ، أظهر فيها فوائده ومزاياه ، مع نبذة عن المؤتمرات التي عقدها الحزب الوطني ، وعمرج

على أخلاق الأمة ، فدعا إلى التحلي بالشجاعة الأدبية ، لكي تقوى الحركة الوطنية ، قال :
« علمت الأمم فوائد المؤتمرات من زمن مديد ، فهي أحسن واسطة للتفاهم والمناقشة ،
وما الحج إلى بيت الله الحرام إلا مؤتمر إسلامي دوري يجب أن يكون ملتقى للمسلمين في كل
جهة للبحث في شؤون الإسلام والمسلمين ؛ ولقد أوجد الإسرائيليون شيئا من هذا القبيل
بتأسيسهم الجمعية الصهيونية ، التي لها فروع في كل أنحاء العالم ، ولها اجتماع سنوي في
إحدى المدن الأوروبية ؛ ولكننا أهملنا كل شيء من أمور ديننا ، حتى الأمور الاجتماعية ،
ولو استعمل الحج لما وضع له ، لما وصل التفرق بالمسلمين إلى هذه الدرجة

« ولقد شعرت الأمم المهضومة الحقوق بضرورة هذه المؤتمرات ، فأقامت لها اجتماعات
دورية تابعة لظروف الأحوال ، وقد فكرنا في مثل هذا المجتمع من زمن مديد ، وكنا
نكتفي بمؤتمرنا الوطني ، الذي نجتمعه بمصر في ديسمبر من كل سنة ؛ وقد اجتمعنا فعلا في
ديسمبر سنة ١٩٠٨ ، وفي يناير سنة ١٩١٠ ؛ وكان لاجتماعاتنا هذه التأثير المطلوب ، حيث
برهنت على قوة الحزب الوطني ، وانتشار مبادئه في جميع أرجاء البلاد ، بالرغم من محاربة
الحكومة »

ثم أبان ضرورة جمع مؤتمر في إحدى العواصم الأوروبية لإيقاف أوروبا على حقيقة
الحال في مصر ، وهدم ماشيده رجال الاحتلال من الأباطيل ، لدى العالم المتمدين ، والدفاع
عن القضية الوطنية ، وأوضح أن المؤتمر سيجتمع في باريس في ٢٢ سبتمبر المقبل ، والأيام
التالية له

ثم قال : « فإليك أيتها الأمة أسوق الحديث ، وأطلب من كل من يقدر من أبنائك على
الحضور إلى مؤتمرنا التمجيل بالسفر ، ومن عاقبهم أشغالهم أو خشوا غضب الحكومة عليهم ،
وشطب أسمائهم من جدول من يحشرون في المحطات والسراقات ، لمقابلة كل عظيم يمر عليهم
إظهارا لولاء كاذب وإخلاص موهوم ، فليسألوا أبناءهم ، لتعلم أوروبا أننا شعب يستحق
الحرية حقيقة ، ويدرك معناها وأهميتها ، يا قوم ، إنكم تسيئون إلى وطنكم بهذه المظاهرات
التي يدبرها بعض كبار الحكام طمعا في الوزارة ، وتوهمون العالم بأنكم لا تعرفون قدر أنفسكم ،
مع أن الإنجليز أنفسهم ، عارفون حقيقة الأمر ، ومقتنعون بحقيقة ما ننادى به ، ولكنهم
يتوكلون على إحجام بعضكم عن تمضيد الحركة الوطنية ، أو إخفائكم إحساسكم الشريف ،
وعدم إظهاره مرضاة لكبار الحكام ، الذين يعلمون حقيقة ما في صدوركم ، ويضحكون من

تصرفكم الغرب ، الدال على ضعف في العزيمة ، ونقص في الشجاعة الأدبية . يا قوم : إنى أعرف الكثيرين من أعيان البلاد وسراتها ، ممن يميلون كل الميل إلى الحركة الوطنية ، ولكنهم لو سئلوا عن آرائهم السياسية لسكتوا ، أو أجابوا بأن أشغالهم لا تسمح لهم بالاشتغال بالسياسة ، وبعضهم لا يكتفى بذلك ، بل ربما طمن علينا ، وربما بالتهور ، إرضاء لمخاطبه ، فانفضوا عنكم هذا الضعف ، واطهروا فكركم بكل شجاعة ، واشتركوا في المؤتمر الوطني ، حتى تمثل فيه جميع طبقات الأمة ، ويكون لصوته صدى في جميع الأنحاء ، وليعلم العالم أننا أمة حية ، لا تقبل الاحتلال الأجنبي ، ولا ترضى بسلطة الحكومة المطلقة »

وبذل الفريد وأنصاره جهدا كبيرا في تنظيم المؤتمر وإعداد موضوعاته ودعوة أقطاب السياسة في مختلف البلدان إلى الاشتراك فيه ، لكي يأخذ مكانه اللائق به ، فيكون في أبهى صورة وأروع مظهر ، وقد قبل الدعوة له صدور من صفوة رجال السياسة والأدب والاجتماع ، فمن فرنسا : مدام جوليت آدم ، وقد منعها المرض من الحضور ، والمسيو بوكيه العضو في مجلس النواب ، والمسيو بوفيزاج Beauvisage العضو في مجلس الشيوخ ، والمسيو كولان العضو في مجلس النواب والمسيو جرفيه كرتلمون ، والبارون جود فروادي كندى . والمسيو جاسباران العضو في مجلس النواب ، والمسيو لاجرديل مدير مجلة الحركة الاجتماعية ، والمسيو رويسان الأستاذ بجامعة برنو ، والمسيو جوستاف روانيه ، والمسيو أوجانيور Augagneur العضوان بمجلس النواب

ومن إنجلترا واراندا : المستر كير هاردي Keir Hardie زعيم حزب العمال ، والمستر ويلفرد بلنت Welfred Blunt نصير المسألة المصرية ، والمستر برنز ، والمستر ديللون ، والمستر كتل ، والمستر هازلتون ، أعضاء مجلس العموم

ومن ألمانيا : المسيو هوبتمان Hauptmann العضو بمجلس نواب بروسيا ، والبارون فندلاند ياور أول ملك بافاريا ، والدكتور هوفر Hofer عضو مجلس الرشتاج الألماني ، والدكتور وايجلت Weigelt الأستاذ في الحقوق ، والذي صار المستشار القضائي للبنك الألماني ، ورئيس لجنة التموين العليا بألمانيا في الحرب العالمية الأولى

ومن المجر : الدكتور جرسوين العضو ببرلمان المجر ، ومن إيطاليا : السنيور دجوبرناتي Degubernati عضو مجلس الشيوخ ، والسنيور بوجيانو دكتور في الحقوق ، ومن النرويج : المسيو جون لند ، مدير البنك النرويجي ومدير الجمارك بالنرويج ورئيس البرلمان سابقا ،

ومن روسيا : الكونتيس كستيكا ، وسليم بك بييتوف ، والأمير والأميرة كتشوبى ،
ومدام كتشد كوكا ، الحائزة للدكتوراه فى العلوم الاقتصادية ، وغير هؤلاء عشرات من رجال
القانون ، ومشاهير الأطباء والمهندسين والكتاب ، من بلجيكا ورومانيا والسويد وتركيا ،
وعشرات من الهنود والهنديات ، نذكر منهم : المستر كرشنا فرما ، الزعيم الهندى ، صاحب
جريدة (انديان سوسولوجست) ، ومدام كاما محررة جريدة (باندماترام) ، ومدير جريدة
ذى تلفار الهندية

وقد قبل رأسه الشرف ، كل من المستر بلنت ، والمستر كير هاردى ، والمسيو أوجانيور ،
النائب عن مدينة ليون فى مجلس النواب الفرنسى ، والسنيور دجورباتى ، العضو فى مجلس
شيوخ إيطاليا

منع المؤتمر بباريس . وانعقاده ببروكسل

وبينما كان المؤتمر يوشك أن ينعقد ، قررت الوزارة الفرنسية ، وكان يرأسها المسيو بريان
Briand ، منع عقد المؤتمر بباريس ، بحاملة للحكومة البريطانية ، وإرضاء لها
وأبلغ المسيو تيسييه Tissier مدير مكتب المسيو بريان الفقيه أسباب هذا القرار بقوله :
« إن مؤتمر كم له صبغة سياسية ، فهو يرمى إلى المطالبة باستقلال مصر ، بإجلاء الإنجليز عنها
فى حين أن الحكومة الفرنسية متمهدة فى الاتفاق الودى سنة ١٩٠٤ ، أن لا تطالب إنجلترا
بشيء من هذا القبيل ، فالسماح بعقد مؤتمر كم يمكن أن يعتبر منافيا لروح الاتفاق الودى »
فاعترض الفقيه على هذا البلاغ ، ولكن ذهب اعتراضه سدى أمام إصرار وزارة بريان
على ما قررت

كان لقرار الحكومة الفرنسية وقع أليم فى نفوس المصريين ، إذ ما كانوا يعتقدون أن
باريس ، مهد الحرية ، ومشرق النور ، يضيق صدرها بقيام المؤتمر المصرى فيها ، وهى التى
تؤوى الثوريين والفوضويين ، بله الأشرار والمجرمين ، ولكن تحالف الاستعمار وتآمره قد
وضع الحركة الوطنية أمام هذا القرار الجائر ، وكاد اليأس من انعقاد المؤتمر يستحوذ على
النفوس ، وذلك لضيق الوقت ، وكثرة ما ذهب من النفقات فى سبيل إعداد معداته بباريس ،
ولكن همة الفقيه وزملائه قد تداركت الأمر بحزم ، فانعقدت لجنة المؤتمر على الفور ، وقررت
إقامته فى مدينة بروكسل ، فى الموعد الذى كان محدداً له بباريس ، وكان الوقت لا يتسع حقا
لذلك ، لأن قرار المنع قد أبلغ للرئيس ، قبل الموعد المحدد لانعقاد المؤتمر بأسبوع ، ومع ذلك ،

فقد تذرع المترجم وأعضاء لجنة المؤتمر بكل ما لديهم من عزيمة وهمة ، حتى اجتمع في بروكسل في الموعد نفسه ، فكان انعقاده بها فوزاً كبيراً للحركة الوطنية ، وإحباطاً لمكاييد السياسة الاستعمارية

وأقام الفتيقيد قبل مغادرته باريس حفلة بفندق الاليزيه بالاس ، يوم ٢١ سبتمبر ، ليتعارف فيها أعضاء المؤتمر وضيوفه ، وكانت هذه الحفلة ضمن برنامج المؤتمر ، فأقامتها اللجنة قبل الرحيل عن باريس ، إذ لم يشملها قرار المنع ، وقد حضرها كثير من مندوبي الأمم ، ونواب البرلمانات الأوروبية ، وعدد كثير من المهنود والشرقيين ؛ وكانت من أنخم الحفلات وأروعها

صوت الشعر

قصيدة خليل مطران

ونظم شاعر القطرين خليل مطران قصيدة بليغة ، ناجى فيها أولئك الوطنيين ، الذين اغتربوا عن مصر لحضور هذا المؤتمر ، يحدوهم الأمل الصادق لخدمة الوطن ، قال :

أراه فوق مناكب الأدهار شفق تخلف عن بديع نهار^(١)
حُقب دجت منها السفوح ولم يزل فوق الذرى منها بريق نضار^(٢)
يا مغرب الماضي أما من آية فتعود في سحر من الأسحار^(٣)
هذا صباحٌ مقبل من غيبه فتبينوه يا أولى الأبصار
تجدُ الميونُ على نواصي أفاقه ضوءاً تألق من وراء ستار
سحر الرجاء بدا لكم وإزاءه شفق البقية من عُلى ونخار^(٤)
شقتان من حلى أغر تصوغه تاجاً لمصر أنامل المقدار^(٥)

(١) يشير إلى ذكرى المجد القديم وأنها باقية على الدهر ويعبر عنها بالشفق أى النور المتخلف عن الشمس بعد غروبها

(٢) الحقب السنون . ودجا أظلم . والذرى : جمع ذروة أعلا الشيء . والنضار : الذهب ، أى أن جهود التأخر ، قد تركت ظلاماً مخمياً على البلاد ، ومع ذلك لا يزال فوق الذرى نور الشمس التى غربت

(٣) السحر الفجر أو قبيل الصبح . يمتنى الشاعر عود المجد القديم بآية جديدة

(٤) أى يتجلى فجر الأمل وأمامه الذكرى الساطعة للمجد القديم

(٥) الحلى وجمه حلى ، ما يصنع من مصوغ العدنيات ، أو الحجارة الكريمة . والمقدار هو القدر يريد أن مجد الماضي ، والمجد للأمول للمستقبل ، يتقابلان كشق تاج لمصر

تاجٌ ستلبسه الفتاة مَخْلُفاً عن أمها في سالف الأعصار
ويكون من آياته وشُعاعه آيات مجد رجالها الأخيار

* * *

نجباء مصر الوارين لِعزها وجلالها من ذلة وصغار^(١)
خوضوا غمار الضيم دون رجائكم لا فوز إلا بعد خوض غمار
ما شاء سعد الدار أن تشقوا له فاشقوا له ما شاء سعد الدار
إن شق ترحالُ فهذي هجرة لاشقة^(٢) في مثلها فبِدار
سيروا تموا في الحياة فظالما كان التقاعس مؤذنا بيوار
ما اللُحج وادع أو تشاكس حارناً إلا ذلولُ الراكب الكرار^(٣)
ما البر أنجد أو أغار بجائب إلا سليبُ خطي ونهبُ قطار^(٤)

* * *

ركبَ النجاة استطلعوا لبلادكم في الغرب كل مطالع الأنوار
هُزوا مناره بعالي صوتكم حتى ين صداه في الأقطار
أنتم جنود السلم رسل جهاده أنتم أشعة مصر في الأمصار
أنتم أشعة حزمها شفافاً عن حزنها والنورُ بثُ النار
ترجون أن تحيوا وتحيا مصركم حق الحياة وما بها من عار
لا تسأمون تفرها في مبتغى أسمى الهنات وأشرف الأوطار

* * *

الحكم شورى لا تفرّد صالح في غير حكم الواحد القهار
لا تسترقُ عشيرةً وديارُها لعشيرة غلايةً وديار

(١) يخاطب ركب المؤتمر وأعضائه ، ويصفهم بأنهم ذاهبون ليثأروا لمصر مما أصابها من

ذلة وضم

(٢) الثقة السفر البعيد

(٣) لُح البحر : أمواجه ، أي ليس البحر ، إن سهل أو صعب ، إلا كالركوبة التلول ، للفارس

الذي يروضها

(٤) الجائب المسافر

العدل إن يُقصَد فليس بكائن في نُكْر معرفة وغضب جوار
الرأى تُكمد شمسُه في موطن متناقض الإعلان والإسرار
الخير تُفقد سُبُلُه في مجمع متعارض الإقبال والإدبار

* * *

ماذا عليكم أن تكون شعاركم هذى الطالبُ وهي خير شعار
لستم بسفاكي دم ، لستم إلى غير الحقيقة طامعي الأنظار
لستم غلاة والأقل مرامكم بين الشعوب السَّبِق الأحرار
لستم غلاة ، خال ذلك منكم من لم يخلكم من ذوى الأخطار^(١)
من لم يخل في مصر عبداً شاكياً في فترة التفكير والإضرار
أجزعُ بسار آمن في معهد وثبت عليه فجأةُ التزآر^(٢)

* * *

إني ليعجبني كبيرُ مرامكم وهو الحقيق بغاية الإكبار
وأقول للمزرى بسن صغاركم ليس العظيمُ نفوسهم بصغار
أمهاجرى أرض الكنانة إنكم وجميعُ من فيها من الأنصار^(٣)
إمضوا دعاةً للهدى واستنصفوا بالحق للبلد العزيز الجار
كونوا الشهود له على أعدائه برجوع شمسِ نهاره المتوارى

افتتاح المؤتمر وأعماله

اجتمع المؤتمر برئاسة المترجم في منتصف الساعة الخامسة من مساء يوم الخميس ٢٢ سبتمبر
سنة ١٩١٠ بمدينة بروكسل بهو صالون مودرن Salons Modernes بشارع أوجست
أورست August Orst ، وأعلن الرئيس افتتاحه بين تصفيق الحاضرين وهتافهم

(١) أى لستم غلاة كما توهم ذلك من ظن أنكم لستم من ذوى الكفايات والأقدار

(٢) اجزع ، أى ما أشد جزع ، والفجأة مصدر فجأه ، والتزآر : زئير الأسد ، يريد أن الانجليز
فوجئوا بالحركة الوطنية في ذلك العهد ، كما يفاجأ السارى بزئير الأسد

(٣) يسمى أعضاء المؤتمر المهاجرين ، وسكان مصر الأنصار ، تشبيها لهم بالمهاجرين والأنصار ، في

خطبة الفقيد

ثم أتى خطبة ضافية بالفرنسية ، شرح فيها المسألة المصرية ومركز الاحتلال بإزاء مصر وأوروبا ، وأبان أن القضية المصرية لا تعنى مصر وحدها ، بل هى قضية عالمية ، تتصل بأمر الأرض جميعاً . قال فى مقدمة الخطبة :

« أيتها السيدات أيها السادة ، اسمحوا لى أن أشكركم باسم المؤتمر الوطنى المصرى على تفضلكم بإجابة دعوتنا ، فذلك ما كنا ننتظره من أحرار الأمم الراقية الذين قصدناهم لنشرح لهم حقيقة الأحوال فى وطننا من الوجهة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وإن حسن مقابلتكم لنا لدليل على أن قضية الحق والعدل ، لا تزال تجدد دائماً أصدقاء وأنصاراً من أبناء الأمم التى تتمتع بحقوق الانسان الطبيعية

« أيها السادة : إن اجتماع مندوبين من أمم متعددة مختلفة فى هذه الندوة هو أصدق برهان على أن الحركة الوطنية المصرية قد نالت ثقة الأمم التى تمثلونها الآن أشرف تمثيل ، فأشكركم وأقدم تحياتى للأمم التى أنجبتكم ، وأشكر على الأخص تلك الأمة التى قابلتنا بصدر رحيب فى بلادها ، وهى الأمة البلجيكية ، تلك الأمة الصغيرة فى عدد أبنائها ، الكبيرة فى أخلاقها وشهامتها ، إننا لن ننسى للأمة البلجيكية تلك المقابلة الأخوية ، التى قابلتنا بها ، وبخاصة بعد أن رأت الحكومة الفرنسية من مصلحتها منع انعقاد مؤتمرنا فى بلادها ، مخالفة ما عرف عن تلك البلاد من إكرام ضيوفها ، على أنى أصرح هنا بأن الأمة الفرنسية لا تحتل وزر حكومتها ، ولا تسأل عن عمل انتقده صحف الأحزاب الحرة جميعها ، فالأمة الفرنسية المجيدة ستظل كما كانت حائرة لمحبتنا وعطفنا ، وعلى ذلك فأنا أرسل إليها تحية الإخاء والوداد

« إن حضوركم مجتمعاتنا ومؤتمراتنا ، يدل من ناحية أخرى على ان الرأى العام الأوروبى ، لا يطلب إلا أن يستنير فى أمر المسألة المصرية ، ويصنى بكل إنصتات إلى أدلتنا وحججنا ، بعد أن سمع أدلة خصومنا ، فان الوزراء الإنجليز لا يحجمون وهم على منصات البرلمان ، أن يشوهوا وجه الحقائق ، ويلبسوا أمام الملأ لبوس الصادقين فى كلامهم عن المسائل المصرية ، ولعلمهم معتمدون أن كلماتهم تؤخذ قضايا مسلمة ، لا تقبل الجدل والشك ، ولذلك لا يخشون أن يتناقضوا فى أقوالهم وتصريحاتهم ، ولا يبالون أن يتناسوا اليوم ما جأروا به بالأمس ، يرمى أولئك الوزراء الأمم بالجهل والتأخر والتعصب وكراهة المدنية الغربية ، كأنهم لا يعلمون أنه قد يظهر فى تلك الأمم رجال يأخذون على عاتقهم إثبات فساد هذه التهمة ، إن لم أقل إثبات

سوء القصد في اتهامنا بها ، لكي يسوغوا احتلالهم المقوت لبلادنا ، وبطيلوا أمد وجودهم في ربوعها ، هؤلاء القوم لا يكتفون بالاعتماد على نفوذهم الشخصي ، ونفوذ صحافة بلادهم التي تساعدهم بمحاربتنا بالوشايات ، واتهامنا بالتهم الملققة ، بل يلجأون أيضاً إلى نفر من أمثال روزفلت ، لكي يسبونا في بلادنا ، ثم يسمحون لهم بترديد هذا السباب القبيح في « جلد هول » بقصد تثبيط هممتنا والحيلولة بيننا وبين عطف الذين يضعون الحق والعدالة فوق السياسة ومقتضياتها .

« لقد أنخدع السير إدوارد جراي^(١) عندما تحمل تبعه تلك العبارات التي أجهد المستر روزفلت نفسه في وضعها وتنسيقها ، وأقام البرهان للعالم أجمع على أن الرجل ذا العصا الغليظة (المستر روزفلت) لم يكن إلا مبلغاً رسالته معبراً عن أفكاره ، أو بعبارة أخرى لم يكن إلا مبلغاً تهديده إلى الأمة المصرية ، ولكن أقوال المستر روزفلت التي أراد أن يجامل بها إنجلترا ، وتهديدات السير جراي ، لم يكن لها علينا شيء من التأثير الذي كانوا ينتظرونه منها ، فان الحركة الوطنية المصرية لم يصيبها منها أقل ضرر ، بل بالعكس أنعشها ونفخت فيها روحاً جديدة ، وهذا المؤتمر دليل ينطق بهذه الحقيقة ، فنحن نسير أيها السادة نحو الحرية ، وليس في العالم شيء يحول بيننا وبينها »

برنامج الحركة الوطنية

ثم تكلم عن برنامج الحركة الوطنية فقال :

« أما برنامجنا فهو يجتمع في كلمتين : الجملاء والدستور ، فان جملاء كل احتلال أجنبي وتحرير وادى النيل العزيز حق طبيعي لنا ، لا يجادلنا فيه مجادل ، وهو ضروري لحفظ كرامتنا الوطنية وقوام حياتنا القومية بصفقتنا أمة حرة ، إن مصر تطالب بالمركز الخليق بها بين الأمم الحرة ، وتسمى للحصول على نصيبها من نور الحرية وشمسها المضيئة ، نعم إن الأمة التي سبقت الأمم جميعها إلى الحرية والمدنية يجب أن تأخذ بينهن مكاناً لا تنازعها فيه دولة من الدول ، فان أحفاد أولئك الذين بنوا الأهرام ، وشيدوا مقابر الملوك ، بما أعجب به العالم طراً ، يمكنهم أن يصلوا بأعمالهم وثباتهم وجههم للعلم والحرية ، إلى ما وصل إليه أجدادهم ، وأن يحصلوا على ذلك المركز الذي يأباه عليهم الاستعماريون الإنجليز ، وتأباه كذلك طائفة من المرابين المختلفين

(١) وزير خارجية بريطانيا وقتئذ

الجنسيات ، خدمة لمصالحهم المالية التي يريدون الحصول عليها بطرق لا يباليون بمقدار قربها أو بعدها عن الفضيلة ، نحن نعرف كيف نسعى لنكسب عطف الرأى العام فى العالم ، فقد عطف قبل ذلك على أمم أقل مدنية وعلماء من الأمة المصرية ، وساعدها على بلوغ غايتها »

حيدة مصر ومسألة الجلاء

« نحن أمة تتألف من ثلاثة عشر مليوناً من النفوس ، متحدتين فى اللغة والعادات ، متحدتين فى الدين ، إلا أقلية كانت ولا تزال محترمة الحقوق دائماً ، فلا أفهم إذن لماذا تبقى مصر تحت سلطان إنجلترا ، كما يصرح به السير جراى ، لأنها واقعة على طريق الهند ، وأن قناة السويس تخترق الأرض التى كانت تصل أفريقية بآسيا ؟ أنتم تعلمون جيداً أن هناك معاهدة دولية أبرمت سنة ١٨٨٨^(١) لضمان حيدة القناة ، وقد يحتج الإنجليز على ذلك بقولهم : إن الحيدة نظرية أكثر مما هى حقيقة عملية ، وأنه فى حالة الحرب لابد من سقوط القناة فى يد أقوى الدولتين المتحاربتين ، وأن صالح الملكة البريطانية يقضى بأن تكون هناك الجيوش الإنجليزية لاحتلال القناة وحمايتها أثناء القتال ، ولكن الدول الأخرى يمكنها أن تحتج عليها وتدحض هذه الحجة وتقول لها : إنا نحن أيضاً لنا مصالح فى الشرق ، ويهمنى كما يهمك أن تكون القناة على الحياد أثناء القتال ، فلا يمكننا والحالة هذه ، أن نترك فى مصر لتكون القناة تحت تصرفك ورحمتك

« فيستنتج من ذلك أن الصالح الدولى للعالم أجمع يقضى بأن لا تكون مصر محتلة بأية دولة أجنبية ، وأن نترك لنفسها لتكون أمة على الحياد تحترم كل الدول حيادها ، وأمام أعيننا مثال قائم : بلجيكا التى ساعدتها فرنسا على التخلص من هولاندا ، والتى تساعدها إنجلترا وتحميها من ألمانيا ، فموقف مصر الدولى فى أهميته معادل لأهمية بلجيكا ، والدولة التى تحتلها تكون لها ميزة كبرى على بقية الدول ، فترون من ذلك أيها السادة أن مصالح الدول جميعها تبقى مهددة ما دامت إنجلترا محتلة لمصر ، كما أن احتلالها يهدد مصالح مصر نفسها ، التى لها حق طبيعى فى الاستقلال لا يزول ولا يسقط مهما طال عليه الأمد ، ولكن هذه المسألة

(١) هى معاهدة الاستانة التى أمضيت فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ وقضت بأن تبقى قناة السويس دائماً حرة ومفتوحة للملاحة فى حالتى السلم والحرب لجميع السفن التجارية والحربية التابعة لجميع الدول ، وتمهدت فيها الدول بأن لا تمرقل أو تمنع حرية المرور فى القناة فى حالتى السلم والحرب ، وأن تمتنع عن حصرها أو اتخاذها ميداناً للحركات الحربية ، أو لإنزال جنود أو مهمات حربية على ضفافها (راجع نص هذه المعاهدة فى كتاب مصر والسودان ص ٢٥٥)

الأخيرة لا تمسك إلا من جهة تأثر عواطفكم منها ، ولذلك أطلت القول في المسألة المادية ،
التي يهتم لها ساسة الدول العظمى

« على أن القضية التي ندافع عنها ، والمطالب التي نجاهد في سبيلها ، قد قدرها مؤتمر السلام
الدولي الأخير حق قدرها ، حينما انعقد للمرة الثامنة عشرة في مدينة استوكهلم ، فإن هذا
المؤتمر لم يتردد لحظة واحدة في قبول اقتراح إظهار عطفه على أمتنا ، وإحالة مسألتنا السياسية
على لجنة المؤتمر بفرن ، حتى تدرسها وتدرجها ضمن أعمال مؤتمر السلام القادم ، الذي سينعقد
بمدينة روما في أكتوبر سنة ١٩١١ ، فمسألتنا قد عرضت على محكمة الرأي العام في العالم
بأسره ، وإن لنا كبير الأمل في أن يصل إلى حلها حلا يوافق مصالحنا ، أي حلا يوافق
مبادئ الحق والعدل ؛ وإني أنتهز هذه الفرصة لأحيي أعضاء مؤتمر استوكهلم ، تحية أخ
يعرف لهم ما يبذلونه من عون في سبيل السلام العام »

مسألة الدستور

وتكلم عن مسألة الدستور فقال :

« استحووا لي أيها السادة أن أخطبكم عن المسألة التي نضعها في الصف الأول من اهتمامنا
بعد مسألة الجلاء ، والتي بدونها لا يكون ثمة إصلاح حقيقي في البلاد ، ويكون كل ماتنا له
الأمّة دونها من قبيل ذر الرماد في العيون ؛ أريد أن أخطبكم عن مطالبتنا بالدستور الذي يضع
في يدنا سلطة التشريع ، ويجعل لنا الرقابة الفعالة على شؤوننا المالية ، التي تدار الآن بغير
مراعاة لمصالح البلاد

« إن حق الأمم في أن تحكم نفسها بنفسها ، حق طبيعي يستمد وجوده من الفطرة
الإنسانية ، وإن نواب الأمة هم وحدهم القادرون على تقدير حاجات مواطنيهم ومطالبهم ،
ووضع القوانين الصالحة لهم ، الموافقة لعوائدهم وأخلاقهم ، أما في بلادنا حيث لا دستور ،
ولا رقابة على الحكام ، فالستشارون الأنجليز هم الوزراء الحقيقيون الذين يديرون شؤون
البلاد بمحض إرادتهم ، فيجمعون البلاد ميدانا لتجاربيهم ، وينقضون اليوم ما يبرمونه
بالأمس ، ويأنفون من العمل بملاحظات مجلس شوري القوانين ، ولئن عارضهم وزراؤنا في
بعض المواطن ، فإنهم ينتهون معهم دائما بالتسليم ، وذلك إزاء تهديد الأنجليز لهم بأنهم إما أن
يدعنوا ، أو يستقيلوا ؛ إنني لا يمكنني أن أدخل في تفاصيل إدارة حكومتنا ومالياتها ،
وسيشرحها لكم إخواني أعضاء المؤتمر ؛ وحسبي أن أقول لكم إن ميزانيتنا تقدر بستة عشر

مليون جنيهه ، ومع أن جيشنا لا يزيد عن ١٢ر٠٠٠ جندي ، ولا بحرية لنا ، فإن الحكومة لا تجد الاعتمادات الكافية لتعميم التعليم الابتدائي ، وجعله إلزاميا ، ولا لإنشاء مدارس ثانوية تناسب زيادة عدد السكان ، فالبلاد قد سارت في طريق التقهقر منذ ابتليت بالاحتلال ، خلافا لما يزعمه الانجليز وأذئابهم ، من أن الاحتلال كان عهد ارتقاء وسعادة لها ؛ فالدواء الوحيد لهذه الحالة ، إنما هو الدستور الذي يسمح لنا بأن ندير أمورنا بما ينطبق ومصالحنا ؛

أما الآن ، فلا اهتمام من الحكومة إلا بمصالح إنجلترا الاستعمارية ؛ لقد صرح السير إدوارد جراي ، مراراً ، وهو على منبر الخطابة في مجلس العموم الانجليزي ، أننا لم نفرض بعد لنحكم أنفسنا بأنفسنا ، وهي نفس الوسيلة التي يستعملها الأوصياء المقتلون لكي يتمكنوا من اغتيال أموال القصر ، الذين تحت وصايتهم ، وقد هددنا السير جراي ، فوق ذلك بأنه يعارض في منحنا حكومة ذاتية ، مادام في مصر حزب يطالب بها ، فهو يحرصنا بين أمرين متناقضين تناقضا منطقيا ، لأننا إذا سكتنا قالوا إننا راضون بالحالة الحاضرة ، سعداء بالحكم المطلق ، وإذا طالبنا بحقوقنا ، أجابونا بقولهم : اسكتوا أولاً وأنتم تنالون كل ما تطلبون ... ! فما هي الصفات اللازمة للأمة لكي تحكم نفسها ؟ ليست هناك شهادات تدل على وجود هذه الصفات في الأمم ، ولم يفكر أحد بعد في إنشاء مدارس تتعلم فيها الأمم كيف تحكم نفسها بنفسها ؛ أليس نصيبنا من المدنية والعلم ، أوفر من كثير من الأمم التي تتمتع بهذا الحق الطبيعي ؟ يقولون إنه كيفما تكون الأمة تكون حكومتها ، وهي نظرية صحيحة وعادلة معاً ؛ ومعناها أنه لا كانت الحكومة مظهراً من مظاهر الأمة ، فيجب أن تكون على صورتها ، فنظام الحكومة المطلقة لا يتفق بناء على ذلك مع مطالبنا الوطنية ، لأنه يضع نفسه عادة فوق الأمة التي يحكمها ؛ يزعمون أننا لا نفهم النظام النيابي ، وعلى ذلك فنحن غير أهل له ، فأى دليل يريدون على فساد هذا الزعم أكبر من انتقال هذا العدد الكبير من الوطنيين المصريين من القاهرة إلى باريس ، ثم إلى بروكسل ، لكي يشرحوا للعالم أجمع مبلغ انحطاط نظام حكومتهم الذي تأبى إنجلترا إلا أن تبقى عليه بمعارضتها في إعلان الدستور المصري الذي أعلن في سنة ١٨٨٢ ، إننا لا نكتفي بقانون مجالس المديرات ، ولا نقتنع من النظمات النيابية إلا بالدستور الكامل ، وإني أختم خطبتي بكلمة قالها جناب الكونت ابوني وزير المعارف العمومية في بلاد المجر ، ونشرها في كراسة ، وزعها على أعضاء المؤتمر الدولي للمجالس النيابية الذي انعقد في هذه المدينة ، قال :

« نحن نعلمون المثل بأننا لو لم نذل دستورنا كاملاً لآثرت الأمة بأسرها أن تبقى صابرة

على آلامها ، غير مفرطة في أى مطلب من مطالبها الشرعية ، ذلك بأننا اتبعنا تلك الحكمة
البالغة التي قالها المسيو رينوديك ، وهي : أن ما تسلبنا إياه الصرامة والشدة ، ترده لنا المثارة
وظروف الزمان ؛ ولكن ما تنازل عنه بأنفسنا من الحقوق ، يضيع ونفقده إلى الأبد «
أيها السادة :

« إننا نعرف كيف نصبر على المكاره ، ولكننا لانعرف التسليم لأعدائنا ، ولا التنازل

عن مطالبنا «

وقد قوبلت الخطبة بالتصفيق من جميع الحاضرين
ثم تليت البرقيات ، والرسائل الواردة ، بتهنئة المؤتمر وتأييده ، ومعظمها من مختلف
نواحي مصر وهيئاتها وجماعاتها ، وبعضها من أنصار مصر في الشرق والغرب

خطباء المؤتمر

ووقف الدكتور محمود لبيب محرم ، أحد أركان الحركة الوطنية ، ومدير مستشفى مونيخ
بألمانيا ، وخطب باللغة الألمانية ، خطبة نفيسة ، حيا فيها الحاضرين من النواب الألمان
بإسم المؤتمر ، وأعاد تلاوة كلمته باللغة العربية

نصائح المستر بلنت للمصريين

ثم تليت خطبة المستر ويلفرد بلنت ، الذي اعتذر عن تخلفه عن الحضور ، لرضه
وشيوخوته ، وقد ضمنها تأييده للمصريين في جهادهم ، وختمها بنصائح ثمينة ، تشف عن
صدقه وإخلاصه ، قال : « احذروا منا ، فإننا لا نريد لكم شيئا من الخير ، لن نفالوا منا
الدستور ولا حرية الصحافة ولا حرية التعليم ولا الحرية الشخصية ، وما دمنا في مصر فالغرض
الذي نسعى إليه من أجل البقاء فيها هو أن نستغلها لمصلحة صناعتنا القطنية في منشستر ،
وأن نستخدم أموالكم لتنمية مملكتنا الأفريقية في السودان ، وأن نستمر بأقل حياء من
الماضي في تنمية مشروعاتنا المالية الانجليزية الصهيونية في بلادكم ، وأن نقيد أيديكم وأرجلكم
لنجعلكم هدفا لأطماعنا الاقتصادية

« لم يبق لكم عذر إذا أنتم انخدعتم في نياتنا ، بعد أن وضع الأمر فيها وضوحا تاما ،

فاحذروا أن تساقوا إلى الرضى باستعباد بلادكم ودمارها «

ثم أخذ ينصح للوطنيين المصريين فقال : « نأبروا على أن تعارضونا معارضة جهرية جريئة
كل يوم ، اطلبوا بلسان واحد وفي كل فرصة أن يوضع حد لما تتألمون منه ، وأن نمود نحن

إلى حظيرة القانون ، وأن نسحب جنودنا من بلادكم ، وأن نكف عن التدخل في شؤونكم ، اطلبوا ذلك ، فإنكم بطلبه لا تخسرون شيئاً ، إذ نحن غرباء في بلادكم ، ومن حقكم أن تطالبونا بترككم ، ذكرونا دائماً وبكل وسائل الإعلان بأن لا حق لنا بجنرتنا في أن نتصرف عندكم تصرف السيد ، وأنكم لا تريدوننا حاميين لكم ولا مستشارين ولا منظمين لإدارتكم ، ولا تركوا لنا عذراً نعتذر به لندعى لأنفسنا شيئاً من ذلك

« اظهروا معاداتكم لنا بصراحة ، ولكن لا تظهروها بثورات سابقة للأوان لا تفيدكم شيئاً ، بل بتلك الوسائل التي تستطيعها كل الشعوب التي تُمنى بالأجنبي لتثبت له استيائها ، وهي مقاطعته في معاملاته التجارية والرسمية وفي علاقات الأفراد بعضهم ببعض

« لا ، لم يبق لكم إلا وسيلة واحدة لإقناعنا ، وهي أن تثبتوا لنا أن احتلالنا بلادكم مصدر تعب لنا ينمو دائماً ومصدر خطر عظيم علينا إذا شبت الحرب ، اقنعونا بذلك ، إذ في اليوم الذي يفهم فيه ذهن جمهورنا الثقل أن الفائدة من احتلال بلادكم لا توازي المتاعب والأخطار التي يسببها لنا ، نرى أنكم محقون وترك بلادكم ، وثقوا بأننا لن نترك بلادكم قبل ذلك بلحظة واحدة »

وتلى بعد ذلك كتابان نفيسان من المستر ديللون ، والمستر كتل ، العضوين بالحزب الارلندي في البرلمان الإنجليزي ، بتأييد القضية المصرية ، وكان المستر كتل من خطباء مؤتمر جنيف في سبتمبر سنة ١٩٠٩ ، كما تقدم بيانه (ص ١١١)

والتقى فؤاد افندي حسيب (بك) خطبة موضوعها : (هل مصر تستحق الدستور) ، أقام فيها بلغة فرنسية بليغة ، أقوى البراهين على استحقات مصر للنظام الدستوري ، وبذلك انتهت الجلسة الأولى للمؤتمر

واستمر المؤتمر مجتمعا عدة جلسات لسماع الخطب والتقارير التي أعدها أعضاء المؤتمر ففي جلسة ٢٣ سبتمبر ، ألقى حامد افندي الملايلى (بك) خطبة عن (مستقبل مصر) وبعد أن انتهى منها طلب المستر كيرهاردى Keir Hardie زعيم حزب العمال بالجنرتنا ، والعضو بالبرلمان البريطاني ، من أعضاء المؤتمر ، المناقشة في موضوعها ، فوقف الدكتور محبوب ثابت ، وتكلم عن ازدياد عدد الوفيات بمصر ، لمناسبة ما ذكره الخطيب في خطبته من انتشار الوفيات في ارلندا والهند

والتقى الأستاذ مصطفى الشوربجي المحامى خطبته عن (الامتيازات الأجنبية في مصر)

والتقى الاستاذ أحمد وفيق خطبة مستفيضة عن تاريخ التعليم في مصر ، في عهد الاحتلال وما قبله

وتكلم المستر كيرهاردى Keir Hardie ، معقبا على هذه الخطبة ، فلفت أنظار الأعضاء إلى مسألة تعليم المرأة ، وقد اشترك في المناقشة أحمد بك لطفى ، والدكتور محمد سامى كمال ، والأستاذ طه العبد ، وأيدوا وجوب العناية بتعليم المرأة وثقيفها وأتت مدام كاما الزعيمة الهندية خطبا قالت فيه :

« إنى لن أضرع الخطباء الذين تقدمونى ، ولكن كلامى صادر من قلب امرأة ، ومقول بأسلوب نسوى ، أين أيها المصريون ذلك الجزء المكون لنصف سكانكم ؟ أين أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم ؟ إنى أناشدكم الله أن تحسنوا معاملة المرأة ولا تسيئوها ، لا تسيئوا لتلك التى تربي الرجال وتكونهم وتهذبهم ، لا أفهم ، لماذا تقبر المرأة ، ولا تشترك مع الرجل فى تحرير الوطن ؟ إن الحرية تؤخذ بجميع الجيش ، فلا يجوز إهمال جزء منه عند الجهاد ، وإنى أعتبر أبناء الوطن الواحد ، كجيش واحد ، تتساوى فيه المرأة والرجل ، فإذا أهملت الأولى وتخلت عنه ، فإنه يفقد جزءا كبيرا من قوته »

ثم تكلمت بعد ذلك على الزواج بالأجنبيات ، ونصحت للمصريين بعدم الزواج بهن ، وقالت : « إذا كنت أدافع عن مستقبل المرأة المصرية والهندية ، فذلك لأجل أن تكون النساء أهلا لتربية رجال وطنيين »

ثم استطردت إلى التكلم على تعليم الأمم المحكومة بالأجنبي ، فقالت : « إن الهند ظلت ثمانى وعشرين سنة تعقد المؤتمرات للمطالبة بالتعليم فلم تفلح ، وذلك لأن الأمة الأجنبية لا تعلم أمة غيرها ، فإذا كانت الأمم المنصوبة تريد العلم فلتعمل هى على تحرير نفسها أولا ، ولتلقن الأمهات أطفالهن فى الصغر محبة الوطن والحرية والاستقلال »

وختمت خطبتها بقولها : « إذا كانت إنجلترا تعتقد أن لها مدينة عظيمة تسوغ لها السيطرة على غيرها من الأمم ، فلتعلم أن مصر والهند لها مدينة أعظم شأنا وأكبر أثرا »

وخطب بعدها المستر هاردبال أحد الشبان المنود عن وجوب العناية بالتربية الوطنية وخطب بعده الدكتور محجوب ثابت عن (التعليم الطبى فى مصر) ، وبعد ذلك تليت خطبة السيدة (انشراح شوقى) كريمة المرحوم مصطفى بك شوقى بالفرنسية ، عبرت فيها أصدق تعبير عن عواطف السيدات والفتيات المصريات ، نحو وطنهن ، واهتمامهن بشؤون بلادهن وقيامهن بتربية الجيل الجديد ، تربية وطنية صحيحة ، فقوبلت خطبتها بالتصفيق والاستحسان

ويجلسة ٢٤ سبتمبر صباحاً تلى موضوع (التشريع والقضاء في مصر) للأستاذ عبد السلام ذهني ، وتكلم الأستاذ طه العبد عن (الحركة الاجتماعية في مصر) وشرح فيها حالة الفلاح التعمسة ، وخطب بعده الأستاذ محمد لطفى جمعه عن (حيدة مصر) ، وتلى بحث عن (الصحة في مصر) للدكتور منصور رفعت ، وبحث آخر في الموضوع نفسه للدكتور محجوب ثابت

ثم تلى موضوعي الذي قدمته للمؤتمر وهو (مركز الصحافة في مصر والأدوار التي تعاقبت عليها في عهد الاحتلال البريطاني) ، وقد ألقاه عنى فؤاد بك حسيب ، إذ كنت في أثناء اجتماع المؤتمر أتولى مؤقتاً رئاسة تحرير (العلم) وذلك في غيبة شقيقى أمين بك الذي حضر المؤتمر نائباً عن العلم ، وكان الشيخ عبد العزيز جاويش رئيس التحرير يقضى وقتئذ مدة السجن المحكوم بها عليه في قضية (وطنيتى)

ثم تلى موضوع (الصناعة المصرية) لعلى بك ثروت ناظر مدرسة الصنائع بالنصورة سابقاً ويجلسة ٢٤ سبتمبر مساءً خطب المسيو جوستاف روانيه Gustave Rouanet نائب باريس الذي أسندت إليه رئاسة الجلسة ، فقال :

« إنى آسف كثيراً لما فعلته الحكومة الفرنسية باعتبارى اشترا كيا أولاً ، وفرنسيا ثانياً ، باعتبارى اشترا كيا لأن حزبنا قد ساعد كثيراً على إبرام الاتفاق الودى بين فرنسا وإنجلترا ، ولكنى أصرح بأعلى صوتى أننا لم نرد مطلقاً إلحاق الضرر بأحد ولا سيما مصر ، ولكن أردنا اتخاذ هذا الاتفاق وسيلة لتنفيذ بعض المقاصد السياسية ، وإن ما كان بعد ذلك لهو خيانة من جانب إنجلترا ومن جانب الحكومة الفرنسية ، فقد كان غرضنا الوحيد توطيد السلام ، ولكن لا سلام ما دام فى الوجود استعباد ، ذلك بأن كلمتى سلام واستعباد لا تتفقان ، أما باعتبارى فرنسيا فلأن القرار الذى أصدرته الحكومة الفرنسية مناف للمبادئ والحقوق التى تعلنها فرنسا فى العالم ، ولذلك أرى من الواجب على أن أعلن للملا أن هذا العمل مناف لما يذهب إليه الرأى العام الفرنسى ، وإنى متحقق من أنه لو كان سواد الذين اشتركوا فى أمر منع انعقاد المؤتمر المصرى فى باريس يعلمون علماً تاماً بحقيقة المصالح الفرنسية فى مصر ، وحقيقة مطالبكم ، لما أصدروا قرارهم هذا أبداً ، هذا ويجب عليكم أن تعلموا بأن مبادئكم غير معروفة فى أوروبا معرفة تامة ، والصحافة كثيراً ما تشوه مطالبكم ورجائكم ، ولقد أتيت هنا لأحضر المؤتمر وأعلم ما لم يكن لى به علم ، فوفقت على كثير من أعمالكم وعلى حالتكم المادية والأدبية ، واستفدت من ذلك فائدة كبيرة ، وإنى أعتقد أن التقارير التى تليت فى المؤتمر

تبعث إلى قلوب من سمعها نور الحقيقة الساطعة ، فلا يفوتكم أن تنشروا هذه الأعمال في أوروبا حتى يعلم الملاء حقيقة أمركم وثباتكم على مطالبكم ، اثبتوا للملاء أنكم تطالبون بحق تويده القوانين الطبيعية والقوانين الدولية ، لأن الأولى تقضى بأن تتمتع كل الأمم بالحرية ، ولأن المعاهدات الدولية تضمن لكم استقلالكم ، هذا ما أقوله لكم باعتباري وطنيا فرنسيا ، وإنى أضيف على ذلك باعتباري اشتراكيا بأنى أتمنى تحرير الأمة المصرية تحريرا قريبا ونهاييا . . . »

ثم تلى تقرير عن (الجيش المصرى) للفيف من الضباط أظهروا فيه عيوب الجيش المصرى ، بسبب السياسة الإنجليزية ، وتلته مناقشة في شأن هذا الجيش ، انتهت بأنه لا يمكن إصلاحه مادام الاحتلال موجودا في مصر

وتلى تقرير عن (الزراعة في مصر ماضيها وحاضرها ومستقبلها) لعالم زراعى خبير ، تكلم فيه عن حالة الزراعة وسوء إدارة الاحتلال للشؤون الزراعية وتحدث عن الوسائل التى يمكن اتخاذها لملافاة نقص محصول القطن ، ودعا إلى إنشاء وزارة للزراعة

ثم تلى موضوع (السياسة المصرية والسياسة الإنجليزية) ، للأستاذ محمد حافظ رمضان بك (باشا)

وألقى على فهمى كامل بك خطبة عن الحالة المالية في مصر ، ونتائج الاحتلال الإنجليزي . ثم وقف المستر كير هاردى ، زعيم حزب العمال في إنجلترا ، وألقى خطبة حماسية أيد فيها طلب الجلاء ، ولكنه خالف بعض مبادئ الحزب الوطنى ، إذ لم يوافق على التقييد بالوسائل السلمية ، ودعا المصريين إلى جعل الحركة الوطنية حركة ثورية ، لاعتقاده أن إنجلترا لن تجيب مطالب مصر بغير القوة ، ثم قال بعد ذلك ما خلاصته :

« إنى أنتقد فرنسا من الانتقاد ، على منعها مؤتمر من الاجتماع في باريس ، ولقد كان هذا المنع أكبر باعث لى على الحضور إليكم ، والاشتراك معكم اشتراكا فعليا ، ويظهر أن أوروبا قد أصبحت الآن لا تعنى إلا بالمسائل المادية والمصالح الذاتية ، ولم تعد نصيرة الحرية كما كانت من قبل ، إنهم يضطهدونكم ويطاردونكم ، فلا تياسوا ، لأن الحرية عزيزة ، ومنها غال جدا ، ولا بد أن يكمل عملكم بالنجاح ، فهذا «مازيني» بطل إيطاليا العظيم ، طورد وآتهم في أكثر أيام حياته ، ولكنه فاز في آخر أمره ، وهو الآن مبجل معظم ، ينحني ملك إيطاليا أمام تمثاله خاشعا خاضعا ، وإنى لأرجو أن يأتى اليوم الذى أرى فيه لمصطفى كامل باشا ومحمد فريد بك ، تماثيل تنحني الرؤوس أمامها ، احتراما وتقديرا (تصفيق) ، إن إنجلترا

لا تملك حقا في أن تبقى بمصر ، وإن جميع الإنجليز الذين يحافظون على شرفهم ، ليرون رأبي هذا ، ويذهبون إلى ما أذهب إليه في هذه المسألة ، ولقد وعدكم كل من جلادستون وسالسبورى بوعود ، فيجب أن تصان هذه الوعود وتحفظ ، يجب أن ينجلى الاحتلال عن بلادكم ، ويرد الدستور إليكم ، إن أعداءكم السير جراى ، والمستر بلفور ، والمستر روزفلت ، لا يتكلمون بلسان العدالة ، وإنما هم ينطقون بلسان المال فقط ، فلا تتقهقروا ، واعملوا بجد ونشاط ، فساعة النصر آتية لا ريب فيها ، لأن الحق الذى تطالبون به ، إنما هو طلب عادل ، إن إنجلترا تعمل على تفريقكم وتقسيمكم بفصل الأقباط عنكم ، فلا تسيروا وراءها ، ولا تتبعوا خطواتها ، لأنها لا تبغى إلا تحقيق ما هو جار بالهند ، ولا ريب في أن الوطنية ليست خاصة بفريق دون فريق ، بل يشترك فيها الجميع ، فيجب أن تكون مصر لجميع المصريين »

وقد قوبلت خطبته بالتصفيق والإعجاب من جميع الحاضرين

وتكلم بعده المسيو هوبتمان Hauptmann النائب الألماني ، فأيد الحركة الوطنية المصرية وألقى عثمان بك غالب كلمة ، فند فيها مزاعم الاحتلال ، من أن الفلاحين قد سعدوا بحكمه ، وأعقبته مدام دراى هرست Dryhurst الارلندية ، مكاتبة جريدة الديلى نيوز في المؤتمر ، فأعربت عن مشاركة الارلنديين للمصريين عواطفهم ، وذكرتهم بما أصاب الارلنديين من المتاعب في حركتهم الوطنية

ثم تليت خطبة (السودان المصرى) للأستاذ محمد زكى على (بك) المحامى ، وقد ضمنها تاريخ المسألة السودانية من أول نشأتها ، وبحثها من الوجهة القانونية الدولية بحثا دقيقا أثبت في ختامه بطلان اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، وعدم صحتها

وألقى المسيور روز اليشف Rosalichef ، وهو بولونى ، خطبة مؤثرة قال فيها : « إني ابن تلك الأمة التى توالى عليها وخزات الحوادث ، فلم تقض على حياتها ، ففى بلادنا الآن حركة وطنية عظيمة ، برغم الجهود التى تبذل لمحاربتها ، فبولونيا لم تمت ولن تموت »

قرارات المؤتمر

وفى ختام الجلسة وقف الأستاذ أحمد بك لطفى ، فألقى خطبة باللغة الفرنسية ، انتقد فيها أعمال الوزارات فى مصر ، ونلخص أعمال المؤتمر وأغراضه ، ثم أصدر المؤتمر القرارات الآتية :
(أولا) عدم شرعية الاحتلال ، وضرورة الجلاء العاجل عن مصر

(ثانيا) وجوب رد الدستور إلى مصر

(ثالثا) بطلان اتفاقية السودان

(رابعا) وجوب إلغاء قانون المطبوعات ، وقانون الاتفاقات الجنائية ، وقانون

النفي الإداري

وليمة المؤتمر

وأقام المؤتمر بعد انتهاء جلساته وليمة في مساء السبت ٢٤ سبتمبر سنة ١٩١٠ ، بفندق « بالاس أوتيل » ، وهو أكبر فنادق بروكسل ، لتوديع ضيوفه ، تصدرها الفقيه ، وعن يمينه المستر كيرهاردي M. Keir Hardie زعيم حزب العمال في إنجلترا ؛ فالبارون فنلند Von Windland ياور أول ملك بافاريا ، فمدام دراى هورست Dryhurst مكاتبة جريدة « الديلي نيوز » ، وإلى يساره المسيو هوبمان Hauptmann العضو بمجلس نواب بروسيا ؛ فالدكتور هوفر Hofer عضو مجلس الريشستاغ الألماني ، فالدكتور وايجلت Weigelt الأستاذ في الحقوق ، ثم سائر المدعوين ؛ وقد حضر الوليمة أكثر أعضاء المؤتمر وضيوفه وبعد الانتهاء من تناول الطعام وقف الفقيه ، فحيا ذكرى مصطفى كامل ، وشكر ملك البلجيك وملكتها ، والأمة البلجيكية ، وحزب الشعب ؛ وبعد ذلك شرب المستر كيرهاردي نخب الرئيس ، ثم هتف الأعضاء للمستر كيرهاردي ، والهند ، وإيرلندا ، ونواب ألمانيا ، وأحرار فرنسا

وبعد ذلك قامت مدام كاما ، وشكرت المصريين على احتفائهم بالهنود ، وعطفهم عليهم

خطبة المستر كير هاردي

ووقف المستر كير هاردي ، فخطب بلسانه الفصيح خطبة كانت آية في الحكمة والبلاغة ،

وجه فيها إلى المصريين أتمن النصائح وأغلاها ، قال :

« لقد نجح المؤتمر نجاحاً باهراً ، وإني أعد انعقاده في يوم ذكرى عيد الاستقلال البلجيكي

فألا حسنا على فوزه ، وإني أنتهز هذه الفرصة لأحثكم على التمسك بلغتكم ، فإن تعلمكم باللغة

الانجليزية خطأ محض ، فيجب أن تكون اللغة العربية أساس كل شيء عندكم ، لأن لغة

الأمة هي جزء من حياتها ، فلا تهملوها ، وإني أتمنى أن لا يدوم الاحتلال طويلا ، حتى تصبح

اللغة العربية الوسيلة الوحيدة لكم في كل شيء ، ولقد سرني كثيراً مقابلتي لبعض المصريين بلباسهم الوطني في هذا المؤتمر ، وإني أعتقد أن الفلاحين يرضون بمثل عبد الحميد بك عمار ، (وكان معممًا) حاكما عليهم ، لا انجليزيا أجنبيا عنهم ، وإني آسف شديد الأسف لرؤيتكم مرتدين بملابس أجنبية ، وأرجو أن لا ترتدوا إلا الملابس الوطنية ، تمسكوا بعوائدكم وآدابكم ولغتكم ، وابعثوا إلينا بالمعلومات الحقيقية عن حالة بلادكم ، وإني أرى أن تنشئوا في مصر مكتبا للاستعلامات لإحاطتنا بكل شيء يحدث عنكم ، وفي الختام أهنيكم بالنجاح العظيم ، الذي صادفه المؤتمر ، وآمل أن الحركة الوطنية تسير في سبيلها القويم ، بالتقدم السريع الذي نراه الآن »

وتكلم بعده المسيو موازان Moisant الأستاذ الفرنسي الأديب ، فحيا الحركة الوطنية المصرية ، وشكر الفقيه وزملاءه ، على ما بذلوه من الجهود في عقد المؤتمر ونجاحه

صدي المؤتمر

شهد الذين حضروا المؤتمر ، وسمعوا الخطب التي أقيمت فيه والمناقشات التي دارت تعقيباً عليها ، أنه تناول جميع المواضيع ، التي تتألف منها المسألة المصرية ، من نواحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة ، وقد جمعت هذه المواضيع في كتاب ضخيم باللغة الفرنسية ، أخرجته لجنة المؤتمر باسم (أعمال المؤتمر الوطني المصري بيروكسل)

OEuvres du Congrès National Egyptien

Tenu à Bruxelles le 22, 23, 24 Septembre 1910

وهو من أهم المراجع في تاريخ المسألة المصرية

ولقد كان لهذا المؤتمر صدهاء في أوروبا وفي مصر ، ففي أوروبا كان له أثر كبير في رفع شأن مصر والمسألة المصرية في العالم ، وتعريف الرأي العام في مختلف البلدان أن الأمة المصرية أمة تجاهد في سبيل استقلالها ، وأنها تأبي الضيم ، ولا ترضى بالاحتلال الأجنبي

لقد كان الظن في المصريين أنهم من الشعوب الأفريقية المتأخرة التي ضربت عليهم الذلة والمسكنة ، وحكم عليهم بالخضوع والخنوع للاستعمار الأوروبي ، وأن الاحتلال البريطاني قد نهض بالأمة المصرية ، وهذبها وعلمها ، وسلك بها سبيل الرقي والحضارة ، وأنها راضية بالاحتلال البريطاني معتبطة به ، ولكن المواضيع التي طرقتها أعضاء المؤتمر ، وتولوها بالدرس

وعرضوها أروع عرض باللغة الفرنسية أو الإنجليزية أو الألمانية ، قد أنارت أذهان الأوروبيين وطلعتهم بمقائق الأحوال في مصر ، ومبلغ ما تعانيه من الاحتلال البريطاني ، فلموا أن مصر قد سلكت سبل الحضارة والقوة والسلطان منذ عهد محمد علي الكبير ، وأنها خطت في هذه السبل خطوات واسعة ، وصارت دولة عظيمة مترامية الأطراف ، وظلت كذلك إلى أن منيت بالاحتلال الإنجليزي ، فتخلص عنها ظل العظمة والاستقلال وضعف شأنها بتأثير التحكم الأجنبي ، وأنها برغم السيطرة الأجنبية لا تفتأ تجاهد في سبيل حريتها وتناضل عن استقلالها ، فهي جديرة بأن تنال احترام الأحرار من مختلف الأمم ، فالمؤتمر الوطني كان خير إعلان عن مصر المتحضرة المجاهدة في سبيل أشرف المقاصد وأنبيل الغايات وكذلك كان للمؤتمر أثر بعيد في مصر ، فقد أنار الأذهان والبصائر ، وكشف عن عمل الاحتلال الأجنبي ، وعرف الجيل الجديد من المواضيع التي أقيمت فيه ونشرها (العلم) بأكملها مبلغ تأخر البلاد في عهد الاحتلال ، فازداد تعلقا بالاستقلال ، كما ازداد يقيناً بأن الجلاء هو رمز الاستقلال الحقيقي وعنوان المجد القومي الصحيح

ولقد كان من فضل هذا المؤتمر ، أن أنارت المواضيع التي طرقها اهتمام السياسيين والمؤلفين الأوروبيين ، ووجهتهم إلى فهم المسألة المصرية على حقيقتها ، وكشفت لهم عن أباطيل ومفتريات وقرت في أذهانهم بتأثير الدعاية الاستعمارية ، فأخذت الحقائق والبراهين تبدد سحب الكذب والتضليل ، ليظهر من ورائها نور الحق ساطعاً

وظهر في ختام تلك السنة (نوفمبر سنة ١٩١٠) كتاب جديد بالإنجليزية عن القضية المصرية ، يدل اسمه (دمار مصر) Egypt's Ruin على أن الغرض منه وصف حقيقة الحال فيها ومبلغ ما أصابها من الضرر والحيف ، في عهد الاحتلال البريطاني ، ومؤلفه هو المستر تيودور رودستين ، الذي كان من قبل محرراً بمجريدة ذي إجبشيان استاندارد^(١) ومراسلها في لندن ، وكتب مقدمة هذا الكتاب صديق مصر الحر ، المستر ويلفرد بلنت ، فجاء إلى جانب كتاب (التاريخ السري للاحتلال) الذي أخرجه المستر بلنت نفسه سنة ١٩٠٨ ، من خير ما ألف في المسألة المصرية حسن بيان وصدق حديث

وصفوة القول أن مؤتمر بروكسل كان من أجل الأعمال التي تفخر بها الحركة الوطنية

أعمال الفقيه في أوروبا بعد المؤتمر

عاد المترجم إلى باريس بعد انتهاء المؤتمر ، وأخذ يشرف على إعداد مجموعة أعمال المؤتمر

(١) التي أنشأها مصطفى كامل سنة ١٩٠٧ (راجع كتابنا عن مصطفى كامل ص ٢٤٥ من الطبعة الأولى)

باللغة الفرنسية وطبعها ، وبعد أن نشر في الصحف عدة أحاديث عن القضية المصرية ، شخص إلى برلين في أكتوبر سنة ١٩١٠ ، للاستمرار في جهاده ، ورفع صوت مصر في جميع عواصم أوروبا ، وقد شجعه على الذهاب إلى العاصمة الألمانية حضور بعض الأعضاء الألمان مؤتمر بروكسل ، وما أظهره من العطف النبيل على القضية المصرية ، ويرجع الفضل في حضورهم وتعضيدهم إلى المرحوم الدكتور محمود لبيب محرم ، الذي أقام في مونيخ عدة سنوات ، خدم فيها الحركة الوطنية بكتابه العديدة وخطاباته النفيسة التي كان يلقها في المجتمعات الراقية أجل خدمة ، وقد ذكر عنه الفقيد أنه كان من أكبر العاملين على نجاح المؤتمر ، بماله وسعيه لدى كبار الألمان ليشهدوه ، وبالنشر عنه في أكبر جرائد ألمانيا ، وقد حضر إلى باريس لهذه الغاية خاصة . وسافر مع الفقيد إلى بروكسل ، وحضر جميع جلسات المؤتمر ، وكان يترجم الخطب الألمانية إلى الفرنسية والعربية ، ولما جاء المترجم إلى ألمانيا ، عرفه بكثير من رجال الصحافة والسياسة ، وبفضل ذلك نشرت له جرائد ألمانية وفي مقدمتها (ريلينر تاجيلات) و (برلينر نوستة نخرختن) و (مونخن نوستة نخرختن) التي تصدر في مونيخ أحاديث عدة عن المسألة المصرية ، ودعا جماعة من رجال السياسة إلى اجتماع عقده ببرلين ، فلبى الدعوة يرافقه الدكتور محمود لبيب محرم ، وكان موضوع الاجتماع البحث في المسألة المصرية ، فوقف الدكتور وايجلت Weigelt الذي كان من ضيوف مؤتمر بروكسل ، وتكلم عن مسألة مصر وأهميتها ، وعن الحركة الوطنية وقيمتها

ثم وقف الفقيد ، فشكر الحاضرين على تهيئة هذا الاجتماع ، وبعد أن شرح لهم المسألة المصرية ومطالب الوطنيين شرحاً مستفيضاً أماط اللثام عن أعمال الإنجليز في المالية والتعليم ، وأعقبه البارون فنلند Windaland ياور أول ملك بافاريا ، وتكلم عن عظم شأن المسألة المصرية وما في قناة السويس من المصالح الهامة الدولية ، وقال : إن مصر مفتاح امبراطورية الهند ، وإن هذا هو سبب ما تلقاه من المصاعب في سعيها إلى الجلاء ، وأشار إلى مشروع الإنجليز في إيجاد خلافة عربية تكون طوع إرادتهم ، وأن هذا المشروع لن يتحقق مطلقاً

ونشرت كبريات الصحف الألمانية خلاصة هذا الاجتماع وأهميته ، وما ألقى فيه من خطاب ، وما دار فيه من بحوث ، وبعثت المسألة المصرية في ألمانيا بفضل جهود الزعيم ، ولم يكن لها من قبل عهد بها ، فنسابق سياسيوها وصحفيوها إلى الكتابة عنها

وأعاد جهاده في برلين ذكرى مؤتمر بروكسل ، فنشرت جريدة (لينتسجر نوستة

ناجرختن) مقالا شائقا عن الحركة الوطنية المصرية ، ذكرت فيه خلاصة تاريخها ودافعت عن مطالب مصر وأيدت مبدأ (مصر للمصريين)

وغادر الفقيه برلين يوم ١٤ نوفمبر ، فخرج على فينا فبودابست فالاستانة ، إذ بلغها يوم ١٧ نوفمبر ، وأقام بها نيفاً وثلاثة أسابيع ، اتصل خلالها بالدوائر السياسية والصحافة على النحو الذي سعى إليه في العام الماضي (ص ١١٠)

وكان لا يفتأ إلى جانب أحاديثه في الصحف ، ومقابلاته لرجال السياسة ، يكتب المقالات المستفيضة في وصف رحلاته ، والمدن التي مر بها ، ومعالم الحضارة التي شاهدها ، فكانت هذه المقالات وحدها مجموعة بحوث علمية تاريخية وطنية قيّمة ، تنير أذهان القراء ، وتوسع مداركهم ، وان كتابة هذه المقالات المستفيضة ، إلى جانب مشاغله الهامة ؛ لهى دليل حى على بعد همته ، وقوة عزمته ، وجلده على العمل ، وأنه كان على الدوام مشغول الفكر والوقت بكل ما يعود على الوطن بالخير والفائدة ، في كل ناحية من نواحي الصالح العام

عودته إلى مصر — ديسمبر سنة ١٩١٠

عاد الزعيم إلى مصر ، فبلغ الاسكندرية يوم ٢٨ ديسمبر ١٩١٠ ، عاد إلى الوطن بعد أن ظل بعيداً عنه نحو ثمانية أشهر قضاهما متنقلا بين عواصم أوروبا ، مجاهداً مدافعاً عن القضية المصرية ، عاد بعد أن بذل خلال هذه الفترة ما بذل من الجهود الجبارة في سبيل رفع شأن مصر في أعين العالم المتحضر ، فقد وقف خطيباً في باريس ، ثم في ليون ، ثم في لندن ، يعلن للرأى العام حقيقة المطالب الوطنية ، ويترجم عن آمال مصر ، ويدافع عن حقها في الحرية والاستقلال ، ثم حضر مؤتمر السلام في استوكهلم ، ورفع صوت مصر بين مجموعة الأمم التي اشتركت فيه ، ورجع إلى باريس بعد معدات المؤتمر الوطنى الذى اعترزم عقده فيها ، حتى إذا منعت الحكومة الفرنسية بادر إلى عقده في بروكسل ، وبعد انتهاء المؤتمر عاد إلى باريس ، ثم قصد إلى ألمانيا ، ليبعث المسألة المصرية في صحافتها ودوايرها السياسية ، وعرج على الأستانة لكي يحكم روابط الود بين مصر وتركيا ، ويحبط مساعى إنجلترا في دفع تركيا إلى الاعتراف بالاحتلال ، هذا إلى أحاديثه في مختلف الصحف الأوروبية ، ومقالاته في الصحف المصرية عن مشاهداته وخواطره وملاحظاته في رحلاته ، وما تضمنته من الدروس الوطنية والآراء السديدة ، قام الزعيم بهذه الجهود الموفقة مدة غيبته عن الوطن ، فلا غرو أن قوبل من الشعب

عند عودته بأعظم مظاهر التقدير والحفاوة ، فاستقبله الوطنيون بالاسكندرية استقبالا رائعاً يوم ٢٨ ديسمبر على ظهر الباخرة ، وعلى رصيف الميناء ، وفي الطريق إلى فندق (متروبول) على شاطئ البحر ، ثم منه إلى المحطة ، حيث استقل القطار في اليوم نفسه ، وهناك احتشدت الجماهير ، وتعاقب الخطباء ، يشكرون الزعيم على جهاده للوطن ، فرد عليهم بالكلمة الآتية : « إن كل مصري ، وأنا في المقدمة ، مدين لبلاده بروحه وماله وجسمه ، وفكره وكل قوته ، فإذا افتدى الإنسان وطنه بكل ذلك لم يحم إلا بالواجب ، والقيام بالواجب لا يستحق حمداً ولا شكراً ؛ بل إن الذي يتأخر عنه ، يستحق انتقاداً شديداً ، لذا أرى نفسي غير مستحق لشيء مما قتم به من المظاهر الجميلة التي لا أنساها »

ثم أخذ يوصي الحاضرين بالاتحاد والائتلاف ، ونبذ الشقاق والخلاف ، فهتفوا جميعاً بحياته ، وحياة الاتحاد ، حتى تحرك القطار ، واستقبل بمظاهرات الحفاوة والحماسة في محطات سيدى جابر ، ودمهور وكفر الزيات وطنطا

وكنتُ ممن استقبلوه في طنطا مع وفد جاء خصيصاً من المنصورة للاشتراك في استقباله ، فنياني أحسن تحية ، وهنأته بجهاده المجيد ، وابتهجت لرؤيته بعد طول غيابه ، وسررت لما رأته متمتماً بموفور الصحة وكامل النشاط

ولما وصل إلى محطة العاصمة ، كانت تموج بالجوع الزاخرة التي جاءت لاستقباله ، فتعذر عليه أن يشق طريقاً وسط هذه الصفوف المتراسة ، حتى اضطر أصدقاؤه أن يتخذوا له طريقاً من خلف المحطة ، لكي يتمكنوه من الخروج منها ، وما أن علم المستقبلون بخروجه حتى هرعوا إلى منزله بشارع شبرا رقم ٥٣ ، وهناك قابله فرحين مستبشرين ، وتعاقب الخطباء مرحبين بعودته ، شاكرين له حسن جهاده ، ورد الزعيم عليهم شاكرًا لهم جميل عواطفهم ، فكان هذا اليوم يوماً مشهوداً في تاريخ الحركة الوطنية ، ولقد تأثر الزعيم من هذه الوطنية الصادقة ، وشكر الأمة على نبيل شعورها بكلمة بليغة ، تفيض وطنية وإخلاصاً ، قال فيها :

إلى الشعب الكريم

« يعجز قلبي ويقصر لساني عن تأدية واجب الشكر للأمة المصرية الكريمة ، على مظاهر العطف التي قامت بها تكريماً لأحد أبنائها ، ولقد كنت أرجو ألا يفنى مصري ، بمقابلتي والاحتفاء بمقدمي ، لأنني لم أفعل شيئاً فوق ما يجب على كل وطني ، فأستحق بذلك الشكر والثناء ، وما أنا إلا أحد خدام الأمة الذين يدينون لبلادهم بحياتهم ، وليست هذه

الحياة إلا وقفا على الوطن العزيز ، فإذا وهبته إياها وضحيتها في سبيل إسماعه لا أكون قد قمت
إلا بالواجب المفروض على كل مصرى منا ، ومن يتنحى عن القيام بواجب الوطنيين لأى
سبب من الأسباب لا يستحق أن يتمتع بسعادة الانتماء إلى وطن من الأوطان ، كما قال وزير
خارجية السويد فى مؤتمر السلام الأخير ، على أنى لن أنسى أبداً الدهر تلك المظاهرات الجليلة
التي تفضل بها الشعب المصرى الكريم ، وأنى لا أعتبرها موجهة إلى شخصى فقط ، وإنما
هى آية من آيات وطنية الشعب الصادقة ، الدالة على حياته ورقى شعوره ، الناطقة بوجوده
وجهاده ، وفقنا الله جميعاً لنيل الحقين الشرعيين اللذين نسمى فى سبيلهما وهما الجلاء والدستور ،
إنه لما نقول سميع مجيب «

محمد فريز

الفصل السابع

محاكمة الزعيم

وجهاده عام ١٩١١

كانت مقدمات سنة ١٩١١ تنذر بما سينال الزعيم في خلالها من الشدائد والمكاره ، وكان نور الإيمان قد كشف له عن الغيب فتنبأ بما تخبى له الحوادث ، وبما اعترم أن يقابلها به ، إذ قال في ختام خطبته التي ألقاها في مؤتمر بروكسل : « إننا نعرف كيف نصبر على المكاره ، ولكننا لا نعرف التسليم في حقوقنا ولا التنازل عن مطالبنا »

عاد الزعيم من أوروبا مرفوع الرأس ، مشكوراً على جهاده ، وقابله الشعب بأعظم مظاهر الحب والتقدير ، كما تقدم بيانه ، وازداد تعلقاً به وتأييداً له ، فأثارت هذه المكانة العظيمة حفيظة خصومه ، وكانوا ثلاثة حلفاء أقوياء : الاحتلال ، والحديد ، والوزارة ، فرأى ثلاثتهم أن يقابلوا نجاح الزعيم بضربات شديدة ، لعلها ترهبه أو تلتقي الرعب في نفوس أنصاره وأعدائه ، فتنفضهم من حوله ، ومن هنا جاءت سنة ١٩١١ بداية المحن الكبرى ، التي استهدفت لها الزعيم ، ولكنه ثبت لهذه المحن ثبات الأبطال ، ومضى والمخلصين من أنصاره وتلاميذه في سبيلهم ، لا يثنيهم خوف ولا رهب ، ولا يغيرهم نفع ولا رغب

تطور الحوادث

الاحتفال بالعام الهجري

احتفل الشباب من طلبة المدارس العالية والثانوية والخصوصية والمعاهد الدينية بالعام الهجري الجديد (١٣٢٩) برآسة الأستاذ أحمد بك لطفى ، وأقيم الاحتفال بدار التمثيل العربى مساء الأحد غاية ذى الحجة سنة ١٣٢٨ - (أول يناير سنة ١٩١١) - فتعاقب الخطباء من شباب الحزب الوطنى ، على منبر الخطابة ، وألقى كلمة الختام الأستاذ أحمد بك لطفى

قصيدة خليل مطران

ونظم شاعر القطرين خليل مطران ، قصيدة عصماء في تحية ذلك العام ، خاطب فيها شباب مصر ، ودعاهم إلى الاعتبار بما فى هجرة الرسول الكريم من المعانى الجليلة ، والأغراض

السامية ، وأهاب بهم أن يضاعفوا جهودهم ، لبعث الحياة في مصر والشرق ، وقد استهلها بقوله :

هلّ الهلال فحيوا طالع العيد حيوا البشير بتحقيق المواعيد
يا حرف شك ستلقانا على ثقة وقد عقدنا المنى في نون توكيد
كأن حسنك هذا وهو رائعتنا حسن لبكر من الأثار مولود
لله في الخلق آيات وأعجبها تجديد روعتها في كل تجديد

وختمها بقوله :

جوزوا على بركات الله عامكم فقد تبدل منحوس بمسعود
رجاؤكم أبادا ملء النفوس فما ينفي بحسن ولا يوهى بهديد
بدا الفلاح وفي هذا الهلال لكم بشرى التمام لوقت غير ممدود
غدا نرى البدر في طرس السماء محاً بخاتم النور زلات الدجى السود

جمعية السلام العام بوادي النيل

أراد الزعيم أن يصل مصر بمؤتمرات السلام ، التي تنعقد سنوياً في أوروبا ، فدعا إلى تأسيس جمعية باسم (جمعية السلام العام في وادي النيل) تكون لها علاقة رسمية بمكتب السلام الدائم بمدينة (برن) عاصمة سويسرا ، وكان يقصد من إنشائها تمهيد السبيل لاشتراك مصر في كل مؤتمر يعقده أنصار السلام ، الداعين إلى احترام حرية الشعوب واستقلالها ، لإبراز مركز مصر الدولي بين جمعية الأمم الحرة ، وقد لبى الدعوة كثير من رجالات مصر ، وتألقت هذه الجمعية قبيل الحكم على الرئيس ، وتم تأليفها وهو في السجن ، وانتخب رئيساً لها ، ثم قررت الاشتراك في مؤتمر السلام ، الذي كان مزعماً انعقده بروما في شهر أكتوبر

سنة ١٩١١

المؤتمر الوطني

٢٠ يناير سنة ١٩١١

اجتمعت الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطني بدار (العلم) بشارع الصنافيري (على باشا ذو الفقار الآن) صبيحة يوم الجمعة ٢٠ يناير سنة ١٩١١ ، برئاسة الزعيم ، وكان المجتمعون نحو ألفي عضو ، جاءوا من مختلف نواحي العاصمة والاسكندرية والأقاليم

خطبة الزعيم

ووقف الفقيده في هذا الجمع الحاشد ، وألقى خطبة جامعة عن تطور الحركة الوطنية ، في العام الماضي (١٩١٠) ، تقتطف منها ما يلي ، قال في مستهلها :

« إخواني الأعزاء ، إني أعتبر نفسي من أسعد الناس ، لوقوفي بين أيديكم ، شارحا حالة حزبنا الموقر ، وما قام به من الأعمال ، وما لاقاه من الصعوبات والعقبات في مدى هذه السنة ، ومما يزيد حظي سعادة ، أنني أقف هذا الموقف بعد غيبة طالت ثمانية أشهر ، وهي مدة لم يسبق لي أن غبتها من قبل عن الوطن والإخوان ، نعم ، لقد طالت رحلتي بأوروبا في هذه السنة ، إذ زرت فرنسا وانجلترا وبلجيكا وبلاد الشمال ، وبالأخص مدينة استوكهولم عاصمة السويد ومدينة برلين ، وأخيرا دار الخلافة العظيمة ، وبها ختمت طوافي ، فكان ختامه مسكا

« إخواني : مما يجعل لهذا الاجتماع شأننا خاصا ، أنه ختام المدة ، التي انتخبني الإخوان فيها ، خادما لهذه الحركة ، كما انتخبت اللجنة الإدارية ، لتكون المديرية لها ، والمسددة لخطواتها في طريق الخدمة الوطنية ، بقدر ما يصل إليه اجتهادها ، ولقد أتممتنا مهمتنا ، واليوم نسلم إلى حضراتكم إدارة هذا الحزب الوطني ، لتنتخبوا بدلنا من ترون فيه الكفاءة والاستعداد للاستمرار في خدمة البلاد ، وكونوا واثقين أيها الإخوان أننا نكون دائما إلى آخر نسمة من حياتنا ، وآخر قطرة من دمنا ، في أول صفوف المجاهدين المدافعين عن حقوق الوطن المقدسة »

ثم انتقل إلى تطور الحركة الوطنية فقال :

« إخواني : إن الصعوبات التي اعترضتنا في هذه السنة لم تكن بأقل مما صادفناه في السنة التي قبلها ، فقد تألبت علينا الحكومة المصرية والحكومة الإنجليزية ، وانضمت إليهما الحكومة الفرنسية ، ولكن لم تقدر هذه الحكومات الثلاث أن تقف تيار الحركة الوطنية ، مع عظيم قوتها وجبروتها ، وهو دليل ساطع على أن القوة لا قدرة لها على مقاومة أي حركة فكرية ، لا سيما إذا كان رائدها الحق والعدل والإخلاص ، كما هي حال حركتنا الوطنية المباركة

« اتخذت الحكومة حادثة الورداني سببا لاضطهادنا وحبس كثير من أعضاء حزبنا وتفقيش منازلنا ، ولما لم نجد ما ترتكز عليه في محاکمتنا وبرئ من اتهموا بمشاركة الورداني ، أصدرت الحكومة قوانين استثنائية تحاكم على القصد الجنائي خلافا لما تقضى به شرائع العالم ،

ومنعت المظاهرات ، وراقبت الخطب والروايات التمثيلية ، حتى خيل لأوروبا أن البلاد على أبواب ثورة كبرى ، وأن ذكر بعض الألفاظ أو الأسماء ، ربما يوقد النيران الكامنة تحت الرماد ، قابلنا كل هذه الأمور بقلب ثابت ، وبالهدوء والسكينة اللازمتين لمقاومة أعمال الحكومة مقاومه سلبية

حادثة كتاب (وطنيتي)

« ولما لم تظفر الحكومة بأدنى سبب تتخذة ذريعة لمطاردتنا ، انتهزت ظهور كتاب (وطنيتي) فرصة للإيقاع بالشيخ عبد العزيز جاويز ، فحكم عليه بالحبس ثلاثة أشهر ، ف قضى شهر رمضان في السجن كما قضاه في السنة السابقة ، وفي يوم الإثنين المقبل تنظر محكمة الجنايات في القضية المرفوعة على ، بسبب المقالة التي كتبتها عن تأثير الشعر في الحركات الوطنية ، والتي وضعها الشيخ الغاياتي في صدر كتابه

تأسيس جريدة (العلم)

« إخواني : مما قام به حزبنا في هذا العام ، من كبار الأعمال الدالة على تضامن أعضائه وتضافرهم ، إنشاء جريدة (العلم) في أقل ما يمكن من الوقت ، وإصدار أول عدد منها بعد انفصالنا عن جريدة (اللواء) بسبعة أيام^(١) وأنتم تعلمون يا حضرات الإخوان أننا اضطررنا إلى هذا الانفصال لأسباب قضائية بين بعض ورثة المرحوم مؤسس اللواء وبعضهم من جهة ، وبين بعضهم وشركة اللواء من جهة أخرى ، أدت إلى تعيين حارس قضائي لإدارة الجريدة ، فأراد الحارس التدخل في سياسة الجريدة التي كانت لسان الحزب الوطني ورفض مراقبتنا لها في ظروف صعبة جدا ، وفي وقت كانت الحكومة تبذل فيه قواها لمطاردتنا ، وإيصال الأذى إلينا ما استطاعت ، فأصدرنا (العلم) ، وبرهنا للعالم أن حزبنا أقوى من أن يقبل أدنى مداخلة سياسية مهما كان شكلها ، ولكن لم تمهله الحكومة إلا ريثما صدر العدد الحادي عشر منه ، حتى وقفته شهرين بسلطة قانون المطبوعات ، فأصدرنا «العدل» ، «والاعتدال» ، «والشعب» ، ولم يعطل لسان الحزب الوطني يوما واحداً ، بفضل إخلاص الإخوان وتفانيهم في خدمة الوطن العزيز ، ثم عاد العلم إلى الظهور بعد انقضاء الشهرين

صوت مصر في أوروبا

« كل هذه الصعاب أيها الإخوان لم تقل من عزمنا ولم تقل من همتنا ، بل سافرت الى أوروبا لأقف أحرارها على حقيقة الواقع وأفهمهم ما نشكو منه ، ولأقنعهم بالدليل المحسوس أن مصر في هدوء وسكون ، وأنها لا تطلب إلا حقاً من طريق السلم ، وأنها لم تكدر صفو الراحة العمومية ، وأن كل ما تشيعه إنجلترا في جرائدها تحت عنوان (القلق في مصر) كذب وبهتان يراد منه صرف أحرار العالم عن مساعدتنا أو العطف علينا ، ولقد قرأت ما ألقىته بباريس وليون ولوندره واستوكهلم وبروكسل وبرلين ، من الخطب التي شرحت فيها حالة مصر من كل الوجوه ، فوقف الأحرار على ما نشكو منه ، وعلموا أن الاحتلال لم يفسد مصر ولا الأجانب أقل فائدة ، بل إنه وقف حركة التقدم التي بدى فيها في أوائل حكم المرحوم توفيق باشا ، والتي لولا الاحتلال لجعلت مصر يابان الشرق الأدنى ، وأعظم دليل على أن عقلاء العالم ومعجبى العدل في جميع البلاد يحترمون حركتنا ويقدرونها قدرها ، ما قرره مؤتمر السلام في أغسطس الماضي من إظهار عطفه على الأمة المصرية ، واحترامه لها ، واهتمامه ببحث مسألتها ، وإدراجها ضمن أعمال المؤتمر المقبل في أكتوبر سنة ١٩١١ ، ولا يخفى على حضراتكم مركز أعضاء هذا المؤتمر المبجل في العالم المتمدين ، فكلمهم من فحول السياسيين وأكبر العلماء والفكرين في خير الإنسانية ، فهل بعد ذلك يهمننا ما لا يزال يقوله بعض ماجورى الاحتلال عنا ، من أننا حزب طيش لا يستحق الالتفات أو الاهتمام ؟ دعوهم يقولوا ما يريدون

« كلكم تعلمون فائدة مؤتمر السلام العام ؛ وما يعود على بلادنا من جزيل الفوائد ، لو حصلنا بفضل مجهوداتنا ، على طرح المسألة المصرية ، على بساط البحث في مؤتمرات السلام السنوية ، وفي مؤتمر (الهامى) المشكل من مندوبى الدول ، إذ ربما نصل بهذه الطريقة السلمية الدولية ، إلى حل مشكلتنا المصرية ، لذلك شرعنا في تأسيس هذه الجمعية ، ونشرنا مشروع قانونها ، وستجتمع الجمعية العمومية ، لأول مرة في ١٥ فبراير المقبل للمناقشة في هذا المشروع ، وانتخاب لجنته الإدارية ، وإني أعتقد أنكم تشعرون مى بضرورة انضمامكم لهذه الجمعية ، حتى تكون أعلى صوتا ، ويكون منا مندوبون عديدون ، في المؤتمر المقبل ، الذى سينعقد في مدينة روما ، في شهر أكتوبر المقبل

مؤتمر بروكسل

« أخذنا بعد مؤتمر السلام ، في تجهيز معدات المؤتمر المصرى الوطنى بباريس ، وأعلنا عنه في جرائد أوروبا ، وذكرته في أحاديثي مع صحافى باريس ، ودعونا إليه كثيراً من رجال السياسة وأعضاء مجالس النواب ، فلبى الدعوة أغلب المدعويين ، وواعدوا بالحضور ، وأصبح مؤتمرنا حديث الخواص في كل أمة ، ولذلك اهتمت به إنجلترا ، وحسبت له ألف حساب ، بعد أن كانت جرائدها تتظاهر باحتقاره ، وعدم الالتفات إليه ، وأرادت منع اجتماعه بباريس ، فأوعزت إلى وزارة فرنسا بمنعه ، ولبت الحكومة الفرنسية طلبها ، فأبلغتنا قرار منع المؤتمر قبل موعد الانعقاد بأسبوع واحد ، ظانة أننا لا نجد أمة كريمة حرة لا تخشى لومة لائم ، تفتح لنا أبوابها وتقابلنا بالترحاب والإكرام ، ولكن خاب فآلمهم فإن الأمة البلجيكية مدت لنا يدها مصافحة ، وقبلتنا على الرحب والسعة ، فعقد المؤتمر في اليوم الذى حدد له من قبل وهو يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٠ ، وحضره بعض أعضاء حزب العمال البلجيكي ، ونمت أعمالنا به على ما علمتموه من الانتظام والسكينة ، واهتمت به جرائد العالم الكبرى ، فأرسلت مندوبيها ليوافوها بأخباره تليفونيا وتلفونيا ، ولم يحصل به والحمد لله ما يوجب أقل انتقاد ، وعمما قريب تظهر مجموعة أعماله وما تلى فيه من التقارير وتوزع على جميع المشتغلين بالسياسة في العالم فتم الفائدة ويكثر أنصارنا

« يجب على هنا أن أوجه عبارات الشكر وجميل الثناء ، إلى من حضر هذا المؤتمر من أعضاء مجالس النواب وعلى الخصوص حضرات من ترأس جلساته من أ كابر النواب ، وهم المستر كير هاردى زعيم حزب العمال الانجليزى ، والمسيوروانيه الفرنسى ، والمسيو هوبمان الألماني ، وبالأخص المستر بلنت صديقنا القديم الذى وإن أقعدته المرض عن الاشتراك معنا بجسمه ، لم يمنعه من الاشتراك معنا بقلبه وقلمه ، فلهم جميعاً من هذا المجتمع واجب الشكران »

ثم تكلم عن حادثة طنطا فقال :

« من الدلائل الجديدة على أن الحكومة لاتنوى الاعتدال في خطتها قبل الحركة الوطنية بل انها تريد استعمال الشدة طمعاً في إسكات صوت الحق ما يسمونه بحادثة طنطا^(١) ، تلك الحادثة البسيطة التى أراد مدير الغربية اتخاذها سبباً لإظهار جبروته وللانتقام ممن ينتقدون إجراءاته ، نعم إن هذه الحادثة وإن كانت بسيطة في ذاتها ، فإنها تدل من جهة أخرى على

أن مجهودات الأحرار قد أفادت ، وأن التعاليم الوطنية قد وصلت إلى شبان المدارس جميعها ولم تقتصر على طلاب المدارس العليا فقط ، كما تدل على درجة احترام الحكومة وكبار عمالها للحرية الشخصية ولحرمة المنازل ، ولولا قيام الأمة كرجل واحد واتفاق جرائدها المعتبرة على استهجان عمل المدير ، واعتباره مقياساً لكفاءته ، لأنى بما لم نسمع ، فى عهد أظلم من ابتليت بهم مصر من الحكام

تمثال مصطفى كامل

« سأذكر لكم الآن كلمة عن تمثال المرحوم مصطفى كامل باشا ، أما التمثال فقد تم عمله من الجبس ، وعرض فى معرض الفنون الجميلة بباريس ، وشاهده كل من زار هذا المعرض من إخواننا أثناء الصيف الماضى ، ولم يبق إلا عملية صبها من البرونز ، وعمما قريب يصل إلى هنا ، وعند ذلك نسمى فى الحصول على رخصة من الحكومة لإقامته فى أحد الميادين العمومية ، وإن أبت علينا ذلك فكرنا حين ذاك فى محل وضعه ، والمبلغ الذى جمع لهذه الغاية كاف وزيادة لإتمام هذا العمل

أعمال الحكومة فى سنة ١٩١٠

« ولنبحث الآن عما قامت به حكومتنا من الإصلاح فى بحر السنة المنصرمة ، ماذا عملت فى المعارف ؟ لاشئء مطلقا ، حتى قلم ترجمة الكتب لم يتم إنشاؤه ، فقد عين له رئيس ولم يعين له موظفون ، وقلم الترجمة بإدارة الزراعة والصناعة عين لرأسته أجنبي عن اللغة العربية ، وبالاختصار لم يأت هذا القلم بأى عمل للآن ، هل أصبحت اللغة العربية لغة التدريس فى جميع سنى الدراسة الثانوية ؟ كلا ، هل زيد عدد طلبة مدرسة الحقوق ؟ كلا ، فقد رفض كثير منهم بحجة عدم وجود المحلات الكافية لهم ، ومع ذلك ترى ميزانية المعارف فى ازدياد مستمر فأين تذهب هذه الزيادة ؟ تزداد بها رواتب الموظفين الكبار ، وتشتري بها الأدوات من إنجلترا حتى إن اللوحات السوداء يؤتى بها من بلاد المحتلين ، وبيننا ترى الحكومة العثمانية تجعل التعليم الابتدائى إجباريا ومجانيا مع ضعف ميزانيتها ، وصرفها المبالغ الطائلة على الجيش والبحرية ، نجد حكومتنا تصرح بأنها لا تريد الإكثار من عدد المعلمين الذين ينضمون إلى صفوف الأحرار ، بينا ترى الحكومة العثمانية تسن القوانين لترويج الصناعة الوطنية ، وتقرر تفضيل المصنوعات الوطنية على الأجنبية ، حتى لو زاد ثمنها خمسة عشر فى المائة ، ترى

حكومتنا تنشىء فى لوندرد ديوانا لمشترى جميع لوازمها من انجلترا دون غيرها بالممارسة ، ويكلفها ذلك الديوان عشرة آلاف جنيه سنويا ، فضلا عما تدفعه من العمولة والسمسرة للوسطاء ، ومن يسمونهم بالخبراء الفنيين

«هل أتمت الحكومة تشكيل نظارة الزراعة التى بح صوت نواب الأمة فى طلبها ؟ كلا بل عين مدير انجليزى لمصلحة غير موجودة ، وسترون أن جميع موظفيها سيكونون من الانجليز ، ماذا تم بنظارة الداخلية من الإصلاحات ؟ لا شىء مطلقا ، إلا إذا اعتبرنا من باب الإصلاح إطلاق العنان لبعض المديرين فى حض الأهالى ، أو إكراههم على الاكتتاب بمبالغ طائلة لعمل الزينات ، وحشد الأعيان على المحطات ، لمقابلة الذاهبين والوافدين ، والتدخل فى المدارس الأهلية ، لإزهاق روح الوطنية بها ، بعد أن كان المديرون يعزلون إذا تدخلوا فى مثل هذه الأمور

« أهذا ما يسمونه إطلاق الحرية لرجال الإدارة ؟ هل يعتبر من الإصلاح فى الداخلية استبدال خبز المساجين بذلك الخليط من الذرة والحلبة ، الذى عافته نفوسهم ، وآثروا استقبال الرصاص بصدورهم على أكله ؟ وهكذا الحال فى جميع النظارات ، لم نرأى إصلاح أدخل عليها ، نعم نرى الوظائف تخلق ، والمراتب تزد سنويا بمناسبة وبغير مناسبة ، حتى أصبح عدد كبار الموظفين فى الوزارات المصرية ، يربو على مثلهم فى نظارات فرنسا وألمانيا مثلا ، ميزانيتنا فى ازدياد مستمر ، ولا جيش ، ولا بحرية ، ولا تعليم مجانى ، ومع ذلك لم يسدد شىء من دين الحكومة الباهظ ، بل لا تكفى الميزانية الاعتيادية لإسراف الحكومة ، ويصرف الباقي من الأموال الاحتياطية ، حتى نضب معين الخزانة ، وأصبحت الحكومة تسمى لإيجاد المال من أى طريق لسد نفهم الإنجليز فى السودان ومصر ، إننا لم ننس مسألة مد أجل شركة قناة السويس ، والمتاعب التى لاقتها الأمة لإحباط مساعى الشركة ومروجى مصالحها من مصريين وأجانب ، ولكن لله الحمد ، قد كللت مجهودات الأمة بالنجاح ، وحفظ تراثها لبنيتها وأظهرت « الجمعية العمومية » استعداد المصرى لإدارة شؤون بلاده بنفسه ، واستحقاقه للدستور ، نعم ، قال ويقول أعداؤنا إن رفض الجمعية لهذا المشروع رهن بعكس ذلك ، ولكنهم يعلمون أنهم كاذبون فيما يقولون ، على أن أحرار العالم أعجبوا بقرار الجمعية واستحسنوه ، ومع ذلك ماذا يهمنا مايقوله المليون وسماسرتهم عنا إذا كانت ضمائرنا مرتاحة ، وكنا معتقدين أننا قنا بالواجب علينا نحو بلادنا ؟

« ماذا عملت الحكومة لتشجيع النقابات الزراعية ؟ لا شيء ، قدم حضرة عمر بك لطفى للحكومة منذ سنتين مشروعا لتعديل بعض مواد القانون ، تسهيلا لتأسيس هذه النقابات ولكنها لم تنظر فيه إلى الآن ، لأنها لا تهتم إلا بالمشروعات التي من ورائها تقييد الحرية ، أو مقاومة الحركة الوطنية

« أصبحت الحكومة الآن لا تهتم إلا بما يزيد سلطتها قوة ، ويقلدها أسلحة جديدة تكلم بها الأفواه ، وتقطع بها الألسن ، وتحطم بها الأقدام

« ماذا عملت الحكومة في مسألة الجمارك ؟ هل عرضت المعاهدة التجارية التي عقدها مع ألمانيا على مجلس الشورى ، أو على الرأي العام ؟ إنها تبرم المعاهدات بكيفية سرية ، ولا تراعى مصالح التجارة أو الصناعة الوطنية ، ولا تهتم برأى الأمة مطلقاً

« هل سمعت في تخفيف الضرائب عن أراضي الزراعة ، وتحميل الثروة المنقولة جزءاً من الضرائب ؟ كلا ، كلا ، ودائماً كلا !

« ماذا عملت الحكومة لإصلاح المالية ؟ لا شيء ، فالميزانية هي هي ، وتقسيمها وتبويبها كما وضعه الاحتلال منذ ثمان وعشرين سنة ، والمصروفات في ازدياد مستمر بلا ضرورة ، والمرتبات في نمو متزايد ، ورؤساء المصالح تزداد رواتبهم مئات الجنيهات كل سنة ، ويعين لهم مساعدون ووكلاء مساعدين ، تعرض الميزانية على مجلس النظار ، فيقرها في نصف ساعة ، ثم ترسل إلى مجلس الشورى ، ويصدر بها الأمر العالى قبل ٢٥ ديسمبر من كل سنة ، بدون نظر للملاحظات مجلس الشورى ، فإن الميزانية تطبع وتوزع على المصالح قبل إعادتها من مجلس الشورى وإطلاعها عليها كما حصل ، فتبعثر الملايين هنا وهناك ، وتنشأ السكك الحديدية في السودان في القفار ، ويؤجل مد السكة الحديدية التي كان تقرر إنشاؤها بين الصالحية والقنطرة كما أجل غيرها من المشروعات الهامة ، ولا تمتد الخطوط الحديدية بين أسوان ووادي حلفا ، كل ذلك بدعوى عدم وجود المال ، ولو جمعنا زيادة الرواتب التي منحت في هذه السنة جزافا لكبار الموظفين ، وما يعطى لشركة البواخر الإنجليزية أجره نقل البريد ، وقدره أحد عشر ألف جنيه ، بعد أن كان ثمانية في العام الماضي ، لكنى مجموعها لإنشاء عدة مدارس يتعلم فيها آلاف من الشبان المصريين ، وإنى لو أردت الإطالة في هذا الباب لتكلمت سحابة يومية ، ولم أوف الموضوع حقه

« وستدوم هذه الحالة مادامت الأمة محرومة مراقبة الحكومة ، وما دامت الحكومة

تحت سيطرة المحتل الأجنبي ، وما دام رجال الحكومة يعبدون السلطة ويجهرون بعبادتهم لها ولا يخشون للأمة انتقاداً ولا يحسبون لها حساباً وما دام الاحتلال يجد من بيننا من يقبلون الوظائف ليكونوا آلة في يد رجاله يصدعون بأمرهم ، ويدوسون بأرجلهم حقوق الأمة ، ولا يحترمون لها رأياً

« أمئنا كثيراً في مجالس المديرات ، وقد قامت بالواجب عليها والله الحمد ، وأسست المدارس ، ومنها من قرر البعثات للخارج ، ولولا تدخل بعض المديرين في أعمالها بصفة غشوم ، لقامت بقوائد أكثر وأعم ، مع فساد طريقة الانتخاب وحصره في أصحاب الأطيان ودافى الضرائب ، فما بالك لو أطلق من هذه القيود وجعلت الشهادات العامية معادلة للمال على الأقل »

الدعوة الى المقاومة السلبية

ثم دعا إلى المقاومة السلبية قائلاً :

« سيقول معارضونا إن الاحتلال مانع للحكومة عن السير في طريق إصلاح البلاد بالكيفية المرغوبة ، وإن النظار مضطرون لإطاعة أوامر المحتلين أو يستقيلوا ، قولوا لي بحكم أي سلطة في العالم يمكنها أن تكره النظار على التوقيع على ما يعتقدونه مضراً ببلادهم وأبناء وطنهم ، أو يكرههم على البقاء في مناصبهم إذا أرادوا اعتزالها ؟ لم يخلق الله هذه السلطة للآن ، فمن لنا بنظارة تستقيل بشهامة ، وتعلن للعالم الأوروبي أسباب استقلالها ؟ نعم لو استقالت وزارة بهذه الصورة ولم يوجد بعد ذلك من المصريين من يقبل منصب الوزارة مهما زيد مرتبه ؛ إلا إذا أعلن الدستور ، لفلناه على الفور ، أو لدخلت المسألة المصرية في أزمة جديدة توجب تدخل الدول ذوات المصالح في مصر ، وحلها بكيفية تضمن استقلال البلاد ، ولكن ما دام يوجد بيننا من يطيع أوامر الإنجليز ، ويقبل أن يكون آلة للمحتلين ومنفذا لأوامرهم ، وما دام يجد مثل هؤلاء من الأمة كل احترام وإجلال ، فلا يرى من المحتلين إلا كل احتقار لمطالبنا ، فعلى الأمة أن تنظر في الأمر بما يستحقه من العناية ، وأن تترك الاشتغال بصفائر الأعمال ، وتنبذ الشقاق والتباغض ، وتتحد كرجل واحد وتأخذ بيد الوطنيين الذين وقفوا حياتهم على خدمتها ، وتعامل كل خائن أو منافق بما يستحق من الاحتقار والامتهان ، ففي هذه الطريقة السلامة ، وفي غيرها الندامة والحسرات ، وفقنا الله لما فيه خير الوطن وسعادته ، إنه لما نقول سميع مجيب »

انتخاب الفقيد رئيساً مدى حياته

وقد قوبلت الخطبة في معظم مواضعها بالتصفيق الحاد والتهنئة المتكرر من جميع الحاضرين ، ثم جاء دور انتخاب الرئيس وأعضاء اللجنة الادارية ، إذ كانت مدة انتخابهم ، وهي ثلاث سنوات طبقاً للأئحة الحزب ، قد انتهت في ختام سنة ١٩١٠ ، فوقف على فهمى كامل بك ، وألقى كلمة حماسية ، دعا فيها الجمعية العمومية إلى إعادة انتخاب الفقيد رئيساً ، وقوبلت كلمته بالتصفيق والتأييد ، وانتخبت الجمعية بالإجماع فريداً رئيساً مدى حياته ، وأعلن القرار بين تصفيق الحاضرين جميعاً وهتافهم للرئيس ولما كانت المادة الأولى من لأئحة الحزب تقضى بانتخاب الرئيس لمدة ثلاث سنوات ، فقد اقترح على فهمى كامل بك تعديل هذه المادة ، بالنسبة للمترجم ، طبقاً لقرار الجمعية العمومية ، فوافقت الجمعية على ذلك

انتخاب اللجنة الإدارية

وجرت الانتخابات لأعضاء اللجنة الإدارية ، فأعطيت أوراق الانتخاب للحاضرين ليكون الانتخاب بمحض الحرية والرضا ، وألفت لجنة لفرز الأصوات من كل من : على فهمى كامل بك ، والشيخ عبد العزيز جاويش ، وعبد اللطيف بك الصوفاني ، واسماعيل بك لبيب ، والدكتور نصر فريد ، وأمين افندي الرافى ، ومصطفى افندي الشوربجى ، ومحمد افندي زكى على ، واحمد افندي الصدر ، وأمين افندي فتحى ، وتولت هذه اللجنة بعد انتهاء الاجتماع فرز الأصوات وتعدادها ، فأسفرت نتيجة الفرز عن انتخاب اللجنة الإدارية على النحو الآتى^(١) :

على فهمى كامل بك ، أحمد بك لطفى ، عبد اللطيف بك الصوفانى ، يوسف بك حافظ ، عبد الحميد بك عمار ، على بك المنزلاوى ، اسماعيل بك لبيب ، عبد الرحمن افندي الرافى ، محمود بك الشيشينى ، محمد على علوبة بك ، عبد الله بك طلعت ، محمد بك أحمد الشريف ، محمد افندي توفيق العطار ، محمود بك فهمى حسين ، على بك حافظ ، حسن بك خيرى ، الدكتور اسماعيل صدقى بك ، محمد عبد اللطيف بك ، ابراهيم باشا حليم ، الدكتور محمود ناشد بك ، محمد بك ابراهيم خليفة ، اسماعيل بك حافظ ، اسماعيل بك الملوانى ، فؤاد بك سليم الحجازى ، حسين بك فهمى بهجت ، محمد بك حافظ رمضان ، مصطفى افندي الشوربجى ،

(١) كما جاء بالعلم عدد ٢١ يناير سنة ١٩١١

للوم بك السعدى ، محمد افندى زكى على ، حافظ بك المنشاوى

الاحتجاج على الاحتلال

وقررت الجمعية العمومية تجديد الاحتجاج على الاحتلال وعلى اتفاقية السودان ومطالبة الخديو بالدستور ، وأرسلت البرقيات بذلك

مأدبة الكوكتنتال

وأقام الحزب مأدبة بفندق الكوكتنتال ، مساء يوم ٢٠ يناير سنة ١٩١١ ، لمناسبة انعقاد الجمعية العمومية ، حضرها نحو مائة وعشرين من أعضاء الحزب ، يتقدمهم أعضاء اللجنة الإدارية ، ورؤساء اللجان الفرعية ، وخطب فيهم الرئيس ، وعلى فهمى كامل بك ، والشيخ عبد العزيز جاويش ، وقد استطرد الشيخ جاويش فى خطبته إلى الأيام التى قضاها فى السجن ، وما عسى أن يلحق الرئيس أو ينتظره ، إذ كان محددًا لما كتبه يوم ٢٣ يناير ، أى بعد يومين من الاجتماع ، فابتسم الزعيم لهذه الإشارة ، فقال الشيخ جاويش إنه يسر لرؤية الرجال يسمون لما ينزل بهم من الشدائد ، فيستوى لسيهم الرخاء والشقاء ، ولا تؤثر فيهم المحن والمصاعب

محاكمة الزعيم

٢٣ يناير سنة ١٩١١

أسلفنا القول ان الوزارة انتهزت فرصة ظهور كتاب (وطنيتى) للشيخ على الغياتى فى يوليو سنة ١٩١٠ ، فأوعزت إلى النيابة بإقامة الدعوى العمومية على المؤلف ، وعلى الفقيه والشيخ عبد العزيز جاويش ، لكتابتهما مقدمتين لهذا الكتاب ، ومن الثابت أن الزعيم كان قد كتب مقدمته دون أن يطلع على محتويات الكتاب ، وقبل أن يتم الأستاذ الغياتى وضعه ، وسلمها إليه فى فبراير سنة ١٩١٠ ، أى قبل إعداد كتابه للطبع ، ثم سافر إلى أوروبا فى ٥ مايو وظهر الكتاب فى يولييه ، فلم يكن من سبيل إلى أن يراقب ما يحتويه الكتاب ، أما المقدمة فى ذاتها فليس فيها ما يؤاخذ عليه ، وهذا نصها :

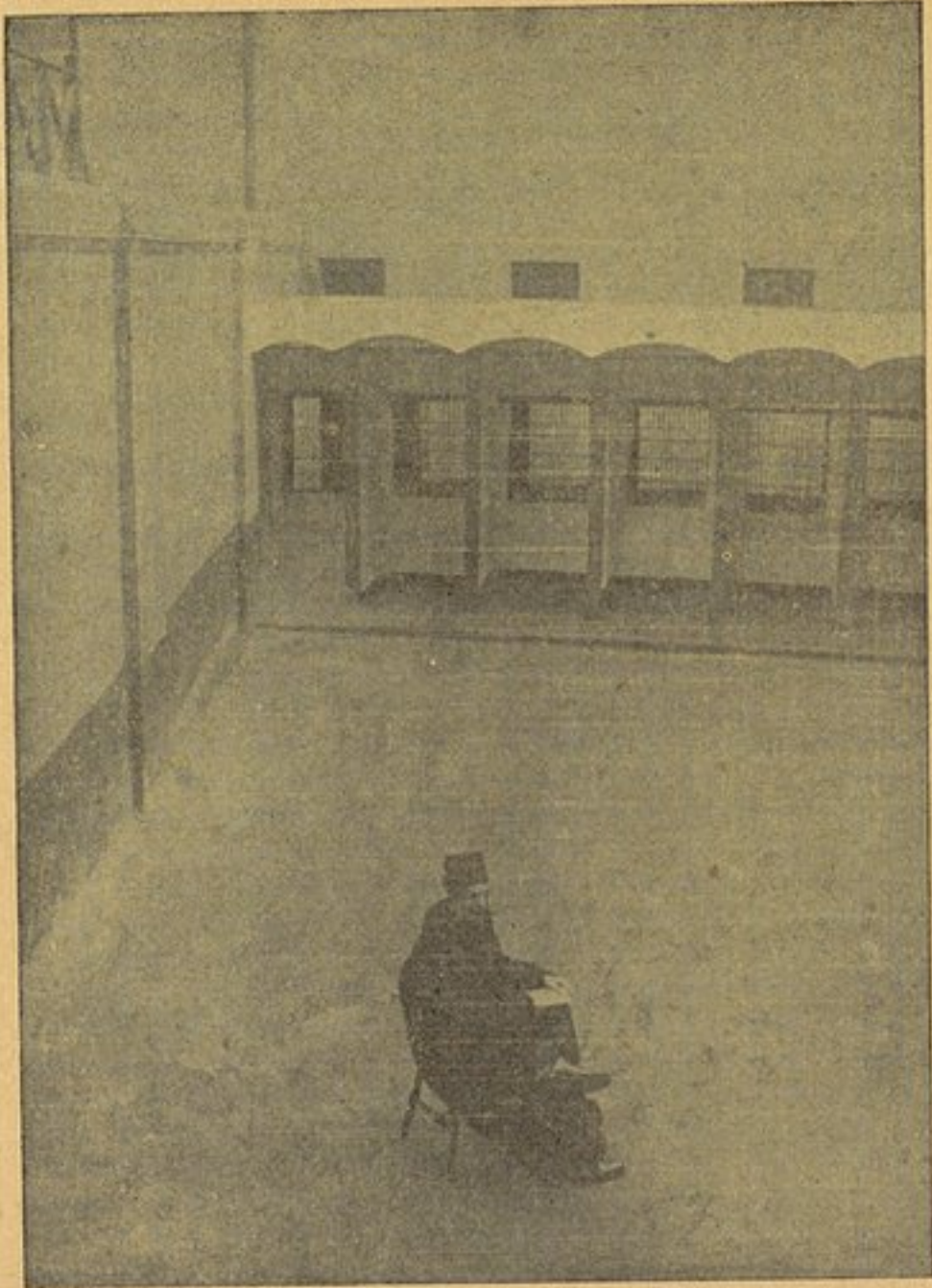
تأثير الشعر فى تربية الأمم

« الشعر من أفعال المؤثرات فى إيقاظ الأمم من سباتها ، وبث روح الحياة فيها ، كما أنه من المشجعات على القتال ، وبث حب الإقدام والمخاطرة بالنفس فى الحروب ، ولذلك نجد



مادة المؤتمر الوطني — بفندق الكورنتينال — ٢٠ يناير سنة ١٩١١ (انظر ص ٢٢٧)

وترى الرئيس محمد فريد في المسمر ، يجبط به : أحمد بك لطفى ، علي فهمي كامل بك . يوسف بك حافظ . محمود بك الشيبيني . الشيخ عبد البرز جاورش . اسماعيل بك حافظ ، ومن الواقفين خلفه : الأستاذ عبدالرحمن الراقصي . محمد بك عبد العلييف . اسماعيل بك لبيب . محمد بك أحمد المريريف . عبد الله بك طلعت . الأستاذ عبدالقصور متولي ، ومن الجالسين على المائدة اليسرى في الصورة : الدكتور نصر فريد بك . الأستاذ أحمد حلمي . الأستاذ أحمد فؤاد . الأستاذ محمد صادق عيبر . أمين بك الراقصي . الأستاذ أحمد وفيق . الشيخ مصطفي فوج . أحمد أفندي راشد . الأستاذ مظهر أبو البرز . عبد الرحمن بك مجاهد . طاهر الوزي بك ، محمد أمين يوسف بك ، ابراهيم بك عثمان أرناؤوط ، عبد العظيم الملايلى بك ، ومن الجالسين على المائدة اليمنى الأستاذ محمد علي المهندس الخ الخ



الزعيم في سجنه

(انظر ص ٢٣٤)

صورة للزعيم محمد فريد في حوش سجن الاستئناف بباب الخلق ، حيث قضى مدة
حبسه (من ٢٣ يناير سنة ١٩١١ إلى ١٧ يولييه سنة ١٩١١)

الأشعار الحماسية من قديم الزمان شائعة لدى العرب وغيرهم من الأمم المجيدة كالرومان
واليونان وغيرهم

« وليس من ينكر أن الأنشودة الفرنسية التي أنشأها الضابط الفرنسي (روجيه دي ليل)
وسميت المرسلين كانت من أقوى أسباب انتصار فرنسا على ملوك أوروبا الذين تألبوا لإخماد
روح الحرية في مبدأ ظهورها

« لذلك كتب الكاتبون منا كثيراً في ضرورة وضع القصائد والأغاني الوطنية ،
ليحفظها الصغار ، ويترنموا بها في أوقات فراغهم ، ولينشدوها في ساعات لعبهم ، بدل هذه
الأغاني والأناشيد التي يرددونها أطفال الأزقة ، خصوصاً في ليالي شهر رمضان المبارك ، كما
كتبوا في لزوم تغيير الأغاني التي تنشد في الأفراح ، وكلها دائرة حول نقطة واحدة ، هي الغرام ،
ووصف المحبوب بأوصاف ما أنزل الله بها من سلطان

« لقد كان من نتيجة استبداد حكومة الفرد ، سواء في الغرب أو في الشرق ، إماتة
الشعر الحماسي ، وحمل الشعراء بالمعاطيا والمنح على وضع قصائد المدح البارد ، والإطراء الفارغ
للملوك والأمراء والوزراء ، وابتعادهم عن كل ما يربي النفوس ، ويفرس فيها حب الحرية
والاستقلال ، كما كان من نتائج هذا الاستبداد خلو خطب المساجد من كل فائدة تعود على
المستمع ، حتى أصبحت كلها تدور حول موضوع التزهيد في الدنيا ، والحض على الكسل ،
وانتظار الرزق بلا سمي ولا عمل

« تنهت لذلك الأمم المنلوب على أمرها ، فجعلت من أول مبادئها وضع القصائد الوطنية ،
والأناشيد الحماسية باللغة الفصحى للطبقة المتعلمة ، وباللغة العامية لطبقات الزراعة والصناع
وسواهم من العمال غير المتعلمين ، فكان ذلك من أكبر العوامل على بث روح الوطنية بين
جميع الطبقات ؛ ويسرنى أن هذه النهضة المباركة سرت في بلادنا ، فترك أغلب الشعراء نظم
قصائد المديح للأمراء والحكام ، وصرفوا همهم ، واستعملوا مواهبهم في وضع الأشعار
الوطنية ، وإرسالها في وصف الشؤون السياسية ، التي تشغل الرأي العام ، وقد لاحت
(وطنيتي) في طليعة هذه النهضة الميمونة الرشيدة

« ومما يزيد سروري ، أن شعراء الأرياف وضعوا عدة أناشيد وأغان في مسألة دنشواي
وما نشأ عنها ، وفي الرحوم مصطفى كامل باشا وبمجهوداته الوطنية ، وفي موضوع قناة
السويس ، ورفض الجمعية العمومية لمشروعها ؛ وأخذوا ينشدونها في سمرهم وأفراحهم على

آلامهم الموسيقية البسيطة ، وهي حركة مباركة إن شاء الله ، تدل على أن مجهودات الوطنيين قد أثمرت ، ووصل تأثيرها إلى أعماق القلوب في جميع طبقات الأمة ، وتبشر باقتراب زمن الخلاص من الاحتلال ، ومن سلطة الفرد بإذن الله

« فملى حضرات الشعراء أن يقلعوا عن عادة وضع قصائد المديح في أيام معلومة ومواسم معدودة ، وأن يستعملوا هذه المواهب الربانية العالية في خدمة الأمة وتربيتها ، بدل أن يصرفوها في خدمة الأغنياء ، وتمليق الأمراء والتقرب من الوزراء ؛ فالحكام زائلون ، والأمة باقية ؛ والسلام على من سمع ووعى ، ووفق لخدمة بلاده وسمى ، فإن سعيه سوف يُرى ، ثم يُجزاه الجزاء الأوفى »
محمد فريدم

هذه هي المقدمة التي حوكم الزعيم من أجلها ، فهما قسّمت الطرف في عباراتها لا تجد فيها أية مسئولية قانونية ، ومع ذلك عدته النيابة شريكا للمؤلف في التهمة ، وبدأت بمحاكمة الشيخ عبد العزيز جاويش ، والشيخ الغاياني في شهر أغسطس سنة ١٩١٠ ، حيث كان الزعيم في أوروبا كما تقدم بيانه ؛ وكان الحكم على الشيخ جاويش نذيراً بالمصير الذي ينتظر الزعيم بعد عودته ، ولعل الحكومة كانت تقصد تهديده بهذا المصير ، فلا يعود من أوروبا ، ولكنه لم يأبه لهذا التهديد ، واعتزم العودة إلى مصر ، بعد أن يتم جهاده في أوروبا ، وأشاع خصومه أنه اعتزم أن لا يعود ، خوفاً من الحكم عليه ، فنفي هذه الإشاعة وهو في أوروبا ، ونفاها عنه في مصر أصدقاؤه والأقربون ؛ وقد بلغ من تأصل الوطنية الصحيحة في بيت الزعيم أنه تلقى من كبرى كراماته خطاباً بتاريخ ١٤ أغسطس ، ترغب إليه في الحضور قالت :

« ولنفرض أنهم يحكمون عليك بمثل ما حكموا به على الشيخ عبد العزيز جاويش ، فذلك أشرف من أن يقال بأنكم هربتم ، وما تحملتم الهوان في سبيل وطنكم » ، وختمت خطابها بقولها : « وأختم جوابي بالتوسل إليكم باسم الوطنية والحرية ، التي تضحون كل عزيز في سبيل نصرتها أن تعودوا ، وتحملوا آلام السجن »

فهذه البطولة التي تتجلى في ذلك الخطاب الكريم هي ثمرة الوطنية الحقة التي غرمتها الزعيم في أقرب الناس إليه ، وأعزهم لديه

لم يكد الزعيم يعود إلى مصر في أواخر ديسمبر سنة ١٩١٠ بعد جهاده المجيد في أوروبا ، حتى أخذت النيابة العمومية تحقق معه ، وقد تولى هذا التحقيق محمد توفيق نسيم بك (باشا) فاستجوبه يوم ٤ يناير سنة ١٩١١

ومن المؤلم حقا أنه بينما كان الفقيه يجاهد في أوروبا ويتحمل المتاعب والشاق في سبيل الدفاع عن قضية الوطن ، كانت الوزارة تدبر له هذه المحاكمة التي انتهت بدخوله السجن ، فلعل هذه هي المكافأة التي أعدتها له الوزارة بمقابل جهاده الشاق الطويل ، وهكذا أقامت النيابة الدعوى عليه بتهمة أنه حسن كتاب (وطنيتي) وامتدحه ، بأن كتب مقدمة له تحت عنوان (تأثير الشعر في تربية الأمم) ، وأن هذا الكتاب يحتوي على أمور معاقب عليها قانونا

نظرت القضية أمام محكمة جنابات مصر يوم ٢٣ يناير سنة ١٩١١ ، فانعقدت المحكمة برئاسة المستر دلبروجلي ، وعضوية كل من أحمد ذى النقار بك وأمين بك على ، وجلس في كرسي النيابة محمد توفيق نسيم بك ، وحضر الزعيم غير مصطحب أحداً من المحامين ، اكتفاء بأقواله في التحقيق ، وأن التهمة في ذاتها لا أساس لها من الحق والقانون ، فلا تحتاج إلى دفاع

وقد سأله رئيس الجلسة عنها ، فأجاب قائلا :

« في الوقت المنسوب إليّ فيه تقرّظ الكتاب كنت غائبا عن مصر ، لأنه ظهر في آخر يونيه وأنا سافرت إلى أوروبا في ٥ مايو ، أما المقالة فكتبتها قبل صدور الكتاب ، ولا علم لي بالمسائل التي فيه ، لأن كثيرا منها حدث ونظم شعره في غيابي ، ولما كتبت المقالة كتبها باعتقاد أنها لا يعاقب عليه القانون »

فقال رئيس الجلسة : إنه لا يمكن لواحد أن يكتب عما لا يعتمده فكتابتك تدل على الاستحسان لما في الكتاب

فأجاب الزعيم : « أنا لم أحسن الكتاب لأنني كتبت المقالة بدون أن أتعرض لما في الكتاب ، وهي مما يصح أن ينشر في جريدة أو مجلة أو كتاب ، وأنا قصدت بكتابتي الشعر من حيث هو »

الحكم

وبعد أن انتهت المناقشة وقف محمد توفيق نسيم بك وترافع مرافعة استغرقت خمسا وثلاثين دقيقة ، أسرف فيها في الاتهام ، وأظهر ما لا يليق من الشتمة بالرئيس ، ثم خلت المحكمة للمداولة ، وبعد بضع دقائق عادت وأصدرت حكمها بحبس الزعيم ستة أشهر مع النفاذ قبول الحكم بالسخط والمقت ، وعم الدهش أنصار الزعيم وخصومه على السواء ، وبدأ أثر

ذلك كله في الصحافة الوطنية والأجنبية معا ، ذلك أن أحداً لم يكن يتوقع الحكم بإدانة الرئيس ، بله الحكم عليه بهذا الحكم الصارم ، وتبين للجميع أن القصد من رفع الدعوى العمومية لم يكن محاكمته على أمر معاقب عليه ، وإنما هو التنكيل به وبالحركة الوطنية ، وإلقاء الرعب والفرع في صفوف أنصارها ، لينصرف الناس عنها ، تفاديا من مثل هذا الاضطهاد الذي لقيه الرئيس ، وقد تجلّى هذا الغرض في ملابسات القضية ، وفيما أشارت إليه بعض الصحف الموالية للاحتلال ، فقد ذكرت أن رئاسة فريدهي التي جعلته يقوم بدور هام في الواقعة التي اعتبرها القضاء معاقبا عليها ، وأن هذا الدور لا يقف عند هذه المقدمة التي كتبها ، وإنما ترجع مسئوليته إلى أبعد من ذلك ، فهي راجعة إلى الخطة التي رسمها لحزبه ، وإلى المبادئ التي نشرها بواسطة لسان حزبه ، وإلى الخطاب التي ألقاها ، والتأثير الذي أوجدته في نفوس أنصاره

وهذا القول معناه أن الزعيم لم يحاكم من أجل المقدمة التي كتبها ، بل من أجل موقفه العدائي من الاحتلال والحكومة ، وأن الغرض من محاكمته إنما هو إرهابه ومعاقبته على إخلاصه في جهاده

ولقد اشترك في هذا الاضطهاد الحلفاء الثلاثة الذين جمعهم « سياسة الوفاق » ، وهم الاحتلال ، والخديو ، والوزارة ، ومما يؤسف له أن يشترك الخديو والوزارة في هذا الظلم ، وكان الأشرف لتاريخ مصر أن ينفرد به الاحتلال ، بأن يصدر هذا الحكم عن محكمة عسكرية بريطانية ، أما أن تصدر المحاكمة عن النيابة العمومية ، ومحكمة الجنايات المصرية ، فهذا الذي يلتقي على الهيئات المصرية ، والأشخاص المصريين الذين اشتركوا في هذه المأساة تبعه هائلة ، إذ كيف يقابلون جهاد الفقيد المجيد في سبيل مصر وتحمله المشاق والتضحيات في هذا الجهاد بهذا الظلم الصارخ ؟ وهو لم يكن في جهاده يحارب الخديو ولا الوزارة بالذات ، بل كان يحارب الاحتلال ، فكيف استساغ الفريقان أن يكونا أداة الظلم والاضطهاد لحساب الاحتلال ؟ ولم يكن ثمة شك في اشتراك الخديو والوزارة في هذه المأساة ، لأن إقامة الدعوى العمومية على زعيم الحركة الوطنية ، لا يمكن أن تنفرد بها النيابة العمومية وأن يكون الموعز بها هو الاحتلال وحده ، بل إن مثل هذه القضية السياسية الهامة لا تقام إلا بموافقة الحكومة ، وتوجيه منها ، ولقد كان يجمل بالخديو أن يذكر للحركة الوطنية فضلها عليه في إقصاء اللورد كرومر خصمه العنيد عن منصبه ، كما كان يجمل بسعد ، وقد كان يتولى وزارة الحقانية ، أن لا يأمر بهذه المحاكمة ، ولا يقر إقامة مثل هذه الدعوى ، وهو المدين بمركزه في الوزارة للحركة

الوطنية ، إذ لو لا جهاد مصطفى وفريد في حادثة دنشواي لما تطورت سياسة الاحتلال ، ذلك التطور الذي كان من أولى نتائجه تعيين سعد بك زغلول المستشار بمحكمة الاستئناف وزيراً للمعارف ، فليس يخفى أن الحكومة البريطانية قررت تعديل سياستها بعد هذه الحادثة ، وكانت تعلم أن من أسباب سخط الأمة على هذه السياسة حصر السلطة في أيدي المعتمد البريطاني والمستشارين الإنجليز ، فأرادت أن تسند بعض المناصب الكبيرة إلى الأكتفاء من المصريين ، وتترك لهم جانباً من السلطة ، لعلها بذلك تخفف من سخط الأمة على الاحتلال ، وتجذب في الوقت نفسه إلى صفها بعض رجالات مصر ، ومن المحقق أن اللورد كرومر هو المقترح تعيين سعد بك زغلول وزيراً للمعارف ، وهذه واقعة مسلم بها من الجميع ، وقد صدر الأمر العالي بتعيينه في أكتوبر سنة ١٩٠٦ ، فلا بد من تعيينه تدل على أنه نتيجة من نتائج حادثة دنشواي ، لأن سعداً كان مستشاراً بمحكمة الاستئناف منذ سنة ١٨٩٢ ، واللورد كرومر كان معتمداً لإنجلترا في مصر منذ سنة ١٨٨٣ ، ومع ذلك لم يفكر في إسناد الوزارة إلى سعد بك زغلول المستشار ، الذي كان منقطعاً إلى قضائه في محكمة الاستئناف ، فالتفكير في تعيينه بعد وقوع حادثة دنشواي بنحو أربعة أشهر دليل على أنه أثر من آثارها ، وهو جزء من التغيير الذي انتوت الحكومة البريطانية إدخاله في سياستها بمصر عقب الحادثة ، ومن هنا يمكنك أن تدرك ما لمصطفى وفريد من الفضل في هذا التعيين

وصفوة القول ان محاكمة النقيب في هذه التهمة كانت مأساة قضائية ، كما كانت مأساة وطنية وأخلاقية ، تلقى ظلاً كثيفاً على تاريخ الحركة الوطنية

الزعيم في سجنه

أما فريد ، فقد تلقى الحكم بقلب ثابت ، وجأش رابط ، وقد استمع إلى الحكم في الجلسة ، فلم يفارقه هدوءه الذي كان يلازمه من قبل ، ولم يبد منه أي جزع أو وهن ، وأسلم نفسه إلى النيابة في طمأنينة وسكينة ، وطلب وهو ذاهب إلى السجن^(١) بعض كتب ليطالها ، وحضر هذا المشهد المؤثر كثيرون من أنصاره وتلاميذه الذين شهدوا الجلسة من أولها إلى آخرها ، فبدت عليهم مظاهر الجزع والوجوم ، إذ صدمهم هذا الحكم بما لم يكونوا يتوقعون ، فلم يكتفوا بحزنهم والمهم ، وأجهش بعضهم بالبكاء حين رأوا الرئيس في طريقه إلى السجن ، فلامهم رحمه الله على جزعهم ، وطلب إليهم الثبات والشجاعة ، ونصح لهم أن يحتملوا الحكم بالجلد والصبر

(١) سجن الاستئناف بباب الخلق حيث قضى مدة حبسه

واجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطني يوم الحكم وقررت (١) أن تطلب إلى الأمة
مقابلة هذا الحكم بالثبات وأن تنصح لها بالإخلاق إلى الهدوء والسكينة (٢) طلب إعادة
الدستور من الخديو

وانهات رسائل العطف والولاء على الرئيس من كل صوب ، وفاضت بها أنهار الصحف

قصيدة أحمد نسيم

ونظم الشاعر أحمد نسيم قصيدة بليغة بعنوان (إلى الرئيس في سجنه) ، عبر فيها عن
الشعور العام بإزائه أصدق تعبير ، قال :

يا ليت سجنك لم يكن بمقدر فاصبر على القدر ستة أشهر
قد جلّ رزه الشعر حتى خلته بعض الرثاء وأنت لما تقبر
لولا احترام الحاكمين وحكمهم لجعلته مثل الشواظ الأحمر
أقصرت في ما قلت حتى لم تسلم أمقصرأ أم كنت غير مقصر
وتركت أقيال الدفاع فلم تمن بالدره المشهور أو بالأشهر
يكفيك عطف العالمين ووجدهم من أكبر يطاء الثرى أو أصغر
حتى لقد ماد البقيع ويثرب وتزلزلت أرض الصفا والشعر
والتاع قلب محمد لمحمد رب المحامد والملا والمفخر

إني نظرتك في اتهامك واقفاً فظننت أنك واقف في النبر
لتقول شعبي أو بلادي إنني لهوا كما بين اللظى التسمر
ولقد رأيتك جالساً مستتبلاً خلف الشباك جلوس من لم يدعمر
فرايت في هذا الشباك معانياً فهي العرين وأنت أجراً قسور
ولقد لمحتك ماشياً في ثلة تعز بينهم بقدر أوفر
فسألت هل هذا السور « خالد » أم « جوهر » يختال بين العسكر

أفريد يا ابن الأكرمين تحية من شاعر بسوى الأسى لم يشعر
في مصر قوم ناوأوك بشرهم فاردد مكايدهم إليهم وأنحر

ذكروك في حب البلاد وأهلها ما قيمة الإنسان إن لم يُذكر
لو كنت ممن تاجروا بضميرهم للعبتَ لعباً بالنضار الأصفر
أو كنت ممن يطلبون مراتباً لشأوت في العلياء نجم المشتري
وسبقت أجرام السماء وفتتها من مظلم في ذاته أو نير

أحمد كن في النوائب ضيفما مستجعماً للطاري المتنمر
إن بت أنت من الفوادح جازعا ما فضل مفتول الذراع غضنفر
أشرق لملك بين سجنك مشرقا تهدي سبيل الطارق المتنور
فالشمع بعدك بات ينتجع العلا وغدا مناه ورود هذا الكوثر
أنعم بسؤددك العظيم ومرحبا بك من كريم الأصل زاكي العنصر
أعزز علينا يا ابن « أحمد » حالة جاءت بعيش بالهموم مكد

فكأنه بدرٌ يحجب نورَه ظلماتٌ غيم في السماء كنهور
أو درة مكنونة في زاخر أو دمة مخبوءة في محجر
أو زهرة فيخاء خيف ذبولها وضياع نفتحها إذا لم تستر
أو ناظر غمضت عليه جفونه حذراً عليه من القذى والعيبر
أو أنت سر الكائنات محجب أو بعض مكنون القضاء المضمير

إلى أن قال :

أحمد ما أنت أول مبتلى بالفادحات من الزمان الأكر
إني عهدتك خير من يسدى الوري رأيا وخير مفكر ومدبر
فاشهر لدى الأهوال عزمًا صادقا فلب عزم كالحسام الأبر
ما الناس إلا اثنان ذاك ميسر للصالحات وذاك غير ميسر
جل الإله فقد أرانا علمه من كل شيء في الوجود مسخر
بانت مراحمه بأكل رونق وبدت مآثره بأجل مظهر
لولا الفؤاد وما أصاب دفينه ما كنت عن ذكراك بالمتأخر

لولا مراسم الداء صفت قصيدة أربت على شعر الأديب المكثّر

عفواً رئيس المخلصين فإني مارمت إلا جل عفوك فاغفر
قد جئتُ أزعجى في القريض خريفة قد بات يحسدنى عليها البحترى
عطرية فيحاء طوراً عن شذا ورَدٍ وطوراً عن أريج المنبر
فيها معانٍ صاغها لك مبدع جم البيان خياله لم يحصر
فاخلع عليها من خلالك نفحة حتى توضع بنفح مسك أذفر
لى فيك ملء الخافقين لآلى زهر تبيع بها الرواة وتشترى
فعليك منى ما حيتت تحية وسلام كسرى فى الملوك وقيصر

وقد شعر الوزراء وأنصارهم أنهم ارتكبوا أمراً إذاً بالحكم على الرئيس ، واستهدفوا لسخط الرأى العام ، فأعلنوا أنهم يريدون إصدار عفو عنه ، وأوفدوا إليه فى سجنه من ينبئه بذلك ، فجاءه كولس باشا مدير مصلحة السجن ، وخلا به فى غرفته ، وسأله عما يحتاج إليه من أسباب الراحة ، وأجاب به إلى كل ما طلب فى هذا الصدد ، ثم أمر عبد الرحمن افندى سرى مأمور السجن بالابتعاد عنهما ، ففعل ، وبدأ كولس باشا يتحدث إليه بالفرنسية قائلاً : «إنى أسمى للعفو عنك إذا وعدت بتغيير خطتك» ، فأجاب الفقيه : «ان ما تطلبه مستحيل» فعدل كولس باشا وقال : «إنى لا أطلب منك تغيير مبادئك بل تخفيف لهجتك» ، فرفض ، فقال له كولس باشا : « أنت تريد إذن قضاء الستة الشهور فى السجن » ، فقال الزعيم : « نعم وأزيد عليها يوماً إن أردتم » ، فأدرك كولس باشا أن لا سبيل إلى مساومته ، وانصرف

وأكثر بعض الصحف وبخاصة (الجريدة) ، وكان مديرها الأستاذ أحمد لطفى السيد بك (باشا) من التحدث عن العفو والدعوة إليه ، فقال الفقيه إلى محدثيه : « أرجو أن تبلغوا لطفى بك السيد أن يتحاشى طرق هذا الموضوع ، فإن هذا ما لا أقبله ولا أرغب فيه » وبعد بضعة أسابيع زاره فى السجن الدكتور عثمان بك غالب ، موفداً من قبل الخديو ، ليعرض عليه من جديد مسألة العفو ، وقال له : إن الخديو مستعد للعفو عنه ، ورغب إليه أن يقدم طلباً بذلك ، فلامه الزعيم على مسعاه فى هذا الصدد ، وقال له : « أنا لا أطلب العفو ،

ولا أسمح لأحد من عائلتي بطلبه عني ، وإذا صدر العفو فلا أقبله »
وقضى الزعيم مدة حبسه الطويلة في سجن الاستئناف بباب الخلق ، قضاها صابراً
ثابتاً ، وكان يقطع الوقت بمطالعة الكتب ، وقراءة القرآن الكريم ، ودراسة اللغة الألمانية

الذكرى الثالثة

لوفاة مصطفى كامل

احتفل الوطنيون يوم الجمعة ١٠ فبراير سنة ١٩١١ ، بالذكرى الثالثة لوفاة مصطفى كامل ،
وكان فريد في سجنه ، فأقام الحزب الوطني هذا الاحتفال ، لكي يبرهن على أن سجن الرئيس
لم يفت في عضده ، ولم يصرفه عن متابعة الجهاد وإحياء ذكرى الزعيم الأول ، وسار موكب
الذكرى من شارع الدواوين (نوبار باشا الآن) ، إلى مدفن مصطفى كامل بالإمام ، على
النحو الذي سلف يوم الذكرى الأولى والثانية ، ولما وصلت الجموع إلى ساحة المدفن ،
وقف على فهمى كامل بك ، وألقى كلمة حماسية بدأها بقوله : « أيها الإخوان ، قدمت الأمة
اليوم برهاناً عظيماً ودليلاً حسيماً ، على أن ذكرى عظماء الرجال ، وكل رجل يقوم لها بعمل
جليل ، يجب إكبارها ، ونقش حروفها على صفحات القلوب » ، إلى أن قال :

« ويجب أن نكون رجلاً واحداً في تأييد المبادئ التي نعمل بها وتقديمها ، يجب أن نقول
لمصطفى ونحن بجانب قبره : إنهم أهانوا رجالك واضطهدوهم ، ولكنهم لم يستطيعوا المساس
بالمبادئ التي وضعتها ، إنهم حبسوا خليفتك ، ولكن جنودك لم تخف ، إنهم حبسوا رئيسكم
فريداً ، ولكن حبس الرئيس لا يخيفنا ، ليحبسوا من شاءوا ، فالشدائد لا تزلزل أقدامنا »
فقبلت كلمته بالتصفيق والحماسة ، وتعاقب الخطباء على المنبر ، متحدثين عن ذكرى
الزعيم الأول ، وسجن الزعيم الثاني

وسار في هذا اليوم موكب للذكرى في الإسكندرية ، وكذلك أقيمت لها حفلات في
كثير من البنادر والأقاليم

قصيدة خليل مطران

ونظم الشاعر الكبير خليل مطران قصيدة عصماء عن هذه الذكرى ، قال :
ضريح على نجد الصلاح مقام فيا زائره إنه لمقام^(١)

(١) النجد : المكان المرتفع من الأرض ، والمقام المنزلة الحسنة

هنا عظة الدنيا ، هنا مبلغ الملا هنا المجد خلد ، والصفاء دوام
هنا باتت النفس الأبية حرة فتم لها فوق المرام مرام
نجت فتسامت ما تسامت مجدة صعوداً إلى حيث المقر سلام
ففي الأوج منها جوهر متألقي وفي الأرض أعراض الحياة رغام
تطلّع علينا أيها الروح من علي فإنك داعينا ونحن قيام
لنا بك أن تذكر عهود وثيقة وهيئات أن ينسى المهود همام
تداعت علينا بعد بينك محنة كما يتداعى بالعودة غمام
فما راعنا منها الوعيد ونالنا أذى فعرفنا كيف كنت تضام
خبرنا من التسهيد ما كنت قبلنا تبيت تقاسيه ونحن نيام
وذقنا من التنكيد ما كنت شاربا غداة تدار الكأس وهي مدام
فشدت عرانا الكارئات مامة وعلمنا هون السقام سقام
لنا أمل نصب العيون ينيرنا فلسنا نبالي أن يجيش ظلام
وما تشكى فالشكاة مهانة سكتنا وندرى المجد كيف يرام
عليك سلام الله إن فريقنا كفيل بسير الدهر وهو عرام
ومصر كما تهوى علينا كريمة وأنت كريم والحياة كرام

رد الحزب الوطني

على تقرير المعتمد البريطاني

وقد وضع الحزب الوطني رداً على تقرير السير إلدون جورست المعتمد البريطاني عن سنة ١٩١٠ ، وأخرجه في يولييه سنة ١٩١١ ، في كتاب قيم ، فند فيه دعاوى الاحتلال ، ووصف فيه حالة البلاد الحقيقية في عهده ، وجعله أربعة أقسام ، وهي :

- ١ - سياسة إنجلترا في مصر من الوجهة العامة
- ٢ - الحكم الذاتي في مصر
- ٣ - تنفيذ دعوى الاحتلال أنه جاء مصر ، فأغناها من فقر ، وأسعدها من شقاء
- ٤ - التعليم في عهد الاحتلال

خروج الزعيم من السجن

قضى الزعيم الستة الأشهر المحكوم عليه بها ، وخرج من السجن صبيحة يوم الثلاثاء ١٨ يوليه سنة ١٩١١ (٢٢ رجب سنة ١٣٢٩) ، وقد أخفت الحكومة عن الناس موعد الإفراج عنه ، حتى تضلل الجماهير التي كانت ترتقبه حول سجن الاستئناف ساعة خروجه ، وكان المنتظر أن يفرج عنه مساء يوم ١٧ يوليه ، حيث تنتهي مدة سجنه ، وقد ظلت الجماهير ترتقب خروجه منذ هذا المساء ، ولكن لم يؤذن له بالخروج إلا في الساعة الخامسة من صباح اليوم التالي

حدثني الأستاذ محمود العمري ، أحد تلاميذ فريد الأوفياء ، أنه وجهاً كبيراً من الشباب ، اجتمعوا في قهوة بباب الخلق مساء يوم ١٧ يوليه ، ينتظرون خروج الزعيم ، وظلوا يرقبون خروجه حتى أقفلت قهاوى الميدان حوالى الساعة الثانية بعد منتصف الليل ، فظلوا واقفين في الميدان حتى الساعة الخامسة صباحاً ، إذ خرجت من السجن عربتان من باين مختلفين في وقت واحد ، لتضليل الجماهير ، حتى لا يعلموا في أيتهما كان فريد ، ولكنهم لم يلبثوا أن عرفوا العربة التي كان يركبها ، فلحقوا بها برغم محاولة البوليس إبعادهم عنها ، وحفوا بالزعيم في مظاهرة كبيرة وصحبوه حتى منزله بشبرا ، ثم انضمت إليهم جماهير أخرى كانت تنتظره عند كوبرى شبرا ، ورافقه الجميع إلى منزله

خرج الزعيم من السجن كما يخرج السيف من غمده ، خرج أقوى ما يكون ثباتاً على الجهاد ، وعزماً على الكفاح لأجل مصر ، وكتب يوم خروجه مقالا رائعاً عنوانه (من سجن إلى سجن) ، عبر فيه عن شعوره ، وهو في السجن ، وعند خروجه منه ، قال :

« مضى على ستة أشهر في غيابات السجن ، ولم أشعر أبداً بالضيق إلا عند اقتراب أجل خروجي ، لعلمي أنى خارج إلى سجن آخر ، هو سجن الأمة المصرية ، الذى تحده سلطة الفرد ويحرسه الاحتلال

« نعم إن كل أمة هضم حقها وحرمت دستورها واستبدت بإدارتها حكومة فردية تعززها الجيوش الأجنبية ، لهى أمة سجينه ما دامت أمورها بيد غيرها ، تحكمها وزارة لا تتفق أعمالها مع شعور الأمة ، ولا مع حاجات البلاد ، ويقول عنها عميد المحتلين أن لا وظيفة لها إلا تنفيذ نواحي (أى أوامر) « حكومة جلالة الملك » ، حقيقة لم أشعر أى انشراح عند حلول أجل مفارقتى لهذه الغرفة الضيقة التى قضيت بها ستة أشهر قريه ، أى مائة وستاً وسبعين

تذكرة المسجون

اورنيك حصون نمرة ٣٠

نمرة الدوسيه ٥٧٨		تسمية السجين محمد فريد		نمرة بالدقة العمومي ٦٩٨	
اسم محمد فريد		مديرية تسوارنج		مركز شبرا	
بلد شبرا		السن ١٩٠٩		الاستئناف الافراج تحت شرط	
الملك الانساني ١٦١١		الملك النهائي ١١		الافراج لوظة المدة ١١	
عدد السوايق					
الصحة					
النوع الحبس					
المدة ١١					
أيام شهر سنة ١١					
درجة الاشغال					
محال السجن					
تسوارنج		أودة		عنبر	
١٧ يوليو ١٩١١		٤٤		١١	
تسوارنج		درجات		تحريرة	
١١		١٨ يوليو ١٩١١		درجة ثلثة	
١١		١٨ يوليو ١٩١١		درجة ثمانية	
١١		١٨ يوليو ١٩١١		درجة أول	
تسوارنج		نوع الشغل		تحريرة	
١١		١٨ يوليو ١٩١١		درجة ثلثة	
١١		١٨ يوليو ١٩١١		درجة ثمانية	
١١		١٨ يوليو ١٩١١		درجة أول	

تذكرة السجين محمد فريد

وقد أعطيت له يوم الإفراج عنه ، وتجد فيها اسم الفقيه ، وبيان التهمة ، « تحيين كتاب وطنيتي »
 وبيان الحكم (حبس بسيط ٦ شهور) ، ومدة الحبس (من ٢٣ يناير سنة ١٩١١ إلى ١٧ يوليه
 سنة ١٩١١) ، وتاريخ الإفراج عنه في صبيحة اليوم التالي (١٨ يوليه - ٢٢ رجب سنة ١٣٢٢) ،
 ورقم الغرفة التي قضى بها مدة الحبس ، وتوقيع مأمور السجن (عبد الرحمن سري)

ليلة كاملة ، لعلمي أنى خارج إلى سجن أضيق ، ومعاملة أشد ، إذ أصبح مهدداً بقانون المطبوعات ، ومحكمة الجنابات محروماً من الضمانات التي منحها القانون العام للقتلة ، وقطاع الطريق ، فلا أثق أنى أعود لعائلتي ان صدر منى ما يؤلم الحكومة من الانتقاد ، بل ربما أوخذ من محل عملى إلى النيابة ، فالسجن الاحتياطى ، فمحكمة الجنابات ، إلى السجن النهائى ، وستبقى حالتنا كذلك حتى نسترد الدستور وتفى انجلترا بوعودها المتكررة فتجلبو عن بلادنا

« قضيت هذه المدة فى السجن دون أن أشعر بأقل ضيق ، وكنت كلما شعرت بأن شيطان الضجر يسعى لأن يجد إلى نفسى سييلاً ، تذكرت ما قاساه خدام الوطن فى كل البلاد ، مثل الايطاليين والفرنسيين ، وأحرار الأتراك فى عهد عبد الحميد ، وما يقاسيه الآن أحرار بولونيا والروسيا فى سيبيريا ، وفى السجن ، من أنواع العذاب ، كالضرب بالسياط والموت جوعاً ، وهلم جرا ، فأقول فى نفسى إن هذا الحبس لا شىء فى جانب حبه لمصر ، أمى العزيزة فيذهب عنى الضجر ، وتزداد عزيمتى اشتداداً

« حكم على بالحبس ، فلقيت من قومي عطفاً عظيماً ، ومن جميع الجرائد المحلية على اختلاف مذاهبها ، وتباين لغاتها ، ميلاً شديداً ، ومن جرائد أحرار العالم الأوروبى ، والعالم الإسلامى أجمع ، تقديرًا لحكم محكمة الاستئناف ، لم يسمح قانون المطبوعات لجرائدنا بنقله ، فوجب على شكرهم أجمعين شكراً جميلاً

« ظن أعداء حزبنا الوطنى ، وخشى محبونا أن يكون لحبسى هذا أقل تأثير فى سير الحزب ونموه وانتشار مبادئه الحققة بين طبقات الشعب ، ووصولها إلى أعماق قلوبه ، ولكن لله الحمد ، فقد برهن حزبنا أثناء اعتقالى بين جدران هذا السجن على أنه حزب الوطن ، حزب الشعب ، لا يؤثر فيه حبس رئيس ، كما لم يتف سيره موت مؤسسه رحمه الله ، فان حبس أو مات رئيس قام بدله رؤساء متضافرون على مؤازرته ، متضامنون على نصرته ، عاقدون الخناصر على الوصول به إلى غايتنا وغاية كل وطنى (ولو كان منافقاً) وهى الجلاء والدستور »
وختم مقاله بقوله :

« إن الحزب لم يقم على شخص معين ، بل هو قائم على أعناق نفر غير قليل من الرجال المعدودين ، الذين لا يقفهم وعيد ، ولا تؤثر فيهم الوعود بالوظائف العالية ، ولا الرتب والأوسمة وأن كل ما يبذل فى سبيل استمالتهم لسياسة الحكومة ، أو السكوت عن المطالبة بالجلاء والدستور ، يذهب هباءً منثوراً ، ولا يترك أدنى أثر فى وطنيتهم الصادقة ، وإخلاصهم وتقانيهم

في خدمة الأمة ، دون أن يبالوا بمن يسقط منهم في ساحة هذا الكفاح ، أو ينظروا لعدد من يضحى منهم في سبيل الشرف ، وخدمة المبادئ الحقة ، وهم في ذلك كالجند في ميدان القتال ، إذا سقط منهم واحد ضم الباقون صفوفهم ليسدوا الثمة التي أحدثت في هذا الفراغ ، وبذلك يصلون إلى فتح قلعة الحرية ، وتقويض (باستيل) حكومة الفرد ، ومعتل الاحتلال الأجنبي ، ألا فليعلم الأعداء والمحبون ، أن حزبنا سيظل حزب التقدم ، وأن شعارنا كان ولم يزل ، وسيكون دائما : إلى الأمام ! إلى الأمام ! »

مأدبة الكونتنتال

وأقامت اللجنة الإدارية للحزب الوطني مأدبة في فندق الكونتنتال ابتهاجا بخروجه ، خطب فيها على فهمي كامل بك ، محييا الرئيس ، وارتجل الفقيه في ختامها كلمة قال فيها :
« إخواني الأعزاء :

« اجتمعنا هنا قبل أن أحبس بيومين ، كما قال حضرة أخى الفاضل ، والآن نجتمع بعد أن قضيت في ذلك السجن ستة أشهر سويا ، لقد أطنبوا وأسهبوا في تقدير أعمالى ، ولكنى لا أرى لى فضلا ، ما بقى الاحتلال فى بلادنا ، وسواء على ما بقى فيها أن أكون طليقا أو معتقلا ، فانى فى كلتا الحالتين لا أعد نفسى إلا سجينا ، ولا ينبغى أن نعتبر أنفسنا إلا مسجونين

« إننى ما خرجت من سجن إلا إلى سجن فى صورة أخرى ، ولقد كان كل اعتمادى بعد معونة الخالق على رجال اللجنة الإدارية ، تلك اللجنة التى لارئيس فيها ولا مرءوس ، بل الكل رئيس ومرءوس ، نعمل جميعا لغرض واحد ، بمبدأ واحد ، وقلب واحد وجل أملنا استقلال مصر وإجلاء الاحتلال عنها ، إننا أيها الأعزاء ، لا ينقصنا الدستور وحده ، فإن غاية كل مصرى تحرير مصر من كل احتلال ، عسكريا كان أو إداريا ، أو اقتصاديا ، ومن أجل ذلك نعمل موقفين ، وإننى أرجو منكم أيها الإخوان ألا تغلوا فى تقدير عملى ، ولا تنظروا إليه بمنظار مكبر ، ودعونا نعمل ، إن الله معنا ، وهو بنصرنا كفيلا »

الخلاف بين المسلمين والأقباط

فى خلال غيبة الزعيم فى سجنه ، حدثت فتنة الخلاف بين المسلمين والأقباط ، وانعقد

المؤتمر القبلى بأسيوط ، فى شهر مارس سنة ١٩١١ ، ثم المؤتمر المصرى بمصر الجديدة فى
أبريل — مايو ، ردا عليه

وكان كلا المؤتمرين مظهرا يؤسف له من مظاهر الخلاف بين المسلمين والأقباط ، وكلاهما
قد اجتمع والفقيد فى سجنه ، ولو كان حراً طليقا لما رضى بهذه المظاهر ، ولنصح باجتنابها ،
ولاً ممكنه أن يعيد التفاهم بين الفريقين ، لأنه هو ومصطفى كامل ، أول من وضعوا أساس
الوحدة القومية ، وجعلوا الوطنية عقيدة لجميع المصريين على السواء ، ومثل هذه المظاهر لم يفد
منها سوى الاحتلال ، ولم تصدر عن نظر سليم فى الأمور ، ولقد قيل وقت انعقاد المؤتمرين
أن يد السير إلدون جورست ، المعتمد البريطانى ، لم تكن بعيدة عن الدعوة إليهما ، ومما يؤيد
ذلك أن الوزارة كانت مؤيدة عقد المؤتمر المصرى ، ردا على المؤتمر القبلى ، وهى التى فكرت
فى إسناد رأسته إلى مصطفى رياض باشا رئيس الوزراء الأسبق ، وقد أوعزت إليه بقبول
الرأسة ، على شيخوخته ، ولو لم يكن الاحتلال مغتبطا بهذه الحركة ، أو راضيا عنها ، لما
فكرت الوزارة فى تأييدها ، ومما يؤيد ذلك أيضا أن جميع مواضع المؤتمر المصرى ، بله
المؤتمر القبلى ، قد خلت من أى معارضة للاحتلال ، أو انتقاد لسياسته ، أو مطالبة له
بتحقيق وعوده ، فى حين أن طابع المؤتمرات الوطنية فى ذلك العهد إنما هو توجيه الأمة
لمقاومة الاحتلال والجهاد فى سبيل الاستقلال ، ومما يستوقف النظر حقا أن خطباء المؤتمرين
لم يقولوا كلمة ضد الاحتلال ، ولم يكن هذا منهج النقيذ فى خطبه ومقالاته ، ومما يشرف
تاريخ فريد حقا ، أنه لم يشترك فى هذه المظاهر التى تناق منجه ومنهج مصطفى فى تدعيم
الوحدة الوطنية ، وقد كتب عن ذلك ما يأتى فى مذكراته :

« فى أثناء حبسى ، شرع فى المؤتمر المصرى ، الذى جمعه محمد سعيد باشا ، بناء على
رغبة السير إلدون جورست ، لمحاربة الأقباط ، وبالتالي للتفريق بين الأقباط والمسلمين »

وفاة السير إلدون جورست (يوليه سنة ١٩١١)

وتعيين اللورد كتشنر معتمدا لبريطانيا

حدث فى خلال سجن الزعيم أن تعرضت « سياسة الوفاق » للتصدع ، إذ توفى السير
إلدون جورست المعتمد البريطانى فى ١٢ يوليه سنة ١٩١١ ، وعين بدله اللورد كتشنر ، ولم يكن
المعتمد الجديد ممن يرون اتباع سياسة الوفاق ، بل عرف عنه قبل قدومه إلى مصر أنه سيعيد
عهد كرومر ، وقد أعاده فعلا عقب مجيئه

وبذلك دخلت سياسة الوفاق في دور الاحتضار ، وقد سعى الخديو تلقاء ذلك في أن يعدل الحزب عن موقفه حياله ، تبعاً لتبدل سياسة الوفاق معه ، فيتصل به ويؤيده بإزاء المعتمد البريطاني الجديد ، فرفض الفقيه أن يجعل للحزب صلة بالخديو ، وأخذ له شعار الاستقلال عن جميع السلطات

ولقد جاء اللورد كيتشنر إلى مصر بطريقة غير مألوفة ، فقد وصل إلى الإسكندرية^(١) ، نقله بارجة حربية بريطانية ، فكأنه قد جاء قائداً للحرب لا رسولا لسلام ، وفي اليوم التالي لوصوله زار الخديو بسرأي رأس التين زيارة خاصة ، وفي اليوم نفسه قابله مقابلة رسمية ، وقدم إليه أوراق اعتماده ، وألقى بين يديه الخطبة المعتاد إلقاؤها من معتمدى الدول الأجنبية ، ولكنه أدخل فيها عبارات تدل على انتحاله صفة السيطرة على حكومة البلاد وإدارتها ، قال : « وإني آمل أن هذا الوئام مع ودادى القديم لمصر يسهل على أداء العمل الذى أبتغيه من صميم فؤادى ، ألا وهو السهر على سعادة مصر بما تسمح لى به الوسائل وبموافقة وتمضيد سموكم »

وقال أيضا : « وإذ قد عدت إلى هذه البلاد فسأوجه رغائى وقواى للمحافظة على هذا الارتقاء والعمل على إنمائه »

فهذه الخطبة تشبه أن تكون خطبة عرش ، لا خطبة معتمد دولة أجنبية يقدم أوراق اعتماده إلى ملك البلاد

وظهر اللورد كيتشنر فعلا بمظهر الحاكم بأمره ، فلم يكذب يمر شهران على تقديمه أوراق اعتماده حتى وقعت حادثة أخرى تدل على سيطرته ، إذ ذهب لحضور التشريفات الخديوية بسرأي عابدين لمناسبة عيد الأضحى (ذى الحجة ١٣٢٩ — ديسمبر سنة ١٩١١) في غير الموعد المضروب لمعتمدى الدول الأجنبية ، وطلب مقابلة الخديو ، فأجيب إلى طلبه في الحال ثم انه أخذ يتولى بنفسه افتتاح المشاريع العامة ، ويرأس حفلاتها ، ويطوف في البلاد ، ويقابل وفود الأعيان مقابلة ملك البلاد ، فكان ذلك إيذاناً بانقضاء عهد سياسة الوفاق ، وعودة سياسة السيطرة الإنجليزية السافرة

(١) يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١١

خطبة الرئيس في دار العلم

يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩١١

ألقى الزعيم بدار العلم ، مساء الخميس ١٤ سبتمبر سنة ١٩١١ ، لمناسبة الذكرى التاسعة والعشرين لدخول الإنجليز العاصمة ، خطبة ضافية عن حالة البلاد السياسية ، وكانت هذه أول خطبة سياسية جامعة ألقاها بعد خروجه من السجن ، وقد قوبل بالحماسة الفياضة والاهتاف الشديد من المجتمعين الذين ازدحمت بهم دار العلم بشارع الصنافيري ، وكانوا يزيدون على أربعة آلاف ، حتى ضاق بهم المكان ، واضطر الكثيرون منهم إلى الوقوف بدأ خطبته بقوله :

« إخواني الأعزاء : إننا مجتمعون الليلة لا للاحتفال بعيد الدستور ، ولا بتاريخ خروج الإنجليز من مصر ، ولا لإحياء ذكرى عمل مجيد قامت به الأمة ؛ ولكن أقول مع الأسف الشديد ، اننا اجتمعنا لتذكير الأمة بأشأم أيام تاريخها ، ذلك اليوم الذي أفل فيه نجم استقلالها النوعي »

ثم أخذ يذكر الأمة بيوم ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، وانتهى إلى قوله :

« إن ذكرى الأيام السود والحوادث المؤلمة لما يقوى هذه النهضة بلا شك ، ألا فاذكروا يوم ١٤ سبتمبر ولا تنسوه أبداً ، اذكروه كذكركم آباءكم أو أشد ذكراً ؛ اذكروه قياماً وقعوداً وعلى جنوبكم ، ولا تدعوا هذه الجروح تندمل ، أو يخفف ألمها بالمخدرات والمنومات التي يسمى في استعمالها أنصار الاحتلال »

وتكلم عن سياسة الحركة الوطنية ، وردّ على انتقاد أنصار الاحتلال لها ، قال :

« يأخذ علينا الأعداء والخصوم السياسيون أننا متطرفون في حب بلادنا ، متهورون في الدفاع عن حقوقها ، لا نرحم من نعتقد فيه التذبذب ، أو نرى منه عدم الإخلاص ؛ ويدعون تارة أخرى أننا حزب هياج ، نسعى بعملنا إلى القضاء على اليسير الباقي لنا من الحقوق ، ويهدّدوننا في كل آن بصواعق الاحتلال التي يسقطها علينا بيد إخواننا في الوطن ، وهم يعلمون — والله أعلم — إنهم لكاذبون ؛ وأنه لا تطرف ولا غلو في حب الإنسان لبلاده »

ثم تكلم عن موقف الحركة الوطنية تجاه تعيين اللورد كيتشر معتمداً لاجلسترا في مصر ، قال :

« من الحوادث التي اشتغلت بها الصحافة في هذه الشهور ، تعيين لورد كتشنر معتمداً سياسياً للدولة المحتلة في هذه الديار ، بدلا من سير إلدون جورست ؛ وبمجرد إشاعة هذا الخبر ارتعدت فرائص ، واستككت أسنان ، وهلعت قلوب ؛ وأخذت جرائد تتكهن بما ستكون عليه سياسته قبيل السلطة الشرعية ، فذهبت وفود إلى لندره لاستطلاع خبايا ما يكمنه ، ولاستئذنه إلى فريق من الأمة دون الفريق الآخر ، ولتحسين سياسة الوفاق له ؛ فقابل اللورد من اضطرته اللياقة والمجاملة لمقابلتهم ، ورفض مقابلة الباقيين ، مرجئا إبداء رأيه لمحدثيه إلى ما بعد حضوره إلى مصر ، ووقوفه على أحوالها ، ولم تزل هذه الحركة قائمة للآن ؛ وقد ازداد الروع والهلع منذ حدد اللورد موعد مغادرته لندره لتسلم وظيفته الجديدة ، ولكن على أي فريق استولى هذا الرعب ؟ على طائفة من الناس دون غيرهم ، هي طائفة طلاب المنافع الشخصية ، طائفة من يبحثون عن مصالحهم الخصوصية ، ولو كان من ورأيها ضياع البلاد ، طائفة المتكالبين على الوظائف حبا في مرتباتها أو جاهها ، طائفة عبّاد السلطة ما دام في يدهم شيء منها ، يمكنهم استعماله في جر المنافع لأنفسهم أو للمقرّبين منهم ، أو في الانتقام من خصومهم السياسيين ، الذين كانوا من أعزّ أصدقائهم ، قبل أن يشغلوا هذه المناصب ، أما بالنسبة للأمة على العموم ، وللفريق القائم من أبنائها بالحركة الوطنية على الخصوص ، فإن استبدال عميد بعميد ليس بالشيء الذي يضطربون له ما دام الاحتلال موجوداً

« نعم لقد صدق لورد كرومر في خطابه بيبور سودان حيث قال : « انجليزى يذهب وانجليزى يجيء » ، فإننا نعلم أن للانجليز خطة سياسية مرسومة للوصول إليها مهما اختلفت الطرق ، وهي ابتلاع وادي النيل تدريجاً بواسطة المصريين أنفسهم ؛ فسواء كان المنفذ لهذه السياسة كرومر أو جورست أو كتشنر ، فالنتيجة واحدة ، ما بقي من أبناء مصر من يوقع على ما يطلبون إصداره من الأوامر ؛ أما الأمة التي يقع عليها أثر هذه الأوامر ، فسيان لديها أن تكون السياسة سياسة وفاق أو شقاق ، ما دامت النتيجة لم تتغير ، وما دامت محرومة حق مراقبة أعمال الحكومة ، بواسطة من تنتخبهم عنها من أبنائها المخلصين ؛ لذلك لم يستول عليها ما استولى على فريق أصحاب المطامع من الخوف ، بل هي باقية كما كانت ، مستمرة في المطالبة بحقوقها التي في مقدمتها الجلاء بالطريقة التي رسمتها لنفسها والتي لن تحيد عنها أبدا مهما سنت الحكومة بأمر العميد من القوانين الاستثنائية ، والأحكام العرفية ، فإنها لا تخشى الضغط ولا الإرهاب ، كما لا تؤثر فيها الاستمالة أو الاستعطاف أيا كانت أشكاله

مسئولية الوزراء

« ونحن على أى حال ملقون المسئولية دائماً على من يؤيدونه من الحكام المصريين الذين يوافقون صاغرين على كل ما يطلبه منهم رجال الاحتلال من الأوامر ، بغير نظر إلى عواقبها مهما كانت مخالفة للحق والعدل ، نعم إن مسئولية الحكام المصريين لكبيرة أمام التاريخ ، فالإنجليزى الذى يبذل جهده لا ابتلاع مصر يؤدى خدمة لبلادہ بسعيه فى نشر نفوذها وتقوية سلطانها ، ولكن ما عذر المصرى الذى ينفذ رغائب الأجنبي المضرة ببلادہ ، ويساعد ذلك الأجنبي على استعباد أمته واسترقاقها ؟ لا عذر له والله ، إلا إذا اعتبرنا الطمع عذرا ، وجعلنا حب المصالح الذاتية فوق حب الوطن ، وهذا ما لم يقل به أحد للآن ، ولذلك فإنك تجد أصحاب المطامع يجتهدون فى تزوين عملهم أمام مواطنيهم ، وإلباسه ثوب الخدمة الصالحة للبلاد قائلين : « لو تركنا نحن مرا كزنا لاحتلها غيرنا ، وكان أكثر ضررا على البلاد منا ، إننا باجتهادنا ، وبفضل جهادنا مع رجال الاحتلال نمنع شرا كبيرا كان يرتكبه المحتلون ، لو كان غيرنا فى هذه المراكز » ، تلك دعوى المائتين للاحتلال منذ أول عهدنا به إلى الآن ، ولكننا لم نر لهذه المسألة أثرا إلا تغفل رجال الاحتلال فى كل المصالح ، وتبذيرهم ماليتنا فى مصر والسودان ، وزيادة مرتبات هؤلاء المائتين كل سنة ، حتى تضاعفت ميزانية مصروفات الحكومة ، منذ سنة ١٩٠٤ إلى الآن

« إن مسئوليتكم عظمى أيها الحكام أمام الله وأمام التاريخ الذى يسجل عليكم أعمالكم ، ويحكم عليكم حكمه الأخير »

الخدو والأمة

« وضع الإسلام مبدأ من أجل المبادئ بالنسبة لعلاقة الملوك بشعوبهم ، فجعل الحاكم مسئولا أمام أمته عن عمل كل ما يأتية ، جاء فى الحديث الشريف : « كلكم راع ، وكلكم مسئول عن رعيته » ، غير أن الملوك الذين نزع مناهم كل سلطة فعلية وعهد فى مهمتهم إلى وزراءهم فى البلاد المستقلة الدستورية ، قررت القوانين الوضعية إخلاءهم من هذه المسئولية ، بعد ما أقيمت على رجال حكومتهم ، الذين صاروا المسئولين الحقيقيين عن كل ما يحدث فى البلاد لأن القوانين واللوائح والأوامر ، لا يمكن تنفيذها إلا بعد توقيعهم عليها ، ولا يكتفى توقيع الملك وحده ، ومع هذا فأولئك الملوك مع عدم مسئوليتهم لا يمكن أن يكونوا فوق الأحزاب ، بل هم بطبيعة الحال التى تقضى عليهم بانتخاب وزارتهم من حزب الأغلبية يكونون منفذين لجميع

المطالب التي يطلبها ذلك الحزب ، كما حدث لحزب الأحرار في إنجلترا ، خيال ماطلبه بالنسبة
لسلطة مجلس اللوردات

« هذا شأن الملوك في البلاد الدستورية المستقلة ، التي لا تدخل لأجنبي في إدارة شؤونها ،
والتي يقتصر الاختلاف بين أحزابها على بعض المسائل الداخلية ، كمدة الخدمة العسكرية ،
أو كيفية توزيع الضرائب ، أو جعل التعليم إجباريا ومجانيا ، أو ترتيب معاشات للمعجزة
والمقعدين من الأهالي ، وغير ذلك من الأمور التي يختلف عليها الأحزاب ، أما في بلد حكومته
مطلقة ، وقد اغتصبه الأجنبي ، وسعى في ابتلاعه ، والحركة السياسية دائرة فيه على إخراج
الفاصل ، أو السكوت عنه والرضا به ، في مثل هذا البلد يجب أن يكون ملكها أو أميرها
أول المسئولين ، كما يجب أن يكون في مقدمة المطالبين برفع يد الأجنبي ، ووضع حد لوجوده ،
وتركة البلاد لأصحابها

« في مثل هذا البلد يجب على الملك أو الأمير أن يكون في صفوف المدافعين عن حرية
البلاد ، وعن العرش ، ذلك العرش الذي يمثل استقلال الأمة ، ويستمد قوته منها دون
غيرها ، ويجب على الجالس عليه أن لا يعتمد في ذلك إلا عليها ، فهي عدته وهي قوته وهي
سياجه ضد كل غاصب ، ولذلك فمن الحتم علينا أننا لا نطلب الدستور ، ولا أى إصلاح آخر
إلا من الجناب العالى الخديوى ، فسموه هو النائب عن الأمة ، والممثل لها ، والمكلف بالدفاع
عن حقوقها ، المطالب برد دستورها إليها ، وبالسعى في وضع حد لتدخل الإنجليز في مصالح
الحكومة ، كما أنه هو المكلف قبل كل مصرى بمطالبة الإنجليز بالجلاء عن البلاد ، والأمة
من صغيرها لكبيرها رجالا ونساء ، تساعده إذ ذاك على استرداد كل هذه الحقوق المنصوبة ،
وتضحى بأرواحها عند أقل إشارة منه ، مادام متحدا معها في المبدأ والغاية ، وان كل من
يقول بعدم مسئولية سموه ، وأنه خارج عن الأحزاب ، وبعدم جواز مطالبته بمساعدة الوطنيين
المخلصين في مساعيهم لخلاص البلاد ، لهم ألد أعدائه ، وهم المفرقون بينه وبين أمته ، وهم
المائلون للأجنبي ، وهم العاملون على ضياع البلاد »

وختم خطبته بالاحتجاج على الاحتلال ، وأرسلت برقيات الاحتجاج في هذا الصدد ،
وقد قوبلت الخطبة من الحاضرين بأعظم مظاهر الحماسة والإعجاب
ونشرت الصحف جميعها نبأ هذا الاجتماع ، وما كان له من روعة ، ورحبت بخطبة الفقيه ،
قالت جريدة (جورنال دى كير) في وصف الاجتماع :

« قصد البارحة جم غفير إلى إدارة جريدة (العلم) واحتشدوا في فناءها الواسع ، وما

حانت الساعة التاسعة حتى وقف سعادة محمد بك فريد رئيس الحزب الوطنى ليتكلم على « الحالة الحاضرة فى مصر » ، وما وقف حتى حياه الجمع تحية الإخلاص ، فارتفعت الأصوات وتحركت الأيدى حركة وفاء لمصر ، وتشجيع للخطيب العظيم ، ومما يلاحظ هنا أن الزحام كان شديدا جدا ، إذ كان السامعون فى موقف حرج لا يستطيع معه واحد أن ينقل قدمه أو يبرح مكانه ، ومع ذلك فإنهم كانوا فرحين مستبشرين ، وما كانت علائم السرور البادية على وجوههم إلا برهانا ساطعا على ذلك ، والفضل فى هذا لقوة الخطيب وتأثيره اللذين استطاع بهما أن يملك قلوب سامعيه وينشر السكينة بين آلاف المتراحمين »

ونشرت جريدة (اجبشيان جازيت) الإنجليزية فى عددها الصادر يوم ١٥ سبتمبر سنة ١٩١١ تحت عنوان (رئيس الحزب الوطنى ، خطبة سياسية) ما يأتى :

« ألقى محمد بك فريد رئيس الحزب الوطنى خطابا سياسيا فى دار جريدة العلم ليلة أمس ، وقد حوى الخطاب المذكور احتجاجا مطولا على الاحتلال البريطانى ، لأن أمس كان تذكّر دخول الجنود الإنجليزية القاهرة بعد واقعة التل الكبير ، ولقد لاحظت الصحافة المصرية كافة هذه الذكري ، فنشرت المقالات المتعددة بعضها تحت عنوان (ذكرى مؤلمة) والبعض (يوم حداد) وغير ذلك ، كل على حسب مشربه السياسى ، وكان عدد الحاضرين فى دار جريدة العلم كبيرا ، وازدحمت ردهاته بالشبيبة المصرية التى كان يتكون منها أغلب الحاضرين ، وظهر البك فى صحة جيدة ، على الرغم من قرب مفارقتة للسجن ، ومع أنه كان يقرأ خطابه كمادته ، فإنه كان يلقيه بحماسة شديدة ، وبلغ عدد الحاضرين نيفا وأربعة آلاف ، بينهم كثير من طلبة المدارس الأميرية والجامعة الأزهرية ، وكان الدخول مباحا للجميع ، ولم يكن البوليس حاضرا بملابسه الرسمية ، بل كان مأمور القسم واقفا فى الخارج ومعه بعض رجال البوليس السرى ، وحضر فريد بك فى الساعة التاسعة وربع ، فحياه الحاضرون بقولهم : (ليحيى الحزب الوطنى) ، وكان لابسا ملابس سوداء ، وقد بدأ فى خطابه بعد حضوره مباشرة » ثم أنت الجريدة على ترجمة جزء كبير من الخطبة

استئناف الجهاد فى أوروبا

سافر الزعيم إلى أوروبا بعد إلقاء خطبته بأيام ، لحضور مؤتمر السلام ، الذى كان مزعما عقده روما فى أوائل أكتوبر سنة ١٩١١ ، وقد صحبته فى هذه الرحلة ، وكان معنا الأستاذ أحمد وفتيق ، وسبقنا إلى إيطاليا أحمد بك لطفى للغرض ذاته ، ولكن المؤتمر لم ينعقد ، وتأجل

عبد الرحمن الرافعي
الدكتور منصور رفعت
الأستاذ احمد وفيق



الزعيم محمد فريد

يتوسط ثلاثة من تلاميذه (انظر ص ٢٥٠)
(أخذت هذه الصورة بباريس في سبتمبر سنة ١٩١١)

اجتماعه بسبب نشوب الحرب الطرابلسية على اثر الإنذار النهائى من إيطاليا إلى تركيا في
أواخر سبتمبر سنة ١٩١١ ، وقد ذهبنا صحبة الفقيه إلى باريس ، ثم إلى ألمانيا والنمسا ، ثم
إلى الاستانة

سفره إلى لندن

الاجتماع الأول بها

وقصد الفقيه لندن في أوائل أكتوبر سنة ١٩١١ ، فإنا وصلها في اليوم الرابع منه
حتى دعاه المستر ويلفرد بلنت إلى حضور اجتماع كبير ، عقده الشريون النازلون بلندن في
ذلك اليوم ، ودعوا إليه أصدقاءهم من أحرار الإنجليز ، للاحتجاج على غزو إيطاليا طرابلس
الغرب ، فلبى الدعوة ، وحضر الاجتماع ، فقابله الحاضرون بالإجلال والاحترام ، وجلس في
صدر المكان بجانب المستر بلنت ، ورأس الاجتماع اللورد لامنجتون ، وجلس بجانبه المستر
براون المستشرق المعروف ، وتماقب الخطباء في هذا الاجتماع ، محتجين على عدوان إيطاليا ،
وطلبوا وساطة الدول العظمى بين المتحاربين لحفظ كيان تركيا ، ثم دعى الفقيه إلى الخطابة ،
ولم يكن على استعداد للدعوة ، ولكنه ارتجل خطبته باللغة الفرنسية ، حمل فيها على الغزو
الإيطالى خاصة ، وعلى السياسة الاستعمارية الأوروبية عامة ، وألقى التبعة في عدوان إيطاليا على
جشع إنجلترا وفرنسا ، وسبقهما إياها في الاعتداء على الشعوب الشرقية ، قال :

« إنى أشترك مع الحاضرين في إظهار مقتهم لإيطاليا ، ولعملها الفظيع ، كما أظهر
عواطفى وشعورى نحو الأمة العثمانية ، لكن أرى من الواجب علينا أن نحتج لا على أعمال
إيطاليا فقط ، بل على كل أمة تحتل قطعة من أملاك تركيا أو من بلاد الإسلام على العموم ،
وبالأخص على بريطانيا العظمى وفرنسا اللتين قدمتا لإيطاليا أسوأ مثال باحتلالها مصر
وتونس والجزائر ، ورفع الحماية الفرنسية على مرا كس ، فإن عمل إيطاليا هذا إنما هو حلقة
من سلسلة أعمال اتفقت دول أوروبا على ارتكابها ببلاد الشرق ، لمحو سلطة الإسلام
السياسية ، نعم إن بعض الدول تستعمل الأناة والمطاولة في تنفيذ أطماعها ، ولكن إيطاليا
خشيت أن تقوى تركيا فتمنعها من تنفيذ ما هى مصرة عليه من مدة ، ومتفقة عليه مع باقى
الدول الأوروبية ، واتبعت سبيل التهور والطيش اللذين توصف بهما الأمم الجنوبية من
أوروبا ، فاستعجلت الأمر وأسرعت فى تسيير هذه الحملة ، فاللوم ليس على إيطاليا فقط ، بل
عليها وعلى الدول التى وافقتها على هذا العمل الفظيع ، ولتعلم إيطاليا أنها سترى من ليوث

العرب أضعاف ما لاقت من الأحباش ، وأنها ستلاقي من مسلمي الأرض من المقاطعة الشديدة ، ما يحملها من الخسائر أضعاف ما تنتظر الحصول عليه من احتلالها طرابلس إن تم لها الأمر فيها »

فقوبلت هذه الكلمات بالتصفيق الحاد ، وهتف الحاضرون للفقيد ، وهناؤه على حبسه في سبيل دعوته ، فشكرهم بما وسعه المقام ، ودعوه إلى اجتماع نال للغرض نفسه ، يعقد تحت رأسته ، يوم السبت ٧ أكتوبر سنة ١٩١١ ، فلبى الدعوة شاكرًا

الاجتماع الثاني

عقد الاجتماع الثاني يوم ٧ أكتوبر بقاعة (كوكستون هول) برأسه المترجم ، وحضره جمع كبير من الشرقيين ، على اختلاف مللهم ، ونحلهم وجنسياتهم ، فخطب في عدوان أوروبا عامة على الشرق والإسلام ، واعتداء إيطاليا الأخير خاصة ، وواجب الأمم الشرقية حيال هذه الاعتداءات المتكررة التي لا تقف عند حد ، قال :

« أيتها السيدات . أيها السادة : إنني لسعيد لوجودي بين صفوف هذا الاجتماع الذي ضم بين جوانبه كثيراً من الشرقيين على اختلاف الأديان والأجناس ، والذي ما انعقد في هذه القاعة إلا وهو متأثر بمحض حب الإنسانية والعدل ، وإن هذا الإخاء الذي تجلّى اليوم في أبهر مظاهره ، ليثبت للملأ أن الشرق بدأ يرى الخطر الذي يهدده في حياته ، كما بدأ يشعر بضرورة الاتحاد ، ليقاوم مقاومة جديّة ، هذه المطامع الأشعبية ، التي تهاجمه وتهدهه بالابتلاع من كل ناحية ، إن الغرض من هذا الاجتماع ، إنما هو الإعراب عن سخطننا على أعمال إيطاليا ضد تركيا ، وإظهار عطفنا على الأمة العثمانية ، التي قاومت حتى اليوم تيار اضطهادات أوروبا ، الساعية جهدها لابتلاع الأمم الخارجة عن دائرة المسيحية ، واستعبادها ، وإننا نقول ذلك لنستعمل الصيغة التي يستعملها الأوروبيون ، إن هذه الحرب المخالفة للعدل ، والتي تعلنها إيطاليا على تركيا من غير مسوغ ، ليست إلا حلقة من سلسلة حروب بدأت في القرن الثاني عشر ، مع الحروب الصليبية ، ولا تنتهي إلا بعد أن تخضع أوروبا كل ما هو خارج عن دائرتها ، إن هذه الحرب حرب جنس ودين ، ومهما حاول السياسيون إسنادها إلى أسباب دهنت بطلاء الإبهام والتفريز ، فإهم بمزحزحها عن كونها استمراراً للحروب الصليبية ، الموجهة ضد الأمم الشرقية ، إسلامية وغير إسلامية ، ولقد كانت الهند وما والاها ، أول ضحية لهذه الغارة المسيحية من يوم اكتشاف رأس الرجاء الصالح ، وكان أول الفاتحين

فاسكودي جاما وألبو كرك وغيرهم من الفاتحين البرتغاليين ، أما أمريكا فكانت غنيمة
الإسبانيين ، الذين ذهبوا لغزو بلاد الذهب ، ومنذ هذا الحين صارت الهند فريسة لكل دولة
تقبض على مفاتيح البحار ، لا يمكنها أن تتحرر من ربقة هذه العبودية إلا في اليوم الذي
يدرك فيه أبنائها أن نجاحهم هذه نتيجة اتحادهم الذي تخر أمامه الجبال ، دون نظر إلى
اختلاف الأديان والأجناس »

ثم تكلم عن مساعي أوروبا في تقسيم أملاك تركيا ، وعرج على أعمالها في اقتسام
أفريقية ، قال :

« اقتسمت أوروبا أفريقية في الأربعين عاما الماضية ، ولم يبق خارجا عن سلطانها
أو مراقبتها سوى مراكش وطرابلس الغرب ، والآن تسير فرنسا في طريق ضم مراكش
إلى أملاكها الأفريقية ، وتسمى في الاتفاق مع ألمانيا ، لإتمام ذلك ، نظير مساومة لا تطول
كثيراً ، وعلى ذلك لم يبق خارجا عن مراقبة أوروبا في أفريقية إلا طرابلس ، إن إيطاليا كانت
تطمع في هذه البلاد منذ أمد بعيد ، وكانت تنتظر الفرص للاستيلاء عليها دون حرب بواسطة
التدخل السلمي ، ولما فقدت كل أمل في الوصول إلى غايتها بالطرق السلمية ، ورأت أن تركيا
الفتاة تعمل في ظل الحكومة الدستورية على رفع شأن وطنها ، وإنشاء أسطول قوى ، وإتمام
طرق المواصلات ، وعمل كل ما من شأنه أن يجعل البلاد في حالة تمكنها من الدفاع عن نفسها ،
لما رأت إيطاليا كل ذلك ركبت ذلك المركب الخشن للاستيلاء على هذه الفريسة ، وظنت أن
ذلك من السهل قبل أن يتم استعداد تركيا ، وتصبح قوية الشكيمة على ظهر البحار ، وحينئذ
تستطيع أن تدافع عنها ، إنه لمن الثابت أن إيطاليا لم تجسر على إتيان هذا العمل الوحشي ،
ولم تقدم على هذه اللصوصية ، إلا بعد أن اتفقت عليها مع بقية الدول الأوروبية ، قد استعدت
إيطاليا في الخفاء حتى لا تقف تركيا على نياتها ، والآن نشاهد الفصل الأول من هذه الرواية
المحزنة ، نشاهد المنظر الأول من هذه الحرب التي لا يعلم نتيجتها إلا الله »

ثم تكلم عن روح العدوان المتأصل في الدول الأوروبية الاستعمارية ، قال :

« كان الظنون أن شمس السلام العام ، تشرق في أفق السياسة في القرن العشرين ، الذي
لا يتكلم فيه إلا عن مؤتمرات السلام ، وعماكم ومعااهدات التحكيم ، كما ظن أن جميع المسائل
ستحل من غير حرب ، ودون إهراق دماء ، وأن جميع الأمم سترى حقوقها ردت إليها ،
وأنها ستحكم نفسها بنفسها حسب إرادتها ، ففي الوقت الذي تسير فيه الأمم في طريق العدل
والإنسانية ، وفي الوقت الذي تدعو فيه إيطاليا الأمم للاشتراك في مؤتمر السلام بروما ، رأيناها

تستعد لأكثر الحروب مناقضة للعدل ، رأيناها تعد أكبر عمل للسلب والنهب ، لم تر مثله الإنسانية منذ العصور الوسطى ، ولكن إيطاليا لم تكن لترغب في عقد هذا المؤتمر ، ولذلك أجلته بحجة أن الكوليرا على أبواب روما

« إن هذا العمل الوحشي الذي ترتكبه إيطاليا على مرأى من أوروبا وعطفها ، ليثبت جلياً أن غرض عجي السلام بعيد حتى اليوم عن التحقيق ، وأن الإنسانية لم تتقدم كثيراً في سبيل المدنية الحقيقية ، لتدرك مزاياها وتسلك الطريق السوي ، فالإنسانية تبحث الآن عن سبيلها وسط أغراض ومطامع الرجال الذين يريدون إطفاء ظمئهم ، وإشباع بطونهم بالفضة والذهب ، وإن أدى ذلك إلى هلاك الملايين من الأرواح ، وإرواء الثرى بتلك الدماء الزكية ، وجعل الأشلاء ركاباً فوق أديم الغبراء ، في وقت هو أجدر بالهمجية منه بالمدنية »

ثم دعا المصريين والشرقيين إلى التطوع لنجدة الطرابلسيين ، ومقاطعة البضائع الإيطالية ، جزاء اعتداء إيطاليا على طرابلس ، وانتهى الاجتماع بقرار إجماعي بالاحتجاج على عمل إيطاليا ومقاطعة البضائع الإيطالية والصد عنها

عودته إلى باريس

وحدثه عن القضية المصرية

وعاد إلى باريس ، ونشرت له جريدة السيكل حديثاً عن القضية المصرية ، إذ سأله المكاتب عن مهمة اللورد كيتشنر بعد تعيينه معتمداً لبريطانيا في مصر ، فقال

المكاتب : ألم يكن وصول اللورد كيتشنر إنذاراً بأن إنجلترا تريد افتتاح عهد شدة جديد؟

فريد بك : إنى لا أعلم نيات اللورد كيتشنر ، ولكنى علمت أنه طلب بالخاص من وزير الداخلية أن يقدم له تقريراً يومياً عن الحالة في مصر ، وهذه الخطة تدل على أن السلطة الإنجليزية ليست على وشك أن ترخي العنان ، ولكن أريد أن أحذرك من مسألة شاعت شيوعاً عظيماً في أوروبا ، إنهم يتصنعون عادة اعتبار أن إدارة السير إلدون جورست قد امتازت باللين ، وأن اللورد كيتشنر سيعيد عهد كرومر ، ولا جرم أن هذا القول فيه تجاوز كبير ، نعم إن كيتشنر قد يزيد في شدة سياسة اللورد كرومر ، ولكنه لا يتكلف شيئاً في إعادة تنفيذ هذه السياسة لأنها لم تتغير قط ، بل اتبعت في عهد كرومر كما اتبعت في عهد جورست

المكاتب : ومع ذلك فالتحذير ... ؟

فريد بك : نعم هذا ما يفركم ، إن الخديو قد وجد من سياسة جورست ما لم يجده من سياسة كرومر ، بيد أنه لم يكن في تلك السياسة شيء من الحرية ، وكل ما في الأمر أن السير جورست كانت له خطة تخالف خطة سلفه ، كان اللورد كرومر يوجه هجماته ضد الشعب والخديو معا ، ولكن السير جورست أراد أن يضم إليه الخديو ، وهاجم الشعب دون الأمير ، ولقد نفذ جورست قوانين رفض اللورد كرومر استعمالها ضد الصحافة ، ووضع قوانين استثنائية ، وإني لا أقول لك شيئاً جديداً إذا صرحت لك بأن الحكم على وعلى الشيخ عبدالعزيز جاويش كان لآرائنا لا لأعمالنا ، وبالاختصار فإن الحزب الوطني لم يتقهقر في أيام جورست ، ولذلك فإنه لم يتأثر عند قدوم اللورد كتشتر »

ذهابه إلى الأستانة وعودته إلى مصر

ثم ذهب إلى الأستانة لكي يعرب عن عواطف مصر نحو تركيا ، ويؤكد تضامنها وإياها في الدفاع عن طرابلس ضد الغزو الإيطالي ، فلقى من صحافة الأستانة ومن دوائرها السياسية والاجتماعية كل حفاوة وإجلال وقد صحبتته في هذه الرحلة أيضاً ، ورافقته في زيارته للصحف والدوائر السياسية بالأستانة ، وسبقته في العودة إلى مصر ، أما الفقيه فقد غادر الأستانة ووصل إلى مصر في منتصف نوفمبر سنة ١٩١١

حفلة لبعثة الهلال الأحمر

اتجهت عزائم المصريين إلى مساعدة الطرابلسيين في دفاعهم المجيد ضد الغزو الإيطالي ، فأمدوهم بالمال والبعثات الطبية والتطوع في صفوفهم ، وظهرت مصر بمظهر التضامن الإسلامي ، مما أقر لها الزعامة بين الأمم العربية خاصة والشرقية عامة وقد تألفت لجنة عليا برئاسة صاحب السمو الأمير عمر طوسون في أكتوبر سنة ١٩١١ ، لجمع التبرعات للمجاهدين في طرابلس ، وانهاالت عليها التبرعات من كل صوب : وتألفت البعثة الطبية الأولى لمعاونة جرحى الحرب الطرابلسية من الدكتور نصر فريد (بك) والدكتور حافظ عفيفي (باشا) ، والدكتور محمد كمال (بك) ، والدكتور سيد شكري (بك) ، وكلهم من أنصار الحركة الوطنية ، وأقام لهم الفقيه حفلة تكريم وتوديع في فندق شبرد مساء ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١١ ، تبودلت فيها الخطب الفياضة بالعواطف الكريمة ، وسافرت البعثة من القاهرة قاصدة طرابلس الغرب يوم ١١ ديسمبر ، فودعوا بالمحطة توديعاً حماسياً

تعطيل جريدة العَلَم ثلاثة شهور — ديسمبر سنة ١٩١١

وظهور (الشعب)

في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١١ قررت الوزارة تعطيل جريدة (العَلَم) ثلاثة شهور بحجة « سلوكها مسلك الطعن في الحكومة بما يحمل الناس على كراهتها » ، ولأنها نشرت في العدد الصادر بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩١١ مقالة نسبت إليها النكاية بتركيا في الحرب الطرابلسية ، وانتقدت الاحتلال واهمته بأنه أوعز إلى الحكومة بالامتناع عن إيصال التلغرافات التي كانت القوة المحاربة في طرابلس ترسلها إلى الاستانة عن طريق مصر ، ومع أن الوزارة لم تكذب هذا النبأ فإنها اتخذت نشره ذريعة إلى تعطيل جريدة العلم

وقد أصدر الحزب الوطني جريدة (الشعب) بدلا من العَلَم ، وبدأ ظهورها يوم ٢٠

ديسمبر سنة ١٩١١

الفصل الثامن

جهاد الزعيم عام ١٩١٢

استهلّت سنة ١٩١٢ والحرب الطرابلسية على أشدها ، والأمة المصرية متجهة بقلوبها صوب المجاهدين في طرابلس ، تمدّهم بالعمون والمال والتأييد ، وأظهر المجاهدون من آيات الشجاعة والبطولة في مقاومة العدوان الإيطالي مازاد إعجاب العالم بهم ، ودل على أن روح الحياة والحرية والإباء كينة في نفوس الشرقيين كافة ، لا ينقصها إلا من يذكيها وينظمها ، ويجعل منها قوة لا يستهان بها للتغلب على العبودية والاستعمار
وكانت سنة ١٩١٢ أشد على الحركة الوطنية في مصر من سابقها ، إذ أمّنت الوزارة في الضغط والعسف ، وافتتحت في وسائل الاضطهاد والتنكيل

الاحتجاج على اتفاقية السودان

اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطني يوم ١٩ يناير سنة ١٩١٢ برئاسة الفقيه ، وقررت تجديد احتجاجها على اتفاقية السودان ، وأبرق الرئيس هذا القرار إلى وزير خارجية إنجلترا وإلى رئيس مجلس الوزراء بمصر

الذكرى الرابعة

لوفاة مصطفى كامل

أعد الحزب الوطني موكبه السنوي المعتاد ، لإحياء ذكرى مصطفى كامل ، يوم الجمعة ٩ فبراير سنة ١٩١٢ ، فانتظمت صفوف الآلاف من الوطنيين في شارع الدواوين (نوبار باشا الآن) ، وتحرك الموكب في نحو الساعة الثالثة مساء ، وأخذ طريقه إلى مدفن الزعيم الأول كالمعتاد في الأعوام الماضية ، وقد انتظم فيه طلبة المدارس العالية ، والخصوصية والثانوية ، وطلبة الأزهر ، ووفود الجماعات ، وأقسام العاصمة والأقاليم يحملون أعلامهم ، وسار الموكب في خشوع إلى المدفن ، يتقدمهم الفقيه وبعض أعضاء اللجنة الإدارية ، وهناك وقف الخطباء يترحمون على مصطفى ، ويذكرون مآثره ، وينثرون ما جادت به قرائحهم نظما ونثرا ، إلى أن خيم الظلام وانتهى الاجتماع

وأقيمت في الإسكندرية وبعض عواصم الأقاليم حفلات ذكرى الزعيم ، حيث أقيمت فيها الخطب المناسبة لمقام هذه الذكرى العزيزة

احتفال الشباب بالمولد النبوي

واحتفل الشباب بالمولد النبوي الشريف ، برآسة الأستاذ أحمد بك لطفى ، فأقاموا لهذا الغرض سرادقا تبارى فيه الخطباء في بيان مفاخر السيرة الشريفة ، ومزايا الرسالة الإسلامية ، وفضلها على العالم والإنسانية

ظهور كتابي (حقوق الشعب)

مارس سنة ١٩١٢

أجهت نفسي إلى التأليف منذ اشتغلت بالمحاماة ، فأخرجت في مارس سنة ١٩١٢ أول كتاب لي ، وهو (حقوق الشعب) ، ويطيب لي الآن ، بعد مرور ثلاثين عاما على ظهوره ، أن أستعيد بعض ذكرياتي عنه ، وأنشر فقرات من مقدمته ، لأنها تصور خواطري وأفكارى في عهد الشباب ، فقد قصدت من وضعه ، بث روح الوطنية في النفوس ، ونشر الدعوة إلى الدستور ، وتعميمها بين طبقات الأمة ، وتفهم الشعب حقوقه السياسية ، وشرح قواعد النظام الدستوري ، ووسائل الوصول إلى الحرية

وكنت منذ ذلك الحين موقنا بأن القوة هي سياج استقلال الأمم ، فدعوت إلى التذرع بأسباب القوة ، وأعربت عن هذه العقيدة في مقدمة الكتاب ، إذ قلت :

« لست في هذا الكتاب مدعيا وضع مبادئ جديدة أضيفها إلى المبادئ الخالدة ، التي تتبعها كل أمة تجاهد في سبيل حريتها واستقلالها ، تلك المبادئ التي لم تتغير منذ العصور الأولى ، إلى هذه الأيام ، إلى ما شاء الله ، لأن طبائع العلاقات بين الناس أفراداً أو جماعات ، هي هي واحدة ، لا تغيير فيها ولا تبديل

» فالناس منذ خلق الله العالم ، لم يحافظوا على حقوقهم ، ولن يحافظوا عليها إلا بمقدار ما لديهم من شدة وبأس وقوة ، وكذلك الأمم تتصارع وتتنازع في معترك الحياة العامة ، ولا يسود في تنازعها الأبدى مبدأ أيده الحوادث قديما وحديثا ، مثلما يسود بينها مبدأ القوة ، فكم ديسر للأمم حقوق لأن القوة تنقصها ، وكم انتهكت لها حرمت لضعفها وقلة حولها ، ولكم خدعت الأمم نفسها ، وأرادت أن تعيش ضعيفة بين أمم قوية ، فما راعت تلك

الأمم في معاملتها عهدا ، ولا أنجزت وعدا ، ولا احترمت لها حقا ، ولا سمعت منها قولا ، بل كان نصيبها أن توطأ حريتها وحقوقها تحت الأقدام !

« ما أظلم الناس فردا ، وما أظلم الناس جماعات ودولا ! فكما أنه لا يمنع ظلم الإنسان عن أخيه الإنسان إلا القوة ، وأعنى بها قوة الحكومة ، التي تضمن لكل فرد حقه ، كذلك لا تأمن الأمم بعضها ظلم بعض إلا بالقوة ، ولا تحفظ كل أمة وجودها إلا بفضل ما لديها من القوة

« هكذا العالم ، وتلك سنة الله فيه ... فما أنس حظ تلك الأمم التي جهلت ذلك المبدأ ونبذته ، لا تجد من ينصفها على من يظلمها ، حتى من أبنائها الذين هم أقرب الناس إليها ، يعيشون عبيدا للقوة وخداما لها ، وهي تطالب بحقوقها فلا تجد من يجيب طلبها ، أو يصنع لندائها ، لأن القوة تنقصها »

ثم أهبتُ بالشباب أن يضطلعوا بواجباتهم الوطنية ، ودعوتهم إلى تثقيف الشعب وتعليمه حقوقه وواجباته ، فقلت :

« جئتُ في هذا الكتاب أخاطب فئتين من الأمة كانوا دائما جنود الحرية في كل بلاد : وهما رجال الغد ، وجمهور الشعب

« جئتُ أخاطب إخواني الشبان رجال الغد ، الذين أعد نفسي واحدا منهم ، وأعتقد أن عليهم واجبا كبيرا ، هم مدينون به نحو الله ونحو الأمة ، وهو واجب العمل لتحرير بلادنا ، فكل شاب منا سواء كان لا يزال في مهد التعليم ، يتلقى العلوم ، ويتغذى بلبان المعارف في المدارس ، أو دخل في معترك الحياة ، كثيرا ما يتساءل : « كيف أقوم بالواجب ؟ » ، ويطلق لنفسه عنان البحث للجواب عن هذا السؤال ، لأنه سؤال لا يكفي للجواب عنه تفكير لحظة واحدة ، أو يوم واحد ، بل يحتاج إلى إطالة في البحث والتفكير ، هذا السؤال الذي يجدر بكل إنسان أن يجعله وجهته في الحياة ، والذي يجب أن لا نعد الرجل رجلا إلا إذا عرف كيف يجيب عنه قولا وفكرا وعملا ، هذا السؤال قد جعلت غرضي من وضع الكتاب أن أجيب عنه ، على أنني لا أدعي أنني قد وصلت إلى إدراك هذا الغرض إدراكا تاما ، فحاشا أن يكفي مثل هذا الكتاب ، ليعرف رجال الغد من أبناء مصر ، كيف يقومون بالواجب ، لأن واجبا أكبر من ذلك بكثير ، ولكنني أردت أن ألفت نظر إخواني الشبان ، إلى أن يعيروا هذا السؤال أكبر جانب من أبحاثهم ومجهوداتهم ، لأننا ونحن قوة لا يحمل

بنا أن تترك هذه القوة تتلاشى دون أن نستخدمها ، ونعمل بنظام للغرض الذي نسعى إليه وهو تحرير بلادنا

« أردتُ في هذا الكتاب — من جهة — أن أطرح بين إخواني نموذجاً مختصراً للعمل على أداء واجبهم نحو الأمة ، ثم تخيرت من جهة أخرى في وضعه طريقة أغلب المؤلفين الغربيين الذين وضعوا الكتب والمؤلفات ، لتعليم حقوق الشعب ، ونشر النظريات الدستورية ، وقصدت من ذلك أن يكون هذا الكتاب كجموعة دروس لمبادئ الحقوق العمومية ، وبسط العلاقات بين الشعوب والحكومات ، حتى لا يحرم عامة القارئ من عرفان تلك المبادئ الضرورية لكل مجتمع يريد أن يكون حراً »

إلى أن قلت :

« إن الواجب علينا نحن معاصر الشبان لا يقتصر على عرفاننا لتلك الحقوق بل يجب علينا فوق ذلك أن نتعلمها فنلقنها لجمهور الشعب ، وأن نعمل من جهة أخرى على إدراكها حتى تتمتع بها الأمة فعلاً ، وقد كانت هذه الطريقة أكبر عامل في نشر مبادئ الحرية ونظاماتها في البلاد التي سبقتنا إلى التمتع بها

« فإن مؤلفات فلاسفة الثورة الفرنسية أمثال جان جاك روسو وفولتير ، ومنسكيو وغيرهم ، لم تكف لإحداث الانقلاب في الأفكار والأذهان الذي كان السبب في تقويض دعائم المظالم في فرنسا ، بل أحدث ذلك الانقلاب شيوع أفكار أولئك الفلاسفة ، بفضل كثرة أنصارهم ، الذين خالطوا الشعب ولقنوه تلك الأفكار ، وبفضل المؤلفات الكثيرة العدد التي كانوا يبسطون فيها مبادئ أساتذتهم ، فالشعب هو الذي هدم سجن الباستيل ؛ والشعب ما كان بنفسه قادراً على فهم مؤلفات روسو وغيره من الفلاسفة ، بل فهمه إياها وبث فيه روح الحرية قوم احتكوا به وخالطوه وفهموه حقوقه وقوته ، وعرفوه قدر نفسه

« فإلى إخواني رجال الند ، وإلى جمهور الشعب ، أقدم هذا الكتاب ، وكل آمالي أن نعرف حقوقنا ، وأن يقوم كل منا بالواجب في سبيل الحصول عليها ، وأن يكون القيام بهذا الواجب أساسه النظام في العمل ، لأننا إذا عملنا بنظام كان الفوز حليفنا ، وكنا حقيقين بأن يؤيدنا الله وينصرنا نصرًا عزيزاً »

وقد نوّه « العلم » بالكتاب غير مرة ، قال في عدد ١٩ مارس سنة ١٩١٢ تحت عنوان :

« حقوق الشعب » :

« وضع حضرة الأصولى الفاضل عبد الرحمن افندى الرافعى المحامى مؤلفاً ثميناً أسماه « حقوق الشعب » ، وقد اتبع فى تأليفه طريقة بعض المؤلفين الغربيين فى وضع الكتاب على لسان فئة من طلبة المدارس ، يتباحثون فى مجتمع من سكان القرى فى حقوق الشعب والنظريات الدستورية ، ونظام الحكومات الصالحة ، حتى يجد المطالع لهذا الكتاب ، مجموعة تلك الحقوق والنظامات ؛ فثلا فى الاجتماع الأول دار الكلام عن حكومة الخلافة ، وما هى الحكومة ، والحكام وكلاء الأمة ، والمجلس النيابى وحكومة الشعب ؛ وفى الاجتماع الثانى دار الكلام عن الحكومة الإسلامية ، ومبداها ونظرية العقد الاجتماعى ؛ وفى الاجتماع الثالث حق الانتخاب العام ونظام الانتخابات ؛ وفى الاجتماع السادس ، وظائف المجالس التشريعية وسلطتها ؛ وفى الاجتماع الثانى عشر الحقوق الشخصية والحقوق السياسية ؛ وفى الاجتماع الرابع عشر دار الكلام عن مبدأ الحرية ؛ وبالجملة فالكاتب جامع لكثير من الأبحاث المفيدة ، وجدير بالافتناء ، وسنعود اليه فى فرصة أخرى ؛ وقد خصص هذا المؤلف ما يجمع من ثمنه لمساعدة مشروع إصلاح التعليم وتعميمه ، فنشكر لحضرة قيامه بهذا العمل النافع ، كما نشكر له تلك الأريحية الكبيرة »

المؤتمر الوطنى

٢٢ مارس سنة ١٩١٢

اجتمع المؤتمر الوطنى (الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطنى) صباح يوم الجمعة ٢٢ مارس سنة ١٩١٢ بدار (العلم) بشارع الصنافيرى برآسة المترجم

خطبة الرئيس

وألقى المترجم خطبة ضافية عن الحركة الوطنية وتطورها فى العالم المنصرم (١٩١١) ، بدأها بقوله :

« إخوانى الأعزاء . إذا تأخر عقد جمعيتنا العمومية فى هذه السنة فما ذلك الا لاحتجاب العلم لسان حال حزبنا الموقر ، بسبب تعطيل الحكومة له مدة ثلاثة أشهر قد مرت بمحمد الله وعاد العلم للظهور بثوبه القشيب ، يرفل فى حلة الوطنية الصادقة ، ويرفر على البلاد ، فيبعث فيها آمالاً كباراً ، محاربا أعداءها ، كائنين من كانوا ، مدافعا عن حقوقها ضد أى سلطة غاصبة مطالباً بالجلاء وباللدستور ، لا يترك ميدان النزال حتى يصل الوطن إلى الغاية المطلوبة والضالة المنشودة ، مهما لقي فى طريقه من الصعوبات ، أو وجد أمامه من العقبات

ثبات الحركة الوطنية

أمام الاضطهاد

ثم ردّ على القائلين بأن الحركة الوطنية قد ضعفت أمام الاضطهاد ، قال :

« يقول أعداء الحزب الوطنى ، إن همته قد قفرت وإنه لم يحتمل ما أصابه من حبس بعض أعضائه أولاً ، ومن تعطيل لسان حاله ثانياً ، وأن أعضائه أخذوا فى الانزواء ، خوف اضطهاد الحكومة ، لاسيما بعد مجيء اللورد كيتشنر معتمداً لانبجتراتا فى مصر ، تلك أمانهم ولكنها بعيدة عن الحقيقة بمراحل ؛ حزبنا هو قوة لا يمكن لقوة فى العالم أن توهنه كما يتمنون ، وقد ظهر ذلك عند ظهور العلم وعودة اللواء إلى حالته الأولى وإقبال القراء عليهما وعلى باقى جرائد حزبنا ؛ نعم إن الحزب الوطنى تتجسم فيه فكرة الوطنية الحقّة ، والفكرة لا يمكن وقفها ، بل هى تسير دائماً إلى الأمام رغم كل اضطهاد ، ولو وقفت فى طريقها عقبة كؤود لرحزحتها بقوة تيارها الجارف ، وإن لم تتمكن من ذلك لفتحت لها طريقاً آخر ، ربما كان أقرب من الذى سدته تلك العقبة ، وقد صرحنا غير مرة فى جرائدنا ، ومن أعلى هذا المنبر ، بأننا نحارب هذا الاحتلال الأجنبى دون نظر لشخص ممثله ولسياسته إن كانت سياسة شدة أو لين ، فجميعهم يرمون لغاية واحدة هى امتلاك بلادنا واستعباد أبنائها ؛ فليقل أعداؤنا إذن ما شاءوا ، فنحن سائررون إلى الأمام بقوة آمحادنا وتضافرنا ، فلنسر رغم ما يقوله القائلون

مشروع الجامعة المصرية

« من الغريب أن الحكومة تقاوم كل مشروع تظن أن لحزبنا بدأ فيه مهما كان

نفعه للبلاد

« نادى الرحوم مصطفى باشا كامل فى سنة ١٩٠٦ بإنشاء الجامعة المصرية ، فقامت الحكومة ووضعت يدها عليها وأخرجت المشروع عما وضع له ، واضطر بعض أعضاء مجلس الإدارة للخروج منه ، وها قد مضى من عهد نداء رئيسنا الرحوم ست سنوات ، ولم نر لهذا المشروع الجليل ثمرة ما ، قال وقتئذ اللورد كرومر وتبعه مستشار الداخلية ، بأن البلد أشد احتياجاً للكتاتيب منه للمدارس العليا والكلديات ، ففهم رجال الإدارة الإشارة ، وأخذوا يتسابقون لتنفيذ رغبة العميد بحت العمد والأعيان على بناء الكتاتيب وفتحها باحتفال كان

يحضره غالباً المفتشون الانجليز ، ولم يمن أحد بعد ذلك بما آل إليه أمر هذه الدور ، هل استعملت لما بنيت له ، أو أصبحت مرابط للبهائم ، أو مخازن للعلف ، أو أما كن للوافدين من الضيفان ، بذلك تحولت الاكتتابات عن الجامعة ، ووقف المشروع مدة ثم سار في هذا الطريق غير المنتج »

ثم دعا إلى تقويم إدارة الجامعة للسير بها في طريق التقدم

الحركة التعاونية

وعرج على الحركة التعاونية وكيف حاربتها الحكومة لنشأتها الوطنية ، قال

« حصل مثل ذلك بالنسبة لمشروع النقابات الزراعية وغيرها ، قام المرحوم عمر بك لطفي يحض على تأسيسها وإظهار فوائدها ، منتقلا من مديرية إلى أخرى ، ومن مدينة إلى قرية ، حتى انتشرت الفكرة ، وأسست بعض النقابات ، ثم وضع مشروع النقابة العامة ، بعد أن درسه حتى دراسته بفرنسا في الصيف الماضي ، ولكن لم ننس ما لاقاه من الصعوبات من جهة الحكام ومن جهة الحكومة ، ومن بعض محبي الظهور ، على أن كل ذلك لم يزد رجه الله إلا ثباتا ، حتى رأى ثمار غرسه في حياته ، ونجحت في أيامه نحو خمس عشرة نقابة زراعية وسبع شركات تعاون منزلي ، وشركة تعاون مالي واحدة ، والأمل معقود بازديادها بعد أن ظهرت نتائجها وأصبحت ملموسة باليد عقب نشر تقاريرها السنوية

« لم يرض الاحتلال بهذه الحركة المباركة ، شأنه مع كل حركة تعلم المصريين التضامن على جلب منفعة أو منع ضرر ، فلم تقبل الحكومة للآن النظر في مشروع تعديل بعض مواد القانون التجاري ، تسهيلا لتشكيل النقابات ، مع أنه قد مضى ثلاث سنوات على تقديمه لها ، بل أهملته كما تهمل كل مشروع يقول به الوطنيون مهما كان نفعه ، ثم أتتنا أخيراً بمشروع صناديق التوفير التابعة للبوسته وتعميمها في القرى والكفور ، وأخذ المديرون يحبذون هذا المشروع الجديد ، حائسين العمدة على شرح فوائدها للفلاحين ، حتى يودعوا أموالهم المخزونة في هذه الصناديق التابعة للحكومة ، وذلك لاعتقاد رجال الاحتلال ، بناء على ما يقوله لهم بعض أعياننا ، بأن المال موفور لدى الفلاح ، ولكنه يخزنه في القدور ويدفنه في أرض عشته ، فكروا في أخذ هذه الكنوز الموهومة منه وإيداعها صناديق الحكومة ، وهي تودعه كباقي أموالها خزينة البنك الإنجليزي المسمى بالأهلي ليستثمرها لمصلحة مساهميه من الإنجليز ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تعرقل إنشاء النقابات الزراعية التي تعلم الفلاح معنى التضامن

والاجتماع ، وهم لا يريدون له إلا أن يبقى دائماً متكللاً على الحكومة ، لا يأتي عملاً إلا بإشارتها ، جاهلاً لمعنى الاتحاد والتكاتف خوفاً من أن يستعمل هذا التضامن والاتحاد في المطالبة بحقوقه المسلوبة ، نحن لا ننكر فوائد صناديق التوفير ، ولكن أين المال الذي يودعه الفلاح فيها ، كلنا نعلم أن الفلاح لا يملك قوت غده وبأن أصحاب الأقطان منهم مثقلون بالديون ذات الفوائد الباهظة ، وأن إيراد أقطانهم لا يكفي لسداد ما عليهم من الأقساط ؛ فالواجب عمله الآن لتحسين حالته هو تخليصه من أيدي المرابين ، ومساعدته على سداد ما عليه من الديون ، ولا يكون ذلك إلا بإنشاء النقابات الزراعية في كل قرية وتأسيس شركات التعاون ، وإذا كانت الحكومة تريد به خيراً فلتساعده على إنشائها بإقراضها شيئاً من المال بلا فائدة أو بفائدة قليلة ، كائنين أو ثلاثة في المائة ، حتى تقرضها هي للفلاح بأربعة على الأكثر ويمكنها استعمال ما يتوفر لديها في صناديق التوفير لهذه الغاية

« هذا ما تفعله الحكومات التي تريد وتسمى لتحسين حالة فلاحها وصناعها ، وهذا ما فعلته أخيراً حكومة فرنسا عند تجديد امتياز بنك فرنسا ، فقد اشترطت عليه أن يساعد النقابات الزراعية بإقراضها ما يقرب من مليوني جنيه سنوياً بلا فائدة ، وهذا طريق الخير مفتوح أمام الحكومة ، فلتسر فيه إن أرادت أن تبرهن على إخلاصها للأمة ، وحجها الخير لها

« مشروع النقابات موجود بقلم قضايا الحكومة من سنين ، ولم تعره الحكومة التفاتة ، أما مشروع صناديق التوفير ، فقد صدر بمجرد إشارة من العميد الإنجليزي ، فهلا أظهرت حكومتنا هذا الاهتمام بمشروع النقابات ؟ أم هل كتب عليها أنها لا تأتي أي عمل إلا إذا أشير به إليها من رجال الاحتلال ! على أننا نبني آمالاً كباراً على الأمة نفسها والمخلصين من أبنائها في نشر مبدأ التعاون على اختلاف أشكاله وتباين أنواعه ، فهلموا أيها المخلصون إلى إنشاء النقابات في كل جهة ، عضدوا النقابة العامة ، وبرهنوا على أنكم غير محتاجين لمساعدة الحكومة على تنفيذ جلائل الأعمال ، وما أجل تخليص البلاد من أيدي المرابين ، واستقلالها الاستقلال الاقتصادي .

« هذا طريق الخير فاسلكوه أنتم ، غير متواكلين وغير متقاعسين ، فالبدار البدار ، قبل أن تصبح مصر مزرعة لأصحاب الأموال من الأجانب ، ويصبح المصريون عبيداً لهم . . . »

نقابات العمال

« هذا ولا بد لكم من العناية بنقابات العمال ، وبث مبدأ التضامن بينهم ، والدفاع عن حقوقهم ، واستصدار القوانين الضامنة لهم عدم التكفف عند الشيخوخة ، أو عقب الإصابة بما يمنعهم عن الكسب ، نرى الآن العامل الماهر إذا سقط من شاطئ ، أو إذا قطعت يده مثلاً ، يطرده مستخدمه ، دون أن يرتب له شيئاً يقوم بأوده ، ودون أن يجد من الحكومة عضداً ونصيراً ، كما يجد أخوه الأوروبي ، بل ولا يجد نقابة تساعد على تربية أولاده ، فيسأل الناس سرّاً أو علناً ، ويذهب ضحية هذه الفوضى ، ولا راحم ولا معين ، لا مخلص للعامل من هذا الجحيم إلا النقابات ، فتعالجه إذا مرض ، وتصرف له الأدوية ، إما مجاناً أو بثمان قليل ، وإذا مات ساعدت على تربية أولاده ، وإذا أصيب بما يمنعه عن الكسب رتبت له ما يقويه ذلك السؤال ، مقابل قليل من المال يدفعه لها شهرياً ، إن النقابة الوحيدة القائمة الآن تؤدي شيئاً من ذلك نحو أعضائها القليلين ، فرحم الله من فكروا في إنشائها ، وعاونوا على تنظيمها ، وجزى كل من اشترك فيها خير الجزاء »

الفلاح والعامل

وأهيب في مزايا نقابات العمال في أوروبا وأمريكا ، وعرج على حالة الفلاح والعامل في مصر ، قال :

« ارجعوا البصر إلى حال العمال في مصر ، سواء عمال الصنائع أو عمال الزراعة ، وأقصد بهم جماعة الفلاحين ، الذين لا يملكون أرضاً ، ويعيشون من العمل باليومية ، أو من استئجار الأراضي ، وانظروا إلى تحكّم الشركات الأجنبية ، مثل شركات الترامواي والسكك الحديدية وما شاكلها في العمال ، وانظروا إلى الفلاح المستأجر ، وإلى ما يفرضه عليه مالك الأرض من الإيجار الباهظ ، تجدوا أنهم في أحط دركات الفقر ، فالعامل لا يحصل على قوت يومه إلا بعد أن يشتغل اثنتي عشرة ساعة كل يوم على الأقل ، والفلاح لا يصل إلى ما يسد الرمق من أردأ أنواع الخبز بلا إدام إلا بشق الأنفس ، كل ذلك ناشئ من فقدان مبدأ الاجتماع والتضامن بينهم ، وإهمال سرة البلد كل ما يتعلق بأمورهم الخاصة ، وعدم التفات الحكومة إلى ترقية شأن العامل والفلاح ، والاحتلال يريد أن تبقى هذه الطبقة كقطيع الغنم ، يؤمرون فيطيعون ، عائشين عيشة السائمة ، جاهلين حقوقهم وحقوق بلادهم ، ولا دواء لهذا الداء العضال إلا الدستور ، فارفعوا صوتكم بطلبه ، وابحثوا في طرق الحصول عليه ،

وإلا فلا أمل في تحسين هذه الحالة ، التي تسير من سيء إلى أسوأ ، وستنزل بالأمة إن استمرت إلى الدرك الأسفل من الاستعباد والاسترقاق »

مدارس الشعب

« إخواني : لا تنسوا مدارس الشعب لتعليم العمال القراءة والكتابة والحساب ، فهي من أفيد الوسائل وأنجعها تهذيبه وتنويره ، ولقد دلت تجارب هذه السنوات الأخيرة ، على أن العامل يكفيه زمن قليل لتحصيل ما يلزمه من الضروريات ، فأكثرها من تأسيسها في المدن والقرى ، وعلّموا هذا المسكين ما له وما عليه ، أخرجوه من الظلمات إلى النور ، اشرحوا له حالة إخوانه بأوروبا ، وما هم فيه من سعادة نسبية بفضل العلم ، وبفضل الاتحاد ، وبفضل التضامن ، إن هذا الأمر لمن أوجب الواجبات علينا ، وبالأخص على الشبيبة المتعلمة ، فيمكنها تأسيس هذه المدارس بنفقات قليلة ، لو خصص كل منهم ساعة واحدة من أوقات فراغه لتعليم هؤلاء التعمساء ، ويمكن ذلك بنفقات أقل في بلاد الأرياف ، إذا أراد الأغنياء فتح ما يبلادهم من الكتائب في الليل لتعليم الرجال ، ولقد جرب هذه الطريقة بعض المخلصين منهم ، فأتت بأعظم الفوائد ، فانتشر التعليم بين رجالهم وقلت الجرائم في بلادهم »

وتكلم عن تقصير مجالس المديرية بإزاء تعميم التعليم

الحث على الجهاد

ثم أخذ يحث الأمة على الجهاد الوطني ، قال :

« يا قوم ألم يصل إلى علمكم ما تقوم به الأمم الأخرى من جلائل الأعمال ؟ ألم تسمعوا بما تفعله الأمم الحية للوصول إلى أوج السعادة والاستقلال وبجوحة الحرية ؟ هل تريدون أن تبقى أمتكم مغلوبة على أمرها محكومة بالأجنبي ، لا تعرف للحرية طعما ، ولا للكرامة الشخصية معنى ، بينما ترون الأمم من حولكم تخرج من ضيق الاستعباد إلى فضاء الحرية ، ومن الظلمات إلى النور ؟ هل تريدون أن يقال عنكم بأنكم لا تستحقون ما تطلبونه من حكم أنفسنا بأنفسنا ؟ هل تريدون أن تسجلوا عليكم وعلى أمتكم رغبة البقاء في قيود الذل وتحكم الغريب في أمتكم ؟ هل تدركون ما أنتم فيه من مسكنة وصغار ؟ هل غرركم ما فيه بعضكم من بسطة العيش ، وكثرة

الأفدنة وإن كانت مرهونة للأجانب ؟ تالله إن الحالة سيئة تسر أعداءنا وتبكي الوطنيين المخلصين ، تالله إن جرم المقصرين منا لعظيم »

سلطة المعتمد البريطاني

ثم أظهر الخطر من ازدياد سلطة اللورد كتشير المعتمد البريطاني في مصر ، قال :
 « يا قوم التفتوا حولكم ، وتأملوا قليلا فيما وصلنا إليه إزاء الاحتلال ، تروه قد وضع يده على كل شيء ، تروا العميد يحتفل بافتتاح سكة حديد الأبيض بالسودان ، ثم بمشروع المصارف بالوجه البحري ، كأنه حاكم البلاد ، ولا تمثل الحكومة المصرية بجانبه ، تسمعوا نظارنا يطرونه وينسبون إليه كل الفضل في الإصلاحات ، تسمعوا بعض حملة الشهادات العالية من أبناء الأغنياء ، يلقون خطب الثناء بين يديه ، كأنهم بين يدي الجناب العالي الخديوي ، تروا المديرين يحشرون العميد والوجهاء بالمحطات ، احتفالا بهذا العميد ، الذي لا يرى غيره الآن في الاحتفالات الكبرى »

المطالبة بالدستور

والتفت إلى الجمعية العمومية الرسمية ، التي كان محددًا لانعقادها يوم ٢٥ مارس ، بحضور الخديو ، يذكرها بأن تطالب بالدستور ، قال :
 « إخواني : ستجتمع يوم الإثنين المقبل الجمعية العمومية ، التي تمثل أمتنا بعض التمثيل ، والأمة تنتظر منها أن تطالب بحقوقها المهضومة ، وأن تقوم بالواجب عليها ، كما قامت به في الاجتماعات الماضية ، وبالطبع لا تنسى أهم تلك المطالب ، وأسمها المتين ، ألا وهو الدستور ، لم تقصر الجمعية من سنة ١٩٠٤ إلى الآن عن المطالبة به ، وإن أحاطته بما يسهل قبوله لدى الحكومة ، وقد طلبته في اجتماعها الأخير بالإجماع ، كما أجمعت على إلغاء قانون المطبوعات ، الذي يجعل الجرائد تحت رحمة الحكومة ، تقفها أو تعطلها متى أرادت ، لاسيما أن الحكومة قد غالت في هاتين السنتين في استعمال هذا القانون ، الذي صدر في وقت ثورة ، ولا موجب لتطبيقه الآن ، والبلاد هادئة مطمئنة ، تطالب بحقوقها بالطرق المشروعة ، إننا لا نشك في أن الجمعية تكرر الطلب وتلح فيه ، وتظهر حرج الحالة للحكومة ، وأن الأمة أصبحت لا تقبل البقاء على هذه الحالة التي تجعلها في أخريات الأمم »

« والحزب الوطني يشارك الجمعية العمومية في هذه الطلبات مقدماً ، باسم أعضائه »

وأنصاره ، والخمسة والستين ألف مصرى ومصرية ، الموقعين على عرائض طلب الدستور ،
التي قدمناها للجناب العالى الخديوى فى سنة ١٩٠٨ ، والأمل وطيد فى أن الجمعية العمومية
ستبرهن على استقلالها ، وعلى إدراك أعضائها لوظيفتهم المجيدة ، وفقهم الله إلى خدمة بلادهم ،
إنه سميع مجيب »

وختم خطبته بقوله :

« اللهم طهر قلوبنا من أدران النفاق ، ونق أفئدتنا من جرائم الخنوع والاستسلام ،
حتى ندرك أن لنا كرامة تجب المحافظة عليها ، ووطننا يجب الدفاع عنه بالأنفس والأموال ،
وحقاً فى الحرية تجب المطالبة به ، إنك أنت الوهاب ! »

وقد قوبلت الخطبة فى أكثر مواضعها بالتصفيق والتهنئة والتأييد ، وأصدر المؤتمر
قراراً بتجديد الاحتجاج على الاحتلال ، وإرسال برقية بذلك إلى وزير خارجية إنجلترا ،
وأصدر قراراً آخر بطلب رد الدستور إلى الأمة ، وإرسال برقية بذلك إلى الخديو ،
تضمنت الإعراب عن أمل المؤتمر فى أن يعلن الخديو إجابة هذا الطلب فى خطابه
الذى سيفتتح به الجمعية العمومية يوم ٢٥ مارس ، فقبول القراران بالتصفيق الحاد ،
والاستحسان العام

وانتخب المؤتمر ثلاثة أعضاء جدد للجنة الإدارية ، وهم : محمد شكيب بك ، والأستاذ
اسماعيل صادق ، والأستاذ محمد عبد الملك حمزة (بك)

وبعد انتهاء الرئيس من خطبته ، دارت مناقشات فى المؤتمر عن مسائل حيوية تهتم
البلاد ، اشترك فيها الرئيس ، وأحمد بك لطفى ، وعلى فهمى كامل بك ، وعبد اللطيف
الصوفانى بك ، وعبد الحميد بك عمار ، والأستاذ محمد عبد الملك حمزة ، والأستاذ محمد أمين
يوسف (بك) ، والأستاذ محمد لطفى جمعة ، فتباحثوا فى موضوعات شتى ، منها شكوى
الجمهور من استبداد شركات الاحتكار ، كشركة الترام بالقاهرة والإسكندرية ، وشركات
المياه والغاز والكهرباء والتليفون ، وشكوى الطلبة من الامتحانات ، وطلب إعادة
الامتحان لمن يسقطون فى علم واحد ، أو بعض العلوم فى درجة أو أقل ، وغير ذلك
من المسائل الحيوية ، وانتهى الاجتماع قبيل الظهر ، فهتف الحاضرون للاستقلال
والدستور والحرية

وقد دعاهم الرئيس قبل انصرافهم من الاجتماع إلى تناول الشاي بنادى الحزب الوطنى
فى الساعة الثامنة مساءً ، فأقيمت الحفلة فى جو من الإخلاص والود والإخاء

الفصل التاسع

الزعيم في منفاه

محاكمة الفقيه للمرة الثانية

لم يكده يمضى يومان على خطبة الزعيم في المؤتمر الوطني ، حتى شرعت الحكومة في اتخاذ الإجراءات لمحاكمته ، فجاءه إخطار على يد ضابط بوليس في الساعة العاشرة من مساء الأحد ٢٤ مارس ، بمنزله بجمعية الزيتون ، للحضور إلى دار النيابة صباح الاثنين ٢٥ مارس ، فذهب في الموعد المحدد ، فإذا بالنيابة تستجوبه في بعض فقرات وردت في خطبته ، واعتبرتها تحريضا على كراهية الحكومة ، وما ان علم كبار المحامين بهذا الاستجواب حتى هرعوا إلى النيابة ليقفوا إلى جانبه ، فحضر منهم : احمد بك لطفى ، وعبد العزيز بك فهمى (باشا) ، واحمد بك عبد اللطيف ، ومحمود بك فهمى حسين ، وشهدوا الاستجواب ، وقد كان جواب الزعيم عن سؤال النيابة : « إن معظم عبارات الخطبة تدل على أنها من قبيل انتقاد أعمال الحكومة ، ولفت نظرها إلى ما يجب عمله ، وهو أمر تنادى به يوميا جميع الصحف التي نشر بعضها خطبتي حرفيا كالعلم واللواء ، ونشر بعضها فقرات منها مع التعليق عليها بما يفيد الاستحسان أو الاستهجان ، طبقا لخطة كل واحدة منها ، وهو أيضا من قبيل ما يحصل من انتقاد أعمال الحكومة في مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، فلا يجوز إذن الخروج بما ورد في خطبتي عن الغرض المقصود منه ، وهو مجرد الانتقاد الواجب على كل مصرى يعرف الواجب عليه »

وقد قوبلت إجراءات النيابة بالدهش والاستغراب من الناس جميعا ، ذلك أن خطبته كانت خفيفة اللهجة ، بالنسبة لخطبه السابقة ، ولم يكن فيها شيء يستوجب أية مسئولية ، ولكن الاحتلال وصنائه قد ساءهم أن يظل الفقيه حاملا لواء الحركة الوطنية ، وكانوا يظنون أن ما ناله من قبل من سجن سيثنيه عن جهاده ، فلما رأوه ماضيا في طريقه ، وأن الجمعية العمومية للحزب الوطني قد اجتمعت كعادتها ، وأقيمت فيها الخطب ، وأرسلت برقيات الاحتجاج على الاحتلال ، اعترمت الحكومة أن تعمل على إعادة الزعيم إلى السجن بغير جريرة ارتكبتها ، لكي تخفت صوته ، وبذلك تراجع الحركة الوطنية ، وتقف حركتها

رفع الدعوى العمومية على المترجم

وترامت الأنباء من المتصلين بالدوائر الوزارية أن الحكومة قد صممت على أن تدخله السجن ، كلما خرج منه ، وانتهى التحقيق بإقامة الدعوى العمومية على الفقيد ، بتهمة التحريض على كراهية الحكومة وبغضها وازدراءها ، واتهمت أيضا اسماعيل بك حافظ مدير جريدة (العلم) ، وعلى فهمى كامل بك مدير جريدة (اللواء) ، لنشرهما الخطبة في الجريدتين ، وأحالت الثلاثة إلى محكمة جنابات مصر^(١)

نظرت القضية يوم الثلاثاء ٣٠ ابريل سنة ١٩١٢ ، أمام محكمة الجنابات ، وكانت مؤلفة برئاسة المستر دلبروجلي ، وعضوية محمد توفيق رفعت بك ، وعلى ذى الفقار بك ، وتولى الأستاذ عبد العزيز بك فهمى الدفاع عن اسماعيل بك حافظ ، والأستاذ محمود بك أبو النصر عن على فهمى كامل بك

ومن عجيب أمر النيابة أنها استشهدت على سوء قصد الفقيد بأنه صرح في خطبته بأن لا دواء للحالة الحاضرة إلا بالدستور !! وأنه ليس هناك أدل على سوء القصد ، من أنه يريد قلب الحكومة رأسا على عقب ، وأنه إذا كان حسن القصد لحزبه أو لأمته ، فذلك لا يمنع من أنه سيؤيد القصد للحكومة !!

ويبدو من دفاع النيابة مبلغ اعتساف الحكومة في محاكمة الفقيد وزميليه ، ويتجلى لك هذا الاعتساف في مرافعة الأستاذ عبد العزيز بك فهمى عن اسماعيل بك حافظ ، فإنك تجد فيها صورة جلية لما في موقف الحكومة من التحدى للحق والعدالة ، قال :

« خطب فريد بك في إدارة العلم بالجمعية العمومية للحزب الوطنى يوم ٢٢ مارس ، ونشرت خطبته في جريدة العلم وجريدة اللواء ، وقرأها من قراها من الجمهور ، فبعض الجمهور وافق عليها ، وبعضه لم يوافق عليها ؛ ومررت ككل المقالات بغير أن يظن أحد أن يكون لها الشأن الذى بسببه وجد المتهمون أمام محكمة الجنابات ، والأمة ساكنة هادئة ، ولم يكن هناك أفكار

(١) استقال سعد زغلول باشا ، وكان وزيرا للحقانية ، من الوزارة في مارس سنة ١٩١٢ أثناء التحقيق مع فريد بك ، وصرح في حديث له مع المرحوم أمين بك الرافعى أن الإجراءات التى اتخذت ضده لم يؤخذ رأيه فيها ، وكان ذلك من الأسباب التى عجبت باستقالته (العلم لسان حال الحزب الوطنى ، عدد ٥ ابريل سنة ١٩١٢) . وذكرت صحيفة العلم أيضا (عدد ٢ ابريل سنة ١٩١٢) أن اجراءات التحقيق والسير فى الدعوى اتخذت دون أخذ رأى الوزير المستقيل ، وكانت المحاورة فيها دائرة بين رئيس الوزارة (محمد سعيد باشا) والنائب العام

مما تلح إليه النيابة اليوم ، وكل ما في الخطبة لا يقضى بكل هذه الضجة ، وصر يوم ٢٢ و٢٣ و٢٤ مارس ، وفي يوم ٢٥ مارس ، دعى فريد بك إلى النيابة ، وإن حضراتكم لكم اطلاع أحيانا على ما في الجرائد ، ولا بد أنكم تعرفون ماهو تأثير الخطب والمقالات ، وتأثير رفع أمثال هذه الدعوى على الخطيب وشركائه وشركاء شركائه ، فلما دعى فريد بك إلى النيابة دهش الناس ، وقالوا علام يسأل فريد بك ؟ فقلنا لعل النيابة تكتفى بسؤاله ، أو تحقق معه ، أو لها شأن معه ، وفي ذلك إنذار له ولغيره ممن يخشى أن يقف موقفه ، وقلنا إن ذلك ربما يوقف النيابة عند هذا الحد ، ولكننا رأينا النيابة قد استمرت في التحقيق ، ثم انتقل التحقيق من يد محقق إلى يد محقق آخر^(١) ، وجيء بمدير جريدة العلم ، ومدير جريدة اللواء كما تسميه النيابة ، ولم تكتف بذلك ، بل دعت غيره وغيره ، لم تكتف النيابة بذلك ، بل أخذت تفتش في إدارة العلم ، وفي نادي الحزب الوطني ، وفي منزل محمود بك فهمي ، وبحالة مزعجة ، أى أنه ابتداء بعد الساعة ٨ مساء ، ولكن بماذا خرجت النيابة ؟ خرجت بإزعاج الأطفال في أسرتهن ، والنساء في حجراتهن «

وهنا قال رئيس الجلسة : إن النيابة كانت تحقق جريمة أخرى

فقال عبد العزيز بك : ماهي الجريمة يا حضرات القضاة إن النيابة ليس لها قانونا التفتيش بغير أن تسأل متهما عن جريمة معينة ، إن فريد بك كان متهما بتهمة أركانها موجودة في مانشرته الصحف ، فإذا لا يجوز للنيابة أن تفتش بغير أن يكون هناك تهمة ومتهمون مسئولون ، خرجنا من كل ذلك باتهام جريدة اللواء وجريدة العلم بعد كل هذه الضجة « إنني لما وكلت في هذه القضية ، كانوا يوجهون إلى أسئلة ، كيف تتوكل في هذه القضية ؟ ألا ترى أن المادة ١٥١ لا حد لها ، فكنت أهرز كفتي للقائلين ، وجئت أمام حضراتكم واثقا بعدالتكم ، وأعتقد أن موكلى سيخرج بريئا من هذه التهمة ، هل للحكومة حق في أن تعمل كل شيء ولا ينتقد عليها منتقد ؟ ولكن النيابة قد كفتنى الجواب عن ذلك ، إن الإنسان يخطئ وبصيب ، وكل الأعمال هي عرضة للانتقاد ، وحضراتكم هنا في مقام الانتقاد ، تقولون للمخطئ أخطأت وللمصيب أصبت ، وأنا أشكر النيابة على ما بينته من جواز الانتقاد ، ولكنى أخالفها في الحدود التي وضعتها للانتقاد ، فأنا لى الحق أن أقول إن فلانا أخطأ ، وفلانا لم يخطئ »

(١) كان يتولى التحقيق أولا على بك ماهر (باشا) ثم نقل من يده إلى يد على بك توفيق رئيس

وهنا قال رئيس الجلسة : كما سمعنا من النيابة ، ان الغرض هو القصد لا الانتقاد ، فقال الأستاذ عبد العزيز بك : سأبين هذه النقطة ، إن الانتقاد مباح ، وهذه الخطبة من الانتقاد المباح ، وبعض الهيئات النيابية تنتقد مثل هذا الانتقاد المباح ، إن فريد بك يا حضرات القضاة ، يخطب ويكتب من قبل ، والحكومة كانت من قبل تتقبل انتقاداته التي هي أشد من خطبته التي يحاكم عليها المتهمون الآن ، ولذلك أقرأ لحضراتكم شيئاً من خطبه

فقال رئيس الجلسة : إن هذا معلوم ، فقال عبد العزيز بك : إنى أقدم هذه الخطبة للنيابة لترى إن كانت أشد من هذه الخطبة أم لا

فسأل رئيس الجلسة النيابة عنها ، فقالت إنها تعلم بها ، وإنها لم تحاكمه عليها ، فقال عبد العزيز بك : إذن يكون من التقرير بفريد بك وإسماعيل حافظ أن تهمل الخطب الشديدة ويحاكمون على أخف الأقوال ؛ هذه مجموعة الجمعية العمومية ومجلس الشورى ، وفيها من أشد الانتقاد ما لم تتضمن هذه الخطب ، أنا أحدى بهذه الأقوال ماجأت به النيابة ، لأثبت أن هذا من قبيل الانتقاد المباح ، وكان إلقاء هذا الكلام في مواجهة النظار

ثم أخذ يتلو قطعاً من محاضر جلسات الجمعية العمومية ومجلس الشورى ، وفيها اتهام الحكومة بالتبذير ، وبوضع أرقام وهمية في الميزانية ، وعند ذلك قال رئيس الجلسة : إن هذا معلوم ، فقال عبد العزيز بك : أنا أقدم الأوراق لترى المحكمة في محضري جلسات ١٨ و ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٩ تلك الأقوال الجارحة التي قابلتها الحكومة بشكر الأعضاء

ثم قرأ بعض محاضر الجمعية العمومية ، وفيها أقوال عن الحكم الفردي ، وبعد ذلك قال : إذن عند ما يزيد أن نفسر ما هو الانتقاد المباح ننظر درجة الضرر ، فنحن نرى أن خطبة فريد بك لم تكن خارجة عن الانتقاد المباح ، وهو أقل مما كتب وما خطب ، وبالنسبة لخطبه نفسه ، ومن الأقوال الغير الرسمية ، فيكون فريد بك معذوراً ، وإسماعيل بك معذوراً ، وعلى بك معذوراً في اعتبار الخطبة من الانتقاد المباح

ثم تكلم عن البيئة ، وأنه ترد إلينا من أوروبا جرائد وفيها انتقادات الكتاب للحكومة ، وفي مصر جرائد أفرنكية تنتقد ، وهياً لنا النيابة تقول أشد مما اتهمنا به ، فإذا كنتم تعتبرون أن ذلك من التهم كان ذلك بالرغم منا ، لا تلومونا على تقليدنا ، فإننا نفتدى بما نسمع ونرى ، هذا مشروع منح إيرلنده استقلالها الإداري ، جرى حوله من الانتقاد ما هو أشد وأمر مما خطب به فريد بك

ثم قرأ ما نشر بهذا الشأن ، من رى الحكومة بالخيانة والمؤامرة ، وبعد ذلك قال : إن كنتم تعاقبوننا على طباعتنا ، فالمستول هو الحكومة ، بل هي شريكة لنا في الجريمة لأنها تقبلت من أعضاء مجلس الشورى والجمعية العمومية ما هو أشد من هذا ، فهي التي سلحتنا بذلك

ثم انتقل إلى الكلام على مغالطة النيابة في مذكرتها ، حيث جعلت الضمائر الخاصة بالاحتلال موجهة إلى الحكومة ، وأخذ يقرأ قطعاً من مذكرة النيابة ، ولفت نظر المحكمة إلى هذه النقطة ، التي أرادت أن تجسم بها التهمة ، وقال : أرجو من المحكمة حصر التهمة في دائرتها فقط ، وقال : أنا أقول بملء فمى ، إن التهم استخرجت في ورقة الاتهام من الخطبة ممسوخة مسخاً ، ووجه نظر النيابة إلى مراجعة ورقة الاتهام مرة أخرى ، وختم مرافعته بطلب البراءة

الحكم

وبعد سماع دفاع المحامين خلت المحكمة للمداولة ، ثم عادت وأصدرت حكمها بحبس المترجم سنة مع الشغل غيايباً ، وحبس إسماعيل بك حافظ ، وعلى فهمى كامل بك ثلاثة أشهر حبساً بسيطاً

هجرة الزعيم إلى المنفى

٢٦ مارس سنة ١٩١٢

أدرك خاصة أصدقاء الفقيد من السرعة التي اتخذتها الحكومة في التحقيق معه ، ومن المعلومات الوثيقة التي أفضى بها إليهم المتصلون بالدوائر الوزارية ، أن نية الحكومة أتجهت إلى شل حركته وإبقائه رهن السجن ، بواسطة سلسلة من المحاكمات لا تنتهى ، بحيث إذا خرج من سجنه تخلق له تهمة جديدة ، يدخل بسببها السجن ثانية ، وعلما عند ابتداء التحقيق معه يوم الاثنين ٢٥ مارس أن سيصدر الأمر بالقبض عليه فوراً ، قبل انتهاء التحقيق ، وقد طلبت الوزارة من على بك ماهر (باشا) ، الذى تولى التحقيق مع الفقيد ، إصدار أمر بالقبض عليه ، فرفض قائلاً أنه لا مسوغ لهذا الأمر ، وأن الخطبة ليست فيها أية مسئولية جنائية ، فلم يرض الحكومة هذا الموقف المشرف ، وقررت نقل التحقيق من يده ، وعهدت به إلى على بك توفيق رئيس نيابة مصر ، وكان الغرض من هذا التدخل أن يقبض على الفقيد فوراً

فتداول أصدقاؤه الرأي فيما يجب أن يعمل لإجباط هذه المؤامرة التي دبرها الاحتلال والحكومة ، ثم أجمعوا على ضرورة هجرة الزعيم إلى المنفى ، لكي يمكنه أن يتابع جهاده في الخارج ، ويرفع صوت مصر ، وينادي بحريتها واستقلالها ، ويعبر عن مطالبها وآمالها ، في جو حر طليق ، وكان مما اتفقوا عليه أن معاناته لتعاب النفي وشدائده أهون من أن يبقى طوال السنين ، رهن السجون ، ممنوعاً من الحركة ، مغلول القلم ، معقود اللسان ، بله ما يكون غير ذلك من الإهانة والشهامة من خصوم الحركة الوطنية

فلما انتهى التحقيق الأول ظهر يوم الاثنين ٢٥ مارس ، ذهب الفقيد إلى منزل إسماعيل بك لبيب بالحامية الجديدة ، وهناك وضعا خطة الهجرة ، واتفق معه على أن يرافقه في السفر ، وتناولوا الغداء معاً ، ثم نزلا ، وقصدا نادي الحزب الوطني بشارع المغربي (عدلى باشا الآن) ، ومن هناك ذهب إسماعيل بك إلى محل كوك للاستعلام عن البواخر المسافرة إلى الخارج ، فوجد أن الباخرة الروسية (الملكة أولجا) ستقوم من الإسكندرية ، قاصدة بيريه فالاستانة في اليوم التالي (الثلاثاء ٢٦ مارس) ، فقرر السفر فيها

وكان الوقت ضيقاً ، ولكن الظروف كانت تقتضى الإسراع في العمل ، لأن الحكومة كانت جادة في استصدار أمر القبض على الزعيم

وكان يشغل الزعيم في هذه اللحظة أمر عائلي دقيق ، وهو كيف يخبر زوجته بما اعترم عليه ، إذ لم تكن تعلم أن الأقدار ستفرق بينها وبين زوجها العظيم ، وقد حرص منذ أن استدعاه ضابط البوليس بالأمس على عدم إزعاجها بفحوى خطاب النيابة ، ولما سألته عن سبب حضور الضابط في تلك الساعة المتأخرة من الليل ، أخبرها أنه حضر ليستشيريه في قضية له ، فلما اعترم الهجرة ، وتواعد هو وإسماعيل بك لبيب على السفر من القاهرة في صبيحة اليوم التالي ، لم ير بدأ من أن يفضي إليها بأمر التحقيق ، وبما صحت عليه عزمته ، فأخبرها يوم الاثنين ليلاً بجمالية الأمر ، وأفهمها ضرورة سفره ، وأوصاها بالجلد والصبر ، وقد طلب إليها أن لا تخبر أولاده ولا أحداً من العائلة بما اعترم عليه ، حتى لا ينزعجوا ، وزاد في الاحتياط من هذه الناحية ، إذ طلب إليها أن لا تطلعهم على صفح الصباح (الثلاثاء) ، لكي لا يقرؤا فيها تفاصيل استجوابه بالنيابة ، وكانت زوجته كما أسلفنا (ص ٢٠) آية في الوفاء ، وعلو النفس ، وسمو الأخلاق ، فاستقبلت القضاء بالرضا ، وشجعت على السفر وتحمل مشاق النفي

وفي صباح الثلاثاء ٢٦ مارس ، استقل الفقيد القطار ، من محطة الزيتون حتى كوبري

الليمون ، ثم ركب قطار الساعة السابعة صباحاً ، قاصدا الإسكندرية ، وقابله بمحطة العاصمة وبالقطار ، كثيرون من إخوانه ومعارفه ، فأخبرهم أنه ذاهب إلى الإسكندرية ، ليرافع في قضية بالمحكمة المختلطة ، ورافقه في القطار اسماعيل بك لبيب ، وتغديا بالإسكندرية معاً في فندق (آبات) ، وبعد الغذاء قصداً إلى الباخرة الروسية الراسية في الميناء ، وكان اسماعيل بك قد اشترى لنفسه تذكرة السفر ، أما المترجم فركب دون تذكرة ، لكي لا يعرف أحد من رجال الضبط بعزمه على السفر فيحجزوه ، واحتجب في الباخرة بغرفة اسماعيل بك ، حتى انتهى مقتش الحجر الصحي من المرور ، فلم يلاحظ وجوده ، وبعد تحرك الباخرة أدى ثمن التذكرة ، معتذراً بأنه لم يجد الوقت الكافي لأدائه في مكتب الشركة بالإسكندرية

وتحركت الباخرة في نحو الساعة الرابعة مساءً ؛ وبعد هنيهة اجتازت البوغاز ، وما لبث الفقيد أن صعد على ظهرها ، وأخذ يسرح الطرف في شواطئ المدينة ، ومعالمها البادية ، وهي تحتجب رويداً رويداً ، وكلما أوغلت الباخرة في اليم ، زاد تحديقها إليها ، لكي لا يفوته أن يلقى النظرة الأخيرة على أرض الوطن وسمائه ، وظل واقفاً يرنو ببصره إلى أفق مصر ، حتى توارت الباخرة بين لجج البحار ، وغاب الأفق عن الأبصار ، وكانت هذه اللحظة آخر عهده برؤية مصر ، ثم وقف هنيهة ينظر إلى حيث المعالم الغائبة عن بصره ، المائلة صورتها في فؤاده ، ولسان حاله يذكر قول « الشريف الرضي »

وتلفَّت عيني فد خفيت عنها الطلول تلفت القلب

ولكم فكر عندئذ في الأرض التي أحبها ، واضطر إلى مفارقتها ، والسماء التي عشقها ، وأرغم على هجرها ، وزوجته وبنيه ، وأهله الذين يحبهم ويحبونه ، فباعدت الأقدار بينه وبينهم ، وأصدقائه وأنصاره وتلاميذه الذين يحنو عليهم ، ويأنس لهم ، ويطمئن إليهم ، والنيل الذي هام به ، وتعلق بوحدته أن لا تنفصم ، ثم يراه قد حيل بينه وبين مائه العذب ، فلا يعود يتذوقه ، ولا تكتحل عيناه برؤيته ، ولن يراه وهو ينساب بين شواطئه الجميلة ، مختلفاً بين المزارع الغناء ، والمناظر البديعة ، والمدن والقرى القريبة والبعيدة ، التي أحبها وأحب ساكنيها من أعماق قلبه !

وهكذا كتب على الزعيم المخلص لقومه وأمته ، أن يكون جزاؤه على بره وإخلاصه ، المهجرة من وطنه ، وكتب على مصر التي ترحب بالقرب والبعيد ، وتؤوى الأشرار والمجرمين وطريدي العدالة من مختلف الملل والنحل ، أن تضيق فلا تتسع لابنها البار الكريم !

وعلى كل ما ناله من المحن ، فقد حافظ على شجاعته وثباته ، واعتصم بصبره وإيمانه ، فلم يدركه خوف ولا فزع ، ولا أصابه جبن ولا هلع ، حدثني إسماعيل بك ليب ، أنه لم يظهر عليه أى ضعف ولا وهن ، بل بدا كأنه فى رحلة عادية من رحلاته السابقة

ولما وصلت الباخرة إلى ثغر (بيريه) باليونان عزم على النزول إلى البر ليأخذ طريقه إلى أثينا ، لحضور مؤتمر المستشرقين ، الذى كان محددًا لانعقاده يوم ٧ ابريل ، وكان مشتركًا فيه من قبل ، وسبق له حضوره بمدينة الجزائر ، (انظر ص ٢٥) ، ولكن إسماعيل بك ثناه عن عزمه ، خشية أن تسلمه حكومة اليونان إلى مصر ، وهى حكومة ضعيفة مماثلة لانجلترا ، فعمل الفقيده بنصحته ولم ينزل إلى البر

وصوله إلى الاستانة

وواصل السفر حتى الاستانة ، فوصلها صباح ٣١ مارس ، وهناك استقبله الشيخ عبدالعزيز جاويش ، والطلبة المصريون ، بالترحيب والتكريم ، ولقى من الحكومة العثمانية (فى بادى الأمر) كل احترام وحفاوة ، وكان على عزم أن يقيم بالاستانة ، لاعتقاده أن حكومتها لا تسلمه إلى الاحتلال ، بل تعده لاجئًا سياسيًا لا يجوز تسليمه ؛ وقد كان ولا ريب على حق فى هذا الاعتقاد ، فضلا عما له من المكانة بوصف كونه زعيم الحركة الوطنية فى مصر ، وواجب على الحكومة التركية أن تعامله بما يستحق من الحفاوة والرعاية ، وقد نظرت إليه حكومة الاتحاديين بهذا الاعتبار ، فاطمان قليلا بإقامته بالاستانة ، واستأجر منزلا بضاحية « صارى يار » على البوسفور ، بالقرب من البحر الأسود ، وأرسل فى استدعاء عائلته من مصر ، فجاءته فى شهر يونيه سنة ١٩١٢ وأقامت معه ، فاطمأنت نفسه ، وعاش هنيهة عيشة هنية ، بين زوجه وأولاده ، وكان يقضى الوقت بالمنزل والاشتغال فى حديثه ، ويقضى جزءًا منه فى استقبال مواطنيه الذين كانوا فى مصيفهم بهذه الجهة ، وأصبحت داره ملتقى المصريين القادمين من مصر ، ولم يكن يذهب إلى الاستانة إلا قليلا ، لنشر مقالاته فى جريدة « الجون ترك » التى كان يصدرها جلال نورى بك باللغة الفرنسية ، وجريدة « الهلال العثماني » للشيخ عبدالعزيز جاويش

ولكن لم تدم هذه الحال ولا هذه الطمأنينة طويلا ، فإنه منذ تألفت وزارة أحمد مختار باشا فى يوليه سنة ١٩١٢ ، وكان من أعضائها كامل باشا صديق الإنجليز المشهور ، تبدل

موقف الحكومة التركية حياله ، وحيال المصريين كافة ، وبدأت المخابرات بين الحكومة المصرية والحكومة التركية في أغسطس سنة ١٩١٢ لتسليم من ترى حكومة مصر تسليمهم ، لمناسبة قضية المنشورات التي سيرد الكلام عنها ، ففطن الزعيم إلى هذا التحول ، واعتزم الرحيل عن الأستانة ، وكاشف زوجته بذلك ، فوافقته على عزمه ؛ وإذ كان ينوى حضور مؤتمر السلام بجنيف في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٢ ، فقد قدّم سفره شهراً ، وأشار على الشيخ عبد العزيز جاويش أن يرحل هو أيضا عن الأستانة في هذه الظروف ، ولكن الشيخ جاويش استبعد أن أية حكومة عثمانية تسلمه للحكومة المصرية ، وقد أظهرت الأيام مبلغ إصراره في حسن الظن ؛ وبارح الفقيد الأستانة ، يصحبه اسماعيل بك ليب يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٩١٢ ، قاصداً إلى باريس بطريق سكة حديد الشرق ؛ وقد ودعته على المحطة ، وودعه الشيخ عبد العزيز جاويش ، والدكتور احمد فؤاد ، والمصريون جميعاً ، وهتفنا له هتافاً حماسياً حين محرك القطار

وقد تبين أنه كان على حق في سوء ظنه بالحكومة التركية ، إذ لم يمض على سفره أسبوعان حتى طلبت الحكومة المصرية القبض عليه وعلى الشيخ عبد العزيز جاويش ، بدعوى اشتراكهما في تهمة المنشورات التي ضبطت مع أحمد افندي مختار (بك) ، وقد قبض فعلاً على الشيخ جاويش في أوائل سبتمبر ، وأرسل إلى مصر مقبوضاً عليه ، ولما لم يجدوا الفقيد اكتفوا بتفتيش منزله بصارى يار ، فلم يعثروا فيه على شيء

ومكث في باريس بضعة أيام ، ثم سافر منها يوم الخميس ٥ سبتمبر قاصداً إلى جنيف ، وأقام بها إلى حين انعقاد مؤتمر السلام بها

حضوره مؤتمر السلام بجنيف وخطبته فيه

سبتمبر سنة ١٩١٢

تابع الفقيد جهاده في منفاه ، وكان أول عمل بارز له في سبيل رفع صوت مصر عالياً ، حضوره مؤتمر السلام العام الذي انعقد بمدينة (جنيف) بسويسرا في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٢ ، وكان قد مهد إلى ذلك بحضوره المؤتمر السابق باستوكهلم سنة ١٩١٠ كما تقدم بيانه (ص ١٨٣) ، ثم تأسيسه جمعية السلام العام بوادي النيل التي اعتمدها اللجنة الدائمة بمدينة (برن) ضمن جمعيات السلام المرتبطة بالمؤتمر ، وقد وزع الفقيد على أعضاء اللجنة مجموعة أعمال المؤتمر الوطني المصري الذي انعقد ببروكسل في سبتمبر سنة ١٩١٠ ، ومجموعة خطبه ، ليقفوا على

حقائق المسألة المصرية ، فدرست اللجنة مسألة مضر ، وقررت أحقية مطالبتها وعرضها على المؤتمر

وهنا ندع للمترجم شرح ما تم في اللجنة والمؤتمر بقلمه ، قال رحمه الله :
« درست اللجنة المسألة طويلا ، وقررت باتفاق جميع الأعضاء ، بما فيهم الإنجليز ، أحقية مطالبنا وعرضها على المؤتمر الذي كان تقرر اجتماعه بمدينة رومه في سبتمبر - أكتوبر سنة ١٩١١ »

« سافرت في السنة الماضية (١٩١١) مع الأخوين الفاضلين احمد افندى و فيق وعبد الرحمن افندى الرافعى إلى رومه ، وكان وكيل جمعية السلام بمصر حضرة الفاضل عزت بك شكرى قد وعدنا بالحضور ، وكذلك بعض نوابغ الشبيبة المصرية بأوروبا ، ولكن لم يجتمع المؤتمر بسبب حرب إيطاليا للدولة العلية ، وتقرر فيما بعد اجتماعه في هذه السنة (١٩١٢) بمدينة جنيف الحرة

« سافرت إليها من باريس مع بعض الإخوان المصريين ، ولحقنا بعض طلبة العلم من لوندرة وليون وغيرها ، كما انضم إلينا بعض طلبة جنيف ، فكنا أكثر من عشرين مصريا ، وبصفتي رئيسا لجمعية السلام بمصر اعتبرت مندوبا عنها ، قابلت في اجتماع التعارف مساء الأحد ٢٢ سبتمبر الكثير ممن تعرفت بهم في المؤتمر السابق ، وتعرفت بكثيرين من الأعضاء الجدد ، وتكلمت معهم في مسألتنا المزمع طرحها على المؤتمر ، فوجدت منهم كل إقبال واستعداد لساعدتنا وتمضيدينا في مطالبنا الحققة

« عقدت جلسة الافتتاح في صبيحة الاثنين ٢٣ سبتمبر بقاعة الكلية الكبرى ، وبعد خطب الترحيب من مندوب المدينة ومندوب الجمهورية السويسرية ، والرد عليه من كبار المؤتمرين ، صار انتخاب الوكلاء ، فكنت منهم ، كما انتخبت كذلك مندوبا عن مصر مع الفاضل (الدكتور) احمد افندى طاهر الطالب بجامعة الطلب بباريس بلجنة الشؤون الحاضرة ، التي من اختصاصها بحث مسألة مصر وتقرير ما تراه فيها ، لعرضه على الاجتماع العام ، اجتمعت هذه اللجنة بعد ظهر يوم الاثنين تحت رئاسة المسيو رويسن ، وبعد أن تكلم بعض الحاضرين في مصلحتنا وعارض فيها بعض الإنجليز حررت اللجنة الاقتراح الآتية صورته ، وقررت عرضه على الجمعية العمومية للمؤتمر ، وهاك ترجمته حرفيا :

« مضت سنوات عديدة والمؤتمر يعلم بالاحتجاجات التي رفعها الكثيرون من الأعضاء المصريين على الحالة السياسية التي سببها الاحتلال الإنجليزي ، ولما كان المؤتمر يعلم أن الحكومة

البريطانية نفسها كانت ولا تزال تعتبر الاحتلال العسكري في مصر مؤقتا ، وأنه في كثير من الأحوال ولا سيما في سنة ١٨٨٢ وسنة ١٨٨٤ تعهدت الحكومة البريطانية عهدا صريحة على لسان مستر جلاستون ولورد جرانفيل أنها لا تعد أجل احتلال مصر إلى وقت لانهاية له ، وأن الأعضاء المصريين قد صرحوا أنهم يبنون عملهم بأكمله على أساس القانون ، وأنهم يستنكرون استخدام وسائل القوة لتحقيق مطالبهم ، فال مؤتمر يركن إلى شعور الأمة البريطانية عن مصر في أقرب وقت ممكن ، وأن يعاد تأسيس حكومة ذاتية في مصر تكون فيها الضمانات الكفيلة بحفظ المصالح الدولية والأهلية

« أدرجت مسألتنا ضمن أعمال المؤتمر ، ولكن لم يأت دورها للمناقشة إلا في صبيحة يوم الجمعة ٢٧ سبتمبر ، فافتتح الكلام المسيو جوبا Gobat السكرتير العام للجنة الدائمة وللمؤتمر ، فشرح تاريخ الاحتلال وأسبابه ، وبين أنه مؤقت باعتراف الإنجليز أنفسهم ، وأتى على ذكر وعود وزراء الإنجليز ، وقرأ بعضها ، ثم طلب الاقتراع على ما طلبته اللجنة

« فقام عضو انجليزي اسمه المستر ماديسون Maddison ، من أعضاء مجلس العموم البريطاني ، وأخذ يتكلم بمحبة ضد طلبات المصريين ، قائلا : إن المؤتمر غير مختص بنظرها ، وأنه لا يمكن مؤتمرا مثل هذا أن يفحص في بضع دقائق مسألة عويصة مثل مسألة الاحتلال ، وطلب الاقتراع على عدم اختصاص المؤتمر أولا ، ثم عضده أمريكي في عدم الاختصاص ، وإن كان لم يوافق على الاحتلال ، قائلا إن الاحتلال جريمة قديمة ، ونحن نسعى لمنع الجرائم المستقبلية ، بعد ذلك قال الرئيس ، وكان المسيو لافونتين La Fontaine العضو بمجلس شيوخ بلجيكا : إننا سمعنا خطيبين من خصوم الدعوى ، فيجب أن نسمع خطيبين من مصلحتها ، وهما المستر جرين الإنجليزي ، ومحمد بك فريد المصري ، ثم دعا المستر جرين للخطابة ، فقام ودحض دعاوى المستر ماديسون ، مبينا أن واجب إنجلترا إنما هو تنفيذ وعودها وسحب جنودها في أقرب وقت ، وإعادة الحكومة الذاتية لمصر ، كما كانت قبل الاحتلال ، فصفق له الحاضرون ، وقاطعه المستر ماديسون مرارا ، حتى اضطر الرئيس لتنبهه للواجب ، واشتد اللجاج بينه وبين الرئيس ، وآتهم الرئيس بالتحيز لنا ، مما حول أغلب الحاضرين عنه ، وختم المستر جرين خطابه بالموافقة على اقتراح اللجنة ، ورفض المسألة الفرعية التي رفعها المعارض ، ثم دعيت للخطابة ، فقلت ما نصه :

« إني سعيد للوقوف أمام هذا الجمع الذي يشمل أساطين الأمم المتمدينة ، لأدافع عن قضية مصر ، أي قضية أمة ضعيفة ، أمام أمة قوية ، تريد اغتيالها ، وإني متأكد أنني سأجد

منكم كل مساعدة وتعزید أمام هاضمی حقوقنا ، وغاصبی بلادنا ، إن مسألتنا ظاهرة ولا تحتاج لشرح طويل ، فقد وفاها المسیو جوبا حقها من الوجهة التاريخية والسیاسیة » ، ثم طلبت رفض المسألة الفرعیة قائلاً : إن هذه المسألة رفعت فی مؤتمر استوكهلم ، وبعد مناقشة طويلة تقرر رفضها وتكلیف اللجنة الدائمة بفحص الدعوی ، وقد فخصتها وتكلم عنها السكرتیر طویلاً فی تقريره السنوی ، فلا یقال حیثئذ انها لم تفحص ، وأن لیس لدى المؤتمر الوقت الكافی لفحصها ، یقول بعضهم ان مسألة مصر كسألة بولونیا (فقال الرئیس إن بولونیا ممثلة هنا بصفتها أمة) ، فقابل الحاضرون هذا التصریح بالتصفیق والتهلیل ، یقولون إن مصر كبولونیا ، وأنا أقول أن لا شبهة بینهما ، لأن بولونیا جزئت بین ثلاث دول ، أما مصر فحفاظة علی ذاتیتها ، ولم یدع الإنجلیز أنفسهم أنها مستعمرة إنجلیزیة ، أو أنها تحت حمايتهم ، ومع ذلك فهل ابتلاع أمة أو أم كبيرة لأمة صغيرة ، یحرم هذه الأمة حق الدفاع عن نفسها ؟ كلا إن حق الدفاع عن النفس واجب علی أی حال ، مهما كانت الصبغة التي یصبغ بها المعتدون أعمالهم المغایرة للانسانیة ، إنی أطلب لمصر هذا الحق الذي قرره المجلس فی جمیع اجتماعاته السابقة ، وهو أن لكل أمة الحق المطلق فی أن تحکم نفسها بنفسها کیفما ترید ، أذ کرکم بقراراتکم السابقة ، وأطلب منکم الإنصاف من أیه قوة ترید ابتلاع بلادنا ، إن جمیع المصریین من رأیی ، یطلبون الجلاء إلا بعض الذين یتظاهرون بمحبة الإنجلیز ، لینقدوهم عن خیانتهم غالباً ، إن معارضی الأمریکی یقول : إن المؤتمر یشغل بمنع الجرائم المستقبلة ، لا بالجرائم القديمة ، فهذا اعتراف منه بأن الاحتلال جریمة ، وأنا أوافقه علی ذلك ، ولكن أقول إنه جریمة مستمرة ، كما نقول نحن معاصر المحامین ، أو أنها تجدد كل صباح ما بقی الاحتلال

« وختمت عبارتی بطلب الموافقة علی اقتراح اللجنة ، مع رفض عبارة طلب الجلاء (فی أقرب وقت ممکن) ، لأن هذه العبارة تفتح لإنجلیترا باب التسویف ، فإنکم تعلمون أنها دخلت مصر لتبقى بها بضعة أسابيع ، وها هی قد قضت بها مدة ثلاثین سنة ، فیلکن إذن طلب الجلاء حالاً ، وبعد ذلك اقترحت سیده إنجلیزیة وآخر نساوی تعديل بعض فقرات الاقتراح لتخفیف عباراته ، وأخيراً أقل الرئیس باب المناقشة ، وطلب الاقتراح علی المسألة الفرعیة ، فرفضت ، ثم اقترح علی التعديلات ، فرفضت ، وتقرر الاقتراح كما عرضته اللجنة (ص ٢٧٩)

« عند ذلك دوی المكان بالتصفیق المستمر ، وعلا الهتاف من كل مكان ، وأخذ

المصريون یهني بعضهم بعضاً ، كما أخذ أصدقاؤهم یهشونهم كذلك »

وقد طيرت شركة هافاس قرار المؤتمر ضمن أنبائها التلغرافية الهامة ، وكان هذا القرار فوزاً جديداً للقضية المصرية ، ودعاية كبرى لها بين مجموعة تمثل الأمم المتحضرة كافة ، وقد أكره الوطنيون هذا الجهاد الموفق من الزعيم في منفاه ، كما أعجبوا ببعده نظره وحسن اختياره للوسائل العالمية في رفع صوت مصر ، وإقناع أعضاء المؤتمر بأن الجلاء عن مصر هو خدمة للسلام العام ، واتعد كان الوطنيون يفتبطون بمقالة تنشر في الصحف الأوروبية دفاعاً عن القضية المصرية ، فكم كان ابتهاجهم لصدور مثل هذا القرار من مؤتمر عالمي ، يتألف من نحو أربعائة مندوب يمثلون صفوة رجال العلم والسياسة والاقتصاد والقانون في مختلف الأمم ! وأرسل كثير من الوطنيين بقيات الإعجاب والتهنئة إلى الفقيه في جنيف ، نذكر منها البرقية الآتية التي نشرها (العلم) في عدد ٣ أكتوبر سنة ١٩١٢

« فريد بك بجنيف

« نهنتكم بنجاحكم نجاحاً باهراً ، وفوز بمجهوداتكم ، التي أثمرت إقرار المؤتمر وجوب الجلاء عن مصر ، وإعطائنا حكومة مستقلة ، ونؤمل أن نصل إلى ذلك قريباً »
الإمضاءات : محمد شكيب القاضي بالمحاكم الأهلية سابقاً . عبد الله طلعت . محمد علي المهندس . أحمد وجدى المحامى بالزقازيق . محمد عبد الملك حمزه المحامى بمصر . عبد الرحمن الرافعي المحامى بالزقازيق . عوض البحرأوى المحامى بمصر . أحمد وفيق المحامى بالزقازيق ، اسماعيل صادق . اسماعيل حافظ مدير العلم . أحمد علي المحرر بها . عبد المقصود متولى المحامى بمصر . محمود حمدي السخاوى . أمين الرافعي المحامى بمصر . محمد زكي علي المحامى بمصر . مصطفى الشوربجي المحامى بطنطا . اسماعيل كامل المحامى بمصر .

في السويد

رحل الزعيم بعد انتهاء المؤتمر إلى السويد بدعوة بعض أصدقائه ، ممن تعرف بهم في مؤتمر جنيف ومؤتمر استوكهلم ، وشاهد معالم الرقى والحضارة ومنشآت البر والإحسان في هذه البلاد ، ووصفها في مقالة شيقة ، نشرت بالعلم يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩١٢ ، عنوانها : (أسبوعان في ضواحي استوكهلم) ، وصف فيها زيارته لبعض المستشفيات وملاجئ العجزة بهذه المدينة ، فذكر أن عدد ما بها من المستشفيات والملاجئ يزيد على ما كان يوجد بالقطر المصري كله من هذا النوع ، مع أن سكانها لا يبلغون سكان الاسكندرية ! ووجد ما بها من النظام والنظافة لا نظير له في غيرها من البلدان ، ورأى الخدامات يغسلن أرض الغرف والمهاشي التي بينها

بالصابون ، وجميع خدم المستشفى من الفقراء عديمي الكسب ، أو من المعجزة أو النساء
 عديمات المعين ، ويعطى لكل منهم أجره قليلة ، فضلاً عن المأكل والمسكن والملبس ، وقد
 لفت في مقالته نظر ديوان (وزارة) الأوقاف إلى ما يمكن عمله للتيسير على الفقراء من إيراد
 الأوقاف الغنية ، ذات الغلة الوفيرة ، إذ لم يكن بمصر وقتئذ سوى ملجأ واحد للمعجزة بطره ،
 وملجأ للنساء بجهة رحبة عابدين ، وهو شيء قليل جداً ، إذا قورن بإيراد الأوقاف الخيرية
 ووصف في مقالته ضاحية اختار الإقامة فيها ، تبعد عن استوكهلم مسافة نصف ساعة
 بالترام ، اسمها « يورشولم » ، قال عنها : إنها وحيدة في بابها ، فريدة في نوعها ، لم يوجد
 مثلها بأوروبا ، وإن مدينة هليوبوليس (مصر الجديدة) بجوار القاهرة تشبهها من بعض
 الوجوه ، وتلك المدينة عبارة عن غابة متسعة على شاطئ الخليج الموصل بين بحر البلطيق
 ومدينة استوكهلم ، مساحتها نحو أربعة عشر ألف فدان ، ومخططة كأنها بستان كبير ، وبها
 جميع موجبات الراحة من ماء وكهرباء وتليفون ومجار ، إلى غير ذلك مما يوجد في أحسن المدن
 وأحدثها ، وجميع شوارعها مرصوفة بالمكدام ، وعلى جوانبها الأفاريز من الخشب الذي يوجد
 بكثرة عظيمة في هذه البلاد ، وقد أسست هذه المدينة شركة في سنة ١٨٨٩ (أى من نحو
 ٢٣ سنة قبل زيارته لها) ، وبعد أن أوجدت فيها الشوارع والمجارى وغيرها ، قسمت الأرض
 وعرضتها للبيع بشروط غاية في السهولة ، واشترطت على المشتري عدة شروط ، أهمها أن
 القطعة لا تقل عن ثلاثة آلاف متر مربع ، وأن لا يبني منها إلا جزء من ستة عشر جزءاً
 (أى نصف الثمن فقط) ، وأن لا يبني على الشارع مباشرة ، بل يترك المشتري ستة أمتار
 على الأقل ، وأن لا يرتفع البنيان عن ١٤ متراً ، وأخيراً وهو الأهم ، أن لا يسكن المنزل إلا
 عائلة واحدة ، وألا يوجد فيه إلا مطبخ واحد ، ولذلك لم تفقد الغابة منظرها الأصلي ، بل يظن
 السائر في شوارعها ، أنه في غابة بولونيا بباريس مثلاً ، ويخيل إليه أن المنازل عبارة عن
 أكشاك أُقيمت لراحة المتنزهة ، وليس بها دكاكين على الشكل المعروف ، بل الحوانيت
 والقهاوى الموجوده بها كلها عبارة عن بيوت روعيت فيها الشروط السابقة ، وقد قضى بهذه
 المدينة أسبوعين يتأمل في نظامها ، ويتنقل بين رياضها ، ويعجب بما أبدعته روح الهمة
 والابتكار في ربوعها

في بلجيكا

ثم زار بلجيكا ، ووصفها في مقالة بديعة نشرت في عدد ٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ ، وتضمنت

أحسن وصف لحالتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، أوجز فيها تاريخها القومي ، ومافيه من عظات ، فذكر أن الأمة البلجيكية من الأمم الصغيرة التي لاقت في حياتها أنواع الظلم والفساد من الأقوياء ، فكانت دائماً طعمه للقوى من جيرانها ، حتى أنها لم تتمتع بنعمة الاستقلال إلا من عهد قريب ، وكانت مدة قرون مستعمرة أسبانية ، وقاست من حكام الإسبان المظالم أنواعا ، ولما ظهر نجم نابليون في أفق السياسة الأوروبية ضمها إلى فرنسا ، حتى يصبح حدها الشرقي نهر الرين ، الذي كان امتلاكه موضع منافسات وحروب العنصرين الفرنسي والجرماني مدة قرون ، وبعد أفول نجم نابليون ، وتغلب أوروبا عليه في واقعة واترلو سنة ١٨١٥ ، أخذت تعدل في خريطة أوروبا ، فضمت بلجيكا إلى هولاندا ، وكونت منهما البلاد الواطئة ، لكن الأمة البلجيكية ، التي عرفت معنى الحرية ، لم تقبل هذا الفناء في مملكة البلاد الواطئة الجديدة ، بل أرادت أن تكون لها وحدة ذاتية خاصة بها ، فأخذت تعد معدات الثورة سراً ، وبثت مبادئ الاستقلال بين جميع طبقات الشعب ، حتى إذا ما كملت معداتها هبت للثورة كرجل واحد ، مطالبة بالاستقلال التام ، وساعدتها على ذلك فرنسا بجيش عظيم ضد الهولانديين ، وكان حصن هولاندا المنيع مدينة (أنفرس) المحاطة بالأسوار والقلاع ، ولكن جيوش الحرية تغلبت على فيالق الظلم ، فاكتسحتها ودخلت أنفرس عنوة ، وطرقت الجيوش الهولاندية من البلاد ، وأصبحت بلجيكا بلداً حراً بمعنى الكلمة ، ثم اجتمع مندوبو الأمة ، وقرروا انتخاب أحد أمراء الألمان ملكاً دستوريا عليهم ، وهو الملك ليوبولد الأول ، وكان هذا الأمير إذ ذاك في إنجلترا ، فأرسل المؤتمر الوطني وفداً لمرض ملك بلجيكا عليه ، على شرط أن يقسم باحترام الدستور ، فقبل ، وقال لأعضاء الوفد هذه الجملة التاريخية التي يجب على الأمراء والملوك والسلطين تدبرها ، ليتعلموا منها الواجب عليهم نحو الأمم التي رضيتهم ملوكاً عليها ، وها هي بنصها الفرنسي منقولة عن قاعدة التمثال الذي أقيم له في أحد ميادين مدينة أنفرس :

Le destinées humaines n'offrent pas de tache plus noble que celle d'être appelé à maintenir l'indépendance d'une nation et à consolider seslibertés.

« لا يوجد عمل بين الأقدار الإنسانية أشرف من أن يدعى الإنسان للمحافظة على استقلال

إحدى الأمم ، وتثبيت دعائم حرياتها »

وقال عن حالة البلاد الاقتصادية والاجتماعية : إن الأمة البلجيكية صغيرة بعددها ، ولكنها

من أغنى أمم الأرض ، فثغورها غاصة بالسفن ، وتجارها منتشرة في جميع أنحاء المعمورة ،

صادرة وواردة ، ولها أشغال صناعية مالية في أغلب جهات العالم ، والصناعة متقدمة فيها تقدما عظيما تراحم به غيرها من الأمم حتى في بلادهم ، فهي مثال حي للأمم الأخرى كالأمّة المصرية التي يجب عليها أن تدرس نظاماتها الداخلية ، وكيف أن حرية القرية في أمورها الداخلية ، والمديرية في الأمور الخاصة بها ، لا تنافي الحكومة المركزية ولا تضعف من قوتها ، فلكل مدينة أو قرية هناك كما في فرنسا وغيرها مجلس بلدى منتخب ، يقوم بشؤون المدينة من تجارة وتعليم ونظافة وغيرها ، فهو حكومة مصغرة في قلب الحكومة الأصلية ، وكل مدينة تجتهد في نشر التعليم الابتدائى والصناعى بين أهلها ، والمديرية تقوم بتأسيس المدارس الثانوية ومدارس المعلمين ، والحكومة تشتغل بالتعليم العالى ، وتمد بالمال المدن والمديريات لإتمام مأموريتها إن أعوزها

وبعد أن أفاض في الكلام عن التعليم والحالة الاجتماعية ، عرج على الخدمة العسكرية فيها ، فذكر أنها ليست بإلزامية في بلاد البلجيك ، بل يؤخذ من كل أسرة شاب واحد ، ولكن القوم ابتدأوا يشعرون بضرورة زيادة قوتهم الحربية للمحافظة على حيدتهم ، حيث أصبح الحق للقوة ، ولا احترام للمعاهدات مهما كانت قوتها الأدبية ، فالبلجيكيون يخشون أن يداس استقلالهم لو وقعت الحرب بين ألمانيا وفرنسا ، فيخترق أحد الجيشين البلاد ، فيقابله الآخر بالمثل ، فتصبح أرض بلجيكا ميدانا لقتال الأمتين^(١) ، لذلك قد أعدوا مشروعا يجعل الخدمة العسكرية إجبارية ، وبناء القلاع على الحدود من الجهتين ، حتى تأمن نوعا على استقلالها ، وتمنع خرق حيدتها ، وقال إن هذا المشروع سينظر بمجلس النواب في هذه السنة (١٩١٢) وختم مقاله بقوله : « إن الأمم الصغيرة بأوروبا أصبحت لا تأمن على حريتها أمام نمو الأمم الكبرى ، التي تهدد العالم بقوة ضخامتها البرية ، وأساطيلها البحرية ، ولا تتأخر عن إزالة العقبات التي تقف في طريقها وتمنعها من إتمام ما تنويه نحو جاراتها القوية ، فتتنافس الإنجليز والألمان على سلطنة البحار ، يهدد كيان هولاندا وبلجيكا ، بل الدانمرك ، لذلك سمعت من بعض رجال السياسة باستوكهلم أن أمم الشمال الصغرى تفكر في عقد محادثات دفاعية بين بعضها وبعض ، وفي تأليف حكومة مشتركة اتحادية تضم السويد والنرويج والدانمرك وهولاندا وبلجيكا تكون أشبه شىء بالاتحاد الجرمانى ، أو الولايات المتحدة الأمريكية ، وأنهم يرون تحقق هذه الفكرة صعبا وبعيدا ، ولكنهم يشتغلون لتنفيذها إذ يرونها المانع الوحيد لتعدى الأقوياء عليهم ، والحصن المناع لحماية حريتهم واستقلالهم »

(١) وقد حدث ما توقعه القعيد في الحرب العالمية الأولى التي نشبت في أغسطس سنة ١٩١٤ أى

بعد سنتين من تنبؤاته في هذه المقالة

الحالة في مصر بعد نفي الزعيم

ساد البلاد بعد نفي المترجم جو من الإرهاب ، تعددت فيه وسائل الضغط ، وكثرت الوشايات والسعايات ، واستهدف الوطنيون لشتى ضروب العسف والاضطهاد ، وسعت الحكومة في مطاردة الحركة الوطنية ، وضرب نطاق من التجسس حولها ، واستخدمت في سبيل ذلك الوعد والوعيد ، لإلقاء التخاذل في صفوفها ، وكان مما اتخذته للتفكيك بها أن لجأت إل المحاكمات الرهيبة لتلقى الرعب في قلوب أنصارها وتبعث الفرع إلى نفوسهم

قضية إمام افندى واكد

يوليه سنة ١٩١٢

في أوائل يوليه سنة ١٩١٢ ، وقبل أن تنتهي مدة الحبس المحكوم بها على علي فهمي كامل بك واسماعيل بك حافظ ، ظهرت قضية جديدة ، اتخذتها الحكومة ذريعة لنشر حكم الإرهاب في البلاد ، وهي قضية المؤامرة التي زعمت بأنها دبرت لاغتيال الخديو واللورد كتشنر ورئيس الوزراء وغيرهم ، فألقى القبض على كثير من الشبان المنتمين إلى الحركة الوطنية وقتشت منازلهم في جنح الظلام ، وانتهى التحقيق بإقامة الدعوى العمومية على كل من إمام افندى واكد ، ومحمود افندى طاهر العربي الطالبين ، ومحمد افندى عبد السلام البرعى المحرر باللواء ، واتهمتهم جميعاً بأنهم اتفقوا على اغتيال الخديو ، ورئيس الوزراء (محمد سعيد باشا) واللورد كتشنر المعتمد البريطاني ، ومحمد مجدى باشا ، والستر دلبروجنى المستشارين بمحكمة الاستئناف وطلبت النيابة العمومية محاكمة المتهمين بموجب قانون الاتفاقات الجنائية الذى وضعته الوزارة سنة ١٩١٠

ولم يكن للاتهام في هذه القضية من سند يرتكن عليه سوى شهادة جورج بك فيليبس مأمور الضبط بمحافظة العاصمة ورئيس الجواسيس ، وهو الذى ثبتت عليه فيما بعد جريمة الرشوة وابتزاز أموال المعتقلين وحكم عليه من أجل ذلك في سنة ١٩١٧ بالسجن خمس سنوات ، واعترف بعد الحكم عليه بأن قضية المؤامرة ملفقة

وقد بدى في نظر هذه القضية يوم الأحد ١١ أغسطس سنة ١٩١٢ أمام محكمة جنائيات مصر ، وكانت مؤلفة برئاسة على ذى الفقار باشا ، وعضوية محمد توفيق رفعت بك (باشا) وأحمد موسى بك (باشا) ، وجلس في كرسي النيابة عبد الخالق ثروت باشا النائب العام وحضر للدفاع عن المتهمين إبراهيم الهلباوى بك عن إمام افندى واكد ، والأستاذ مصطفى

الشوربجى عن محمود طاهر العربى ، والأستاذ عبد الوهاب البرعى عن محمد افندى عبد السلام
وظلت المحكمة تنظر القضية حتى يوم الثلاثاء ١٣ أغسطس ، وفيه أصدرت حكماً على
إمام افندى واكد بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة ، وعلى كل من محمود طاهر العربى افندى
ومحمد عبد السلام افندى بالسجن خمس عشرة سنة

قضية المنشورات

أغسطس سنة ١٩١٢

وفي أغسطس من تلك السنة ظهرت قضية أخرى ، سميت قضية المنشورات ، وخلصتها
أن منشورات ثورية ضبطت مع احمد افندى مختار (بك) الطالب المصرى بالمدرسة الحربية
بالإستانة ، جاء بها على ظهر الباخرة إلى الإسكندرية ، وبنت الحكومة على هذه المنشورات
افتراض وجود جمعية سرية من الشبان ، لها أغراض ثورية ، فألقت القبض من جديد على
كثير منهم ، واتسعت حركة الاعتقال فى القاهرة والإسكندرية والمدن الأخرى ، ولم تلبث
أن تحطت حدود مصر ، إلى الخارج ، إذ وجهت النيابة تهمة الاشتراك فى وضع هذه المنشورات
إلى الشيخ عبد العزيز جاويش ، وكان مقياً بالإستانة ، فاستصدرت من الحكومة العثمانية
أمراً باعتقاله ، واعتقال بعض الشبان المصريين ، فقبضت عليهم وأرسلتهم إلى مصر ، فكان
لتسليم الحكومة العثمانية إياهم فى تهمة سياسية استياء شديد ودهش بالغ ، ذلك بأن القانون
الدولى لا يبيح تسليم متهم سياسى إلى حكومة أخرى ، وقد اتهم الشيخ جاويش ، و(الدكتور)
عبد الغفار متولى الطالب بمدرسة الطب ، والدكتور حسين مرتضى ، بالاشتراك فى وضع هذه
المنشورات ، وبقوا فى السجن مدة طويلة من الزمن رهن التحقيق ، ثم أصدر النائب العام
(عبد الخالق ثروت باشا) قراره فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩١٢ بحفظ القضية بالنسبة لهم ،
وإحالتها إلى محكمة الجنايات بالنسبة لأحمد افندى مختار وحده ، ونظرت القضية أمام محكمة
جنايات الإسكندرية ، فقضت عليه فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٢ بالسجن عشر سنوات

تعطيل اللواء نهائياً

وفى ٣١ أغسطس سنة ١٩١٢ ، أصدرت الوزارة قراراً بتعطيل جريدة (اللواء) نهائياً ،
بحجة أنها عينت محرراً مسئولاً ، دون أن تحصل على إذن بذلك من إدارة المطبوعات ، وأن
بعض رجالها (تقصد على فهمى كامل بك) فقد صدرت عليهم أحكام قضائية عن أمور موجبة
للاضطراب ، ومغلة بالأمن العام

وبذلك انتهت حياة هذه الصحيفة المجيدة ، بعد أن ظلت ميدانا للكفاح الوطني تيفاواثنى عشرة سنة ، كانت فيها مثالا للرقى الصحفي والجهاد النزيه ، في سبيل رفعة شأن الوطن وبنيه

تعطيل العلم نهائيا

وظهور (الشعب)

وفي ٧ نوفمبر سنة ١٩١٣ قررت الوزارة تعطيل جريدة (العلم) لسان حال الحزب الوطنى نهائيا ، لأنها نشرت مقالا للفقيد عن رأيه فى الحرب البلقانية ، وما أصاب تركيا فيها من الهزائم ، وكان قد حمل كامل باشا الصدر الأعظم مسئولية الحالة التى انتهت إليها ، فساء الحكومة أن يطعن فى رجل اشتهر بولائه للإنجليز ! فقررت لذلك تعطيل العلم نهائيا ، وقالت فى أسباب القرار : « وحيث ان هذه المقالة التى ختمت بالطعن الشديد فى ولاية الأمور العثمانين الذين ألقى عليهم تبعه ما أصاب الجيش العثمانى ، إنما هى مقالة من شأنها إثارة خواطر المسلمين وإيغار صدورهم نحو ولاية الأمور المذكورين فى هذه الظروف التى تستلزم الهدوء والسكينة ، وحيث ان هذه الجريدة اعتادت نشر ما يكدر صفو الراحة العمومية ، فضلا عن أنها لسان حزب اتخذ رئيسه لنفسه خطة التهيج ، وحيث أنه سبق صدور قرارين بتعطيل هذه الجريدة مرتين ، الأولى لمدة شهرين بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩١٠ ، والثانية لمدة ثلاثة شهور بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩١١ ، فلهذه الأسباب ، ومحافضة على النظام العام ، تقفل جريدة (العلم) التى تصدر بالقاهرة من تاريخه »

ولا ريب فى أن روح الاعتساف تبدو بارزة فى هذه الأسباب ، إذ ما شأن الحكومة المصرية بالطعن فى سياسة حكومة أخرى لم تكن وإياها على صفاء ووداد ، اللهم إلا أن يكون الغرض هو الدفاع عن كل سياسى يدين بالولاء للإنجليز ! ويبدو التناقض الظاهر فى الأسباب بين هذا القرار ، وقرار تعطيل جريدة (العلم) ثلاثة شهور ، فإن الوزارة قد ارتكبت فى قرارها السابق (ص ٢٥٧) على نشرها مقالة نسبت فيها إلى الحكومة والاحتلال النكابة بتركيا فى الحرب الطرابلسية ، أما فى قرارها الأخير فإنها تتظاهر بالدفاع عن تركيا ، والواقع أنها فى كلا القرارين إنما تدافع عن الاحتلال وسياسته ، وتتعمد الإساءة إلى الفقيد وإلى الحزب الوطنى ، إذ جعلت من أسباب قرارها الأخير أن جريدة (العلم) اعتادت نشر ما يكدر صفو الراحة العمومية ، وأنها لسان حال حزب اتخذ رئيسه لنفسه خطة التهيج ؛ والله يعلم أن كلا

الزعمين محض افتراء ، لا أساس له من الحق ، فلا الجريدة كانت تنشر ما يكدر صفو الراحة ،
ولا اتخذ الفقيد لنفسه خطة التهيب ، وإنما كانت خطته المطالبة باستقلال البلاد وحريتها ،
ومنهجه الدفاع عن حقوقها المقدسة ؛ فأين تكدير صفو الراحة العمومية وأين التهيب في ذلك ؟
وقد عادت جريدة (الشعب) إلى الظهور ، واتخذها الحزب الوطني لسان حاله بعد
إقفال (العلم) ، وتولى أمين بك الرافعي رئاسة تحريرها ، كما كان يتولى رئاسة تحرير (العلم)
منذ فبراير سنة ١٩١٢

الفصل العاشر

نادى المدارس العليا

والحركة التعاونية

بين نادى المدارس العليا والحركة التعاونية ارتباط وثيق ، يجعلنا نتناول الحديث عنهما في فصل واحد ، ففي نادى المدارس ظهرت الحركة التعاونية . وكان مؤسسها المرحوم عمر بك لطفى رئيس النادى

تحدثنا في كتاب (مصطفى كامل) عن تأسيس نادى المدارس العليا ، ونوهنا بأثره في تطور الحركة الوطنية والفكرية ، على عهد مصطفى كامل^(١) ، والآن نقول : إنه ازداد ازدهارا في عهد محمد فريد ، وظل مشبعاً بالروح الوطنية ، فعظمت منزلته في المجتمع ، وكان أعلام الفكر يلقون فيه المحاضرات النفيسة ، فصار بمثابة معهد علمي ، أو جامعة حرة ، تلقى فيها الدروس والمحاضرات في مختلف العلوم والفنون

خطبة الأمير حيدر فاضل

وكان للنادى أيام مشهودة تجلت فيها مكانته العالية ، تذكر منها على سبيل المثال يوم ٢١ أبريل سنة ١٩٠٨ ، إذ ألقى فيه الأمير حيدر فاضل خطبة باللغة الفرنسية ، موضوعها (اعتبارات عامة على الرقى الأدبي في مصر) ، ترجمها على الفور أحمد زكى باشا إلى اللغة العربية ، ونالت إعجاب الطلبة والسامعين ، لما حوته من الأفكار العالية ، والمعاني الوطنية الرائعة ، وحضر هذا الاجتماع الأمير أحمد فؤاد (المنفور له الملك فؤاد الأول) ، ومحمد بك فريد ، وقاسم بك أمين ، وحفنى بك ناصف ، وغيرهم ، وألقى الأمير محاضراته بلهجة خطابية بديعة ، ولغة فرنسية بليغة ، إذ كان متضلعا في الآداب الفرنسية ، ومما قاله مخاطبا الشباب :

« إذا كانت العصور التي بنيت فيها الأهرامات قد مضت وانقضت ، فقد آن لنا أيها الإخوان أن نقيم بناءنا الوطنى ، ونسير في سبيل الرقى ، لأجل ذلك يجب علينا أن نعمل ، اسمحوا لى أن أقول لكم كلمة ربما تجرحكم : إنكم لا تعلمون كما يجب تاريخكم المجيد ، ومن

(١) راجع الفصل الحادى عشر من كتاب (مصطفى كامل) — نادى المدارس العليا وتطور الأفكار

سنة ١٩٠٥ وسنة ١٩٠٦ ص ١٩٢ وما بعدها (من الطبعة الأولى)

الغريب أننا مدينون بذلك التاريخ إلى علماء من الأجانب ، ولم يفكر كثير منا في مشاركتهم في ذلك ، إنى أصرح لكم أن الناشئين ينسون أو يتناسون أسلافهم العظماء ، فيجب عليكم أن تذكروهم دائماً ، وتعملوا على إحياء مجدهم ، وبهذه المناسبة أقول لكم : إن الجامعة سيدرس فيها علم الآثار القديمة ، إننى مسرور جدا من هذه الحركة المباركة التى تدفع القوم إلى إتمام مشروع الجامعة ، وستكون هذه الجامعة حاوية لصفوف العلوم البشرية ، ولكنها لن توازى طبعاً فى أول الأمر جامعات أوروبا ، فيجب على من لديه قدرة منا أن يشد رحله إلى ألمانيا وغيرها ، فيتم فيها دراسته »

إلى أن قال مشيراً إلى فضل مصطفى كامل فى بعث الحركة الوطنية :

« اعملوا أيها الإخوان للغرض الذى كان يسعى له مصطفى كامل ، وكونوا وطنيين صبورين ، واعلموا أن الجهاد غير قاصر على اقتتال بنى الإنسان ، وإفناء بعضهم بعضاً ، بل إن من الحروب السلمية ، ما هو أشرف غرضاً وأنبى قصداً ، وفى مثل تلك الحروب السلمية قضى مصطفى كامل حياته ، ومات وهو فى ساحة الوغى ، بعد أن أضناه الجهاد (تصفيق حاد) ، رأبته فى باريس فى مقتبل صباه ، فرأيت منه نفساً عالية ، وحماسة كبيرة ، وتعلقاً بوطنه ، ورأبته فى الوجه القبلى ، حيث الطبيعة فى جمالها الباهر ، فكان يحادثنى بما يحول فى نفسه من الأمانى والآمال ، فى خدمة بلاده ، فكنت أرى الإخلاص يتجلى فى حركاته وسكناته ، إنى لا أريد أن أطيل الكلام ، فإنكم تعرفون مصطفى كامل أكثر منى ، إن إرادة الله لا بد أن تنفذ ، فتركوا اليأس ، واعلموا أن الناشئة التى ترضى الوطن ، ستخلد اسمها إلى الأبد بأعمالها ، ولتكن آمالك فى خدمة بلادكم كبيرة ، واحموا كلمة الاستحيل من قاموسكم مثل ما فعل نابليون ، تبصروا فى العواقب ، فإن عملكم الذى كلفتم به عظيم ، فليكن رائدكم فيه السلم والنظام ، والعلم والتحصيل ، إن التهور يضر بنا ولا ينفعنا ، فإذا أردتم أن تتبعوا نصائح الغربيين ، فتجنبوا خيالات كثير منهم ، تمسكوا بأداب العلم ، وانثروه ما استطعتم إلى ذلك سبيلاً ، واعلموا أن فى مصر الآن مشروعا سيكون من ورائه فائدة كبرى فى التعليم وهو مشروع الجامعة ، فعضدوه ما استطعتم ، واعتقدوا أنكم بذلك تخطون خطوات نحو الاستقلال ، تبينوا حركات الحرية والاستقلال فى أوروبا ، خذوا منها النافع ، واركوا الضار ، واعلموا أن فى أوروبا نظمات ربما لا تفيدنا ، ومذاهب تخدع الجماهير بطواهرها ، ولكنها فى الحقيقة لا تجر سوى الضرر »

وختم خطبته بقوله :

« إننى أعلم كما يعلم غيرى أن آلامكم شديدة ، ولكن لا يحملنكم ذلك على ارتكاب أعمال تزيد مصائبكم ، جاهدوا بصبر وثبات كما كان يفعل مصطفى كامل ، لقد أعجبنا أيها الإخوان بالمظاهرات الجليلة التى قتم بها نحو ققيدينا ، ولكن حافظوا على السكينة ، وتجنبوا الشطط ، واتخذوا السلم رائدا لكم فى كل مظاهراتكم وحركاتكم ، واتخذوا الفضيلة والواجب والنصيحة إماما لكم ، إن مستقبل مصر بأيديكم ، فإذا عملتم بهدوء وسكينة وصلتم إلى غرضكم ، وإن نكبتم عن هذا الطريق أخرتم زمن الاستقلال ، اتبعوا فى أعمالكم نصائح المخلصين والمرشدين ، اجعلوا لإحساساتكم قيادا من عقولكم ، ولا تدعوها تفيض فتضركم ، واعلموا أن من الواجب على الطلبة الاهتمام بالسياسة دون الاشتغال بها ، حصلوا العلم ما استطعتم ، ادرسوا تاريخ الرجال الكبار ، ولا تضيعوا أوقاتكم بقراءة ما لا يفيد ، تمسكوا بدينكم ، ولكن إياكم والانشقاقات الدينية ، أحبوا عقائدكم ، ولا يحملنكم ذلك على بغض من لا يدين بدينكم ، انبذوا الخزازات الجنسية ، واعلموا أنه قد اندمجت فى جنسيتكم المصرية بعض العناصر الأخرى ، فاعتبروهم إخوانكم لأنهم يعتبرون مصر وطننا لهم ، واعلموا أن نجاحنا بيدنا ، وأنا قد نوذى أنفسنا بأكثر من الأذى الذى يلحقنا من أعدائنا ، ولتكن لكم عبرة فى تلك الحقيقة التى مؤداها أن رحيل السعادة عن أمة من الأمم قد يكون ناشئا عن أعمالها ، أحبوا بعضكم بعضا ، واركوا التحاسد والتباغض ، وليكن التسامح من شيمتكم ، اجهدوا فى تزكية أنفسكم من كل عيب مائل فيها ، قوموا بالواجب عليكم ، واحصروا آمالكم فى الأمور الخالدة ، وليؤثر كل منكم صالح الأمة على صالح نفسه ، ولا يستخفن أحدكم بما يلحق الأمة من ضرر ، فإن الضرر الحائق بالمجموع يلحق الفرد لا محالة ، إن كل شيء للفناء والزوال مصيره ، فلتكن كل لحظة من حياتكم للوطن والإنسانية ، ستقومون أيها الإخوان بمهمة صعبة ، بيد أنها شريفة ، فإنكم ستمهدون لأمتكم طريق الحرية والاستقلال »

وقد قوبلت الخطبة فى معظم مواضعها بالحماسة البالغة والتصفيق المتكرر

الاحتفال بأول بعثة للجامعة المصرية

واحتفل النادى يوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٠٨ بأول بعثة أوفدتها الجامعة المصرية إلى أوروبا للتخصص فى تدريس العلوم والآداب ، وكانت هذه البعثة مؤلفة من أحد عشر عضوا ، منهم

سبعة أوفدوا إلى جامعات فرنسا، وهم الأساتذة سيد كامل خريج مدرسة الحقوق، ومحمد توفيق الساوي (باشا) المحامي، ومحمود عزى (بك)، ومنصور فهمى (باشا) الطالبان بمدرسة الحقوق، وحسن فؤاد الديوانى الطالب بمدرسة الطب، والدكتور محمد ولى، والدكتور محمد كمال، وأربعة أوفدوا إلى إنجلترا وهم الأستاذ محمد كامل حسين القاضى السابق بالخرطوم، ومحمد حسنى الطالب بمدرسة المهندسخانة، ومحمد صادق الحائز للشهادة الثانوية من المدرسة التوفيقية، وتوفيق سيدهم الطالب بالمهندسخانة

كانت هذه الحفلة من أعظم حفلات النادى، حضرها الفقيه، وهتف باسمه المجتمعون، وخطب فيها عبد الحميد افندى سليمان (باشا) باشمهندس ترعة الاسماعيلية، والأستاذ أحمد وجدى المحامى، وكانت خطبته حماسية، ودع فيها أعضاء البعثة بلسان الشباب قائلاً: «إنى أودع طليعة جيش المجاهدين فى سعادة البلاد واستقلالها»، فقوبلت كلمته بالتصفيق الحاد، وتكلم بعده محمود افندى صادق الموظف بالحقانية، و (الدكتور) أحمد فؤاد الطالب بمدرسة الطب، ومحمد افندى زكى على (باشا) الطالب بمدرسة الحقوق، ثم محمد افندى توفيق الساوي بالنيابة عن البعثة شاكرًا أعضاء النادى على تلك الحفلة الشائقة

الاحتفال بعيد تأسيس النادى

واحتفل يوم ٥ ابريل سنة ١٩٠٩ بعيد تأسيسه، لمناسبة مرور ثلاثة أعوام على إنشائه، فألقى عمر بك لطفى خطبة ذكر فيها الخدمات التى أداها النادى للنهضة العلمية والاجتماعية، إلى أن قال: «إن أجلّ حسنات هذا النادى أنه على قلة ذات يده، من أول العاملين على إنشاء مدارس الشعب، ذلك المشروع الذى قلده فيه نظارة المعارف، فنشكرها على ذلك، وإن للنادى ثلاث مدارس للشعب يتعلم فيها ألف عامل كل ليلة، لكم أجر تعليمهم عند الله» ثم دعا أمين افندى الرافعى (بك) الطالب بالحقوق وأحد أعضاء مجلس الإدارة إلى الخطابة، فألقى خطبة مسهبة فى حياة النادى وفضله، ختمها بقوله: «والآن فلنهنئ أنفسنا بالمنزلة الكبيرة التى بلغها النادى وهوى اقتبال عمره وربيعان شبابه، ولنهنئ أنفسنا بالأعمال الجليلة التى قام بها، فمن هنا بزغت شمس النهضة، ومن هنا تفجرت بناييع العرفان، ومن هنا انتشرت نجوم الهدى، ومن هنا انفجر الشعور الحى، ولا جرم أن مثل هذا النادى، فى نهضته ورقيه، وفى النتائج العظيمة التى وصل إليها، كمثل جنة برية أصابها وابل فأنت

أكلها ضعفين ، مثله كمثل شجرة طيبة ، أصلها ثابت وفرعها في السماء ، تؤتى أكلها كل حين ربنا أفرغ علينا صبراً ، وثبت أقدامنا وانصرنا على القوم الظالمين»^(١)

اطراد تقدمه

واجتمعت الجمعية العمومية السنوية للنادي يوم الجمعة ١٥ ابريل سنة ١٩١٠ برئاسة عمر بك لطفى ، وتلا السكرتير أمين افندى الرافعى المحامى تقريره عن أعمال النادي ، ونهض بعده أمين الصندوق الدكتور عبد العزيز نظمى ، ثم رئيس النادي ، ثم أعلنت الجمعية ثقتها بمجلس الإدارة ؛ وتبين من تقرير أمين افندى الرافعى مبلغ اطراد تقدم النادي ، فقد كان عدد أعضائه حين افتتاحه في ٥ ابريل سنة ١٩٠٦ — ٢٤٠ عضواً من طلبة المعاهد وخريجياتها ، فبلغوا ٤٧٠ في نهاية ديسمبر سنة ١٩٠٦ ، و ٥٤٩ في نهاية ديسمبر سنة ١٩٠٧ ، و ٦٨٥ في نهاية ديسمبر سنة ١٩٠٨ ، و ٧٧٣ في آخر ديسمبر سنة ١٩٠٩ ، أى زادوا على ثلاثة أمثال عددهم الأول ، ولما اجتمعت جمعياته العمومية في ابريل سنة ١٩١١ تبين أن عدد أعضائه بلغوا ٨٥٨ ، وفي سنة ١٩١١ اشترك فيه الأمير محمد عبد المنعم ولى عهد الخديوية المصرية وقتئذ ، ودفع مائة جنيه اشتراكه السنوى ، وأدرك من الشهرة ما جعل عنوانه التلغرافى الذى خصته به مصلحة التلغرافات (النادي) ، وبالفرنسية Club ، دون أى بيان آخر

إهداء الفقيده إلى النادي مكتبته النفيسة

كان الزعيم واسع الاطلاع ، مشغولاً باقتناء الكتب ، وله مكتبة نفيسة تحوى مجموعة كبيرة من الكتب القيمة فى التاريخ والأدب والسياسة والاحتماع ، وقد فكر فى إهداء النادي هذه المكتبة ، حتى يعم النفع بها ، فبدأ فى أكتوبر سنة ١٩٠٨ بإهدائه خمسمائة كتاب ، اختارتها لجنة من أعضاء النادي ؛ وتمت هذه الهدية فى الاجتماع الذى عقد ثانياً أيام عيد الفطر (٢ شوال سنة ١٣٢٦ — ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٠٨) لتبادل المعايدة بين أعضائه ، فشكره المرحوم عمر بك لطفى على هذه الهدية العلية الثمينة ؛ وانتدب النادي بعد ذلك وفداً برئاسة عمر بك لطفى وعضوية محمد افندى زكى على (باشا) وأمين افندى الرافعى (بك) أمين مكتبة النادي ليبلغوه شكر النادي ، فقابلوه يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٨ ، وقدموا له كتاب شكر رقيق ، هذا نصه :

« سعادة المفضل محمد بك فريد الأنجم »

« إن النادي يقدم لسعادتك أبهى آيات الشكر ، وأجمل عبارات الامتنان على أكبر

هدية علمية وصلت إليه إلى الآن ، فإن الكتب النفيسة الجليلة التي تكرمتم بها عليه ، ستكون مورداً عذبا للطلاب ، ومنها صافياً لمنتجى الآداب ؛ ولقد أصبح النادي بفضلكم يحق له أن ينادى بأن لديه كتباً قيمة ، فعسى أن يقتدى بكم أفاضل القطر في تشجيع نوادي العلم والأدب ، حتى ترتقى بفضل مصر ويبلغ أهلها نهاية الأرب »
رئيس النادي

عمر لطفى

فشكرهم الفقيدي على هذه العواطف ، وأعرب عن شعوره بأنه لا يستحق شكراً على هبته ، لأن ما أهداه إياه إن هو إلا جزء مما يجب عليه نحو دار تضم صفوة الناشئة المصرية وفي سنة ١٩١١ أهدى إليه جميع الكتب التي تحتويها مكتبته النفيسة ، فصارت مكتبة النادي من أغنى المكاتب ؛ وقد قدر النادي هذه الهدية العلمية حق قدرها ، فوضعها في دواليبها المهداة من الفقيدي في غرفة خاصة ، وضعت بها صورته في إطار جميل بأعلى أحد الدواليب

محاكمة الحكومة للفقيدي

في عضوية النادي

وبعد أن رحل الزعيم إلى منفاه ، سعت الوزارة في قطع الصلة الروحية بينه وبين النادي ، فطلبت في سنة ١٩١٢ من عزت بك شكري رئيس النادي محو اسم المترجم من عداد أعضائه ! بحجة الحكم عليه ، وأنه صار بذلك (مجرماً) ! فهال عزت بك الأمر ، وكاشف الوزراء الذين كلوه في شأنه بصعوبة تنفيذ هذا الطلب ، لتعلق الطلبة بالمترجم ، فهددوه بإغلاق النادي ، إذا لم يتم ما طلبوه في أسبوع ؛ وتحت تأثير هذا التهديد عرض عزت بك الأمر على مجلس إدارة النادي ، فرفض أعضاء المجلس بالإجماع هذا الطلب ، قائلين أنهم يفضلون إقفال النادي على قبول هذا العمل الذي ينطوي على نكران الجميل ، فأبلغ عزت بك الوزراء هذا القرار ، فطلبوا إليه بدلاً من شطب اسمه أن يطلبوا منه استقالته تلعزافياً ، فرفض المجلس ذلك أيضاً ، وأصر الطلبة على رفض هذا المسمى المنكر ، فسكتت الحكومة إزاء هذا الإصرار

وقد آلمت الفقيدي هذه الحركة الوضيعة التي بدت من الحكومة ، إذ لم يكن يتوقع أن تصل بها شهوة الاضطهاد إلى هذا الدرك الحقير ، فتدخل في شأن عضويته بناد يضم أبناء الطلبة الأوفياء ، الذين يحبهم ويحبونهم ، فضلاً عما له على النادي من يد لم يجاره فيها أحد ممن طلبوا شطب اسمه ؛ وخفف عنه هذا الألم موقف أعضاء النادي وتمسكهم بعضويته ، ودفاعهم عن كرامته في غيبته ، حتى انتهت الحادثة بإحباط مسمى الحكومة

هذا ، وقد ظل النادى يؤدى رسالته الوطنية والاجتماعية ، حتى أقفل بأمر السلطة العسكرية البريطانية سنة ١٩١٤ ، فى أوائل الحرب العالمية الأولى

الحركة التعاونية

ظهر التعاون فى مصر سنة ١٩٠٨ ، على أثر الأزمة المالية التى انتابت البلاد سنة ١٩٠٧ ، وبدأت الدعوة إليه فى نادى المدارس العليا ، على يد المرحوم عمر بك لطفى ، رئيس النادى ، وأبى التعاون فى مصر ، فقد فكر رحمه الله فى إيجاد علاج دائم للأزمات الاقتصادية التى تستهدف لها البلاد ، فاتجه فكره إلى اقتباس نظام التعاون عن أوروبا ، وسافر صيف سنة ١٩٠٨ إلى إيطاليا ، باعتبارها من البلاد التى اشتهرت بارتقاء نظمها فى التسليف التعاونى ، وهناك درس التعاون الزراعى والتعاون فى التسليف ، واجتمع بالسنينور (لوزاتى) الملقب بأبى التعاون فى إيطاليا ، فتوافقت آراؤهما ومبادئهما ، وعاد إلى مصر ممتلئا يقينا بحاجة مصر إلى النظام التعاونى ، وألقى بنادى المدارس يوم أول نوفمبر سنة ١٩٠٨ أولى محاضراته عن التعاون ، شرح فيها مزاياه ، وتكلم عن نظام التعاون فى التسليف بألمانيا وإيطاليا ، والقواعد التى تدير عليها جمعياته وشركاته فى تلك البلاد ، وختم محاضراته بالحث على إنشاء هذه الجمعيات والشركات ، ونصح بالبداية بالتعاون فى التسليف ، لأنه الكفيل بإنقاذ البلاد من آفة الربا الماحقة

واستمر بعد هذه المحاضرة يدعو إلى التعاون فى محاضرات ألقاها فى النادى ، وفى نوادى الإسكندرية والمنصورة وطنطا ودمياط وغيرها ، وأسس أول شركة تعاونية ، وهى شركة التعاون المالى التجارية بالقاهرة (القائمة إلى الآن بعارة بنك مصر) ، وكان تأسيسها بمقتضى عقد ابتدأ فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٩ ، وصدر بها الأمر العالى فى ٢٧ يناير سنة ١٩١٠ ، وأسس أول جمعية تعاون زراعية (وكانت تسمى نقابة زراعية) فى إبريل سنة ١٩١٠ ، بشبرا الخيمة مركز طنطا ، وألقى بالنادى يوم ٢٤ مايو سنة ١٩١٠ محاضرة عن إنشاء هذه النقابة ، باعتبارها أول نقابة زراعية أنشئت فى مصر ، وكانت هذه المحاضرة بمثابة تجديد للدعوة إلى التعاون ، قال :

« يعتقد بعض الناس أن تفريج الأزمة المالية لا يكون إلا يجلب رهوس المال من البلاد الأجنبية ، وإقراضها للأهالى حتى تدور حركة الأعمال كما كانت عليه قبل سنة ١٩٠٧ ، وفاتهم أن الديون التى على المصريين قد أثقلت عاتقهم ، وأنه كلما كثر الدين زادت الفوائد التى

تدفع سنويا لأرباب رؤوس الأموال ، فالتفريغ من هذه الوجهة تفريغ وقتي لا أساس له ، ونتيجته في المستقبل ضارة وخيمة ، وفي اعتقادي أن أهم أسباب المضاربات قبل سنة ١٩٠٧ إنما كانت من تهافل الأموال الأجنبية على مصر ، وإقراض بعض البنوك النقود دون التفات إلى أوجه استعمالها ، وبعبارة أخرى لو استعملت تلك الأموال لتنمية مصادر الثروة الحقيقية ، أى التجارة والصناعة والزراعة ، لما وقعت مصر في الأزمة المالية الحاضرة ، بل كانت حال مصر تتبدل من حسن إلى أحسن ، وكان المصرى اليوم يرتع في بحبوحة السعادة والهناء ، وعندى أن أساس الاستقلال والحرية في كل أمة هو الاستقلال الاقتصادى ، فالواجب إذن لترقية شؤوننا الاقتصادية أن يكون الماضى درسا مفيدا للمستقبل ، وأن نوجه اليوم مجهوداتنا كافة لتقوية وتنمية مصادر الثروة المصرية الحقيقية ، وعلى الأخص الزراعة ، مع تحسين حالة المزارعين ، حتى تجود أراضينا السخية بالمحصولات الجيدة ، فيساعدنا ذلك على تسديد ما عليها وما علينا من الديون ، وأن نسير في هذا الطريق رويدا رويدا ، حتى نحرر البلاد من عبودية الدائنين ، وفي اعتقادي أن هذا لا يتم إلا بإنشاء نقابات زراعية ، وشركات التعاون ، والمصارف الأهلية ، إن الفلاحة المصرية مصابة بآفات ، منها نقص المحصول ، ودودة القطن ، وعدم جودة تيلة القطن ، وعدم وجود المصارف الكافية في بعض الجهات ، وغير ذلك ، والفلاح مصاب بكثرة الديون والاقتراض بالفوائد الفاحشة والاضطرار دواما إلى بيع المحصولات قبل أوانها بأثمان بخسة ، ولا يوجد علاج لهذه الأمراض المتعددة إلا بإيجاد النقابات الزراعية »

وبت عمر بك لطفى الدعوة إلى التعاون في أعضاء النادي ، فتشبعوا بها ، وناصروه وأيدوه فيها ، وكانوا النواة الأولى للحركة التعاونية ، وأخذ تأسيس شركات التعاون على اختلاف أنواعها ينمو ويطرد على توالى السنين

فالتعاون إذن قد ظهر في مصر أول ما ظهر سنة ١٩٠٨ ، وكان نادى المدارس العليا أول بيئة نشأت فيها هذه الدعوة الصالحة ، من ذلك ترى أن التعاون قد عاصر الحركة الوطنية الأولى ، وهو قبس من نورها ، وثمره من ثمراتها ، ولا غرو فهو ركن من أركان النهضة الاقتصادية والاجتماعية ، القائمة على تعاون المجموع لمصلحة الفرد ، وتعاون الأفراد لمصلحة المجموع ، وهذا المبدأ هو أساس الفكرة التعاونية ، كما أنه قوام الحركة الوطنية

وقد استتبعت الدعوة التعاونية بعث النهضة الاقتصادية عامة ، فنشطت في النادي حركة

تعضيد الصناعة والتجارة الأهلية

وفاة عمر بك لطفى

٤ نوفمبر سنة ١٩١١

توفي عمر بك لطفى مؤسس الحركة التعاونية ، ورئيس نادى المدارس العليا ، يوم السبت ٤ نوفمبر سنة ١٩١١ ، فطويت بوفاته صفحة من صفحات النهضة القومية ، خطها عمر بك بجهاده المشكور ، فى تأسيس التعاون فى مصر ، وإنشاء نادى المدارس العليا ، والنهوض بالمشاريع الإنشائية الوطنية ، والمساهمة فى بث روح العلم والاقتصاد والأخلاق والرجولة فى نفوس الشباب ، فلا غرو أن عم عليه الحزن أرجاء البلاد ، وبكاه نادى المدارس العليا ، كما بكاه الحزب الوطنى ، إذ كان له مؤيدا ونصيرا ، وشيعت جنازته يوم الأحد ٥ نوفمبر من منزله بشارع محمد على فى احتفال مهيب ، سار فيه أعضاء النادى وطلبة المدارس العليا ، وكبار رجال القضاء والمحاماه ، وأعضاء الهيئات النيابية والأعيان ، ووفود الأندية والنقابات ، وشركات التعاون ونقابات العمال ، وشيعوا جنازته إلى مرقد الأخرى فى مدافن الإمام

رثاؤه

قصيدة شوقى

ونظم أمير الشعراء أحمد شوقى بك ، قصيدة مؤثرة فى رثائه ، تليت على قبره يوم تشييع جنازته ، ناجى فيها الراحل الكريم ، قال :

قفوا بالقبور نُسائلُ عمرُ متى كانت الأرضُ مثوى القمر؟
سلوا الأرض هل زينت للعالم وهل أُرجت كالجنان الحُفر
وهل قام (رضوان) من خلفها يُلاقى الرضى النقى الأبر
فلو علم الجمع ممن مضى تنحى له الجمع حتى عبر
إلى جنة خلقت للكريم ومن عرف الله أو من قدر

برغم القلوب وحبّاتها ورغم السماع ورغم البصر
نزولك فى التراب زين الشباب سناء «الندى» سنى المؤتمر
مقيل الصديق إذا ما هفا مقيل الكريم إذا ما عثر
حييت فكنت نثار الحياة ومّت فكنت نثار السير

عجيبٌ رداك وأعجب منه حياتك في طولها والقصر
 فما قبلها سمعَ العالمون ولا علموا مُصحفاً يختصر
 وقد يقتل المرءُ همَّ الحياةِ وشغل الفؤاد وكدَّ الفكر
 دفناً التجارب في حفرة إليها انتهى بك طول السفر
 فكم لك كالنجم من رحلة رأى البدو آثارها والحضر
 « نقابانك » الغرَّ تبكى عليك ويبكى عليك « الندى » الأغرَّ
 ويبكى « التعاون » من سنه عشية ليس له من أثر
 ويبكى « حزب » تخيرة شريفُ المرام شريف الوطر
 ويبكى الأولى أنت علمتهم وأنت غرست فكانوا الثمر
 حياتك كانت عِظَاتٍ لهم وموتك بالأمس إحدى العبر

سهرنا قبيل الردى ليلةً وما دار ذكرُ الردى في السمر
 فقمنا إلى حفرة هَيْئَت وقتُ إلى مثلها نُحتفر
 مددتُ إليك يداً للوداع ومدَّ يداً للقاء القدر
 ولو أن لي علمَ ما في غد خباُتكَ في مقلتي من حذر
 وقالوا : شكوتَ فما راعى وما أوَّل النار إلا شرر
 رثيتك لا مالكاً خاطرى من الحزن إلا يسيراً خطر
 ففبك عرفتُ ارتجال الدموع ومنك علمت ارتجال الدرر
 ومثلك يُرثى بأى الكتاب ومثلك يُفدى بنصف البشر

فياقبرُ كن روضة من رضى عليه وكن باقة من زهر
 سقتك الدموع فان لم يدمن كعادتهن سقاك المطر

وقد نعاه قاضي محكمة عابدين ، الأستاذ مصطفى بك النحاس (باشا) ، وكان من أنصار
 الحزب الوطنى ، وأعلن وقف الجلسة حدادا على الفقيد ، وقال فى هذا الصدد ما يأتى : « حدادا
 على وفاة المرحوم عمر لطفى بك ، الذى كان وكيلا لمدرسة الحقوق الخديوية ومدرسا لها سابقا ،
 والذى له فضل كبير فى تنوير كثير من المشتغلين بالقضاء من قضاة وأعضاء نيابة ومحامين ،
 والذى كان محاميا كبيرا ، طالما خدم القضاء بمساعدته على إظهار الحق ، والذى كان عاملا

كبيراً في نهضة البلاد الحقيقية العملية ، فجدادا عليه قررت المحكمة إيقاف الجلسة ربع ساعة »
وانتخبت الجمعية العمومية عزت بك شكرى رئيساً للنادى ، خلفاً لعمر بك لطفى ، وكان
عزت بك قاضياً سابقاً بالمحاكم الأهلية

استمرار الحركة التعاونية

أتمرت دعوة المرحوم عمر بك لطفى ، فتم على يده تأسيس عدة نقابات زراعية ، ثم عاجلته
المنية وهو يجاهد في سبيل نشر التعاون في كافة نواحي البلاد ، ولكن دعوته لم تمت ، فقد
استمر أنصاره وفي مقدمتهم شقيقه أحمد بك لطفى ، يدعون الأمة إلى تأسيس النقابات ،
وشركات التعاون ، فانتشرت الأفكار والمبادئ التعاونية في البلاد ، وتعددت النقابات
وشركات التعاون المنزلى ، ونقابات العمال والصناع

ولما كان من عوامل ارتفاع الحركات التعاونية إنشاء النقابات العامة ، فقد كان المرحوم
عمر بك يعد المعدات لتأسيس نقابة عامة للتعاون المنزلى والزراعى ، ولكن المنية عاجلته قبل
أن يحقق هذا المشروع ، فسمى الأستاذ أحمد بك لطفى في تحقيق أمنيته ، وتأسست النقابة
العامة في أوائل سنة ١٩١٢ ، والغرض منها توحيد التعاون في البلاد واتخاذ مكان مركزى
له بمدينة القاهرة ، وإعداد رجال عاملين له مدفوعين إلى نشره وبث مبادئه ، ودرس الوسائل
الاقتصادية والتجارية التى تسهل للمتعاونين من أعضاء النقابات وشركات التعاون الحصول
على حاجاتهم ، سواء كانت اعتمادات مالية ، أو أدوات زراعية ، أو بضائع ، وقد كان من أهم
أسباب الدعوة إلى إنشاء النقابة العامة ، أن النقابات الزراعية ، وشركات التعاون المنزلى التى
تأسست في جهات متفرقة من البلاد ، كانت تقتصر في عملها على قضاء حاجاتها ، فلا تتمكن
من نشر فكرة التعاون في الجهات الأخرى ، أو تبادل الآراء والمصالح المشتركة مع باقى
النقابات وشركات التعاون ، والتعاون وإن كان في ذاته قوة ، إلا أن هذه القوة تكبر بتعميم
العلاقات وتوثيق الروابط بين شركائه ، لأن في ارتباط تلك الشركات ما يسهل لها القيام
بأعمالها ، لذلك كان للنقابة العامة يد طولى في تنشيط حركة التعاون

قانون الخمسة الأقدنة

في أول مارس سنة ١٩١٣ أصدرت الحكومة قانوناً له علاقة كبيرة بالتسليف الزراعى
والحركة التعاونية ، ونعنى به قانون الخمسة الأقدنة (القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣) ، وخلصته
عدم جواز نزع ملكية الأملاك الزراعية ، التى يملكها الزراعى الذين ليس لهم من الأقطان

إلا خمسة أفدنة أو أقل ، ويدخل فيما لا يجوز نزع ملكيته مساكن الزراع المذكورين وملحقاتها ، والآلات الزراعية التي يملكونها ويستخدمونها لاستثمار أرضهم ، وكذلك دابتان من الدواب المستعملة للجر ، والغرض من هذا القانون حماية الملكية الزراعية الصغيرة ، وجعل صغار المزارعين بمنجاة من نزع ملكيتهم ، على أنه قد وضع على عجل ، فاشتمل على أوجه نقص عدة ، منها أنه قصر حمايته على المالكين لخمس أفدنة أو أقل ، ومعنى ذلك أن من يملك أكثر من خمسة أفدنة ولو بقيراط واحد ، لا يحميه القانون ، ولو نقصت أملاكه في المستقبل عن خمسة أفدنة ، ولا يعتبر جديراً بأن يستبقى خمسة أفدنة بتعيش منها ، وبذلك يصير أسوأ حالا من الزراع الصغير ، وهذا لا يتفق مع حكمة التشريع ، لأنه مادام الغرض منه حماية الملكية الزراعية الصغيرة ، فسيان أن يكون الزراع في الأصل مالكا لما لا يزيد على نصاب هذه الملكية أو لأكثر منه ، وكان الواجب أن يضمن القانون لكل مالك حداً أدنى من الملكية ، يخرج من التنفيذات العقارية ، ليقوم بأوده ، وبقيه غائلة السقوط في وهدة الفقر والفاقة ، ولا شك أن المالك لأكثر من خمسة أفدنة جدير بالاستفادة من هذه الحماية إذا هبط ملكه إلى خمسة أفدنة أو أقل ، وصار بذلك من طبقة صغار الملاك المزارعين الذين تجب حمايتهم

ومن أوجه النقص في هذا القانون أنه لم ينص على عدم جواز التصرف في الخمسة الأفدنة ولم يقيد التصرف فيها بقيود تحول دون خروجها من يد مالكيها بطريق البيع ، ومنها أن المشرع حين أصدر هذا القانون لم يوجد للزراع مصدراً صالحاً للتسليف الزراعي يجد فيه صغار الملاك الزراعيين المال الذي يحتاجون إليه لاستثمار ملكيتهم الصغيرة ، فلا يضطرون إلى بيع ملكهم

فقانون الخمسة الأفدنة في ذاته ليس هو العلاج الناجع لحماية الملكية الصغيرة ، لذلك ارتفعت الأصوات من كل جانب بعد صدوره ، طالبة من الحكومة أن تعضد الحركة التعاونية بإصدار تشريع يساعدها على النهوض ويجعلها أداة صالحة للتسليف الزراعي

قانون التعاون

وقد تحركت الحكومة سنة ١٩١٤ ، فوضعت مشروع قانون التعاون ، ولكنه جاء مشروعا رجعيا ، كثير العيوب خالياً من المزايا ، يضع العراقيين في سبيل الحركة التعاونية ، وكان موضع جدل طويل في الجمعية التشريعية ، ولكنه لم يصدر ، وطويت صفحته لقيام الحرب العالمية في أغسطس سنة ١٩١٤

وبالرغم من عدم صدور قانون صالح للتعاون ، فإن الحركة التعاونية استمرت في النمو والانتعاش ، بفضل جهود أنصار التعاون من تلاميذ عمر بك لطفى ، وفي ذلك يقول الدكتور ابراهيم رشاد بك مدير مصلحة التعاون في كتابه (التعاون الزراعى) ما يلى :

« صار (مشروع) قانون سنة ١٩١٤ عبارة عن مجموعة من القواعد القائمة على عدم توفر حسن الظن بالشعب ، وخشية سيرورة الجمعيات الزراعية مرا كز سياسية تناهض حكومة ذلك العهد ، ولذا جعلت للحكومة سلطة كبيرة في تكوينها وحلها ، كما جعلت هيمنتها عليها بالتفتيش والمراقبة الشديدة أمراً لا مفر منه ، فأصبحت تلك القيود في الواقع معطلة إلى حد كبير لما في القانون من منافع ، بيد أنه رغما عن عدم مساعدة الحكومة لحركة التعاون والتشريع الخاص به مساعدة حقيقية ، لم تعدم الأمة رجالا يأخذون بناصره ، ويعملون على تذليل الصعاب القائمة في سبيله ، وبذل الجهود الكفيلة بتمهيد الطريق لتأسيس المنشآت التعاونية ، ولقد سار هؤلاء الرجال على النهج الذى انتهجه لهم المرحوم عمر بك لطفى ، فحملوا لواء التعاون من بعده ، وكان في مقدمتهم أحمد بك لطفى الذى أسس « النقابة العامة للتعاون » تحقيقاً لأمنية الفقيد أخيه ، وتوحيداً للتعاون بالبلاد ، كما أنه أنشأ عدة منشآت تعاونية ، ثم عبد الرحمن بك الرافى الذى عني بإخراج أول كتاب في التعاون في بلادنا (نقابات التعاون الزراعية . نظامها وتاريخها وثمراتها . في مصر وأوروبا سنة ١٩١٤) ، جاء فيه بشرح الأنظمة التعاونية ومزايا جمعياتها في مصر وفي أوروبا ، وبحث فيه بوجه خاص الحالة المالية للفلاح المصرى ، وإصلاح التسليف الزراعى التعاونى . والذى عمل على تأسيس عدد من الجمعيات التعاونية ، منزلية وزراعية ، ثم صادق بك حنين الذى له فضل إدخال علم التعاون الزراعى في برنامج التعليم الزراعى العالى ، والذى قام بتدريسه تدريسا أصوليا لأول مرة في مدرسة الزراعة العليا بالجيزة ، ووضع مؤلفا قيا في التعاون الزراعى خص بالاسهاب فيه بنوك التعاون^(١) »

وفى سنة ١٩٢٣ أصدرت الحكومة قانونا للتعاون جعل النظام التعاونى حكوميا بحتا ، وهذا يخالف الروح التعاونية ، إذ هى في أصلها روح شعبية ، ويجب أن تبقى كذلك ، وقد ظهرت عيوب هذا القانون مع الزمن ، وارتفعت الأصوات بإصدار تشريع جديد ، يحقق مبادئ التعاون الحقيقية . فصدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ ، وهو قانون شامل للتعاون بسائر أنواعه ، صالح في مجموعته ، يجعل التعاون شعبيا حكوميا ، والمأمول أن يطرد تقدم التعاون بفضل تضافر جهود المتعاونين من الأفراد والجماعات ، وتمضيد الحكومة وتشجيعها لجمعيات التعاون ، وبذلك تتحقق الأغراض الاقتصادية والاجتماعية للحركة التعاونية

(١) كتاب التعاون الزراعى للدكتور ابراهيم رشاد بك ج ١ ص ١٠

الفصل الحادي عشر

جهاد الفقيد سنة ١٩١٣

وتطور الحياة النيابية

استهلت سنة ١٩١٣ ، والزعيم في منفاه ، والحالة في أوروبا مضطربة بسبب الحرب البلقانية^(١) ، وصوت السلام خافت ، ومنطق الحق مغلوب ، والأفق الدولي ملبد بالغيوم ، منذر بوقوع الحرب العامة ، التي اندلع لهيبها في أغسطس من العام التالي (١٩١٤)

أما في مصر ، فالاحتلال والحكومة ماضيان في حربهما للحركة الوطنية ، حربا لا هوادة فيها ، فالصحافة الوطنية مضطهدة ، والوزارة واقفة لها بالمرصاد ، وحرية الاجتماعات ممنوعة ، وإجراءات الإرهاب والأحكام الصادرة في القضايا السياسية قد ألفت الفزع في النفوس ، والفقيد في منفاه لا يتصل بمصر إلا بواسطة إخوانه وذوى قرباه ، وتلاميذه المخلصين

وكان المرحوم أمين بك الرافعي يتولى رئاسة تحرير صحيفة الحزب الوطنى من فبراير سنة ١٩١٢ (إلى أن أوقفها في أواخر سنة ١٩١٤ احتجاجاً على الحماية البريطانية) ، وقد وقفت لها الحكومة بالمرصاد ، وبخاصة بعد الحكم على الفقيد في أبريل سنة ١٩١٢ ، وهددتها بالتعطيل إذا هي نشرت مقالته التي كان يرسلها من منفاه

ولم تجتمع الجمعية العمومية للحزب الوطنى في تلك السنة (١٩١٣) ، وكانت هذه أول مرة لم ينعقد فيها اجتماعها السنوى منذ تأسيس الحزب ، وهى أول سنة بعد نفي الزعيم ، وأغلق نادى الحزب في تلك السنة كذلك ، لتراخى الأعضاء في أداء اشتراكهم ، واجتذاب الحكومة إلى صفها فريقاً منهم

ولم ينظم الحزب موكبه المعتاد سنويا ، للاحتفال بذكرى مصطفى كامل ، إذ منعت الحكومة سيره ، كما حظرت إلقاء الخطب على قبره ، واقتصر إحياء ذكراه على اجتماع أقيم مساء يوم الاثنين ١٠ فبراير سنة ١٩١٣ بمدفنه بالإمام ، حيث تليت آى الذكر الحكيم ، ووضعت باقات الزهر على ضريحه الطاهر

(١) أعلنت الحرب بين تركيا والدول البلقانية في أكتوبر سنة ١٩١٢

وكان من طغيان الحكومة كذلك أن منعت نصب السرايق الذي اعتادت الشيبية إقامته للاحتفال بالمولد النبوي الشريف

وفي يناير سنة ١٩١٣ اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب ، وقررت الاحتجاج على اتفاقية السودان

واجتمعت أيضا يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٣ لمناسبة ذكرى دخول الإنجليز العاصمة سنة ١٨٨٢ ، وقررت تجديد الاحتجاج على الاحتلال ، ثم أرسلت برقية بهذا الاحتجاج إلى السير إدوارد جراي وزير خارجية بريطانيا

رحلات الفقيد سنة ١٩١٣

سبق القول أن المترجم زار بلجيكا بعد انتهاء مؤتمر السلام بجنيف (ص ٢٨٣) ، وقد عاد منها إلى باريس ، فوصل إليها في أول نوفمبر سنة ١٩١٢ ، وأقام بها خمسة أيام ، ثم عاد إلى أنفوس ، وأقام بها إلى ١٠ نوفمبر ، وسافر إلى جنيف من طريق لو كسمبرج ، فوصلها يوم ١٢ نوفمبر ، وأقام بها إلى أواخر فبراير سنة ١٩١٣

تأسيسه جمعية (ترقى الإسلام)

ومجلتها - فبراير سنة ١٩١٣

وفي أثناء مقامه بجنيف ، تعرف ببعض الشرقيين النازلين بها ، من أحرار الأمم الشرقية ، ودعا نحو خمسة عشر منهم إلى ولية أقامها لهم يوم ١٠ المحرم سنة ١٣٣١ (١٩ ديسمبر سنة ١٩١٢) ، فلبوا دعوته ، واقترح عليهم تأسيس جمعية باسم (جمعية ترقى الإسلام) ، فقابلوا الاقتراح بالتأييد والارتياح ، وتأسست الجمعية فعلا ، ولقد كان الفقيد دعواتها ، وأكبر مؤسسيها ، وهو الذي وضع لها لأئحة تتضمن أغراضها ونظامها ، وكان أكبر عضد له فيها ميرزا سعيد بك أحد أركانها ، وتتلخص الغاية التي تنشدها في تقوية روابط التضامن بين الأمم الإسلامية ، وبعث روح النهضة الفكرية والاقتصادية فيها ، واتخذت الجمعية (جنيف) مركزاً لها ، وأصدرت مجلة باللغة الفرنسية باسم (مجلة جمعية ترقى الإسلام) ، هاك نموذج عدد من أعدادها :



BULLETIN
DE LA
SOCIÉTÉ
Endjouman Terekki-Islam
(Progrès de l'Islam)

PRIX : 50 CENTIMES

Adresse : Case Fusterie 10 721

صورة مجلة « ترقى الإسلام »

التي أصدرها الفقيه بالفرنسية في جنيف سنة ١٩١٣

ومن أغراضها أنها تبحث في أحوال الشرق ، والعالم الإسلامي ، وفي شؤون الأمم
والممالك الشرقية كافة ، وتدافع عن مصالحها ، وتبث روح النهوض والحياة فيها
وقد انضم إلى الجمعية بعض أفاضل المسيحيين من الشرقيين ، فكانت نواة لعصبة أمم
شرقية ، وكذلك انضم إليها بعض الشخصيات الكبيرة من الأوروبيين ، مثل بيرلوتى
الأديب الفرنسى الكبير ، والمستر ويلفرند بلنت ، نصير المسألة المصرية ، والمسيو الفريد
دوران Alfred Durand الأستاذ بمدرسة اللغات الشرقية بباريس ، وكلود فارير
Claude Ferrere الأديب الفرنسى الكبير ، وغيرهم

وصدر العدد الأول من المجلة ، في ثوب قشيب باللغة الفرنسية ، في فبراير سنة ١٩١٣ ، وأخذت تصدر بانتظام ، يدبجها يراع الفقيده ، وكثير من كتاب الشرقيين والأوروبيين ، وظلت تصدر إلى أن أوقفت في خلال الحرب العظمى الأولى

في الاستانة

سافر الفقيده من جنيف إلى الاستانة في أواخر فبراير ، بعد سقوط وزارة كامل باشا ، وتأليف وزارة محمود شوكت باشا (أواخر يناير) ، واطمئنانه إلى أن الحكومة التركية لاتسلمه إلى الاحتلال كما فعلت من قبل مع الشيخ عبد العزيز جاويش ، وأقام بالاستانة إلى أوائل مايو سنة ١٩١٣ ، وأعاد تأسيس نادى المصريين الذى كان قد أقفل وتفرق أعضاؤه بسبب اضطهاد كامل باشا للوطنيين المصريين ، فأعيد إلى حاله وانتظم في سلكه الطلبة المصريون ، ثم رجع إلى جنيف يوم ٣ مايو سنة ١٩١٣

حضوره مؤتمر السلام في الهامى

أغسطس سنة ١٩١٣

وفي أغسطس سنة ١٩١٣ ، سافر إلى (الهامى) عاصمة هولاندا ، لحضور مؤتمر السلام الذى انعقد بها خلال هذا الشهر ، وصحبه في هذه الرحلة محمد عبد الملك حمزه بك ، ومحمد على بك المهندس ، والأستاذ محمد السادة ، والأستاذ السيد منصور (عضو مجلس النواب الآن) ، وحضروا أغلب جلسات المؤتمر ، وزاد الفقيده صلاته بالأعضاء الذين تعرف إليهم في المؤتمرات السابقة ، وتحدث إليهم في شؤون مصر وحركتها الوطنية

ولم تفارقه دسائس الاحتلال في أثناء مقامه في الهامى ، فبينما كان المؤتمر مجتمعاً نشرت صحف المدينة تليفرافا ورد إليها من لندن ينبئ باكتشاف مؤامرة من الطلبة المصريين بأجلترا لقتل اللورد كيتشر معتمد إنجلترا في مصر ، وأن المكلف بالقتل شاب مصرى من طلبة العلم بلندن ومن لهم علاقة بمحمد بك فريد رئيس الحزب الوطنى ، وأن ذلك الشاب قد سافر من أجل ذلك إلى مصر لتنفيذ القتل ؛ فلفت هذا التليفراف أنظار أعضاء المؤتمر ، وأخذوا يتساءلون عما إذا كان الفقيده هو المعنى بهذا التليفراف ، فنفاه في شدة وحزم ، وأكد لهم أنه حديث خرافة ، ثم اتضح بعد ذلك أن الخبر مكذوب ، وقد اختلقه أحد أعداء الفقيده السياسيين ، للتعريض بسمعته لدى أنصار السلام من أعضاء المؤتمر

الاحتفال بعيد الفطر في باريس

ولما انتهى اجتماع مؤتمر الهامى قصد المترجم إلى باريس ، وهناك التقى بالمصريين المقيمين بها ، وفي يوم ٣ سبتمبر ١٩١٣ الموافق ٢ شوال سنة ١٣٣١ هجرية ، ثانى يوم عيد الفطر ، أقاموا وليمة عشاء برياسته فى قهوة سوفليه Soufflet ، احتفالاً بهذا العيد ، وخطب الدكتور منصور فهمى فى المجتمعين ، ثم ألقى الفقيه خطبة وطنية اسلامية دعا فيها المصريين والأمم الإسلامية كافة إلى متابعة الجهاد لتحرير أوطانهم

الاحتفال بعيد الأضحى

ووافق يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩١٣ عيد الأضحى (١٠ ذى الحجة سنة ١٣٣١) ، فأقام وليمة أخرى بباريس ، جمعت كثيراً من المسلمين المختلفى الأجناس ، ودعا إليها بعض الشرقيين المسيحيين ، وبعض الإفرنج المشتغلين بالإسلام ، وحضرها نحو خمسين مدعوا من المصريين والترك والفرس ، وحضرها المسيو ألفريد دوران Alfred Durand الأستاذ بكلية اللغات الشرقية بباريس ، والمسيو جرفيه كورتلمون الصحفي الفرنسى ، وبعض مندوبى الصحف ، وخطب الفقيه فى ضرورة تضامن المسلمين وتضافرهم ، وخطب فى الحفلة كل من الأستاذ ألفريد دوران والمسيو كورتلمون

وفاة الدكتور محمود لبيب محرم

أحد مؤسسى الحركة الوطنية

أصيب الزعيم سنة ١٩١٣ فى منفاه بفقد صديقه وزميله فى الجهاد ، المرحوم الدكتور محمود لبيب محرم ، إذ توفى ببرلين يوم ٤ سبتمبر سنة ١٩١٣ ، فتأثر لوفاته تأثراً عميقاً ، ونعاه بمقالة تدل على شدة حزنه عليه ، وعظيم تقديره لجهاده ، قال تحت عنوان (وفاة أحد مؤسسى الحركة الوطنية) :

« مات محمود لبيب محرم ، ومات قبله مصطفى كامل ، مات اثنان من مؤسسى الحركة الوطنية الحاضرة ، وبقي كاتب هذه السطور ينمى رقيقه ، ويستدر عليهما الرحمة والرضوان ، كما يبكي حظ بلاده الآسفة ، المصابة فى أعز أبنائها ، وأكثرهم إخلاصاً لها »
« إن عمل المرحوم الدكتور محمود لبيب محرم فى تكوين هذه الحركة الوطنية لم يكن أقل من عمل المرحوم مصطفى كامل ، فكلاهما كان دعامة الحركة من مبدئها ، وإن كان المرحوم

محمود بك لم يشتهر عنه ذلك ، فهذا مما يزيد في فضله ، وبما أنه ترك هذا العالم فقد وجب علينا إظهار مآثره وفضله ، ليعلم الخاص والعام حقيقة المخلصين من خدام هذا الوطن الأسيف « ابتدأ المرحوم العمل عقب عودته بعد إتمام دراسته في ألمانيا ، وانضم إليه المرحوم مصطفى كامل وكاتب هذه السطور ، فتحالفنا نحن الثلاثة في سنة ١٨٩٦ على خدمة الوطن حتى المات ، وقد برّ الرحومان بوعدهما حتى المات ، وأدعو الله أن يوفقني إلى ما وفقهما إليه من الثبات في الوطنية ، وعدم الضعف أمام الشدائد ، وكان أول عمل شرعنا فيه ، هو تأسيس جريدة أسبوعية باللغتين الفرنسية والألمانية ، يديرها شاب ألماني ، هو المأسوف عليه المسيو هنس رزير ، ويحرر أعظم جزء منها المرحوم محمود بك ، بلا توقيع على ما يكتب ، واستمرت هذه الجريدة على الظهور حتى ممات محررها ومديرها ، وفي هذه الآونة ترجمنا نحن الثلاثة إلى العربية كتاب المسألة المصرية ، الذي ألفه بالفرنسية المسيو رزير ، وضمنه أغلب مذكرات غردون باشا ، ثم سافر المرحوم محمود بك إلى ألمانيا ، وأقام في منيخ عدة سنوات يخدم فيها الحركة الوطنية المصرية بأوروبا بكتاباته العديدة وخطاباته التي كان يلقيها في المجتمعات العالية ، وكان من أكبر العاملين على نجاح المؤتمر الوطني في سنة ١٩١٠ بماله وبسعيه لدى كبار الألمان لحضوره ، وبالنشر عنه في أكبر جرائد ألمانيا ، وقد حضر إلى باريس خصيصاً لهذه الغاية ، ثم سافر معنا إلى بروكسل ، وحضر جميع جلسات المؤتمر ، وكان يترجم الخطب الألمانية إلى الفرنسية والعربية ، وقصارى القول أنه يعود إليه أكبر جزء من نجاح هذا المؤتمر

« كان المرحوم يبذل جهده في مساعدة الشبان المصريين ، الذين يقصدون برلين لطب العلم ، إذ كان يعتبرهم جميعاً أولاداً وإخوة له ، فينتظرهم بالمحطة عند حضورهم ، ويرشدهم إلى العائلات الشريفة للإقامة بينها ، ويساعدهم على الدخول بالجامعات الألمانية ، إلى غير ذلك مما يخلد له الذكرى الحسنة بين المصريين ، وكان هو الساعي دون غيره في قبول شهادة الدراسة الثانوية المصرية بجامعات ألمانيا ، كما كانت له اليد الطولى في إرشاد الحكومة الألمانية إلى فتح القسم اللبلى بالمدارس الألمانية بمصر ، لتعليم تلك اللغة مجاناً للشبان الذين يريدون إتمام دراستهم في ألمانيا

« كان المرحوم محمود بك وطنياً مصرياً ، ومسلماً عاملاً على الجامعة الإسلامية ، ساعياً في بث مبادئه الشريفة بالقلم واللسان ، كان محبوباً لدى جميع العثمانيين الموجودين ببرلين ، حتى انتخب عضواً بناديهم ، الذي كان من أول الساعين في تأسيسه ، وكانت له منزلة عالية

بالسفارة العثمانية ببرلين ولا سيما أيام المشير عثمان نظامي باشا ، وكانت علاقته متينة بالبطل أنور بك ، وهو الذي قدمنى إليهما في أكتوبر سنة ١٩١٠ ، وللمرحوم محمود بك كتابات ماثورة في جريدة المؤيد أيام كانت تسبح بحمد مصطفى كامل وإخوانه ثم باللواء ، وكان من القائلين بضرورة تأسيسه لما بدأت جريدة المؤيد تمتنع عن نشر ما يرسل إليها من كانت تشرف بنشر كتاباتهم من قبل ، وقد توفى رحمه الله يوم ٤ سبتمبر الجارى ، ودفن بمقبرة المسلمين ببرلين ، في احتفال يليق بفضله وعلمه ، اشترك فيه كل من عرف إخلاصه من المسلمين والألمان وغيرهم ، وأبنته الجرائد بما هو أهله ، فرحمه الله رحمة واسعة ، ووفق الصادقين إلى اقتفاء أثره الصالح في خدمة هذا البلد العزيز «

عودة الفقيه إلى جنيف

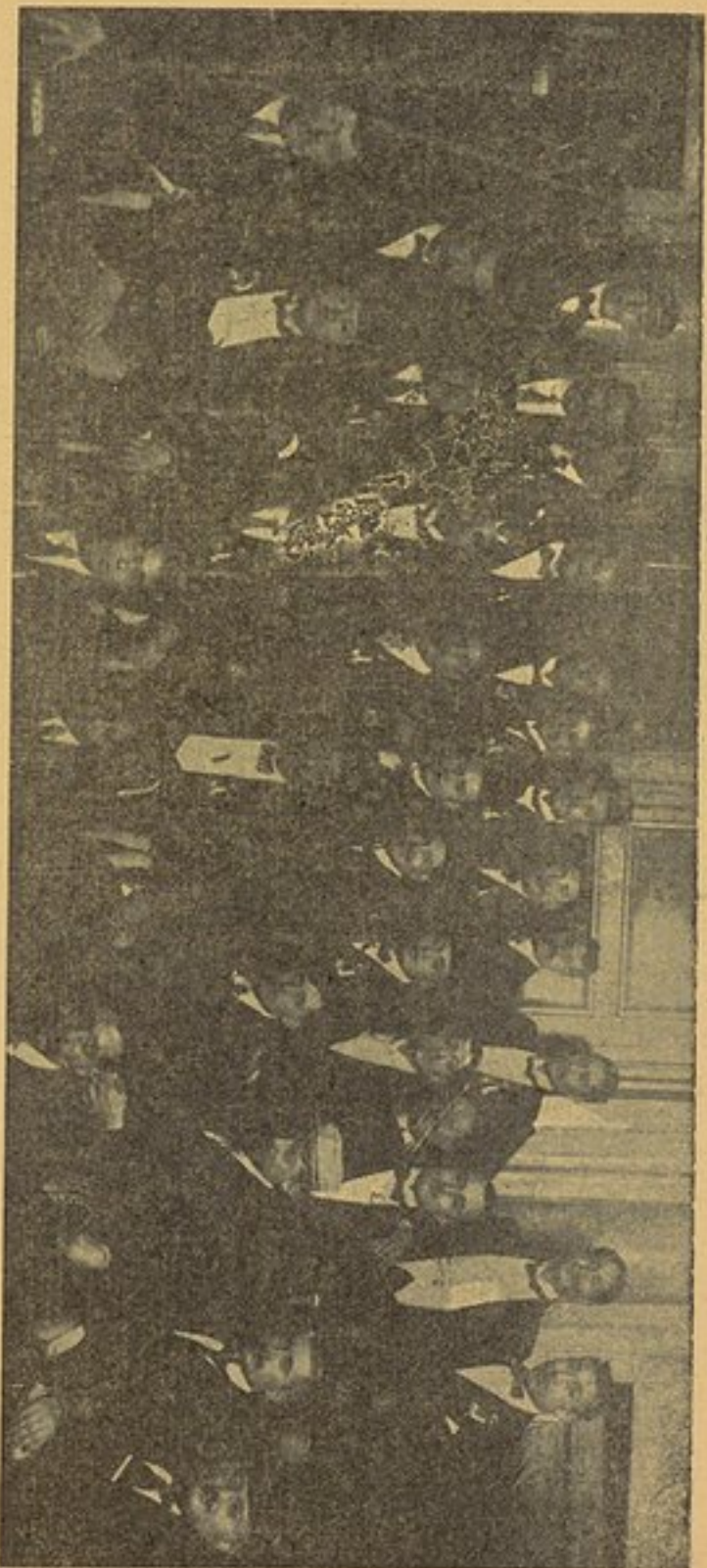
عاد المترجم إلى جنيف في ديسمبر سنة ١٩١٣ ، للإقامة بها ، ولبي دعوة جمعية أبي الهول ، التي كان رأسها الدكتور يحيى أحمد الدرديري ، إذ أقامت حفلة تكريم له في فندق بلثي Belle Vue ، مساء ٣١ ديسمبر ، لمناسبة عيد جنيف ، وكانت الحفلة بالغة منتهى الرونق والبهاء ، وألقى فيها الشبان عدة خطب في تمجيد الفقيه والمبادئ الوطنية في شخصه ، وخطب هو فيهم حاثا الشباب على الثبات على هذه المبادئ بعد إتمام دراستهم وعودتهم إلى الوطن ، ونصح لهم بالحياة الحرة ، والانصراف عن المناصب الحكومية ، لأنها تخمد في نفوسهم جذوة المبادئ الوطنية ، قال في هذا الصدد : « إن المناصب تؤثر في ضعف العزائم ومحبى الأبهة وعشاق الرتب والنياشين ، وهو ضعف وراثى في كثير من الشبان المصريين ، لا يؤمل أن يزول مرة واحدة ، بل لا بد من مرور زمن طويل حتى تتربى ملكة الوطنية الحقيقية في نفوسنا »

الحياة النيابية في مصر

من مجلس شورى القوانين

إلى الجمعية التشريعية

تكلمنا في الفصل التاسع عشر من كتابنا (مصطفى كامل) عن الهيئة الشورية التي كانت قائمة في ذلك العهد ، وهى (مجلس شورى القوانين) ، وذكرنا الأدوار التي مرت بها ، من عهد تأسيسها سنة ١٨٨٣ حتى سنة ١٩٠٧ ، وخلصناها في ثلاثة أدوار : الأول



حفلة جمعية أبى المول المصرية بجنييف لتكريم الزعيم محمد فريد - مساء ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٣
بفندق بلني Belle Vue (انظر ص ٣٠٩)

وترى في الصورة (١) الزعيم في صدر الصف الأول (٢) الدكتور يحيى أحمد الدردري رئيس الجمعية (في وسط الصف الثالث)
(٣) الدكتور منصور رفعت ، في الصف الثاني ، ومشار إليه برقم ٣ (٤) الأستاذ خليل بكور (٥) الدكتور عباس كامل الخ الخ

دور الخضوع والاستسلام ، من سنة ١٨٨٣ حتى سنة ١٨٩٢ ؛ والثاني دور اليقظة والحياة من سنة ١٨٩٢ حتى سنة ١٩٠٤ ؛ والثالث دور التراجع والجمود ، من سنة ١٩٠٤ إله أرم الاتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا^(١)

وقد مر المجلس بعد وفاة مصطفى كامل بدورين آخرين : الدور الأول ، دور التجدد والنشاط ، ويبدأ من سنة ١٩٠٨ ، إذ كان للحركة الوطنية صداها فى نفوس بعض الأعضاء ، فهض المجلس نهضة طيبة ، ظهر أثرها فى مطالبة الحكومة بالدستور ، فنقم منه الاحتلال هذه الروح الوطنية ، وعدّها خروجاً عن دائرة المقول ، وقال عنه السير إلهون جورست المعتمد البريطانى فى تقريره عن سنة ١٩٠٨ : « إن الخطة التى جرى عليها مجلس شورى القوانين ، وأعماله من حيث هو مجلس استشارى ، كانت فى الاثنى عشر شهراً الماضية مما لا يقوى آمال الذين يتمنون توسيع سلطته تدريجاً ، فقد أتى أخيراً أعمالاً يصح الاستنتاج منها أنه آخذ فى الرجوع القهقرى ، وأنه لم يحسن القيام بنصيبه من الأعمال الإدارية ، كما كان يحسنها قبلاً ، فقد أضاع وقتاً طويلاً فى مناقشات عقيمة فى الحكومة النيابية ، لم تأت بفائدة ما فى تمهيد السبيل للنظر فى هذا الأمر ، بل أضاعت وقتاً وتعباً كان يمكن صرفهما فى وجوه أفضل »

واستمر المجلس يساير الحركة الوطنية سنة ١٩٠٩ وأوائل سنة ١٩١٠ ، فظهر بالاحتجاج على سياسة الحكومة المالية ، واعترض على إنفاق أموال مصر فى السودان دون رقابة أو حساب ، فحنق لذلك السير إلهون جورست ، ووصف المجلس فى تقريره عن سنة ١٩٠٩ بأنه قليل الخبرة بالشؤون العمومية ، وانتقد عليه (السهولة التى يلقاها المتطرفون فى اقتياد معظم الأعضاء وتضليلهم) ، قال فى هذا الصدد : « إن أعضاءه لا يستطيعون التخلص من الآراء الفاسدة التى يوحىها إليهم الناثون من الحكم الحاضر ، والنظر فيما يعرض عليهم بالعين المجردة عن الهوى ، فمن أمثلة هذا القصور المعارضة المستمرة للاعانات التى تمنحها الحكومة لترقية السودان . . . » ؛ ومنها أنه لما نظر المجلس أخيراً فى ميزانية السنة الحالية (ميزانية سنة ١٩١٠) اكتفى أكثر الذين خاضوا فى الموضوع بتوجيه الانتقادات السخيفة الواهنة إلى الإدارة المالية ، وهى عين الانتقادات التى تحشو الصحافة الوطنية المعادية للحكومة أعمدتها بها دون أن يكلفوا أنفسهم عناء تحقيق الأوهام التى استندوا إليها فى انتقادهم « إلى أن قال : « وموطن الضعف فى المجلس الآن هى السهولة التى يلقاها المتطرفون فى اقتياد

معظم الأعضاء وإضلالهم وشدة اهتمام جميع الأعضاء باجتنااب الطعن فيهم في الصحف العربية ،
واتهامهم بضعف الوطنية ، وهذا الطعن نصيب كل من يؤيد اقتراحات الحكومة ولو
تأييداً ضعيفاً »

وقال في تقريره عن سنة ١٩١٠ : « إن مجلس الشورى والجمعية العمومية أظهرتا في سنة
١٩٠٩ ، وفي النصف الأول من ١٩١٠ ، ميلاً متزايداً إلى أن يكونا آلتين بأيدي الحزب
الوطني ، يستعملهما في تحريضه وتهيججه على الاحتلال الإنجليزي ، فإن طلبهما المتكرر
لحكومة دستورية تامة ، وحملتهما المنكرة على الحكومة فيما يتعلق بالميزانية والسودان ،
والعداوة والريبة اللتين أظهرهما في مشروع قناة السويس وتجاوزا فيهما حد الاعتدال ،
كانت كلهما في جوهرها مظاهرات ضد الانجليز ، طوعاً لتحريض الحزب الوطني ، فإن الفكرة
الكبرى عند هذا الحزب هي أن يبطل الاحتلال البريطاني يجعل قيامه بمهمته أمراً مستحيلاً
عليه ، والوسائط العظمى التي يستعملها لبلوغ غايته ، هذه هي تقويض أركان نفوذ الإنجليز
بدوام الطعن عليهم ، وشتم كل المصريين الذين لا يعارضون المراقبة البريطانية ، والتحريض
على الإخلال بالنظام . كلما سنحت الفرصة ، فالجمعية العمومية ، ومجلس شورى القوانين ،
جعلتا نفسيهما مساعدين على قضاء تلك الأوطار »

وجاء فيه أيضا : « فلا وزارة بطرس باشا ، ولا وزارة محمد سعيد باشا ، استطاعتا أن
تتوليا قيادة المجلس حتى الآن ، أو أن تنشئا فيه حزبا للحكومة ، مع أن رجالها مشهود لهم
عند الجمهور بأنهم من أعقل المضربين وأقدرهم ، وكذلك الأمير حسين كامل باشا قطع
الأمل ، وعدل عن السعى في إدخال روح النظام والاعتدال إلى المجلس في مناقشاته ، ولما
استعفى من رئاسة المجلس ، لم يوجد من يقبل هذا المنصب الذي لا يعترف لمن فيه بفضل ،
بل كان المصريون يرفضونه واحداً بعد واحد »

وزاد في غضب الاحتلال موقف الجمعية العمومية من مسألة قناة السويس في أبريل سنة
١٩١٠ ، إذ رفضت مدامتيازها كما تقدم بيانه (ص ١٥٤)

ومن ثم أخذ الاحتلال ودعائه ، يهددون أعضاء مجلس الشورى والجمعية العمومية ،
وينذرونهم بالويل حتى أذعن معظمهم من رهبة التهديد ، وبذلك دخل المجلس في ختام سنة
١٩١٠ دورا جديدا ، وهو دور التراجع وممالأة الحكومة ، وظهر أثر ذلك في عدم مناقشة
الميزانية ، وإغضائه عن مناقشة الحكومة الحساب في تصرفاتها ، فامتدحه اللورد كاتشنر
المعتمد البريطاني (الذي خلف السير جورست) في تقريره عن سنة ١٩١١ . وقال عنه :

« أما مجلس شورى القوانين فقد أحسن القيام بعمله ، وأظن أن أعضائه يرغبون في إصلاح أحوال الأهالي رغبة حقيقية » .

وإذ جنح المجلس لمسايرة الاحتلال الأجنبي ، فقد تضاءلت منزلته في الحياة العامة ، وزال الأمل في أن تفيد البلاد من وجوده شيئاً . وكان لهذا التحول أثره في تعلق الأمة بالدستور ، وتأييد حجتها في المطالبة بالمجلس النيابي الكامل ، فقد رأت أن المجالس الشورية التي أنشأها الاحتلال لم تكن سوى هيئات صورية لا حول لها ولا قوة ، وليس في مقدورها أن تغير من سياسة الحكومة أو مرامها شيئاً

إنشاء الجمعية التشريعية

يوليه سنة ١٩١٣

أراد الاحتلال أن يعرقل تيار الحركة الوطنية ، بوضع نظام شورى جديد يحل محل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، دون أن يكون له قواعد الدستور ومبادئه ، وذلك لكي يشغل الأمة بنظام حادث ، تترقب من ورائه الخير ، فيصرفها ولو إلى وقت محدود عن حركة المطالبة بالدستور

وأساس الفكرة في هذا النظام ، هو إدماج مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية في هيئة واحدة سميت « الجمعية التشريعية » خُوِّلت الاختصاصات التي كانت للهيئتين القديمتين ابتكرت نخيلة اللورد كتشنر إنشاء هذه الهيئة ، ووضع نظامها ، كما وضع اللورد دفرين من قبل نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية سنة ١٨٨٣ ، فهي هيئات من صنع الاستعمار البريطاني ، كان الغرض منها الحيلولة بين الأمة والنظام الدستوري الصحيح ، وقد صدر القانون بإنشاء الجمعية التشريعية في أول يوليه سنة ١٩١٣ ، وهو المعروف بالقانون النظامي رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣ ، ولم ينشر قبل وضعه في الصحف ، لكي تدرسه وتبدي ملاحظاتها عليه ، ولم يعرض على الأمة كذلك لتبدي رأيها فيه ، ولا على مجلس شورى القوانين ، ولو لمجرد استشارته ، مع أن القانون النظامي القديم ، كان يقضى بعرض كل مشروع قانون على هذا المجلس قبل إصداره ، ولو لم يكن رأيه فيه قطعياً ، وظهر القانون فجأة بعد توقيع الخديو عليه ، وكان توقيعها في أثناء اصطيفاه في أوروبا !! إذ حمله إليه وزير الحفانية حسين رشدي باشا ، فوقعه بباريس ! ولذلك خلا القانون ، على خلاف المعتاد ، من بيان الجهة التي

صدر منها ، فجاءت هذه الملابس كلها دليلا على مبلغ امتهان إرادة الأمة وكرامتها في وضع قانون أساسي يرتبط بمصيرها وحياتها العامة

ويبدو من ديباجة القانون أن التغيير الذي أدخله في النظام الشورى هو تغيير شكلى بحت ، وأن الفكرة الأساسية فيه هي المباعدة بين الأمة والدستور ، فقد جاء في هذه الديباجة ما يأتى :

« نحن خديو مصر ، لما كانت رغبتنا ، هي منح بلادنا نظام حكومة يكون موافقا للأفكار النيرة ، وكافلا لحسن الإدارة ، ولصيانة الحرية الشخصية ، وضامنا لا تساع نطاق التقدم وال عمران ، وملائما لهذه البلاد بنوع خاص ، ولما كانت هذه الغاية لا يتسنى نيلها ، إلا بتعاقد جميع الطبقات ، تعاظدا مبنيا على الولاء ، وبامتزاج جميع المرافق ، امتزاجا يؤدي إلى ترقية نظام الحكومة ، بطريقة تجمع بين السكينة والتروى ، بحيث لا يكون هذا النظام عبارة عن مجرد تقليد ومحاكاة للأساليب الغربية ، بل يكون داعيا إلى تمهيد السبيل لرفاهة الأمة المصرية وإسعادها ، ولما كانت بغيثنا حينئذ ، هي تعديل القانون النظامى ، تعديلا يكون من ورائه تحسين الأسلوب التشريعى ، وذلك باستبدال القوانين النظامية الحالية بقوانين ترى إلى ضم مجلس شورى القوانين مع الجمعية العمومية فى هيئة واحدة ، وإلى تقرير طريقة للانتخاب تكون أوسع نطاقا وأكثر انطباقا على الحكمة ، وإلى ازدياد عدد المثلين الذين يعهد اليهم بالشاركة فى أعمال السلطة التشريعية ، وإلى تخويل الهيئة الجديدة الاختصاصات المنوحة الآن لكل من مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، وإلى ترتيب طريقة يجرى عليها العمل فى الاستشارة وفى اقتراح وضع القوانين ، لكي تزداد استفادة الحكومة عن ذى قبل من آراء هذه الهيئة الجديدة ومقترحاتها فيما يتعلق بإدارة الشؤون الداخلية فى القطر المصرى ، فقد أمرنا بما هو آت »

فليس فى هذه الديباجة ما يبنى بوضع نظام جديد يقرر سلطة الأمة ، أو يزيد من اختصاصات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، بل هو نظام لا يختلف عن النظام الذى سبقه إلا فى الشكل دون الجوهر ، وفى الديباجة كما ترى طعن فى النظام الدستورى الصحيح ، واعتباره منافيا لمقتضيات « الحكمة والروية » ، وأنه مجرد محاكاة للأساليب الغربية فحسب ، وهذا يدل على النزعة الاستبدادية والاستعمارية التى تتمشى فى نصوص هذا القانون

وفي يوم صدوره صدر قانون انتخاب جديد يتمشى مع قواعد النظام الجديد
وخلاصة أحكام القانونين أن الجمعية التشريعية تؤلف من أعضاء قانونيين ، وهم الوزراء
وأعضاء منتخبين وأعضاء معينين ؛ فالمنتخبون ٦٦ عضواً ، ينتخبون على قاعدة الانتخاب
ذى الدرجتين ، وينوب عضو واحد عن كل ٢٠٠ ألف نسمة ، فكان لكل مصرى بلغ
من العمر عشرين عاماً ولم تصدر في حقه أحكام مخلة بالشرف الحق في انتخاب المندوبين ، وكل
خمسین ناخباً ينتخبون مندوباً عنهم ، يشترط فيه أن يكون بالغاً من العمر ثلاثين عاماً ،
ويستمر مندوباً ناخباً لمدة ست سنوات ، أى مدة انعقاد الجمعية ، وهؤلاء المندوبون يقومون
بانتهاء أعضاء الجمعية التشريعية ، كل في دائرته

والأعضاء المنتخبون موزعون على الوجه الآتى : القاهرة ٤ - والإسكندرية ٣ -
والغربية ٧ - والمنوفية ٥ - والدقهلية ٥ - والبحيرة ٥ - والشرقية ٥ - والقليوبية ٣ -
والجيزة ٣ - وبني سويف ٢ - والفيوم ٣ - والمنيا ٤ - وأسيوط ٥ - وجرجا ٤ -
وقنا ٤ - وأسوان ١ - وبور سعيد والاسماعيلية ١ - والسويس ١ - ودمياط ١

والأعضاء المعينون عدتهم سبعة عشر ، تعيينهم الحكومة ، بحيث يمثلون الطبقات ،
فيكون لها حد أدنى ينوب عنها على الوجه الآتى : الأقباط ٤ - العرب ٣ - التجار ٢ -
الأطباء ٢ - المهندسون ١ - رجال التربية العامة أو الدينية ٢ - المجالس البلدية ١

والجمعية رئيس تعيينه الحكومة من بين الأعضاء المعينين ، ووكيلان ، أحدهما تعيينه
الحكومة من الأعضاء المعينين ، والآخر تنتخبه الجمعية من الأعضاء المنتخبين

ومدة عضوية الأعضاء المنتخبين والمعينين ست سنوات ، ويتجدد انتخاب ثلث كل من
الفرقتين في كل سنتين ، وتعطى مكافأة للأعضاء حددت بخمسة وعشرين جنياً

ويتلخص الفرق بين هذه الهيئة والهيئتين القديمتين فيما يلى :

(١) كان مجلس شورى القوانين يتألف من ثلاثين عضواً ، منهم أربعة عشر تعيينهم
الحكومة ، وستة عشر ينتخبون من بين أعضاء مجالس المديرية وبواسطتهم ، عدا عضوى
القاهرة والثغور ، فينتخبان بواسطة مندوبى الأقسام والثغور ، ويشترط فى العضو أن يكون
من الملاك الذين يدفعون ضرائب قيمتها خمسون جنياً سنوياً ، أما الجمعية التشريعية فعدد
أعضائها ٨٣ (عدا الوزراء) منهم سبعة عشر تعيينهم الحكومة ، وستة وستون ينتخبون
بمعرفة مندوبين خمسينيين ؛ ويشترط فى العضو أن تكون سنه ٣٥ سنة على الأقل ، عارفاً القراءة

والكتابة ، وأن يكون قد دفع منذ سنتين مال أطيان قدره خمسون جنيهاً ، أو عوائد مبان قدرها عشرون جنيهاً في السنة ، أو خمسة وثلاثين جنيهاً مال أطيان وعوائد مبان معاً ، وينقص المال السنوي إلى خمسيه بالنسبة لمن كان حائزاً لشهادة من مدرسة عالية

(٢) إن سلطة الجمعية التشريعية لا تزيد عن مجلس الشورى والجمعية العمومية ، أى أن قراراتها ليست لها صفة قطعية نافذة إلا في زيادة الضرائب ، فقد نصت المادة ١٧ من القانون النظامى المنشئ لها ، على أنه (لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم منقولات ، أو عقارات ، أو عوائد شخصية في القطر المصرى ، إلا بعد مباحثة الجمعية التشريعية في ذلك ، وإقرارها عليه) ، وهى ذات السلطة ، التى كانت نخولة للجمعية العمومية ، بموجب القانون النظامى القديم (مادة ٣٤)

وبقى رأى الجمعية استشارياً ، فيما عدا ذلك من الشؤون

وخولت حق مناقشة ردود الحكومة على ملاحظاتها ، وهذا الحق لم يكن مخولاً لمجلس شورى القوانين أو الجمعية العمومية ، ولكن ردودها لم يكن لها صفة قطعية ، بل كانت للحكومة أن لا تعول عليها ، وخولت حق تحضير مشروعات قوانين ، ما عدا ما يتعلق من ذلك بالقوانين النظامية ؛ أما مجلس الشورى فكان له فقط أن يطلب من الحكومة تقديم هذه المشروعات ، دون أن يكون لكلا الهيئتين رأى قطعى فيها

(٣) وفيما عدا ذلك لم يزد اختصاص الجمعية التشريعية على ما كان للهيئتين القديمتين ، بل رجع بها إلى الوراثة في بعض الشؤون ، فقد كان القانون النظامى القديم (مادة ٢٣) ينص على أنه لا يجوز لمجلس شورى القوانين أن يتذاكر أو يبدى رأياً أو رغبة في الجزية التى كانت تدفع لتركيا والدين العمومى وكل ما التزمت به الحكومة بموجب قانون التصفية ، أو معاهدات دولية ؛ وقد حظر القانون الجديد على الجمعية التشريعية الخوض في هذه المسائل ، وأضاف إليها « المسائل المتعلقة بالدول الأجنبية وعلاقات مصر بهذه الدول » (مادة ٢٠) ؛ وينطوى تحت هذه الإضافة منع المناقشة في الاحتلال ، لأنه يمس علاقة مصر بدولة أجنبية ، وكذلك مراكز إنجلترا في السودان

وخولت الحكومة (مادة ١٥) حق حل الجمعية التشريعية إذا استمر الخلاف بينهما على أى مشروع قانون دون أن يجعل لها رأى قطعى ، قبل الحل أو بعد الحل لم يكن إذن للجمعية التشريعية سلطة قطعية في أى أمر من الأمور ، فيما عدا زيادة

الضرائب ، ولم تزد سلطتها على مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ؛ فلا غرو أن
قوبل إنشاؤها بالفتور والإعراض ، وازدادت الأمة تمسكا بالمطالبة بالدستور

انتخابات الجمعية التشريعية

ديسمبر سنة ١٩١٣

كان الفقيد في منفاه بأوروبا حين أنشئت الجمعية التشريعية ، وفي أثناء الانتخابات
لعضويتها ، وبالرغم من أن نظام الجمعية كان افتياتا على حق الأمة في الدستور ، فإن الحزب
الوطني قد استحث الأمة على حسن اختيار أعضائها ، لكي تتألف منهم هيئة تدافع عن
حقوقها ومصالحها ، وتكون أداة للجهاد القومي ؛ وأصدرت اللجنة الإدارية للحزب منشورا
إلى الشعب بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٣ ، بتوجيه عنايته إلى حسن اختيار المندوبين
الخمسينيين ، ثم انتخب أعضاء الجمعية ، مهما كان رأيها غير قطعي ، وظهر الحزب بمظهر
الوطنية الحقة ، إذ حث الأمة على انتخاب الأكفاء للنيابة من أي حزب كانوا ، ولو كانوا
من غير أعضائه

ومن بين المرشحين الذين أيد الحزب انتخابهم سعد زغلول باشا^(١) في قسمي السيدة
زينب وبولاق ، فقد عقدت عدة اجتماعات انتخابية أيد الوطنيون فيها ترشيحه ؛ ومن أهم
هذه الاجتماعات اجتماع أقيم بالحلمية الجديدة يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩١٣ ، في سراي محمود بك
محرم رستم ، عضو اللجنة الإدارية للحزب الوطني ، خطب فيه شباب الحزب وأنصاره في
تأييد انتخابه ، ووقف سعد باشا في ختام الاجتماع ، فشكرهم على شعورهم الشريف ؛ وبفضل
هذا التأييد فاز في الانتخاب

كتب الفقيد في هذا الصدد ما يأتي في مذكراته^(٢) قبل ظهور نتيجة الانتخابات :
« جميع الاجتماعات الانتخابية التي حصلت بالقاهرة وبعض جهات الأرياف ، كان الصوت

(١) استقال سعد باشا من الوزارة في مارس سنة ١٩١٢ ، كتب الفقيد في مذكراته (ص ٥٧)
ما يأتي عن أسباب هذه الاستقالة : « عند المناقشة في قانون مدرسة القضاء الشرعي بمجلس النظار استعمل
سعد الغلظة في الكلام ، فتضابق الخديو وحفظها له حتى اتقم منه بمساعدة محمد سعيد واضطروه للاستقالة
في سنة ١٩١٢ من نظارة الحفانية ، وقد ساعد محمد سعيد الخديو على إكراه سعد على الاستقالة لأنه
يخشى منه المزاحمة على مراكز الرئاسة ، وكان أشيع أن حماه مصطفى فهمي باشا يسعى لدى أصدقائه الإنجليز
لجعل سعد رئيسا ، فتمكن سعيد من إخراج ليبي بلا مزاحم ، لأن النظار السابقين ليس فيهم من يقوى
على مزاحمته »

العالي فيها لرجال الحزب الوطنى ، فالحركة فى الحقيقة من أعمال الحزب ، وإن كانت الظروف السياسية منعت اللجنة الإدارية من الظهور فيها ، وبظهر أن سيكون سعد زغلول باشا من ضمن المندوبين عن القاهرة ، أما انتخاب سعد باشا فيغضب الخديو ، ومما يزيد غضبا أن الحزب الوطنى عضده وساعده بقوة »

وجرت الانتخابات يوم ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٣ ، فأسفرت عن فوز الأعضاء الآتية أسماؤهم : عن القاهرة ٤ — سعد زغلول باشا ، عبد الخالق مدكور باشا ، الشيخ عبد الرحيم الدمرداش ، (والعضو الرابع انتخب فيما بعد ، وهو حسين واصف باشا) ؛ عن الإسكندرية ٣ — حسين على سيف افندى ، محمد يكن باشا ، منصور يوسف باشا ؛ عن الغربية ٧ — ابراهيم سعيد باشا ، أحمد أبو الفتوح باشا ، حافظ المنشاوى بك ، راغب عطية بك ، على المنزلاوى بك ، محمد فتح الله بركات بك ، محمد كمال أبو جازية بك ؛ عن المنوفية ٥ — عبد العزيز فهمى بك ، عبد المجيد سلطان باشا ، محمد السيد أبو على باشا ، محمد علوى الجزار بك ، محمود أبو حسين باشا ؛ عن الدقهلية ٥ — حسين هلال بك ، عبد اللطيف المكباتى بك ، عثمان سليط بك ، متولى نور بك ، محمود الأتربى باشا ؛ عن البحيرة ٥ — ابراهيم نصار بك ، أحمد محمود باشا ، الشيخ عبد الجواد عبد الحميد نوار ، عبد اللطيف الصوفانى بك ، محمد المنياوى بك ؛ عن الشرقية ٥ — عبدالله السيد أباطه بك ، على الشمسى بك ، عمر مراد بك ، محمد عثمان أباطه بك ، محمد مصطفى خليل بك ؛ عن القليوبية ٣ — عبد الرحمن نصير بك ، محمد علام بك ، مصطفى بكير افندى ، عن الجيزة ٣ — فرج الدالى افندى ، الشيخ محمد حسن عزام ، محمد رشوان الزمر افندى ، عن بنى سويف ٢ — زكريا نامق بك ، محمد على سليمان بك ؛ عن الفيوم ٣ — حمد الباسل بك ، طنطاوى طنطاوى بك ، الشيخ محمد على صالح ؛ عن المنيا ٤ — المصرى السعدى بك ، حسين الشريمى بك ، زايد جلال بك ، على شعراوى باشا ؛ عن أسيوط ٥ — ابراهيم موسى الدرورى بك ، عبد الرحمن محمود بك ، محمد على علوبة بك ، محمد قطب قرشى بك ، محمد محفوظ باشا ؛ عن جرجا ٤ — ابراهيم اسماعيل أبو رحاب بك ، عمر عبد الآخر بك ، محمد أمين أبوستيت بك ، محمود همام بك ؛ عن قنا ٤ — ابراهيم على بك ، حسن بكرى بك ، الشيخ عمر احمد خلف الله ، محمد محمود بك ؛ عن أسوان ١ — حننى مصطفى منصور بك ؛ عن بور سعيد والاسماعيلية ١ — الشيخ عبد الفتاح الجمل ؛ عن السويس ١ — عبد الرحمن عوض افندى ؛ عن دمياط ١ — عبد السلام العلابى بك

أما الأعضاء المعينون فهم : أحمد مظلوم باشا ، عدلى يكن باشا ، خالد لطفى باشا ، محمد شريمى باشا ، ابراهيم بك راجى ، حسن توفيق باشا (عن الوجهاء والأعيان) ، قلىنى فهمى باشا ، مرقس سميكه بك ، سينوت حنا بك ، كامل صدق بك المحامى (عن الأقباط) ، الشيخ محمد شاكر ، أمين سامى باشا (عن رجال التربية العامة والدينية) ، الدكتور محمد علوى باشا ، الدكتور محمد أمين بدر (عن الأطباء) ، السعدى بشاره الطحاوى بك (عن العرب) ، ميشيل بك لطف الله ، يوسف أصلان قطاوى باشا وعين أحمد مظلوم باشا رئيساً للجمعية ، وعدلى يكن باشا وكيلا لها ، وهو الوكيل الم عين ؛ وانتخبت الجمعية بعد انعقادها سعد زغلول باشا وكيلا آخر ، وهو الوكيل المنتخب

افتتاح الجمعية التشريعية

افتتحت الجمعية التشريعية يوم الخميس ٢٢ يناير سنة ١٩١٤ بسراى وزارة الأشغال (مكان مجلس الشيوخ الآن) ، وألقى الخديو خطبة الافتتاح ، وهذا نصها :
« أيها السادة : إننى أنظر بعين الارتياح إلى اجتماع حضراتكم فى هذا المكان ، حيث أرى الأعضاء الذين اختارهم حكومتى جنبا إلى جنب مع المندوبين الذين بعثت بهم أمتى لتمثيلها فى هذه الجمعية التشريعية الجديدة ، فبكل سرور أفتتح اليوم أعمال هذه الهيئة الموقرة ، ولقد تحققت الآن رغباتى ومقاصدى التى أعربت عنها منذ عامين فيما يتعلق بتحسين أحوال النظام النيابى العام وجعله أحسن مطابقة لمصلحة البلاد

« وقد جاء هذا العصر الجديد مقرونا بطوالع اليمن التى تبشر بالفلاح ، لأن ما أبداه الناخبون المندوبون من الحرص على العمل بحقوقهم كان دليلا على عظيم اهتمام الأمة بالنظامات المستجدة ، وعلى أنها قدرت مزاياها حق قدرها . أما أنتم أيها السادة ، فلا ريب فى أنكم قد رأيتم ما حصل من التوسع فى أسلوب الانتخاب ومن تحسين طرائقه النظامية ، ومن الضمانات التى تكفل سيره ومجراه ، ومن المحافظة على حقوق الأقليات ، ومن تمهيد السبيل أمام ذوى الكفاءة والاستعداد ، ومن الزيادة المحسوسة فى عدد الأعضاء المنتخبين ، ومن الوقوف بعدد الأعضاء المعينين إلى أدنى حد بى فقط بتأييد حقوق الأقليات ، مما يترتب عليه ازدياد مشاركة الأمة فى سير أعمال الحكومة ، هذا وإن طريقة تبادل الأفكار بين الهيئة التشريعية ، وبين الهيئة الحاكمة سيكون من شأنها استيفاء المناقشة حقها ، وجعلها أكثر صلاحاً ، لإيجاد الاتفاق الودى الذى ينبغى أن يكون سائداً فيما بينهما على الدوام ، وفوق ذلك فإننى أريد

توجيه نظركم إلى ما لهذه الجمعية من الحق في تحضير واقتراح القوانين ، التي تتكفل بإسعاد القطر من الوجهة الاقتصادية ، وإني لعلى يقين بأنكم في أثناء مباشرتكم لهذه المهمة لا تقصرون في الوفاء بحق الثقة التي وضعتها الحكومة والبلاد فيكم ، فيكون التدبر رائدكم ، وتعملون تمام التبصر قائدكم ، حتى لا يأتي شيء من الاقتراحات عن طريق العجلة وبغير التحريض الذي يقتضيه إنعام النظر في البحث والدرس ، لكي يكون حق ابتكار القوانين المخول لهذه الجمعية مؤدياً إلى نتائج نافعة ، وإن صدرى لينشرح عند ما يدور بمخاطري أنكم ستقدرون هذه الخدمة بما تقتضيه مكانتها السامية ، وأنكم ستتضافرون على تحقيق ما نتمناه لنجاح النظام الجديد ، فتبرهنون على إخلاصكم في القيام على خدمة المرافق الحقيقية لهذا القطر بوجه العموم ، وعلى ما يؤدي إلى رفاهة جميع طبقات الأهالي ، وخصوصاً صغار المزارعين ، وتبرهنون أيضاً على حسن اهتمامكم بكل أمر من شأنه المساعدة على إنماء موارد الثروة العامة ، ولا سيما المسائل التي لها ارتباط بالزراعة ، ونحن على ثقة أن ما تظهرونه من الروية والفكر الثاقب في أعمالكم ، وما تبذلونه لحكومتنا من المعاونة الصادرة عن الفطنة والدراية ، متوخين في ذلك سبيل الوفاق المبني على تنور الأفكار وائتلاف القلوب ، كل ذلك يكون كفيلاً بما ستقدمونه من الخدم الحسنة الصادقة التي ننتظرها ، ومنتظرها البلاد منكم ، كما أنه يكون أكبر ضمان لازدياد الثقة بمستقبل النظام النيابي ، بما يعود على الأمة في بلادنا بأكبر الخيرات وأوفر البركات ، والله يتولاكم أيها السادة بحسن رعايته .

ولوحظ على خطبة الخديو أن الآمال التي كانت ترقبها الأمة من تدرج الجمعية التشريعية إلى مجلس نيابي حقيق قد ضاعت ، فإن قول الخديو في خطبته . « ولقد تحققت الآن رغباتي ومقاصدي التي أعربت عنها منذ عامين ، فيما يتعلق بتحسين أحوال النظام النيابي العام الخ » ، دل على أن سياسة الحكومة أو بعبارة أخرى سياسة الاحتلال ترمي إلى اعتبار الجمعية التشريعية أقصى ما يعطى للبلاد ، فتضاءلت ضجة الابتهاج التي أحاط بها أشياع الحكومة بإنشاء هذه الهيئة ، وضعف الأمل في أن تسلك بالبلاد سبيل الدستور الصحيح .

وقد فطن الحزب الوطني إلى هذه الحقيقة المؤلمة ، فأرسل البرقية الآتية إلى الخديو :

« سمو الخديو المعظم : أتشرف بأن أبلغ سموكم أن اللجنة الإدارية للحزب الوطني

اجتمعت مساء اليوم ، وكلفتني أن أرفع إلى سموكم قرارها ، وهذا نصه :

« لمناسبة افتتاح الجمعية التشريعية غدا ، تذكر اللجنة الإدارية سموكم بالتصريحات العديدة

التي تفضلتم بها ، والتي تضمنت القول بضرورة الحكم النيابي لها ، وتصرح لسموكم بأن

اختصاصات الجمعية التشريعية لا تطابق رغبات الأمة التي تريد كما يريد سموكم اشتراكها
اشتركا تاما في الإشراف على مراقبتها ومراقبتها للقوة التنفيذية مراقبة فعلية ، لذلك تطلب
اللجنة الإدارية من سموكم رد دستور الأمة إليها »

وكيل الحزب

على فنهسى لامل

ونظم الحزب مظاهرة على طول الطريق بين سراى عابدين ومقر الجمعية يوم افتتاحها ،
وهتف المتظاهرون أثناء مرور الخديو مطالبين بالدستور

أعمال الجمعية

لم تعن الجمعية التشريعية بمطالب الحركة الوطنية الكبرى ، فلا هي طالبت بالاستقلال
والجلاء ، ولا طالبت بالدستور ، ولا قامت بأية حركة احتجاج على الاحتلال ، ولا احتجت
على القوانين الاستثنائية المفيدة للحرية ، ولا طلبت إلغاءها ، وبخاصة قانون المطبوعات ،
وقانون الاتفاقات الجنائية ، ولا اعترضت على مصادرة حرية الصحافة وحرية الاجتماع ، وما
إلى ذلك من وسائل العسف والاضطهاد ، ولا فكرت في طلب العفو عن المحكوم عليهم في
القضايا السياسية ، وفي مقدمتهم الفقيد ، الذي كان الجميع يعلمون مبلغ الظلم الذي ونع به في
محاكمته الأولى والثانية ، ولا طالبت بإصلاح حالة الفلاح والعامل ، ولا عنيت بشئون البلاد
الاقتصادية والاجتماعية ، بل صرفت معظم وقتها في مناقشات طويلة عقيمة للبحث عن
الأحق من بين وكيل الجمعية برآسة الجلسات عند غياب رئيسها ، هل هو الوكيل المعين
(عدلى باشا يكن) ، أم الوكيل المنتخب (سعد زغلول باشا) ؟ فكان جوهر القضية
المصرية هو في تعرف أى الوكيلين أحق برآسة الجلسات عند غياب الرئيس ! وهكذا كانت
الرآسة وما إليها هي الشغل الشاغل لكبراء البلاد في كل زمان .

وأهم تشريع عرض على الجمعية هو مشروع القانون الذى وضعتة الحكومة لشركات
التعاون الزراعية سنة ١٩١٤ ، وهو مشروع ملء بالأحكام المنافية لروح التعاون ، ومع ذلك
أقرته أغلبية الأعضاء ، دون أن تدخل فيه تعديلا جوهريا ، وفي ذلك قلت في كتابي
عن التعاون^(١) :

قضى الأمر ، وخاب الأمل في أن يكون للتعاون الزراعى في مصر قانون قائم على المبادئ
والقواعد التي قررتها الشرائع الأوربية ضمانا لارتقاء الحركات التعاونية ، نعم قضى الأمر ،

(١) نقابات التعاون الزراعية : نظامها وتاريخها وثمراتها في مصر وأوروبا سنة ١٩١٤

فبعد أن أقرت الجمعية التشريعية أهم النصوص المنافية لروح التعاون في مشروع الحكومة ، لم يعد هناك أمل في أن ترجع الحكومة عن هذا المشروع ، لأنها الآن مرتكئة على رأى الجمعية التشريعية ، ولها أن تتخذ قراراتها أقوى حجة لإصدار القانون على النحو الذى وضعته «

وانتهى الفصل التشريعى الوحيد للجمعية فى شهر يونيه سنة ١٩١٤ ، ولم تجتمع بعد ذلك ، لنشوب الحرب العالمية الأولى ، فقد صدر أمر عال فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ، بتأجيل ابتداء دور الانعقاد الثانى الذى كان محدداً له أول نوفمبر سنة ١٩١٤ إلى أول يناير سنة ١٩١٥ ، وورد فى ديباجة الأمر بيان السبب الذى دعا إلى هذا التأجيل ، وهو « نظراً للظروف الحالية التى من شأنها أن توقف وضع منهاج نظامى للإصلاحات التشريعية ، فضلاً عن أن تلك الظروف قد تضطر السلطة التنفيذية فى كل حين إلى اتخاذ تدابير استثنائية ومستعجلة »

وفى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، صدر مرسوم بتأجيل دور الانعقاد إلى ١٥ فبراير سنة ١٩١٥ ، ثم صدر مرسوم آخر بتأجيله إلى ١٥ أبريل ، ثم إلى أول نوفمبر سنة ١٩١٥ ، ثم أجلت إلى أجل غير مسمى بموجب المرسوم الصادر فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٥ ، ولم تدع بعد ذلك إلى الاجتماع ، وهكذا انتهى عهداها ، وطويت صفحاتها ، بعد حياة قصيرة العمر ، قليلة الخير والبركة

الفصل الثاني عشر

جهاد الفقيه سنة ١٩١٤

تابع الزعيم سنة ١٩١٤ جهاده في منفاه ، وتابعت الحركة الوطنية سبورها في مصر ، متبعة تعاليمه وإرشاده ، محتذية مثاله في الثبات على النضال ، ومقاومة الاضطهاد ، وتذليل العقبات

خطبته بمؤتمر الأجناس المضطهدة

في لندن — فبراير سنة ١٩١٤

وقد بقي بجنيف طيلة شهر يناير سنة ١٩١٤ ، إلى أن جاءت دعوة لحضور مؤتمر الأجناس المضطهدة Nationalities and Subject Races Conference الذي انعقد بلندن في شهر فبراير سنة ١٩١٤ ، فبادر إلى تلبية الدعوة ، وسافر إلى لندن ليحضر المؤتمر ، ويرفع فيه صوت مصر ، وقد أكرم المصريون في إنجلترا جهاد الزعيم ، فقابلوه بأعظم مظاهر الحفاوة والتكريم ، واجتمعوا لاستقباله بمحطة فيكتوريا يوم وصوله ١٥ فبراير ، وحيوه أجمل تحية وهتفوا له هتافاً عالياً ، ورافقوه إلى فندق امبريال ، حيث نزل به

بدأ انعقاد المؤتمر يوم الاثنين ١٦ فبراير سنة ١٩١٤ برأسه السير هنري كوتون H. Cutton ، وحضره كثير من مندوبي الهنود وغيرهم من الشعوب الشرقية الآسيوية والإفريقية المهضومة الحقوق ، وكثير من الطلبة المصريين بجامعة إنجلترا ، وبعض أعضاء البرلمان البريطاني ، والصحفيين ؛ فلما دخل الفقيه مكان الاجتماع حياه المؤتمر بتصفيق حاد طويل ، وأجلسه الرئيس إلى جانبه ، وخطب السير هنري كوتون عن حرية الصحافة في الهند ومصر ، ثم قرأ عدة رسائل برقية وردت إلى المؤتمر بتأييده من كثير من كبار رجال السياسة والجمعيات السياسية ، ومنها جمعيات الطلبة المصريين بأوروبا ، ثم أشار إلى سروره العظيم بوجود فريد بك إلى جانبه ، وانضمامه إلى لجنة المؤتمر ، وأطراه بقوله : « إنه أحد الرجال العظماء الذين يقدرّون مبدأ التضحية والذين تعذبوا في سبيل خدمة قومهم » ؛ فقابل الحضور هذه الكلمات بالتصفيق الطويل

ثم ألقى الفقيه خطبة باللغة الفرنسية بلسان طلق بليغ ، وظهر على الحاضرين الذين كانوا

يعرفون تلك اللغة ، وبخاصة الصحفيين ، إعجابهم بقدرته في الفرنسية وحسن أدائه بها .
ثم قام أحد أعضاء لجنة المؤتمر ، وترجم خطبته إلى الإنجليزية ، وكان موضوعها وصف
حالة مصر وقانون الصحافة فيها ، وكانت موجزة خالية من أى تكاف ، فحازت استحسان
الحاضرين ، وأشارت إليها الصحف الإنجليزية وعلقت عليها ، ثم تكلم الدكتور روثر فورد ،
مدافعا عن حرية الصحافة في ، وتطرق إلى الكلام عن تحرير مصر ، ونادى بمبدأ (مصر
للمصريين) .

وفي ختام الجلسة قرر المؤتمر إرسال برقيتين إلى الخديو وإلى الجمعية التشريعية بإلغاء قانون
المطبوعات ، والقوانين الأخرى الاستثنائية ، والعفو التام عن حكم عليهم بمقتضاها .

حفاوة المصريين بالزعيم

وبعد أن حضر المترجم المؤتمر ، قضى بقية الزمن القصير الذى مكثه بلندن في زيارات
متصلة لعارفى فضله من الإنجليز ، وحفلات تكريم متعددة ، أقامها له أعضاء الجمعيات المصرية
ومن هذه الحفلات حفلة الجالية المصرية في أكسفورد تحت رعاية (الجمعية المصرية) ،
وقد خطب فيها حفى أفندى محمود (بك) ، ومما قاله في تمجيده : « إن فريد بك قد ضحى
بكل شىء إلا الشرف فإنه ضاعفه » .

وتأثر الفقيد من تقدير الشباب له وإشارتهم إلى تحمله في سبيل مصر مفارقة أهله وأولاده
ووطنه العزيز ، فأجاب عن خطبهم بخطبة تجلت فيها وطنيته الصادقة ، ومما قاله فيها : « إني
لا أشعر بتركى أهلى وأولادى ، لأنى أينما رحلت ووجدت أبناء وطنى أشعر أنى حقيقة بين
أولادى ، وأن العاطفة التى تجمعنى بكم ، وهى حب الوطن وخدمته ، لهى أكبر عندى من
العاطفة التى تجمعنى بأولادى » .

وجاء لندن مندوبون عن الطلبة المصريين بكبردرج ، وأقاموا له حفلة تكريم في مطعم
التروكادير .

وأقامت جمعية (أبى الهول^(١)) المصرية بلندن حفلة تكريم له في مساء يوم الجمعة ٢٠
فبراير ، خطب فيها الكثيرون من المصريين .

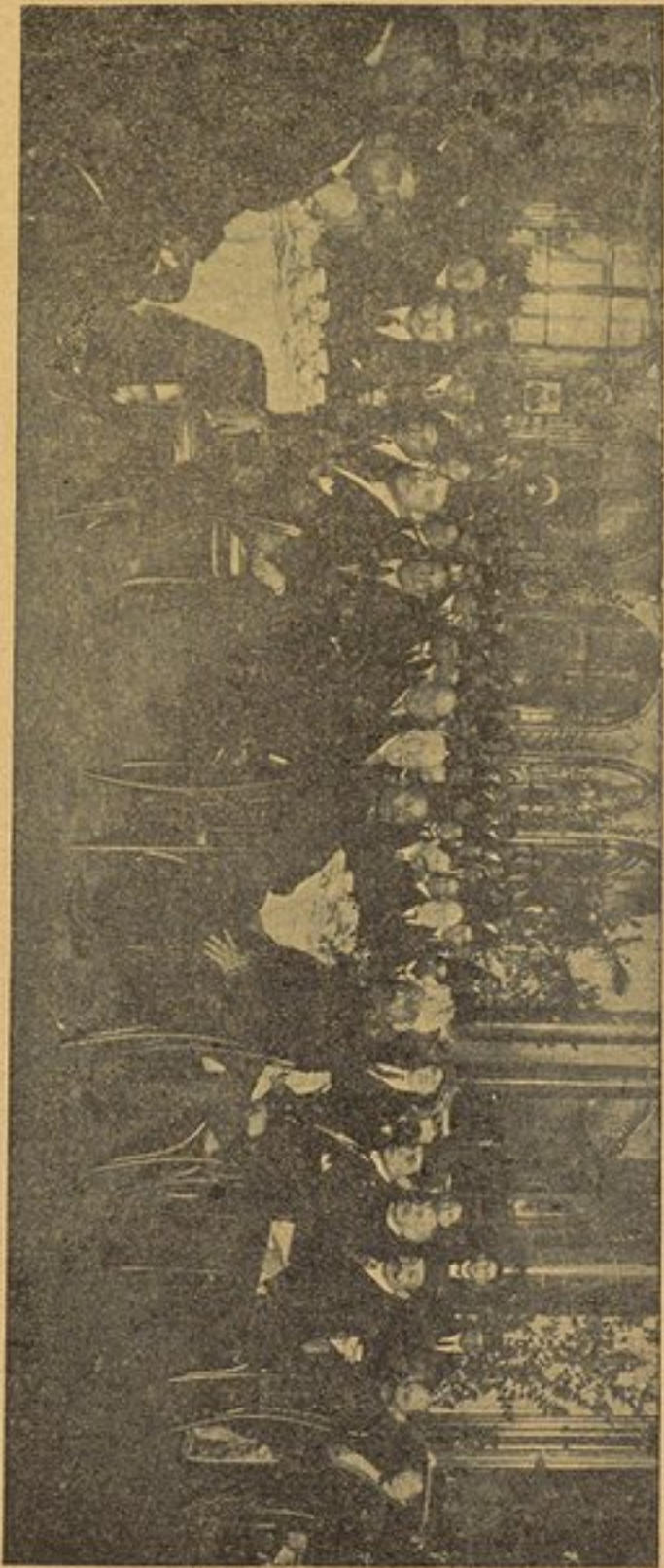
وأقامت له الشيبية المصرية بأنجلترا حفلة كبرى في فندق سافواى يوم السبت ٢١ فبراير ،

(١) كان اسم (أبى الهول) علما للجمعيات المصرية فى إنجلترا وفرنسا وسويسرا وبلجيكا ، وكان
بلندن جمعية (أبى الهول) ، وهى جمعية سياسية ، و (النادى المصرى) .

تحت رعاية جمعية (أبي الهول) ، حضرها مندوبون عن الطلبة المصريين في لندن واكسفورد وكبريدج ، وليف من علية القوم من الإنجليز من رجال السياسة والصحافة ، وبعض زعماء الهنود ، وافتتح الدكتور عبد الحليم حلمي رئيس الجمعية الحفلة بكلمة وصف فيها الفقيد بأنه « البطل الوطني الديمقراطي ، الذي يؤمن بالحرية والوطنية ، والذي ضحى بثروته وحرسته ، وقاسى آلام النفي عن وطنه النبيل من أجل المبدأ الذي جعله فوق كل شيء سواه » ، وخطب عبد الرحمن أفندي عزام (باشا) ، ودوس أفندي محمد رئيس تحرير مجلة (الأفريكان تيمس) ، و (الدكتور) عبد الرؤوف رشدي ، والسيد أفندي دسوقي ، منوهين بفضل الزعيم ، وألقى كل من مجد الدين أفندي حفنى ناصف ، والدكتور أحمد زكي أبي شادي قصيدة وطنية حماسية وتكلم من غير المصريين المستر أودونل Odonel الكاتب الأيرلندي محرر السياسة الخارجية في مجلة (أوتلوك) ، وقال في خطبته : « إني عرفت قبل الآن حين كنت عضوا بالبرلمان البريطاني في عهد الحرب العرايية بالدفاع عن المسألة المصرية ، وإني لأنخر اليوم وأسر بالدفاع مرة أخرى عن هذه القضية » ، وأثنى على المترجم بما يستحقه ، ثم أعقبه المستر ارثر فيلد Arthur Field الصحفي والأديب المعروف ، ثم الأستاذ محمد توفيق دياب ، والمستر ألبدي ، ثم ظفر على خان الصحفي الهندي

ثم ألقى الفقيد خطبتين ، إحداهما بالفرنسية ، والأخرى بالعربية ، ففي الخطبة الأولى شرح للحاضرين من الإنجليز ولمثلي الصحافة حقيقة الحال في مصر ، وتكلم عن الجمعية التشريعية ، فقال إن نظامها يجعلها ألعوبة لا توصل إلى الغاية المطلوبة ، وقال إننا لا نطلب من إنجلترا دستورا ولا إصلاحا ، ولا نطلب ذلك إلا من الخديو المسئول أمام الأمة ، أما إنجلترا فلا نطلب منها إلا الجلاء

ثم خطب بالعربية ، موجهها كلامه إلى المصريين ، فشكر الجمعية على احتفائها به ، وقال إنه لا يعده احتفاء بشخصه ، وإنما هو احتفاء بصحة المبدأ الذي تشاركه فيه الجمعية ، ثم أثنى على المرحوم مصطفى كامل مؤسس الحزب الوطني ، وطلب أن تستقل مصر استقلالاً تاماً عن كل إدارة أجنبية ، وأن مبدأ (مصر للمصريين) هو مبدأ الحزب وشعاره ، وانتقد نظام الجمعية التشريعية ، وقال إنها لا تحقق آمال الشعوب الوطني ، وليست الهيئة التي يطلبها المصريون ليل نهار ، ثم أسدى إلى المصريين نصائح أبوية غالية ودعاهم إلى الوحدة الوطنية ، والعناية باقتباس حسنات المدنية الغربية ، مع المحافظة على عاداتنا الحمودة ، والعناية بالشؤون العامة مع عدم إغفال الأعمال الدراسية ، ومما ورد في خطبته من جوامع الكلام قوله : « ليس من



حفلة الشبيبة المصرية بلندن لشكرهم الزعيم محمد فريد — ٢١ فبراير سنة ١٩١٤ — بفندق سافواي
(انظر ص ٣٢٥)

وترى في الصورة : المترجم محمد فريد . الدكتور عبد العظيم حلمي رئيس جمعية أبناء هول . عبد الرحمن أندي عزام (باشا) . دوس أندي
محمد رئيس تحرير مجلة (الريكان تيمس) . حفي أندي محمود (باشا) . الأستاذ كمال أبو علي . الأستاذ محمود فهمي القراشي (باشا) .
عبد السلام أندي عبد الغفار (بك) . فؤاد أندي شريف (بك) . الدكتور دمره داش . الخ .

العار أن يخفق ، ولكن من العار أن نرضى بالإخفاق » ، وقوله : « ليس من الفخر أن نكون من أمة قوية ، ولكن الفخر في أن نكون من أمة ضعيفة ، ثم نهض بها » ، وقوله : « إننا إذا تكلمنا عن الشؤون المصرية هنا فليس لغرض سوى اطلاع الرأي العام البريطانى الذى هو سيد الحكومة الإنجليزية على حقيقة الأحوال فى مصر ، وعلى ما يعمل فى بلادنا باسمه ، وله أن يفعل هو ما يشاء من نفسه لصيانة كرامته ، أما نحن المصريين فلا نخاطب غير الحكومة المصرية ، ولا نطالب الإنجليز إلا بالجلاء »

وورد وصف هذه الحفلة فى كبريات الصحف الإنجليزية كالمورننج بوست والديلى نيوز والديلى هرالد والديلى تلغراف والمانشستر جارديان ، وكان لها أثر كبير فى نفس الفقيه ، فكتب عنها فى مذكراته ما يأتى : « كانت هذه الحفلة باعثة على زيادة الأمل عندى فى الشبيبة المصرية فإنى أجد أن شبيبة اليوم أرقى إحساسا وشعورا وطنيا من التى سبقتها وأقرب إلى فكرة تحرير مصر من ذى قبل ، وكانوا يخطبون بكل شجاعة وصراحة ، مع تأكدهم من وجود جواسيس بين الحاضرين »

ودعاه حفنى أفندى محمود (باشا) إلى أكسفورد ، حيث أقام له حفلة تكريم فى داره ببيبول ، ثم حضر احتفالا أقامته له الجمعية المصرية فى دار عبد السلام أفندى عبد الغفار (بك) بمدرسة لنكولن Lincoln

وأقامت جمعية (أبى الهول) يوم ٢٤ فبراير حفلة توديع له لمناسبة اقتراب سفره ، أعدتها فى ضاحية سيدنهام Upper Sydenham ، حضرها أكثر من أربعين مصريا ، ثم سافر فى مساء يوم الحفلة من محطة (تشرينج كروس) ، ففص افريز المحطة ، كما غص افريز محطة فيكتوريا من قبل ، بجمهور كبير من المصريين جاءوا لوداعه بطرايشهم الحمراء ، وصاحوا جميعا عند تحرك القطار : « ليحى فريد بك ! لتحى الأمة المصرية ! لتحى مصر مستقلة ! » ، فشكرهم الفقيه على شريف عواطفهم ، وبدأ عليه التأثر من هذه الحفاوة البالغة والشعور الوطنى الفياض



الزعيم محمد فريد ، يتوسط أعضاء جمعية أبي الهول المصرية بمدينة لياج Liege

٢٨ فبراير سنة ١٩١٤ (انظر ص ٣٢٩)

وترى معه في الصورة : (١) الدكتور ابراهيم فرج (٣) حمزة بك محمود (٤) الدكتور ابراهيم صبرى
(٥) الأستاذ محمد على الطوبجي (٦) الأستاذ حسن نور الدين (٧) الدكتور عبد الحليم متولى (٨) الدكتور
حسين مرتضى (٩) الدكتور عبد الغفار متولى

في بلجيكا

عرج المترجم على بلجيكا بعد عودته من لندن ، وذهب إلى (لياج) Liege ، حيث أقام له نادي الاتحاد الإسلامي حفلة تكريم يوم أول مارس سنة ١٩١٤ ، وكان أعضاؤه من شباب الأقطار الشرقية ، وحضر الحفلة جميع الشرقيين التقيمين بالمدينة ، أو الذين جاءوها من مختلف المدن البلجيكية ، فقام رئيس النادي أسعد قبار الألباني ، ورحب بالضيف الكريم ، وعبر عن شعور إخوانه نحوه ، ومما قال إن الطلبة الشرقيين بأوروبا يرون فيه الرأس المدبر ،



الزعيم محمد فريد ، يتوسط أعضاء نادي الاتحاد الإسلامي بمدينة لياج

أول مارس سنة ١٩١٤

وترى في الصورة : (١) الدكتور حسين مرتضى « في أقصى اليمين بالصف الأخير » ، يليه (٢) الدكتور عبد الغفار متولى (٣) الأستاذ محمد علي الطوبجي (٤) الأستاذ حسن نور الدين (٥) الدكتور عبد الحليم متولى « خلف الرئيس » (٦) توفيق افندي السيد (٧) بالصف الأول الدكتور صبرى بك (٨) حمزة بك محمود (٩) أسعد قومبار (١٠) الدكتور ابراهيم فر

والقوة العاملة ، وطلب إليه أن يتفضل بقبول رئاسة الشرف للنادي ، فقبلها شاكراً ، ثم تلاه نظامي جواد الطالب بقسم التجارة بجامعة لياج ، وشكر الفقيد علي قبوله رئاسة شرف النادي ، وشرح أدوار جهاده الذي استحق الإعجاب

وأعقبه (الدكتور) عبد الغفار متولى طالب الطلب بجامعة لبيج ، فشرح تاريخ حياة الرئيس ، وعبر عن شعوره وشعور إخوانه نحوه ، وحبهم وتقديرهم له ، وقام بعده من الخطباء توفيق أفندي السيد التاجر بالمدينة ، (فالدكتور) حسين مرتضى طالب الطب بجامعة ، وقال إنه سمع من رئيس الحزب الوطنى التونسى ، أن لفريد بك فضلا على الحركة الوطنية فى تونس ، إذ أنها بدأت سنة ١٩٠١ ؛ عام زيارته لتونس

ثم وقف الفقيد ، وشكر للحاضرين حفاوتهم به ، وقال إنه يشعر بالغبطة ، إذ يرى نفسه فى بلد أجنبى بين شبان من مختلف الأقطار الشرقية ، ودعاهم إلى العمل لإسعاد بلادهم ، ثم قال : يجب على كل شعب أن يعمل لتحرير نفسه ليكون عضواً قويا فى مجموعة الأمم الإسلامية ، وأنه لا شك فى أن تلك الأمم المختلفة ستتحرر وتنال استقلالها بهمة شبابها ، ودعا الشبيبة الشرقية إلى الأخذ بناصر أممهم ، وانتهز فرصة وجودهم بأوروبا ليأخذوا كل حسن من المدينة الأوروبية وينقلوا إلى بلادهم الحياة الاستقلالية

وانتهى الاحتفال وكلهم مجمعون على الإعجاب بالضيف العظيم ، معتبتون بقيامهم بواجب تكريمه الذى هو فى الحقيقة تكريم للجهد الحق ، والوطنية الصحيحة ، وقد عاد إلى باريس ومنها إلى جنيف

فى نوشاتل

ودعته الجمعية المصرية فى نوشاتل (سويسرا) إلى زيارتها لمناسبة تأسيسها ، فلبى الدعوة وقصدها يوم ٩ مايو سنة ١٩١٤ ، وأقامت له الجمعية مأدبة تكريم خطب فيها بعض أعضائها ، وألقى الفقيد كلمة حثهم فيها على التضامن ، والتمسك بالمبادئ القومية والفضائل الوطنية

فى لبيج

وقصد من نوشاتل إلى لبيج تلبية لدعوة جمعية أبى الهول بها ، لإلقاء خطبة جامعة فى المسألة المصرية ، فى حفلة أعدتها لهذا الغرض مساء يوم ١٢ مايو سنة ١٩١٤ ، دعت إليها صفوة القوم من أساتذة الجامعة ورجال القضاء والمحاماة والصحافة والطب والهندسة ، حتى بلغ عدد الحاضرين بها نحو ألف شخص ، وقد خطب فى الحفلة الدكتور عبد الغفار متولى خطبة ممتعة ، ودعا الفقيد ليكون خطيب الاجتماع ، فما لبث أن أجاب الرغبة ، ونهض فآلى خطبة فياضة ، بدأها بشكر الأمة البلجيكية ، التى قبلت انعقاد المؤتمر الوطنى المصرى بمدينة

بروكسل في سبتمبر سنة ١٩١٠ ، بعد أن رفضت الحكومة الفرنسية عقده في باريس ، ثم أعرب عن سروره للتحدث عن المسألة المصرية أمام صفة مختارة من الأمة البلجيكية التي قاست كثيراً من الآلام تحت نير الحكم الأجنبي ، وقال إنها أعرف من غيرها بشدة ما يقاسيه غيرها من التدخل الأجنبي ، ثم تكلم عن الحرية ، وما تعانيه الحركة الوطنية من الاضطهاد في مصر ، وذكر قانون الانفاقات الجنائية ، وقانون المطبوعات والشدة في تطبيقه ، وتكلم عن الجمعية التشريعية ، فأبان نقص نظامها الأساسي وعدم إمكانها القيام بمهمتها ، مادامت الحكومة غير خاضعة لصوت الأمة ، وختم خطبته بقوله إنه سيظل ثابتاً على مبدئه ، عاملاً على خطته لإنهاض أمته ، مهما قاسى في ذلك السبيل من شدائد ، وما لقي من صعوبات

وقد قوبلت خطبته بالتصفيق المتواصل والإعجاب من جميع الحاضرين ، وعرج الفقيد في هذه الرحلة على بروكسل وبعض مدن بلجيكا

افتتاح النادي المصري بلندن

وخطبة المترجم

تجلت روح الوطنية والتضامن في نفوس الجالية المصرية بلندن خلال زيارات المترجم ، فأسس أعضاؤها نادياً يجمع شملهم ، سموه (النادي المصري) ، وحددوا لافتتاحه يوم السبت ١٦ مايو سنة ١٩١٤ ، ودعوا المترجم إلى حضور حفلة الافتتاح ، فلبى الدعوة ، وحضر الاجتماع ، وجلس في كرسى الرئاسة ، وألقى (الدكتور) السيد دسوقي سكرتير اللجنة التحضيرية للنادي كلمة الافتتاح حيث رحب به وشكره على حضور الحفلة ، ثم وقف المترجم ، وألقى بصوت مؤثر خطبة وطنية قال فيها :

« إخواني الأعزاء ، إنى لسعيد بأن أرانى بينكم مرة أخرى ، وأقوم اليوم بافتتاح هذا النادي المبارك ، وأظن أن الكلام في فوائد الأندية والمجتمعات هو من قبيل تحصيل الحاصل كما يقولون ، فلا حاجة بي لأن ألقى على مسامع مجمع مستنير مثلكم ما أنتم على علم أكيد به مثلى ، لقد كنت أيها الإخوان أتمنى وجود هذا النادي من قبل ، وإنى لسعيد بأن أرى أمنيته هذه قد تحققت اليوم ولم تؤخر إلى غد ، وإنى أشكر أعضاء اللجنة التحضيرية بصفة خاصة وأعضاء الجمعية العمومية عامة ، لعنايتهم الكبرى بانفاذ هذه الفكرة التي عرضتها عليكم وكان كل أمل وثقتى أنها ستحوز هذه العناية منكم ، كم كنت أمتلى حسرة في زيارتى للعواصم

والمدن الأوروبية ، عندما كنت أرى جميع الجاليات الأجنبية ، ماعدا المصريين ، تعنى عناية عظيمة بتأسيس أندية وجمعيات لها بدون تمييز أو تفريق بين أفراد الجالية الواحدة ، ولكن النهضة الأخيرة للشبيبة المصرية بأوروبا قد أزالَت عنى ذلك الهم الذى كنت أكتمه فى نفسى ولم أدعه يتغلب علىّ ، فإنى أذكر بمزيد البشر والارتياح نادى المصريين بالاستتانة وجمعيات « أبى الهول » فى جنيف وليبيج ولوندره ، وجمعية « الإخوة الإسلامية » بباريس ، وجمعية « المحاضرة والمناظرة المصرية » بلوندره ، واليوم أذكر بسرور مضاعف تأسيس « النادى المصرى » بلوندره الذى نحتفل الآن بافتتاحه ، ولا يزال لى الأمل الوافر فى تأسيس جمعيات وأندية مصرية وطنية أخرى ، فى بقية العواصم الأوروبية ، وفى نمو التضامن والتآزر بينها ، ومهما كان عدد أعضاء هذه الجمعيات والأندية صغيراً فى بدء تأسيسها ، فليست قيمتها بعدد أعضائها ، ولكن بشخصيتهم ، وكل عضو منها بألف من أموات الأحياء ، ليست وظيفتكم فى هذه الديار هى التعلم المدرسى فقط ، بل أيضاً الاستفادة من حسنات أهلها والتمرن عليها ، وأنتم ترون هنا بأعينكم أثر الأندية والمجتمعات فى نهضة هذه الأمة ، فتشبهوا بها ، وتمسكوا بأحسن الوسائل التى تفوق بها غيرنا علينا ، ربوا أنفسكم تربية وطنية عملية صالحة ، وتدريبوا على جميع أسباب النهوض استعداداً لخدمة بلادكم البائسة (تصفيق واستحسان)

« ربما كان عدد الحاضرين هذه الجلسة غير كثير بالنسبة لعدد المصريين فى لوندره ، أو فى بريطانيا كلها ، ولكنه عدد غير قليل فى حد ذاته ، ويكنى أن أرى هذه القاعة قد غصت على رحبها بشبان يتدفقون غيرة وشمماً ، وأول الغيث قطر ثم ينهمر (تصفيق) ، إن من أكبر العلل المتفشية فى أمتنا (اليأس) ، فخاربه ، وإياكم أن تدعوا خلة ساقطة مردولة كهذه ، تتغلب على عقولكم النيرة ، حاربوا اليأس ما استطعتم ، وتمسكو « بالوحدة الوطنية » جهدكم وأنا الضمين لكم يافتية النيل المحبوب بالفوز المرجو (تصفيق حاد) ، أتم رجال المستقبل ، فأعدوا عدته من الآن ، وإلا ضاع عليكم المستقبل كما ضاع الماضى على غيركم ، تولوا شؤون أنفسكم بأنفسكم ، وحققوا ما رميتهم إليه من تأسيس هذا النادى ، وهو أن يكون مظهرأً وطنياً لكم ، وواسطة إخاء بينكم ، ومساعدة بعضكم لبعض ، ماذا ينقص بلادنا للوصول إلى بغيته لو عرف كل متعلم فيها - على قلة عددهم - واجبه القومى وحرص عليه حرصه على حياته ، وعلم أن شرفه مرتبط بأدائه ، إن الوطنية المصرية تطالبكم أيها الأخوة الأعزاء بأن تحرسوا على صيانة هذا النادى الذى يمثل جنسيتكم الموقرة فى هذه الديار ، تطالبكم بأن لا تنسوا خدمة بلادكم فى كل فرصة وبكل وسيلة ، تطالبكم بالاتحاد بعضكم ببعض لضمانة رقى

هذا النادي ووجوده ، وكذلك ما ماثله من الأعمال الوطنية ، تطالبكم بأن تذكروا دائماً أنكم إخوة في الوطنية قبل كل شيء ، وأنه من الجريمة وأنتم ترون مبلغ تمكن العدو منكم ومن أمتكم الحزينة أن تتنازعوا بعضكم مع بعض فتفشلوا ، أتم أولى من غيركم ياطلبة العلم والحكمة بالقضاء على هذه الصغائر التي جرت على بلادنا وعلى جميع أعمالنا الخراب والدمار (استحسنان) ، تشبعوا بروح الأمل والرزانة والتسامح ، وحب التضحية الشخصية ، فهذا هو معنى الوطنية (تصفيق) ، وعلموها آباءكم ولأهلكم ولأصدقائكم في مصر إذا كان بينهم من لم تسعده الظروف بمعرفة أسرار الحياة الراقية التي تعيشونها هنا ، لعلكم بذلك تداوون بعض جراحات وطنكم العليل ، وتقرنون النجاح بأعمالكم وأعمال مواطنينا في مصرنا العزيزة ، فيقرب ذلك اليوم الذي تستطيع أن ترفع فيه أمتكم ما على رأسها من الأثقال بحببية عود حريتها الغالية المسلوبة » (تصفيق متواصل)

وقد انتخب الفقيه رئيس الشرف للنادي بين هتاف الأعضاء وسرورهم الفياض ، وانتخب الدكتور عبد الحليم حلمي رئيساً للنادي ، والدكتور أحمد زكي أبوشادي سكرتيراً له ، وعباس أفندي طلعت صبور أميناً للصندوق

في ليون

وبعد عودته من لندن عرج على ليون ، حيث كانت بها جالية مصرية قوية العدد ، فأقامت له مساء ٢٩ مايو سنة ١٩١٤ حفلة تكريم نعمة ، في فندق أوروبا ، حضرها أساتذة الجامعة ورجال الحكومة ، وبعض المحامين ، وشيخ المدينة (المحافظ) ؛ وبلغ عدد المدعوين ١١٦ مدعواً ، من بينهم نحو عشرين من الطلبة المصريين ، وكان الفقيه واسطة عقد الحفلة ، وجلس إلى يمينه ويساره الأستاذ عزيز ميرهم (عضو مجلس الشيوخ فيما بعد) ، رئيس نادي الطلبة المصريين ، فالسيو ادوار هريو Herriot محافظ المدينة (رئيس مجلس النواب ورئيس الوزارة فيما بعد) والسيو شارل وكيل المحافظ ، فاسماعيل بك لبيب ، ثم الأستاذ إدوار لامبير ناظر مدرسة الحقوق الخديوية السابق والأستاذ بكلية الحقوق بليون ، فزملاؤه بيك وابلتوت وبوفيه الأساتذة بكلية ، فالسيو وويل ومورات الأستاذان بكلية الطب ، وسيفاسو وباتور المستشاران بمحكمة الاستئناف ، فالسيو أوجانيور الوزير السابق والعضو بمجلس النواب ، وغيرهم من علية القوم

ووقف الأستاذ عزيز ميرهم ، وتلا خطابات اعتذار وردت من بيير لوتي الأديب الكبير وغيره من عظماء المدعوين ، ثم ألقى كلمة أعرب فيها عن السرور العظيم الذي يخالج صدور

المصريين عندما يجتمعون حول من أوجد حركة وطنية قوية ، ستكون نهايتها الفوز والنصر
ثم تلاه المسيو هريو محافظ المدينة ، وشكر الشبان المصريين على جدهم ، ودأبهم على
الأعمال الاجتماعية ، وشرب نخب فريد بك والجالية المصرية

ووقف المترجم في ختام الحفلة ، وارتجل بالفرنسية خطبة رقيقة ، بدأها بتهنئة الطلبة
المصريين على الاحترام الذي يكتنفهم ، ثم قال :

« لا تظنوا أن أبا الهول نائم تماما ، كلا فإنه ينام بإحدى عينيه ، وينظر بالأخرى إلى
الأمم الفاتحة التي توالى على مصر ، وذهبت كأمس الدابر ، وهو رابض مكانه يمثل الأمة
المصرية الأبدية التي لم يؤثر فيها المغيرون ، بل هي هي دائماً مملأى بالحياة ، ومن طبيعتها أن
تتغلب على الفاتحين فتدبجهم فيها ؛ هذا ما يجعل أملنا شديداً في نيل استقلالنا وحرقتنا ،
وهذا ما سيتوج أعمالنا بالفلاح »

ثم ختم خطبته بأن شرب نخب صداقة فرنسا لمصر ، وتقديم جامعة ليون ؛ ولقد قوبلت
هذه الخطابة بتصفيق حماسي ، وهنا الجميع بطل الاستقلال المصري

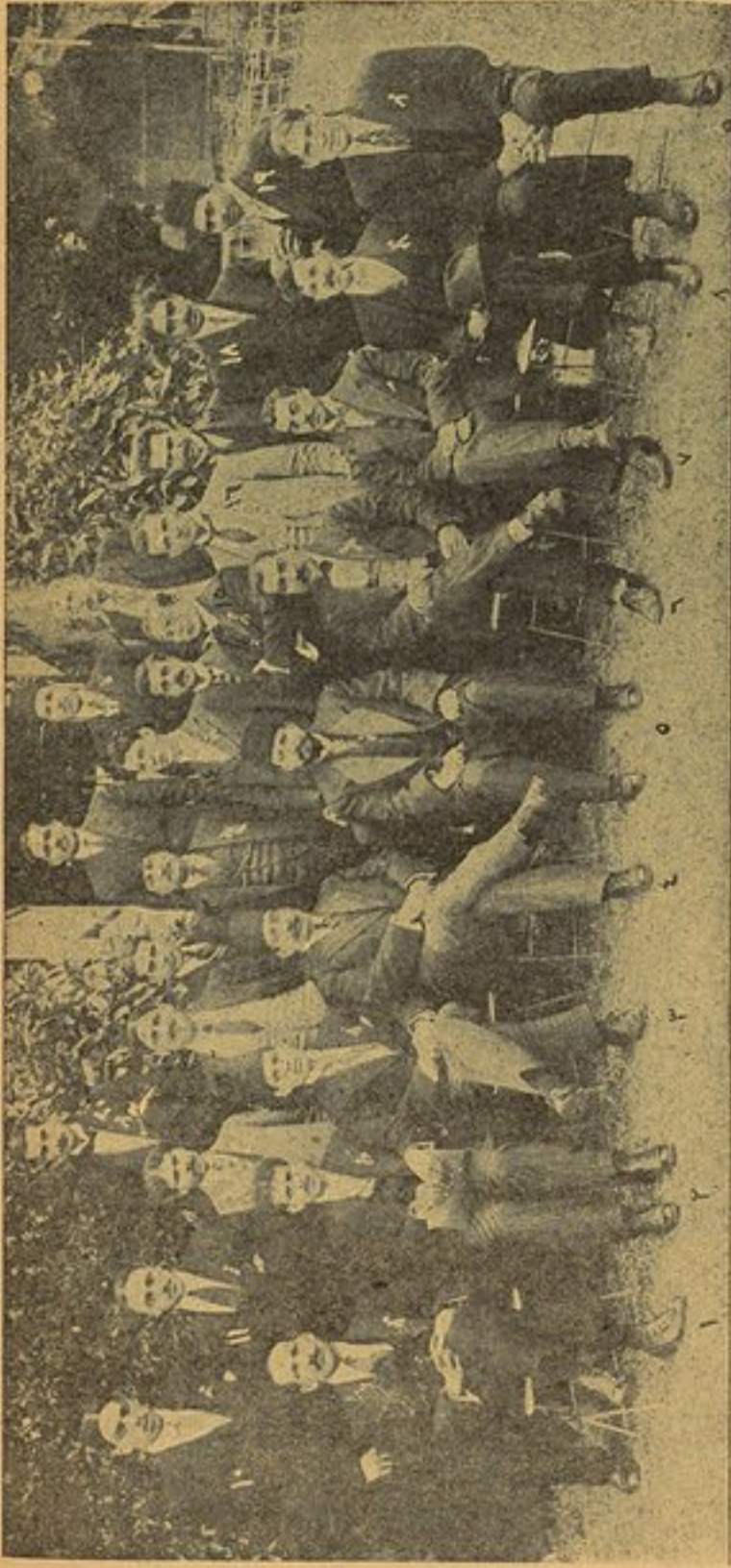
ثم بارح ليون يوم ٢١ مايو عائداً إلى جنيف

مؤتمر الشبيبة المصرية بأوروبا

يوليه سنة ١٩١٤

سعت جمعية « أبي الهول » بجنيف لدى زميلاتها بالعواصم والمدن الأوروبية الأخرى ،
لعقد مؤتمر يشمل مندوبين عن جميع الجمعيات المذكورة ، سواء كانت من جمعيات
« أبي الهول » أو غيرها ، لتبادل الآراء ، والبحث فيما يرقى من شأن الشبيبة المصرية ،
ويرشدها إلى طريق التقدم والنجاح ، وفي علاج مصر من الأمراض الاجتماعية ، وما يقربها
من زمن الجلاء

وقد لبث دعوتها جمعيات برلين وباريس ولندن ولييج ومونبلييه وليون ونوشاتل
ولوزان والاستانة ، وفوضت هذه الجمعيات جمعية جنيف في تعميم الدعوة وتحديد ميعاد
الاجتماع ، وتحضير ما يلزم لعقد هذا المؤتمر ، وقد قامت بما عهد اليها ، وعرضت على الفقيد
رأسه شرف المؤتمر ، وقبلها ؛ وعقد المؤتمر أولى جلساته بجنيف يوم ٢٥ يوليه سنة ١٩١٤
واستمر منعقداً عدة أيام ، وساد اجتماعاته كلها النظام والازان ، ودارت المناقشات بطريقة



مؤتمر الشبيبة المصرية بأوروبا الذي اجتمع بجنيف في يولييه سنة ١٩١٤ (انظر ص ٣٣٤)

وترى في الصورة من اليمين : (١) الدكتور عبد العزيز عمران (٢) الدكتور يحيى أحمد الدرديري . (٣) الأستاذ السيد عبد العزيز خضر الحامى (٤) الزعيم محمد فريد . (٥) الدكتور عثمان زاهر (٦) نجيب بك حسين الجندي . (٧) الدكتور عباس الجندي (٨) محمد أفندي طلعت . (٩) اسماعيل أفندي حسني . (١٠) بالصف الثاني من اليمين : زيدان أفندي القصبي زيدان . (١١) الدكتور مصطفى عمر بك (١٢) الدكتور عثمان الديب (١٣) الدكتور منصور رفعت . (١٤) عبد الرحمن أفندي عزام (باشا) . (١٥) الأستاذ خليل مذكور (١٦) الأستاذ فؤاد حسني (١٧) الأستاذ توفيق حسن (عضو مجلس النواب الآن) . (١٨) الدكتور حسن الشافعي . (١٩) الأستاذ عبد الله عمار القاضي الآن بالحكام الأهلية (٢٠) بالصف الثالث : الدكتور عبد الحليم حلمي (٢١) الدكتور عبد الرؤوف رشدي .

دلت على تشبع جميع الأعضاء بالروح الدستورية ، حتى أعجب بنظامهم من حضر اجتماعهم
من الزائين الأوروبيين

ودُعِيَ الفقيه إلى إلقاء خطبة في تاريخ الحركة الوطنية المصرية ، فلبى الدعوة وألقى خطبة
فياضة قوبلت بالاستحسان والإعجاب

ثم تكلم الأستاذ السيد عبد العزيز خضر (عضو مجلس النواب سابقا والمحامي
بالإسكندرية) مندوب جمعية مونبلييه ، عن البحث والابتكار عند المصريين ؛ وبعد سماع
خطبته قرر المؤتمر بالإجماع تنبيه المعلمين بمصر وأوروبا على ضرورة إنشاء مجامع علمية لزيادة
معلوماتهم وتنمية ملكة البحث فيهم ، وإرشادهم إلى حاجة البلاد ، وبذلك يرتقى المستوى
العلمي ويوجد النوابع من المصريين

وفي الجلسة الثانية ألقى مندوب طلبة برلين خطبة في حاجة مصر إلى العلوم ، وبعد سماعها
والمناقشة فيها ، قرر المؤتمر الإعراب عن سروره ليل الشيبية إلى العلوم التجارية والزراعية
والصناعية والفنية والفنون الجميلة ، مؤملا ازدياد عدد المشتغلين بهذه العلوم والفنون التي
تحتاج إليها البلاد ، وطلب من الشيبية توجيه نظرها إلى الاشتغال بتاريخ مصر القديم وعلم
الآثار المصرية والفنون الحربية

وفي الجلسة التالية تكلم أحد طلبة جنيف في السياسة ومسألة الاشتغال بها ؛ ثم أعقبه
مندوب جمعية أبي الهول بجنيف ، وألقى كلمة في العقيدة الوطنية السياسية وضعفها وقوتها ؛
وبعد سماع كل هذه الكلمات الحكيمة قرر المؤتمر ما يأتي :

أولاً - أن يروض الطالب المصري نفسه على نظر الأشياء وبحثها على حقيقتها

ثانياً - تعوده على قراءة التاريخ

ثالثاً - الإكثار من الأناشيد الوطنية ونشرها وتلحينها للتغني بها ، ووضع روايات

وطنية وأخرى تمثيلية لإظهار الشخصية المصرية

رابعاً - أن يروض الطالب نفسه على الأسفار والرحلات أفراداً وجماعات

خامساً - وضع تراجم عظماء الرجال ونشرها بين الطلاب

وفي الجلسة التالية تكلم أحمد أفندي شريف عن طلبة جنيف في موضوع التعليم العالي
في مصر وأروبا ، وبعد سماع خطبته والمناقشة فيها قرر المؤتمر أن يطلب من الأمة والحكومة

تعميم التعليم باللغة العربية ، وجعل امتحانات النقل والحصول على الشهادات بالمدارس الثانوية والعالية مرتين ، وأن يكون لحامل شهادة الدراسة الثانوية دخول المدارس العليا بغير قيد ، وعلى الحكومة إيجاد محلات كافية سواء بزيادة الفصول أو بإنشاء مدارس جديدة حتى لا يحرم الطالب إتمام دروسه

وفي جلسة تالية تكلم عبد الرحمن افندى عزام عن طلبه لندن في ضرورة الحكم الدستوري ، فقرر المؤتمر دعوة الأمة المصرية إلى الاستمرار في جهادها الشريف لنيل الدستور بالمعنى الحقيقي ، ثم أرسل المؤتمر تلعرافا إلى وزارة خارجية إنجلترا هذا نصه :

« مؤتمر الطلبة المصريين بجنيف يحتج بشدة على وجود الاحتلال ، ويطلب الجلاء ، تحقيقا لوعود إنجلترا »

وقرر كذلك مطالبة الجمعية التشريعية بوضع قانون يجعل التعليم الابتدائي إجباريا ومجانيا للبنين والبنات ، والسعى لدى الحكومة في تنفيذه ، كما قرر مطالبتها أيضا بوضع قانون بإلغاء القوانين الاستثنائية وقانون المطبوعات ، وقرر أن يكون انعقاد المؤتمر المقبل في لندن في إعياد الفصح ، ولكنه لم يجتمع بعد ذلك ، لنشوب الحرب العالمية الماضية ، وختمت أعمال المؤتمر بالهتاف لمصر الحرة المستقلة

تطور الحوادث في مصر

الذكرى السادسة لوفاة مصطفى كامل

احتفل الوطنيون بالذكرى السادسة لوفاة مصطفى كامل يوم ١٠ فبراير سنة ١٩١٤ ، فنذ الساعة الثالثة بدأ توافد الزائرين ، ومنهم كثير من السيدات والآنسات ، إلى مدفنه بالإمام ، يحملون باقات الزهور ، ويضعونها فوق الضريح ، وأخذ الجميع مجلسهم في خشوع وإنصات يستمعون آى الذكر الحكيم ، واستمر توافدهم واجتماعهم حتى المساء

وأقيمت حفلة ذكراه في الإسكندرية ، بدار جمعية الخطابة والحفلات ، وخطب فيها محمود افندى حمدى السخاوى رئيس الجمعية

كلمة الدكتور منصور فهمى

وكتب الدكتور منصور فهمى بك كلمة عن هذه الذكرى ، تحت عنوان : (حول ذكرى

مصطفى — الحماسة والحياة) ، وصف فيها زيارته في ذلك اليوم لقبر الزعيم ، وما أحدثته من الأثر في نفسه ، قال :

« في جهة الجنوب ، بعد ست سنين قضيتها بعيدا ، قطعت على قدمي لأول مرة ذلك الطريق البلقع ، الذي يصل بين هذه المدينة القائمة على الحركة ، وبين تلك المدينة الهادئة الساكنة ، القائمة إلى جانب الله ، الآهلة بسكان القبور ، وأظن أن السائر على هذا الطريق الذي سرت عليه ، الذاهب إلى هذه المدينة التي ذهبت إليها ، المتئد في مشيته هيبه واحتراما ، كما كنت أتئد في مشيتي عند بلوغها هيبه واحتراما ، إما امرؤ قد جاهد في الحياة ، حتى إذا جاءه الوعد المحتوم ، ترك عدته التي كان يجاهد بها ، وخلع كساءه ، وخلي تبعته من الدنيا ، ليلحق بمن سبقه من سكان القبور ، وإما رجل لا يحسن الجهاد ، فأنخذل في الحياة ، وانصرف لينال من السابقين درسا مفيدا يقوم به حركته في جهاد العمر ، وإما رجل مثلي يبتغى راحة البال في هذا العالم المستريح ، فيجلس إلى قبر سكن أهله بعد جهاد ، واطمأنوا بعد حركة » على أن أجدر الناس بالسعى مكرما إلى تلك المدينة المكرمة ، رجل غلب عليه السكون بعد قوة الحركة ، بل الموت الحق بعد الحياة الحققة

« لا ينبغي أن نتخذ الحياة الدنيا متاعا ولهوا ، وتفاخرا فقط ، إنما الحياة السليمة ، هي التي تفصح عن معنى شعور الإنسان بشخصيته ووجوده بل ووجود الوجود في نفسه ، من لذة وألم ، ومن أمل ويأس ، ومن قوة في الحق ، وراحة إليه ، ومن شوق إلى العلاء ، وحب ورفق ورحمة ، وخليق بمن يدعى الحياة أن يصبوا إلى تلك الأصوات ، لتصل إليه واضحة جلية ، ويرى ألوانها بعين بصيرته ، ظاهرة بديعة ، تسر كل من يشعر بمعنى الحياة . الحياة الصادقة هي التي تدخل الحماسة في مظاهرها ، والشعور في نتائجها ، والشوق في خيالاتها ، واللذة في أحلامها ، والإخلاص في حركاتها ، والتسليم المحي بقضائها ، والصبر الجميل على آلامها ، والموت الصادق الجميل ، هو الذي يعقب الحياة الصادقة الجميلة ، فهو راحة بعد تعب ، وهدوء بعد جهاد ، ومعرفة بعد غموض ، وعبارة بعد رمز ، وغيب بعد شهادة ، بل عالم بعد عالم إلى أن قال : « قد كنت أراني في تلك المدينة الهادئة ، ذاهبا لأسأل أهلها ، أستغفر الله

بل لأسأل عزيزاً من أهلها ، ليزيدني فهما ، وأتشجع بكلمة ، لأزداد قوة

« تركت القبور جميعا ، وذهبت إلى قبر كان ساكنه مشتعلا ، يؤيد بحرارة نفسه معنى حياته ، ويدفع منها إلى قلوب الناس ، ليشعروا بالحياة ، ذهبت إلى قبر مصطفى ، وجلست قليلا ، ونظرت يمينا وشمالا ، إلى الأعلام المركبة بجوار تلك القوة الهادئة ، وكنت أتخيل أن

صاحب هذا القبر في حياته ، كان في موكب ترفع فيه هذه الرايات ، طالباً لأمتة الحماسة ، كي يتعرفوا إلى شخصياتهم ، وبتمتعوا بمعنى الحياة الحرة في الوجود ، كنت أتخيله في موكبه يسير ، وما كان لأحد أن يمنع قوة تسير بإذن الله ، وكأني كنت أسمع صوته قائلاً : « دعني حراً أو دعني أموت » ؛ فالיום يا مصطفي ، قد نكون في حاجة شديدة إلى الحماسة ، وقد نكون إلى مرشد رشيد أحوج منا إليها ، ليدفع بصفوفنا إلى النظام في المعركة السلمية التي نبتنى فيها ما أحلّ الله لنا من النهضة والحياة ، واليوم يا مصطفي قد نقول لك : حدثنا قليلاً ، وإذا فأنك الكلام يا مصطفي ، فقل لنا بربك مرة واحدة : (لا معنى للحياة مع اليأس ، ولا معنى لليأس مع الحياة)

« والآن يا مصطفي ، أذع جدثك ، ولتكن في حراسة الله وحراستك ، تلك الأعلام التي بجانب قبرك ، فسيأتي اليوم الذي ترضى فيه وتبسم ، يوم نأخذها من دارك هذه التي تسكنها في المدينة الهادئة ، ونسبى بها في المدينة الحية ، لنطلب الحياة الجديدة ، والنهضة الجديدة ، بجيوش السلم الذاهبة دائماً إلى الأمام »

« خرجتُ من دار مصطفي ، فقابلني سقاء ، أشعث أغبر ، كأنه خرج من قبر ، وعرض عليّ كأساً . لينتظر قليلاً ، إذ لم يجهدنا الكفاح في سبيل الله حتى نعطش ! ومتى تعبنا في الجهاد فقد يحلو لنا ماؤك يا سقاء ! »

وضع الحجر الأساسي للجامعة المصرية

٣٠ مارس سنة ١٩١٤

أسلفنا في كتاب (مصطفي كامل) الكلام عن مشروع الجامعة المصرية ، وما كان لمصطفي من الفضل في الدعوة إليه ، وكيف ابتدأ السعي لتحقيقه في أكتوبر سنة ١٩٠٦ ، إذ اجتمعت لجنة تأسيس الجامعة يوم ١٢ أكتوبر بدار سعد بك زغلول (باشا) ، وكان مستشاراً بمحكمة الاستئناف ، وأسندت إليه وكالة رئاسة اللجنة ، التي كانت بمثابة الرئاسة الفعلية ، وأخذت تجمع الاكتتابات لهذا الغرض ، ثم أصاب المشروع الركود ، على أثر تعيين سعد باشا وزيراً للمعارف في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٦ ، وانسحابه من رئاسة اللجنة ، وبقي المشروع راكداً إلى أن دبت فيه الحياة ، حينما أسندت رئاسة اللجنة إلى الأمير أحمد فؤاد (المغفور له الملك فؤاد) سنة ١٩٠٨^(١) ، فأخذ الأمير يعمل على إنفاذ المشروع وافتتاح

(١) راجع كتاب مصطفي كامل ص ٣٢٩ و ٤٠١ (من الطبعة الأولى)

الجامعة . جاء في حديث له باللواء في العدد الصادر يوم ٣ ابريل سنة ١٩٠٨ : « إن الجامعة ستفتح في الشتاء القادم ، وستكون مؤلفة من ثلاثة أقسام : قسم للآداب ، وقسم لتاريخ العرب ، وقسم للتاريخ العام » ، ثم قال : « إني على يقين من أن الجامعة بحسب النظام الذي وضع لها ستكون مهدياً لآداب تغير الهيئة الاجتماعية المصرية وترقى أفكارها وأخلاقها » ، ثم بين الأسباب التي حملت اللجنة على البدء بالتاريخ والآداب ، فقال : « إننا جعلنا التاريخ والآداب فاتحة أعمال الجامعة لفائدتهما ولزدهما ، فالتاريخ سيرقى عند الذين يتعلمونه في الجامعة ملكة التفكير والمقارنة ، والحكم على الرجال والأشياء ، أما الآداب فستعلم الذين يتلقونها في الجامعة أحسن ما جاءت به الأفكار الإنسانية »

وقد بعثت رئاسة الأمير أحمد فؤاد روح الهمة في تأسيسها ، وزادت روح البذل والتبرع لها ، واجتمع لمجلس إدارتها من الإيراد ما جعله يكمل معداتها ، ويفتح أبوابها للطلاب

وافتتحت الجامعة بحضور الخديو عباس في حفلة رسمية ، أقيمت بقاعة مجلس شورى القوانين (قاعة مجلس الشيوخ الآن) يوم الاثنين ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٨ (٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢٦) ، وخطب فيها الأمير أحمد فؤاد (المغفور له الملك فؤاد الأول) رئيس مجلس إدارتها ، وأجاب الخديو على خطبته بكلمة أعرب فيها عن اعتباطه بإنفاذ المشروع ، وأعلن افتتاح الجامعة ، وخطب أيضاً في الحفلة عبد الخالق ثروت باشا ، وأحمد زكي باشا

وافتتحت الدراسة بالجامعة ابتداء من مساء ذلك اليوم ، وكانت أول دار لها بسراى جنا كليس ، بأول شارع قصر العيني (الجامعة الأمريكية الآن) ، ثم انتقلت إلى سراى محمد صدق باشا بشارع الفلكي

وكانت الدراسة فيها في بداية عهدها محدودة في دائرة ضيقة ، إذ كانت تقتصر على محاضرات في الآداب والتاريخ والجغرافية ، وفروع أخرى في حدود ميزانية ضئيلة

وفي سنة ١٩١٤ أسدت الأميرة فاطمة اسماعيل كريمة الخديو اسماعيل إلى الجامعة أكبر هبة نالتها ، إذ وقفت عليها ستمائة فدان من أجود أطيانها ، ومنحتها ستمائة أفدنة بالدق ليقام عليها مبنى الجامعة ، كما تبرعت لها بجواهر وحلى قيمتها ١٨٠٠٠ جنيه ، لينفق ثمنها في إقامة هذا المبنى ، فبلغت قيمة ما تبرعت به نحو مائة ألف جنيه ، وقد قوبل هذا التبرع الكريم بالغبطة والابتهاج والاستحسان العظيم في البلاد

واحتفل بوضع الحجر الأساسى للجامعة في الأرض التي تبرعت بها الأميرة بالدق يوم

الاثنين ٣٠ مارس سنة ١٩١٤ (٣ جمادى الأولى سنة ١٣٣٢ هـ) ، وكان احتفالاً فخماً ، حضره الخديو ، ووضع الحجر الأساسى بيده ، وقد نقشت عليه العبارة الآتية : (الجامعة المصرية - الأميرة فاطمة بنت اسماعيل - سنة ١٣٣٢ هجرية) ، ولكن نشوب الحرب العالمية الماضية أوقف إتمام البناء ، ثم استولت عليه الحكومة مقابل جزء من الأرض التى قدمتها إلى الجامعة لمبانيها الحالية بمحديقة الأورمان بالجيزة ، ثم ضمت الجامعة إلى الحكومة بموجب المرسوم الملكى الصادر فى ١١ مارس سنة ١٩٢٥

وقد وضع المغفور له الملك أحمد فؤاد الحجر الأساسى لمباني الجامعة الحالية بالأورمان يوم الثلاثاء ٧ فبراير سنة ١٩٢٨ (١٥ شعبان سنة ١٣٤٦)

استقالة وزارة محمد سعيد باشا

وتأليف وزارة حسين رشدى باشا

ابريل سنة ١٩١٤

قدم محمد سعيد باشا استقالة الوزارة يوم الجمعة ٣ ابريل سنة ١٩١٤ ، وترجع أسباب هذه الاستقالة إلى أن الخديو نقم من سعيد باشا انحيازه التام إلى اللورد كتشنر ، ومسايرته إياه فى سلطانه المطلق الذى استحوذ عليه ، حتى صار الحاكم بأمره فى مصر ، وانزوى الخديو فى قصره ، بعيداً عن كل سلطة ، ولم يكن سعيد باشا يطلع على أوامر اللورد كتشنر ونواهييه ، بل كان يعمل بها دون الرجوع إليه ، وبلغه عنه أنه ذكر فى مجالسه الخاصة أن مركزه لا يستند إلى رضا الخديو ، بل إلى رضا المعتمد البريطانى ، فحنق عليه ، وجاءت حادثة سكة حديد مريوط سبباً لزيادة حنقه ، وخلصتها أن الخديو كان يملك هذه السكة ، إذ أنشأها بماله ، ولما لم تأت بالربح الذى كان ينتظره ، شرع فى بيعها إلى شركة إيطالية ، فاعترض اللورد كتشنر على هذا البيع ، فعرض الخديو أن تشتريها الحكومة المصرية ، وانتهت المفاوضات فى فبراير سنة ١٩١٤ ببيعها إلى الحكومة مقابل ٣٩٠.٠٠٠ جنية ، فعدها الخديو صفقة خاسرة ، وأخذ على سعيد باشا أنه نفذ فيها أوامر اللورد ، فزاد حنقه عليه ، ولم يطق صبراً على بقاءه فى الوزارة ، وأخذ يعمل على إسقاطه ، وسلك إلى ذلك سبيل التفاهم مع المعتمد البريطانى ، فأفضى إليه فى إحدى مقابلاته باستيائه من خطة سعيد باشا ، ولمح فى حديثه إلى أنه يفضل عليه مصطفى فهمى باشا ، وأشار إلى أنه يستطيع أن يعرف منه رغبات اللورد فى شؤون الحكومة ، حتى يتفاهمها عليها ، وإذ كان اللورد كتشنر يعرف فى مصطفى فهمى باشا

أنه صنعة الاحتلال القديم ، فقد قبل ماعرضه الخديو ، ووافق على إحلاله محل محمد سعيد باشا ، لأن الاحتلال لا يهيمه شخص رئيس الوزارة ، بل يهيمه ولاؤه للاحتلال ، وطاعته في تنفيذ أوامره ، فلما تم هذا الاتفاق أصبحت وزارة سعيد باشا مقضياً عليها بالسقوط ، وبدأت المفاوضات مع مصطفى فهمى في تأليف الوزارة الجديدة ، ولكن لم يتم له تأليفها ، لخلاف طراً على شخص أحد المرشحين للوزارة ، وكانت صحة مصطفى فهمى باشا لا تحتمل متاعب الجدل والحكم في تلك الظروف التي تختلف عن ظروف وزارته السابقة (١٨٩٥ — ١٩٠٨) فتنحى عن مهمة تأليف الوزارة ، ولم يكن اللورد كتشنر ليتوقع هذه المفاجأة ، فاضطر بعد إذ وافق على مبدأ سقوط وزارة سعيد باشا أن يلجأ إلى الخديو ، لحل هذه الأزمة ، فرشح الخديو حسين رشدى باشا للرياسة ، فوافق اللورد على هذا الترشيح ، وتم تأليف الوزارة في ٥ ابريل على النحو الآتى :

حسين رشدى باشا للرياسة والداخلية ، اسماعيل مرسى باشا للأشغال والبحرية والبحرية ، أحمد حلمى باشا للمعارف ، يوسف وهبه باشا للمالية ، محمد محب باشا للأوقاف ، عدلى يكن باشا للخارجية ، عبد الخالق ثروت باشا للحقانية ، اسماعيل صدق باشا للزراعة وقد عُدد سقوط وزارة محمد سعيد باشا ، وتأليف وزارة حسين رشدى باشا ، مهارة سياسية من الخديو ، لأن أحداً لم يكن يتوقع أن ينجح في تنحية سعيد باشا عن الحكم ، مع رضا المعتمد البريطانى عنه ، ولكنه استطاع بتلويحه باسم مصطفى فهمى باشا ، أن يقنع اللورد كتشنر بقبول فكرته ، ثم انتهى الأمر بإقضاء مصطفى فهمى أيضاً ، وتولى الوزارة من كان الخديو يرشحه

رحلة الخديو في الوجه البحرى

كان سقوط وزارة سعيد باشا وتأليف وزارة حسين رشدى باشا فوزاً سياسياً للخديو ، فأراد أن يستغل هذا الفوز ، ليسترد شيئاً من نفوذه الذى فقدته بانزوائه في قصره ، وتركه سلطة الأمر والنهى للورد كتشنر ، فبدأ في ٢٨ ابريل سنة ١٩١٤ يسبح في الوجه البحرى ، فطاف بمديريات القليوبية ، والمنوفية ، والدقهلية ، والغربية ، والبحيرة ، وزار كبار الأعيان في دورهم ، فكانت هذه السياحة سلسلة من الحفلات والمظاهرات التي أقيمت لشخصه ، وقوى بها نفوذه الأدبى في البلاد ، وأعلن الخديو عن ابتهاجه بهذه الرحلة في «إرادة سنية» ، أصدرها إلى حسين رشدى باشا رئيس الوزارة يوم ٥ مايو سنة ١٩١٤

الاعتداء على الخديو بالاستانة

٢٥ يولييه سنة ١٩١٤

قصد الخديو إلى الاستانة (استانبول) في صيف سنة ١٩١٤ ، لزيارة السلطان محمد رشاد ،
وبينما كان خارجا يوم السبت ٢٥ يولييه من الباب العالي (رياسة مجلس الوزراء) عقب زيارته
للصدر الأعظم ، الأمير سعيد حلیم باشا ، أطلق عليه شاب مصري الرصاص من مسدسه ،
فأصابه أربع إصابات ، منها ثلاث جرحت ذراعه وساعده الأيسرين ، واخترقت الرصاصة
الرابعة الخد الأيسر ، وكسرت بعض أضراسه ، وجرحت لسانه ، فكانت إصابات بليغة ،
ظل يعالج منها حتى شفى من جراحه في منتصف سبتمبر

وقع الاعتداء عند باب الصدارة الخارجى ، وما ان لمح البوليس التركى الجانى يرتكب
الجريمة ، حتى عاجله بالرصاص ، فأرداه قتيلًا ، وتبين أنه طالب مصرى بمدرسة البحرية
العثمانية ، يسمى محمود مظهر بن أحمد بك مظهر رئيس محكمة بنى سويف

وقد رُوعت البلاد لهذا الاعتداء ، واهتمت الحكومة بتعرف أسباب الجناية ، وتبعت
مجرى التحقيق فيها ، وذهبت وفود من أعيان البلاد وكبرائها إلى الاستانة ، للاطمئنان على
صحة الخديو ، وتمنئته بنجاة من هذا الاعتداء المنكر ، ولم يسفر التحقيق عن إدانة أحد
سوى القاتل ، ولما كان قد قتل عقب الحادثة ، فلم يتسع المجال للكشف عن سبب الجريمة ،
ولا عن شركاء للجانى ، ونُسب إلى البوليس التركى شىء من الإهمال فى ضبط الواقعة ، إذ
كان واجباً عليه أن لا يجهز على القاتل فوراً ، لكى يستجوبه ، فقد تنكش أسرار الجريمة
من أجوبته ، ولذلك ذاعت الإشاعات بأن البوليس كان عالماً من قبل بأن جريمة ما سترتكب
ضد الخديو ، فأجهز على القاتل لكى يدفن سرها معه . وقيل إن للحكومة التركية وللصدر
الأعظم الأمير سعيد حلیم يداً فى الجناية ، لأنه كان يطمع فى عرش مصر بعد الخديو ، ولكن
لم تتبين الحقيقة ، إذ جاءت الحرب العظمى فى أعقاب الجريمة ، فظفت على أهميتها

الفصل الثالث عشر

جهاد الفقيد

أثناء الحرب العظمى الأولى

كان الزعيم في جنيف ، حين أعلنت الحرب بين إنجلترا وألمانيا في أغسطس سنة ١٩١٤ وكان الخديو عباس لا يفتأ من قبل يسعى إلى الصلح معه ، ويوفد إليه رسله لهذه الغاية ، فلما أعلنت الحرب العامة ، جدد هذا السعى ، فقبل المترجم الصلح معه ، على أساس أن يعلن الدستور ، وأرسل إليه بالاستانة خطاباً في ٢٢ أغسطس سنة ١٩١٤ ، يهنئه بفجائه من حادث الاعتداء عليه ، وينصح له بمنح الأمة الدستور ، ثم قصد إلى الاستانة والتقى به هناك (وكان لم يخلع بعد) ، وتم الصلح بينهما على هذا الأساس ، ووعد الخديو بإصدار مرسوم يعلن فيه الدستور ، وقد أبدى الخديو لخاصة رجاله اغتباطه بالصلح مع الفقيد ، وامتدحه في حديثه معهم ، ومما قال عنه : « إنه رجل مبادئ ، لا يتغير مهما قاسى في سبيل المحافظة على مبادئه » وكان يتولى الصدارة العظمى (رياسة الوزارة) في تركيا الأمير سعيد حلیم ، كما تقدم بيانه ، ولم يكن من رأيه منح مصر النظام الدستوري ، بل كان يضمّر في خاصة نفسه أن يعيد مصر ولاية عثمانية ، إن لم يحقق ما كانت تصبو إليه نفسه من أن يكون خديو مصر ، باعتباره أكبر الأمراء الموجودين من بيت حلیم باشا ابن محمد علي الكبير وكان سعيد حلیم يرى في الفقيد الزعيم المصري ، الطالب باستقلال مصر ، والتمسك بحقوقها ، والذي لا يقبل هوادة ولا تساهلاً في استقلالها ، ومن هنا نشأت في نفسه الضغينة عليه ، والكراهية له

منشور الخديو إلى الأمة

بإعلان الدستور

وفي ١١ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، أصدر الخديو منشوراً إلى الأمة المصرية ، بإعلان الدستور الكامل في مصر ، وهذا نصه^(١) :

« أبناء مصر والسودان الأعزاء !

« ها قد أتت الساعة لخلاصكم من احتلال أجنبي وطمى البلاد من ٣٢ سنة مضت ،
بدعوى أنه مؤقت ، وأنه لتأييد الأريكة الخديوية ، كما تدل عليه تصريحات الحكومة
الإنجليزية ، ووعود رجالها الرسميين العلنية ، ولكنه مامضت عليه الأعوام حتى نسي الوعود
بالجلاء ، وتداخل في شؤون البلاد الإدارية والسياسية ، فتصرف في مالية الحكومة تصرف
المالك المبتذر ، واعتدى على حقوقنا في السودان ، وأحل أبناء مكان الوطنيين في الوظائف
العمومية ، وسلب استقلال القضاء ، وسن القوانين الماسة بالحرية الشخصية والمضيقة على
حرية الفكر والخطابة والكتابة والاجتماع ، وقاوم رغباتنا ورغبات رعايانا في انتشار التربية
والتعلم الصحيح في أرجاء القطر ، وفي منح البلاد دستوراً كاملاً يتناسب مع أحوال التقدم
العصرى ، ولما أن أعلنت الحرب الحاضرة بين الدول العظمى ، جاءت الحكومة الإنكليزية
فمنعتنا عن الرجوع إلى مصر ، مقر العرش الخديوى ، ودعتنا لترك الاستانة والرحيل
لإيطاليا ، فرفضنا هذا الطلب رفضاً باتاً ، واعتبرناه أقصى ما نتعدى به هذه الدولة على حقوق
الخديوية المصرية ، واعتبرته الدولة العلية صاحبة السيادة على مصر اعتداءً على الفرمانات
الشاهانية ، ولما كانت رغبات جلالة الخليفة المعظم وحكومته السنية ، هي تأييد هذه الفرمانات
لتمام رفاهية البلاد المصرية والسودانية ، فقد اقتضت إرادة أمير المؤمنين تسيير جيش عثمانى
عديد مظفر على القطر المصرى لإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٨٨٢ ، وقد رأينا
أن نسير مع هذا الجيش حتى يتم له النصر بمعاونتكم بعضكم البعض ، وقيامكم بتمهيد كل
الوسائل لتسهيل مأموريته ، واستعدادكم لاستقبالنا واستقباله بما هو معهود فيكم من الحمية
الوطنية والإخلاص لجلالة الخليفة المعظم ، ولنا ولبلادكم ؛ وبما أن الأمل وطيد في نجاحنا
بعموته تعالى ، فإننا نعلن من الآن منحكم الدستور الكامل ، وإلغاء القوانين المنافية للحرية
وإعادة الضمانات لاستقلال القضاء ، والعفو عن المجرمين السياسيين ، ومن صدرت ضدكم
أحكام أو رفعت عليهم دعاوى بسبب الحوادث الأخيرة ، والعمل على تعميم التعليم وترقيته ،
وكل ما فيه تقدم البلاد المادى والأدبى ، والسهر على راحة سكانها ، وتوفير أسباب
سعادتهم ؛ ها هي الفرصة فانتبهوها ، وليكن شعاركم خلاص مصر مع احترام أرواح
وأموال سكانها الأجانب ، فإنه ليس لنا مقاوم فيها غير جيش الاحتلال ومن يحاربنا معهم ؛
حقوق الله الآمال »

اضطراب الأحوال في مصر

وقد اضطربت الأحوال في مصر اضطراباً كبيراً ، بسبب نشوب الحرب العظمى ، فإن الحكومة بتأثير وجود الاحتلال البريطاني قد وقفت من الدول المتحاربة موقف المستعمرات البريطانية ، مما كان له وقع أليم في نفوس الوطنيين ، وأول عمل اتخذته في هذا الصدد ، هو القرار الذي أصدره مجلس الوزراء في ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ « بشأن الدفاع عن القطر المصري أثناء الحرب القائمة بين ألمانيا وبريطانيا العظمى ^(١) » ، وقد جاء في ديباجته ما يدل على تبعيتها لامتجرتا في هذه الحرب ، قال :

« بما أنه قد قضى لسوء الحظ بإعلان الحرب بين جلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلنده والمملكات البريطانية فيما وراء البحار وامبراطور الهند ، وبين إمبراطور ألمانيا ، ونظراً لأن وجود جيش الاحتلال في القطر المصري ، يجعل هذا القطر عرضة لهجوم أعداء صاحب الجلالة البريطانية ، وبما أنه من الضروري نظراً لهذه الحالة الفعلية التمكن من اتخاذ جميع الوسائل اللازمة لدفع خطر مثل هذا الهجوم عن القطر المصري ، وبما أنه قد أشير على الحكومة المصرية تحقيقاً لهذا الغرض أن تتخذ الإجراءات الآتية ، فلهذه البواعث ، يكون معلوماً لدى جميع ذوى الشأن أن مجلس النظائر في جلسته المنعقدة في يوم ١٣ رمضان سنة ١٣٣٢ (٥ أغسطس سنة ١٩١٤) تحت رئاسة عطوفتلو افندم القائم مقام الخديوى قد قرر ما يأتي »

وخوى القرار هو منع التعامل مع ألمانيا ورعاياها والأشخاص المقيمين فيها ، ومنع السفن المصرية من الاتصال بأى ثغر ألماني ، وحظر التصدير إلى ألمانيا ، وتحويل القوات البريطانية الحربية والبحرية حقوق الحرب في الأراضي والموانئ المصرية ، وحجز السفن الألمانية في ثغور مصر

إعلان الأحكام العرفية ووضع الرقابة على الصحف

نوفمبر سنة ١٩١٤

وأعلن الجنرال مكسويل قائد جيش الاحتلال في مصر الأحكام العرفية فيها بموجب القرار الذي أصدره يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وهذا نصه : « ليكن معلوماً أني أمرت من

(١) مجموعة القرارات والمنشورات سنة ١٩١٤ ص ٢٢٨

حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بأن آخذ على مراقبة القطر المصرى العسكرية ، لكي يتضمن حماؤه ، فبناء على ذلك قد صار القطر المصرى تحت الحكم العسكري من تاريخه^(١) «

(امضاء) مكسيميل الفريش

قائد الجيوش بمصر

ووضعت الرقابة على الصحف كنتيجة لإعلان الأحكام العرفية

إعلان الحماية البريطانية

١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤

وفي ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، أعلنت إنجلترا حمايتها على مصر ، ونشرت (الوقائع المصرية) في اليوم نفسه إعلان الحماية ، وهذا نصه :

« إعلان بوضع بلاد مصر تحت حماية بريطانيا العظمى »

« يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر إلى حالة الحرب التي سببها عمل تركيا قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته ، وأصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية

«وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر ، وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر ، وحماية أهلها ومصالحها »

(ترجمة) « القاهرة في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ »

ومن السهل أن تدرك ما في هذا الإعلان من معنى البنى والعدوان ، إذ ما علاقة موقف تركيا في الحرب بإعلان الحماية البريطانية على مصر ؟ لقد كانت النتيجة الطبيعية لهذا الموقف لو حسنت نية إنجلترا أن تعلن الاعتراف باستقلال مصر التام ، لأنه بزوال السيادة التركية عنها ، يصبح استقلالها تاما ، أما ترتيب إعلان الحماية البريطانية على زوال السيادة التركية ، فأمر لا يفسر إلا بالغرض الذي كانت إنجلترا تسعى له ، وهو إهدار استقلال مصر الداخلي والتام ، وتلك كانت نيتها منذ سنة ١٨٨٢ ، أى منذ احتلالها غير المشروع

(١) الوقائع المصرية عدد غير اعتيادي (٢ نوفمبر سنة ١٩١٤)

احتجاج (الشعب) عن الظهور

احتجاجا على إعلان الحماية

وكان معروفا أن هذا القرار سيصدر قبل إعلانه بعمدة ، فأعلن المرحوم أمين بك الرافعى رئيس تحرير جريدة (الشعب) فى عدد ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ أنه سيحتج من ذلك اليوم وأنه سيعود بمشيئة الله إلى الظهور ، وكان هذا الاحتجاج أول احتجاج من مصر على الحماية البريطانية

خلع الخديو عباس الثانى

وتولية السلطان حسين كامل

١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤

وفى اليوم التالى أعلنت الحكومة البريطانية خلع الخديو عباس الثانى ، وتولية الأمير (السلطان) حسين كامل عرش مصر ، ونشر إعلان ذلك فى الوقائع المصرية (عدد ١٩ ديسمبر) ، وهذا نصه :

« إعلان بخلع سمو عباس حلمى باشا عن منصب الخديوية ، ، وارتقاء »

« صاحب العظمة السلطان حسين كامل على عرش السلطنة المصرية »

« يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر لإقدام سمو عباس حلمى باشا خديو مصر السابق على الانضمام لأعداء الملك ، قد رأت حكومة جلالته خلعه عن منصب الخديوية ، وقد عُرض هذا المنصب السامى مع لقب سلطان مصر على سمو الأمير حسين كامل باشا أكبر الأمراء الموجودين من سلالة محمد على فقبله »

(ترجمة) « القاهرة فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ »

تأليف وزارة حسين رشدى باشا

وفى نفس اليوم تألفت وزارة حسين رشدى التى كانت تتولى الحكم من قبل ، وبقى الوزراء فى الوزارة الجديدة ، مع تعديل يسير فى مناصبهم ، وتغيير خطير فى نظام الحكم ، إذ صارت البلاد وحكومتها تحت الحماية البريطانية ، وألغيت وزارة الخارجية تبعا لنظام الحماية ،

وتم تأليف الوزارة بموجب كتاب أرسله السلطان حسين كامل إلى حسين رشدي باشا بتكليفه تأليف الوزارة، وجواب رشدي باشا بقبول هذه المهمة، ثم صدور المرسوم السلطاني بتأليفها، وقد تم ذلك كله يوم ١٩ ديسمبر

ومن المؤلم حقا أن يحدث هذا الانقلاب الخطير، وتعلن الحماية على البلاد، ويهدر استقلالها، ولا يبدو من مصر الرسمية، ولا من الجمعية التشريعية، التي كانت لها بموجب القانون النظامي القديم صفة النيابة عن الأمة، أي احتجاج على هذا الاعتداء الهائل، بل تبقى الوزارة قائمة، وتقر الحماية، ولا يستقيل من الحكومة وزير، ولا موظف كبير، احتجاجا على هذا الانقلاب الخطير، وكذلك بقيت الجمعية التشريعية ساكنة صامتة، كأنه لم يحدث حدث في البلاد. !! بل إن وكيلها المنتخب، المرحوم سعد باشا زغلول، كان في مقدمة المحتفين بالسير (أرثر ماكماهون)، أول مندوب سام بريطاني عين في ظل الحماية، إذ استقبله على محطة العاصمة ساعة مجيئه، يوم ٩ يناير سنة ١٩١٥، وقال عنه على مسمع من المستقبلين: «إن دلائل الخير بادية على وجهه»، وأمل أن يجزل الله لمصر الخير على يده^(١) وإذا موردون هنا الوثائق الرسمية التي لا يست تأليف وزارة رشدي باشا:

كتاب السلطان حسين كامل إلى حسين رشدي باشا

«عزيزي رشدي باشا: إن الحوادث السياسية التي وقعت في هذه الأيام أدت إلى بسط بريطانيا العظمى حمايتها على مصر، وإلى خلو الأريكة الخديوية، وبهذه المناسبة أرسلت الحكومة البريطانية إلينا رسالة نبعث بصورتها إليكم، لنشرها على الأمة المصرية، موجهة فيها نداءها إلى ما انطوى عليه فؤادنا من عواطف الإخلاص نحو بلادنا، لكي ترتق عرش الخديوية المصرية بلقب «السلطان» وستكون السلطنة وراثية في بيت محمد علي طبقا لنظام يقرر فيما بعد

«وقد كان لنا بعد أن وقفنا حياتنا كلها إلى اليوم على خدمة بلادنا أن يكون الإخلاق إلى الراحة من عناء الأعمال مطمح أنظارنا، إلا أننا بالنظر إلى المركز الدقيق الذي صارت إليه البلاد بسبب الحوادث الحالية قد رأينا مع ذلك أنه يتحتم علينا القيام بهذا العبء الجسيم وأن نستمر على خطتنا الماضية، فنجعل كل ما فينا من حول وقوة وقفنا على خدمة الوطن

العزير ، هذا هو الواجب المفروض علينا لمصر ولجدنا المجيد محمد علي الكبير الذي نعمل على تخليد الملك في سلالته

« وبما فطرنا عليه من الاهتمام بمصالح القطر سنوجه عنايتنا على الدوام إلى تأييد السعادة الحسية والمعنوية لجميع أهاليه ، مواصلين خطة الإصلاحات التي بدى العمل فيها ، لذلك ستكون همه حكومتنا منصرفة إلى تعميم التعليم وإتقانه بجميع درجاته ، وإلى نشر العدل وتنظيم القضاء بما يلائم أحوال القطر في هذا العصر ، وسيكون من أكبر ما تعنى به توطيد أركان الراحة والأمن العام بين جميع السكان وترقية الشؤون الاقتصادية في البلاد »
في حكومة البلاد زيادة متوالية

« ونحن على ثقة بأننا في سبيل تحقيق هذا المنهاج سنجد لدى حكومة صاحب الجلالة البريطانية خير انعطاف في تأييدنا ، وإننا لموقفون بأن تحديد مركز الحكومة البريطانية في مصر تحديدا واضحا بما يترتب عليه من إزالة كل سبب لسوء التفاهم ، يكون من شأنه تسهيل تعاون جميع العناصر السياسية بالقطر لتوجيه مساعيها معا إلى غاية واحدة ، وإننا لنعتمد على إخلاص جميع رعايانا لتعضيدنا في العمل الذي أمامنا ، ولوثوقنا بكمال خبرتكم وبما تحلitem به من الصفات العالية ، واعتماداً على وطنيتكم ، نطلب منكم مؤازرتنا في المهمة التي أخذناها على عاتقنا ، وندعوكم بناء على ذلك إلى تولى رئاسة مجلس وزرائنا وإلى تأليف وزارة مختارون أعضاءها لمعاونتكم وتمرضون أسماءهم على تصديقنا العالى ، ونسأل الحق جلت قدرته أن يبارك لنا جميعاً فيما نبتهغيه من نفع الوطن وبنيه »

مبين فاس

١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤

جواب رشدى باشا

« مولاي : أقدم لسدة عظمتكم السلطانية مزيد الشكر على ما أوليتموني من الشرف السامى ، إذ تفضلتم على بأمركم الكريم الذى فوضتم به إلى تأليف هيئة الوزارة »
« نعم إننى كنت وكيلا عن ولى الأمر السابق ، ولكننى مصرى قبل كل شيء ، وبصفتى مصرى قد رأيت من المفروض على أن أجتهد تحت رعايتكم السلطانية فى أن أكون نافعا لبلادى ، فتغلبت مصلحة الوطن السامية التى كانت رائدى فى كل أعمالى على جميع ما عداها فى الاعتبار الشخصية ، لهذا فإنى أقبل المهمة التى تفضلت عظمتكم السلطانية

بتفويضها إلى ، ولما كان زملائي بالأمس الموجودون الآن بمصر متشرين بنفس هذه العواطف ، وهم لذلك مستعدون للاستمرار على معاونتهم لي ، فإنني أتشرف بأن أعرض على تصديق عظمتكم السلطانية رفق هذا المشروع المرسوم السلطاني بتشكيل هيئة الوزارة الجديدة ، وإنني بكل احترام وإجلال لعظمتكم السلطانية العبد الخاضع المطيع المخلص»^(١)

تحريرا في ٢ صفر سنة ١٣٣٣ (١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤) « حسين رشدي »

وقد صدر المرسوم السلطاني بتأليف الوزارة على النحو الآتي :

حسين رشدي باشا للرياسة والداخلية ، اسماعيل سرى باشا للأشغال العمومية والحربية والبحرية ، أحمد حلمي باشا للزراعة ، يوسف وهبه باشا للمالية ، عدلي يكن باشا للمعارف ، عبد الخالق ثروت باشا للحقانية ، اسماعيل صدقي باشا للأوقاف

اضطهاد الوطنيين

تولت السلطة العرفية حكم البلاد في خلال الحرب ، فكان أول عمل لها اضطهاد الحزب الوطني ، ومطاردة رجاله ، فضبطت أوراقه ، ودفاتره ، وسجلاته ، وشتت شمل أعضائه ، أو الذين اشتبهت بأنهم من أنصاره ، واعتقلت الكثيرين منهم في سجن الاستئناف ، وفي معتقلات درب الجمايز ، وطره ، والجيزة ، وسيدى بشر ، وسجن الحدره بالإسكندرية ، ونفت بعضهم إلى مالطة وأوروبا ؛ فن الذين أصابهم الاعتقال أحمد بك لطفى . وعلى فهمي كامل بك . وعبد الله بك طلعت . وعبد اللطيف بك الصوفاني ، وقد وضع تحت المراقبة في دمنهور ، والأساتذة عبد المقصود متولى ، محمد زكي على ، أحمد وفيق ، امين الرافعي ، عبد الرحمن الرافعي ، مصطفى الشوربجي ، اسماعيل بك حافظ صهر الفقيد ، الأستاذ محمد فؤاد حمدي ، الأستاذ ابراهيم رياض ، الدكتور عبد الحلیم متولى ، الدكتور عبد الفتاح يوسف ، أحمد أفندي رمضان زيان ، اليوزباشي حافظ محمود قبودان . اليوزباشي احمد حموده . فؤاد أفندي عثمان . محمد أفندي الشافعي . مصطفى أفندي حمدي . يعقوب أفندي صبري . احمد نبيه قبودان ، الأستاذ حسن نور الدين . اسماعيل أفندي حسين ، الشيخ ابراهيم مروني . الخ الخ ومن نفوا إلى أوروبا الدكتور نصر فريد بك ، وإلى مالطة الدكتور عبد الغفار متولى ، والأستاذ محمد عوض محمد ، والأستاذ محمود ابراهيم الدسوقي ، والأستاذ محمد عوض جبريل ، وحامد بك العلابي ، والأستاذ حامد المليجي ، وسلامة أفندي الخولي ، والأستاذ علي فهمي

خليل ، والأمير أفندي العطار ، وغيرهم ، وقد لبثوا في المعتقلات أو في المنفى مددا طويلة ،
ومنهم من لبث في السجن أو المنفى إلى ما بعد الهدنة سنة ١٩١٨ ، أما من أفرج عنهم فقد
قيدت حريتهم ، ووضعوا تحت المراقبة

عود إلى الزعيم

مصر للمصريين

كان طبيعيا وقد أعلن الإنجليز حمايتهم على مصر واستمسكوا باحتلالها ، أن ينضم الفقيد إلى
الجانب المحارب لآنجلترا في الحرب الماضية ، وهو المؤلف من ألمانيا وتركيا والنمسا ، وكان جوابه
للذين سعوا في الاتفاق مع الإنجليز أوائل تلك الحرب : « إن أى اتفاق مع الإنجليز لا يمكن
إلا أن يكون على أساس الاعتراف بالحماية أو الاحتلال ، وهذا مالا يمكن التفكير فيه مطلقا »
وقد سئل وقتئذ عما يكون العمل فيما لو هزم الأتراك وانتصر الإنجليز فقال : « نبتهد
حينذاك في بعث الثورة في مصر ، أما الاعتراف بالحماية مهما كان شكلها ومهما أعطانا الإنجليز
من الامتيازات ، فلن يمكن مطلقا »

وهذا الذى كان يقوله سنة ١٩١٥ ، قد وقع تماما في مصر ، إذ شبت الثورة سنة ١٩١٩
بعد خروج آنجلترا ظافرة من الحرب الماضية

على أن الزعم وتلاميذه قد حافظوا على مبدئهم ، « مصر للمصريين » ، وقد دعا الفقيد
المصريين إلى التمسك به حيال الترك ، كما تمسك به حيال الإنجليز ، حتى لا يفهم من تأييدهم
تركيا في الحرب العامة الأولى أنهم يقبلون التبعية لها أو التنازل عن استقلال مصر ، وصنع
في جنيف أواخر سنة ١٩١٤ شعارا على دبوس صغير جميل الصنع ، مكتوب عليه « مصر
للمصريين » يحمل في العروة ، ظل يحمله هو وإخوانه المصريون في الاستانة ، وفي أى بلد
حلوا به ، إعلانا بتمسكهم بالقومية المصرية

ونقم منه الصدر الأعظم الأمير سعيد حليم باشا هذه النزعة ، وأبلغه ذلك حين كان
بالاستانة في نوفمبر سنة ١٩١٤ ، بواسطة سيف الله باشا يسرى ، ومما قاله له في هذا الصدد :
« إن الصدر ناقم منه ومن الحزب الوطنى قولهم دائما (مصر للمصريين) ، وأنه بلغه عنه أنه قال :
« إن الجيش العثمانى لا يمكنه في مصر بعد جلاء الإنجليز عنها أكثر من أربع وعشرين ساعة ،
ثم يجلو هو عنها » ، ونصح له باسم الصدر أن يقلع عن الخوض في مثل هذا الحديث ، وإلا
أخذت ضده إجراءات شديدة ، فأجابه الزعيم بأنه مصر على شعاره ومبدئه ، وأن مصر

للمصريين لا محالة ، لا يتحول قط عن ذلك ، ولم يكثر تهديدات الصدر ولا لتحذيراته وتبين الفقيد أن هذه الأفكار ليست فقط أفكار الأمير سعيد حليم باشا ، بل شاركه فيها خلال الحرب العامة معظم زعماء الاتحاديين ، وبخاصة طلعت وجمال ، عدا أنور وجاويد ، وكانوا يكتمون نياتهم حتى يتم لهم فتح مصر ، فيعيدون النظر في نظامها ، ويتصرفون فيها كما يريدون ، برغم منشور السلطان ، ولذلك لم يرضوا بأن يقيدوا أنفسهم في بداية الحرب بأى عهد نحو مصر ، وقد آنس منهم المترجم هذه النيات ، برغم كتابتهم إياها ، واستشفها من خلال مناقشاتهم ، وما كان يترامى إليه من أحاديثهم الخاصة ، ولذلك زادته هذه الحقائق تمسكا بأن تكون (مصر للمصريين) ، لا للترك ولا للإنجليز ، ولا لأى دولة أخرى ، وتمسك بهذا المبدأ ، وجهر به علنا ، ونادى به في الاستانة وفي النمسا وألمانيا وسويسرا ، وجابه به كل رجال السياسة ، من ترك وإنجليز وألمان ونمساويين ومحايدين

سافر المترجم من الاستانة في ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وقصد إلى النمسا ، ثم إلى ألمانيا ، وأخذ يتصل برجال السياسة والصحافة ، ويعرفهم بموقف مصر وقضيتها ، ويدافع عن استقلالها وكرامتها ، ثم قصد إلى سويسرا في أوائل سنة ١٩١٥ ، حيث جعل معظم إقامته بها مدة الحرب العالمية ، ومنها كان ينتقل إلى البلاد الأخرى كلما اقتضى ذلك الدفاع عن مصر ، وكان — ولا ريب — القوة العاملة في التمسك باستقلال مصر والمحافظة على حقوقها

وقد أصدر في جنيف سنة ١٩١٥ جريدة أسبوعية بالفرنسية باسم *Echo de l'Egypte* (صدى مصر) ، ولكن الحكومة السويسرية منعت استمرار صدورها ، بحجة منافاتها لحياض سويسرا ، ولكن الواقع أن ذلك كان مجاملة لإنجلترا ، ولم يظهر من هذه الجريدة إلا العددان الأول والثاني

اجتماع الوطنيين في جنيف

ديسمبر سنة ١٩١٥

واجتمع الوطنيون المصريون بجنيف يوم ١١ ديسمبر سنة ١٩١٥ ، برئاسة الفقيد ، وأصدروا قرارا اجماعيا بالتمسك باستقلال مصر ، وأعلنوا أن حكومة مصر القائمة في ذلك الحين (سنة ١٩١٥) لا تمثل الأمة المصرية ، وأن ما تزعمه عنهم من أنهم يريدون استبدال سيطرة أجنبية بأخرى يخالف مبادئهم ، ولا يتفق مع مقاصدهم ، وقد نشر هذا القرار في الصحف ، وجهر به الفقيد في تصريحاته وأحاديثه ، ومما قاله في يناير سنة ١٩١٦ للهرزمرمان

Zimmerman وكيل وزارة خارجية ألمانيا ، والذي صار فيما بعد وزيراً لها : « إنه لا يجوز للترك أن يتدخلوا في إدارة مصر ، لجهلهم البلاد وأهلها ، بل لجهلهم الإدارة أيضاً ، كما هو مشاهد في سورية وغيرها ، ولا تقبل أن نكون تحت إدارتهم بحال من الأحوال ، لأننا أرق منهم كثيراً ، وبلادنا أكثر انتظاماً من قبل دخول الإنجليز ، وبالاختصار فإن الأتراك يريدون أن يأكلوا مصر ، ولكننا لا نقبل أن نؤكل بسهولة

Nous n'acceptons pas d'être mangés facilement

« فنحن قد قاومنا الإنجليز ، ونقاوم كل من يريد أكلنا أيا كان ، لأننا إنما نسعى وراء الاستقلال ، وغاية ما نقبله أن نكون مع الأتراك ، مثل المجر مع النمسا ، على شرط المساواة في الحقوق والاستقلال التام »

التحقيق مع الفقيد

بالاستانة

ساء زعماء الاتحاديين قرار المصريين في جنيف ، كما ساءهم تمسك الفقيد بمبدأ « مصر للمصريين » ، فنقموا منه هذه النزعة ، وأسروا له الضغينة في أنفسهم ، فلما ذهب إلى الاستانة في فبراير سنة ١٩١٦ ، وجد حوله جوار من الشكوك ، ونطاقاً من الرقابة والتجسس ، ووقع الجفاء بينه وبينهم ، حتى لقد بلغ بهم الأمر أن اتهموه بأعمال عدائية ضد تركيا ، وما لبث الاتهام أن اتخذ شكلاً جدياً ، وصار موضع تحقيق ، تولاه عزيز بك مدير الأمن العام ، بناء على تعليمات طلعت بك (باشا) وزير الداخلية ، وقد وقف الفقيد في هذا التحقيق موقفاً مشرفاً ، برهن فيه على أنه زعيم الاستقلال وحامل لوائه حقاً

ذلك أنه التقى بالمحقق في إدارة الأمن العام يوم الأربعاء ٢٣ فبراير سنة ١٩١٦ ، فابتدره الفقيد بقوله^(١) : أريد أن أعرف قبل كل شيء ، هل أنت تسألني بصفتك مدير الأمن العام وأنا أمامك بصفة متهم ، أو أنك تكلمني بصفتك مندوباً عن طلعت بك للاستعلام عن بعض نقط يضيّق وقته عن أن يسألني عنها ، لأنك لو اعتبرتني متهماً فلا أجيبك عن شيء مطلقاً ، ولا أذفع عن نفسي بل أقول لك — كما قلت للإنكليز في مصر — افعلوا ما شئتم ، فبيدكم القوة استعملوها كما تريدون ، وأما إذا كان الأمر استعلاماً بسيطاً ، فأجيبك على ما تريد

قال المترجم في مذكراته : فأجابني مدير الأمن العام بأدبهم التركية البنية على الرياء والنفاق : أستغفر الله أفندم ، نحن إخوان ، وحاشا أن نتهمك ، إننا نريد فقط أن نستعلم منك عن بعض النقط

ودار الحديث بعد ذلك عن بعض مسائل كانت موضع السؤال والجواب ، كاجتماع جنيف في ديسمبر سنة ١٩١٥ ، والغرض منه ، وخطاب أرسله الفقيد إلى اسماعيل بك ليب ، وضبط بواسطة الرقابة في تركيا

وانتهى النقاش بينهما بأن قال مدير الأمن العام بكل أنفة وشم : « ليس بهذه المعاملة تستميلون المصريين ، فإن هذه المعاملة الفظة لو علمت في مصر - ولا بد أنها تعلم - تضركم وتعرقل مساعيكم ، ولا بد لكم من صداقة المصريين ، والاتفاق معهم اتفاق الند مع الند ، والقرين مع القرين ، وإلا أكلتكم أوروبا ، بل أكلكم الألمان أصدقاؤكم الآن »

وختم كلامه بقوله : « هاك ما عندي من الأقوال ، أرجو أن تبلغها حرفياً مع جميع ما قلته لك من الملاحظات إلى طلعت بك ، وتبلغه استيائى من هذه المعاملة وهاتيك المراقبة الشديدة ، فإن أراد بيانا أوضح فأنا مستعد للإجابة ، مع العلم بأنى أعتبر نفسى حراً فى أن أقابل من أريد ، برغم جواسيسكم العديدين »

فُهِت مدير الأمن العام من هذه اللهجة الحازمة فى الجواب ، وأبلغ الفقيد أنه سينقل حديثه إلى طلعت بك ، ثم سافر المترجم من الاستانة فى إبريل سنة ١٩١٦ قاصداً جنيف ، ناقما من الترك سياستهم نحو مصر ، واعترزم الإقامة بسويسرا حتى تنتهى الحرب

وقد سقطت وزارة سعيد حليم باشا فى فبراير سنة ١٩١٧ ، وخلفه فى الصدارة طلعت باشا ، وزار هذا برلين فى مارس سنة ١٩١٧ ، وكان الفقيد قد غادرها قبل مجيئه ، وكتب فى مذكراته ما يأتى : « أثناء إقامتى فى هذه البلدة (بلانكنبرج) Blankenburg قرأت فى الجرائد خبر مجيء طلعت باشا الصدر الأعظم إلى برلين ، وبما أنى أعلم علم اليقين أن هذا الرجل لا يحببنى بسبب دفاعى عن حقوق مصر ، وطمعه هو فى استرجاعها ولاية عثمانية بسيطة ، حمدت الله على بعدى عن برلين ، حتى لا أضطر لمقابلته أو لمجرد زيارته ، أما هذه الزيارة ففى غير محلها ، لأن وزراء تركيا يسمعون دائماً لزيارة الأباطور ، ولا أحد من وزراء ألمانيا يزور الاستانة ، أو يهتم بزيارة سلطانها ، فهذا الترامى تحت أقدام ألمانيا ليس من السياسة فى شىء ، وقد عدت إلى برلين مساء الخميس ٢٦ إبريل ١٩١٧ »

وكتب عن جمال باشا لمناسبة زيارته لبرلين في تلك السنة ما يأتي : « هذا رجل طامع في فتح مصر لنفسه ، ويكره المصريين الأحرار ، وبالطبع أنا في مقدمتهم ، لإعلاني دائماً حقوق مصر ، ومجاهرتي بمقاومة كل من يقول بغير ذلك أيا كان »

وكتب في موضع آخر : « إن الأتراك لا يهتمون بالمسئلة المصرية ، بل قال بعضهم إنه يفضل أن تكون مصر إنكليزية من أن تكون مستقلة ، لأنها لو استقلت تصبح خطراً على الدولة ، لاستعداد أهلها ونباهتهم وذكائهم ، وكذلك لا يرغبون في أن تكون متحدة معهم اتحاد ممالك ألمانيا تحت رئاسة روسيا ، لأن مثل هذا الاتحاد يوجب إيجاد مجلس نواب عام مثل الريشتاج الألماني ، يكون فيه للمصريين وباقي الممالك العربية مندوبون يفوق عددهم عدد نواب الأتراك ، فيصبحون هم المسيطرون على الدولة العثمانية ، ويصبح الأتراك في المقام الثاني »

مؤتمر الأجناس بلوزان

يونيه سنة ١٩١٦

حضر الفقيه مؤتمر الأجناس . الذي انعقد بلوزان (سويسرا) في أيام ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ يونيه ١٩١٦ ، وألقى به خطبة مطولة شرح فيها القضية المصرية ، ودافع عن استقلال مصر وأظهر بطلان الاحتلال وبطلان الحماية التي ضربتها إنجلترا على مصر في ديسمبر سنة ١٩١٤

اجتماع ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٧

لمناسبة ذكرى الاحتلال

وأقام اجتماعاً ببرلين يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٧ ، لمناسبة ذكرى دخول الإنجليز القاهرة (١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢) ، وكان اجتماعاً حافلاً ، حضره سفيرا تركيا وإيران في برلين ، ومندوب عن وزير خارجية ألمانيا ، والأمير شكيب أرسلان ، وجم غفير من علماء الألمان وكتابهم ، والمستشرقين منهم ، وخطب فيه الفقيه باللغة الفرنسية عن المسألة المصرية ، وكان من خطباء هذا الاجتماع الدكتور منصور رفعت ، وعبد الملك حمزه بك ، ووحيد الملك مبعوث إيران في المؤتمر الاشتراكي باستوكهلم ، والأمير شكيب أرسلان ، والبارون أوبنهايم ، والكاتب الألماني الشهير الكونت ريفنتلو Reventlow

وفاة السلطان حسين كامل

وارتقاء الملك فؤاد الأول عرش مصر

١٩ أكتوبر سنة ١٩١٧

في خلال الحرب العامة توفى السلطان حسين كامل ، يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ (٢٢ ذى الحجة سنة ١٣٣٥) ، وفيه تولى عرش مصر الملك أحمد فؤاد الأول ، وكان لقبه « السلطان » ، إلى أن أعلن رحمه الله الاستقلال ، يوم ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ، فصار « الملك فؤاد الأول »

مذكرة الفقيه إلى المؤتمر الدولي باستوكهلم

أكتوبر سنة ١٩١٧

لما علم المترجم بقرب انعقاد مؤتمر دولي اشترى في استوكهلم ، قصد إليها في مايو سنة ١٩١٧ للدفاع عن القضية المصرية ، وتعرف مدة إقامته بها بمدير جريدة استوكهلم داجبلاد Stockholm Dageblad ، ونشر في جريدته يوم ١٠ يونيو سنة ١٩١٧ مقالة بعنوان (يجب تحرير مصر) ، وبقي بهذه المدينة شهرين يدافع عن قضية مصر ، ثم سافر إلى ألمانيا للاستشفاء في ويزبادن ، ثم رجع إلى استوكهلم حيث انعقد المؤتمر في أكتوبر من تلك السنة ، وقدم إليه مذكرة قيمة عن القضية المصرية ، شرح فيها خلاصتها ، وذكر طرفاً من نقض إنجلترا لمهودها في الجلاء ، وكيف أعلنت الحماية الباطلة على مصر في ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وأثبت أن حق مصر في الاستقلال لم يتأثر لا من الاحتلال ولا من الحماية ، قال في هذا الصدد : « إن حرية الشعوب لا تنتقل ولا تفقد بمضى المدة ، ولا تستطيع الدول أن تتصرف فيها بماهيات كما تتصرف في السلع ، واني أقرر أن أية أمة لا تستطيع أن تتصرف في نفسها ولا في وطنها ، تصرفاً يضر بحقوقها ، لأن الوطن ليس ملكاً لجيل من الأجيال ، بل هو ملك للأجيال الماضية والمستقبلية ، ولا تستطيع إنجلترا أن تتمسك بأى معاهدة ، أو عقد أو وثيقة سياسية من هذا القبيل ، وعلى فرض وجودها فلا يمكن التمسك بها قبلنا »

مذكرته إلى الدول المتحاربة والمحايدة

أكتوبر سنة ١٩١٧

وقدم إلى الدول المتحاربة والمحايدة مذكرة بتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ ، طلب فيها

إلى الدول جميعاً عند انعقاد مؤتمر الصلح أن تقر استقلال مصر التام وحريتها ، ورهن على أن سلام العالم ومصالح الدول تقتضى هذا الاستقلال ، وأن حيدة قناة السويس لا تكون فعلية ، ما دام لأية دولة أجنبية جنود في مصر ، قال فيها :

« إن الحزب الوطني المصرى الذى كان ولا يزال على مبدئه (مصر للمصريين) ، والذى وقف نفسه للدفاع عن وطنه العزيز ضد أى اعتداء أو احتلال ، أو تدخل أجنبي تحت أى اسم ، أو بأية صورة ، يخاطب اليوم بهذه المذكرة كل الحكومات بلا استثناء ، حتى إنجلترا وحلفاءها ، تاركا المواطنين والميول جانبا ، متبعاً السياسة العملية الحقّة

« انا زريد أن نبين أن الحاجة إلى السلم العام ، وإلى العدل ، وإلى الحق ، تنصح لكل الحكومات أن تساعدنا على تحرير مصر من الاحتلال الإنجليزي الذى تحول ظملاً وعدواناً إلى حماية في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ان كل الحوادث التى جرها احتلال مصر بالجنود البريطانية في سنة ١٨٨٢ ، والتي أدت إلى وضع يد إنجلترا على الإدارة المصرية ، معروفة مشهورة ، فلا داعى إلى الإطالة فيها والإسهاب ، ولقد نال الوطنيون بزعامة عرابى باشا دستوراً كاملاً من الخديو توفيق في سنة ١٨٨٢ ، ساعد على تميم الإصلاحات التى أعلنوها ، وأعان الشعب على السير إلى التقدم فى ظل الحرية ، ولكن إنجلترا التى كانت تطمح إلى امتلاك مصر ، وترقب الفرصة للتمكن منها ، هاجت فتنة الاسكندرية فى ١٨٨٢ ، تلك الفتنة التى جرت إلى إطلاق القنابل فى ١٠ يوليه ، وإلى تخريب جزء عظيم من تلك المدينة الآهلة بالسكان ، ثم إلى احتلال القاهرة فى ١٤ سبتمبر من السنة نفسها ، وقد وعدت إذ ذاك فى المنشورات التى أذاعها الأميرال سيمور واللورد ولسلى أن هذا الاحتلال لن يدوم إلا أسابيع أو شهوراً على الأكثر ، وكررت الملكة فيكتوريا هذا الوعد رسمياً فى خطبها الملكية ، وكرره وزراؤها على منبر الخطابة فى البرلمان الانجليزى ، وفوق ذلك فإن ممثلها وقموا على « ميثاق النزاهة » فى ترابيا فى يونيه سنة ١٨٨٢^(١) ، ذلك الميثاق الذى تعهد الموقعون عليه ألا يسموا إلى احتلال أى جزء من أراضى مصر ، ولا الحصول على أى امتياز خاص فيها ، فهل كانت إنجلترا وحلفاؤها يحسبن إذ ذاك أن المعاهدات التى ضمنت استقلال مصر من سنة ١٨٤٠ ، لا تستحق الاحترام الذى ظفرت به المعاهدات التى ضمنت حياد البلجيك ؟ حقا انه لمن المدهش أن لا يكون فى المذكرات الرسمية المتبادلة بين المتحاربين ، ولا فى مذكرة البابا ، أية كلمة تختص بمصر أو بغيرها من الأمم الخاضعة لانجلترا والحلفاء ،

فهل الحقوق الإنسانية قسبان ، لكل محارب قسم ، أم أن الحق الدولي لا يستحقه غير الشعوب الصغيرة الأوروبية؟

« وإنا مع ذلك لا نريد أن نصدق ما يظن من أن لهذا الفرق في المعاملة مكاناً من نفوس الدول المتقدمة مهما كانت تصرفاتهن تسوغ ارتيابنا في إنصافهن وكذلك لا نريد أن نياس من النصر النهائي للحق والعدل ، بالرغم من الطمع الذي لا حد له ، والرغبات المتفاقة في أفئدة عشاق الإمبراطورية الإنجليزية وإلا فإن ما كانوا يطمنون به من تقدم الانسانية، وسير البشر إلى الإخاء العام ، سيظهر في ثوب المدنية المهزومة والإفلاس التدليسي

« نحن لا نجهر بهذا النداء اعتماداً على المبادئ الحرة فحسب ، ولكننا نعتمد من جهة أخرى على مصلحة السلام العام وبقاء تجارة العالم وضمان النقل في قناة السويس ، فإن هذه أمور تتطلب حرية مصر واستقلال وادى النيل ، فإن مركز مصر من ناحية هذا الطريق الدولي قد أغرى الغزاة بالتطلع إليها ، حتى قبل أن تحفر قناة السويس ، وقد أراد نابليون في أواخر القرن الثامن عشر أن يتخذها قاعدة لأعماله الحربية ضد الأنجليز في الهند ، وزادت أهمية مركزها بعد فتح القناة التي صارت أخصر طريق يوصل أوروبا وشرق أفريقيا بجنوبي آسيا وأقصى الشرق وان زيادة أهمية هذه القناة التي تنشأ عن اتساع تجارة أوروبا ، وعن كثرة علاقاتها البحرية مع البلاد التي تستورد منها المواد الأولية لصناعاتها ، تتطلب منطقياً وجوب الاستقلال الكامل لمصر ، حتى تستطيع بكل صراحة أن تجعل القناة على الحياد ، وقد بينت الحرب الحاضرة أن حييدة هذه القناة ستكون حلاً لا يتحقق ، مادام لأية دولة أجنبية يد في مصر ، وأنها تستطيع بذلك أن تنفرد بمزايا الملاحة فيها ، وان أحسن حل لهذه المشكاة هو أن تعطى مصر استقلالها ، وأن تعهد إليها في حراسة هذا الطريق الدولي والدفاع عنه حتى تكون الحرية شاملة لكل متاجر العالم

« وإنه لبديهي أني حين أنكلم عن مصر أريد كل وادى النيل ، من أقصى السودان إلى البحر الأبيض المتوسط ، ثم البحر الأحمر ، بما يشمل كردفان ودارفور ، فانه لا يجهل إنسان أن من يملك أعلى النيل انما يملك رقبة مصر ، ويستطيع بكل سهولة أن يحتكر جزءاً عظيماً من مياهه لرى السودان ، ومن أجل ذلك أوجدت إنجلترا حكومة منفصلة في السودان المصرى ، متخذة من سواكن وغيرها مرفأً للملاحة في البحر الأحمر ، وكذلك تعارض دائماً في اتصال السكك الحديدية المصرية بأخواتها في السودان ، تاركة تمهيد ما بين أسوان ووادى حلفا حتى تستطيع حينما تجبر على الخروج من مصر أن تسيطر على حوض النيل

الأعلى وعلى فروعها التي تمتد ، ثم تباع الماء لمصر بوزنه ذهباً
« فيجب أن يكون وادى النيل لنا وحدنا معاشر المصريين ، غير مقسم ولا مجزأ ، كما كان
كذلك منذ وجد الأب البار لهذا الوادى . ألا وهو النيل

» وبالمسألة المصرية ترتبط مسألة القناة في حيدتها الفعلية وحرية المرور للسفن من غير
تمييز بين دولة وأخرى زمن السلم وزمن الحرب ، ولقد كانت حيدة القناة معروفة ومضمونة
من جانب الدول بمعاهدة دولية^(١) منذ سنة ١٨٨٥ ، وقد وقعت هذه المعاهدة في لندن بعد
احتلال إنجلترا للقناة حين اغارتها على مصر ، بالرغم مما قاله السيوفريدناند دى لسبس
لعراي باشا من أن فرنسا ستمنع - ولو بالقوة - احتلال إنجلترا للقناة ، وقد أخذ عرابي
بالوعد الفرنسي فامتنع عن سد القناة وغفل عن أن يتخذ منها قواعد أولية للدفاع ، وقد
تجاوزت إنجلترا حد المشروع فاحتلتها احتلالاً عسكرياً بعد أن خدعت الجيش المصرى ثم
دخلت مصر بعد موقعة التل الكبير (١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢) ، ورغم هذه المعاهدة
الجديدة في سنة ١٨٨٥ ، قد اعتدت إنجلترا على القناة واحتلتها من جديد منذ نشوب هذه
الحرب حتى قبل أن تدخل تركيا ميدان القتال

« إن مصر تعلن حقها الطبيعي في أن تستقل بحكم نفسها ذلك الحق المعترف به الذي
أعلنته كل الدول في مؤتمر الهاي ؛ ذلك الذي من أجله زعمت إنجلترا وحلفاؤها أنهم
يواصلن القتال

« إن مصر إذا أعطيت استقلالها التام وحريتها المرجوة - لجديرة بأن تبرهن للعالم
أنها ما فقدت شيئاً من خصائصها الأصلية ، وأنها محتفظة بمزايا أسلافها العظام ، أنها
لا تعرف المطامع الاستعمارية وليست لها آمال من هذه الناحية ، ولا تطمح في أن يمتد ملكها
أكثر من حدوده الطبيعية ، وإنما تطلب حقها في أن تعيش حرة مستقلة ، وأن ترتع في
محبوحة السلم وأن يكون لها تحت الشمس المكان اللائق بها ، وإن الصلح الذي يترك
مصر لإنجلترا سيكون صلحاً أعرج ، وسيحمل الإنسانية على حرب تكون أفظع من
الحرب الحاضرة » (فلتحى مصر للمصريين)

محمد فريز

استوكهلم في ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧

رئيس الحزب الوطنى المصرى

(١) هي معاهدة لندن سنة ١٨٨٥ التي قررت قاعدة حيدة القناة ، وأعقبها معاهدة الاستانة سنة

١٨٨٨ التي نظمت هذه الحيدة

اجتماع ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٧

للاحتجاج على الحماية البريطانية

دعا المترجم المصريين والشرقيين وبعض الساسة الألمان إلى حفلة أقامها في برلين يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٧ لمناسبة ذكرى إعلان الحماية البريطانية على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وقد خطب فيها ، كما خطب الأستاذ الشيخ عبد العزيز جاويش ، وأمهور باشا الألماني ، وأحد خطباء الهنود ، فالبارون أوبنهايم

رسالته إلى مؤتمر برست ليتوفسك

يناير سنة ١٩١٨

ولما اجتمع مؤتمر برست ليتوفسك للصلح بين روسيا وألمانيا وحلفائها ، وكان الفقيد وقتئذ في ألمانيا ، أرسل إلى المؤتمر رسالة برقية في يناير سنة ١٩١٨ بالمطالبة بتقرير استقلال مصر ، وشفعه بتقرير إلى المؤتمر أثبت فيه أن مسألة مصر ليست مسألة عثمانية ، بل هي دولية ، وطلب فيه باسم مصر الاعتراف بحق الأمة المصرية في أن تقرر بطريق الاقتراع العام مصيرها ورغبتها في الطريقة التي تريد أن تحكم نفسها بها ، على أن يسبق الاقتراع جلاء الجيش الإنجليزي عن مصر وكذلك الموظفين المدنيين البريطانيين ، لضمان صحة الاقتراع ، وطلب الاعتراف كذلك بحيدة قناة السويس ، تطبيقا لمبدأ الجنسيات ومبدأ حرية البحار

بعد الهدنة

عودته إلى سويسرا

ولما وضعت الحرب أوزارها في نوفمبر سنة ١٩١٨ وقامت الثورة الداخلية في ألمانيا ، غادرها الفقيد إلى سويسرا في أواخر نوفمبر ، وقصدها الوطنيون المصريون الذين كانوا بألمانيا وبالإستانة ، وأخذوا يعدون العدة لإسماع مؤتمر الصلح صوت مصر

مذكراته إلى مؤتمر الصلح

فلما عقد مؤتمر الصلح في باريس أرسل الفقيد باشتراكه مع من كان يصحبه من أعضاء

اللجنة الإدارية للحزب الوطني في سويسرا تقريراً في ٥ ديسمبر سنة ١٩١٨ إلى الرئيس ويلسون عقب وصوله إلى باريس ، وأردفوه بثان في أواخر ديسمبر ، وبثالث في أوائل يناير سنة ١٩١٩

وقد ختموا أول تقرير لهم بالطلبات الآتية :

(١) استقلال وادي النيل استقلالاً تاماً

(٢) قبول مصر في عصبة الأمم

(٣) تمثيل مصر في مؤتمر الصلح

(٤) ضمان حرية قناة السويس والملاحة فيها

ويتضمن التقرير الثاني شرحاً وتأيداً للمطالب المذكورة ، وقد استندوا فيه إلى ما أعلنه الرئيس ويلسون من حق الأمم في تقرير مصيرها ، والتقرير الثالث في تفصيلات القضية المصرية وعندما تألفت لجان المؤتمر أرسل في شهر يناير سنة ١٩١٩ إلى رؤساء الحكومات ورؤساء اللجان بمؤتمر الصلح مذكرة بطلب الاعتراف لمصر بحق تقرير مصيرها ، كما اعترف المؤتمر بهذا الحق لبعض الأمم كبولونيا وتشيكوسلوفاكيا ، فجاءه الرد الآتي من سكرتير الرئيس ولسن :

« باريس في ٢١ يناير سنة ١٩١٩ »

« سيدي العزيز »

« أكتب اليكم باسم الرئيس لأخبركم بتسلمه المذكرة المذيلة بامضائكم أنتم وبقية أعضاء اللجنة الإدارية بسويسرا ، ولأبلغكم بأن هذه المسألة ستلقى عنايته الخاصة »
ولما اشتدت حوادث الثورة في مصر أرسل عدة تقارير إلى المؤتمر بشرح ماتعانيه مصر من عسف السلطات البريطانية ، وناشد المؤتمر أن يتدخل لتقرير الحل الوحيد للمسألة المصرية ، وهو الاعتراف باستقلال وادي النيل استقلالاً تاماً

وأصدر الفقيد وإخوانه بجنيف في أبريل سنة ١٩١٩ نشرة اسمها « النشرة المصرية »
Bulletin Egyptien تصدر مرتين في الشهر وتدافع عن القضية المصرية

مذكرته الى المؤتمر الدولي الاشتراكي في برن

فبراير سنة ١٩١٩

وقدم إلى المؤتمر الدولي الاشتراكي الذي انعقد في برن (عاصمة سويسرا) في يناير - فبراير سنة ١٩١٩ تقريراً مسهباً في الدفاع عن القضية المصرية والمطالبة بالاستقلال التام ، وهناك تعرف الوطنيون بالمستر هندرسن رئيس حزب العمال البريطاني ، وكان واسطة التعارف بينهم قنصل جنرال أمريكا في (برن) ، وقد استمع المستر هندرسن إلى مطالبهم في المسألة المصرية ، وأظهر اقتناعه بمدالتها ، ووعدهم بتأييدها ؛ وإلى هذا التعارف ترجع علاقة المستر هندرسن بالقضية المصرية ؛ والمستر هندرسن هذا هو الذي صار وزير خارجية بريطانيا في حكومة حزب العمال ، وتولى المفاوضات في المسألة المصرية مع الوفد المصري سنة ١٩٣٠

مذكرته إلى المؤتمر الدولي الاشتراكي في لوسرن

أغسطس ١٩١٩

وقدم المترجم إلى المؤتمر الدولي الاشتراكي الذي انعقد في لوسرن (سويسرا) في أغسطس سنة ١٩١٩ مذكرة بمطالب مصر ، تضمنت شرحاً لقضيتها ، وبياناً لما تعانيه مصر من العسف في ثورة سنة ١٩١٩ ، واستصراخاً للإنسانية لوضع حد لهذا العسف

الفقيد والوفد المصري

كتب الفقيد في مذكراته ما يأتي تحت عنوان (الثورة في مصر) :
« من الأمور التي كانت غير منتظرة ما حصل بمصر في شهرى مارس وابريل من هذه السنة (١٩١٩) ، وهو قيام ثورة عامة ، اشتركت فيها الأمة بجميع طبقاتها ، واتحد فيها الأقباط والمسلمون مطالبين باستقلال مصر التام ، وخلاصة ظهورها أن حسين رشدي باشا طلب من الإنجليز عقب التوقيع على الهدنة مع ألمانيا ، أن يسافر إلى لندرة مع عدلى باشا ناظر المعارف ، لشرح حالة مصر لوزارة الخارجية البريطانية ، والاتفاق معها على مصالح الوطن المصري ، فوعده الإنكليز بالسفر ، ولكنهم أبلغوه في شهر مارس سنة ١٩١٩ أن رجال الحكومة الإنكليزية مشتغلون الآن بمسألة المؤتمر ولا يمكنهم التفرغ لمناقشة الوزراء المصريين ، فاستقال في ديسمبر سنة ١٩١٨ ، وبقي مصراً على استقالته ، رغمًا من إلحاح

الإنكليز والسلطان عليه ، ثم قبلوا أن يسافر مع عدلى باشا ولكنه طلب أن يصرح كذلك للوفد ، الذى ألف فى أثناء ذلك من سعد زغلول باشا وزملائه ، ليسافر إلى لوندرد وباريس ، مطالباً باستقلال مصر ، فرفض الإنكليز بتاتا ، ثم قبل السلطان استقالة الوزارة فى أول مارس سنة ١٩١٩ ، وفى ٦ منه استدعى الجنرال وطسون قائد الحامية الإنكليزية سعد باشا ، وإسماعيل صدق باشا ، ومحمد محمود باشا ، وحمد الباسل باشا إلى مركزه ، وأظهر لهم استياء حكومته من تدخلهم فى سياسة البلد ، واتهمهم بعرقلة مساعى الحكومة الإصلاحية ، وهددهم بمحاكمتهم عسكرياً ، ثم قبض عليهم فى مساء نفس ذلك اليوم ، وقرر اعتقالهم فى جزيرة مالطة ، وأرسلوا إليها فعلاً ، فكان خبر القبض عليهم ونفيهم خارج القطر سبباً لمظاهرات فى مصر وطنطا وغيرها مؤلفة من طلبة المدارس العليا والثانوية والأزهريين ، وكثير من الشبان الموظفين والمحامين ، بل والقضاة ، وقد انتهت هذه المظاهرات بسلام ، ولكن حصل فى بعضها تصادم مع رجال البوليس وجيش الاحتلال ، استعملت فى أثناءها البنادق ، فقتل وجرح كثيرون ، فى مصر وطنطا واسكندرية وغيرها ، فزاد غضب الأمة لهذه الفظائع ، وشكلت فى الحال عدة جماعات لتخريب السكك الحديدية ، وحرقت المحطات ، وقطعت أسلاك التلغراف والتليفون فى جميع أنحاء القطر ، من الاسكندرية إلى أسوان ، وامتدت الحركة إلى جميع المديرية ، وبما أن الجنرال (النبي) كان وقتئذ فى باريس ، صدر إليه الأمر بالعودة بأسرع ما يمكن ، معيناً مندوباً سامياً للحكومة الإنكليزية ، بدل الجنرال ونجت باشا ، وأعطى سلطة مطلقة فى إدارة القطر المصرى عسكرياً ومدنياً ، فعاد مسرعاً ، ولكنه أراد مزج اللين بالشدّة ، فمع إصداره أوامر مشددة بمجازاة البلاد والقرى ، التى يحصل بجوارها تخريب فى السكك الحديدية ، بحرقها بواسطة الطائرات ، وتشكيله جملة فرق سيارة لتمنع الحركات الثورية فى البلاد ، وتأليفه عدة محاكم عسكرية لمحاكمة القائمين بالحركة ، أصدر أمراً بإرجاع سعد باشا ورفاقه من النفى ، وبالتصريح لهم ولمن يريد السفر إلى أوروبا ، فحصلت مظاهرات فرح كبيرة فى العاصمة بهذه المناسبة ، ولكنها انتهت بتدخل الجنود الإنكليزية ، وقتل وجرح كثيرين ، كذلك استرضى رشدى باشا بوعود (لا تعلم ما هى) حتى قبل تشكيل وزارة جديدة فى ٩ ابريل سنة ١٩١٩ ، دخل ضمنها عدلى يكن باشا ، وعبد الخالق ثروت باشا ، وحسن حسيب باشا ، وجعفر ولى باشا ، ومدحت يكن باشا ، وبالطبع لا يتيسر ذكر تفصيل كل ما حصل بمصر أثناء ذلك فى هذه المذكرات الصغيرة ، ولكن الذى يمكن قوله ، ان هذه الحركة لم تكن فى الحسبان ، وأن ما أظهره المصريون من التضامن والاتفاق ، ما كان

أحد ليحلم به ، خصوصاً اشتراك السيدات في المظاهرات ، واتفاق الأقباط والمسلمين لدرجة أن قسوسهم كانوا يزورون علماء المسلمين في الجامع الأزهر ، والشيخ بحيث نفسه زار بطريرك الأقباط ، وصنع الأهالي بمناسبة هذا الوثام أعلاماً جديدة ، وضعوا بها الصليب مع النجمة من الهلال ، وكان المتظاهرون يحملون أعلام جميع الدول حتى المحايدة ، ما عدا العلم الانكليزي « ومن أتى من المصريين عقب هذه الحوادث (الدكتور) سليم أفندي القلماوى الطالب في كلية جنيف ، وكان قد سافر إلى مصر في أوائل صيف سنة ١٩١٤ ، ولما أعلنت الحرب منع من العودة مثل كثير غيره فقص علينا تفصيلات هذه المظاهرات بصورة أحييت الأمل في قلوبنا ، وأوجدت عندنا الاعتقاد اليقين بأن هذه الأمة العريقة في القدم لن تموت مطلقاً ، وأنها لا بد حاصلة على استقلالها يوماً ما »

وقد وقف الفقيه من الوفد المصرى ، الذى تألف برياسة سعد زغلول باشا ، موقفاً مشرفاً ، ضرب فيه المثل الأعلى في الوطنية لمن تزعموا الحركة من بعده ، وبرهن على مبلغ تضحيته وإنكاره لذاته ، في سبيل وحدة الصفوف ، فقد تألف الوفد وهو في منفاه ، وكان تأليفه في الجملة من عناصر لا يثق في إخلاصها وثباتها على النضال ، ولا في تمسكها بحقوق البلاد ، ومع ذلك ضمن بالوحدة الوطنية أن تتصدع ، فأثر الوقوف منه موقف التأييد والتعضيد ، على أن هذا الموقف النبيل قد قوبل مع الاسف بنقيضه ، من الوفد وزعيمه ، كتب الفقيه عن موقفه من الوفد ما يأتى : « إنى أعتقد أن هذا الوفد لا يتأخر عن الاتفاق مع الانجليز ، لو وجد منهم صدراً رحيباً ، ولا يبقى يطالب فعلاً وإخلاص حقيقى باستقلال مصر التام ، إلا حزبنا الحزب الوطنى ، ولكننا لم نرد الآن الظهور بمظهر الانشقاق ، فأظهرنا رضانا عن هذا الوفد ، وتشجيعنا له ، مع اعتقادنا بعدم إخلاص معظم رجاله ، وفي ٢٠ ابريل سنة ١٩١٩ وصل الوفد إلى باريس ، وهو مؤلف من عشرين عضواً ، تحت رياسة سعد باشا زغلول ، ولما اطلمت على خبر وصوله أسرعته بتهنئته بتلغراف هذا نصه

"Saluons en vous Patrie absente vous souhaitons plein succès".

« نحي فيكم الوطن الغائب ، ونرجو لكم كمال التوفيق والنجاح » ، ولكن سعداً لم يجاوبنى على تلغراف التهنئة الذى أرسلته إليه »

رسالته إلى الأمة

لمناسبة ذكرى الاحتلال

وقد أرسل من (تربتيه) Territet بسويسرا ، حيث كان يستشفى من مرضه ، رسالة (١)

إلى الأمة ، بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩ ، لمناسبة ذكرى احتلال الإنجليز العاصمة ، وهي آخر رسالة له قبل وفاته رحمه الله ، قال :

صوت من وراء البحار

« إخواني المصريين الأعزاء

« إن الصوت الذي يناديكم اليوم لصوت منعته الظروف عن الارتفاع في صحف مصر ، من نحو سبع سنوات ، ولكن منعه عن الارتفاع على ضفاف وادي النيل ، لم يكن عقبة تعوقه عن الدفاع عن القضية المصرية في عواصم أوروبا ، سواء قبل هذه الحرب أو في أثنائها أو بعدها

« إن صوت هذا الضعيف لم يخفت يوماً واحداً ، ولم يتأخر عن القيام بما تفرضه عليه الوطنية طرفة عين ، بل كان يزداد قوة ونشاطاً ، كلما تراكت أمامه الموانع وتكدست العقبات

« إن هذا الصوت يناديكم اليوم من وراء البحار ، ليهني الأمة المصرية على تضافرها وتضامنها في المطالبة بحق أمننا المظلومة « مصر » ، لافرق في ذلك بين أبنائها وبناتها ، مسلمين وأقباط ، مما كان له دوى في أوروبا أخرس المهمين إياهم بالتعصب الديني ، وهم يعلمون إنهم لكاذبون ، وقضى القضاء الأخير على دعوى أن المصريين اتفقوا على أن لا يتفقوا

« إنني لما جاز عن وصف ما شملنا من السرور نحن معاشر المصريين المقيمين خارج الديار ، عند وصول هذه الأخبار المنعشة إلينا ، ولو أنها كانت تأتينا مقتضبة مبتورة ، حتى أصبح المصري في أوروبا على الرأس مفتخراً بمصريته أضعاف ما كان يفخر بها قبل الآن

« إننا كنا ننتظر صحف مصر انتظار الظمان للماء ، لتقف منها على أخبار هذه الحركة المباركة ، وهاتيك المظاهرات السلمية ، ونشكر الله على هذه النتيجة الحسنة التي دلت على أن ما ألقاه مؤسسو الحركة الوطنية من البذور في تلك الأرض الخصبية ، قد نبت وترعرع ساقه ، ثم أزهى وظهرت ثماره الشبيهة التي قد قرب زمن جنيها ، كل ذلك بفضل نشاط الشبيبة العاملة ، وإرشاد الشيوخ لها إلى أحسن طريق لجنى أشهى تلك الثمار ، وهو الاستقلال التام ، بفضل جهود الأمة بلا تباطؤ أو تواكل أو اعتماد على الغير ، لا يؤثر فيها غدر السياسيين ، أو نكرانهم لما أعلنوه وأذاعوه من مبادئ عادلة ، استعملت ستاراً لإخفاء مطامع شعبية تفريراً وتضليلاً للوصول إلى استعباد شعوب كريمة لا تطلب إلا أن تعيش في بلادها آمنة مطمئنة ، صديقة لسواها من الأمم ، وأن تعاملها تلك الأمم معاملة الند لنده ، والقرن لقرنه ، طبقاً لحقوق

الأمم الطبيعية والقانون الدولي ، لكن لا تطيروا أو تفرحوا لكل ما يصل إليكم ، حتى إذا ما تقشعت سحب الأوهام وظهرت شمس الحقيقة ، لا تكون حالكم كالمسافر في الصحراء ، يرى السراب فيظنه واحات غناء ، فاذا ما وصل إليه لا يجده شيئاً ، وإياكم أن تنسوا عبر التاريخ ، وليكن دائماً أمام أعينكم ، فنه تعلمون الحقيقة ، ولتنتظروا خاتمة الاعمال لإصدار حكمكم عليها

« أيها الأعداء :

« أكتب هذه السطور اليوم ، وذكري ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ تملأ قوادى حزناً وأسى على مصرنا العزيزة ، وما انتابها من الحوادث القاضية على استقلالها ، ولكنى أرى فجر الأمل يرسم على الأفق خطاً من النور اللامع ، نأمل أن يكون طليعة حريتنا المنشودة واستقلالنا المرجو

« فسلام عليك أيها الوطن المجدى ! سلام على النيل وواديه ! سلام على الأهرام وبانيه !
سلام على خدام مصر المخلصين ! سلام على شهداء الحرية !!!

محمد فريد

تربته في ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩

الفصل الرابع عشر

مرضه ووفاته

كان الفقيد يشكو وهو في مصر من مرض الكبد الذي اعتراه وهو بعد في سن الشباب ، وكان يذهب الفينة بعد الفينة إلى (فيشي) ، للاستشفاء منه ، ولما هاجر من مصر إلى أوروبا ، تأثرت حالته الصحية بسبب الغربة ، وتنقله في البلاد الأوروبية ، وإجهاد نفسه في العمل المتواصل ، من الكتابة في الصحف والمجلات ، والخطابة في المحافل والمؤتمرات ، ومقابلاته للمصريين والشرقيين والأوروبيين ، ومراسلاته لهم ولأصدقائه وتلاميذه في مصر ، ورحلاته المستمرة لرفع صوت مصر ، والإعراب عن مطالبها وآمالها ، فأثرت فيه هذه الجهود المضنية ، وزاد في تأثيرها جو أوروبا البارد الذي لم يألفه في الشتاء ، فكانت سنوات المنفى سبباً لاعتلال صحته جاء في مذكراته بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩١٤ : « قضيت هذا الشهر بمدينة جنيف ، وكان البرد شديداً ، ولم يزل كذلك ، فلم تظهر فيه الشمس إلا مرتين ، ونزل الثلج في أغلب أيامه ، وبالاختصار كان شهراً محزناً كثيباً ، ولو ساعدتني حالتي المالية لسافرت إلى جنوب فرنسا ، أو إلى جزائر المغرب ، لأقضي الشتاء هناك ، ولكن الأمل في نيل ذلك ضعيف » وفي يونيو سنة ١٩١٦ قصد مدينة تارسب Tarasp بسويسرا للاستشفاء بحماماتها من مرض الكبد الذي عاوده في تلك السنة

وفي أوائل يولييه قصد إلى حمامات شولس Schuls بسويسرا أيضاً ، للاستشفاء من هذا الداء . وفي سبتمبر قصد إلى حمامات راين فلدن Rheinfelden على شاطئ الرين بإشارة الأطباء ، ولكن المرض لم يفارقه

وفي سنة ١٩١٧ أشار عليه الأطباء بالعلاج في ويزبادن Wiesbaden ، وقصدها في أغسطس من تلك السنة ، فلم يفده العلاج بها شيئاً

وفي مارس سنة ١٩١٨ أحس بمرض الاستسقاء ، وهو في برلين ، فدخل أحد المستشفيات الخصاصية يوم ٢٢ مارس ، لعمل عملية القيلة المائية ، ومكث به إلى يوم الأربعاء ٣ أبريل ، إذ شفي منه شفاء مؤقتاً

وفي يوم ١٩ يولييه سنة ١٩١٨ عاد إلى سويسرا حيث قصد حمامات (تارسب) التي استشفى بها سنة ١٩١٦ ، ثم قصد سان موريس Saint Moritz حيث تحسنت صحته نوعاً

(انظر صورته بهذه الصفحة) ، وذهب منها إلى ألمانيا في سبتمبر سنة ١٩١٨ ، ثم رجع إلى سويسرا في أواخر نوفمبر من تلك السنة

وفي سنة ١٩١٩ اعتلت صحته بسبب اشتداد مرض الكبد ورشح الماء في تجويف البطن ، مما استدعى (بزله) من وقت إلى آخر ، فقصده في شهر أبريل سنة ١٩١٩ مصحة ليمان Lemman بسويسرا ، على مقربة من بحيرة ليمان (بحيرة جنيف) ، وأقام بها نحو ستة أسابيع ، شعر في بدايتها بتحسن يسير ، ثم زال هذا التحسن وساءت حالته ، فنصحته الدكتور شرونف Schruppf الذي كان يعالجه مدة إقامته في برلين بالتوجه إلى حمامات (باسوج) Passug



صورة الفقيد في سان مورتس

يوم ٢١ أغسطس سنة ١٩١٨ حيث تحسنت صحته نوعاً

بسويسرا ، فسافر إليها في ١٧ يونيو سنة ١٩١٩ ، وقضى ليلة في زوريخ للاستراحة بها ، ثم وصل إلى هذه الحمامات في ١٨ منه ، ففحص طبيب الحمامات عن حالته ، ورسم له العلاج اللازم من الاستحمام ، ولكن ماء الرشح زاد بسرعة ، فكتب إلى الدكتور شرونف يستنصحه ، فأرسل إليه تلغرافاً يطلب إليه أن يسافر من فورهِ إلى مستشفى سمادن Samaden بجوار سان مورتس بسويسرا ، لعمل البزل به ، فسافر من باسوج في ٢٢ منه ، ووصل إلى مستشفى سمادن ، وبعد ظهر اليوم التالي حضر الدكتور شرونف بنفسه ، واشترك مع طبيب المستشفى في العلاج ، فأخرج ماء الرشح الذي بلغ مقداره تسعة لترات ، فاستراح على الفور ، وأقام بالمستشفى ثمانية أيام ، ثم سافر يوم ٢٩ يونيو إلى سان مورتس ، لأن جوها يعين على النقهِ من المرض ، وكان طبيب المستشفى يتوقع ضرورة إعادة البزل بعد عشرة أيام ، ولكنه قضى بسان مورتس شهراً كاملاً ، دون أن يشعر بحاجة إلى إعادة البزل ، وإذ شعر بالراحة

والقدرة على العمل ، سافر يوم ٢٩ يوليه إلى مدينة (لوسرن) لحضور المؤتمر الدولي الاشتراكي الذي انعقد بها (وقد تقدم الكلام عنه ص ٣٦٣) ، فقصده ليرفع فيه صوت مصر ، وبعد أن حضر المؤتمر عاد إلى جنيف التي كان يتخذها مقراً له ، وفيها زاد ماء الرشح ، فاستحضر طبيباً بزله يوم ٢٤ أغسطس سنة ١٩١٩ ، ثم يوم ٣ سبتمبر ، وكان الدكتور عبد العزيز عمران يلازمه في أوروبا منذ سنة ١٩١٣ ، فنصحته بالدخول في مستشفى جنيف ، لكي يتبع فيه نظاماً علاجياً يخفف وطأة المرض ، فعمل الفقيه بنصيحته ، ومكث فيه مدة

حدثني الدكتور عبد العزيز عمران أنه وإخوانه المصريين أبقوا إلى الوفد المصري بباريس ، بما وصلت إليه حالة المريض العظيم ، فلم يتلقوا أي رد !!

وكان المرحوم حسين بك شرين ، وهو من خاصة أنصاره ومحبيه ، يزوره في مرضه ، فلما رأى أن حالته لم تتحسن في مستشفى جنيف ، أشار عليه بالانتقال إلى تربتيه Territet ، حيث كان يقيم حسين شرين بك ليدخل مصحة بها تسمى مصحة كولوني Clinique de Collogne ، يديرها الدكتور شسكس Shessex ، فعادر المترجم جنيف يوم الاثنين ٨ سبتمبر سنة ١٩١٩ قاصداً تربتيه ، ودخل المصحة ، وبزل الدكتور شسكس ماء الرشح ، فأخرج من بطنه سبعة عشر لتراً ، ثم رسم له العلاج والطعام المناسبين ، فقل ماء الرشح ، وتحسنت حالته تحسناً نسبياً ، وظل كذلك إلى يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٩ ، ثم ظهر ماء الرشح ثانية ، فنصحته أطباء المصحة بالتوجه إلى برلين ، لإجراء عملية جراحية في الوريد الكبدي ، على يد طبيب إخصائي ، وهي عملية قيل إنها تشفى الترشيح المائي ، وكان كل من الدكتور عبد العزيز عمران ، واسماعيل بك لبيب ، يتناوبان ملازمته بالمصحة ، فمرض عليهما الأمر ، فوافقاه على السفر إلى برلين ، فعادر (تربتيه) وقصد إلى ألمانيا ، ونزل بفردريكسهافن على الحدود الألمانية ، وهناك عمل له البزل لإخراج ماء الرشح ، لظهوره بسرعة ، وبعد أن استراح قليلاً واصل السفر إلى برلين ، ولازمه هناك الدكتور عبد العزيز عمران واسماعيل بك لبيب ، ودخل مصحة الدكتور ستوكان بالدار رقم ٩٧ من شارع مارتن ، استعداداً للعملية الجراحية التي أشير عليه بها ، ولكن ماء الرشح زاد زيادةً كان يستحيل معها إجراء العملية الجراحية ، فبزل له الماء مرتين في هذه المصحة ، وانحطت قواه على أثر البزل الثاني

الوفاة

١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩

حافظ الزعيم في أثناء مرضه الأخير على شجاعته وصبره ، وتجلت وطنيته في ساعة الخطر ،

كما كانت تتجلى في ساعات الجهاد العصبية التي كان يواجهها في كل أدوار حياته
فلما لمح شبح الموت يقترب منه في الأيام الأخيرة ، قال لمن حوله : « لست أخاف الموت ،
لأن الموت حق لا بد منه ، ولكن كل ما كنت أتمناه أن أرى مصر متمتعة بتمام استقلالها »
ولما أيقن أنه سوف يفارق الحياة ، دون أن يرى استقلال بلاده ، استسلم للموت ، وجمع
إخوانه الموجودين حوله ، وأوصاهم بالاتحاد ، وأن يشوا بين أبناء الوطن هذه الروح السامية
التي تحفظ كياناتهم ، وتقرب استقلالهم ، وقال في النهاية : « إني أنا وأولادى وكل عزيز لى
فداء لمصر ، لقد قضيت بعيداً عن مصر سبع سنوات ، فإذا مت فضعوني في صندوق ،
واحفظوني في مكان أمين ، حتى تتاح الفرصة لنقل جثتي إلى وطنى العزيز ، الذى أفرقه
وكنت أود أن أراه »

ثم دخل في دور الغيبوبة ، وأسلم الروح في منتصف الساعة الحادية عشرة من مساء
يوم السبت ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ (٢٢ صفر سنة ١٣٣٨)

تشيع جنازة

في برلين

أبلغ الدكتور عبد العزيز عمران النبأ الفاجع إلى إخوانه المصريين ببرلين ، فاجتمعوا ،
يعروهم الحزن ، ويحز في نفوسهم الألم ، وأخذ يعزى بعضهم بعضا ، وما لبث الخبر أن استفاض
في أنحاء العاصمة الألمانية ، ونشرت الصحف فيها نبأ وفاة الفقيد ، ورثاه كتابها ومحرووها ،
واهتزت الأسلاك البرقية حاملة نعيه إلى مصر وسويسرا والعواصم الأوروبية ، وقرر المصريون
الاحتفال بتشيع جنازة الزعيم ببرلين احتفالاً يليق بمقامه ومنزلته ، ووضع جثمانه بعد تحنيطه
في تابوت من الحديد لى يمكن نقله إلى مصر عند سنوح الفرصة ، عملاً بوصيته
وفي اليوم التالى شيعت الجنازة من المصححة في احتفال مهيب ، سار فيه المصريون ، وعدد
كبير من الشرقيين والألمان ، وكان اليوم ممطرا ، اكفهرت فيه السماء ، وهبت العواصف ،
فكان ذلك مشاركة من الطبيعة في الحزن على الزعيم الراحل

خطبة الشيخ عبد العزيز جاويش

وقبل تحرك الجنازة ، ألقى الشيخ عبد العزيز جاويش ، أمام جثمان الفقيد ، كلمة مؤثرة في
وداعه ، قال :

« أيها السادة : أمام جثة هامدة ، وميت لا يعي ، نحن واقفون ؟ كلا ! . . . ثم كلا ؟
إنما نحن وقوف أمام صفحات من تاريخ الجهاد الأكبر ، في سبيل الحرية البشرية ، في سبيل
الذود عن الحقوق الطبيعية ، للشعوب الإنسانية ، في سبيل مصارعة الأمم القوية ، ذوات
المطامع الأشعبية

« نحن وقوف أمام هذا الراحل الكبير ، الذي كانت حياته مثالا كاملا للمتشبهين ،
وقدوة صالحة للعاملين ، فهامى تلك صفحاتها الناصعة ، ترينا كيف جمع فقيدنا العزيز ، إلى
صلابة العزم ، جهادا لا يوهنه الملل ، ولا يوهيه الكلال ، كما ضم إلى الصراحة البالغة ، في
كتابته وكلامه ، إقداما يستهزى بالغوائل ، ويسخر من كارثات النوازل ، لقد رأينا رحمه الله
يوم ساقه الإنكليز إلى السجن بمصر ، فما كان إذ ذاك أقل ابتساما منه ، يوم فارقه بعد ستة
أشهر كاملة ، قضاها في غيابته وظلماته

« ضيق الإنجليز المذاهب على فقيدنا ، وأخذوا الأبواب والمسالك ، على قلمه ولسانه ،
فلم ير بدا من مفارقة وطنه ، وأولاده وعشيرته ، إذ خرج يلتمس فضاء يسع صيحاته ، التي
ضاق عنها فضاء بلاده ، ووقرت دونها آذان أعدائه

« جاهد رئيس الحزب الوطني في سبيل تحرير بلاده ، وكان يرجو أن لانعاجله منيته ،
قبل أن يراها خالية من ظل الجبارة المقتصبين ، فكنا نحشى وقد سارعت إليه المنون أن
يحزنه حرمانه من نيل أمنيته ، واكتحال عيونه بشمس الاستقلال والحرية ، مشرقة على
ربوع وطنه العزيز ، ولكنا رأينا رحمه الله ، قبيل وفاته قرير العين ، مشروح الصدر ،
إذ أبصر كيف تشيد أمته النجبية ، على ما أقامه هو وسلفه الصالح مصطفى كامل باشا من
الدعائم المتينة ، صرح الحرية والاستقلال ، ذلك الصرح الذي سيعانق يوما ما الأهرام ،
ويدوم ما تعاقب الجديدان

« أبصر الرئيس كيف تبنى أمته الكريمة حياتها الحرة المستقلة ، بما يتساقط من رؤوس
أبنائها ويتمزق من أفلاذ أكباده ، وبما يتدفق من دماء شهدائها ، أبصر فريد كيف
أصبحت قواعد الحزب الوطني الذي يرأسه عقيدة كل فرد من أفراد الأمة ، وغاية كل مجاهد من
رجالها ، أبصر فريد كيف أتحدت كلمة الشعب وتعاقدت خناصره ، إذ ألف الله بين قلوب أحزابه
وطوائفه ، فأصبحوا بنعمة الله إخوانا ، وكانوا على شفا حفرة من النار ، فأنقذهم الله منها ،
أبصر فريد كيف نافس في سبيل الوطن المغدى أطفال الأمة الشيوخ ، ونساؤها الرجال

ومسيحيوها المسلمين ، وكيف تعاشق الهلال والصليب ، واثتلف القرآن والإنجيل ، وتماثق
الشيخ والقسيس

« أبصر فريد بعد أن سدت السبل أمامه وأمام اللجنة الإدارية للحزب في أوروبا ، فلم
يستطيعوا شهود الملاحم الوطنية ، أبصر كيف ترسل الأمة الوفود ، وتريق الدماء في سبيل
نأيدها ونصرتها ، أبصر فريد جميع ذلك ، فلا عجب إذا وجدناه يقابل أمر الله الذي لا مرد
له بذلك القلب الممتلي بالآمال العظام والثقة البالغة من أن سيظهر وطننا العزيز من أعدائه ،
وتحرر رقاب أمتنا العزيزة من أطواق الاستعباد

« وإذا كانت حياة الرجال أيها السادة خيرا للأمم التي يخدمونها ، فكم منهم من أفاد
بعماته بمقدار ما أفاد بحياته ، ليس فريد بتلك الجثة الهامدة ، والنسمة الجامدة ، وإنما هو تلك
النفس الأبية ، والقذوة الصالحة ، والذكرى الطيبة التي سيجدها بلى الأيام ، ويوالي نشرها
انطواء العصور والأجيال ، فطوبى لمن سن سنة حسنة ، وطوبى ثم طوبى لمن اقتدى بالعاملين
« والآن نستودعك الله أيها الرئيس المحبوب ، فم مغمورا برحمة الله وإحسانه ، مزودا
من أمتك بالدعوات الصالحة ، والذكرى العاطرة ، والحب الدائم ، والسلام عليك ورحمة الله
ثم سارت الجنازة إلى مقبرة المسلمين ببرلين ، وهناك حفظ التابوت بكنيسة بالقرب من
المقبرة ، لكي يمكن نقله إلى مصر ، ووضع بجوار جثمان الأمير محمد عبد القادر ، نجل الخديو
عباس ، وألقى البارون أوبنهايم كلمة بالألمانية في رثاء الفقيد ، ونثرت على النعش الزهور
والرياحين المقدمة من وفود المصريين والشرقيين والأوروبيين

وبقي التابوت وديعة لدى حارس الكنيسة ، على أن يسلم إلى الدكتور عبد العزيز عمران
أو إسماعيل بك لبيب ، وظل أصدقاء الزعيم وتلاميذه يزورونه ، ويضعون الأزهار على التابوت ،
وبقي كذلك إلى أن نقل إلى مصر في يونيه سنة ١٩٢٠^(١)

نعيه في مصر

وصل نعي الزعيم إلى مصر بطريق البرق مساء يوم ١٧ نوفمبر ، ونشرت الصحف النبا
الأليم ، فعم الحزن أرجاء البلاد ، ونبه نعيه ضمير الشعب إلى تقدير الزعيم الراحل ، بعد أن
كاد ينسى فضله ، ويغمر ذكره بين أمواج الحوادث ، وأخذت الصحف تؤبنه بما يستحقه

(١) أخذت هذه البيانات عن الدكتور عبد العزيز عمران الذي لازم الفقيد حتى وفاته ، وهو من

خاصة تلاميذه الأوفياء

مقامه في الحركة الوطنية ، وإنا ناشرون هنا نموذجاً من رثاء الصحافة العربية ، ثم الأوروبية
قالت (الأهرام) في نعيه^(١) :

« مات محمد فريد — وكفى باسمه وصفاً لحياته — غريباً عن وطنه ، حباً بذلك الوطن ،
فأحياء موته ، وهو غريب مجاهد ، في قلب كل مصري وكل محب لمصر ، وخلده جهاده
لإنقاذ هذا الوطن في التاريخ ، إلى جانب كل رجل عظيم ووطني كبير في كل أمة من الأمم
« استمات في حب الاستقلال ، فمات وحياة أمته في عنفوان الشباب ، وخفت صوته
وأصوات أمته المهاتفه اليوم هتافه ترتفع إلى الجوزاء ، وتتردد في لابات كل قارة ومصر ،
وتقع من آذانه وهو ذاهب إلى ربه قرير العين بما قدمت يداه ، مثلوج الفؤاد بما رأت عيناه ،
فإذا أرسلت اليوم « الأهرام » دمعة على قبره ، فإنما هي ترسل هذه الدمعة الحرى ، ذاكرة
نهضته في صباه من بين أقرانه ، ليمدها بأرائه وأفكاره ، يوم كانت الكتابة في الصحف تمد
على أمثاله من أبناء الباشوات والعطاء ، عارا يماس الجريمة ، ولكن فريداً — رحمه الله —
حطم تلك القيود ، ونزع إلى الحرية وخدمة الوطن ، بالقول والفعل ، فلم تمنعه الوظيفة عن
الاهتمام بقضية التلغرافات التي أقيمت على المؤيد — وهي تلغرافات السردار كتشتر عن الحملة
المصرية لفتح السودان ، توصل إليها المؤيد فأذاعها وحوكم من أجل إذاعتها فبرى ، فكانت
تلك القضية خاتمة حياته بالوظيفة ، وفاتحة حياته في الخدمة الوطنية ، فإذا تضاربت الآراء في
أمر من الأمور فإنه لا يختلف اثنان في إخلاص محمد فريد لوطنه ، وتفانيه في محبته ، حتى
ذهب اليوم إلى ربه بجمهة ناضرة ، تبكيه مصر ، لأنها فقدت ابناً من أصدق أبنائها إخلاصاً ،
وأكثرهم جهاداً ، وتتعزى عن فقدته بناشئة كريمة ناهضة ، كلها فريد ، وكلها عامل عمله ،
بل كلها مته ذلك العمل الجليل الذي يتطلب شهداءه ، ويريد ضحاياه ، ككل الأعمال الجليلة ،
فإذا ما قلنا اليوم ، والحزن ملء الفؤاد : « هذا رجل مات » ، نقول والصدر منشرج :
« ولكن الرجال فينا غير قليل » ، وموته في ديار الغربة في سبيل الخدمة لأعظم برهان يقام
في هذا الأوان على الذين تكافحهم مصر ويكافحونها ، وتجالدهم السياسة ويجالدونها ، مجالدة
الأبطال ، لا ينظرون إلى الوراء ليقفوا على جثث الشهداء ناديين ، بل ينظرون إلى الأمام ،
وأعينهم قيد أكاليل النصر ، وروح شهدائهم معهم ، لا ترضى عنهم أن تذهب عبثاً ،
وتناجيهم ليرضوها ، ويرروا مفاجعها بإبلاغ مصر أمانها »

وقالت (الاجبشيان ميل :

« انتخب فريد بك رئيسا للحزب الوطني سنة ١٩٠٨ ، عقب وفاة مصطفى كامل باشا مؤسسه ورئيسه الأول ، ومنذ اليوم الذي انتخب فيه وقف كفاءته وثروته ووقته على الغرض الذي ثابر عليه ، ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إنه لو لم يترك خدمة الحكومة عملا بمبادئه الوطنية لوصل إلى منصب الوزارة ، وفي سنة ١٩١١ حكمت عليه محكمة الجنايات بالسجن في قضية كتاب (وطنيتي) المشهورة ، ولم تنته مدة سجنه حتى سافر إلى أوروبا ولم يعد منها بعد ذلك « ولا حاجة إلى القول بأن فريدا كان مخلصا في مبدئه الذي لم يتوان عن العمل على تحقيقه في العشر السنوات الأخيرة ، وكان فوق ذلك أول زعيم وطني بذل ماله في سبيل مبدئه المحبوب ، فكان بذلك مثالا نادرا في الشرق ، وفي مصر على الخصوص ، لمن يفدى مستقبل وطنه بكل ما يملك

« قال له قائل في الليلة السابقة لثولته أمام محكمة الجنايات : ألا تدري أنك على أبواب السجن ! فما كان جوابه إلا أن ابتسم ابتسامة معناها أنه لا يبالي عذاب السجن في سبيل مبادئه ، أو بعبارة أخرى أنه لا يرضن بأداء هذا الثمن أيضا من أجلها « ولسنا نحن من رأى الزعيم الوطني الراحل في مذهبه السياسي ، ولكننا لا نتألك أن نبدي إعجابنا بخلقته وصدق شعوره بالوطنية ، ولا سيما أنه حين بذل كل ما يملك ، لم يكن ينتظر أى مكافأة من أبناء وطنه «

كلمتي في رثائه

وقد شق على نعي المترجم ، وتملكني حزن شديد ، إذ فقدت فيه إمامي في الوطنية ، وشعرت بفداحة المصاب ، وعظم الخسارة التي حلت بالبلاد بوفاته ، في وقت هي أحوج ما تكون إلى إخلاصه ، ووطنيته المنزهة عن الأهواء ، البريئة من المطامع الشخصية ، وكتبت أرثيه في مقالة نشرت في جريدة (مصر) ، بتاريخ ١٩ نوفمبر ، قلت تحت عنوان (إلى الفقيد العظيم والرئيس الراحل الكريم) :

« اليوم تلبس الوطنية المصرية ثوب الحداد حزنا على أبرّ أبنائها وأكبر خدامها ، من بذل في سبيلها حياته وصحته وماله ، ووقف على خدمتها قلمه ولسانه ، وبيانه وجنانه ، مات فريد ، فانطفأ سراج وهاج طالما قرأ المصريون على ضوءه الساطع آيات الإخلاص ، ودروس الشجاعة والثبات ، انطفأت تلك الشعلة الوطنية الفياضة بنور المبادئ العالية ، ذهبت تلك النفس

الكبيرة التي كانت تبعث في القلوب روح المثابرة والإقدام ، روح الأمل والإيمان ، روح التضحية الكبرى ، روح التفاني في خدمة الأوطان

« فإليك أيها الراحل الكريم ، ترسل الأمة المصرية تحيات الوداع ، ممزوجة بالدموع والعبوات ، و عليك تبكي الوطنية المصرية ، ومن أجلك يخفق قلب مصر حزنا وألماً !

« ألا في ذمة الله من تلقيتُ عنه مبادئ الوطنية الأولى ، من كنت أراه في السراء والضراء ، في السفر والحضر ، تحت سماء الوطن أو في المنفى ، رافعا لواء الوطنية ، حاملا في يمينه مصباح الأمل ، يسير به في كل واد ، ومحت كل سماء ، ينظر به إلى الدنيا ، فتصغر في عينه المصائب ، وتتضاءل المتاعب ، في ذمة الله من كان يغالب الدهر ويحتمل الشدائد والمصائب وقلبه مملوء قوة و يقينا ، في ذمة الله من جعل حياته كتابا مقدسا تقرأ فيه الأمة آيات الجهاد في سبيل الوطن

« أيها الفقيد العظيم ! في سبيل الوطن تعبت وشقيت ، في سبيله تعذبت وتغربت ، في سبيله احتملت غضاضة السجون وآلامها ، في سبيله احتملت الشدائد ، وفارقت الأهل والأبناء ، والإخوان والأصدقاء ، في سبيله أخذت تجوب الأقطار ، وتنتقل في بلاد الغربية ، فاحتملت هناك ما احتملت من تقلبات الأيام ، ومتاعب الحياة ، والحنين إلى الوطن العزيز ، كل ذلك وأنت أنت البطل العظيم الذي يرى كل شدة وكل تضحية في سبيل الوطن واجبا مقدسا

« مررت عليك ثمانية أعوام وأنت بعيد عن مصر يجسمك ، ولكنك كنت قريبا منها بقلبك ، فما كان يخفق إلا لها ، وما كان يهتف إلا باسمها ، وما تعبت وتعذبت إلا في سبيل الدفاع عن حقوقها ، وأخيرا لم تستطع قواك البدنية أن تلاحق نفسك العظيمة ، فقعدي بك المرض ، وأعياء الداء الأطباء ، ومع ذلك كنت وأنت في شدة المرض وآلامه تنادي باسم مصر ، وتهتف لها ، كنت تفكر وتكتب ، وتعمل وتجاهد ، إلى أن قضى الله أن تنتقل إلى الرفيق الأعلى ، ففي ذمة الله أيها الفقيد العظيم ! إن حياتك مثل أعلى للمجاهدين في سبيل أوطانهم ، ففي شخصك الكريم تتمثل المثابرة ، والعقيدة الوطنية الراسخة ، وفي تاريخك تتعلم الأمة فضيلة الإقدام ، وتقرأ سطور الإخلاص وإنكار الذات

« فالיום تبكيك أمة عرفت لك فضلك الكبير وجهادك العظيم ، تبكيك وأنت بعيد عنها ، وتذكر وهي حزينه ذلك الصوت العالي الذي كان يرتفع من وراء البحار ، مدافعا عن حقوقها ؛ فيا أسنى على تلك الحياة الكبيرة التي انقضت قبل الأوان ! وواها لتلك الشعلة

الوطنية التي أطفأها الموت وهي تضيء الأرجاء ، وترسل إلى أعماق القلوب أشعة الأمل ،
فتملؤها ثباتاً وإقداماً !

« إيه ياربوع « صارى پار » المطلة على البوسفور ، أيتها الربوع التي قضى بها الفقيد
الكبير شطراً من حياته في منفاه ، وياربى سوبسرا ومدائها التي قضى بها معظم أيام جهاده ،
ويا أندية جنيف ورن وباريس ولندن والاستانة وبرلين واستوكهلم ! شاركي مصر في حدادها ،
واذكري ذلك الراحل الكريم ، فلم سمعت صوته على أعواد المنابر ، منادياً بمبادئ الحق
والعدل ، مدافعاً عن مصر ، يطلب لها وللشعوب الصغيرة الحرية والحياة

« إن حياتك أيها الفقيد العظيم حياة خالدة ، ستبقى نبراساً لأبناء مصر جميعاً

« فسلام عليك يوم جاهدت ، ويوم تغربت ، وسلام عليك يوم انتقلت إلى جوار ربك
الكريم ، سلام عليك كل يوم ترفرف فيه ذكراك على مصر المجاهدة في سبيل حريتها ، سلام
عليك يوم بكلل جهادها بالفوز ، وتحقق فوق ربوعها راية الاستقلال » .

عبد الرحمن الرافعي

١٩ نوفمبر سنة ١٩١٩

بيان الحزب الوطني في نعيه

ونعاه الحزب الوطني في بيان للأستاذ محمد زكي على بك ، سكرتير الحزب ، قال فيه :

« ورد على الحزب نبأ برقي اضطرت منه العقول ، وانفطرت من هوله القلوب ، وتفتتت
الأكباد ، نبأ ينمى المرحوم محمد بك فريد رئيسه الكبير وزعيمه العظيم ، إثر داء أعجز نطس
الأطباء ، وافاه القدر المحتوم في برلين ، حيث انتقل لإجراء عملية جراحية لاستئصال ذلك
الداء الذي لم يشفق على هذه البلاد المنكودة الحظ ، فمجل بحرماتها من جهاده ، وهي في
أشد الحاجة إليه في هذا الوقت المصيب ، فالحزب الوطني يتقدم إلى الأمة الكريمة ، والأسى
ملء القلوب ، والحزن يخمد الأنفاس ، ناعياً أكبر أبنائها نفساً ، وأعظمهم إخلاصاً ،
وأكثرهم برأ ببلاده ، فلقد ضحى ، رحمه الله وأغدق عليه رضوانه ، كل عزيز لديه ، من مال
وبنين ، وصحة وعافية ، واحتمل في سبيل خدمة وطنه ما لا يحتمله مجاهد قبله ، والله نسأل
أن يعوض الأمة بفقده خيراً ، وينزل عليها وعلى آله ورجال حزبه الصبر الجميل ، وهذا واستقام
ليالي المآثم الثلاث بمنزل عائلة الفقيد الكريم بشبرا بشارع رفعت خلف المدرسة التوفيقية

ابتداء من اليوم ، وسيعلمن الحزب الوطنى عن الزمان والمكان اللذين تقام فيهما حفلة التأيين
لإيفاء الراحل الكريم حقه من الرثاء «
سكرتير الحزب
محمد زكى على

من الوفد إلى أسرة الزعيم

ونماه الوفد المصرى فى خطاب أرسلته لجنة الوفد المركزية إلى أسرة الزعيم ، قالت فيه :
« القاهرة فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٩
« إلى أسرة فقيد الوطن المرحوم محمد بك فريد

«الخطب جليل ، والرزم عظيم ، وما المصاب مصاب عائلة وحدها ، وإنما هو مصابنا جميعا ،
هو مصاب الأمة بأسرها ، هو مصاب الوطن الحزين على فقيدته ، فالغزاء للمصريين على بكرة
أبيهم ، ذهب الفقيد ضحية الإخلاص والجهاد ، فكان فى موته بطلا ، كما كان فى حياته ،
كانت حياته مثالا عاليا للمجاهدين الصابرين ، وآية جلية من آيات الإرادة القوية ، والعزيمة
الصادقة ، وقد أبى إلا أن يكون فى موته آيات وعظمت ، فهو بتحملة مشاق النفى ، وبدأه
على الجهاد حتى آخر نسمة من نسمات حياته ، بعيداً عن وطنه وأهله وأصدقائه ، قد رفع رأس
أمته ، وأشهد العالم على أن المصريين يضحون بكل شىء فى سبيل وطنهم وحريةهم واستقلالهم ،
فإذا كانت الأمة قد فقدته فإنها لم تفقد مبادئه وآيات وطنيته ، والدروس السامية التى ألقاها
عليها فى جميع مواقفه ، وبموته تمكن من نفسها مبدأ التضحية فى سبيل الدفاع عن الوطن ،
وفى هذا تخفيف لوقع المصاب على النفوس ، ولما كانت كل أمة تعنى بتخليد ذكرى أبطالها ،
فإن لجنة الوفد ستعمل على القيام بهذا الواجب المقدس ، أمطر الله جدت الفقيد رحمته ، وألهمنا
جميعا نعمة الصبر «

رئيس لجنة الوفد

محمد سليمان

نقل رفاته إلى مصر

يونيه سنة ١٩٢٠

كانت فكرة نقل رفات الفقيد إلى مصر تجول فى خواطر الكثيرين ويرونها فرضا على
المصريين ، واجبا أدؤه ، إذ لا يليق بالأمة أن تدع رفات زعيمها البار بها ، بعيدا عن أرض

الوطن ، بعد أن ضحى بحياته من أجلها ، وجاهد بماله وروحه في سبيلها ، وقد شهدت الأمة
عناية كبرى من الوفد المصرى بنقل رفات اثني عشر طالبا مصريا توفوا في حادثة اصطدام
القطار الذى كان يقلمهم على الحدود الإيطالية النمساوية في مارس سنة ١٩٢٠ ، وبأدر إلى نقل
جثثهم إلى مصر على نفقته — وقام بالواجب في هذا الصدد — ولكنه إلى جانب ذلك لم يفكر



رجل الشهامة والمروءة

الحاج خليل عفيفى

الذى تطوع لنقل رفات الفقيد إلى مصر

في نقل رفات الزعيم الشهيد إلى مصر ، حتى قيض الله رجلا من كبار النفوس ، قام وحده بهذا
الواجب المقدس ، ذلك هو المرحوم الحاج خليل عفيفى التاجر بمدينة الزقازيق
وقد يأخذك الدهش من أن يقوم بهذا الواجب عن الأمة بأسرها فرد ليس من الزعماء
ولا من الرؤساء والكبراء ، وكيف لم يتسابق هؤلاء إلى القيام بهذا العمل ، وهم أجدر به من
سواهم ، ولكن هكذا قدر أن يكون الحاج خليل عفيفى هو الذى يضطلع بهذه المهمة السامية
الجليلة ، فبرهن على أنه كبير فى نفسه ، كبير فى وطنيته ، وقد تطوع إليها من تلقاء نفسه ،
غير متأثر بإيعاز أحد ، أو ملييا دعوة أحد ، بل لبي دعوة ضميره ، ورأى أنه لا يليق أن يبقى

جثمان الزعيم العظيم بعيدا عن مصر ، فاعتزم أن يسافر إلى ألمانيا ويتولى بنفسه وعلى نفقته الخاصة نقل الرفات الطاهر إلى مصر ، جزاء الله خير الجزاء ، وأسكنه فسيح جناته

وكانت المهمة تحتاج إلى شيء كثير من الجهد ، لما اعترضها من عقبات ، ذلها الحاج خليل عفيفي بهمته ووطنيته ، فما ان اختمرت لديه الفكرة حتى نهض لتنفيذها ، فأخذ ترخيصا من الحكومة المصرية بنقل الرفات إلى مصر ، وأبحر من الإسكندرية يوم الجمعة ٥ مارس سنة ١٩٢٠ قاصدا برلين ، عن طريق فرنسا ، ولم يكد يصل إلى باريس حتى علم بنشوب ثورة الدكتور (فون كاب) بيرلين ، فأقام بباريس حتى استقرت الأحوال في العاصمة الألمانية ، ثم سافر إليها فوصلها يوم ٢٨ ابريل

ثم أخذ يسعى في طلب الترخيص له من الحكومة الألمانية بنقل الرفات ، وقد اعترضته في بادئ الأمر ، عقبة شكلية ، وهي صدور قانون في ابريل سنة ١٩٢٠ بعدم جواز نقل جثث المتوفين من ألمانيا إلى بلاد أخرى ، فسعى لدى الحكومة الألمانية في أن تأذن له بتحقيق أمينته ، وساعده في مسعاه الدكتور عبد العزيز عمران واسماعيل بك لبيب ، وسعيا لذلك لدى الحكومة الألمانية ، وكذلك عاونه محمد افندى سليمان التاجر المصرى المقيم ببرلين ، والبارون أوبنهايم

وحدث في خلال إقامته ببرلين أن الحكومة الفرنسية طلبت إلى ألمانيا الترخيص لها بنقل جثمان ضابط فرنسى مات بها ، فأذنت لها الحكومة الألمانية بنقله على سبيل الاستثناء ، فارتكن على هذه السابقة وأعاد الرجاء على الحكومة بأن تأذن له بنقل جثمان الفقيد ، فنجح في مسعاه ، وصدر له الإذن بذلك ، ثم قصد إلى حكومة النمسا لتأذن له بمرور الرفات في بلادها ، فأذنت بذلك ، وحصل بعد جهد من الحكومة الإيطالية على ترخيص بالمرور في بلادها أيضا ، لكي يبحر من ثغر تريستا

وبعد أن تم له الحصول على هذه الرخص ، اتفق والمصريون المقيمون ببرلين على الاحتفال بتشيع رفات الزعيم إلى محطة برلين ، وقد نقل الرفات يوم الجمعة ٢١ مايو سنة ١٩٢٠ (٣ رمضان سنة ١٣٣٨) إلى المحطة ، في جنازة سار فيها جميع المصريين المقيمين بها ، ووضع في عربة خاصة بالقطار ، فسار به إلى تريستا ، حيث أقلته ، الباخرة (حلوان) التي أبحرت يوم ٣ يونيه قاصدة الاسكندرية ، فوصلها صبيحة يوم ٨ يونيه

وقد أبرق الحاج خليل عفيفي إلى الصحف بنبا قيام الباخرة ، فاستعدت الأمة لاستقبال جثمان الزعيم ، وتشيع جنازته في الاسكندرية والقاهرة

وتألفت بالاسكندرية لجنة برعاية صاحب السمو الأمير عمر طوسون ، ورياسة المرحوم أحمد يحي باشا ، للاحتفال بالجنائز عند وصول جثمان الفقيد ، وتبرع الأمير عمر طوسون بجميع نفقات الجنائز ، وانتخبت هذه اللجنة لجنة تنفيذية تمثل صفوة أعيان الاسكندرية وشبابها ، لإعداد معدات الاحتفال ووضع نظامه ، مؤلفة من : محمد فهمى الناضورى باشا ، الأستاذ سعيد بك طليبات ، الأستاذ مصطفى بك الخادم ، محمد بك عثمان ، رمضان بك يوسف ، محمد أفندى صادق أبو هيف ، عبد العزيز بك الغريانى ، المرحوم على بسيونى بك ؛ عبد الحليم أفندى جيمى ، الأستاذ عبد القادر حمزة (باشا) ، الأستاذ محمد حسين العراجى ، الأستاذ سليمان حافظ ، الأستاذ السيد عبد العزيز خضر ، الأستاذ محمد المهياوى . الأستاذ عبد الفتاح الطويل ، الأستاذ محمد حسنى نورى ، أحمد نبيه قبودان ، الأستاذ حامد المليجى ، عبد الله أفندى محمد يوسف ، الأستاذ سليمان أنطون ، الأستاذ محمد عوض جبريل ، عبد الرازق أفندى الحبشى ، أحمد أفندى عبد السلام غالى ، حسن أفندى الجزائلى

وصول الباخرة

وفى الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة والأربعين من صباح يوم الثلاثاء ٨ يونيه سنة ١٩٢٠ ظهرت الباخرة (حلوان) فى عرض البحر ، ودخلت البوغاز فى منتصف الساعة السادسة ، يرفرف عليها العلم المصرى منكسا ، وعلى ظهرها التابوت المحتوى على رفات الزعيم ، وفى الساعة السابعة والدقيقة الخامسة عشرة رست أمام رصيف الجمرى ، فصعد إليها أعضاء لجنة الاحتفال بصحبهم أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطنى ، وحيوا الرفات خاشعين ، وحيوا الحاج خليل عفيف أحسن تحية ، شاكرين له فضله وأريحيته وعمله المبرور

تشيع الجنائز بالإسكندرية

٨ يونيه سنة ١٩٢٠

وفى الساعة العاشرة نقل التابوت من الباخرة إلى زورق بخارى كبير (لنش) يسمى (طير الميناء) ، أعدته مصلحة الموانىء والفنارات ، ونزل به أعضاء اللجنتين ، وسار الزورق إلى رصيف الترسانة ، وهناك خفّ بعض بحارة المصلحة ، فنقلوا التابوت وأكليل الزهر التى عليه إلى الرصيف ، وكان رؤساء وموظفو المصلحة يتقدمهم جروجان بك وكيل النائب عن المدير العام فى استقبال النعش

ووقفت فصيلة من فرقة الكشافة المصرية صفين على الجانبين ، فر النعش ، يحمله بحارة

المصلحة ، وخلفه المستقبليون إلى مسجد سيدى (مجاهد) ، بجوار دار المصلحة ، ووضع
النمش فى وسط المسجد ، وحواليه الأكاليل ، ووقف حرس من الكشافة على أبواب
المسجد ، حتى يحين موعد سير الجنازة ، وانصرفت لجنة الاحتفال تنظم جلوس المشيعين فى
السرادق ، فأعدت أماكن خاصة لكل طائفة منهم ، وأماكن لوفود العاصمة والأقاليم ، فجاء
من القاهرة وفد من لجنة الوفد المصرى المركزية ، ولجنة الحزب الديمقراطى ، وبعض وفود
أخرى ، ووفد من الزقازيق برئاسة المرحوم الأستاذ أحمد وجدي ، ووفد من المنصورة ، مؤلف
منى ومن حسين هلال بك ، وعلى عبد الرازق بك ، ومحمود بك نصير ، والأستاذ عبد الوهاب
البرعى ، وعبد العزيز بك أبو سعده ، والحسينى افندى العسقلانى ، والأستاذ محمود موسى ،
واسماعيل افندى حسين ، ووفد من طنطا برئاسة الأستاذ مصطفى الشوربجى ، ووفد من
دمهور برئاسة المرحوم على بك بسيونى ، وقد اشتركت هذه الوفود فى تشييع الجنازة
بالإسكندرية والقاهرة

وقبيل الساعة الثالثة مساءً أقبل المشيعون جماعات ووحداً ، فجلسوا فى الأماكن المعدة
لهم ، ودعى الأمير عمر طوسون والعلماء والقسس ، وأعضاء لجنة الاستقبال ، ولجنة الحزب
الوطنى ، ولجنة الوفد ، ولجان الوفود الأخرى إلى دار الفنارات ، وأعدت لهم الكراسى لجلوسهم
وفى منتصف الساعة الرابعة تحرك موكب الجناز ، وكان مشهداً عظيماً لا يأتى البصر على
آخره ، وازدحمت الشوارع التى مر بها بالجموع الزاخرة من المودعين والتفرجين ، وسار
المشيعون تتقدمهم موسيقى سمو الأمير عمر طوسون ، فوسيقى فرقة الكشافة ، تتبعها فرقة
الكشافة ، فطلبة مدارس الإسكندرية بالترتيب الآتى : مدرسة المعلمين الأولية ، المعاهد
الدينية ، المدارس الأهلية ، مدرسة الثغر الحرة ، المدارس الأجنبية ، المدرسة الكاملة ،
مدارس العروة الوثقى ، مدرسة الأقباط ، مدرسة الجمعية الخيرية الإسلامية ، مدرسة محرم بك ،
مدرسة رأس التين ، المدرسة العباسية ، وفود مدارس مصر والأقاليم ، وكان يتخلل طلبة
المدارس أعلامها ، وأكاليل الأزهار ، وتبع الطلبة وفود الضباط ، فنمش الزعيم ، فأمرته ،
فالعلماء والرؤساء الروحانيون ، فالأمير عمر طوسون ، وأعضاء لجنة الاحتفال ، وأعضاء الحزب
الوطنى ، ولجنة الوفد المركزية ، والحزب الديمقراطى ، فوفود الأقاليم ، فرجال القضاء والمحاماة ،
والأطباء ، والمهندسون ، والصحفيون ، وأساتذة المدارس ، فالجاليات الأجنبية ، والتجار ،
وأعضاء الهيئات الماسونية ، وأعضاء مجالس إدارة الجمعيات الخيرية ، وموظفو المصالح الأميرية ،
فموظفو المصالح الأهلية ، ووكلاء المحامين ، ونقابة تجار التجزئة ، ومستخدمو المحلات التجارية ،

فالطوائف بالترتيب الآتى : مستخدمو ميناء البصل ، القبانية ، عمال المكابس العمومية الحرة ، نقابة المختلطة لأصحاب عربات الركوب والحوزية ، نقابة سائقي السيارات ، نقابة المطابع ، نقابة الأحذية ، عمال حدائق المجلس البلدى ، نقابة الصنائع المصرية ، نقابات النقاشين والسمكرية ، وبائى الصحف ، وعمال شركة المياه ، وهندسة السكة الحديدية ، ووابورات القبارى ، نقابة الجزارين ، عمال تربية الأشجار بالرمل ، عمال شركة الغزل ، وشركة الغاز ، عمال السجائر والدخان ، وطوائف أخرى .

وسارت الجنازة من باب الفنارات إلى شارع البحرية ، فشارع رأس التين ، فشارع وكالة الليمون ، فشارع سوق الطباخين ، فشارع فرنسا ، فيدان محمد على باشا ، فشارع شريف باشا ، فشارع رشيد ، فشارع نبي الله دانيال ، إلى محطة مصر ، وانتهى هناك موكب الجنازة ، ووضع النعش في عربة خاصة من عربات القطار الذى كان محمداً لسفره منتصف الساعة الحادية عشرة مساءً ، فوصل العاصمة في صباح اليوم التالى ، وسافر من الإسكندرية إلى العاصمة الأمير عمر طوسون ، ووفود الأقاليم ، وأعضاء لجنة الحزب الوطنى ، ولجنة الوفد المركزية ، ولجنة الحزب الديمقراطى ، للاشتراك فى تشييع الجنازة بالقاهرة

تكريم رفات الزعيم

فى طريقه إلى العاصمة

وكان القطار المقل لرفات الزعيم ، كلما مر بمدينة يهرع جماهير الوطنيين ليلا إلى ردهة المحطة لاستقباله ، حاملين الأعلام مجللة بالسواد ، هاتفين بذكراه ، مترجمين عليه ، إلى أن يسير القطار مشيعاً بالقلوب والأبصار

فى دمنهور

فلم تكذب حين الساعة الواحدة بعد منتصف الليل ، حتى احتشد الجمهور فى المحطة لاستقباله ، ووقفوا فى خشوع أمام العربة التى بها الرفات الطاهر ، هاتفين بذكريى الفقيد ، وكانت المدينة منذ الصباح يبدو عليها سيما الحداد والتأثر العميق ، والأعلام المصرية منكسة على محال التجارة ، مجللة بالسواد ، وقد سافر وفد كبير من أعيانها إلى الإسكندرية للاشتراك فى تشييع الجنازة

في طنطا

ولم يكد الطنطاويون يعلون بالموعد الذي يمر فيه القطار ، حتى استعدوا لاستقباله ، وأعدت اللجنة التي نظمت الاحتفال موسيقى كبيرة تعزف بألحان الحزن ، وما وافت الساعة الثانية بعد منتصف الليل ، حتى أقبل القطار وقد غصت المحطة بنحو ألفين من الطلبة والموظفين والأعيان والتجار وغيرهم ، فبدت على الحاضرين علام الخشوع والتأثر ، وترحموا على الفقيد وهتفوا بكراه حتى تحرك القطار ، ثم سار الجميع في موكب كبير ، والموسيقى تعزف أمامهم بألحان الحداد ، حتى بلغوا الجامع الأحمدي ، حيث صلوا ركعتين على روح الفقيد

في بنها

ووصل القطار بنها في نحو الساعة الرابعة صباحا ، وكانت ردهة المحطة غاصة بجماهير المحتشدين ، الذين جاءوا لتحية الفقيد ، فوقفوا في خشوع وتأثر ، وألقى الأستاذ مرسى شاكر الطنطاوي هذه الأبيات :

لتحي ذكراك يا فريد وليحي تاريخك المجيد
من ذا يباريك في المعاني وفي يد صنعها حميد
قد عشت حرا وممت حرا فأنت أنت الفتى السعيد
جاهدت صرف الخطوب تي لان لآياتك الجود
فكن على مصر في أمان إنا على العهد لا نعيد

وكان المجتمعون يرددون هذه الأبيات شطرا شطرا ، فكانت تحية بليغة لروح الزعيم

تشيع جنازة في العاصمة

٩ يونيه سنة ١٩٢٠

وصل القطار إلى محطة العاصمة في الساعة الخامسة من صبيحة يوم الأربعاء ٩ يونيه (٢٢ رمضان سنة ١٣٣٨) ، فوضع النعش في مستودع الأمانات بالمحطة ، إلى أن يحين موعد تشيع الجنازة

وأصبحت العاصمة والحركة فيها غير عادية ، فقد استعد الجميع لاستقبال رفات الزعيم ، وتقاطرت الوفود من الأقاليم ، وازدحمت الطرق بالناس ، وأقل أكثر الدواوين والمصالح

أبوابها ، وعطلت المدارس الأهلية ، والمعاهد الدينية ، وكثير من المصانع ، كل ذلك استعدادا للاحتفال بتشييع الجنازة ، وفي منتصف الساعة الحادية عشرة قدم أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطني إلى المحطة ، وأخذوا في تنظيم سير الموكب ، وما وافت الساعة الأولى بعد الظهر حتى أخذت الجماهير تتسابق إلى ميدان المحطة لتشارك في الموكب ، ووقفت كل طائفة في المكان المعد لها ، وكان الناس محتشدين على امتداد شارع كامل (ابراهيم باشا الآن) وميدان الأوبرا (ابراهيم باشا) وشارع محمد علي ، وغيرها من الشوارع التي اجتازها الموكب ، وفي القهوات العامة والمشارب القائمة في تلك الشوارع ، وشرف المنازل والأندية والفنادق ، وفي كل موضع قدم ، متكديسين صفوفًا ، متراصين أوفًا ، وأقفلت الدكاكين على امتداد هذه الطرق ، ورفعت على الكثير منها شارات الحداد ، والأعلام المصرية والأجنبية ، منكسة مجللة بالسواد ، وكان الشرطة منتشرين يحفظون النظام ، ويمنعون الزحام ، وفي الساعة الثالثة إلا ربعًا مررت كخطف البرق فرقة من راكبي الدراجات لإفساح الطريق ، تمهيدا لسير الموكب ، وكانت تحمل أعلاما سوداء وتلت هذه الفرقة ثلة أخرى ، وكانت فرقة من فرسان الكشافة تنظم صفوف الحاشدين على جانبي كل طريق ، وبعد هنيهة عادت تلك الفرقة وسارت في طليمة الموكب ، يتلوها صف من فرسان البوليس المصري ، فكشافة المدرسة الخيرية الإيرانية بموسيقاها تعزف ألحان الحداد ، فكشافة مدرسة وادي النيل الثانوية ، فكشافة المصرية بشبرا ، تتقدمها موسيقاها وحملة الإشارات ، فكشافة مدرسة التوفيق ، فكشافة المدرسة الإلهامية ، فرقة كشافة المستقبل ، فكشافة مدرسة عابدين الأميرية ، فكشافة مدرسة عباس الأميرية ، فكشافة المدرسة المحمدية الأميرية ، وكل منها تعزف موسيقاها ، وبلى فرق الكشافة النقابة العامة لعمال شركة السكة الحديد الكهربائية وعين شمس ، فنقابة سائق السيارات وعمالها ، فنقابة الحوذانية العامة ، فالنقابات المختلطة لأصحاب عربات الركوب بالإسكندرية ، فنقابة الحلاقين بالقاهرة ، فنقابة عمال السجاير ، فنقابة عمال الغسيل والكي ، تحمل صورة مكبرة للفقيد العظيم ، موضوعة في إطار بديع مطرف بالزهر ، فنقابة عمال الأحذية فنقابة الطهارة ، فنقابة عمال النسيج وملحقاته فنقابة الخيامية ، فنقابة عمال الصنائع اليدوية ببولاق ، فنقابة عمال النور ، فنقابة عمال الصاغة بالقاهرة ، فنقابة عمال النحاس ، فنقابة عمال النور الأبيض ، فشركة التعاون المنزلي لعمال طيلون ، وجماعة العمال المتحدة بباب الشعرية والخليفة ، فجماعة تضا من العمال رافعة صورة الفقيد الكريم ، فنقابة عمال وموظفي إنارة السكة الحديدية المصرية ، فاللاحون ، بلى هذه

النقابات والجماعات طلبة المدارس على الترتيب الآتي : طلبة المدرسة الإيرانية الابتدائية يحملون
طاقات الزهر ، فدرسة التوفيق القبطية الابتدائية ، فمدارس السلطان حسين والسليحدار ،
فدرسة رقي المعارف بشبرا ، حاملة صورتي فقيدى الوطن المرحومين مصطفى كامل ومحمد فريد ،
فدرسة راتب باشا ، فدرسة محمد علي الأميرية ، فالجمالية الأميرية ، يحمل تلامذتها أ كاليل
الزهر ، فالمدرسة الحسينية ، فالنجاسين ، فباب الشعرية ، فالتحضيرية الكبرى ، فدرسة
عابدين الأميرية ، فالحمدية ، فالقربية ، فالعقادين ، فدرسة الجيزة ، فدرسة مصر الصناعية
الأميرية ، فكلية مصطفى كامل ، فالإعدادية يحمل طلبتها صورتي الفقيدين العظيمين ،
فالخيرية الإيرانية ، فالرشاد ، فالاتحاد الوطني ، فصدق الوفاء يحمل طلبتها صورتي كبيرتين
لكل من الفقيدين الكريمين ، فالتوفيق القبطية الثانوية ، فباب الحديد الثانوية ، فالإلهامية
الثانوية ، يحمل طلبتها طاقات الزهر ، فالمدرسة التوفيقية يحمل طلبتها إكليلا كبيرا من الزهر
الأبيض ، فالمدرسة الخديوية ، فالفنون الجميلة ، يحمل طلبتها صورة الفقيد الكريم بين علمين
مصريين وطاقات من الزهر ، فالفنون والزخارف المصرية ، فالفنون والصنائع ، فالمحاسبة
والتجارة المتوسطة ، تحمل كل منها إكليلا بديعا ، فالزراعة المتوسطة بالمشهر ، فدرسة
الحقوق ، يحمل طلبتها الأكاليل ، فدرسة الهندسة يحمل طلبتها صورة الفقيد العظيم وإكيلين
من الزهر الأبيض ، ويتقدمهم علم مصرى مكتوب عليه اسم المدرسة ، فدرسة المعلمين العليا ،
فالتجارة العليا وخريجوها ، فالزراعة العليا ، وأمام كل منهما علمها الكبير وعدة طاقات من
الزهر ، فدرسة الطب ، فطلبة الأزهر ، يحملون علما مكتوبا عليه : « ومن يخرج من بيته
مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت ، فقد وقع أجره على الله » ، و « لتحي ذكرى
العاملين » ، فدرسة المعلمين الأولية بالقاهرة ، فدرسة معلمى الكتاتيب التابعة لمجلس مديرية
الجيزة ، فأعضاء المحفل الماسونى يتقدمهم البناء الأعظم ، فنقابة كتبة المصالح الأهلية ، فنقابة
الممثلين ، فوظفو وزارة المعارف العمومية ، فوزارة الحربية يحمل موظفوها علماً مصرياً ،
فصلحة الصحة تحمل بساط رحمة مكتوباً عليه : « الاستقلال التام لمصر والسودان » ،
فحكمة استئناف مصر الأهلية تحمل صورة مكبرة للفقيد العظيم ، فوزارة المالية
فالمطبعة الأميرية ، فوظفو القسم الميكانيكى بمصلحة السكة الحديدية ، فنقابة موظفي تلفرافات
الحكومة ، ومعهم السعاة بدرجاتهم ، فنقابة معلمى المدارس الأولية بمجلس مديرية القليوبية ،
فنادى موظفي البريد المصرى ، فنادى منتخب المدارس للآداب والألعاب ، يحمل أعضاؤه
صورة كبيرة بديعة ، فنادى التمثيل الحديث ، فالنادى الفنى ، يحمل كل منهما صورتي للفقيد

العظيم ، فجماعة الإصلاح الأدبي تحمل صورة منقوشة على قدة من نسيج ، فنادى خريجي مدرسة المحاسبة والتجارة المتوسطة يحمل أعضاؤه صورة كبيرة بديعة بين طاقتين من الزهر على شكل هلالين ، فجماعة الإصلاح الخيرية بببلا غربية ، فوفد مديرية الجيزة يحمل علماً مصرياً بديعاً ، فنادى المعارف ، فنادى النجم الأبيض ، فوفد مدينة طنطا يحمل كل منها علماً جميلاً وصورة بديعة ، فنادى المتحف الفنى يحمل اثنان من أعضائه صورة مكبرة للفقيد وتمثالاً نصفياً صنعه المثال محمود مختار ، وأصلح ما تلف منه الرسام يوسف طاهر ، وهرماً خشبياً عليه صورة الفقيد فى إطار مذهب مكتوب على أحد جانبيه : « المثل الأعلى للتضحية الوطنية » ، فالفرقة الأولى للفتاة المصرية فى الإسعاف ، وفرقة كشافة الاعدادية ، فالمدرسة الحربية ، فالبوليس ، فحملة الأكاليل ، وهم من الضباط المصريين ، فنعش الفقيد العظيم ملفوفاً فى العلم المصرى ، ومحوطاً بفرقة من البوليس وضباط الجيش ، وقد تناوب حملة ستون عاملاً ، انتدبتهم جمعية تضامن العمال ، فالحاج خليل عفيفى ، فأسرة الفقيد العظيم ونجده الأستاذ عبد الخالق فريد ، فالعلماء والرؤساء الروحانيون ، فسمو الأمير عمر طوسون ، فأعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطنى ، ولجنة الوفد المركزية ، ووفود الأقاليم ، وهى وفد دمنهور ، ووفد طنطا ، ووفد المنصورة ، ووفد الزقازيق ، ووفد من بورسعيد برئاسة على بك لهيطة ، وكبار المشيعين ، وكان من بينهم الأمير اسماعيل داود ، وعبد الخالق ثروت باشا ، واسماعيل صدق باشا ، وجعفر ولى باشا ، وأحمد حشمت باشا ، وإسماعيل أباطه باشا الخ ، فالحامون يتقدمهم الققيب مرقس بك حنا ، فالأستاذ شالوم بالنيابة عن نقابة المحامين لدى المحاكم المختلطة ، فجماهير المشيعين لا يحصى لهم عدد ، فسيارات المشيعات من العقائل والسيدات والآنسات ، تسير مثنى مثنى ، وفى أولها أسرة الفقيد ، وفى الثانية لجنة تأيينه من السيدات ، تليها بقية السيارات ، فصف من مشاة البوليس ففصيلة من الفرسان واستمر الموكب سائراً على هذا الترتيب ماراً بشارع كامل (ابراهيم باشا الآن) ، فميدان الأوبرا (ابراهيم باشا) ، فشارع محمد على ، وبعد الصلاة على الفقيد فى جامع قيسون ، استأنف الموكب سيره إلى مدفن العائلة بجوار السيدة نفيسة ، حيث أنزل جثمانه إلى مرقده الأخير ، وتليت على الضريح الطاهر القصيدة العصماء ، التى نظمها أمير الشعراء شوقى بك ، ثم عاد المشيعون بيبكون من أعماق قلوبهم الراحل العظيم

قصيدة شوقي

التي تليت على ضريح الفقيد

كل حى على المنية غادى تتوالى الركابُ والموتُ حادى^(١)
ذهب الأولون قرناً قرناً لم يدم حاضرٌ ولم يبق بادية^(٢)
هل ترى منهمو وتسمع عنهم غير باقى مآثرٍ وأيادى
كرة الأرض كم رمت صولجانا وطوت من ملاعب وجياد
والغبار الذى على صفحاتها دورانُ الرحي على الأجساد
كل قبر من جانب القفر يبدو علمَ الحق أو منار المعاد
وزمام الركاب من كل فج ومحط الرحال من كل وادى
تطلع الشمس حيث تطلع نضجاً وتُنحى كمنجل الحصاد
تلك حمراء فى السماء وهذا أعوج النصل من مراسم الجلال
ليت شعرى تعمداً وأصرّاً أم أغانا جناية الميلاد
كذب الأزهران^(٣) ما الأمر إلا قدر راعٍ بما شاء غادى
ياحماما ترنمت مسعدات وبها فاقة إلى الإسعاد
ضاق عن ثكلها البكا فتغننت رُبُّ ثكل سمعته من شاد
الأناة الأناة كل أليف سابق الإلف أو ملاقى انفراد
هل رجعتن فى الحياة لفهمن إن فهمن الأمور نصفُ السداد
سَقَمٌ من سلامة وعزاة من هناء وفُرقة من وداد
يُجتنى شهدها على إبر النخل ويمشى لوردها فى القناد
وعلى نائم وسهرانٍ فيها أجلٌ لا ينام بالمرصاد
لُبدٌ صاده وأظن النسرة من سهمه على ميعاد
ساقاة النعش بالرئيس رويدا موكبُ الموت موضعُ الاتقاد
كل أعواد منبر وسرير باطل غير هذه الأعواد

(١) الحادى هو الذي يغنى للقافلة فتشط فى سيرها

(٢) الحاضر ساكن الحضر ، والبادى ساكن البادية

(٣) الشمس والقمر

تستريح المطى يوماً وهذى تنقل العالمين من عهد عاد
لا وراء الجياد زيدت جلالاً منذ كانت ولا على الأجياد
أسألم حقيبة الموت ماذا تحتها من ذخيرة وعتاد
إن في طيها إمام صفوف وحوارى نية واعتقاد
لو تركتم لها الزمام لجاءت وحدها بالشهيد دار الرشاد
انظروا هل ترون في الجمع (مصراً) حاسراً قد تجملت بسواد
تاج أحرارها غلاماً وكهلاً راعها أن تراه في الأصفاء
وسدوه التراب نضو سفار في سبيل الحقوق نضو مهاد
واركزوه إلى القيامة رحماً كان للحشد والندى والطراد
وأقرؤوه في الصفايح عضبا لم يدن بالقرار في الأغماد

نازحَ الدار أقصر اليوم بين وانتهت محنة وكفت عوادي
وكفى الموت ما يخاف وترجو وشقى من أصادق وأعادي
من دنا أو نأى فان المنايا ضاية القرب أو قصارى البعاد
سر مع العمر حيث شئت تؤوبا وافقد العمر لا تؤب من رقاد
ذلك الحق لا الذى زعموه فى قديم من الحديث مُعاد
وجرى لفظه على ألسن الناس ومعناه فى صدور الصّعاد
يتحلى به القوى ولكن كتحلى القتال باسم الجهاد

هل ترى كالتراب أحسن عدلاً وقياما على حقوق العباد
نزل الأقوياء فيه على الضعفى وحل الملوك بالزهاد
صفحات نقيه كقلوب الرسل مفسولة من الأحقاد

قم إن اسطعت من سريرك وانظر سر ذلك اللواء فى الأجناد
هل تراهم وأنت موف عليهم غير بنيان ألفة واتحاد
أمة هيئت وقوم نخير الدهر أو شره على استعداد
مصر تبكى عليك فى كل خدير وتصوغ الرثاء فى كل ناد

لو تأملتها لراعك منها غرّة الير في سواد الحداد
منتهى ما به البلاد تعزى رجل مات في سبيل البلاد
أمهات لا تحمل الشكل إلا للنجيب الجرىء في الأولاد
(كفرىد) وأين ثانى فريد أى ثان لواحد الآحاد؟
الرئيس الجواد فيما علمنا وبلونا وابن الرئيس الجواد
أكلت ماله الحقوق وأبلى جسمه عائد من الهم عادى
لك فى ذلك الضى رقة الروح وخفق الفؤاد فى المّواد
علة لم تصل فراشك حتى وطئت فى القلوب والأكباد
صادفت قرحة يلامها الصبر وتأبى عليه غير الفساد
وعد الدهر أن يكون ضامدا لك فيها فكان شر ضامد
وإذا الروح لم تنفّس عن الجسم (فبقراط) نافخ فى رماد

تخليد ذكرى الفقيد

مستشفى محمد فريد للعالم

قرر الحزب الوطنى فى أواخر نوفمبر سنة ١٩١٩ إنشاء مستشفى للعالم باسم « مستشفى محمد فريد » ، تخليدا لذكرى الفقيد ، واختار محمد بك أحمد الشريف (عضو مجلس الشيوخ فيما بعد) أمينا لصندوق اللجنة التى عهد إليها بجمع الاكتتابات لهذا المشروع وقد جمع للمشروع نحو خمسة آلاف جنيهه أودعت بنك مصر ، واستثمرت اللجنة هذا المبلغ فى شراء سندات دين موحد ، فتضاعف على مرّ السنين من أرباحها ، ومن ثمن بيعها فى وقت ارتفاع أسعارها ، حتى بلغ ١٠٤٣٨ جنيهه عشرة آلاف وأربعمائة وثمانية وثلاثين جنيهه فى سنة ١٩٣٧ ، ثم رأت اللجنة أن هذا المبلغ لا يكفى لإنشاء المستشفى ، فقررت أن تساهم به فى تأسيس مستشفى الجمعية الخيرية الإسلامية بالمعجزة ، على أن يخصص قسم منه باسم الفقيد ، يعالج فيه العمال مجاناً ، وتم الاتفاق بين اللجنة والجمعية فى ٦ يونيه سنة ١٩٣٧ ، على أن تتسلم الجمعية هذا المبلغ مقابل تخصيص نصف الدور الأول من المبنى الرابع الواقع فوق العيادة الخارجية ، والمواجه للنيل ، لعله « مستشفى ذكرى المرحوم محمد فريد » ، وإقامة تمثال نصفى للفقيد فى هذا القسم ، وتسلمت الجمعية المبلغ فى ١٢ يوليه سنة ١٩٣٧ ، وصار الجناح المتفق عليه مسمى باسم الفقيد

الفصل الخامس عشر

رثاء الزعيم

وحفلات التأبين

تجلى تقدير الأمة للزعيم الراحل في المرائى التي جادت بها قرائح الكتاب والشعراء والخطباء على صفحات الجرائد ، أو الحفلات والمجتمعات ، وقد صدرت هذه المرائى عن إخلاص صادق في تقدير الفقيد ، ومعرفة لفضله العظيم ، لأن أحداً لم يكن يقصد من رثائه التقرب إلى فرد ، أو ذى جاه ، أو هيئة أو سلطة يتنعمى النفع على يدها ، فكانت المرائى فيه فيض الإخلاص والشعور العميق بتكريم الوطنية والتضحية

حفلة جنيف

هي أول حفلة أقيمت لتأبينه ، إذ اجتمع الوطنيون المصريون في مدينة جنيف بفندق السلام يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٩ ، وتماقب الخطباء ، فخطب في الاجتماع كل من : الدكتور يحيى أحمد الدرديرى ، والأستاذ على بك الشمسى (باشا) ، والأستاذ عوض البحرأوى (بك) والدكتور محمد توفيق ، وعددوا مآثر الزعيم ، ورد عليهم الأستاذ أحمد فريد بك شاكرأ بالنيابة عن أسرة الفقيد

حفلة الأربعين

التي أقامها الحزب الوطنى

وأقامت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى حفلة تأبين الفقيد يوم الأربعين لوفاته (الجمعة ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٩) بمدفن مصطفى كامل ، فوافت الساعة التاسعة صباحاً حتى امتلأ فناء المدفن بالألوف من الذين جاءوا من العاصمة والأقاليم لحضور الحفلة ، وافتتحت بتلاوة آى الذكر الحكيم ، ثم وقف الأستاذ محمد زكى على بك سكرتير الحزب الوطنى ، وألقى كلمة شكر فيها الحاضرين على حضورهم الحفلة ، وتلا خطاباً من الشيخ عبد العزيز جاويش يصف فيه الأيام الأخيرة للفقيد

خطبة على فهمى كامل بك

ثم وقف على فهمى كامل بك وكيل الحزب الوطنى ، وألقى خطبة جاء فيها :

« أيها السادة : ما اجتمعنا فى هذه الساعة وفى هذا المكان إلا لنعرض تاريخ رجل من رجالنا ، وزعيم من زعمائنا ، وبطل من أبطالنا ؛ هو المرحوم محمد بك فريد زعيم الحزب الوطنى ورئيس الأمة المصرية ، مات رحمه الله تلك الموتة التى عرفتموها ، بعيداً عن وطنه وأهله ، مات بعد أن حرم نسيم مصر ثمانى سنوات كاملات ، حباً فى تحرير النيل وواديه ، وعملاً لتحقيق أمانى أمته وأمانيه ، مات غير آسف على فراق أهل أو مال أو بنين ، أو أية نعمة من نعم الحياة ، مات فى ميدان الجهاد مرتاحاً مسروراً ، لأنه أدى واجب الوطن فوق ما يجب ، وقد سمع صوت أمته ينبعث عالياً من وادى النيل فيهب دويه العالمين القديم والجديد ، لفظ آخر نفس من أنفاس الحياة داعياً لأمته العزيزة لديه بالتوفيق لنيل الحرية والاستقلال

« لقد مات فريد يا مصطفى ! مات خليفتك الذى أقسم أن لو انتقل فؤاده من الشمال إلى اليمين ، أو تحولت الأهرام عن مكانها المكين ما تغير له اعتقاد أو تبدل مبدأ ، فبر بقسمه ، وكان من المخلصين

« مات بعد أن ترك خلفه آلاف الآلاف من ذوى العزائم الماضية ، والههم الكبيرة ، هؤلاء الذين تنبأت يا مصطفى ببعثهم قبيل موتك ، فكان تنبؤك اليوم حقيقة لا مرء فيها ، مات ليلحق بك ، وليسكن معك جنة الأبرار المتقين

« وهب فريد قوته وماله وعمره لخدمة أشرف مبدأ فى الوجود ، مبدأ إنهاض الأمة واسترداد مجد الوطن ، فهل نحن على دربه سائرون ؟ أجل ! لقد اتفقنا جميعاً بمجد وهمة وعزيمة أرسخ من الجبال الشم على أن نكون قلباً واحداً فى القول وبدأً واحدة فى العمل »

خطبة مندوب غبطة البطريرك

ثم وقف الأب حنا أحد أعضاء الوفد القبطى الذى اشترك فى الاحتفال وقال :

« أفتتح كلمتى «بسم الله الرحمن الرحيم» ، وبمخاطبتكم «السلام عليكم ورحمة الله وبركاته» فردّ القوم التحية ، ثم قال : إنه دخل مكان الاحتفال يذكرى الأربعين مرتين وهو باك وكانت المرة الأولى يوم وفاة الرئيس الأكبر مصطفى الذى عرفه قبل أن يكون قسيساً ،

وجالسه مراراً ، وحادثه تكرر ، فوجد فيه كل صفات الرجولة ، وأما المرة الثانية فهي موقفه لرثاء البطل فريد ، الذي ترك مناصب عالية غير آسف عليها خدمة لمصر ، ثم قال : « أبكي الذي كان بالحق فريداً »

ومرد الأب الجليل حادثة وقعت للسيد المسيح عليه السلام ، يوم تألب الرومان عليه وعلى قومه الذين كانوا يبكون من أجله ، فقال لهم : « لا تبكوا على بل ابكوا على أنفسكم »
وذكر الأب الجهاد الوطني السلمى المشروع ، وتكلم بإسهاب عن الاتحاد ، وحث القوم على التضامن فى سبيل العمل باخلاص ، لتحقيق الآمال ، ودعا الله سبحانه وتعالى أن يديم الاتحاد ، وأن ينجح المقاصد ، فأمن الحاضرون

وقبل أن يترك مكانه ذكر أن غبطة البطريك كان يود من صميم فؤاده الحضور بنفسه للاشتراك فى الاحتفال ، ولكن شيخوخته وضعف صحته منعتاه ، فأتاب عنه الوفد المشار إليه

قصيدة حافظ ابراهيم

ووقف فى ختام الحفلة شاعر النيل حافظ ابراهيم وألقى بصوته الجمهورى قصيدته العصماء فى رثاء الفقيد ، قال :

من ليوم نحن فيه من لعدو ؟ مات ذو العزمة والرأى الأسد
حل (بالجمعة) حزن وأسى ومشى الوجد إلى (يوم الأحد^(١))
وبدا شعرى على قرطاسه لوعة سالت على دمع جمد
أيها النيل لقد جلّ الأسى كن مداداً لى إذا الدمع نفذ
واذنبى يا زهرة الروض ولا تبسّمى للطل فالعيش نكد
والزم النوح أيا طير ولا تبتهج بالشدو فالشدو حد^(٢)
فلقد ولى (فريد) وانطوى ركن مصر وفتاها والسند

خالد الآثار لا تخش البنى ليس يبلى من له ذكر خلد
زرت (برلين) فنادى سمها نزلت شمس الضحى برج الأسد
واختفت شمسك فيها وكذا تختفى فى الغرب أقرار الأبد

(١) كنى بيوم الجمعة والأحد عن المسلمين والمسيحيين

(٢) الحدد : الحرام الذى لا يحل أن يرتكب

يا غريب الدار والقبر ويا
وحساما فلّ حديه الردى
قل (لصب النيل^(١)) إن لاقيته
إن مصرأ لا تنى عن قصدها
جئتُ عنها أحمل البشرى إلى
فاسترح واهناً ونم في غبطة
سلوة النيل إذا ما الخطب جد
وشهاباً ضاء وهنا ونمجد
في جوار الدائم الفرد الصمد
رغم ما تلقى وإن طال الأمد
(أول البانين^(٢)) في هذا البلد
قد بذرت الحب والشعب حصد

آثر النيل على أمواله
يطلب الخير لمصر وهو في
ضارب في الأرض يبنى ماربأ
لم يعبه أن تجنى دهره
يستجم العزم حتى إن بدت
فهو لا يثنى عناناً عن منى
فأباديه إذا ما أنكرت
وقواه وهواه والولد
شقوة أحلى من العيش الرغد
كلا قاربه عنه ابتعد
رُب جيد حاد عن مجراه جد^(٣)
فرصة شد إليها وصمد
وهو هجيره (من جد وجد)
إنما تنكرها عين الحسد

فقدت مصر (فريداً) وهى فى
فقدت مصر (فريداً) وهى فى
فقدت منه خيراً حولاً
لم يكد يُمتعها الدهر به
لितه عاش قليلاً فترى
ويح مصر بل فويحاً للثرى
كم تمنى وتمنى أهله
موطن يعوزها فيه المدد
لهوة الميدان والموتُ رصد
وهى والأيام فى أخذ ورد^(٤)
فى ربوع النيل حياً لم يكد
شعب مصر عينه كيف أحمد
إنه أبلغ حزناً وأشد
لو يوارى فيه ذياك الجسد

لهفَ نفسى هل (بيرلين) امرؤ فوق ذاك القبر صلى وسجد

(١) و (٢) يربد مصطفي كامل

(٣) الجد (بالكسر) الاجتهاد ، وبالفتح الحظ ، والمعنى : رب اجتهاد أخطأه الحظ

(٤) الحول : الخير الحاذق بتحويل الأمور

هل بكت عين فروت تربه هل على أحجاره خط أحد
ها هنا قبر شهيد في هوى أمة أيقظها ثم رقد
ثم اعتذرت لجنة الاحتفال عن عدم إلقاء المراثى الأخرى ، اكتفاء بنشرها ، وذلك
لضيق الوقت ، وحلول موعد أداء فريضة الجمعة ، وختمت الحفلة بتلاوة ما تيسر من القرآن

حفلة لجنة الوفد

وأقامت لجنة الوفد المركزية حفلة تأبين للفقيد ، اعترافاً بفضله على الحركة الوطنية ،
أعدت لها سرادقاً أمام دار حمد باشا الباسل ، وذلك في صبيحة يوم الجمعة ٢ يناير
سنة ١٩٢٠

خطبة مرقس بك حنا (باشا)

وألقى الأستاذ مرقس بك حنا (باشا) خطبة جاء فيها :
« أيها السادة : أفتتح هذه الحفلة باسم الله جلّ جلاله ، وباسم الوطن المقدي ، أفتتحها
وقد اجتمعنا اليوم لنحيي ذكرى راحل كريم ، ومصرى عظيم ، لا تنيب ذكراه في الواقع ،
ولا تنيب أعماله الجليلة عن واحد منا ، اشتهر الرجل بصلابته في الوطنية ، وبتفانيه في محبة
بلاده ، وتضحية كل ما يملك من وقت ومال ، بل وصحة ، من أجل خدمتها وإعلاء شأنها ،
تتجلى هذه الصفات كلها في جميع أدوار حياة المرحوم فريد بك ، بلا استثناء ولا انقطاع ،
فقد عرفته موظفاً ، وعرفته محامياً ، وعرفته سياسياً ، وفي كل هذه الأدوار لم تفارقه عزيمته
مرة ، ولم تخنه شجاعته لحظة ، رغم الاضطهاد الذي عاناه ، والضيق الذي كابده ، لا لشيء
سوى إخلاصه وتفانيه في محبة وطنه وبلاده »

ثم تكلم عن وطنيته حين كان وكيلاً للنيابة ، واستقالته من منصبه بسبب قضية
التلغرافات ، واشتغاله بالمحاماة ، ثم قال :

« لأن دافع في بدء هذه الحياة الجديدة عن طالب حق فردى أحياناً ، فقد دأب على
الدفاع عن القضية المصرية العظمى ، بغير ملل ولا كلال ، نعم شعر فريد بك في دور المحاماة
بجلال العمل العظيم الذي أقدم عليه ، وجمال الميدان الذي اختاره لنفسه ، فأحست نفسه
الكبيرة بفرق عظيم بين القيود العديدة ، التي تحيط بالرجل في خدمة الحكومة ، خصوصاً
إذا كانت خاضعة للأجنبي ، وبين جمال الحرية وجلالها ، في ذلك الوسط الجديد السامى ،

فوقف نفسه للحال على الدفاع عن أسمى قضية في الوجود لمصر والمصريين ، وضحي من ذلك الحين شخصه وحياته لإنقاذ بلاده من ربقة الحكم الأجنبي ، والأخذ بيدها إلى حيث الحرية والكرامة والشرف - إلى الاستقلال التام ؛ ولم يثنه عن ذلك النفي ولا المرض ، ولا بذل المال ، بل بقي رئيساً للحزب الوطني يجاهد في سبيل إعلاء شأنه ووطنه إلى آخر لحظة من حياته ، حتى على سرير الموت

« تلك هي صورة مصغرة لحياة المرحوم فريد بك ، وتلك هي القضية المقدسة التي خصص نفسه من أجلها ، وبقي مدافعاً عنها إلى يوم رحيله ، لا يثنيه عن عزمه ضيق ولا اضطهاد ، ولا يلويه عن السير فيها بإخلاصه المعهود حبس ولا إبعاد ، كان قلبه يفيض إخلاصاً وصدقاً ، وهمة وعزماً ، وشجاعة وثباتاً لا حد له ولا نهاية »

إلى أن قال في ختام الخطبة :

« إنى أنتهز هذه الفرصة لأرجو الأمة المصرية الكريمة ، وكل فرد من أفرادها ، أن يعضد تلك الفكرة السامية التي نادى بها الحزب الوطني تخليداً لذكرى فقيدنا الذي نحتفل اليوم بذكرائه ، وهي إقامة « مستشفى للعامل » باسمه ، فإن العمل في ذاته جميل ، جدير بالعناية ، وفيه فكرة أسمى ، وهي الاعتراف بجميل المجاهدين

« إنما الأبطال أيها السادة ليسوا أبطال الحرب والميدان ، بل الأبطال أبطال الجهاد والسلام ، وعلى رأسهم أولئك الذين يضحون أيامهم ، ويقضون عمرهم ، ويمانون الصعوبات على أنواعها ، والمتاعب على أشكالها ، من أجل سعادة مواطنيهم ، وجميل مستقبل بلادهم ، وقد كان فريد واحداً من أولئك الأبطال ، كما كان من قبله مصطفى كامل ، وهو خير من تخلد ذكرائه وتمدح بحياته وأعماله

« والله أسأل أن يكثر بيننا من أمثاله ، وأن يكفل مساعينا ، وأعمال الوفد المصري والمجاهدين ، والمصريين عامة ، بالنجاح والفلاح ، ويصبح المستقبل الذي كان يعنيه قاسم بك أمين حاضراً ، وتصبح آمالنا حقيقة ثابتة ، تتجلى أمام أعيننا في القريب العاجل إن شاء الله »

قصيدة خليل مطران

ووقف شاعر القطرين خليل مطران وألقى قصيدته الفريدة في رثاء الفقيد ، قال :

أفريد لا تبعد على الأدهار أنت الشهيد الخالد التذكار

بالأهل بالدم بالرفاهة بالغنى
حررت نفسك دائب السعى إلى
مسترسلا والدهر في إقباله
ثبتاً إذا ما الراسخون تعلقوا
فبررت بالمهد الذي عاهدته
ما كان ذاك العمر إلا قرينة
ومن المنى ما ليس يوفى حقه

فريد ومصطفى

إني لأذكر مصطفى ورفيقه
متوخياً إعتاق مصر كلاهما
وكلاهما يسمى الغداة مذلاً
وكان مصر حيال كل مخاطر
في قلبها حب الحياة طليقة
وضميرها آناً فآناً يجتلي
عرفاً حقيقتها وبثاً بثها
لم يلبثا متآزرين بنية
حتى إذا ما أيقظا إيمانها
أبدت أساها يوم فارق مصطفى

فريد رئيساً للحزب الوطني :

ذهب الرئيس فنيط عبء مقامه
أفريد هذا الشأو قد أدركته
فتقاض أضغافَ الذي قدمته
إن تلمس جاها أصيب ما تشتهي
والشرق يقبل إقد علمت من الأولى
الشعب شبه البحر لا تأمن له

بالأنزه الأوفى من الأنصار
وسبقت من جارك في المضار
واستسق صوب العارض المدرار
أو رفعة فاظفر بالاستيزار
يتحملون غرائب الأعدار
ما أمن مقتعد متون بحار

فقدأ ويا حذرا لمثلك من غد
يسلو الأولى عبدوك أمس وربما
فتيتت صفر يد وكنت مليها
لكن أيتَ المرض إلا سالما
لم تعتقد إلا الولاء وقد أبي
وسموت عن أن يستميك خادع
فظلت مبدوك القويم كمهده
تزاد صدق عزيمة بمراسه
ما إن تبالي ساهراً مترصداً
يجنى عليك لغير ذنب باغيا
من كان جار سوء يوما جاره

فريد في السجن :

قل للرئيس إذا مررت بسجنه
وافيته طوعاً ورأيت ثابت
إن يحجبوك فإن فكرك رافع
كم تحجب الظلمات طوداً شائخاً
إنا لنسمع من سكوتك حكمة
وإذا النفوس تجردت لمرامها
حاشاك أن نأسى وهل نأسى على
الأنبياء انتابهم زمن به
لجأوا إلى الخلووات واحتبسوا بها
مستجمعين مروضين قلوبهم
ومن الغيابات التي أمسوا بها
سل موحشا في طورسينا سامعاً
سل طيف جلجلة يكاد من الطوى
سل خالياً بجرأ يلبي ربه

إن السجنون معاهد الأحرار
أن اعتقالك مُطلق الأفكار
نوراً تضاء به سبيل السارى
فيلوح فوق ذراه ضوء منار
وزرى هدى في وجهك المتوارى
غنيت عن الأسماع والأبصار
علم بأن التّم بعد سرار
لزموا التفرد عن رضاً وخيار
شظنى المعاش لابسى الأظمار
لقيام دعوتهم على الأخطار
بعثوا الهدى كالشمس في الإزهار
كلم المهيمن في اصطعاق النار
يسمو به راقٍ من الأتوار
في النار عن صرعاته في الغار

بالعزلة اکتملوا ورب مروض للنفس حررها بالاستئثار
لا شيء أبلغ بالدعاة إلى المنى من أن تمحصهم يد المقدر

فريد في طريق النقي :

لم يكفه ما كان حتى جاءه ما فوق غلّ الجيد والإحصار
النفي بعد السجن : تلك عقوبة يسمو بها السجن القريب جداره
لا يترك الجارى عليه حكمه أى السفائن تستقل كأنها
ينأى بها عن أهله ورفاقه دأى الفؤاد وشيك الاستعمار
ينبو ذرا البلد الأمين بئمله والزاحفات أمينة الأجرار
متلفتاً حين الوداع وفي الحشى ما فيه من غصص ومن أ كدار
متشبعاً متروياً مما يرى لشفاء مسغبة به وأوار
يرنو إلى صُفر الشواطئ منطقت أعطافها بالأزرق الزخار
ويذوب قبل البين من شوق إلى أنس الحمى وجماله السحار
يستاف ما تأتى الصبا بفضوله من طيب تلك الجنة المعطار
وبسمعه لحن المواطن جامعا لغة الأئيس إلى لغى الأطيّار
لهقى عليه مشرداً قبل الردى سيهيم فى الدنيا بغير قرار
من أجل مصر يؤم كل ميمم فى قومه ويزور كل مزار
لا يوم يسكن فيه من وثب ، ومن بسكينة للكوكب السيار
فى غربة موصولة آلامها أنضته فى الرحلات والأسفار
تنتابه الصدمات لا يشكو لها إلا شكاة المحرب الكرار
ثقة بأن الفوز ليس لجازع فى العالمين ، الفوز للصبار
وتعضه الفاقات لا يلوى بها عزا ويسترها بستر وقار
حرصاً على المتطولين بفضلهم أن يجنحوا وجلاً إلى الإقصار

فريد في مرضه :

ما كان هذا الحد حد عذابه تردى الأسود ضرورة الأخذار
صال الشقاء على فريد صولة بين الجوامح أنذرت بيوار
قصرت لياليه على مجهوده واليوم عدت عليه غير قصار
ما بال ذاك الوجه بعد تورّد خلع النضارة واكتسى بهار
ما بال ذاك الجسم بات من الضني كالرسم في جرف به منهار
ما بال ذاك العزم بعد مضاه عثرت به العلات كل عثار
ما بال ذاك القلب بعد خفوقه تنتابه هدآت الاستقرار
أمسى يعالج سكرة في نزعه من لم يذق في العمر طعم عقار
ولو استطاع لما أضاع دقيقة يمضي الزمان بها مضي خسار
وفي بما أعطاه حق بلاده والموهبات ترد ردّ عواري
أمكانه هذا أتلك حليه والبيت خال والمقلد عاري
أكذاك يختم في الشقاء حياته من كان جم الجاه والإيسار
ماذا تبقى من حقه بعد الذي عاناه كل قلائد الأشعار
إن الذي يبلوه شارى قومه غير الذي نتلوه في الأسطار

عظة وفاته :

مات الرئيس فراع مصر وأهلها ذاك النعمى وذاع في الأمصار
مات العصامي العظامي الذي ما كان بالعامي ولا الجبار
مات الذي ماري سواه في الهوى يوم الحفاظ وعاش غير مماري

تحية الختام :

أفريد هذا ما يهيبه الفدى لعشيرة فديتها وديار
نم إن مصرا عنك راضية وفز من شكرها بمشوبة الأخيار
أوشكت أجزع فأنهيت بأني آنست فيك مشيئة للباري

خطبة أمين بك الرافعي

ووقف المرحوم أمين بك الرافعي وألقى الخطبة الآتية :

« إن الحياة وما نصادفه فيها من متاعب وأحزان ، ومصائب وإرهاق ، ووضنك وإبعاد ، ليست إلا ميدانا من ميادين القتال ، فمن استطاع الثبات فيها ولم يتقهقر أمام نارها الحارة ، كان بطلا من أبطالها ، وكثيرا ما يكون أبطال هذا الميدان السلمي أكثر شجاعة من أبطال الحروب ، لأن الآلام التي يتحملونها في خلال جهادهم الفكري أشد وقعا من آلام المارك الحربية ، وبينما المحارب يملك سلاحا كسلاح خصمه للدفاع عن نفسه ، لا نرى المجاهد السلمي إلا أعزل من كل شيء ، سوى قلبه ، الذي يقاوم به جميع أعدائه ، وعزيمته ، التي يذلل بها كل العقبات التي تعترض سبيله ، وقد قال أحد حكماء الرومان : « لا يوجد في العالم من هو أكبر نفسا من ذلك الذي يعرف كيف يحتمل الآلام ويواجه المكاره بشجاعة ، غير معتمد على قوة سوى قوة إرادته »

« وإذا كانت مصر قد حزنت لفقد فريد ، فما ذلك إلا لأنها فقدت بطلا عظيما من أبطال هذا الميدان ، ونفسا كبيرة من هذه النفوس التي يبخل الدهر بكثير من أمثالها
« مات فريد ، لأن الأبطال يموتون ، ولكن أعمالهم تبقى بعدهم

« مات فريد ، لأن أمثاله من عطاء الرجال لا بد أن يموتوا ، وفاقا لسنن العالم الذي نعيش فيه ، ولكن الله يأبى أن تموت معه مبادئه ، لأن المبادئ القويمة تحيا بعد موت أصحابها ، مات فريد ، ولكن تعاليمه لم تمت ، بل هي منقوشة في صدر كل مصري ينادى الآن بأنه لا يرضى بغير الاستقلال بديلا ، فنحن نبكي الرجل الذي رحل عنا بجسمه ، ولكننا نهتف للوطني الذي يعيش بيننا بروحه ، نهتف للوطني الذي علمنا أن الحياة الحقيقية لا يعيشها الإنسان بين الملذات والسرور ، ولا بالثروة والجاه ، ولا بالشهرة والألقاب ، ولا بالسيطرة والسلطان ، وإنما هي التي يقوم فيها بأكثر الأعمال فائدة لبلاده ، وبأقدس الواجبات لوطنه وللإنسانية ، نهتف للوطني الذي ترك لأمته ذكرى حياة شريفة كلها آيات بينات ، وما هذه الذكرى إلا تراث جليل لنا وللأجيال الآتية بعدنا

« ولو شئت أن أقرأ صفحات هذه الحياة لطال بي الوقوف ، دون أن أتمكن من سرد ما فيها ، وإنما أردت بموقفي اليوم أن أؤدى بعض واجبي نحو الفقيد ، وأن أستخلص من حياته السياسية ما نستضيء به كلما أعوزنا النور الذي يهدينا سواء السبيل »

ثم ذكر مناقب الفقيد ، والعقبات التي كان يقاومها بقوة العقيدة والثبات ، ثم قال :
« كان الفقيد يبتسم لهذه العقبات ولا يعبأ بتلك الاضطهادات ، لأنه كان يعتقد كما يعتقد
الفلاسفة ، أن العقبات لا تقف في سبيل الإرادة ، فإن الإرادة الصادقة تسحق العقبات ،
وتزداد قوة بسحقها ، وما مثلها إلا كمثل النار التي يلقى فوقها بعض الأشياء بقصد
إطفائها ، فتلتهم هذه الأشياء ، وبفضل ذلك الالتهام تزداد اشتعالا
» أما صحيفة الفقيد في منغاه ، فقد سطرت فيها كلمة « التضحية » بأحرف من نور ،
وفي خلال هذا العهد بلغت نفسه مكانة يغبطه عليها كبار أبطال العالم في التاريخ ، قديمه
وحديثه ، فقد صبر على الآلام طويلا ، وأنكر ذاته ، ولم يفكر في راحته ولا في صحته ،
ولا في حياته ، وتحمل جميع المتاعب على اختلاف أنواعها ، دون أن يشكو ، بل كان يستعذب
الألم في سبيل الوطن

« وإن نظرة واحدة إلى صورته الأخيرة وما يشاهد من الفرق الهائل بينها وبين صورته
قبل منغاه ، لتغنى عن كل ما يقوله الخطباء ويكتبه الكتاب
» كان الفقيد يستعذب الألم ، لاعتقاده أن الإنسان لا يكفيه أن يقوم بواجبه الوطني ،
بل يجب عليه أن يثبت أنه جدير بهذا الواجب ، وهذا الإثبات لا يكون إلا بتحمل الآلام
بغير مضض ، كان يستعذب الألم ، حتى إذا رآه إخوانه على هذه الصورة لا يفكرون في
الشكوى ، بل ينسون أنهم يتألمون ، كان يستعذب الألم ، لأنه ما كان يملك لنفسه حياة
ولا موتا ، وإنما الذي يملكه هو أن يقف بمجهوداته على خدمة أمته ، وأن يتألم عسى أن
يكون في ألمه بلسم لجراح الوطن ، وتخفيف لمصائب مواطنيه

« كان يستعذب الألم ، لاعتقاده أن الآلام تنير للقلوب طريق الحقيقة التي تغيب عن
الإنسان إذا كان سعيدا ولم يعرف كيف يتألم
» كان يستعذب الألم ، لاعتقاده أن الآلام تتسلط على النفوس فتجعلها كبيرة ، ولأن
في النفوس مكانا رفيعا ترقد فيه الحياة ، والألم وحده هو الذي يستطيع أن يبلغ هذا المكان
» فهنئنا لهذه النفس الكبيرة ، والروح الطاهرة ، ومجدا ونفارا لذلك القلب الذي لم
ينبض إلا باسم الوطن وحرية

« وإذا كانت مصر لم تسمح لها الظروف بتمجيد بطلها في حياته ، فإنها الآن تمجد
أعماله ومبادئه ، وسيأتي يوم قريب يكون فيه التمجيد أعظم شأنًا ، عند ما تنقل جثة الفقيد
إلى مصر ، وتدخلها بعد دخول الحرية ، ويومئذ ترفرف روحه فوق الرؤوس ، فرحة بتحقيق

آمالها ، أما الآن فإنها تتوسل بكلمة مني فرنسا ، فيكتور هيجو ، التي قال فيها : « لقد قطعت عهدا على نفسي وأمام ضميري بأن أشارك الحرية في منفاها إلى النهاية ، فإذا عادت عدت معها »

« فلنجدد اليوم عهدا على أنفسنا أمام الله وأمام ضمائرنا بأن نحتفظ بمبادئنا ، ونستمر في جهادنا السلمى المشروع ، حتى ترد لنا حريتنا المقدسة ، « وأوفوا بالعهد إن العهد كان مستولا »

بقية الخطباء

وخطب بعده من الشعراء والخطباء : الشيخ ابراهيم سليمان ، أحد علماء المعهد الإسكندري ، وقد ألقى قصيدة ، القمص مرقص سرجيوس ، فرج افندى جرجس مندوب بطريرك الأقباط ، الدكتور منصور فهمى بك ، على المنزلاوى بك ، أحمد بك الشيخ ، الشاعر أحمد نسيم (وقد نشرنا قصيدته في غير هذا المكان) ، الشيخ على سرور الزنكلونى ، ثم ختمت الحفلة بقراءة ما تيسر من القرآن

حفلة السيدات

وأقامت السيدات المصريات حفلة تأبين يوم الجمعة ١١ يونيه سنة ١٩٢٠ (بعد نقل رفاته إلى مصر) ، فأعدت سرادقا في ساحة ضريح الفقيد ، بالسيدة نفيسة ، اجتمعت فيه فضليات السيدات والآنسات ، وبدأت الحفلة بتلاوة آي الذكر الحكيم ، ثم ألقى السيدة أمينة هانم نمازى خطبة مستفيضة ، وصفت فيها شعور المصرية نحو قعيد مصر العظيم ، وعددت مناقبه وألت بفضلها في بعث النهضة الوطنية ، وتلتها السيدة حرم الدكتور عثمان لبيب عبده ، فحرم المرحوم اسماعيل بك عاصم ، فالسيدة حصلب ، فكريمة المرحوم محمد رياض بك ، فالسيدة ليبي هاشم ، فالدكتورة عيوشه هانم ، فكريمة المرحوم محمد عز العرب بك ، وألقى كل منهن خطبة في تقدير أعمال الفقيد ؛ ووافى مكان الاحتفال تلميذات مدرستي « الثبات » و « العناية » ، وألقى إحداهن ، الآنسة ثريا ، كلمة بليغة مؤثرة عن الفقيد ، ثم أنشدت التلميذات نشيدا بليغا محزنا ؛ وانتهى الاحتفال بكلمة شكر ألقها السيدة أمينة هانم نمازى ، وختمت بتلاوة القرآن ، وزار المحتفلات الضريح مترحات ، وثرن عليه طاقات الزهر والرياحين

حفلات أخرى

هذا وقد تعددت حفلات التأبين في مختلف أحياء القاهرة ، وفي الاسكندرية والأقاليم

بعض المراثى في الفقيد

نشر هنا بعض ما يسمه المقام من مراثى الشعراء ، حين نعى الفقيد ، أو حين مجيء رفته

إلى مصر

قصيدة الأمير شكيب أرسلان

قد عشتَ فذاً في الرجال فريداً فقضيتَ فذاً في البلاد فريداً
جاهدتَ عمرك ثم مت مغرباً فغدوت من كل الجهات شهيدا
كانت حياتك حفظ مصر لأهلها ما غير ذلك مطلباً منشودا
جاهدت نصف العمر في أرجائها علماً ونصفاً في الغروب شريدا
لله وفيت الأمانة حقها وبذلت فيها طارقاً وتليدا
وأذبت في إحسراتها كبداً^(١) بها أوديت تحرق من ذوبك كبودا
لم تدخر في حب مصر وأهلها وُسعاً ولا جهداً هناك جهيدا
ما عزت عندك أن تركت لأجلها وطناً وقصراً كالسدير مشيدا
ولذا نذراً ونفائساً أورثتها عنها صرفت وعيلاً ووليدا
غادرته طفلاً وطال بك النوى فخرمت منظره وصار رشيدا
نخلص مصر قد تركت ما ثراً بيضاً صهرت لها ليالى سودا
كنت التيم والعميد^(٢) بحبها فلذا رلفتيتها غدوت عميدا
كم خطأوك وعاندوك وكل من يفري فريك لم يزل محسودا
حتى تمخضت السنون حقائقها خرؤوا لديها ركعاً وسجودا
علموا بأنك لم تكن متهوراً بل كنت تنظر مذ نظرت بعيدا
عمدوا لرأيك فانقلبت وتلك من نعم الإله مؤيداً تأييدا
لم تحتضر إلا ومصر كلها لنظير صفعك تستحث وفودا

(١) إشارة إلى أنه توفي رحمه الله بمرض الكبد

(٢) العميد بحبها : أى الذى أضناه الحب

فلشد ما قرت عيونك عندما
فانظر إلى مصر العزيزة بعضها
مهما استعز الغالبون بجندهم
قد أقبل الزمن الذي أبناؤه
نم يا فريد على يقينك إنه
لا بد من فرج قريب عنده
ويشرونك بالخلاص إلى الثرى
يبقى مع الأهرام ذكرك ثابتاً
وهناك تنقلب المدامع قرّة

حف الجميع لواءك المعقودا
مثل البريم^(١) ببعضها مشدودا
فالحق أعظم قوة وجنودا
لا يحملون سلاسل وقيودا
يوم تأذن بالخلاص عتيديا
مصر تؤم شخصك الملحودا
أن قم وشاهد يومك الموعودا
ويظل قبرك مثلها مشهودا
ويعود مأنمك المفجع عيدا

قصيدة الشاعر أحمد محرم

أرى الكنانة كيف تعبت بالدم
أدنى المراتب في الصباية عندها
ترجى تحيتها فيكذب دونها
ضل امرؤ قتلته (مصر) فلم يصن
معشوقة يجرى مع الدم حبها
بعثته (مصر) مجاهداً ورمت به
خاض الفمار يهد كل كتيبة
متجرداً لله يطلب حقه
فاذا القياصر بالأرائك تتق
كل به فزع وكل جازع

الله للشهداء إن لم ترحم
تلف المحب وطول وجد المغرم
أمل الملول ومطمع المتبرم
عهد الولاء لها وحق النعم
في قلب نصرانها والمسلم
فرمت بجيش للفتوح عرسم
ويهز رايات الكمي المعلم
ويقيم جانب شعبه التهدم
وإذ الأرائك بالقياصر تحتوى
يبغى القرار ولا قرار للمجرم

إلى أن قال :

ياسيد الشهداء بعد رفيقه
ليس الذي بدأ الجهاد فلم يمت
والناس في شرف الحياة وعزها

أرضيت ربك في جهادك فاغنم
إلا كبادى حجة لم تختم
ضدان من ماض وآخر محجم

(١) البريم : الحبل المبروم

وأجل ما رزق الرجال هامة
تتجشم الصعب المخوف وعندها
مأوى الممالك والشعوب ومالها
لك من يقينك ثروة إن قدرت
إيمان ذى الإيمان أعظم ثروة
ضحج النعاة فضج كل موحد
ثم قال :

يا مصر حسبك ما رضيت من الأذى
إن التي رمت الممالك باعدت
الأرض تركض بالشعوب حثيثة
إن كان قيدك لم يحل فإنه
سيرى فما بك غير تلك وما بنا
وبرئت من ماضيك إن لم تنقضى
بين المضاجع والشعوب النوم
فامشى على آثارها وترسى
خلق المريب وشيمة المتوهم
إلا مراقبة العدى واللوم

يانازحاً لم تقض حق بلائيه
وانقض همومك عن فؤادك إننا
إن المناكب والنفوس بأسرها
ماذا حفظت لأهلها من حرمة
حيثك (مصر) على البعاد فحيها
جاوزت حسن الصنع في خدامها
كذب المضلل لن ينالك سعيه
أقسمت مالك في جهادك مشبه
مازلت تسرف في المغارم دائماً
أى القواضب بعد ما قطع القلبها
رددت صوتى في الرثاء وإنما
حيثك في الملاء العلى وأزلقت
أسنى لأوبة راحل لم تقضها
الله جارك فاغتبط وتنعم
نلقى المموم بكل أغلب أضخم
نفداء (مصر) من المهم المؤلم
وقضيت من حق عليك محتم
ودعت مسلة عليك فسلم
وكفيت سوء الذكر من لم يخدم
إلا إذا نال السماء بسلم
والحر مؤتمن وإن لم يقسم
حتى جعلت النفس آخر مغرم
ولوى الأسنان في الوغى لم يثلم
رددت من صوت الكنانة في فمى
حور الجنان إليك شعر (محرم)
عدة المنى وتحمية لم تنظم

قصيدة النائب المحترم

الأستاذ محمد محمود جلال

يا شهيداً قضى عليه الوفاء روع النيلَ فيك هذا القضاء
ماد بالناس قطر رمسيس لما داهمتنا بنعيمك الأبناء

* * *

عشت فينا الرئيسَ لكن بسمى حاطه الدهرَ منك ذاك الإباء
ذدتَ في الحقُ مرّاً دنياك حتى ما ثنأك التراث والأبناء
وقضيت الحياة في خير ذكر فتمنى كموثك الأحياء

* * *

قلت للناس يوم لأموك كفوا ليس طولَ المدى يسود العماء
مزق الحق ستر كيد اليايلى فتجلى الهدى وزال الغشاء
يا مثال الثبات في كل خطب مجلىَ لهم يوم يطغى البلاء
قومك اليوم للنصيحة عطشى قولك الفصل ، ضلت النصحاء
هاك قلبي وتلك منى دموع إن يفضها الأسى تسح الدماء
في حمى الله يوم مت شهيداً يازعيم الهدى فحق البكاء

قصيدة الأستاذ عباس محمود العقاد

أطلقت وجداني ومثلك يطلق فالنفس تألم والجوانح تخفق
وأعدت من جدث الوجوم بوادري ولما يعيد أشد مما يزهدق
مرت بي الأيام أنكر كلما يبدى الخيال وما يعيد المنطق
أجفو الكلام ، وقد يغوث مكتوم ناج ويسكت في الظلمى من يُخنق
دنيا تراولها ونحن كأننا من غير طينتها نصاغ ونخلق
محجوبة المرى فما لشروورها تعناد حاسرة الوجوه وتبشق
نمشى على الأبدى من أشواكها وتتاؤها الأبدى عنا مغلق
وكأنما الدنيا سراب سرمد لا يُرتوى منه ، ولكن يُفرق

* * *

سلواك فيها حين يخفق عامل
أفريد لا يلم بسيرتك الردى
ما كان ذاك العمر إلا وقعة
والناصرين الحق جيش واحد
الأنبياء الصالحون جنوده
لا يئسناك أن قضيت فإنه
ما زال مطرداً فقبلك فيلق
خبر الجوانب أن تكون بجانب
أسرى المطامع ما زال صفوفهم
جاهدت في الدنيا جهاد مثار
تلقى على النماء نظرة ساخر
كم غيرت منك السنون وبدلت
ما من هوى إلا نسيت ولا أذى
سجنٌ ومجهدة وبعدهُ أحبة
صارتها زمناً كأن جزاءها
صبر الهداة المرسلين وعفة

* * *

أسنى عليك وقد تقسمك الضنى
في عالم يسع المدائن والقرى
وغدوت كالشبح المردد كلما
مثلت لعيني صورتاك فرابنى
أكذا تمحور النفس في أجسادها
في هذه سمت الحياة ، وهذه
وهنا الطمّاح المشرب ، وها هنا
شكّان ما اختلف اختلافهما على

والشوق والألم الملح المصعق
فإذا طلبت الحق فهو المأزق
دجت الحوادث يستثار فيطرق
نظري ولكن الفجائع تصدق
أكذا يحول الرنونق المتأنق ؟
فيها الحياة بقية تتعلق
سأمٌ على رغم التجلد محقق
بعد الوشيج مغرب ومشرق

(١) اللهازم : السيوف القاطعة

(٢) العنق : ضرب من السير السريع

(٣) يخاف

حالت بحالى البشر وانطفأ السنأ فى وجهك الضاحى وفاض الرونق
فى خمسة الأعوام بدل كله إلا سماحة ماجد لا تخلق
وتساءل الأحباب كيف ترونه ؟ فتلعثموا حذر الجواب وأطرقوا
وأى النى فقال كل مرورع اليوم تبتذل الدموع وتهرق
ما مات قبلك يا فريد مجاهد إلا وأنت السابق المتفوق

يا مبعداً عنا وليس بمبعد جسد له فى الأرض لحد ضيق
الأرض أوطان الجسوم وانما بالنفس تختلف الجهات وتفرق
لا يبعدنك الله عنا راحلا ذكراه أثبت فى الضمير وأعمق
هو بضعة من جسم مصر تضمها أرض برهاها المطهر تعميق
قبر بهاتيك المغارب شاهد بحياة مصر ، وإنه لمصدق
هيات يبلغ فى المفاخر شأوه عمد لفرعون هناك تنسق
برلين قبرك أو يضمك بيننا هرم بإحياء المآثر يخلق
تأبى لجسمك أن يجاور مضجعا ساقى الرغام عليه ذل مطبق
يا أيها البا كون بعد محمد هذا الحمام هو الحمام الأرفق
ضنَّ الشهيد على الهوان بجثة طويت فضنوا بالنفوس وأشفقوا

شبان مصر ومادعوت سوى الأولى يحيا بهم أمل البلاد ويوزق
لا تلهينكم الجدود ولا المنى أبداً ولا عيش الشباب الرينق
أبعث فى لهو الرفاهة من له من كل صعلوك إله مطلق ؟
لكم الغد المنشود فاعتصموا به فاذا استقر لكم أساس فارتقوا
بؤساً لمن يمسى يمدد ماله وحياته مما يباع وينفق
المستميح قامة من رزقه ويسام شكرانا على ما يُرزق
كان الجنوح إلى السعادة حكمة واليوم من يبنى السعادة أخرق
أنى لعان ليس يملك نفسه أمل سوى استنقاذها وتشوق ؟
إملك زمامك ثم فاجع بعده ما شئت أو فانبذ فانت موفق

ومن قصيدة أخرى له

قالها حين مجيء رفات الفقيده إلى مصر

دار الندى ألا خلعت سوادا ؟ هذا فريد في الكنانة عادا
رجع الغريب وقرمن وعت النوى واليوم ينسى الأين والتردادا
فتنظروه من الغيب كدابكم زمراً حوالى ركبه وفُرادى
أزف اللقاء فأنصتوا ورتقبوا بين المواكب دارة تهادى
وسلوا مطالها عن الشمس التي شهد الغروب ضياءها الوقادا
بين المغارب والمشارق لم يزل ضوء الشمس مجدداً مزدادا
واغبطة للناس لو صدقت لهم كلُّ المطالع مبدأ ومعادا
إلى أن قال :

أمشياً في مصر قد عبروا به أما وجازوا أبحراً ووهادا
ما كان أطولها طريق جنازة وكذاك شأنك في الحياة جهادا
لما رأيتك في الديار سألهم هل آن أن يجنى الفراس حصادا ؟
هل فارق الذل الكنانة فارتقى منها « فريد » موئلا ومهادا ؟
لو كان ذاك لكدت تطرح الردى فرط السرور وتحطم الأقيادا
واختتمها بقوله :

ان هان شأن اليوم فالأمس الذى نأويه أعجز شأوه الأندادا
فأبلغ مكانك في ذؤابة صرحه واسكن إلى المجد المهيد وسادا
وتعز عن أمل الحياة فربما أحيا به الغد أنفسا وبلادا
سيان قاصى الأرض والدانى على من يرقب الأيام والآمادا

قصيدة الأستاذ إبراهيم عبد القادر المازنى

شطن المنون ملكت أى قياد من مصعب ما كان بالمتقاد
فأناخ لا يرجى لديه على البلى سبق إلى الغايات والآماد
وثوى بمدرجة تساوى عندها ذل الحقير وعزة الأجماد
نجمان قد غربا : فذا لمنية عجلى ، وذاك لغربة وعوادى

والهفتاه له ، يذوب كيانه
ويشيع فيه الموت وهو مغالب
يأبى على وقع البلى وديببه
ويغالط القلب القريح كأنما
وإذا تمثل حينه لضميره
نزت الحياة به تنزى السن
وبلذ أن يلتقى الخصاصه والأذى
كل يهون عليه إما أنجح إلا
لو شاء كان على الورى مستعلياً
لكن ترفع عن جدى لا يقتنى

ثبت البواسل قبل عهدك فى الوغى
غضبوا لحوزتهم تباح فزحزحوا
وتزاحفوا والنفس ملء شعابها
ومضوا خفافاً للقاء كأنما
حتى أماطوا الضيم عن أوطانهم
لكن من يمضى إلى مستنقع
وقد استحال الصبح ليلاً حالكا
وانقض كل مناصر ومظاهر
وإذا أدار العين لم تأخذ سوى
فى حيثما جالت فم حيا لها
هذا الشهيد - وما عدتك صفاته
إلى أن قال :

ويقر قلب النسر وهو يرادى
تهوى من الآباد فى الآباد
شيثاً يدوم على الزمان العادى
قد تسقط الأزهار عن أغصانها
وترى النجوم الزهر من أفلاكها
كل يلم به الغفاء وهل ترى

لكننا ماضيك أبهر روعة من أن يضيع كصرخة في واد
لو لم يكن منا سواك مجاهد لكفى به شرفا ونخرا بلاد

قصيدة الشاعر أحمد نسيم

رمانا الزمان بإحدى الكبر ومنه العظات ومنه العبر
شهيد تصارع في حومة رماه القضاء بها والقدر
وخلف من بعده أمة كسرب النجوم فقدن القمر
أني جثة سافرت للبلى ولم يسترح من عناء السفر
متى أوردته حياض الردى وورد الردى ماله من صدر
تعلقها عند شرح الصبا ولم يجفها عند مس الكبر
وأبنع في روضها غرسه ولم يبق إلا اجتناء الثمر
وأى امرئ عاش أقصى المدى فنال من العيش أقصى الوطر؟

إلى أن قال :

هنيئا لمت نعمته العلى وطوبى لحي وعى وادكر
وحسب فريد منى نالها فقد حصدت كفه ما يذر
فتى أغمض الموت أجفانه وأطبقتها بعد طول السهر
أفاض على قومه ماله فأدى الحقوق وأسدى البدر
طوبى لنجاد الجدى عائل لكل ضريك إليه افتقر
رأى الحرص عارا على نفسه فهان على نفسه ما ادخر
وكان بصيرا بعقبى الندى يرى المال يفنى وتبقى السير
وأخلد ما للفتى ذكره إذا نزل القبر لا ما يذر
وكم صامت ناطق فى الثرى بأى فصاح كآى السور
وليس الذى ذكره خامل كمن شاع صيت له وانتشر
وليس بميت أغر اسمه على صفحات العلى مستطر
خطيب المنابر منطيقها وألس من فوق جمع نثر
فإن يكب يوما بمضماره فكم من جواد كبا أو عثر

وما زال ينهب في عدوه فيافي الفجائع حتى ضم
وحتى دهنه بأعنائها كوارث كاسرة للفقر
وختمها بقوله :

أرى « كاملا » راح في شرخه وأودى « فريد » حميد الأثر
زعيا بلاد خلت منهما ، « أبو بكر » مات وولى « عمر »
عزاء الملا عنهما أمة تنادت لتجديد مجد در
وشعب سمي نحو آماله بعزم توعد حتى استعر
وما من ضعيف القوى واهن تشبث بالحق إلا انتصر

ومن قصيدة للأستاذ محمد عبد المطلب

سلوا جفن عيني ماله بات ينزف وعهدى به إن سمته الدمع يأنف
ويأربب هم يملك النفس بالأسى ويعدو على العين الجود فتذرف
وما أنا؟ ما دمي؟ وفي مصر أنة بها الطير نوح والنفام وكف
بكين غريبا طوح البين داره فلا العود مأمول ولا الدار تعرف
إلى أن قال :

قضى الله أن يسقى فريد بأرضنا كؤوسا بالاستسقاء للنفس تخطف
تجوفه الداء المضال وهل نجا من الموت مضى داؤه يتجوف
يعز على برلين أن يغلب الردى عليك بذيها والردى ليس يصرف
أطبائه لو يستطيع فداءه بنومصر غالوا في الفداء وأسرفوا
قليل عليه أن يفديه قومه بما جمعوا من تالد أو تطرفوا
فليت المنايا شاورت فيه أمة براها الأسى من بعده والتلف
عرفنا له بر الوفي بأمة إذا خان قوم عهد مصر فلم يفوا
أفاض عليها نفسه بعد ماله ومال بهم عنها متاع وزخرف
ولولا رجال مؤمنون نجوا بها لراحت بها ريح من الغدر زخرف

ومن قصيدة للأستاذ محمد الهراوى

يا أيها الراقد فى لحده نم أنت جار الله فى خلده
طال السرى فاسكن إلى راحة جاوز مسعاك مدى حده
لم تعى بالمعب على ثقله قد أتى المعب على طوده
والجبن لم تعرف له موطننا فأنت مفطور على ضده
جهادك الحق ومن ذا الذى يقوى لدى الحق على رده
إلى أن قال :

يانيل زد أو لا تزد من أسى ولهفة حرى على صده
إن الذى تطمع فى عوده قد آثر الموت على عوده
ومنفذ الظن إلى رجمه قامت وصاياه على سده
أقسم لاحيا ولا ميتا يراك والحال على عهد
واديك قد ضاق بجثمانه حيا ، وميتا ضاق عن لحده
والسيف إن ضاق به غمده هيات لا بأوى إلى غمده

ومن قصيدة للاستاذ أحمد الزين

جافت مضاجعها عليك جنوب وهفت بصبر الراسيات خطوب
يا بدرها ما كدت تجلو ليلها فيضىء حتى أمجلتك شعوب
فلئن حواك بغير أرضك ملحد فلقد حوتك بأرض مصر قلوب
ولئن قضيت غريب دار نائيا (فحمد) قد مات وهو غريب

ومن قصيدة للدكتور زكى مبارك

سلوا (برلين) عمن حل فيها يفتت كبده المرض العنيد
مضى يستوهب الأيام عمرا تم به الساعى والجهود
فلم يذهب بعلته طيب ولم يكتب له عمر جديد
وخر على السرير وحب مصر على تبريح علقه يزيد
فيها لهنى عليك وأنت كهل غريب عن أحبته بعيد

تموت فلا ترى مثواك أم ولا أخت ولا زوج ودود
ولا يروى ثراك أخ شقيق بدمعته ولا طفل وليد

ومن قصيدة للدكتور عبد الوهاب عزام

وكان طالبا بمدرسة القضاء الشرعي

المجد للأحرار والشجعان ناءت مطالبه بكل جبان
تسمو له النفس الأبية ترتني في كل مهلكة سبيل أمان
ترنو إلى الغرض القصي فيدني في عزمة مشبوبة النيران
وترى النهاية لا تبالي طرقها النجاح فيها والردى سيان
إلى أن قال :

أفريدكم حملت جسمك عبثه فتركته مهتم الأركان
عذرا لكم يا معشر الأحرار موت الحر خير من حياة هوان
قل للمجلى في طريقك (مصطفى) فسيلتقيك بجنة الرضوان
أديت أكبر واجب أديته وأتيت بالبشرى عن الأوطان
خلفت شعبا ناهضا مستتبلا يلقي الشدائد صابرا ويعانى
ويقول لا شيء محالا - كل ما وجد العزائم فهو في الإمكان

ومن قصيدة للأستاذ محمد عبد الرحمن الجديلي

وكان طالبا بمدرسة القضاء الشرعي

شدت مصر بألحان الأيامى غداة الخطب يستبق الحماما
إلى أن قال :

حياة كلها مثل فجدوا وحثوا الخطو واثتموا اثتما
وتضحية على الأيام تبق ونهجا سنه لكم قواما
ملاّت صحائف التاريخ نفرا وغيرك يملاّ الدنيا كلاما
لقد جاء الكتاب بذكر قوم أولى عزم فكنت لهم ختام
وحسبك جنة الفردوس فيها رسول الله يقرئك السلام

ومن قصيدة للأستاذ مرسى شاكر الطنطاوى

يا حادى البرق حسبي بالجوى نبأ أكبرته فمصانى منطقي ویدی
حملت بالأمس ذكرى الداء ألمسه يدب في كبد قدت لها كبدي
واليوم تنبئنا لبس الحداد على فقد الرئيس فرید غیر متشد
في حين نرفع للإقبال رايتنا وزحض القلب من بأس ومن كمد
كان مبدأ هذا الفتح خاتمة أنهيتها بحياة الجد والجلد
يا أيها العلم السارى بأمته في موكب بجلال الموت محتشد
على ذهابك يذرى دمه وطن مقدس لك فضلا وافر العدد
أيقظت همته في موقف عجب يثنى عليك به في يقظة الأبد

* * *

قصيدة شوقى

في الذكرى الخامسة للفقيد

ونظم أمير الشعراء شوقى بك سنة ١٩٢٤ قصيدة من أبلغ شعره في
« فرید » ، ألقاها النائب المحترم الأستاذ فكرى أباطة في الاحتفال بالذكرى
الخامسة لوفاته ، نختم بها هذه المقتبسات من المراتى فيه ، قال :

نُجدد ذكرى عهدكم ونعيد وندنى خيال الأمس وهو بعيد
وللناس في الماضى بصائر يهتدى عليهم غاو أو يسير رشيد
إذا الميت لم يكرُم بأرض ثناؤه تحير فيها الحى كيف يسود
ونحن قضاة الحق نرعى قديمه وإن لم يفتنا فى الحقوق جديد
ونعلم أنا فى البناء دعائم وأنتم أساس فى البناء وطيد
فریدٌ ضحايانا كثير وإنما مجال الضحايا أنت فيه فرید
فما خلف ما كابدت فى الحق غاية ولا فوق ما قاسيت فيه مزيد
تغربت عشراً أنت فيهن بائس وأنت بآفاق البلاد شريد
تجموع ببلدان وتعمرى بنيرها وترزح تحت الداء وهو عتيد

ألا في سبيل الله والحق طارف من المال لم تبخل به وتليد
وجودك بعد المال بالنفس صابرا إذا جزع المحضور وهو يجود

فلا زلت تمثالا من الحق خالصا على سره نبنى العلاء ونشيد
يعلم نشء الحى كيف هوى الحمى وكيف يحامى دونه ويذود

الفصل السادس عشر

صلتي بالفقيد

إني إذ أعد نفسي تلميذاً لمصطفى كامل ، فإني كذلك تلميذ لمحمد فريد ، بل إن صلتى بفريد ، كانت أطول مدى من صلتى بمصطفى ، فإني لم أدرك مصطفى إلا في أوقات محدودة ، حين كنت أستمع إلى بعض خطبه ، أو أقابله في (اللواء) منذ سنة ١٩٠٦ ، مرات معدودة ، أما فريد فقد اتصلت به عن كثب ، وعملت معه وتحت لوائه سنين عديدة

لقد كنت سنة ١٩٠٨ طالبا بالسنة النهائية بمدرسة الحقوق ، حين تولى زعامة الحركة الوطنية ، وكنت أتردد عليه كثيرا في (اللواء) ، وتلقيت عنه مبادئ الوطنية ، كما تلقيتها من قبل عن مصطفى ، فصادت من نفسي موضع العقيدة والإيمان ، وأخذته بعد مصطفى أستاذا وإماما لي في الوطنية ، وبدأت أكتب في اللواء على عهده ، وأنا طالب بمدرسة الحقوق ، وأذكر أن أول مقالة لي نشرت بالعدد الصادر في ٩ مارس سنة ١٩٠٨ ، تحت عنوان (تبدد الشعور الوطنى وتجمعه) ، يامضاء (حقوق) ، كتبها بعد وفاة المرحوم مصطفى كامل بشهر ، وصفت فيها خواطرى وآمالى في الجهاد ، وكأنما رسمت لنفسي في هذه المقالة خطتى في الحياة ، لذلك أود أن أنشر فقرات منها ، لأنها صورة من شعورى وتفكيرى ، في مستهل حياتى السياسية ، وفيها إشارة إلى صلتى الروحية بمصطفى وفريد ، قلت :

« للحوادث العظيمة على حياة الأمم تأثير كبير ، بما تحرك في القلوب من الشعور ، وتستفز فيها من العواطف ، فلربما كانت حادثة مبدأ حياة أمة ، أو سببا في خلاصها من استبداد ظالم ، وإذا عدت الحوادث الكبيرة ، التي لها يد في تكوين الشعور الوطنى عندنا ، لجعلنا في مقدمتها وفاة فقيدنا العظيم مصطفى كامل ، فلقد كانت وفاته كشمعة من نار ، مست الشعور الوطنى ، وأصابته منه موضع الإحساس والتأثر ، فانفجر وظهر بمظهر لم يكن أحد منا يتنبأ به ، ولا يزال في نمو وازدياد

« هذا الشعور الشريف ، هو رأس مال الاستقلال ، إذا تعهدوا الرجال العاملون منا ، زادوه قوة وشدة ، وحفظوه من دواعى الفتور والجمود ، وساروا به في خطة منظمة محددة ، وأنحصر في تيار يجرى رأسا إلى غايتنا ، وهى التخلص من سلطة الاحتلال

« إن الشعور بالحاجة ، إذا لم يدفع المرء إلى العمل ، لنيل تلك الحاجة ، فلا فائدة منه
البتة ، فليس مجرد الشعور إلا معنى في النفس ، لا وجود له ، ما لم يظهر أثره في الخارج ،
الشعور قوة ، ولكن بشرط أن ينبعث في طريق واحد ، فيأمن شر التبديد والتلاشي »

إلى أن قلت : « مات مصطفى كامل ، فهاج موته شعور الاستقلال في النفوس ، وكان
أول من أحس بوقع المصاب ، النابغون منا في العلم والفكر ، فبكوه مع الباكين ، ورثوه مع
الرائين ، ولكن ما رأينا أحداً منهم دفعه الشعور إلى أن ينزل في ميدان الحياة الوطنية ،
فيعمل مع العاملين في تعهد الشعور الوطني ، وإبلاغه الناية التي ذكرناها ؛ كل منا يعلم
حاجتنا إلى رءوس مفكرة عاملة ، تنير لنا سبيل تلك النهضة الشريفة ، ولكننا نرى نابغينا
في معزل عنها ، مع أنهم هم أبناء بجدتها ، فالتقضاة لا يهتمون إلا بمحاكلهم ، والمحامون
بمكاتبهم ، والأطباء بعياداتهم ، و . . الخ . اللهم إلا قليل منهم ، تتجاذبهم الحياة
الخصوصية من جهة ، والحياة الوطنية من جهة أخرى ، ذلك هو الشعور الذي لا أثر له ،
فليس التآلم أو إطراء نهضة الشبان ، وكبر الأمل في مستقبلهم ، بعائد على الأمة بشيء ،
ولكن الشعور الصحيح ، هو الذي يدفع صاحبه إلى البدء في محاربة رأس مال الاحتلال ،
أفراداً وجماعات ، حتى يقوى الشعور العام في كافة الطبقات ، وترسخ عاطفة الحرية في القلوب ،
فلا يكون أمامنا سوى أمرين : الاستقلال أو الموت ؛ حين ذاك يقال : هذه أمة محال
استعبادها ، حيث تؤثر الموت على الرضوخ ، نغير لمن يريد منها نفعاً أن يعاملها معاملة
صديق مهاب

« ليس من الصعب علينا أن نصل بالشعور الوطني إلى هذه الدرجة ، ما دمنا نعمل على
خطة منظمة ، فالأساس الذي يبني عليه الاحتلال صرحه نحن مقيموه بأنفسنا ، ألسنا
راضين بأن نعيش في كنفه ؟ هل يعقل أن إرادة الملايين من النفوس إذا قويت وتوجهت
بصدق نحو غرض واحد - هل يعقل أن تصدها وتكبح جماحها إرادة أفراد معدودين ؟
رأس مال الاحتلال في قلوبنا ، إن شئنا استبقيناها ، وإن شئنا نزعناها من بين جوانحنا ، فلا
يعود له مقام بين ظهرانينا ، فصرح الاحتلال قائم على عمادين : حسن الظن به من جهة ،
والوهم من جهة أخرى ، فبحسن الظن ترضى الملايين من البشر بتحكيم الأجنبي فيهم ،
فيثبتون سلطانه ، وبالوهم يعطون له قوة لم يكن يحلم بها ، فيخافون من شيء هم خالقوه
« على هذين الأساسين أمكن بضعة آلاف أن يسودوا على مئات الملايين في بقاع

متباعدة ، فلا عجب أن كانت سياسة الاستعمار الآن هي تخدير أعصاب الأمم ، باستجلاب
جبههم من جهة ، وبإلقاء الهيبة والرعب من سطوتهم من جهة أخرى ، فإذا نحن عملنا في
هدم هذا الأساس من قلوبنا كنا مقيمين بعملنا بناء الاستقلال ، وقد دلنا التاريخ على أن
الأمّة التي يشتد ألمانها من الاستبداد ، وتتخلص من آثار الوهم من سلطانه ، تصبغ على
أبواب الحرية ، ولم تستطع قوة ما الثبات إزاء سلطان عاطفة الاستقلال

« هذا هو الطريق الذي سلكه غيرنا فأفلحوا ، إذا شعروا بحاجة قاموا ودفعهم الشعور
إلى التكاتف سرّاً وعلانية ، على العمل لنيل ما يريدون ، فوضعوا غايتهم أمامهم ، ورسموا لها
الخطّة العمليّة ، وأعدوا لها معدّاتها ، فعملوا على النظام الذي وضعوه ، وكانوا بذلك من
الناجحين^(١) »

ثم نلت شهادة الليسانس في يونيه سنة ١٩٠٨ ، وقيدت اسمي بجدول المحاماة في يولييه من
تلك السنة ، وكنت لم أبلغ العشرين بعد ، واشتغلت محامياً بأسيوط شهراً واحداً « تحت
التمرين » بمكتب الأستاذ محمد بك على علوبة (باشا) ، وكان وقت التحاقي بمكتبه على أهبة
القيام للاجازة ، فتركتني لوكيل المكتب ، أتلقى عنه الإرشادات والتعليمات التي تلزم « المحامي
المبتدئ » ، فلم أرتح كثيراً لإرشاداته ، ولا لطريقته في تفهيم القضايا ، وبدأ لي في أول
عهدي بالمحاماة أنها لا توافقني ، وأني لا آنس لها كثيراً ، فضلاً عن أني تساءلت في خاصة
نفسى : وما مصيرى في المحاماة إلى جانب نظراتى في الحياة ، وآمالى في الجهاد ؟ فقضيت هذا
الشهر قلقاً ، أنطلق إلى الأفق ، لعلى أهتدى إلى طريق آخر يتفق مع خواطرى وآمالى ، فما ان
دعاني فريد إلى أن أشتغل بالصحافة ، محرراً باللواء ، حتى قبلت دعوته ، وبدأت حياتى
الصحفية في أكتوبر سنة ١٩٠٨ ، ومن يومئذ ازدادت صلتى به ، إذ كان يشرف على سياسة
(اللواء) وتحريره ، ويكتب فيه كثيراً ، ويتردد عليه يومياً ، وكنت أسمع منه ثناء على ما
أكتب ، وأذكر أنى كنت أترجم إلى اللغة العربية مقالات المرحوم اسماعيل شيمى بك
التي يكتبها بالفرنسية ، إذ كان يتقنها دون اللغة العربية ، وكانت آية في البلاغة ، فجهدت
نفسى في أن أبرزها إلى اللغة العربية في مستوى لا يقل عن بلاغتها الأصلية ، ولعلى وفقت
إلى بعض ما كنت أرجو ، وكان الفقيده راجع ترجمتى لمعظم هذه المقالات ، ويبدى لى إعجاباه
مها ، فشجعنى ذلك على الكتابة والترجمة

وكنت أميل إلى كتابة المقالات المتسلسلة في موضوع واحد ، ومن هنا نشأ ميلى إلى

التأليف ، إذ وجدت أن المقالة الواحدة في الصحف لا تتسع للموضوع الذي كنت أفكر فيه وأذكر أن أول سلسلة مقالاتي كانت في موضوع الدستور ، وعنوانها : (آمالنا في الدستور) ، بلغت عدتها سبع مقالات ، نشرت باللواء في أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٠٨ ، وتوليت الرد على تقرير السير إلدون جورست المعتمد البريطاني عن سنة ١٩٠٨ ، فكتبت في ذلك تسع عشرة مقالة ، نشرت في شهر مايو سنة ١٩٠٩ ، تضمنت عرضاً تحليلياً للحركة الوطنية ، وموقف الاحتلال والحكومة حيالها

وكتبت عدة مقالات عن حياتنا الاقتصادية ، وما يهددها من خطر ، وعن الاحتلالين السيامي والاقتصادي ، والانقلابات الاقتصادية (اللواء : ١١ و١٤ و٢١ يناير و٢٨ فبراير ٧ مارس سنة ١٩٠٩)

ثم حدث تحول في حياتي العملية أواخر سنة ١٩٠٩ ، ذلك أن زميلي وصديقي المرحوم الأستاذ أحمد وجدي (انظر صورته ص ١٦٢) ، الذي كنت أعزه وأنزله من نفسي منزلة الأخ الشقيق ، رغب إلى أن أترك الصحافة ، وكان هو أيضاً يعمل فيها ، رئيساً لتحرير جريدة الدستور ، التي كان شقيقه الأستاذ محمد فريد وجدي يتولى إصدارها ، وقال لي إننا يمكننا أن نشتغل بالمحاماة مستقلين ، وأن نكتب في الصحف مانشاء ، من الآراء والمقالات ، وأن ذلك أولى من الانقطاع للصحافة ، مما قد يفقدنا ميزة الاستقلال في حياتنا العملية ، وقد ترددت في قبول هذه الفكرة ، إذ كنت منصرفاً عنها ، وما زال يقنعني بها ، حتى قبلت نصيحته ، بعد أن أمعنت النظر فيها ، ورأيته في جملتها أصوب من انقطاعي للصحافة ، وأدركت مع الزمن أنه أسدى لي أعظم نصيحة ، وساءلت صديقي حين تبادلنا الرأي في تحقيق فكرته ، كيف نشتغل بالمحاماة مستقلين ، وأنا لم أتمرن عليها إلا شهراً واحداً ، وهو أيضاً لم يقض مدة كافية في المرات عليها ، وانتهينا إلى أن الحياة يجب أن تنطوي على شيء كبير من المجازفة ، فعولت وإياه على الانقطاع عن مهنة الصحافة ، وعملنا معاً بالمحاماة بمدينة الزقازيق ، منذ يناير سنة ١٩١٠ ثم انتقلت بعدئذ إلى المنصورة ، إلى أن عدت إلى القاهرة سنة ١٩٣٢

وقد ارتحت كثيراً إلى هذا التحول ، لأنني رأيتني قد بدأت حياتي في المحاماة هذه المرة بداية حسنة ، ولم أجد فيها الصعوبة التي كنت أتخيلها ، بل شعرت كأنني متمرن عليها ، فألفتها وأحببتها ، وأدركت أنها هي المهنة التي يجب أن أختارها لأؤدي واجبي الوطني ،

إلى جانب واجباتي الشخصية ، وأخذت أكتب المقالات من آن لآخر ، وأبعث بها إلى جريدة (العلم) لسان حال الحزب الوطني ، وظهرت أول مقالة لي وأنا محام في عدد ١٣ مارس سنة ١٩١٠ ، تحت عنوان (قوة الرأي العام والحكومة) ، وكتبت في عدد ٣٠ مارس من تلك السنة مقالة مطولة بعنوان (الشدائد خير مربب للأمم) ، هنأني عليها الفقيد ، إذ جاءت مطابقة للظرف الذي نشرت فيه مطابقة عجيبة ، فقد أرسلتها إلى جريدة العلم في الوقت الذي صدر فيه قرار وزارة الداخلية بإيقافها شهرين ، ولم أكن أعلم بصدور هذا القرار ، فنشرها الحزب في أول عدد من جريدة (الاعتدال) ، التي اتخذها لسان حاله مدة إيقاف العلم ، فهو نت على القراء أمر الإيقاف ، إذ دعوت فيها إلى مقابلة الاضطهاد بالصبر والثبات ، وكأنها كتبت ردا على قرار وزارة الداخلية ، فكان لها ضجة استحسان كبيرة ، وصارت حديث الناس في مجالسهم ، وبخاصة حين علموا أنني كتبتها دون أن أعلم بقرار إيقاف (العلم) ، واستبشروا خيرا بما أكتب ، وطلب مني المترجم المزيد في الكتابة ، فكان ذلك التشجيع حافزا لي على توكيد صلتى بالصحافة ، وزاد في توطيدها أن شقيقى أمين بك كان محررا مقبلا بصحيفة الحزب الوطني ، ثم رئيسا لتحريرها

وفي سبتمبر سنة ١٩١٠ انقطعت مؤقتا عن مكنتي ، وتوليت رئاسة تحرير (العلم) ، إذ كان الشيخ عبد العزيز جاويش يقضى مدة السجن المحكوم بها عليه من محكمة جنابات مصر في قضية (وطنيتي) ، وكان شقيقى أمين بك متغيبا بأوروبا ، لحضور جلسات المؤتمر الوطني ببروكسل ، وموافاة العلم برسائل المؤتمر ، وكانت إدارة العلم بشارع محمد على بالمنزل رقم ١١٦ ، ولما رجع أمين من بروكسل عدت إلى مكنتي بالحمامة وأنجعت نفسي إلى الجمع بين الحمامة والتأليف ، فقضيت أوقات فراغى من الحمامة سنة ١٩١١ في تأليف أول كتاب لي وهو (حقوق الشعب)

وفي سبتمبر سنة ١٩١١ صحبت المترجم في رحلته إلى أوروبا ، لحضور مؤتمر السلام الذي كان مزما اجتماعه بروما في أواخر هذا الشهر (ص ٢٥٠) ، وكان لمصاحبتى إياه في هذه الرحلة أثر كبير في نفسي ، وزادت صلتى الروحية به ، إذ رأيت من عطفه ، وحنانه الأبوى ، ودماثة أخلاقه ، ورقة شمائله ، ما حببه إلى نفسي ، وصحبنا في هذه الرحلة الأستاذ أحمد وفتيق ، وقد أفدنا كثيرا منها ، لأن المترجم كان يعرف أوروبا من قبل معرفة نامة ، فكان يرشدنا إلى ما يجب أن نتعلمه ونعرفه ونشاهده في البلاد التي زرناها ، وصحبنا في جزء من الرحلة

الدكتور منصور رفعت ، وأخذت لنا صورة بباريس تذكارا لسياحتنا مع الفقيه (ص ٢٥١)
وفي هذه الرحلة زرنا إيطاليا وفرنسا وألمانيا والنمسا ، وعرجنا على الاستانة ، وعدنا
منها إلى مصر ، وكتبت خلال سفري عدة مقالات عن مشاهداتي وخواطري في السفر ،
منها مقالة بعنوان (الأمم سيف وأخلاق) ، أرسلتها من تورينو بإيطاليا ، ونشرت في عدد
٦ أكتوبر سنة ١٩١١ من (العلم) ، ومقالة عن (الإسلام في أفريقية — مسأله طرابلس
الغرب ، والمسألة المراكشية) ، أرسلتها من باريس ونشرت في عدد ١٦ أكتوبر ، ومقالة
عن (الوطنية والإنسانية ، وكيف يفهمونها في أوروبا) نشرت في عدد ٢٠ أكتوبر ، ومقالة
عنوانها : (يومان في مجلس المبعوثان) ، أرسلتها من الاستانة ونشرت في عدد
أول نوفمبر

وفي مارس سنة ١٩١٢ ظهر كتابي (حقوق الشعب) ، فأعجب به المترجم ، وهنأني
بتأليفه ، وقال لي : « في البلاد صحافة وطنية ، وينقصها التأليف الوطني ، وقد سلكت
هذا السبيل ، فاستمر فيه ، وفقك الله » ، وقد عملت بنصيحته جهد المستطاع
ولما هاجر من مصر استمرت صلتى به في منفاه ، وكنت أرسله ، وأعرب له في رسائلي
عن إخلاصي له ، وثباتي على عهده ، وزرته في منفاه بالاستانة في أغسطس سنة ١٩١٢ ،
وشمرت بغبطة كبيرة ، إذ رأيت في صحة موفورة ، ونفسية مطمئنة ، وقد سافر يوم ٢٠
أغسطس قاصدا باريس فخيف كما تقدم بيانه (ص ٢٧٧) ، وودعته على المحطة مع من ودعه
من المصريين ، وكانت هذه آخر مرة رأيت فيها ، ثم بادلته المراسلة في منفاه ، وجاءتني منه
عدة رسائل تفيض عطفًا علي ، فزادت صلتى به توثيقًا وتوكيدًا ، منها رسالة بعث إلى بها في
بطاقة بريد (كرت بوستال) من جنيف بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩١٢ (انظر صورتها
بالزنجراف ص ٤٢٤) ، قال فيها :

« حضرة ولدنا الفاضل

« سلامًا وتحيةً وبعد فأخبر الأخ أني في غاية الصحة ، رغمًا عن البرد الشديد الذي نزل
اليوم إلى ما تحت الصفر ، وعن الثلج الذي كسا الأرض أول أمس حلة بيضاء نقية ، وغطى
جميع الجبال المحيطة بنا ، ثم أرجو تبليغ سلامي لحضرة الشقيق الأمين ، وباقي الإخوان ،
وفقكم الله وإيانا لخير العمل ، وعمل الخير »

بطاقة البريد إلى في ٥ ديسمبر سنة ١٩١٢



وأرسل إلى بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٢ الكتاب الآتي من جنيف (صورته بالزنجراف ص ٤٢٧) .

« جنيف في ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٢ »

« أخي الصادق رفع الله مقامه »

« استلمت بيد السرور جوابك الرقم ١٤ الجاري ، وأثلج صدري ما به من العبارات الدالة على الصدق والإخلاص للوطن الأسيف ، لدى الآن مسألة مهمة جدا أحب أن تهتم بها أنت والإخوان ، وهي أننا كنا معتادين على مساعدة جريدة (اجيبت)^(١) التي تصدر بلوندره بمائتي جنيه سنويا ، دفعناها تماما في سنة ١٩١١ ، ودفعنا جزءا منها في أوائل سنة ١٩١٢ ، وهو ٤٠ جنيه فقط ، فقام مستر بلنت وإخوانه بمصرفاتها إلى آخر عدد ظهر منها ووصلني صباح اليوم ، بمساعدة بعض الطلبة بانكلترا ، واليوم كتب لي المستر بلنت بعدم إمكان اللجنة القيام بنشرها ، ما لم ندفع لها إعانة سنوية قدرها مائتا جنيه ، وفي نظري أن بقاء هذه المجلة في عالم الوجود ضروري لنا الآن ، خصوصا وقد أصبحنا بلا لسان يعبر عن أفكارنا في مصر إلا (الشعب) ، وطبعها هو قصير العمر ما دامت الوزارة الحالية موجودة

(١) هي مجلة شهرية كانت تصدرها بالإنجليزية « اللجنة المصرية » بلندن ، وهذه اللجنة مؤلفة من بعض أحرار الإنجليز والارلنديين ، برياسة المستر ويلفرد بلنت صديق المصريين والشرقيين ، وكان المستر بلنت هو الذي يتولى الإشراف على تحريرها وإدارتها ، وظهر العدد الأول منها في مارس سنة ١٩١١ ، وقد منعت الحكومة دخولها مصر سنة ١٩١٢ بإيعاز من اللورد كاتشر

« فأرجوك التكلم في هذه المسألة مع الإخوان ، لجمع هذا المبلغ ، ولو على قسطين ، يدفع الأول في شهر يناير ، والثاني في ابريل مثلا ، لأنه لا يصعب على الأمة التي بمجود بمئات الآلاف من الجنيهات ألا تبخل بمائتي جنيه فقط لمثل هذا العمل المفيد

« إنى أشتغل الآن في وضع رسالة صغيرة بالفرنساوية أشرح فيها الأسباب التي أوصلت الدولة العلية لهذه النقطة الخطرة وهذا المركز الحرج ، وربما ظهرت هذه الرسالة في بحر يناير

« وفي الختام أهديك أنت وجميع الإخوان مزيد سلامي ، ووافر تحييتي ، دمت لأخيك أو والدك

المخلص

محمد فريد

« لم أر في الجرائد ذكراً لعيد رأس السنة الهجرية ، هل لم يحتفل به نادى المدارس العليا كالمعتاد ؟

« إذا أمكنك أن ترسل لي كتاب مصطفى الرافعي « حديث القمر » أكون لك من الشاكرين — عنواني الحالي :

7 bis Boulevard du Pont d'Arve, Geneve

* * *

وقد شهدت في سنة ١٩١٣ وما بعدها ، انفضاض بعض أنصار الفقيه البارزين من حوله ، وكان وجوده في المنفى قد أنساهم عهده ، وزاد في انصرافهم عنه غضب الخديو عليه ، إلى غضب الاحتلال ، وكنت أفضى إليه في بعض رسائلي بألمى من تقاعس الكثيرين عن القيام بواجبهم الوطني

فأرسل إلى من الاستانة في مارس سنة ١٩١٣ خطابا (صورته بالزنگراف ص ٤٢٩) يحثني فيه على عدم اليأس وعدم التأثر للذين تخلفوا وتركوا الصفوف ، ويرغب إلى وإلى الإخوان العمل في نشر الدعوة إلى الاستقلال الاقتصادي ، لكي تستمر الحركة الوطنية في نموها ونشاطها ، قال :

« الاستانة في ٢٥ مارس سنة ١٩١٣

« حضرة الأستاذ الفاضل والوطني المخلص

« عزيزي ، وصلني جوابك المؤرخ ٩ الجاري ، المرسل إلى جنيف ، وعلمت منه عدم وصول أعداد رسالتي إليك ، وهذا غير مستغرب ، فقد اتصل بي أن الطرد المرسل إليكم

حجز ، وصودر بجمرك الاسكندرية مع طردين آخرين ، مرسل أحدهما إلى ديمر الكتبي ،
والآخر إلى السخاوي ، ولم يفلت إلا الطرد المرسل إلى الأخ عبد الملك ، ولا أدري إذا
كانت أعداد المجلة وصلتكم ، إذ ربما تحجز هي أيضا

« هذا وقد ساءنى ما جاء بجوابكم المذكور من العبارات التى تشف عن اليأس من
مستقبل الأمة ، بسبب ما ظهر من بعض أبنائها من الخور والضعف ، تلك الحالة التى أدت
إلى تلبية العموم لدعوة عميد أعداء البلاد ، وما كنت لأنتظر هذا (الشبه اليأس) منك ، لما
أعده فيك من قوة الإرادة ، وشدة الوطنية ، فإذا كان الخوف من رجال السلطة حدى
بالكثيرين إلى عدم إظهار إحساسهم الوطنى ، فما يمنعهم من صرف همهم إلى المشروعات
الاقتصادية ، كالنقابات وشركات التعاون المنزلى والمالى ، وقد برهن ما أسس منها على نجاح
عظيم ، وعلى استعداد الأمة للإقبال على مثل هذه المشروعات ، هذا ميدان واسع للجميع ،
فادخلوا فيه بهمة ونشاط ، فاستقلال مصر الاقتصادى مقدمة لاستقلالها السياسى

« على أنى لم أزل أرى من الضرورى تقوية لجنة الحزب الإدارية ، وتتميم أعضائها
بانتخاب المخلصين ، وضمهم إليها ، وإتيان بعض الأعمال التى تبرهن على وجودها

« أرجوكم الاجتهاد فى إدخال أعضاء عاملين فى جمعية ترقى الإسلام^(١) ، وأن تكون
أنت فى مقدمة المشتركين (والاشترك عشرون فرنكا فى السنة) فإن هذه الجمعية سيكون لها
مستقبل عظيم ، وأثر فعال فى جميع جهات الإسلام ، لو وجدت أقل مساعدة

وفى الختام أهديكم أنت والإخوان مزيد السلام
محمد فرج

وقد عملت بنصيحتته ، وضاعفت جهودى فى خدمة الحركة التعاونية والحركة الاقتصادية .
وصرفت سنة ١٩١٣ فى وضع كتابى عن (التعاون) ، والمساهمة فى تأليف بعض النقابات
الزراعية ، ودراسة بعض الشؤون الاقتصادية ، فكتبت فى (الشعب) سلسلة مقالات عن
ميزان مصر الاقتصادى (أعداد ٢٣ سبتمبر ، ١٥ و ٢٥ و ١٠ و ١٤ أكتوبر سنة ١٩١٣)
وعن الكليات فى مصر وخسارتها منها (عدد ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٣) ، وعوائن
الصناعة الوطنية (عدد ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٣)

از پیشتر در روز ۴ شهریور ماه صحت بدست آوردم و در این روزها
در صحت خود بسیار امیدوارم و در این روزها در این شهر

صحت بدست آوردم و در این روزها در این شهر
و در این شهر در این روزها در این شهر

صحت بدست آوردم و در این روزها در این شهر
و در این شهر در این روزها در این شهر

از این کتاب در این روزها در این شهر
و در این شهر در این روزها در این شهر

by his Boulevard du Parc d'Arve
Genève

ولما علم الفقيد باشتغالي بوضع كتابي عن التعاون ، أرسل إلى في ٢٢ ابريل سنة ١٩١٣
الخطاب الآتي (صورته بالزنگجراف ص ٤٣١)

« الاستانة البلد في ٢٢ ابريل سنة ١٩١٣ »

« حضرة عزيزي الفاضل عبد الرحمن أفندي الرافعي »

« وصلني عزيز خطابك الرقيم ٤ الجاري ، وقد سرني اشتغالكم بهذا المؤلف الاقتصادي
كما سرني خبر انصراف همه أحمد بك لطفى لهذه الغاية المفيدة خصوصا وقد علمت من مطالعة
الجرائد أن كوشنر سيشتغل بها استجلابا للأمة نحوه ونحو الاحتلال ، فيجب عليكم أن
تسبقوه لهذا العمل ، حتى لا تفش الأمة ، ولا تنصرف إليه ، على أني لم أسمع من مدة
بتشكيل نقابات جديدة ، أو شركات تعاون ، أو شيء آخر من هذا القبيل ، مع أنكم لو قام
كل فرد منكم بتأسيس جمعية اقتصادية في دائرته ، لبلغ عددها في وقت قليل العشرات بل
المئات ، ولذلك أرى أن اشتغالك بالتأليف لا يجب أن يمنعك من الاشتغال عمليا في تأسيس
النقابات مع إخوانك ، وما هذا بعزيز عليكم لو أردتم ، واملني أسمع قريبا بأخبار ما تؤسسونه
من الشركات والجمعيات الجديدة »

« سرني كذلك ما قرره اللجنة من عقد مؤتمر وطني بجنيف ، وقد رأيت أن يكون في ٢٢ سبتمبر ، أي تاريخ انعقاد المؤتمر الأول ، وإني أقترح عليك أن تكتب تقريرا عن حالة النقابات بمصر ، وتاريخها ، وبعض إحصائيات عنها ، وعن أعمالها ، لنظهر للعالم شيئا من أعمالنا العملية ، ونبرهن على أن حزبنا حزب إنشاء وتعمير لا حزب تخريب كما يتهمون به

« إنني بانتظار نتيجة أعمالك لصالح جمعية ترقى الإسلام

« ماذا تقصد عمله في الإجازة المقبلة ؟ هل تحضر لأوروبا أو تنتظر انعقاد المؤتمر ؟ إنني أكون سعيدا جداً لو رأيتك بين خطباء المؤتمر ، وفقك الله لخدمة البلاد آمين سلامي لك ولجميع الإخوان ، وبالأخص للأخ أمين ، حفظه الله لك ولنا »

المخلص - محمد فريد

خطاب الفقيه إلى في ٢٥ مارس سنة ١٩١٣

HOTEL-RESTAURANT
M. TOKATLIAN
Constantinople

Saison d'Été

Hôtel à Thérapia Haut-Bosphore
Restaurant GRAND-BAZAR
Stamboul

Emmer Palace Thérapia

Pera.

١٩١٣
أرسلت في ٢٥ مارس
Pera, Pera Restaurant

صحتي جيدة ، يرجى العلم

عزوتي ، ومن حبيبتي بدمشق ، في ٩ مارس ١٩١٣ ، صحتي جيدة ، يرجى العلم ،
أعزائي ، صحتي جيدة ، يرجى العلم ، في ١٠ مارس ١٩١٣ ، صحتي جيدة ، يرجى العلم ،
بدمشق ، صحتي جيدة ، يرجى العلم ، في ١١ مارس ١٩١٣ ، صحتي جيدة ، يرجى العلم ،
بدمشق ، صحتي جيدة ، يرجى العلم ، في ١٢ مارس ١٩١٣ ، صحتي جيدة ، يرجى العلم ،

وجاءني منه في يونيه سنة ١٩١٣ الخطاب الآتي (صورته ص ٤٣٣)

« جنيف في ٦ يونيه سنة ١٩١٣ »

« ولدي المحترم الفاضل عبد الرحمن افندي الرافعي .

« السلام عليكم ورحمة الله ، وبعد فقد وصلني جوابكم المؤرخ ١٠ الماضي من مدة ، ولم يمنعني عن الرد عليه للآن إلا الكسل من جهة ، واشتغالي بمجلة ترقى الإسلام من جهة أخرى ، فقد أصدرت العدد الثاني منها عقب عودتي من الاستانة ، وأرسلت لك نسخة منها لعلها وصلت ، ولم تصادرها حكومتنا الأبوية الرحيمة

« من ٧ مايو لم يصلني إلا جريدة أخرى مصرية ، ولا أدري لذلك من سبب ، مع أني كتبت للإدارة قبل سفري من الاستانة بعنواني الجديد ، وها قد كتبت في عشرة أيام للإدارة مجددا ، فأرجوك التحرير لأخيك أمين بالتنبيه على من يلزم بإرسال النسخ المتأخرة جميعها ابتداء من ٨ مايو وعدم قطع الشعب أو أي جريدة تقوم مقامه^(١) - أرجوك أن ترسل لي نسخة من تقرير كتشنر بالعربية ، وأخرى بالفرنسية ، إن كان طبع بها ، لأن وجوده بين يدي ضروري للكتابة والمناقشة

« كيف حال نادي المدارس ؟ ، وهل سكتت عنه الحكومة^(٢) ؟ وما هي الحالة العمومية بالإجمال ، أرجوك أن تكتبها مطولا ، وأن يكون الجواب (مسوكرا)

« بلغ سلامي لجميع الإخوان ، وبالأخص للأخ وفيق ، وأخبره بأنني في اشتياق زائد لجواباته وأخباره ، هل أومل أن أراكم هذه السنة بأوروبا ؟ ومن من الإخوان عزم على السفر في هذا الصيف إلى ربوع سويسره ؟ »

محمد فريد

(١) كانت مصلحة البريد تصدر بعض الرسائل والمطبوعات التي ترسل للفقيد ، وتعطل بعضها ، ومن هنا تأخر وصول أعداد (الشعب) إليه ولم يصله كثير منها

(٢) انظر ص ٢٩٥

« أومل أن أكون بالاستانة حوالى ٢٠ أغسطس ، لأحضر عيد الفطر بها ، فلعلى أراك
بها بخير وصحة وعافية ، والسلام عليكم ورحمة الله ما

خطاب الفقيه إلى في ٢٣ يوليه سنة ١٩١٤

حقيقة « به ١٩١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

صحة ، وإن كان بعد ذلك لاني أحفظ به

بسم الله الرحمن الرحيم ، وبعد فقد رخصت كتابي في تاريخ الفقه ، مستفيداً من
وقرأت في الأثر ما لفتني من كتابي في تاريخ بلاد بلخ ، وهذا بيني فكلما
به من جهة ، فإنه الوطن من لا تفر . وفكره من بلخ من تاريخه
المعنى ، إننا بعد نأياً نك

والأمر في أن هو بقدر ما به من تشاؤم حيث
سبق قاتر من فكره من نفسه أو تفر من نفسه

من تواريخه بعد من بلخ ، وفكره من بلخ من تاريخه
فقد هو من بلخ من بلخ ، وفكره من بلخ من تاريخه
من قبله من بلخ من بلخ ، وفكره من بلخ من تاريخه
في أن من بلخ من بلخ ، وفكره من بلخ من تاريخه
حيث وصحة وعافية ، والسلام عليكم ورحمة الله ما

ع. م. ح. ر.

وقد نشبت الحرب العامة الأولى في أغسطس سنة ١٩١٤ ، وانقطعت المواصلات بين
مصر وأوروبا ، فلم يتح لي أن أرى الفقيه ، على شدة رغبتى في أن أسعد برؤيته ، وانقضت
أعوام الحرب ، ثم أعلنت الهدنة في نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وقامت الثورة في مصر ، وترقبت أن
تمود الفرصة ، ففتح لي ، لكي أسافر إلى حيث ألتقي بإمامي في الوطنية ، ولكن الموت
عاجله ، وحال بيني وبين أن أراه ، وغاب عنى شخصه ، ولكن لم تغب عنى قط ذكراه ، ولن
تغيب مادمت حيا

رثائي للأستاذ أحمد وجدى

كان للمرحوم الأستاذ أحمد وجدى ، كما ذكرت فى سياق الحديث ، أثر فعال فى توجيه حياتى العملية والسياسية ، ولقد توفى رحمه الله فى سبتمبر ١٩٣٠ ، فكان لنميه وقع أليم فى فؤادى ، وكانت وفاته من الصدمات التى أثرت فى نفسى تأثيراً عميقاً ، وقد رثيته فى الأهرام (عدد ١٦ سبتمبر ١٩٣٠) بكلمة ، أود أن أعيد نشرها هنا ، وفاء للصديق الراحل ، قلت فيها :

« دمة على صديق — احمد وجدى »

« نعام لى الناعى أنصر ما يكون شباباً ، وأحسن صحة ، وأقوى ما يكون أملاً فى الحياة ، فكنت لهول الفاجعة لا أصدق نبأها ، فذهبت إلى داره أتبين الخبر ، فإذا الدار موحشة مقفرة ، وصوت النعى يدوى بين جوانبها ، فعلت أن قد حُسم القضاء ، واختطفه الموت ، فلا حول ولا قوة إلا بالله !

« أبكيك أيها الصديق ، بعين دامة ، وفؤاد يتفطر حزناً وألماً ، أبكيك ، وهل ينفع البكاء إذا نزل القضاء ؟ أبكى فيك نفساً زكية ، وأخلاقاً كريمة ، ووطنية طالية ، وقلباً يرعى المهمل ، ويحفظ الود ، ولسان صديق ماجرى إلا بالحق ، فالآن أنتفدك ، فلا أراك ، وأبحث عن تلك الشائل التى عرفتها فيك طول حياتك ، فلا أجدها ، إلا ذكريات تثير فى النفس لوعة الأسى والأحزان

« عرفتك أيها الصديق ، منذ التقينا ، وتعارفنا ، فى مدرسة الحقوق ، إذ تلقينا العلم معاً ، جنباً إلى جنب ، فائقنا ، وتأخينا ، وارتبطنا بروابط المحبة والإخاء ، وجمعتنا مبادئ واحدة ، وأفكار متقاربة ، وأرواح متعارفة ، وإن أنس لا أنس يوم أن تخرجنا معاً من مدرسة الحقوق ، منذ عشرين سنة ونيف ، فاشتغل كلانا بالصحافة ، فترة من الزمن ، أنت فى جريدة الدستور ، وأنا فى جريدة اللواء ، ثم مالت نفسك للمحاماة ، فما زلت بى تقنعنى وترغبنى فيها ، وكنت منصرفاً عنها ، فاستمعت إلى نصيحتك ، واستجبت لدعوتك ، ومارسنا المحاماة معاً ، وتماهدنا على أن نتخذها مدرسة للأخلاق ، ووسيلة للجهاد القومى ، فصدقت وعدك ، ووفيت بمهدك ، وكنت رجلاً ، والرجال قليل ، لم يتغير لك مبدأ ، ولم تنزل لك عقيدة ، ولم يفرِّك زخرف الحياة وبهرجها ، وبقيت على طول السنين ، وتماق

الأحداث ، وتقلب الأحوال ، وتبدل الظروف ، علما من أعلام الأخلاق ، والفضيلة ،
والوطنية الصادقة

« وحينما فقدت شقيقى « أمين » ، رأيت فيك أخا وفيا ، وصديقا أميننا ، أطمئن اليه ،
وأستأنس به فى صحراء هذه الحياة ، فالآن أفقدك أيها الصديق العزيز ، ولما يجفّ الدمع على
أخى أمين ؛ واليوم تفقد مدرسة الوطنية الأولى ركنا من أركانها ، وتخسر مدرسة الأخلاق
رجلا من أفذاذها ، فإننا لله وإنا إليه راجعون ؛ اللهم ألهمنا صبرا ، وثبت قلوبنا ، وهب لنا
من أمرنا رشداً »

الفصل السابع عشر

شخصية الزعيم

في شخصية محمد فريد ، اجتمعت الفضائل الوطنية ، والمبادئ السامية ، وصفات الزمامة الحقمة ، إلى جانب الأخلاق الكاملة ، والطباع الكريمة ، فهو حقاً أمة في رجل ، ورجل في أمة

صفاته وأخلاقه

كان قحى اللون ، جميل الصورة ، متوسط القامة ، مهيب الطلعة ، عريض المنكبين ، بدين الجسم ، ولكنه مع بدانته موفور النشاط ، جم الحركة ، لا يكمل من العمل ولا يعمل ، براق العينين ، كثير الابتسام ، سريع الكلام ، شديد الذكاء ، قوى الذاكرة ، وأهم أخلاقه : الصدق ، والإخلاص ، والصراحة ، والوفاء ، والصبر ، والثبات ، والشجاعة ، وقوة الإرادة ، والجود ، والكرم ، بله التواضع وطيبة القلب ، وإنكار الذات ، ودماثة الأخلاق ، فكان في شخصه مجموعة من الفضائل العظيمة ، والأخلاق القويمة

إخلاصه ووطنيته

وأولى هذه الفضائل : إخلاصه ، ووطنيته المجردة عن الأهواء ، المنزهة عن المطامع الشخصية

كان يرى حق الوطن فرضاً عليه ، يؤديه لبلاده ، لا يقبل في أدائه نكولا ، أو تراجعاً ، ولا يبتغى على جهاده جزاء ولا شكوراً ، لا يعرف للإخلاص حدا يقف عنده ، بل يعتقد أن كل ما يبذله في سبيل مصر من جهد ومال ، وجاه ومكانة ، وصحة وحياة ، إنما هو الراحة الكبرى لنفسه ولضميره ، وتلك لعمري أقصى درجات الإخلاص ؛ ولا جرم فإن مصدر هذا التفانى في الإخلاص ، والوطنية التي لا تحبو نارها ، هو الإيمان بالله ، فقد كان فريد مؤمناً حقاً ، قوى الإيمان ، ثابت العقيدة ، سليم الوجدان ، كان إيمانه هو ينبوع الفياض

الذى يستمد منه إخلاصه ووطنيته ، فلا غرو أن كان يحتمل الشدائد والمتاعب ، راضياً
باسماً ، شأن المؤمنين الصادقين ، الذين إذا أصابهم مصيبة قالوا : إنا لله وإنا إليه راجعون
كانت وطنيته سليمة المعدن ، صلبة العود ، لا تنثنى أمام العقبات ، ولا تنال منها
المغريات ، ولا تشوبها المطامع المادية ، أو المآرب الذاتية
لقد كانت كلمة واحدة يجرى بها لسانه كافية لأن تبدل عسره يسراً ، وغرته نعيماً مقيماً ،
وجاها عربضاً ، ولكنه بقي ثابتاً كالطود ، راسخاً كالأهرام ، فكان آية الوطنية

شجاعته

كان شجاعاً مقداماً ، لا يبالي الأخطار ، ولا يضعف أمام الشدائد ، ولا يخشى غضب
الأقوياء ، ولا يرهب سلطانهم

بهذه الشجاعة العظيمة استطاع أن يضطلع بزعامة الحركة الوطنية ، بين أعاصير المحن
والأحداث ، زهاء اثنتى عشرة سنة ، لم تحذله خلالها شجاعته لحظة ، ولا ناله في أثنائها
ضعف ولا وهن

ولولا هذه الفضيلة لفقدت الحركة الوطنية جلالها وروعها ، بل لطويت إلى حين لا يعرف
مداه صفحتها ، لأن الشجاعة كما هي أول سلاح للجنود في ميادين القتال ، فإنها أول عدة
للمجاهدين في الحركات الوطنية ، وكم من حركة وطنية سرى إليها الانحلال ، وفقدت كيانها
وحياتها ، عندما فقد زعمائها أو جنودها الشجاعة في ساعة الخطر

كانت هذه الشجاعة طبيعية في الفقيد ، امتاز بها في حياته الخاصة ، وحياته العامة ، لست
أدرى عمن تلقاها ، هل ورثها عن أبيه ، أو عن والدته ، أو عنهما معاً ؟ أم هي غريزة
أودعها الله فؤاده ، فتكونت ونمت على توالي السنين ؟ قد يكون هذا أو ذاك ، وإنما الذى
يهم ذكره أن هذه الصفة العظيمة قد امتزجت بشخصه ، حتى صارت عملاً له ، ولازمته
طول حياته ، في السراء والضراء

كثيرون من الناس يتحولون عن الجهاد عند الصدمة الأولى أو الثانية تصادفهم في
طريقهم ، فينكصون على أعقابهم أمام الخطر أو شبح الخطر ، بل أمام الوهم والخيال ؛ أما
الفقيد رحمه الله ، فكان يتلقى الصدمات والضربات بقلب عامر بالشجاعة ، فلا ينثنى عن
طريقه ولا يتحول ، وتلك أعظم فضائله وسجاياه ؛ وزاد في شجاعته قوة إيمانه وعقيدته

فكانت هذه العقيدة سنداً لشجاعته وإقدامه ، ومعيّناً لا يفضّب لفضائله وأخلاقه الكريمة بهذه الشجاعة ، وبهذا الإيمان حمل عبء الجهاد في أشد الأوقات خطراً وحرّجاً ، تولى رئاسة الحركة الوطنية في وقت استقرت فيه السياسة المعروفة بسياسة الوفاق بين الخديو والاحتلال (وقد شرحناها في موضوعها ص ٦٣) ، فاستهدف لحرب السلطتين معاً ، وغضبهما معاً ، ومع ذلك لم يبال حربهما ، ولم يخش غضبهما وتحالفهما ، واحتمل أذاهما معاً ، وسار في طريقه قدماً ، لا يلوى على شيء ، ولا يفكر إلا في القيام بالواجب ، مهما كانت العقبات ، ومهما كانت العواقب

كانت الشجاعة خلقاً ثابتاً في فؤاده ، وكانت أيضاً محببة إلى نفسه ، فكان يدعو إليها في خطبه ، ويحب أن يراها خلقاً شائماً في الأمة ، وبخاصة تلاميذه وأنصاره ، وكان يعجبه منهم أن يكونوا على غراره في الشجاعة الأدبية ، وقد عودهم على أن يكونوا رجالاً ذوي أخلاق قويمة ، لأن الشجاعة الأدبية هي قوام الفضائل جميعاً

وفاءؤه

كان فريد آية في الوفاء ، ومثلاً سائراً في حفظ العهد ، اعتبر ذلك في وفائه لزميله وصديقه مصطفى كامل ، فلقد أيدته وناصره طول حياته ، وعضده بماله وقلمه ولسانه ، ثم ظل على وفائه له بعد وفاته ، فحافظ على تراثه الوطني المجيد ، وتعهد الغرس الذي بذره معه ، وسقاه بإخلاصه وتضحياته ، ورواه بمهجة فؤاده ، فمما الغرس وترعرع ، بحيث لو عاش مصطفى أكثر مما عاش ، لما استطاع أن يرعى غرسه بأكثر مما رعاه فريد ، ولا غرو فقد اشتركا معاً في بذره ، وأنشأه النشأة الأولى

كان وفاءؤه لمصطفى جزءاً من وفائه لمصر ، لقد أوفى بعهده لها ، وجعل حياته وقفاً على الجهاد من أجلها ، وضحي بماله وجاهه وصحته وحياته في سبيلها ، وليس في الدنيا وفاء أقوى وأروع من هذا الوفاء

مضاؤه وقوة عزمته

ومن أخص مزاياه المضاء وقوة العزيمة ، كان يذلل بقوة إرادته كل عقبة تعترضه ، وما أكثر ما اعترضه من عقبات ، وما قام في سبيله من مصاعب !
حدث إضراب من عمال اللواء في نوفمبر سنة ١٩٠٨ (ص ٧٧) ، بدسائس خصوم

الحركة الوطنية ، وتحريض من بعض الموظفين ، وكان الظن أن يضعف الفقيد أمام هذا الإضراب ، ويفرى الدسائين بالاستمرار في دسهم ، ولكنه رفض مطالب المضربين ، وأصر على فصلهم ، ولم يلبث أن استبدل بهم غيرهم ، وبمث الحماسة في نفوس الشباب ، ومنهم طلبة الحقوق ، فجاءوا متطوعين للعمل في اللواء ، واشتغل بعضهم في التحرير ، وبعضهم في صف الحروف ، فاستمر صدور اللواء برغم إضراب عماله ، ولم يتعطل يوماً واحداً ، ولما أخفق إضرابهم عادوا خاضعين

وحدث في سنة ١٩١٠ أن وقع خلاف بين ورثة المرحوم مصطفى كامل على ملكية (اللواء) ، لسان حال الحزب الوطني حينذاك ، أدى إلى تدخل القضاء في شأنه ، وعين يوسف بك المويلحي حارساً قضائياً عليه ، فتسلم الجريدة على يد محضر من المحكمة المختلطة يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ ، وقد أراد الحارس أن يتدخل في سياستها وتحريرها ، فرفض الفقيد أن يذعن لهذا التدخل ، ورأى أن كرامة الحزب لا تتفق وبقاء اللواء عرضة لسيطرة الحارس على شؤونه ، وبادر من فوره إلى إنشاء جريدة جديدة يستقل بإدارتها وتحريرها ، ولا يكون لغير الحزب إشراف عليها ، فأنشأ جريدة (العلم) ، وظهرت في ٧ مارس سنة ١٩١٠ بعد أسبوع واحد من تدخل الحارس في شؤون اللواء ، أي أن تأسيس (العلم) ، وما استلزمه من استعداد ، وجهود وتنظيم ، لم يستغرق سوى هذه الأيام القليلة ، وهو عمل يشهد للمترجم بالهمة الشماء ، وقوة الإرادة

وكما كانت الحكومة تعطل صحيفة الحزب الوطني ، كان يعد العدة لإخراج جريدة أخرى للحزب ، بأسماء أخرى ، فتظهر في اليوم التالي للتعطيل

ولقد رأيت مما كتبناه بالفصل السادس (ص ١٩٤) كيف كان موقفه راثماً حين منعت الحكومة الفرنسية عقد المؤتمر الوطني بباريس في سبتمبر سنة ١٩١٠ ، قبل الموعد المحدد لانعقاده بأيام معدودة ، فقد كان الظن أن لا ينمقد المؤتمر في عامه هذا ، لضيق الوقت ، وكثرة ما أنفق من التكاليف لإعداد معداته بباريس ، ولكن عزيمة المترجم أتقنت الموقف فقد قرر عقد المؤتمر ببروكسل ، في الموعد الذي كان محدداً له بباريس ، وكان الوقت لا يتسع حقاً لتنفيذ هذا العمل ، إذ أنه أبلغ قرار المنع قبل موعد اجتماع المؤتمر بأسبوع ، ومع ذلك تذرع هو وزملاؤه بكل ما أوتوا من همة وعزيمة ، حتى اجتمع المؤتمر ببروكسل في الموعد الذي كان محدداً له بباريس ، فكان ذلك الفوز آية في المضاء والعزيمة

ثباته على المبدأ

يتلخص مبدأ الفقيه في ثلاث كلمات : الاستقلال ، والجلاء (وهو الرمز الصحيح للاستقلال ولا يكون استقلال بدونه) ، والدستور ، ولقد ثبت على هذا المبدأ ، لم يقبل فيه هوادة ولا تساهلا ، ومن كلماته المأثورة في هذا الصدد قوله : « لا ينتظر أحد منا أن نحيد عن مبدئنا مادام فينا عرق ينبض أو تجرى في أجسامنا نقطة دم »

وقد حارب من أجل هذا المبدأ كل سلطة ، وكل فرد ، وكل هيئة لا تدين به ، ولا تعمل عليه ، ولقى في سبيل ذلك ما لقي ، ولما رأى أن الخديو قد جنح لسياسة الوفاق مع الاحتلال ، قرر الاعتماد عنه ، وخاصمه استمساكا بمبدئه ، وسار في طريقه مستقلا عن كل سلطة ، بعيداً عن كل سلطان

ولما اشتد الخلاف بينه وبين الخديو تبعاً لاشتداد سياسة الوفاق رغب إليه كثير من أنصاره أن يعدل عن سياسة الجفاء تجاه الخديو ، ويسلك سبيل التقرب إليه ، وأفضوا إليه أنهم ينفضون من حوله إذا هو استمر في خصومته معه ، فكان جوابه لهم أنه لا ينشئ عن مقاومة الاحتلال ، وكل من يلوذ به أو يحالفه ، ولو كان ولي الأمر ، وانفض بعضهم فملا من حوله مجاملة للخديو ، ومع ذلك لم تضعف عزمته ، وظل ثابتاً في جهاده ضد السلطتين

ولما شرعت الحكومة في محاكمته أول مرة في قضية (وطنيتي) سنة ١٩١١ ، أرسل إليه الخديو من يبلغه باسمه وعده بحفظ القضية ، مقابل أن يزوره ويقبل اتباع خطته ، ويسايره في سياسة الوفاق ، فرفض ، وقبل أن تقام ضده الدعوى العمومية ، وحكم عليه فيها بالحبس ستة أشهر ، وآثر السجن على التساهل في مبدئه

وبعد أن هجر مصر إلى منفاه ، اتسع مجال الحكومة لشل الحركة الوطنية ، وصرف الناس عنها ، ولما بلغه انفضاض بعض أنصاره من حوله ، والتحاق بعضهم بالوظائف ، وانحيازهم إلى جانب الحكومة ، لم يكثر لذلك ، وكتب في مايو سنة ١٩١٤ ، إلى من أبلغه ذلك يقول : « أما أنا فسياستي لن تتغير ، ولو بقيت عليها وحدي » ، فلم يدع للضعف والتردد إلى قلبه سبيلا

قاوم من أجل مبدئه قوتين كبيرتين ، وهما :

(١) الاحتلال (٢) الخديو ، حين اتبع سياسة الوفاق مع الاحتلال

ثم قاوم الترك حين بدت نياتهم نحو مصر سنة ١٩١٥ ، في أثناء الحرب العالمية ، كما تقدم بيان ذلك (ص ٣٥٤)

فخصمته لهذه القوات الكبيرة ، في تلك الظروف العصيبة التي مر بك شرحها وفي وقت خذله فيه كثير من أنصاره ، لهى أكبر مظاهر الثبات على المبدأ ، وأروع آيات المحافظة على العقيدة

صبره على المكاره

لا مرء في أنه مضرب الأمثال في الصبر على المكاره ، لم يجاره أحد من الزعماء والمجاهدين فيها استهدف له من الكوارث ، على اختلاف صنوفها ، ولا في قوة الصبر عليها ، ومرجع هذا الصبر إلى عقيدته وإيمانه ، ثم إلى قوة إرادته ومن كلماته الماثورة التي صارت علما عليه ، قوله : « إننا نعرف كيف نصبر على المكاره ، ولكننا لا نعرف التسليم في حقوقنا ، ولا التنازل عن مطالبنا » وقوله : « نحن قوم نذرنا بالصبر على الكوارث ، واتخذنا الثبات شعارا لنا ، لا بلوينا عن غايتنا اضطهاد ، ولا نتقهقر إلى الوراء مطلقا »

وفي الحق انه قد صبر صبر أولى العزم من الكرام المجاهدين ، على كل المصائب التي لاقاها ، وكانت معظم سنى حياته السياسية سلسلة من المحن والمكاره ، فقد صبر على السجن ، وصبر على فقد ثروته الطائلة في سبيل الجهاد ، وصبر على المصائب العائلية التي امتحنه الله بها ، إذ فقد اثنتين من كريماته ، وهما في ريعان الشباب ، وجاءه نعيمها وهو في منفاه ، إحداهما في سنة ١٩١٥ ، والأخرى سنة ١٩١٦ ، وصبر على آلام النفي والتشريد ، ثماني سنوات متوالية ، وصبر على المرض ، ينتابه من حين لآخر ، واشتد به في أواخر أيامه ، وصبر فوق هذا وذلك على تنكر الكثيرين من معاصريه ، بل من أنصاره له ، وانفضاضهم من حوله ، في أشد الأوقات حرجا ، وإنك لتلمح في الخطاب الآتي الذي كتبه في أشد سنوات النفي وأقساها مقدار ما عانى من المكاره على تعاقب السنين ، ومبلغ الصبر الذي راض نفسه عليه ، واطمأن إليه ، حتى عده في خطابه نعمة من نعم الله عليه ، كتب هذا الخطاب من برلين في ٧ مارس سنة ١٩١٧ إلى المرحوم الدكتور أحمد فؤاد ، ردأ على تعزيبته إياه في وفاة كريمته ، قال :

« وقد ألهمنى الله الصبر على هذه المصائب المتكررة ، وأعاننى بفضلهِ وكرمه على

تحملها ، كما أعانني على تحمل ما لاقيته في حياتي السياسية من أنواع الخيانة والغدر والانقلاب ، وأمل في وجهه تعالى أن يديم عليّ مننه المتتالية ، وأن يؤيدني بروح من عنده ، فيما بقى لي من السنين القليلة ، في هذه الحياة الفانية ، إنه لا يضيع أجر من أحسن عملاً »

فهذا الكتاب الكريم يرسم لنا صورة فريد ، في أروع مظاهر البطولة ، ويصور لنا إيمانه الثابت ، وقلبه الكبير ، وخلقه العظيم ، وصبره الفريد على الكوارث التي أصابته في حياته

شمه وإبؤه

كان للفقيه نفس عالية ، تتعلق بالمعظم ، وترفع عن الدنايا والصغائر ، وتمتقت الذلة والهوان ، ومن أخص سجايه الشم والإباء ، لم يرض لنفسه قط طوال حياته أن ينزل عن هذا الخلق العظيم ، ولم يستطع الأقوياء أن يذلوه ، أو يمتهنوه ، أو يحولوه عن مبدئه ، أو يتخذوه مطية ذلولا لأطاعهم وشهواتهم

ظن بعض خصومه على أثر هجرته إلى المنفى ، وما احتمله فيه من آلام ، أنه قد تلىن قناته ، أو يعدل عن خطته في الجهاد ، فأشاعوا عنه حينما كان بالاستانة أنه أرسل قبل سفره من مصر برقية إلى السير إدوارد جراي وزير خارجية بريطانيا ، يشكو إليه فيها من الاضطهادات التي انصبت عليه ، ويطلب منه التدخل لإنصافه ، فما ان اطلع على هذه الفرية في الصحف حتى كذبها تكذيباً قاطعاً ، وأرسل في هذا الصدد خطاباً إلى جريدة (جون ترك) Jeune Turc التي كانت تصدر بالفرنسية في الاستانة يدل على علو نفسه وبطولته ، قال :

« إني لو حكم عليّ بالموت ، وكانت حياتي معلقة على كلمة تخرج من فم وزير إنجليزي ، لفضلت ألف ميتة على مخاطبة هذا الوزير في شأني ، فلقد رفضت طلب العفو عني من الخديو وهو حاكم البلاد الشرعي عندما حكم علي في العام الماضي بالسجن ستة أشهر ، وفضلت البقاء مسجوناً على إمضاء طلب العفو »

وبلغه أيضاً سنة ١٩١٢ ، وهو بالاستانة أن الخديو ومحمد سعيد باشا رئيس الوزارة ، أشاعا لمحدثيهما أن الأول أرسل إليه ثلاثمائة جنيه مساعدة له على السفر ، وأنه هو الذي حضه على الهجرة من مصر ، ولما كان هذا الخبر كذباً وميناً ، ثارت نفسه ، لما تضمنه من المساس بكرامته ، فلم يكتف بتكذيبه لمن نقلوه إليه ، بل أرسل خطاباً مسجلاً إلى الخديو يسراه

بالبوسفور ، إذ كان بالاستانة صيف ذلك العام ، يكذب الخبر بلهجة شديدة تدل على أنه وهو في محنته لم يبالي غضب ولى الأمر ، فوق غضب الاحتلال ، قال رحمه الله :

« صارى يار فى ١١ يونيه سنة ١٩١٢ »

« سمو خديو مصر »

« لقد علمت من الأخبار الخصوصية الواردة من مصر أنكم كلفتم أحد إخوانى ممن يترددون عليكم بأن ينصحنى بالسفر عقب استجوابى بالنيابة ، وأنكم سلمتم له مبلغاً من المال ليوصله إلى مساعدة لى على مصاريف السفر ، واسم هذا الشخص معلوم عندي ، ولكنى أكتمه الآن ، فاستفرت جداً حصول هذا الأمر بعد ما كتبتكم لكم بخصوص حادثة . . . والثلاثمائة جنيه التى أخذها باسمى ، وطلبت منكم عمل تحقيق بخصوصها ، ولكنكم أهملتم أمرها ، وبعد أن أعلمتكم أنى أرفع عن قبول أى مساعدة منكم ، ولو كنت فى أحط دركات الفقر مع أنى بحمد الله فى سعة من العيش ، فلتكونوا على ثقة بأن كل ما يؤخذ منكم باسمى هو من باب النصب ، وإنى لا أقبل ولن أقبل منكم أى مساعدة ، ما دامت مهمتى الجهاد فى تحرير البلاد من الإنكليز ، ومن كل من يعاونهم على توطيد قدمهم فى مصر ، كأئنا من كان ، والسلام على من اتبع الهدى

المخلص لمصر

محمد فريد

وقد سعى الخديو بواسطة أصدقاء الفقيد فى أن يتم الصلح بينهما ، ولكن فريداً كان يطلب شروطاً لصالح البلاد ، وضمانات لهذه الشروط ، ولم يقبل أية وساطة على غير هذا الأساس ، ورفض مساعى الصلح ، مع حرج مركزه السالى فى منقاه ، فكانت آية فى الشتم والإباء

ولم يقبل الصلح مع الخديو إلا بعد أن بدأ عرشه يتداعى فى أوائل الحرب العظمى الأولى ، إذ تم الاتفاق بينهما على أساس إعلان الدستور كما تقدم بيانه (ص ٣٤٤)

مزاياه الثقافية

كان المترجم إلى جانب وطنيته الصادقة ، وأخلاقه العظيمة ، مزايا ثقافية عالية ، فهو واسع الاطلاع ، مشغوف بالدرس والقراءة ، ملم بدقائق المسألة المصرية ، وتاريخها خاصة ، والمسألة الشرقية عامة ، محيط بالمسائل الدولية جميعها ، متتبع لكل تطوراتها ، بطلع على كل ما يظهر فيها من المؤلفات والرسائل ، وما يكتب عنها فى الصحف والمجلات

وتدل مذكراته في تاريخ مصر الحديث التي سبق الكلام عنها (ص ٢٢) على ميل مبكر إلى البحوث التاريخية ، كما أن كفايته كمؤلف و كاتب قد ظهرت في كتابه عن تاريخ محمد علي (البهجة التوفيقية) ، و كتابه في تاريخ الدولة العثمانية ، و كتابه في تاريخ الرومان ، و رحلاته المعيدة ، و مقالاته العلمية في مجلة الموسوعات وفي الصحف و المجلات عامة و من دلائل سعة اطلاعه اقتناؤه مكتبة نفيسة حوت مجموعة قيمة من الكتب العلمية و التاريخية ، و هي التي أهداها إلى نادي المدارس العليا (ص ٢٩٤) و تدل خطبه و مقالاته ، و أحاديثه في الصحف ، على نضجه الفكري ، و اطلاعه الواسع ، و دراسته التامة للمسائل السياسية القومية و الدولية

و كان لا يألو جهدا في تفهيم الشعب دقائق المسألة المصرية ، لمناسبة الحوادث التي تقع في البلاد ، حتى الحوادث التي كانت في ظاهرها لا تنطوي على معان سياسية ، فكان يكشف عن مغزاها ، و ينتهزها فرصة لتبصير الأمة بحالتها ، و أذكر له مقالة مسهبه^(١) كتبها لمناسبة سفر الخديو إلى بور سودان في مارس سنة ١٩٠٩ ، لحضور حفلة افتتاح مينائه ألم فيها إللما رائعا بارتباط السودان بمصر ، و تطور السياسة البريطانية فيه ، و هي تصلح وحدها لأن تكون تاريخا للمسألة المصرية ، من ناحية اتصالها بالسودان ، هذا إلى ما حوته من معاني الوطنية العالية ، و الأفكار الواسعة الأفق التي تدل على دراسة عميقة لتاريخ مصر السياسي ، و إحاطة تامة بموقفها حيال المطامع الأجنبية

مزاياه الصحفية و الخطابية

تتصل مزاياه من هذه الناحية بمزاياه الثقافية كان فريدا صحفيا قديرا ، وله المقالات المستفيضة في الصحف و المجلات ، و كان يجيد الكتابة باللغتين العربية و الفرنسية ، و كان في حياة مصطفى كامل يتولى في غيبته الإشراف على الألوية الثلاثة ، و لما تولى رئاسة الحركة الوطنية ، بعد وفاة مصطفى ، كان يشرف إشرافا مستمرا على تحريرها و سياستها ، و كان يفيض في مقالاته باللواء و العلم و الشعب ، و إذا تناول موضوعا مهما أسهب في الكتابة فيه ، و كانت مقالاته تجمع بين غزارة المادة ، و سعة الاطلاع و النضج الفكري ، مع حسن الأداء ، و القصد في الألفاظ ، و البعد عن العبارات الطنانة ، و كذلك شأن مقالاته و أحاديثه بالفرنسية

(١) نشرت باللواء عدد ٢٢ مارس سنة ١٩٠٩

إن أسلوب المرء صورة من شخصيته كما يقولون ، ولذلك نجد في كتابة المترجم آيات التواضع ، والركون إلى المعاني السامية ، فهي من الخصائص الطبيعية لهذا الرجل الفذ الذي لا يرى في شخصية المرء إلا وسيلة لأداء رسالته ، كما لا يرى في الأسلوب إلا طريقة لأداء المعاني ، أما مواهبه الخطابية فكانت دون مواهب مصطفى كامل ، لأن مصطفى ولد خطيبا ، وكان الخطابة من أعظم مزاياه ، أما الفقيد فلم يكن من طبقته في المواهب الخطابية ، وكان في الغالب يتلو خطبه ، ولكنها كانت مليئة بالمعاني السديدة والآراء الصائبة والأفكار العالية

سياسته الوطنية

كانت سياسته الوطنية استمرارا لسياسة مصطفى كامل ، ولا غرو ، فقد وضعا معا قواعدها ، وجاهدا معا في سبيلها ، واتخذوا الجلاء أساسا لها ، والجلاء هو الرمز الصحيح للاستقلال ، ولم يكن الفقيد يقبل فيه هوادة ولا تساهلا ، وكان شديد الحرص على أن تبقى القضية المصرية قضية الجلاء ، ولذلك كان يقاوم سياسة الأحزاب الأخرى في عدولها عن الجلاء ومطالبتها بجلترة بالإصلاحات الداخلية ، وكان يرى في هذه الخطة خروجاً على أساس القضية الوطنية

قال في هذا الصدد : « إن الشعب لا يمكنه أن يصدق بأن أمة أجنبية محتلة بلاد أمة أخرى تساعدنا بإخلاص على ترقينا وتمدينها »

وحين سأله المستر كتل العضو بمجلس العموم البريطاني سنة ١٩٠٨ : « ماذا يطلب الحزب الوطنى من إنجلترا ؟ » ، أجابه على الفور : « نحن لا نطلب شيئا منها سوى الجلاء ، فالجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال »

وقال في خطبته بالإسكندرية في أغسطس سنة ١٩٠٨ : « ترك بعضهم المطالبة بالجلاء ، وسموا هذا التحول اعتدالا في المبدأ ، وما هو إلا خيانة كبرى للوطن وبنية » ، وتقيض خطبه وأحاديثه بهذا المعنى

وإلى جانب الجلاء وتمسكه به ، جعل الدستور أساسا ثانيا للحركة الوطنية ، وهنا أيضا كان متفتحا في المبدأ والخطة مع الزعيم الأول ، ولكنه أبرز دعوة المطالبة بالدستور ، وجعل منها حركة عامة ، دعا إليها الأمة ، ووجهها إلى مطالبة الخديو بالدستور ، بالعرائض التي تقدم الكلام عنها (ص ٥٦) ، فكانت هذه الحركة جهادا قويا عمليا لتقرير النظام الدستورى ومن الواجب في هذا المقام أن نعرف فضل فريد على الحركة الوطنية ، فقد كان العضد

الأيمن لمصطفى في بعثها طول حياته ، ثم تولى زعامتها واحتمل أعباءها بعد وفاته ، وكانت زعامته لها في ظروف قاسية ، أشد من الظروف التي واجهها مصطفى ، فكان لفريد الفضل الأكبر في إنقاذها من الانحلال ، واستخلاصها من العقبات والأهوال ، فلقد تحالفت ضدها قوات عديدة ، بغية القضاء عليها ، ولكنه ثبت لها ، وتغلب عليها بقوة العقيدة والإيمان ، وسار بالحركة الوطنية إلى الأمام ، ومهد بجهاده وتضحياته إلى ثورة ١٩١٩ ، فهي غرس الوطنية التي تمهدا على تعاقب السنين ، والثورات ، كما قلت في كتابي عن مصطفى كامل ، ليست حركات ميكانيكية ، تبدو فجأة للناظرين ، بل هي حوادث اجتماعية ، تتمخض عنها حياة الشعوب ، تبعا لدرجة استعدادها ، ونتيجة لسريان روح الوطنية في نفوس أبنائها ، فلولا السنون التي قضها الفقيه في الكفاح ، لمرت سنة ١٩١٩ ، كما تمر غيرها من السنين ، دون أن يظهر فيها غرس الوطنية ، أو تتجلى فيها روح الثورة ، ولعله أشار إلى هذا المعنى في رسالته إلى الأمة في سبتمبر سنة ١٩١٩ ، إذ قال : « نشكر الله على هذه النتيجة الحسنة ، التي دلت على أن ما ألقاه مؤسسو الحركة الوطنية من البذور في تلك الأرض الخصبة ، قد نبت وترعرع ساقه ، ثم أزهى وظهرت ثماره الشهيبة التي قد قرب زمن جنينها »

سبيله إلى دعوته

كانت سبيله إلى دعوته الخطابة والصحافة والتأليف ، قال في هذا الصدد : « إن الذي يعتمد على القلم واللسان ، فيملي عليهما ما وهبه الله من علم وبيان ، ويجمع بهما القلوب ، ليصوغ منها أمة حية راقية ، لهو أعظم مشيد للمجد ، فوق أمته الأسس »

كانت خطبه ومقالاته ومؤلفاته متجهة إلى غرس روح الوطنية الصادقة في النفوس ، وحث الأمة على استعادة مجدها القديم ، ومباراة الأمم الحية في التمسك باستقلالها وحريتها ، ومن هنا جاء ميله إلى التاريخ المصري ، والتاريخ العام ، فأخذ من التاريخ مدرسة لترقية الروح الوطنية في النفوس ، وثقيف الشعب ، وتهذيبه ، وكان يعنى بتبصير المصريين بتاريخهم ، وإطلاعهم على تاريخ الأمم الحية ، قال في هذا الصدد في ختام خطبته بدار التمثيل العربي ، يوم ١٧ أبريل سنة ١٩٠٨ :

« وآخر كلمة ألقيا على حضراتكم أن تطالعوا تاريخ الأمم التي حصلت على استقلالها المسلوب ، وأن تمنعوا النظر في الطرق التي اتخذوها للوصول إلى هذه الغاية ، وأن تقفوا على أحوال بولونيا وفنلندا وإرلنده ، وتشبهوا برجالهم ، وتسيروا على خطواتهم ، وأن ينشر

القادرون منكم الرسائل والكتب في تاريخ هذه الأمم الحية ، لتكون ذكرى لغيركم من بني الوطن ، فإن الذكرى تنفع المؤمنين »

وكان شديد العناية بتعريف الأمة سابق مجدها ، وهو أول من فكر في إنشاء متحف حربي ، يحتوي على مفاخر الجيش المصري

قال في هذا الصدد تعليقا على زيارته للمتحف الحربي ببرلين : « أما نحن فلا نجد أثرًا لما غنمته جنودنا من الروسيين والصربيين في الحرب الأخيرة ، أو في جزيرة كريد واليونان في عهد إبراهيم باشا وإسماعيل باشا ، بل ضاع كل ذلك بسبب إهمال حكامنا ، كما أخذت أسلاب المهدي إلى لوندرة ووضعت في متاحفها ، ومما يؤسف له أن أسماء من انتصر من قواد الجيوش المصرية أصبح نسيا منسيا ، لعدم الاهتمام بتاريخ بلادنا في مدارسنا ، فمتى يهبنا الله حكومة أهلية عارفة بواجباتها ؟ اللهم إننا لا نفالها إلا يوم أن نستحقها بمجهوداتنا عملا بالحديث الشريف : « كما تكونوا يول عليكم »

وكان يعمل على إعداد الجيل إعدادا حريبا ، ليتخلق بأخلاق الرجولة والشجاعة ، وإذا لم يكن بمصر في ذلك العهد مدارس حربية ، بالمعنى الصحيح ، فقد كان يحث الشبان المصريين على الالتحاق بالمدارس الحربية بالاستانة ، وكان يمهدهم السبيل ، ويعمل لهم كل التسهيلات للالتحاق بها ، لأنه كان يرى إلى خلق جيل جديد مشبع بالروح العسكرية

وكان شديد التمسك بالديمقراطية الحققة ، ولذلك كان يقاوم الرتب والألقاب ، ويدعو إلى إلغائها ، وقد كتب في هذه الدعوة غير مرة ، قال في (العلم) عدد ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٠ : « لقد أدركت الأمم الراقية مضار منح الألقاب الضخمة والوسامات المذهبة أو المرصعة ، وأنه لا يليق بالعلاء السمي وراءها ، ولذلك ألفت بتاتا في جميع الولايات الأميركية الشمالية والجنوبية ، وفي جمهورية سويسرا ، وقل استعمالها في أغلب الممالك ، وقد سارت الدولة العثمانية على هذا النهج من عهد إعلان الدستور ، فلم تمنح رتبة أو نيشانا لشخص ما من غير الجنود المجاهدين في سبيل الوطن ، وأغلب وزرائها الحاليين لارتب لديهم ، بل يطلق عليهم لقب بك ، كما يطلق على أي إنسان ، فإن هذا اللقب يعادل لقب سيد ، أو أفندي ، أو مسيو ، وينتظر إصدار قانون بإبطال هذه الألقاب والأوسمة في عهد قريب ، تالله إنها لزخارف لفظية ، تعلم الأمة ما تحتها من حب للوظائف ، وحرص على الرواتب الباهظة التي تزداد للموظفين كل سنة حتى يزيد تعلقهم بها بنسبة هذه الزيادات السنوية ، إلى أن أصبح راتب رئيس القلم في بلادنا يعادل مرتب وزير في البلاد الأخرى »

وكان يث معاني الوطنية ومبادئها في النفوس ، ولا يوجه خطابه إلى الشباب وحده ، بل يحث الطبقات كافة على الأخذ بها ، وكثيرا ماوجه الخطاب إلى الشيوخ من أعضاء مجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية ، يستحثهم على الاضطلاع بواجباتهم ، ولو في تلك الدائرة الضيقة التي كانت مضروبة حول هاتين الهيئتين

عمله للوحدة القومية

للفقيد فضل آخر على الحركة الوطنية ، هو عمله للوحدة القومية ، فقد كان من ناحية يدعو دائما إلى الاتحاد بين المسلمين والأقباط ، وسار في هذه الناحية على سنة سلفه العظيم ، قال في خطبته في حفلة تأيينه ، مشيدا بالوحدة الوطنية ، مناجيا روح مصطفى : « قد تحقق ما كنت تؤمله ، وما قضيت زهرة شبابك للوصول إليه ، وأصبحت الأمة بعناصرها الثلاثة مسلمين ومسيحيين وإسرائيليين ، كلها مجتمعة كرجل واحد ، متحدة الأفكار والقلوب »

وقال في خطبته بالإسكندرية يوم ٥ اغسطس سنة ١٩٠٨ : « انبذوا الشقاق والاختلاف

الديني ، وكونوا جميعا إخواننا ، أبناء وطن واحد ، أي كونوا مصريين قبل كل شيء »

وكان من ناحية أخرى يدعو إلى السياسة القومية دون الحزبية ، وعلى أن الحزب الوطني كان أقوى الأحزاب ، فإنه كان لا يفتأ يمد يده إلى الأحزاب الأخرى ، يطلب إليها التعاون والتضامن ، برغم ما بينها من الفوارق في المبدأ ، ومع إيمانه بمبادئ الحزب الوطني ، وبشعاره (الجلاء) ، لم يكن للنصرة الحزبية سلطان عليه ، وقد عد ذلك بعض أنصاره ضعفا ، ولم يكن هذا من الضعف في شيء ، بل كان ثمرة الوطنية التي تتأجج في نفسه ، لأن الأحزاب ليست غاية ، بل هي وسيلة لسعادة الشعب ، ورعاية مصالحه ، هذا إلى أن توحيد الصفوف هو أول ما تسعى إليه الأمم في جهادها ، وفي حياتها القومية ، من أجل ذلك كان الفقيد يدعو في كل فرصة إلى توحيد الكلمة وضم الصفوف

قال في خطبته بدار التمثيل العربي يوم ١٧ ابريل سنة ١٩٠٨ : « والدواء الوحيد لهذه الأدواء التي لا تعد ، والتي تن منها الأمة وتشتكي ، هو الاتحاد ، هو التضافر ، هو التكتاف على ما فيه الصالح العام »

وقال فيها : « فلو كنا يدا واحدة ، وقلبا واحدا ، ونفسا واحدة ، في أجسام متعددة ، ونبذنا التفرق والشقاق والانقسام إلى أحزاب متعددة ، لا فارق في الحقيقة بين مبادئنا ، لنلنا كل ما نطلبه من دستور ، ومجلس نيابي ، ومراقبة فعلية على تصرفات الحكومة ، ولحصلنا على إخراج الإنجليز من بلادنا العزيزة »

وقال في أكتوبر سنة ١٩٠٨ : « إن اتحاد الخصوم علينا يرشدنا إلى الواجب نحو بلادنا وهو أن نكون كالبنين المرصوص يشد بعضه بعضا »

وقال في فبراير سنة ١٩٠٩ : « تيقنوا أن لا قوة في هذا العالم يمكنها الوقوف أمام الرأي العام إذا اجتمع ، أو أمام الأمة إذا اتحدت ، فالإتحاد الاتحادي ، والثبات الثبات ، والمثابرة المثابرة ! »

وقال في حديث له بجريدة (الإكابر) يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٠٩ ، عقب انفضاض مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف : « لا يعقل أن يوجد في بلاد محتلة بالأجنبي حزب واحد يختلف في جوهر مسألة الاحتلال الإنجليزي ، وإذا وجد حزب ما لا يجاهر بالجلاء صراحة ، مدفوعا بعامل الإفراط في الخوف ، فسكوته يقابل صراحتنا » ، إلى أن قال : « إن وجود الأحزاب الثلاثة ممثلة في المؤتمر هو أول خطوة نحو الاتحاد ، ولم يبق أمامنا إلا أن نستمر في هذا الطريق ونحذو حذو الأتراك الذين كونوا لجنة الاتحاد والترقي ، هذه اللجنة التي جمعت بين الأحزاب بدون نظر إلى اختلاف في الدين أو في الجنس ، وإني مؤمل كثيرا في الاتحاد ، وبخاصة لأنه ليس لدينا اختلاف جنسي أو مذهبي يشبه الاختلاف الذي في تركيا »

ومن دلائل حرصه على توحيد كلمة الأمة ، دعوته إلى انتخاب الأكفاء ، من أي حزب كانوا ، للهيئات النيابية التي كانت قائمة في ذلك الحين ، كجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية ، ثم الجمعية التشريعية ، ولو اتبع سياسة احتكار المقاعد النيابية ، لكان في استطاعته بنفوذه بين الجماهير إقصاء من لم يكونوا من حزبه من المرشحين ، ولكن الفقيه نظر إلى الحياة النيابية كأداة للجهاد ، وإصلاح شؤون البلاد ، ولا يثمر الجهاد ولا تصلح حالة البلاد إذا سادها التفرق والانقسام ، فكانت سنته في الانتخابات ترك الحرية للناخبين يختارون الأكفاء المخلصين ، بصرف النظر عن حزبيتهم ، ولذلك أيد الحزب الوطني سعدا في انتخابات الجمعية التشريعية سنة ١٩١٣ ، ولولا تأييده إياه لما فاز على مزاحمه . على أن هذه الروح الطيبة التي كان الفقيه يدعو إليها ، قد قوبلت من الأحزاب الأخرى بالتنكر ، وتدمير المكائد ، وقوبلت من سعد بنكران الجميل ، فقد رأيت مما أوردناه بالصفحة (٣٦٣) أنه حين تألف الوفد برأسته وسافر إلى باريس في أبريل سنة ١٩١٩ ، أرسل إليه الفقيه يهنئه ، ويرجو له التوفيق والنجاح ، فلم يرد سعد على هذه التهنئة ، وعمل على إقصائه عن ميدان الجهاد

ففريد : فوق فضله على الحركة الوطنية بجهاده في بعثها وتكوينها والسير بها إلى الأمام ، له كذلك عليها فضل العمل على تدعيم أساسها ، بتوحيد الكلمة والتأليف بين القلوب ، وصون الوحدة الوطنية التي هي العامل الأول في حياة الشعوب وحفظ كيائها

سياسته الشرقية والاسلامية

وسياسته الشرقية والاسلامية هي سياسة مصطفى كامل ، فقد عمل على توثيق عمري التعاون والتضامن بين الأمم الشرقية ، وكان يدعو إلى هذه الغاية في مقالاته وخطبه وأحاديثه ، وأنشأ وهو في منفاه بسويسرا (جمعية ترقى الإسلام) وأنشأ لها مجلة باللغة الفرنسية ، وقد تقدم الكلام عنها في موضعه (ص ٣٠٤)

وكان يحرص على توثيق علاقة مصر بتركيا ، لكي يحبط مساعي السياسة الإنجليزية التي كانت ترمي إلى حمل الحكومة التركية بمختلف الوسائل على الاعتراف بمركز الاحتلال البريطاني في مصر ، والتنازل لإنجلترا عن سيادتها الاسمية

ولقد كان في ذلك متفقاً رأياً مع السياسيين الأوروبيين المخلصين لمصر ، فقد كتب المستر بلنت ، نصير المسألة المصرية في مذكراته سنة ١٩٠٨ يقول : « وقد نصحت لهم — أي للوطنيين المصريين — بالحرص على أن تكون صلات المصريين بالدولة العثمانية حسنة بوجه خاص ، وذلك لأن العلاقة التي تربط مصر بالإمبراطورية العثمانية هي في الواقع الضمان الحقيقي لسلامتها من مطامع إنجلترا » ، وكرر هذه النصيحة في رسالته إلى مؤتمر جنيف ، في سبتمبر سنة ١٩٠٩ ، إذ قال : « لا تسمحوا بقطع صلاتكم بالدولة العثمانية ، لأن مركزكم فيها يحول دون اطّاع الأجانب فيكم ، وبالرغم من الصداقة القائمة بين الاستانة ولندن فلا يمكنني أن أصدق أن الإمبراطورية الإسلامية الكبرى يمكنها بأي حال أن تترككم لدولة مسيحية » ؛ وكرر ذلك في رسالته إلى مؤتمر بروكسل سنة ١٩١٠

على أن المترجم وقف من تركيا ورجالها موقف الإباء والكرامة ، وكان يشعر دائماً بأن زعامته للحركة الوطنية المصرية تجعل منه المجاهد الحريص على استقلال مصر وكرامتها وعزتها القومية

ففي أكتوبر سنة ١٩٠٩ ، نشرت جريدة (الطان) الباريسية تصريحاً لحسين حلمي باشا الصدر الأعظم ، على إثر القرارات التي أصدرها مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف ، قال فيه : « إنه لا علاقة للحكومة التركية بالحزب الوطني ، وليس لها ما تقول عن الحالة في مصر ، التي تراها حسنة » ، فانبرى الفقيد للرد على الصدر الأعظم ، وقال في حديث له بجريدة النوفيل الباريسية : إنه حين كان بالاستانة قابل الصدر الأعظم ذاته ، وكبار الرجال السياسيين في تركيا ، وإنهم أجمعوا على القول بأن تركيا لا تعترف قط بالاحتلال الإنجليزي ، وإنها

إنما تنتظر الفرصة المناسبة لفتح باب المسألة المصرية ، وأضاف إلى ذلك قوله : « إن إهمال تركيا المسألة المصرية وتخليها عنها هو انتحار لتركيا ، ومهما يكن من الأمر فإن الوطنيين المصريين صرحوا صراحة أنهم إنما يعتمدون على قواهم ومجهوداتهم في جهادهم لتحرير بلادهم »
وأثارت تصريحات حسين حلمي باشا استياء الصحافة التركية الحرة ، ولم تنته ضجة الاستياء منها حتى كذب الصدر الأعظم الحديث ، ونشر تصحيحاً له فحواه أن مكاتب الطان سأله : هل بينكم وبين أحرار المصريين علاقة ما ؟ وهل تساعدونهم في حركتهم ؟ ، فأجاب : إن الحكومة العثمانية ليست لها علاقة ما بأحرار المصريين وليس لنا تأثير في حركتهم وقد رأيت مما أوردناه ص ٣٥٤ كيف استمسك المترجم باستقلال مصر حيال تركيا خلال الحرب العالمية الأولى

الوطنية الشاملة

جهوده الإنشائية

في التعليم والاقتصاد والاجتماع

لم تقتصر جهود المترجم على الجانب السياسي من الحركة الوطنية ، بل وجه جزءاً كبيراً منها إلى الجانب الإنشائي ، في التعليم والاقتصاد والاجتماع ، وكان لا يخلو تفكيره في خطبه أو أحاديثه أو مقالاته أو في خاصة نفسه من العمل في هذه النواحي
ففي ناحية التعليم العالي قد ساهم سنة ١٩٠٦ في إنشاء الجامعة المصرية ، وكان من أعضاء أول اجتماع عقد لتأسيسها يوم الجمعة ١٢ أكتوبر سنة ١٩٠٦ بدار سعد بك زغلول (باشا) المستشار بمحكمة الاستئناف ، واكتب بمائتي جنيه ، وبمثل هذا المبلغ سنويًا ، وهو أقصى مبلغ تبرع به الحاضرون (في ذلك الاجتماع) بعد مصطفى كامل بك الغمراوي الذي تبرع بخمسمائة جنيه ، وحسن بك مجموع الذي تبرع بألف جنيه ، وقد انتخبه المكتوبون عضواً بلجنة إنشاء الجامعة ، وانتخب سكرتيراً لها ، بدلا من قامم بك أمين ، الذي انتخب نائب رئيس لها ، حين انسحب سعد زغلول باشا من المشروع ، على أثر تعيينه وزيراً للمعارف
وفي التعليم الثانوي كان يدعو إلى إنشاء مدرسة ثانوية في عاصمة كل مديرية (ص ٣٥٢)
وفي ناحية التعليم الابتدائي كان منذ سنة ١٨٩١ من الأعضاء المؤسسين للجمعية الخيرية الإسلامية ، التي ساهمت في نشر التعليم الابتدائي في مصر ، وظل عضواً بمجلس إدارتها
خمس عشرة سنة

وكان يدعو دائماً إلى تعميم التعليم الابتدائي ، وجعله إلزامياً ومجانياً ، لكل مصري ومصرية (ص ١١٩)

وعنى بنشر التعليم الابتدائي بين طبقات العامة ، فسمى إلى تأسيس (مدارس الشعب) الليلية ، لتعليم الصناعات والعمال ومن إليهم مجاناً ، وأسست فعلا عدة مدارس في العاصمة والبنادر ، تلبية لدعوته ، تطوع فيها أنصاره وتلاميذه لإلقاء الدروس فيها كل ليلة ، وكان لا يفتأ يدعو في خطبه إلى تأييد هذا المشروع (ص ١٢٥)

وتتجلى جهوده الاقتصادية والاجتماعية في دراسته الميزانية في كثير من خطبه (انظر ص ١٢٢ و ٢٢٢) ، ودعوته إلى تعديلها للإنفاق على إصلاح حالة الشعب ورخائه ، والعناية بالصحة العامة وبالأحياء الوطنية (ص ١٢٦ و ٢٢٣) ، ودعوته إلى تعديل الضرائب ، والعدل في فرضها ، وتخفيف ما يثقل كاهل الفلاحين منها (ص ١٢٢) ، وتعديل الرسوم الجمركية (ص ١٢٣) ، ودعوته إلى وضع تشريع للعمال يراعى مصالحهم ، ويرفع عنهم البؤس والجهل والإرهاق ، (ص ٩٠ و ١٢٤) وعنايته بإنشاء النقابات للعمال والصناعات لترقية أحوالهم ، والعناية بشؤونهم ، ومساهمته في تأسيس أول نقابة بالقاهرة ، وهي نقابة عمال الصناعات اليدوية ، وإنشاء ناد لها ببولاق ، وكان أول رئيس لها هو المرحوم علي بك ثروت ، من خاصة أصدقائه وأنصاره الوطنيين (ص ٩١ و ١٢٤ و ٢٦٦) ، ودعوته كذلك إلى تأييد الحركة التعاونية ، وإصلاح حالة الفلاح (ص ٢٦٤)

وقد وجه تلاميذه إلى بذل جهودهم لإحياء الحركة التعاونية والمشروعات الاقتصادية ، اعتبر ذلك في خطابه إلى (ص ٤٢٥) ، ودعوته لأنصاره وتلاميذه إلى معاضدة المشروعات الاقتصادية ، وقوله في هذا الصدد : « هذا ميدان واسع للجميع ، فادخلوا فيه بهمة ونشاط ، فاستقلال مصر الاقتصادي هو مقدمة لاستقلالها السياسي » ، وإشارته في خطاب آخر (ص ٤٢٩) إلى رغبته في أن يكون الحزب الوطني حزب إنشاء وتميم

تضحياته

إن حياة محمد فريد هي سفر خالد من التضحية في سبيل الوطن ، وإن أصح تعريف له هو ما جعلناه عنواناً لكتابه ، فهو حقا « رمز الإخلاص والتضحية » ، وكأنه كان يشير إلى نفسه حين قال في فبراير سنة ١٩٠٩ : « إن من قضي زهرة حياته ، وصحى بمستقبله لخدمة الوطن ، لا يتجول عن مبدئه الذي عاش عليه مهما أريد التأثير فيه بالوعد أو الوعيد والتهديد ،

ومهما جملة السير في الطريق الذي اختاره لنفسه من الخسائر المادية ، وإن من كانت هذه صفاته ، وهذا مبلغ اعتقاده ، لا تغره ابتسامة ، ولا تخدعه مقابلة ، ولا يحيد عن مبدئه إلا بالخروج من هذا العالم الفاني «

كانت حياته سلسلة من التضحيات ، فلقد ضحى أولاً بالمنصب ، إذ بدأ حياته السياسية بالاستقالة من وظيفته ، فخالف بذلك سنة معاصريه من حملة الشهادات العالية ، إذ كانت المناصب الحكومية (ولا تزال) قبلة آمالمهم ، ولو هو بقى في منصبه ، ودرج على ما درج عليه غيره ، لوصل بكفايته الممتازة إلى أرفع المناصب

فهذه أول صفحة من صفحات تضحياته ، ولقد عرضت عليه مناصب الدولة ، بعد أن تولى زعامة الحركة الوطنية ، فطلب إليه محمد سعيد باشا سنة ١٩١٠ أن يشترك في وزارته ، ولكنه رفض ، وقال له : كيف تطلب مني أن أشترك في حكم البلاد في ظل الاحتلال ، وأنا أجاهد

الاحتلال ؟ وكيف يتفق التقيضان ؟

وفي أكتوبر سنة ١٩١٠ ، عقب انتهاء مؤتمر بروكسل ، قابله بياريس رسول جاء من لندن ، وأخبره أنه مكلف بأن يمرض عليه إحدى الوزارات ، وأن من كلفه بذلك يعلم خرج مركزه المالي ، وأنه مستعد لأداء كل ما يلزم لتسوية هذا المركز ، وحفظ أملاكه ، فرفض ما عرض عليه ، وقال : « إن ضياع ثروتى لا يؤثر على مبادئى ، وإنى أرفض أى مركز فى الحكومة مادام الانجليز فى مصر »^(١) ، وقابله الرسول ثانية بالاستئان ، فى ديسمبر سنة ١٩١٠ ، فأعاد عليه العرض ، وقال له : « هل لم تزل مصر ا على رأيك ؟ » ، فأجاب : « حتى مماتى ، وها أنا ذاهب إلى مصر لأحبس »^(٢) ، وقد كان ما قال ، فبدلاً من أن يعود إلى مصر ليقبل الوزارة ، عاد لى يدخل السجن ، ولسان حاله يقول : « رب السجن أحب إلى مما يدعوننى إليه »

وعرضت عليه الحكومة العثمانية فى منقاه بعض المناصب ، ومنها منصب عميد كلية الحقوق بالاستئان ، ولكنه اعتذر عن عدم قبولها ، لى يحتفظ باستقلاله فى جهاده وإلى جانب تضحيته بالمنصب ، ضحى بماله ، فإنه منذ الساعة الأولى كان يبذل المال بسخاء فى سبيل مصر ، وقد فقد ثروته فى الحركة الوطنية ، فقد ترك والده أحمد فريد باشا لورثته نحو ألف ومائتى فدان ، منها ٦٥٣ فداناً موقوفة ، بموجب حجة وقف أنشأها

(١) عن مقالة للفقيد فى الهلال العثمانى عدد ٢٤ مايو سنة ١٩١٢

(٢) نفس الرجوع

سنة ١٨٩٣ ، يخصص الفقيد من هذا الوقف ١٥٠ فدانا ، ومن الملك ١٥٠ فدانا مثلها ، فكان له من وقف وملك ثلثمائة فدان ، من أجود الأطيان ، وترك له والده عدا ذلك قصرا بشارع شبرا ، مساحة أرضه وحدها خمسة أفدنة ، من أراضي البناء التي ارتفعت قيمتها ، وجزئت وصارت تباع بالأمطار ، فنال المترجم منها ربح كبير ، وأفاد كثيرا من اشتغاله بالحمامة ، إذ حاز فيها ثقة الشخصيات والعائلات الكبيرة ، وناله من ذلك ربح وفير ، وقد استطاع أن ينمي الثروة التي تركها له والده ، واقتنى عمارتين بشارع حمدي بالظاهر ، ولكنه رحمه الله لم يرض على الحركة الوطنية بمال طول حياته ، وانتهى به البذل إلى ضياع كل ثروته ، ولم يبق له سوى المائة والخمسين فدانا الموقوفة ، كما أنه استهدف للمكاييد المالية (وما أكثرها) من الاحتلال والحكومة ، وتحريض البنوك والمالين عليه ، وزادت حالته المالية ارتباكا أثناء نفيه ، حتى صار ريع أطيانه الموقوفة هدفا لتنفيذات الدائنين ، وكان بعض هؤلاء الدائنين يعمن في إجراءاته ، بإيعاز من الحكومة ، أو إرضاء لها ، فضحى المترجم من هذه الناحية بالشئ الكثير

وثمة ناحية أخرى من التضحية ، ذلك أن الحركة الوطنية التي رفع لواءها ، واحتمل أعباءها ، لم تكن موصلة إلى السلطة والجاه ، بل هي حياة الكفاح القرون بالاضطهاد والغارم ، لا بالأطعام والنفام ، المقطوع بأن لا فائدة منه للمساهمين فيه ، فالطريق الذي سلكه هو طريق التضحية الخالصة المستمرة ، ولقد كان عالما بهذا المصير ، إذ لم يكن يلوح في الأفق أي أمل قريب في تبدل الحال ، أو انتهاء الاحتلال ، وتولى فريد زعامة الحركة الوطنية موطناً النفس على هذه التضحيات ؛ قال في هذا الصدد في خطبته يوم ١٧ ابريل سنة ١٩٠٨ :
« برهن الحزب الوطني على ثباته باجتماعه في رابع يوم وفاة المرحوم (مصطفى كامل) ، وإجماع أعضائه على انتخاب خادمكم هذا ، لو توقعهم به أكثر من ثقته بنفسه ، ووضعوا على كتفيه هذا العبء الثقيل ، الذي دك قوى سلفه ، وبرى جسمه ، حتى قضى في زهرة شبابه ، فقبلت مستمينا بالله وبجميع إخواني أعضاء الحزب الوطني ، مضحياً وقتي وحياتي في سبيل خدمة الوطن وأهله »

ففي هذه الكلمات يبدو مبلغ استعداده للتضحية ، ويتجلى شعوره بأن زعامة الحركة الوطنية كانت مصدر العناء والآلام لمن يحمل لواءها ، وأنها قضت على حياة سلفه العظيم ، ومع ذلك فقد احتمل أعباءها بشجاعة وإقدام ، فبرهن على ما أشربت نفسه من روح البطولة والفداء ، ففريد ، وأمثال فريد ، هم الذين عبدوا طريق الحركة الوطنية ، لأنهم غرسوا فيها بذرة

التضحية ، التي هي قوام حياة الأمم ، وأساس استقلالها وعظمتها ، ولقد قال المستر كبير هاردى زعيم حزب العمال فى إنجلترا لبعض الوطنيين المصريين فى مؤتمر بروكسل : « إن رئيسكم هو من أعظم الزعماء فى العالم »

ضحى الفقيد فوق ذلك براحتة وحريرته وهنائه ، فاستهدف للسجن والنفى ، كما رأيت فى سياق الكتاب ، وكان يتلقى كل الشدائد والمحن راضيا ، موطننا النفس على احتمال كل تضحية مهما عظمت ، وزادت تضحياته فى منفاه بثباته على الجهاد ، فلو هو عدل عن مبدئه وخطته ، لعاد إلى مصر معززا من الحكومة ، مكرما من الاحتلال ، ولكنه رفض أن يعود ، وأن ينعم بالمال والمناصب ، مؤثرا متابعة جهاده الرائع ، وما يكتنفه من متاعب وحرمان

ولقد أثرت هذه التضحيات ، فى ماله ثم فى صحته ، فى السنوات الأخيرة التى عاشها فى منفاه بأوروبا ، ساءت حالته الصحية ، لوجوده على الدوام فى جو بارد لم يتعوده من قبل ، ولما أصابه فى هذه السنوات من تضاؤل موارده المالية ، فهذه المحنة المزدوجة كانت تكفى لتسحق روح التضحية فى النفس الممتازة ، بله العادية ، وبخاصة إذا انضم إليها خذلان الكثيرين إياه ، وتفكرهم له ، وانصرافهم عنه ، حتى لقد كان بعض معارفه وأصدقائه يسيحون كل عام فى أوروبا ، فيتجنبون مقابلته ، أو السؤال عنه ، لئلا يستهدفوا لغضب الاحتلال أو الحكومة ، ولقد كانت كلمة واحدة تصدر منه كافية لئلا يستبدل من هذا الخذلان ملقا ودهانا ، ومن العناء راحة ، ومن التعب طمأنينة وهدوء بال ، ومن السر رخاء وسرا ، ولكنه أبى أن يقول هذه الكلمة ، كلمة التسليم فى مبادئه ، وشهد بنفسه تحول الكثيرين عن الجهاد الوطنى إلى التهافت على المناصب والألقاب ، ولكن كل هذه الملابسات لم تصرفه عن متابعة جهاده ، على ما فى طريقه من عقبات وأشواك ، وما يكتنفه من متاعب وأهوال ، فهو حقا رمز الإخلاص والتضحية

بلغت تضحياته قمتها حين استهدفت صحته للخطر ، فقد فحص عنه الدكتور شرونف Schrupf ، وكان قد تعرف به بيرلين فى سبتمبر سنة ١٩١٥ ، فألفاه مصابا بمرض الكبد ، ونصح له أن يعدل عن سياسته ، ويتفق مع الإنجليز على أساس الحماية ، لئلا يستطيع العودة إلى مصر والإقامة فيها ، لأن صحته تحتم عليه الإقامة فى بلاد حارة ، ومع ما بدا فى حديث الطبيب من نذير الخطر على صحته وحياته ، فقد رفض النصيحة قائلا : إنه لا يقبل الحماية مطلقا ، ولا ما يشبه الحماية ، ولا يبالي ما يصيب صحته وحياته فى سبيل مبدئه وواجبه

وفي أواخر سنة ١٩١٨ كانت صحته تقتضى الراحة التامة ، والانتقطاع عن الجهاد ،
ولكنه مضى في طريقه لا يبنى عن العمل ، ما استطاع إلى ذلك سبيلا

وفي سنة ١٩١٩ زادت صحته اعتلالا ، فجدد الدكتور شرونف النصيحة له ، وأفضى
إليه أنه قابل من أجله بعض الشخصيات البارزة من الإنجليز في « برن » ، عاصمة سويسرا ،
ممن لهم علاقة بالسفارة البريطانية بها ، وتحدث إليهم في شأنه ، فسمع منهم تقديراً كبيراً له
وثناء عليه ، واعترافاً بأنه الزعيم المخلص الخالي من الأغراض الشخصية ، وأنهم لا يتأخرون
عن تحقيق رغبة الدكتور شرونف ، إذا أقنعه بقبول الاتفاق مع الإنجليز ، على أساس
الحماية ، وكان مرض الكبد قد زاد إلحاحاً عليه ، فأعاد الطيب النصيح له بقبول هذا الأساس
الذى تقتضيه الظروف السياسية ، وأبان له حاجته القصوى إلى مناخ مصر ، وأنه لو أقام
الشتاء المقبل (شتاء سنة ١٩١٩) في جو أوروبا كان ذلك خطراً على حياته ؛ ولكن الفقيد
لم يكثر لهذا النذير ، ورفض نصيحة الطيب ، ومضى في سبيله ، واشتد به المرض فعلا في
شتاء سنة ١٩١٩ ، فأودى بحياته ؛ وتوَجَّح ، رحمه الله ، تضحياته بالتضحية الكبرى ، ألا
وهي تضحية حياته في سبيل مبدئه ووطنه !!

الخاتمة

فحياة فريد ، هي مثل خالد للوطنية والإخلاص ، والتضحية في سبيل مصر ، فلقد ضحى
من أجلها بكل ما يحرص عليه الناس في الحياة ، وبكل ما هو عزيز عند الإنسان ، وضحى
آخر الأمر بحياته ، إذ جعلها فداءً لحياة الوطن ، فهو جدير حقا بتقدير الوطن ؛ وجدير بنا
أن ننقش على قبره (وأين قبر فريد ؟) قول حافظ في رثائه :

ها هنا قبر شهيدٍ في هوى أمةٍ أيقظها ثم رقدت !

فهرست الكتاب

صفحة		صفحة	
٧	مقدمة الطبعة الأولى	٣	مقدمة الطبعة الثانية
		٦	إهداء الكتاب
١٣	الفصل الأول - نشأة الفقيه العائلي والوطنية		
١٨	نيله شهادة الحقوق - سنة ١٨٨٧	١٣	نشأته العائلية
١٨	زواجه	١٣	والد المترجم
٢٠	أولاده	١٧	وفاة والد المترجم
٢١	التحاقه بالمناصب	١٧	والدة المترجم
		١٨	نشأة الفقيه المدرسية
٢٢	الفصل الثاني - المرحلة الأولى من الجهاد		
٣١	اعتزاله المحاماة	٢٢	ميوله الوطنية
٣١	عودته إلى المحاماة	٢٢	مقالاته ومدكراته
	صلته بمصطفى كامل ومشاركته في أعباء	٢٤	مؤلفاته ورحلاته
٣١	الجهاد	٢٥	مجلة الموسوعات
	توجيهه المسألة المصرية وجهتها	٢٧	استقالته من منصبه - سنة ١٨٩٦
٣٧	الصحيحة (الجللاء)	٣٠	اشتغاله بالمحاماة
٤١	الفصل الثالث - المرحلة الثانية من جهاده		
٥٠	بالإسكندرية	٤١	زعامته للحركة الوطنية
	احتجاج الفقيه على تصريحات وزير	٤٢	انتخابه رئيساً للحزب الوطني
٥١	الحرية البريطانية	٤٢	خطبته في الجمعية العمومية
	مطالبته الوزارة بالاستقالة بعد تصريح	٤٥	تجديد الاحتجاج ضد الاحتلال
٥٢	وزير الخارجية البريطانية	٤٦	اضطلاعه بأعباء الزعامة
	خطبته بدار التمثيل العربي - ١٧	٤٧	طلب إلغاء المحكمة المخصصة
٥٣	ابريل سنة ١٩٠٨		حفلة التأيين الكبرى لمصطفى كامل
	إسناده رياسة تحرير اللواء إلى الشيخ	٤٧	وخطبة المترجم
٥٥	عبد العزيز جاويش		حفلة الأستاذ وصفا واصف

صفحة		صفحة	
	إضراب عمال اللواء وتطوع الشباب	٥٦	الحركة الإجماعية للمطالبة بالدستور
٧٧	في إصداره	٦٣	الحلاف بين الفقيد والحديو
	مظاهرة طلبة الحقوق يوم عرض		سفره إلى أوروبا ودفاعه عن القضية
	الجيش الإنجليزي — ٩ نوفمبر	٦٨	الوطنية
٧٧	سنة ١٩٠٨	٦٨	تمسكه بمبدأ الجلاء
	استقالة وزارة مصطفى فهمي باشا	٦٩	احتفال الشباب بالفقيد
	وتأليف وزارة بطرس باشا غالى	٦٩	عودته إلى مصر
٧٩	(نوفمبر سنة ١٩٠٨)	٦٩	قضية الكاملين ومحاكمة الشيخ جاويش
	المؤتمر الوطني — ٢٥ ديسمبر سنة		خطبة الفقيد بالإسكندرية — ١٥
٨٣	١٩٠٨	٧١	أغسطس سنة ١٩٠٨
٨٣	خطبة الفقيد		خطبته بالقاهرة — ١٤ سبتمبر سنة
٨٣	تطور الحركة الوطنية في عام		١٩٠٨ بمناسبة ذكرى احتلال
٨٥	دعوته إلى التضامن ومضاعفة الجهود	٧٤	العاصمة
	الحزب الوطني حزب مبادئ	٧٥	الشجاعة الأدبية
٨٦	لا حزب أشخاص	٧٥	العلم والوطنية
٨٦	تعديل قانون الحزب	٧٦	الاحتلال والجيش
٨٨	مأدبة الكونتنتال		

٨٩ الفصل الرابع — جهاد الفقيد عام ١٩٠٩

٨٩	إلغاء جريدتي ليتندار أجبسيان	٨٩	الاحتجاج على اتفاقية السودان
١٠٠	وذى أجبسيان استاندارد	٩٠	إنشاء مدارس الشعب الليلية
١٠٠	محاربة الوزارة للحركة الوطنية	٩٠	تقابات العمال
	تقييد حرية الصحافة — إعادة قانون	٩١	الاحتفال بالعام الهجرى سنة ١٣٢٧
١٠٠	المطبوعات — مارس سنة ١٩٠٩	٩٢	قصيدة حافظ ابراهيم
١٠٣	مظاهرات الشعب	٩٤	الذكري الأولى لوفاة مصطفى كامل
١٠٤	احتفال الطلبة بالمولد النبوى	٩٤	مقالة المترجم
١٠٥	محاكمة الشيخ جاويش للمرة الثانية	٩٦	موكب الذكري
١٠٥	إنذار جريدة اللواء	٩٦	قصيدة حافظ ابراهيم
١٠٦	قانون النقي الإدارى	٩٨	إنجاز تمثال مصطفى كامل

صفحة		صفحة	
١٠٩	ابريل — سبتمبر سنة ١٩٠٩	١٠٧	تعديلات في القانون النظامي
	مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف — سبتمبر		تعيين الأمير حسين كامل رئيسا لمجلس
١١١	سنة ١٩٠٩	١٠٧	شورى القوانين والجمعية العمومية
١١٢	خطبة المترجم	١٠٧	علنية جلسات مجلس الشورى
١١٦	قرارات المؤتمر	١٠٧	قانون مجالس المديرية
١١٦	تعديلات في اللجنة الإدارية	١٠٨	حق سؤال الوزراء
١١٧	جهاد الفقيه سنة ١٩١٠		رحلة الفقيه إلى الاستانة وأوروبا —
			الفصل الخامس — جهاد الفقيه سنة ١٩١٠
١٣١	تاريخ المسألة وخلاصة المشروع		خطبته في المؤتمر الوطني — ٧ يناير
١٣٢	قناة السويس وتواريخها الهامة	١١٧	سنة ١٩١٠
	طلب عرض المشروع على الجمعية	١١٧	اضطهاد الوزارة للحركة الوطنية
١٣٤	العمومية	١١٨	الحكومة ومجلس شورى القوانين
١٣٥	صوت الشعر — قصيدة حافظ إبراهيم	١١٩	تعميم التعليم الابتدائي
١٣٧	عرض المشروع على الجمعية العمومية	١٢٠	التعليم الثانوي والعالي
١٤١	انعقاد الجمعية العمومية وخطبة الخديو	١٢١	حق سؤال النظار
١٤٣	استقالة الأمير حسين كامل	١٢٢	الميزانية
١٤٣	تقرير لجنة مشروع القناة	١٢٢	الدفاع عن الفلاح
١٥٠	نتيجة التقرير	١٢٣	الرسوم الجمركية
١٥٢	مناقشات الجمعية في المشروع	١٢٤	تشريع العمال والنقابات
١٥٤	رفض المشروع	١٢٥	مدارس الشعب
١٥٤	مقتل بطرس غالى باشا	١٢٥	مسألة قناة السويس
١٥٦	تأليف وزارة محمد سعيد باشا	١٢٦	الأحياء الوطنية والصحة العامة
١٥٦	الاستمرار في محاربة الحركة الوطنية	١٢٧	المطالبة بالدستور
١٥٦	ظهور جريدة (العلم)	١٢٧	خطباء المؤتمر
١٥٧	ايقاف جريدة (العلم) شهرين	١٢٨	وليمة شبرد
١٥٧	ظهور جريدة الشعب	١٢٨	الاحتفال بالعام الهجرى ١٣٢٨
١٦٠	مظاهرة الاحتجاج ضد المستر روزفلت	١٢٩	قصيدة حافظ إبراهيم
١٦١	كتابي إلى المستر روزفلت		مسألة قناة السويس ورفض مد امتياز
١٦٣	صوت الشعر يؤيد الشعور الوطني	١٣١	الشركة

صفحة		صفحة	
١٧٤	جرح الوطنية لا يندمل	١٦٣	قصيدة حافظ ابراهيم
١٧٧	خطبته بباريس	١٦٤	احتفال الطلبة بالمولد النبوى
١٧٨	خطبته بليون	١٦٥	اشتداد الخلاف بين الفقيد والحديو
١٨٠	خطبته بلندن	١٦٨	وسائل جديدة لقمع الحركة الوطنية
١٨٣	خطبته في مؤتمر السلام باستوكهلم		إحالة تهم الصحافة إلى محكمة الجنايات
١٨٦	قرار المؤتمر في شأن المسألة المصرية	١٦٨	وقانون الاتفاقات الجنائية
١٨٦	حديثه في جريدة الأومانيتيه	١٧٢	تقييد التمثيل
١٨٨	حضوره مؤتمر المجالس النيابية	١٧٢	صوت مصر في أوروبا
١٨٨	قضية (وطنيق)	١٧٢	اجتماع في باريس
١٨٩	قضية طنطا	١٧٤	زيارة الفقيد لمنزل جان دارك

١٩١ الفصل السادس — مؤتمر بروكسل — سبتمبر سنة ١٩١٠

٢٠١	مسألة الدستور	١٩١	نظرة عامة
٢٠٣	خطباء المؤتمر	١٩١	دعوته الأمة إلى تأييد المؤتمر
٢٠٨	قرارات المؤتمر	١٩٢	تنظيم المؤتمر
٢٠٩	وليمة المؤتمر	١٩٤	منع المؤتمر بباريس وانعقاده ببروكسل
٢٠٩	خطبة المستر كير هاردى	١٩٥	صوت الشعر — قصيدة خليل مطران
٢١٠	صدى المؤتمر	١٩٧	افتتاح المؤتمر وأعماله
٢١١	أعمال الفقيد في أوروبا بعد المؤتمر	١٩٨	خطبة الفقيد
٢١٣	عودته إلى مصر	١٩٩	برنامج الحركة الوطنية
٢١٤	رسالته إلى الشعب	٢٠٠	حيدة مصر ومسألة الجلاء

٢١٦ الفصل السابع — محاكمة الزعيم وجهاده سنة ١٩١١

٢١٧	المؤتمر الوطنى — ٢٠ يناير سنة ١٩١١	٢١٦	تطور الحوادث
٢١٨	خطبة الزعيم	٢١٦	الاحتفال بالعام الهجرى
٢٢٢	تمثال مصطفى كامل	٢١٦	قصيدة خليل مطران
٢٢٢	أعمال الحكومة في سنة ١٩١٠	٢١٧	جمعية السلام العام بوادى النيل

صفحة		صفحة	
٢٤٠	من سجن إلى سجن — مقالة الفقيده	٢٢٥	الدعوة إلى المقاومة السلبية
٢٤٣	مأدبة الكوتنتنتال	٢٢٦	انتخاب الفقيده رئيسا مدى حياته
٢٤٣	الخلاف بين المسلمين والأقباط	٢٢٦	انتخاب اللجنة الإدارية
	وفاة السير إلدون جورست وتعيين	٢٢٧	الاحتجاج على الاحتلال
٢٤٤	اللورد كتشير معتمدا لبريطانيا		مأدبة الكوتنتنتال — ٢٠ يناير
	خطبة الرئيس بدار العلم — ١٤ سبتمبر	٢٢٧	سنة ١٩١١
٢٤٦	سنة ١٩١١	٢٢٧	محاكمة الزعيم ٢٣ يناير سنة ١٩١١
٢٥٠	استئناف الجهاد في أوروبا		المقالة التي حوكم من أجلها « تأثير
٢٥٢	سفره إلى لندن	٢٢٧	الشعر في تربية الأمم »
٢٥٢	الاجتماع الأول بها	٢٣٢	الحكم
٢٥٣	الاجتماع الثاني	٢٣٤	الزعيم في سجنه
	عودته إلى باريس وحديثه عن القضية		قصيدة أحمد نسيم (إلى الرئيس في
٢٥٥	المصرية	٢٣٥	سجنه)
٢٥٦	ذهابه إلى الاستانة وعودته إلى مصر	٢٣٨	الذكري الثالثة لوفاة مصطفى كامل
٢٥٦	حفلة لبعثة الهلال الأحمر	٢٣٨	قصيدة خليل مطران
	تعطيل جريدة العلم ثلاثة شهور		رد الحزب الوطني على تقرير المعتمد
٢٥٧	وظهور الشعب	٢٣٩	البريطاني
		٢٤٠	خروج الزعيم من السجن

٢٥٨ الفصل الثامن — جهاد الزعيم عام ١٩١٢

٢٥٩	مارس سنة ١٩١٢	٢٥٨	نظرة عامة
	المؤتمر الوطني — ٢٢ مارس	٢٥٨	الاحتجاج على اتفاقية السودان
٢٦٢	سنة ١٩١٢	٢٥٨	الذكري الرابعة لوفاة مصطفى كامل
٢٦٢	خطبة الرئيس	٢٥٩	احتفال الشباب بالمولد النبوي
			ظهور كتابي (حقوق الشعب)

٢٧٠ الفصل التاسع — الزعيم في منفاه

٢٧٤	هجرة الزعيم إلى المنفى — ٢٦ مارس	٢٧٠	محاكمة الفقيده للمرة الثانية
	سنة ١٩١٢	٢٧١	رفع الدعوى العمومية عليه
٢٧٧	وصوله إلى الاستانة	٢٧٤	الحكم

صفحة		صفحة	
	قضية إمام افندى واكد — يوليه	٢٧٨	سفره إلى باريس ثم إلى جنيف
٢٨٦	سنة ١٩١٢		حضوره مؤتمر السلام بجنيف —
	قضية المنشورات — أغسطس سنة	٢٧٨	سبتمبر سنة ١٩١٢ وخطبته فيه
٢٨٧	١٩١٢	٢٨١	قرار المؤتمر
٢٨٧	تعطيل اللواء نهائيا	٢٨٢	في السويد
٢٨٨	تعطيل العلم نهائيا وظهور الشعب	٢٨٣	في بلجيكا
		٢٨٦	الحالة في مصر بعد نفي الزعيم

٢٩٠ الفصل العاشر — نادى المدارس العليا والحركة التعاونية

٢٩٥	النادى	٢٩٠	الصلة بين النادى والحركة التعاونية
٢٩٦	الحركة التعاونية	٢٩٠	أيام النادى المشهودة
٢٩٦	نشأتها وظهورها	٢٩٠	خطبة الأمير حيدر فاضل
٢٩٨	وفاة عمر بك لطفي	٢٩٢	الاحتفال بأول بعثة للجامعة المصرية
٢٩٨	رثاؤه — قصيدة شوقى	٢٩٣	الاحتفال بعيد تأسيس النادى
٣٠٠	استمرار الحركة التعاونية	٢٩٤	اطراد تقدمه
٣٠٠	قانون الخمسة الأفدنة		إهداء الفقيه إلى النادى مكتبته
٣٠١	قانون التعاون	٢٩٤	النفيسة
			محاربة الحكومة للفقيه فى عضوية

٣٠٣ الفصل الحادى عشر — جهاد الفقيه سنة ١٩١٣ وتطور الحياة النيابية

٣٠٩	عودة الفقيه إلى جنيف	٣٠٣	نظرة عامة
	الحياة النيابية فى مصر — من مجلس	٣٠٤	رحلات الفقيه سنة ١٩١٣
	شورى القوانين إلى الجمعية	٣٠٤	تأسيس جمعية ترقى الإسلام ومجلتها
٣٠٩	التشريعية	٣٠٦	فى الأستانة
٣١٣	انشاء الجمعية التشريعية	٣٠٦	حضوره مؤتمر السلام فى الهامى
٣١٧	انتخابات الجمعية التشريعية	٣٠٧	الاحتفال بعيد الفطر فى باريس
٣١٩	افتتاح « »	٣٠٧	الاحتفال بعيد الأضحى
٣٢١	أعمال الجمعية	٣٠٧	وفاة الدكتور محمود لبيب محرم

٣٢٣ الفصل الثاني عشر — جهاد الفقيه سنة ١٩١٤

صفحة		صفحة	
٣٣٤	سنة ١٩١٤	٣٢٣	خطبته بمؤتمر الأجناس المضطهدة في لندن
٣٣٧	تطور الحوادث في مصر	٣٢٤	خفاوة المصريين بالزعيم في لندن
٣٣٧	الذكرى السادسة لوفاة مصطفى كامل	٣٢٩	في بلجيكا
٣٣٩	وضع الحجر الأساسى للجامعة المصرية	٣٣٠	في نوشاتل
	استقالة وزارة محمد سعيد باشا وتأليف	٣٣٠	في لياج
٣٤١	وزارة حسين رشدى باشا	٣٣١	افتتاح النادى المصرى بلندن وخطبة المترجم
٣٤٢	رحلة الحديو في الوجه البحرى	٣٣٣	في ليون
٣٤٣	الاعتداء على الحديو بالآستانة		مؤتمر الشبيبة المصرية بأوروبا — يوليه

٣٤٤ الفصل الثالث عشر — جهاد الفقيه أثناء الحرب العظمى الأولى

٣٥٣	سنة ١٩١٥	٣٤٤	صلح الفقيه مع الحديو
٣٥٤	التحقيق مع الفقيه بالآستانة	٣٤٤	منشور الحديو إلى الأمة باعلان الدستور
٣٥٦	مؤتمر الأجناس بلوزان	٣٤٦	اضطراب الأحوال في مصر
	اجتماع ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٧ لمناسبة		إعلان الأحكام العرفية ووضع الرقابة
٣٥٦	ذكرى الاحتلال	٣٤٦	على الصحف
	وفاة السلطان حسين كامل وارتقاء		إعلان الحماية البريطانية — ١٨ ديسمبر
٣٥٧	الملك فؤاد الأول عرش مصر	٣٤٧	سنة ١٩١٤
	مذكرة الفقيه إلى المؤتمر الدولى	٣٤٨	احتجاج (الشعب) عن الظهور
٣٥٧	باستوكهلم — اكتوبر سنة ١٩١٧		خلع الحديوى عباس الثانى وتولية
٣٥٧	مذكرته إلى الدول المتحاربة والمحايده	٣٤٨	السلطان حسين كامل
	اجتماع ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٧	٣٤٨	تأليف وزارة حسين رشدى باشا
٣٦١	للاحتجاج على الحماية البريطانية		كتاب السلطان حسين كامل إلى
٣٦١	رسائله إلى مؤتمر برست ليتوفسك	٣٤٩	رشدى باشا
٣٦١	بعد الهدنة — عودته إلى سويسرا	٣٥٠	جواب رشدى باشا
٣٦١	مذكراته إلى مؤتمر الصلح	٣٥١	اضطهاد الوطنيين
	مذكرته إلى المؤتمر الدولى الاشتراكى	٣٥٢	عود إلى الزعيم — مصر للمصريين
٣٦٣	في برن		اجتماع الوطنيين بجنيف — ديسمبر

صفحة		صفحة	
	رسائله إلى الأمة لمناسبة ذكرى		مذكورته إلى المؤتمر الدولي الاشتراكي
٣٦٥	الاحتلال	٣٦٣	في لوسرن
٣٦٦	صوت من وراء البحار	٣٦٣	الفقيد والوفد المصري

٣٦٨ الفصل الرابع عشر - مرضه ووفاته

٣٨١	وصول الباخرة إلى الإسكندرية	٣٦٨	مرضه
٣٨١	تشيع الجنازة في الإسكندرية	٣٧٠	الوفاة
٣٨٣	تكريم رفات الزعيم في طريقه إلى العاصمة	٣٧١	تشيع جنازته في برلين
٣٨٣	في دمنهور	٣٧١	خطبة الشيخ عبد العزيز جاويش
٣٨٤	في طنطا	٣٧٣	نعيه في مصر
٣٨٤	في بنها	٣٧٥	كلمتي في رثائه
٣٨٤	تشيع الجنازة في العاصمة	٣٧٧	بيان الحزب الوطني في نعيه
٣٨٨	قصيدة شوقي على ضريح الفقيد	٣٧٨	من الوفد إلى أسرة الزعيم
	تخليد ذكرى الفقيد - مستشفى	٣٧٨	نقل رفاتة إلى مصر
٣٩٠	محمد فريد للعمال		

٣٩١ الفصل الخامس عشر - رثاء الزعيم ، وحفلات التأبين

٤٠٤	حفلات أخرى	٣٩١	حفلة جنيف
٤٠٤	بعض المرائي في الفقيد	٣٩١	حفلة الأربعين التي أقامها الحزب الوطني
٤٠٤	قصيدة الأمير شكيب أرسلان	٣٩٢	خطبة علي فهمي كامل بك
٤٠٥	قصيدة الأستاذ أحمد محرم	٣٩٢	خطبة مندوب غبطة البطريك
٤٠٧	قصيدة الأستاذ محمد محمود جلال	٣٩٣	قصيدة حافظ إبراهيم
٤٠٧	قصيدة الأستاذ عباس محمود العقاد	٣٩٥	حفلة لجنة الوفد
٤١٠	قصيدة أخرى له	٣٩٥	خطبة مرقس بك حنا
٤١٠	قصيدة الأستاذ إبراهيم عبد القادر المازني	٣٩٦	قصيدة خليل مطران
٤١٢	قصيدة الأستاذ أحمد نسيم	٤٠١	خطبة أمين بك الراجعي
٤١٣	قصيدة الأستاذ محمد عبد المطلب	٤٠٣	بقية الخطباء
٤١٤	قصيدة الأستاذ محمد الهراوي	٤٠٣	حفلة السيدات

صفحة	صفحة
٤١٥	٤١٤
٤١٦	٤١٤
٤١٦	٤١٥

٤١٨ الفصل السادس عشر — صاتي بالفقيد

الفصل السابع عشر — شخصية الزعيم

٤٤٥	٤٣٧	صفاته وأخلاقه
٤٤٦	٤٣٧	إخلاصه ووطنيته
٤٤٧	٤٣٨	شجاعته
٤٤٩	٤٣٩	وفاؤه
٤٥١	٤٣٩	مضاؤه وقوة عزمته
	٤٤١	ثباته على المبدأ
٤٥٢	٤٤٢	صبره على المكاره
٤٥٣	٤٤٣	شممه وإباؤه
٤٥٧	٤٤٤	مزاياه الثقافية

فهرست الصور

صفحة	
٥	محمد فريد - رمز الإخلاص والتضحية
١٥	أحمد فريد باشا - والد المترجم
٢٠	محمد فريد وكريماته الأربع سنة ١٩٠٥
٢٣	محمد فريد سنة ١٩٠٧
٢٦	محمد فريد في الأربعين من عمره
٣٥	مصطفى كامل - باعث الحركة الوطنية
٨٧	مأدبة المؤتمر الوطني - ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨
١٣٢	قناة السويس وتواريخها الهامة
١٦٢	الأستاذ أحمد وجدى
٢٢٨	مأدبة المؤتمر الوطني - ٢٠ يناير سنة ١٩١١
٢٢٩	الزعيم فى سجنه
٢٤١	تذكرة السجين محمد فريد
٢٥١	الزعيم محمد فريد - يتوسط ثلاثة من تلاميذه
٣١٠	حفلة جمعية أبى الهول بحنيف لتكريم الزعيم
٣٢٦	حفلة الشبيبة المصرية بلندن لتكريم الزعيم
٣٢٨	الزعيم محمد فريد - يتوسط أعضاء جمعية أبى الهول المصرية بمدينة ليج
٣٢٩	الزعيم محمد فريد - يتوسط أعضاء نادى الاتحاد الإسلامى بليج
٣٣٥	مؤتمر الشبيبة المصرية بأوروبا - يوليه سنة ١٩١٤
٣٦٩	صورة الفقيد فى سان موريس - أغسطس سنة ١٩١٨
٣٧٩	الحاج خليل عفيفى

فهرست هجانی للكتاب^(١)

أحمد عبد الرازق بك ١٨
 أحمد عبد اللطيف بك ٩٩ ، ١٥٥ ، ٢٧٠
 أحمد أفندی علی ٢٨٢
 أحمد فتحي باشا زغلول ١٠٥
 أحمد فريد باشا ١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧
 أحمد فريد بك ١٧ ، ٨٨ ، ٣٩١
 الأمير أحمد فؤاد (المغفور له الملك فؤاد الأول)
 ٢٩٠ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٥٧
 الدكتور أحمد فؤاد ٢٧٨ ، ٢٩٣
 أحمد لطفى بك ٤٥ ، ٧٠ ، ٨٦ ، ١٠٤ ، ١٠٥
 ، ١١١ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٥٥ ، ١٦٤ ،
 ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ٢٠٨ ، ٢١٦ ، ٢٢٦ ،
 ، ٢٥٩ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٣٠٠ ، ٣٠٢ ،
 ٣٥١
 أحمد لطفى السيد بك ٩٩ ، ١١١
 أحمد محرم (الشاعر) ٤٠٥
 أحمد مختار باشا ٢٧٧
 أحمد أفندی مختار (بك) ، ٢٧٨ ، ٢٧٨
 أحمد مظهر ٣٤٣
 أحمد مظلوم باشا ٢٥٦ ، ٣١٩
 أحمد موسى باشا ٢٨٦
 أحمد نبيه قبودان ٣٥١
 أحمد نسيم (الشاعر) ٢٣٥ ، ٤١٢
 الأستاذ أحمد وجدى ٨٨ ، ٩٢ ، ١٦١ ، ١٦٢ ،
 ، ١٦٣ ، ١٩٠ ، ٢٨٢ ، ٢٩٣ ، ٤٢١ ،
 ٤٣٥
 الأستاذ أحمد وفتيق ٢٠٥ ، ٢٥٠ ، ٢٧٩ ، ٢٩٧
 ، ٢٨٢ ، ٣٥١ ، ٤٣٢
 أحكام عرفية ٣٤٧
 أحياء وطنية ١٢٦
 السير ادوارد جراى ٤٥ ، ٥٧
 الاستاذ ادوارد لمبير ٨٤ ، ١٧٩ ، ٣٣٣

(١)

إبراهيم حليم باشا ٨٨ ، ٢٢٦
 إبراهيم بك راجى ٣١٩
 إبراهيم رشاد بك ٣٠٢
 الأستاذ إبراهيم رياض ٣٥١
 إبراهيم زكى بك ١٨
 الشيخ إبراهيم سليمان ٤٠٣
 إبراهيم صبغى أفندی نجافى ٩١
 إبراهيم فريد بك ١٧ ، ٣٤
 إبراهيم فؤاد باشا ٥٦
 الشيخ إبراهيم مرونى ٣٥١
 الأستاذ إبراهيم عبد القادر المازنى ٤١٠
 إبراهيم ناصف الوردانى ١٥٤
 إبراهيم باشا نجيب ٨١
 إبراهيم الهلباوى بك ٢٨ ، ١٥٥ ، ٢٨٦
 إبراهيم يونس بك ١٠٥
 اتفاقية السودان ٢٥٨
 أحمد بن أيوب أفندی ١٣
 أحمد حافظ عوض بك ٢٥
 أحمد الحسينى بك ٢٨
 أحمد حشمت باشا ٨٠ ، ٨١ ، ١٠٢ ، ١٥٦
 أحمد حلمى باشا ٣٤٢
 الأستاذ أحمد حلمى ١٠٣
 اليوزباشى أحمد حمودة ٣٥١
 أحمد أفندی رمضان زيان ٣٥١
 أحمد زكى باشا ١٨ ، ٢٩٠ ، ٣٤٠
 الدكتور أحمد زكى أبو شادى ٣٢٥ ؛ ٣٣٣
 الأستاذ أحمد الزين ٤١٤
 أحمد بك الشيخ ٤٠٣
 أحمد شفيق باشا ٥٨ ، ٦٤
 الأستاذ أحمد الصدر ٢٢٦
 الدكتور أحمد طاهر ٢٧٩

(١) وضع فهرست الطبعة الأولى الأستاذ الأديب الشيخ محمود أبو ربه الموظف بمجلس مديرية
 الدقهلية ، ووضع فهرست الطبعة الثانية الأستاذ الأديب محمد إبراهيم جمعة المدرس بمدرسة حلوان الثانوية ،
 فلهما منى جزيل الشكر وموفور الثناء

المسيو اوجانيور ١٩٣
المستر اودونل ٣٢٥
البارون اوبنهايم ٣٥٦ ، ٣٦١

(ب)

باستور ٧٦
المستر براون ٢٥٢
المسيو بريان ١٩٤
المستر بريلسفورد ٦٨
بطرس غالى باشا ٥٦ ، ٦٤ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٩ ،
٩٤ ، ١٣١ ، ١٥٤ ، ١٦٩ ، ٣١٢
المستر بلنت ٢٥٢ ، ٤٢٤
البهجة التوفيقية (كتاب) ٢٤
بوغوس اغو بيان بك ١٠٥
بييرلوتى ٣٠٥ ، ٣٣٣

(ت)

ترقى الإسلام (مجلة) ٣٠٤ ، ٣٠٥
تقرير الحزب الوطنى ٨٤
التل الكبير ٧٤
تمثال مصطفى كامل ٤٥ ، ٩٨ ، ٢٢٢
الكونت توب ١٨٤
توفيق افندى سيدهم ٢٩٣
توفيق افندى كرلس ٢٨
المسيو تيسيه ١٩٤
المستر تيودور رودستين ٢١١
الكولونيل تيودور روزفلت ١٥٦ ، ١٦٠ ، ١٦١

(ج)

الجامعة المصرية ٢٦٣ ، ٣٣٩
جان دارك ١٧٤ ، ١٧٥
المسيو جان رود ١٦٥
جريدة الاتوال بلج ١٨٨
جريدة الأومانيتيه ١٨٦
اجبشيان جازيت ٢٥٠
استوكهلم داجبلاد ٣٥٧
الأفكار ٣٦٥
الجون ترك ٢٧٧
السيكل ٢٥٥

المسيو أدوار هريو ٣٣٣
السير آرثر فيلد ٣٢٥
ارثر ماكما هون ٣٤٩
إسماعيل أبانله باشا ١٤٢ ، ١٥٤
إسماعيل حافظ بك ١٧ ، ٢٢٦ ، ٢٧١ ، ٢٧٤ ،

٢٨٢ ، ٢٨٦ ، ٣٥١
السيد إسماعيل حافظ ١٨
إسماعيل أفندى حسين ٣٥١
إسماعيل سرى باشا ٨٠ ، ٨١ ، ١٠٢ ، ١٥٦
إسماعيل شيمى بك ٧٠ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٨ ، ١٠٥ ،

١٥٥ ، ١٩٠ ، ٤٢٠
الأستاذ إسماعيل صادق ٢٦٩
إسماعيل صبرى باشا ٩٩
الدكتور إسماعيل صدق بك ٨٨ ، ٣٢٦
إسماعيل صدق باشا ٣٤٢ ، ٣٦٤
الأستاذ إسماعيل كامل ٢٨٢
إسماعيل لبيب بك ٨٦ ، ٢٢٦ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ،

٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٣٣٣ ، ٣٧٠
إسماعيل بك اللوانى ٦٢٦
إسماعيل يسرى باشا ١٤
الأمير أفندى العطار ٣٥٢
السير التون جورست ٥٥ ، ٥٤ ، ٢٤٤ ، ٣١١
السعدى بشارة الطحاوى بك ٣١٩
المسيو الفريد دوران ٣٠٥ ، ٣٠٧ ،

الجنرال اللبى ٣٦٤
الياس بك عوض ٩٩
إمام أفندى العبد الشاعر ٩١
إمام واكد أفندى ٩٢ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ،
أمهوف باشا الألماني ٣٦١

أمين الرافعى بك ٤٦ ، ١١٢ ، ١٧١ ، ٢٢٦ ،
٢٨٢ ، ٢٨٩ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٣٠٣ ،

٣٤٨ ، ٣٥١ ، ٤٠١
أمين سامى باشا ٣١٩
أمين أفندى فتحى ٢٢٦
أمينة هانم نمازى ٤٠٣
انتخابات الجمعية التشريعية ٣١٧
انشاء الجمعية التشريعية ٣١٣
انشراح شوقى ٢٠٢

حسن حسيب باشا ٣٦٤
حسن خيرى بك ٢٢٦
حسن عبد الرازق باشا الكبير ٣٤
حسن عبد الرازق باشا ٩٩ ، ٣٤
حسن فؤاد الديوانى ٢٩٣
حسين رشدى باشا ١٥٦ ، ١٠٢ ، ٨١ ، ٨٠
٣٦٤ ، ٣٤٩ ، ٣٤٨ ، ٣٤٢ ، ٣٤١
حسين شرين بك ٣٧٠
حسين فريد بك ١٧
حسين فخري باشا ٥٦ ، ٢٢
حسين بك فهمى بهجت ٢٢٦
الأمير حسين كامل باشا ١٤٣ ، ١٣٤ ، ١٠٧
السلطان حسين كامل ٣٥٧ ، ٣٤٨
الدكتور حسين مرتضى ٢٨٧
السيدة حصلب ٤٠٣
حفيى أفندى محمود (بك) ٣٢٧ ، ٣٢٤ ، ١٢٨
حفيى بك ناصف ٢٩٠
حقوق الشعب (كتاب) ٢٥٩
الحماية البريطانية (إعلان) ٣٤٧
محمد الباسل باشا ٣٩٥ ، ٣٩٤
الحياة النياية ٣٠٣
الأب حنا ٣٩٢
الأمير حيدر فاضل ٢٩٠

(خ)

خالد لطفى باشا ٣١٩
الحاج خليل عفيفى ٣٧٩
خليل مطران بك ٣٩٦ ، ٢٣٨ ، ٢١٦ ، ١٩٥

(د)

المستر دائلوب ٨٤
الدائرة السنية ١٥
مادام دراي هورست ٢٠٨
الدستور ٢٠١ ، ١٣٥ ، ١٢٧ ، ٩٣ ، ٥٦
٣٤٤ ، ٢٦٨ ، ٢٥٩
المستر دليروجلى ٢٨٦
دنشواى ٤٧
دوس افندى محمد ٣٢٥

جريدة جورنال دى كير ٢٤٩
ذى اجبشيان إستاندرد ١٠٠ ، ٤٥ ، ٤٥
الشعب ٣٤٨ ، ٢٥٧ ، ١٥٧
صدى مصر ٣٥٣
العلم ٢٨٨ ، ٢٥٧ ، ١٥٦ ، ٣١
اللواء ٢٥
ليتندار اجبشيان ١٠٠ ، ٤٥
المؤيد ١٧
النوفيل ١٧٢
جعفر والى باشا ٣٦٤
الجللاء ٣٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٢ ، ٢٤٧ ، ٢٦٢
المستر جلاستون ٢٠٨ ، ٧٤
جلال نورى بك ٢٧٧
جمال باشا ٣٥٦
جمعية أبى الهول ٣٢٤
جمعية ترقى الإسلام ٣٠٤
الجمعية التشريعية ٣٠٩
جمعية تعاون زراعية ٢٩٦
الجمعية العمومية ١٤١
جورج بك فيليدس ٢٨٦
المسيو جوستاف روانيه ٢٠٦ ، ١٩٣
المسيو جون نينيه ١٧٤

(ح)

حافظ إبراهيم بك ١٣٥ ، ١٢٩ ، ٩٦ ، ٩٢ ، ٣٩٣ ، ١٦٣
حافظ عبد النبي بك ١٨
الدكتور حافظ عفيفى (باشا) ٢٥٦ ، ٩١
اليوزباشى حافظ محمود قيودان ٣٥١
حافظ المنشاوى بك ٢٢٧
حامد العلايلى بك ٣٥١ ، ٢٠٤ ، ١٩١ ، ١١١
الأستاذ حامد الميجى ٣٥١
جيب أفندى حسن ١٥٥
الحرب البلقانية ٣٠٣
الحركة التعاونية ٢٩٦ ، ٢٩٠ ، ٢٦٤
حسن أفندى السناوى ١٨
الحزب الوطنى ٣١٢
حسن توفيق باشا ٣١٩
حسن حارس باشا ٨٦

(ش)

المسيو شارل رو ١٤٥
شركة التعاون المالى التجارية ٢٩٦
شريف باشا ٥٢
الدكتور شرف ٣٦٩
الدكتور شمس ٣٧٠
شفيق افندى منصور ١٥٥
شوقى بك أمير الشعراء ٣٤ ، ٢٩٨ ، ٣٨٨ ، ٤٩٦
الأمير شكيب ارسلان ٣٥٦ ، ٤٠٤
الأستاذ شيلو ١٧٢

(ص)

صادق حنين بك ٣٠٢
صادق افندى ميخائيل ١١١
صارى يار ٢٧٨
الصناعة المصرية ٢٠٦

(ط)

طلعت باشا ٣٥٤ ، ٣٥٥
الأستاذ طه العبد ٢٠٥

(ظ)

ظفر على خان ٣٢٥
الدكتور ظيفل باشا حسن ١٥٤

(ع)

السيدة عائشة هاتم ١٨
الحديو عباس الثانى ٣٤ ، ٤٦ ، ٦٣ ، ١٤٢
٣٤٤ ، ٣٤٨
الأستاذ عباس محمود العقاد ٤٠٧ ، ٤١٠
عبد الله الطوير بك ١٨
عبد الله بك طلعت ٢٢٦ ، ٢٨٢ ، ٣٥١
الدكتور عبد الحليم حلمى ٣٢٥
عبد الحليم متولى ٣٥١
عبد الحميد حلمى بك ١٨
عبد الحميد حمدى افندى ٩١
عبد الحميد افندى سليمان (باشا) ٢٩٣
عبد الحميد عمار بك ٨٦ ، ٢١٠ ، ٢٢٦ ، ٢٦٩

(ر)

الكونت رفتهلو ٣٥٦
رقابة على الصحف ٣٤٦
المستر روبرتسن ٦٨
الدكتور روثر فورد ٣٢٤
المسيو روزاليف ٢٠٨
المسيو رويان ١٩٣
ريانس باشا ١٦ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤٤

(ز)

زكى أبو السعود بك ٧٠
الدكتور زكى مبارك ٤١٤
الهر زمهران ٣٥٣

(س)

اللورد سالبرى ١٦٨ ، ٢٠٨
الدكتور ستوكمان ٣٧٠
سعد زغلول باشا ٣٩ ، ٥٦ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٤
١٠٢ ، ١٥٢ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٦٩ ،
٢٣٤ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٣٩ ،
٣٤٩ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥
الأمير سعيد حليم ٣٤٤ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٥
سعيد باشا ذوالفقار ١٧
سكة حديد مريوط ٣٤١
سلامة افندى الحولى ٣٥١
الدكتور سليم القلاوى ٣٦٥
سلطان افندى محمد ٢٥
سياسة الوفاق ٤٦ ، ٦٣ ، ١٥٨ ، ١٦٥ ،
١٦٨ ، ٢٤٤
الدكتور السيد دسوقى ٣٢٥
الدكتور سيد شكرى بك ٢٥٦
الأستاذ السيد عبد العزيز خضر ٣٣٦
الدكتور سيد كامل ٢٩٣
الأستاذ السيد منصور ٣٠٦
سيف الله يسرى باشا ٣٥٢
سينوت حنا بك ٣١٩

الشيخ على سرور الزنكلوني ٤٠٣
 على الشمسي باشا ١٦١ ، ٣٩١
 الأستاذ على الغياتي ١٦٥ ، ٢٢٧
 على فريد بك ١٧
 على فهمي باشا ١٨
 على فهمي كامل بك ٤٣ ، ٤٥ ، ٨٦ ، ٩٩ ،
 ١٢٩ ، ١٤١ ، ١٦١ ، ١٩١ ، ٢٢٦ ،
 ٢٣٨ ، ٢٤٣ ، ٢٦٩ ، ٢٧١ ، ٢٨٧ ،
 ٣٥١ ، ٣٩٢

الأستاذ على فهمي خليل ٣٥١
 على بك ماهر (باشا) ٢٧٢ ، ٢٧٤
 على مبارك باشا ٨٤
 على افندي مرهاد المهندس ١٥٥
 على المتزلاوي بك ١٩١ ، ٢٢٦ ، ٤٠٣
 الشيخ على يوسف ٢٢ ، ٢٨ ، ٢٩
 الامير عمر طوسون ٢٥٦ ، ٣٨١ ، ٣٨٢
 عمر لطفى بك ١٨ ، ٩١ ، ١٥٥ ، ٢٢٤ ، ٢٩٠ ،
 ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ،
 ٣٠٠

الاستاذ عوض البحراوي ٢٨٢ ، ٣٩١
 الدكتورة عيوشة هام ٤٠٣

(ف)

الاميرة فاطمة اسماعيل ٣٤٠ ، ٣٤١
 المستر فرنكلن روزفلت ١٦٠
 الاستاذ فكرى أبانله بك ٤١٦
 البارون فنلند ٢٠٩
 فؤاد بك حسيب ١٩١ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦
 فؤاد سليم الحجازي باشا ٨٦ ، ٢٢٦
 فؤاد افندي عثمان ٣٥١
 فيكتور هيجو ٤٠٣

(ق)

قاسم بك أمين ٣٩٦
 قانون الاتفاقات الجنائية ١٦٨
 * إحالة تهم الصحافة إلى محاكم الجنايات ١٦٩
 * تعديل نصوص قانون العقوبات ١٦٩
 * التعاون ٣٠١
 * الحمسة الافدنة ٣٠٠

عبد الخالق ثروت باشا ١٥٦ ، ١٦٩ ، ٢٨٦ ،
 ٢٨٧ ، ٣٤٠ ، ٣٤٢ ، ٣٦٤
 الأستاذ عبد الخالق عطية ١٥٥
 الأستاذ عبد الخالق فريد ٢٠ ، ٢٣ ، ٣٣
 عبد الرحمن الرافعي بك ٨٨ ، ١٦٣ ، ٢٢٦ ،
 ٢٥١ ، ٢٦٢ ، ٢٧٩ ، ٢٨٢ ، ٣٠٢ ،
 ٣٥١ ، ٤١٨ ، ٤١٩

عبد الرحمن عزام بك ٣٢٥ ، ٣٣٧
 الدكتور عبد الرؤوف رشدي ٣٢٥
 * عبد السلام الجندي ٨٨
 عبد السلام ذهني بك ١٤١
 عبد السلام افندي عبد الغفار (بك) ٣٢٧
 الشيخ عبد العزيز جاويش ٥٥ ، ٦٩ ، ٧٠ ،
 ١٠٥ ، ١٢٨ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٧٧ ،
 ٢٧٨ ، ٢٨٧ ، ٣٠٦ ، ٣٦١ ، ٣٧١ ،
 ٣٩١

الدكتور عبدالعزيز عمران ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٣
 عبد العزيز افندي رفعت ١٥٥
 عبدالعزيز بك فهمي (باشا) ١٥٦ ، ٢٧٠ ، ٢٧١
 الدكتور عبد الغفار متولى ٢٨٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩
 عبد الفنى عثمان ٩١
 الدكتور عبد الفتاح يوسف ٣٥١
 الشيخ عبد القادر ٧٠
 عبد اللطيف الصوفاني بك ١٩١ ، ٢٢٦ ، ٢٦٩ ،
 ٣٥١

عبد اللطيف محمد بك ١٨
 الأستاذ عبد المجيد إبراهيم صالح ٩٢
 الأستاذ عبد المقصور متولى ٢٨٢ ، ٣٥١
 الدكتور عبد الوهاب عزام ٤١٥
 عبد الوهاب البرعى ٢٨٧
 الأستاذ عبده البرقوقي ١٥٥
 * عثمان صبرى ٤٥

عدلى يكن باشا ٣١٩ ، ٣٤٢ ، ٣٦٤
 عزت بك شكرى ٢٧٩ ، ٢٩٥
 الأستاذ عزيز ميرم ٣٣٣
 عطية بك حسنى ٧٠
 على ثروت بك ٨٨ ، ٩١ ، ٢٠٦
 على ذو الفقار باشا ٢٩ ، ٢٨٦
 على حافظ بك ٢٢٦

محمد إبراهيم خليفة بك ٢٢٦
محمد بك أحمد الشريف ٢٢٦ ، ٣٩٠
الدكتور محمد أمين بدر ٣١٩
محمد أمين يوسف بك ٢٦٩
محمد توفيق بك ١٨
الدكتور محمد توفيق ٣٩١
محمد افندي توفيق ٩١
محمد توفيق الساوي (باشا) ٢٩٣
الاستاذ محمد توفيق العطار ٨٨ ، ٩٢ ، ١٦٣ ،
٢٢٦

محمد توفيق نسيم باشا ٢٣١
محمد حافظ رمضان بك (باشا) ٢٠٧ ، ٢٢٦
محمد افندي راضي ٩٢
السلطان محمد رشاد ٣٤٣
محمد زكي علي بك (باشا) ٣١ ، ١٤١ ، ٢٠٨ ،
٢٢٧ ، ٢٨٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٣٥١ ، ٣٩١

الأستاذ محمد السادة ٣٠٦
محمد بك السبكي ٧٠
الدكتور محمد سامي كمال ١١٢ ، ٢٠٥
محمد سعيد باشا ٨٠ ، ٨١ ، ١٠٢ ، ١٤٣ ،
١٥٣ ، ١٥٦ ، ٢٤٤ ، ٣٤١ ، ٣٤٢

محمد سعيد كامل افندي ١٨
محمد الشافعي افندي ٣٥١
الشيخ محمد شاكر ٣١٩
محمد شريمي باشا ٣١٩
محمد شكيب بك ٢٦٩ ، ٢٨٢
السيد محمد شلي العباسي ١٨
الاستاذ محمد عبد الرحمن الجديلي ٤١٥
محمد عبد اللطيف بك ٧٠ ، ٢٢٦
الاستاذ محمد عبد المطلب ٤١٣
محمد عبد الملك حمزة بك ٢٦٩ ، ٢٨٢ ، ٣٠٦ ،
٣٥٦

الامير محمد عبد المنعم ٢٩٤
الدكتور محمد علوي باشا ٩٩ ، ٣١٩
محمد علي باشا ٢٤
محمد علي عزت بك ١٨
محمد بك علي علوبة (باشا) ١٢٧ ، ١٥٥ ، ١٩١ ،
٢٢٦ ، ٤٢٠

محمد علي المهندس ٢٨٢ ، ٣٠٦
الاستاذ محمد عوض جبريل ٣٥١

قانون المطبوعات ١٠٠
د النفي الإداري ١٠٦
قضية طنطا ١٨٩
د الكاملين ٦٩ ، ٧٠
د المؤيد ٢٤
د وطنيتي ١٨٨
قليني فهمي باشا ٣١٩
قناة السويس ١٢٥ ، ١٣٢
(ك)

المستر كامرون ٢٩
كامل باشا ٣٠٦
كامل صدق بك ٣١٩
اللورد كتنشر ٢٧ ، ٢٤٤ ، ٢٤٧ ، ٢٥٥ ،
٢٦٨ ، ٣١٢ ، ٣٤١

المستر كتل ٦٨
اللورد كرومر ٥٢ ، ٦٣ ، ٢٤٧
كلود فارير ٣٠٥
المسيو كورتلون ١٢٨ ، ١٣٩
المستر كيرهاردي ١٩٣ ، ٢٠٥ ، ٢٠٩

(ل)

اللورد لامنجنون ٢٥٢
السيدة لبية هاشم ٤٠٣
المسيو لانسان ١٧٧
للوم بك السعدي ٢٢٧
المسيو لوبلان ١٧٨
السنيور لوزاتي ٢٩٦
المسيو لويس سافين ٩٩
الملك ليوبولد الأول ٢٨٤

(م)

الجنرال ماريوت ١٤
متولي بك غنيم ١٥٥
مجالس المديرات ١٠٧
الأستاذ محمد الدين حفني ناصف ٩١ ، ٣٢٥
مجلس شورى القوانين ١١٨ ، ٣٠٩
مجلة ترقى الإسلام ٣٠٤ ، ٣٠٥
الدكتور محبوب ثابت ٢٠٤ ، ٢٠٥
المحكمة المختصة ٤٧

محمود مظهر ٣٤٣
 محمود محرم رستم بك ٨٨
 الدكتور محمود ناشد بك ٢٢٦
 مدارس الشعب ٩٠ ، ١٢٥ ، ٢٦٧
 مدام كاما ٢٠٩
 مدخت يكن باشا ٣٦٤
 المدرسة (مجلة) ٤٣ ، ٣٢
 الأستاذ مرسي شاكر الطنطاوي ٤١٦
 مرقص حنا باشا ٩٩ ، ١٢٩ ، ١٥٦ ، ٣٩٥
 مرقص سمكة باشا ١٥٤ ، ٣١٩
 مسرح زرنيا ٧١
 مسرح عباس ٧٤
 مسئولية الوزراء ٢٤٨
 مصطفى حلمي بك ١٨
 مصطفى افندي حمدي ٣٥١
 الأستاذ مصطفى راشد رستم ٩١
 مصطفى الشوربجي بك ١٢٨ ، ١٤١ ، ٢٠٤ ،
 ٢٢٦ ، ٢٨٢ ، ٢٨٦ ، ٣٥١
 مصطفى بك شوقي ٢٠٥
 مصطفى فهمي باشا ٢٢ ، ٣٩ ، ٥٤ ، ٥٦ ،
 ٧٩ ، ٨٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢
 مصطفى كامل ٨ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ،
 ٣٦ ، ٣٧ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٩ ،
 ٩٤ ، ١٧٠ ، ٢٣٨ ، ٢٤٤ ، ٢٥٨ ،
 ٢٦٣ ، ٣٩٠ ، ٣٣٩
 مصطفى بك النحاس (باشا) ٢٩٩
 مظاهرة طلبية الحقوق ٧٧
 معاهدة الاستانة ٢٠٠
 معاهدة ترايا ٨٩
 المقاومة السلبية ٢٢٥
 منشور الحديدو إلى الأمة ٣٤٤
 الدكتور منصور رفعت ١٩١ ، ٣٥٦
 منصور فهمي ٢٩٣ ، ٣٠٨ ، ٣٣٧
 مؤتمر الأجناس بلوزان ٣٥٦
 المضطهدة ٣٢٣
 برست ليتوفسك ٣٦١
 بروكسل ١٩١ ، ٢٢١

الأستاذ محمد عوض محمد ٣٥١
 محمد فؤاد حمدي بك ٣٥١
 محمد فريد (معظم صحائف الكتاب)
 محمد كامل حسين القاضي بالخرطوم سابقاً ٢٩٣
 محمد افندي كمال الطالب بمدرسة المهندسخانة ١٥٥
 الدكتور محمد كمال بك ٢٥٦ ، ٢٩٣
 الاستاذ محمد لطفي جمعة ٢٦٩
 محمد مجدي باشا ٢٨٦
 الاستاذ محمد محمود جلال ٤٠٧
 محمد محمود باشا ٣٦٤
 محمد محب باشا ٣٤٢
 محمد نبيه سلام بك ١٩٠
 محمد افندي نجاتي ابانله ٩١
 محمد العباني باشا ٥٦
 الاستاذ محمد الهراوي ٤١٤
 الدكتور محمد ولي ٢٩٣
 الاستاذ محمود ابراهيم الدسوقي ٣٥١
 محمود بك أبو النصر ٢٥ ، ٢٩ ، ٨٨ ، ٩٩ ،
 ١٥٥
 محمود أنيس المهندس ١٥٥
 الاستاذ محمود بسيوني ١٠٥ ، ١٥٥
 محمود حسيب بك ٨٨
 محمود حمدي السخاوي ٢٨٢ ، ٣٣٧
 محمود خيرت بك ٢٨
 محمود رشاد بك ٧٠
 محمود رمزي تنظيم ١٦٥
 محمود سليمان باشا ٣٩ ، ٣٧٨
 محمود شوكت باشا ٣٠٦
 محمود بك الشيشيني ١٩١ ، ٢٢٦
 محمود افندي صادق ٢٩٣
 الأستاذ محمود عزمي بك ٢٩٣
 محمود افندي طاهر العربي ٢٨٦ ، ٢٨٧
 محمود علي سرور بك ١٠٥ ، ١٩٠
 الأستاذ محمود العمري ٢٤٠
 محمود فهمي باشا ١٤٣
 محمود فهمي حسين بك ٧٠ ، ٨٨ ، ١٥٥ ، ٢٢٦ ،
 ٣٧٠
 الدكتور محمود لبيب محرم ٣٢ ، ٢٠٣ ، ٢١٢ ،
 ٣٠٧

اللورد هلدن ٥٢
المستر هندرسن ٣٦٣
السير هنرى كوتون ٣٢٣
المسيو هنس رزتر ٣٠٨
المسيو هوبمان ٢٠٨ ، ٢٠٩
الدكتور هوفر ٢٠٩

(و)

الدكتور وايجلت ١٩٣ ، ٢١٢
وحيد الملك ٣٥٦
وزارة محمد سعيد باشا ١٥٦ ، ٣١٢
الجنرال وطن ٣٦٤
وطبتي (كتاب) ٢٥٧
الوفد المصرى ٣٦٣
وليمة شبرد ١٢٨
الجنرال ونجت باشا ٣٦٤
المستر ويلفرد بلنت ١٩٣ ، ٢٠٣ ، ٢١١ ، ٣٠٥
الأستاذ ويصا واصف ٥٠ ، ٩٩ ، ١٥٦

(ي)

الدكتور يحيى أحمد الدرديرى ٣٠٩ ، ٣٩١
يعقوب افندى صبرى ٣٥١
يوسف أصلان قطاوى باشا ٣١٩
يوسف بك المويلحي ١٥٦
يوسف حافظ بك ١٩١ ، ٢٢٦
يوسف سابا باشا ١٥٦
يوسف شوقى بك ٢٩
يوسف وهبة باشا ٣٥١

المؤتمر الدولى الاشتراكى فى برن ٣٦٣
لوسرن ٣٦٣
باستوكهلم ٣٥٧
مؤتمر السلام باستوكهلم ١٨٣
بجنيف ٢٧٨
بالهاى ٣٠٦
الشبيبة المصرية ١١١ ، ٣٣٤
الصلح ٣٦١
المجالس النيابية ١٨٨
المؤتمر الوطنى ٨٣ ، ٢١٧ ، ٢٦٢
المسيو موازان ٢١٠
الموسوعات (مجلّة) ٢٥
ميرزا سعيد بك ٣٠٤
ميثاق التزاهاة ٨٩ ، ٣٥٨
ميشيل بك لطف الله ٣١٩

(ن)

نادى المدارس العليا ٢٩٠
الدكتور نصر فريد بك ٢٢٦ ، ٢٥٦
التقابات الزراعية ٢٦٤
تقابة زراعية ٢٩٦
تقابات العمال ٩٠ ، ٢٦٦
تقابة عمال الصنائع اليدوية ٩١
نوبار باشا ١٧

(هـ)

المسيو هربت ١٧٧

تصحيح خطأ

صواب	خطأ	سطر	صفحة
قاص	قاضي	٧	٢٠
٣١٣	٢١٣	رقم الصفحة	٣١٣

للمؤلف

كتاب وضعناه سنة ١٩١٢ ، يتضمن شرح المبادئ والنظريات والقواعد الدستورية ،
وحقوق الإنسان ، في قالب محاضرات لتعليم الشعب حقوقه

نقابات التعاون الزراعية

كتاب بسطنا فيه تاريخ التعاون الزراعي ومنشأته ونظمه في أوروبا ، والثمرات التي
عادت منه على البلاد الأوروبية ، وتناولنا فيه نشأة التعاون في مصر وتاريخه ونظامه ونقاباته
ومنشأته ومزاياه ، وعلاقته بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية ، طبع سنة ١٩١٤

كتاب الجمعيات الوطنية

يتضمن تاريخ الانقلابات السياسية والنهضات القومية في طائفة من البلدان ، مع شرح
أصول الدساتير والنظم البرلمانية فيها ، والمقارنة بينها ، طبع سنة ١٩٢٢

تاريخ الحركة القومية

وتطور نظام الحكم في مصر

الجزء الأول : يتضمن ظهور الحركة القومية في تاريخ مصر الحديث ، وبيان الدور
الأول من أدوارها ، وهو عصر المقاومة الأهلية التي اعترضت الحملة الفرنسية في مصر ، وتاريخ
مصر القومي في هذا العهد

الجزء الثاني : من إعادة الديوان في عهد نابليون إلى انتهاء الحملة الفرنسية ، ومن جلاء
الفرنسيين إلى ارتقاء محمد علي أريكة مصر بإرادة الشعب

عصر محمد علي

يتناول تاريخ مصر القومي في عهد محمد علي

عصر إسماعيل

الجزء الأول : يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد إسماعيل

الجزء الثاني : وفيه ختام الكلام عن عهد إسماعيل

الثورة العراقية

والاحتلال الإنجليزي

مصر والسودان

في أوائل عهد الاحتلال

تاريخ مصر القوي من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢

مصطفى كامل

باعت الحركة الوطنية

تاريخ مصر القوي من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨

محمد فريد

رمز الإخلاص والتضحية

تاريخ مصر القوي من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩

ثورة سنة ١٩١٩

تاريخ مصر القوي من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١

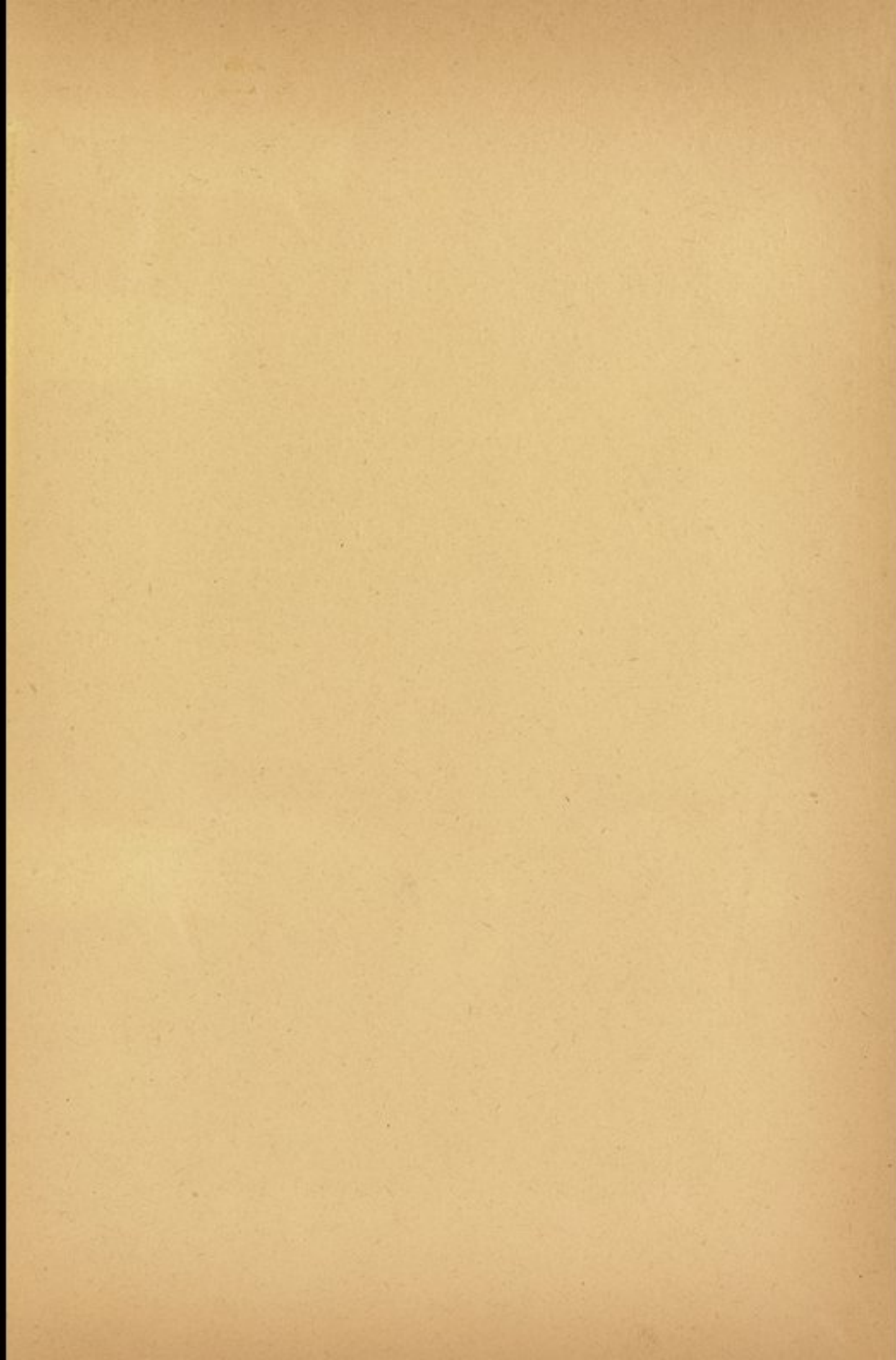
الجزء الأول : يشتمل على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية أثناء الحرب العالمية

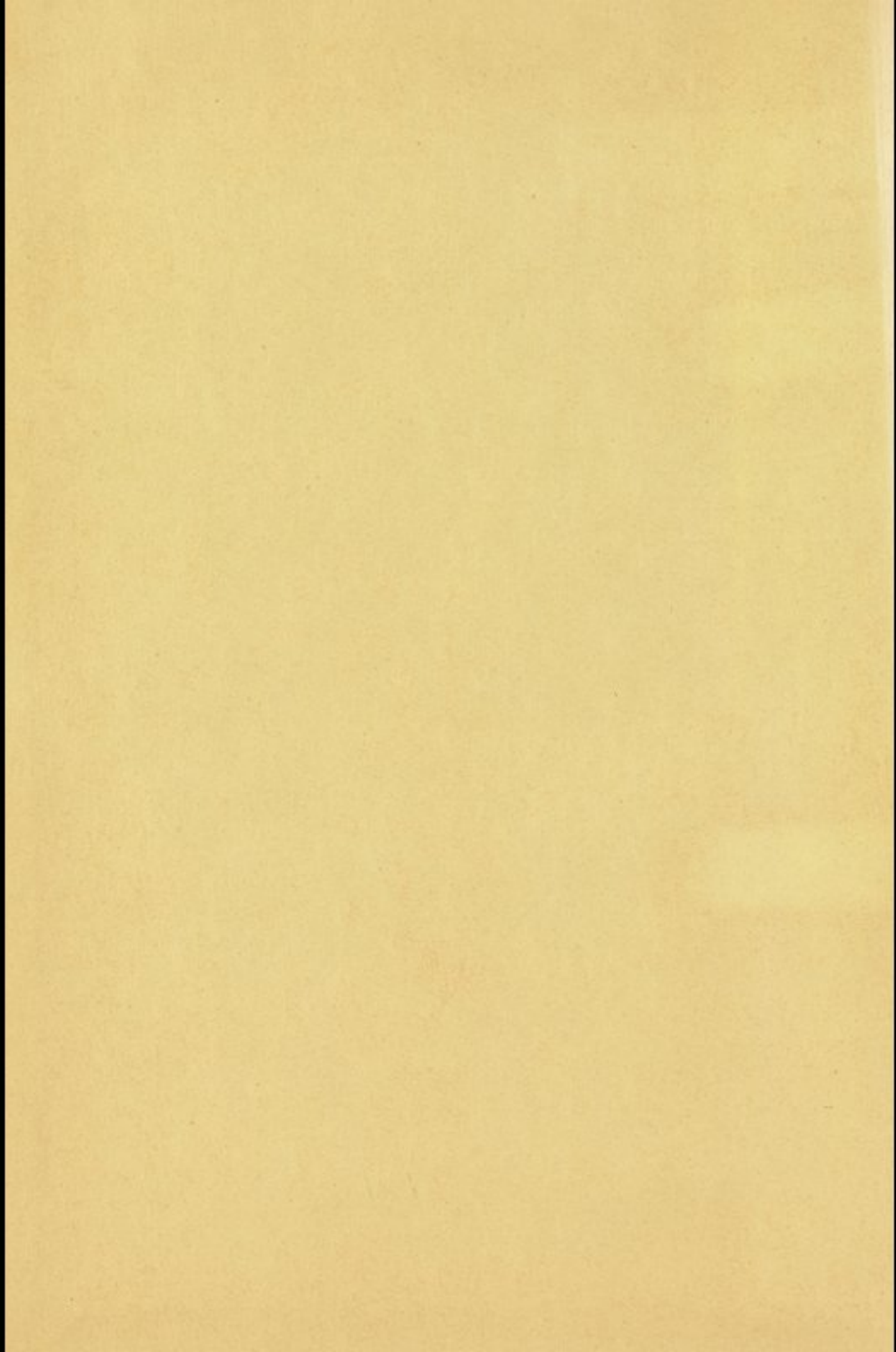
الأولى (١٩١٤ — ١٩١٨) ، وبيان الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة ،
وتطور الحوادث من بعد انتهاء الحرب إلى شبوب الثورة في مارس سنة ١٩١٩ ، ثم وقائع
الثورة في القاهرة والأقاليم

الجزء الثاني : وفيه الكلام عن مهادنة الثورة واستمرارها ومحاميات الثورة ، ولجنة
ملتر ، والحوادث التي لابستها ، ومفاوضات ملتر ، واستشارة الأمة في مشروع ملتر ،
والتبليغ البريطاني بأن الحماية علاقة غير مرضية ، ونتائج الثورة في حياة مصر القومية

في أعقاب الثورة المصرية

الجزء الأول : تاريخ مصر القومية من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة المغفور له « سعد
زغلول » في ٣ أغسطس سنة ١٩٢٧





DATE DUE

FEB 15 2012

COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES



0045295727

962
R1243

076/5/83

BOUND

JUL 10 1957

